

من الشرق والغرب



العرب والشرق

ثورات العرب فى سنة ١٩١٩

الجزء الثانى

ثورة مصر

الحروب الصليبية إلى حرب السويس



بقلم
محمد على الغتيت

من الشرق والغرب

الغرب والشرق

من الحروب الصليبية الى حرب السويس

ثورات العرب في سنة ١٩١٩

الجزء الثاني

ثورة مصر

بقلم
محمد علي الغتيت

الفصل الأول

تمهيد لثورة مصر

« المعاصرون للحرب العالمية الاولى ـ هل كان من الممكن القيام بثورة جديدة »
« الطبقات الجديدة من الساسة ـ موقف العناصر الوطنية ـ دور الحزب الوطنى ـ »
« مصطفى فهمى ولورد كرومر ـ خطبة الوداع ـ وضوح مختلف الاتجاهات السياسية »
« كرومر يهدد مصر ويعلن بقاء الاحتلال وصلاحية الاوضاع القائمة لحكم البلاد ـ كرومر »
« يؤيد التطور البطىء ـ تعليق لطفى السيد ـ سياسة المسالمة التى تذهب الى حد »
« الاستسلام ـ كرومر وسعد زغلول ـ الاحداث تكشف حقيقة سلوك السياسة ـ برنامج »
« سعد السياسي » .

***

فى المرحلة الثانية من مؤلفنا تناولنا بالتفصيل مسلك بريطانيا تجاه مصر منذ بداية الاحتلال حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، ولكى نتحدث عن ثورة عام ١٩١٩ ونتناولها بالتحليل الدقيق ، يتعين علينا أن نعود الى أعقاب الثورة العرابية لا لاستعراض النكبات التى حلت بالبلاد على أثر هذه الثورة ، ولكن لندرك الأثر النفسى الذى خلفته أحداثها ولاسيما أن الذين عاصروا الحرب العالمية الأولى كانوا جميعا أحد فريقين : فريق شهد أحداث الثورة العرابية وتأثر بنتائجها ، وتكيف تفكيره بالوضع الذى كان قائما بالبلاد ، وفريق تلقى ـ بحكم السن ـ ميراث تلك الثورة ممن عاشوها وشهدوها من الفريق الاول .

وهذه نقطة هامة يتعين تحديدها فى صراحة ليتسنى للقارىء أن يتفهم تلقائيا موقف تلك الشخصيات التى شاء القدر أن يضع فى أيديهم مصاير البلاد ويلقى عليهم مسئولية الأحداث التى مرت بها مصر منذ نهاية الحرب العالمية الأولى الى أن قامت ثورة عام ١٩٥٢ وتم جلاء بريطانيا عن مصر فى عام ١٩٥٦ .

استسلم عرابى وحل الجيش المصرى وزجت بريطانيا بزعماء البلاد وقادة الجيش فى السجون ونفت منهم من نفت وعزلت من عزلت .

ثم منيت البلاد بكارثتى الكوليرا والحملة الســـودانية ، وتحقق لبريطانيا احتلال مصر فى أنسب الظروف لها وأسوئها لمصر .

وشعر بهول الكارثة أولئكم الأحرار من أبناء البلاد الذين نجوا من الاعتقال والتشريد ، وعلى الرغم من أن هؤلاء الأحرار كانوا يحســون بعجزهم عن الحركة أمام تكتل العناصر الرجعية وتآمرها ضدهم ، فان غليان الثورة فى نفوسهم لم يهدأ . ووقدة الوطنية فى صـــدورهم لم تنطفىء ، ونقمتهم على أولئكم المسئولين عن هزيمة عرابى واحتلال البـلاد لم تخف حدتها ، فالثورة كانت تتأجج ، ولكن الأجيج كان فى أعماق النفوس لاتبدو منه غير الأمارات المرتسمة على الوجوه ، لم يكن ممكنا أن تنطلق الثورة من عقالها ، لأن السؤال الذى كان يتردد فى أذهان العناصر الوطنية هو . هل يمكن أن تقاوم مصر الاحتلال وجنوده وأسلحته ؟

ويجيب عباس محمود العقاد على هذا السؤال فيقول : « انهم لو تركوا أحرارا لما استطاعوا القيام بعمل يذكر فى الأحوال الجديدة لأن الجيل الواحد قلما يقوى على النهوض بدورين متعاقبين ، ولا سيما بعــد الهزيمة الصريحة ، وأما الجيل الجديد فلم يكبر بعد ، ولابد من انتظاره بضع سنوات » ويقول العقاد : « لبثت مصر زمنا فى حالة من الخمول والاعياء ولعل الأصح أنها كانت فى حالة الترقب والانتظار ، ريثما تنجلى الايام عن مصاير الأمور » .

كانت بريطانيا تدرك المعنى الذى شرحه العقاد ولكنها على الـرغم من ذلك كانت تدرك أيضا خطر تكتل البلاد وانتفاضتها فى ثورة ضــد الاحتلال تندلع نارها فى أى وقت متى وجد الزعيم الصالح لقيادة الأمة .. ثورة يستميت فيها أبناء البلاد دفاعا عن حريتها واستقلالها . وكان لامناص للسياسة البريطانية من العمل الدائب بين مختلف الطبقات للقضاء على روح الثورة وعلى وحدة الصف ، حتى تفقد العناصر الوطنية كل أمل قريب فى الخلاص من الاحتلال . ولم يبق أمام الاحرار من أبناء الوطن الا أن يعيشوا

على هذا الامل .. انتظارا لليوم الذى يتحقق فيه . فلم يفتئوا يجاهرون الاحتلال بالعداء .

وعلى النقيض من هذه الجماعات الوطنية ، ظهرت تلك الفئة التى تآمرت مع بريطانيا والخديو ومهدت للاحتلال فناصبت الأمة العداء لانها لم تكن تؤمن يوما بأن لهذا الشعب وجوده .. ودأبت على خيانة الامة وأخذ ثمن الخيانة من بريطانيا تارة ومن الخديو تارة أخرى وربطت مصيرها بمصير الجهتين « بريطانيا والخديو » وعلقت مصالحها على مصالح الاستعمار وعلقت مستقبلها على مستقبل الخديو والرجعية والانجليز ، واتخذت من ولائها لأعداء البلادومحتليها مفخرةتزهو وتفخر بها .وجماع القول أن تلك العناصر الخائنة كانت تمعن فى الاثراء بقدر امعانها فى الخيانة ، وكانت فى ذاتها شرا على البلاد لم يقل ضرره عن نكبة الاحتلال .

وبين هاتين الفئتين ظهرت فئة اتخذت لوجودها السياسى شعارات جديدة ، شعارات تقول : ان الاحتلال أصبح أمرا واقعا ، وان المهمة قد أصبحت محصورةفىالعمل من أجل الحد من الآثار الضارة لهذا الاحتلال، عناصر أخذت تدعو الى سياسة المسالمة والمهادنة ، وكان سندها فى دعوتها هذه ان مصر لم يعد بوسعها القضاء على الخيانة أو استئناف القتال ، وأن الاحتلال قد أصبح وسيظل الى أمد طويل حقيقة واقعة .

وهذه الفئة جمعت ـ كما يقول العقاد « حصفاء الثورة العرابية الذين شهدوا تذبذب السياسة الفرنسية والسياسة العثمانية قبل الاحتلال ، عناصر رأت ماهو حسبهم وزيادة من هذه الآمال الكاذبة وهذه الجهود العقيمة فاستقاموا على الطريق الوحيد المفيد الممهد لهم وهو طريق النهضةالمصرية الصميمة واستغلال المصريين أنفسهم بطلب الاستقلال وتزويد الأمة بعدة العلم واليقظة والمثابرة ، لأنه مامن وسيلة الى الاستقلال فى رأيهم أنجع من وسيلة فهمه والاستعداد له ، والاصرار على المطالبة به » ويقول العقاد:

ان من هذا الفريق كان أناس من فطاحل المصريين أمثال محمد عبده وسعد زغلول .

وكان بجانب هذه الفئات فئات كثيرة قبلت الحكم او الاشتراك فيه واغتنام مزاياه وفوائده الأدبية والمادية دون أن تجد فى ذلك غضاضة وجارت فى خنوع الخديو وجارت الاحتلال •

ان العناصر التى تألفت منها هذه الفئات كانت لاتفتأ فى كل حين تعتبر أن مصانعة العدو المحتل لاتدل على التجرد من كل شعور وطنى ، وأن هدفهم هو العمل لاعادة بناء الخراب الذى خلفته الثورة العرابية والسعى للحد من مساوى الاحتلال •

وهكذا شهدت البلاد طبقات جديدة تزعم أنها تعمل من أجل انقاذ ما يمكن انقاذه من حقوق البلاد ؛ ولكن فى الحدود التى لاتجلب عليها غضب الحاكم واستياء المحتل •

ومما شجع هذه الطبقات على المضى فى خطتها موقف الكثير من العناصر التى لم ترض بالاحتلال ولم تسلم به ، ولكنها التزمت السلبية فى سلوكها لأنها آثرت أن توجه عنايتها لبناء كيانها المادى دون اعتبار لأى غرض آخر •

***

وعلى هذه الصورة كان على العناصر الوطنية الصميمة المخلصة الثائرة مقاومة الوضع الذى انتهت اليه البلاد ، وكان عليها أن تعمل على توسيع قاعدتها الشعبية وأن تضم الى صفوفها العناصر التى كانت دائما على استعداد للعمل متى تهيأت لها الظروف •• وكان على هذه الطبقة بالذات ان تحتاط لنفسها وتتحاشى أن يندس بين صفوفها أولئكم الذين سكتوا عن الاحتلال، بل ورضوا بالتعاون معه وأن تخشى بنوع خاص تلك الطبقة التى جعلت من مصانعة العدو والتعاون معه أسلوبا ومسلكا وطنيا زاعمة أن الغرض هو الحد من آثار الاحتلال الضارة •• لأن هؤلاء كانوا على استعداد متى تهيأت لهم الظروف أن يسيطروا على الحركة الوطنية لتسخيرها وتحويرها وفقا للاتجاه الذى يلائم مصالحهم وأطماعهم •

***

لقد تحمل مصطفى كامل واخوانه من زعماء الحزب الوطنى العبء

الأكبر فى مطلع القرن العشرين فى دعوة الجهاد من أجل جلاء بريطانيا عن البلاد ، تلك الدعوة التى كلفت مصطفى كامل حياته ، والتى ضحى من أجلها اخوانه فى الجهاد ، أمثال محمد فريد فجادوا بالبقية الباقية من حياتهم وقضوها فى المنفى .

استجابت العناصر الوطنية لهذه الدعوة وأيدت الحزب الوطنى فى جهاده وان لم يكن ينادى باستقلال مصر التام . وكان يحرص على الاحتفاظ بولاء مصر للدولة العثمانية .

وكتب على الحزب الوطنى والعناصر الوطنية أن تتحمل عبء الجهاد منفردة ودون أن تتهيأ لها الظروف الكافية لتكتيل أبناء البلاد فى حركة شاملة يواجهون بها الاحتلال ويواجهون بها الاستعمار مواجهة ايجابية مسلحة .

وجه مصطفى كامل نشاط الحزب الوطنى الى الطبقات المثقفة ولا سيما الطلبة والتف حوله اخوانه الشباب الذين رأوا فى مصطفى كامل الزعيم لهذه الحركة ... فاستبعدت زعامة مصطفى كامل لهذه الحركة الكثيرين من الساسة الذين كانوا يتطلعون الى الزعامة الوطنية وأبعدت كذلك الذين كانوا يطمعون فى القيام بدور ايجابى فى توجيه الحركة على الصورة التى تتفق ووجهة نظرهم وفلسفتهم ..

***

على أن حقيقة الاوضاع السياسية تبدو لنا فى صورة أكثر دقة ووضوحا اذا رجعنا قليلا الى نهاية عهد اللورد كرومر ، وبالذات الى الأيام الأخيرة لكرومر فى مصر ، تلك الايام التى نظم فيها مصطفى فهمى رئيس الوزراء وقتئذ حفلة توديع للورد كرومر بعد أن قام مصطفى كامل بحملته الشهيرة ضد بريطانيا فأكرهها على ابعاد كرومر عن مصر التماسا لتخفيف حملات ودعايات الزعيم الشاب . ففى ذلك الوقت الذى كانت يد اللورد كرومر ملطخة بدم شهداء دنشواى ، وبينما كان لورد كرومر نفسه يعترف بأن اسمه كان يذكر فى مصر منعوتا بنعوت الذم فكان يلقب بكرومر الوحش . وأنه كان يشبه بألعن آلهة الوثنيين حبا لشرب الدماء . بينما

كان أمر كرومر بالنسبة لمصر على هذه الصورة أقام مصطفى فهمى رئيس الوزراء حفلا لتوديعه .

ولقد كشف هذا الحفل وكشف الاعداد له عن الكثير من الاتجاهات السياسية السائدة وقت ذاك والتى ظلت سائدة طوال مدة الحرب وكان ظلها يخيم على جو السياسة المصرية قبيل الثورة ، فان هؤلاء الساسة هم الذين وضعت البلاد فى أيديهم أمانة قضيتها ومسئولية توجيهها مما يعين أهمية ايضاح وتصوير تلك الروح .. وهذه العقلية التى سيطرت على السياسة المصرية وقتئذ . فأول ما يسترعى النظر أن لورد كرومر بالرغم من موقفه الواضح العلنى من القضية ، وبالرغم من جهره الدائم برأيه وسياسته ازاء مصر واعلانه فى حفلة الوداع المشار اليها بأن الاحتلال البريطانى لمصر سيدوم الى ماشاء الله وأن الحكومة البريطانية مسئولة عن الخطة التى تجرى عليها الادارة المصرية ، وأن تلك حقيقة لاريب فيها . نقول انه بالرغم من اعلان لورد كرومر لهذه المبادىء الاساسية التى كان يلتزمها والتى وصفها أحمد لطفى السيد بأنها منتهى مايسمع فى السياسة من الصلف والكبرياء والعمى النفسى وفقدان البصيرة .. بالرغم من هذا كله فقد وجد كرومر من بين المصريين من يدعو الى مجاملته والاحتفال بتوديعه .

على أن كرومر لم يكتف باعلان رأيه فى مستقبل القضية المصرية طيلة عهده فى مصر بل انه سجل هذا الرأى فى خطبة الوداع وأمعن فى خطابه فقال : انه لا يؤيد أى تغيير أو خروج على الأوضاع القائمة فى مصر وأنه سينصح بألا يكون استخدام الشدة مقصورا على قمع الحركة الوطنية فحسب بل شاملا لتلك الحركة التى يصفها بالحركة الكاذبة المفتعلة التى ترمى الى انشاء مجالس نيابية سريعة وقال : انها حركة لاتستحق شيئا ولا تعبر عن رأى المستنيرين من المصريين وبأن دعوتها فى هذا الشأن ماهى الا هذيان ومبالغة . وأكد كرومر أن الاوضاع القائمة هى أفضل ما يصلح للبلاد وأن التطور البطىء هو الذى ينفع مصر وهو الذى ينصح بالتزامه زاعما ان سرعة التطور تنتهى بأن تكبو مصر وتقع فى الطريق .

وأمعن كرومر فى صلفه وتحديه فقال فى خطابه انه شديد العطف

على أهل البلاد ، على الفلاحين أصحاب الجلابيب الزرقاء ، الفلاحين الذين يعتبر نفسه صديقهم الحقيقى . وقال موجها عباراته للفلاحين لاتغتروا ولا تضلوا وراء أقوال الذين يدعون كذبا أنهم يذودون عن البلاد... ونسى كرومر أن هؤلاء الفلاحين الذين وجه اليهم كلمته هذه ، همْ ذاتهم الفلاحون الذين شنقهم فى دنشواى . وعلى الرغم من جريمته يعود كرومر ليحذرهم تأييد الحركة الوطنية ، ويشككهم فى صدق واخلاص المنادين باستقلال مصر وبجلاء الانجليز عنها . ولم يتحرج كرومر من أن يقول فى تحذيره للفلاحين : ان هؤلاء المنادين بدعوتهم الوطنية وهؤلاء المجاهدين انما يطالبون بأوضاع سياسية لو تحققت اليهم ـ حالا ـ لعادت بالضرر على مصالح الناس عموما ولا سيما مصالح أفقر أهل القطر ـ أعنى الفلاحين .

ويزيد لورد كرومر رأيه ايضاحا وينصح الانكليز والفرنسيين والألمان وسائر الأوربيين ، وكذلك المستنيرين من المصريين سواء أكانوا مسلمين أم افريقيين أم أثيوبيين بأن يتحدوا جميعا ويقاوموا القوى التى تعمل من أجل التأخر والتقهقر .

ويقول أحمد لطفى السيد ان معنى هذه النصيحة التى وجهها لورد كرومر هى اتحاد الانكليز والفرنسيين والالمان وسائر الأوربيين ضد العرب الذين يطالبهم لورد كرومر بالاستكانة ليؤكلوا أو ليموتوا تحت أقدام الاستعمار .

ثم يسخر أحمد لطفى السيد فيتساءل كيف يتحد مأكول وآكل ومستعبد وسالب حرية ، وغاصب ومغتصب وحاكم مستبد ومحكوم ؟

تلك كانت الآراء التى أعلنها لورد كرومر فى خطبته فى الحفلة التى أقيمت لتوديعه وتلك هى الآراء التى كيفت وأبرزت موقف بعض المصريين كما أظهرت مختلف آرائهم فى هذا الصدد ، وحددت مواقفهم فمن الشخصيات المصرية من اشترك فى الحفلة اشتراكا ايجابيا ، ومنهم من لم يعترف للورد كرومر بأية حسنة وبأى فضل بل اعتبره من اعداء البلاد ، ومنهم من نادى بسياسة المسالمة التى لاتذهب الى حد الاستسلام لانهم

جربوا سياسة المعاندة وما جرته من آثار على البلاد . أما تلك الآثار التى تحدثوا عنها فلم تتعد وقتئذ الأضرار التى لحقت بمصالحهم الشخصية المادية وأضرت بمطامعهم وحالت دون تحقيق أغراضهم من حيث الجاه والسلطان فى حين فقدت الامة حريتها واستقلالها . وكان من رأى تلك الفئة أن سياسة المسالمة التى لاتصل الى حد الاستسلام هى السبيل للتخفيف من تلك الحال التى وصلت اليها البلاد وأصبح فيها حكم البلاد مجرد تنفيذ لأوامر الاحتلال فى كبريات المسائل وصغيرها ، وكان من رايها أن سياسة المعاندة عقيمة،وكانت تتساءل كيف يقبل المعاند من العنيد حسابا على أعماله ؟ بل كيف يرجو من العدو اصلاحا لحاله ؟ وكانت ترى أنه مامن سبيل لتقدم البلاد ولرقيها السياسى والأدبى فى جو المقاطعة وسوء التفاهم بين مصر وبريطانيا وبين الانكليز والمصريين . وكانت تنادى بالمسالمة والمحاسنة المقرونة بالمحاسبة . وكانت سياستها هذه تعين عليها مجاملة الانجليز ، ومن ثم فانها قامت بدورها فى توديع اللورد كرومر . فقد كان هذا الاحتفال ــ فى رأيهم ــ يخدم مصالح المصريين ، لانه بمثابة تكريم أيضا لخلف اللورد كرومر ، وتكريم لكل بريطانى فى مصر مما يحسن العلاقة بين هؤلاء وهؤلاء ، وتعامت تلك الفئة عن كل ما قارفه اللورد كرومر من العدوان على حقوق مصر ، وتعامت عن مواقفهالسياسية ضد البلاد لانه كان لها فلسفة تفرق بين سياسة كرومر وخلق كرومر ، ولكنها كانت فلسفة ميتة مستسلمة تقول ان معاداة القوى دليل على نقصفى المعرفة وجهل بالصالح ، وأن الوقوف فى وجه المحتل عمل طائش لاجدوى من ورائه ، وأن على الأمة أن تؤيد شدتها بكرم الأخلاق وحسن المجاملة .

***

لقد جمعت حفلة توديع اللورد كرومر مختلف الفئات التى أشرنا اليها . وحرص كرومر فى خطبته بالحفل على أن يخص بشكره وثنائه أشخاصا يعدون باصابع اليد الواحدة من بينهم مصطفى فهمى رئيس الوزراء ومنظم الحفلة والذى اثنى عليه كرومر وعدد مناقبه وقال فيما قال ــ انهخدم البلاد أجل الخدمات ولكن خدماته كانت بأسلوبه من حيث الهدوء والسكينة

وعدم التعرض لغيره او الدخول فيما لايعنيه ـ وهذه الصفات التى عددها لورد كرومر تتفق تماما مع مايجب أن يكون عليه رئيس وزراء ينتصح بالنصيحة ويكتفى بالاشارة دون الأمر ، وكان مصطفى فهمى رئيس الوزراء من أطوع من تقلدوا هذا المنصب وخيرهم لخدمة المصالح البريطانية .. ثم خص لورد كرومر بثنائه فى خطابه شخصية لم يكن صاحبها قد عمل معه الا من عهد قريب فقال : انه على الرغم من قصر المدة التى عاشره خلالها فان فعاله قد علمته كيف يحترمه كل الاحترام وقال : انه لم يخطىء فى ظنه فانه يرى أن مستقبلا عظيما ينتظر ذلك الرجل فى ميدان المصلحة العامة لأنه قد جمع كل الصفات التى تؤهله لخدمة بلاده فهو صادق مستقيم ذو كفاية مقتدر شجاع فيما هو مقتنع به وقد احتمل الطعن والذم ممن دونه فعلا من أبناء وطنه . وكان صاحب هذه الشخصية التى كال لها المديح وأزجى اليها الثناء هو سعد زغلول الذى عين وزيرا عقب حادث دنشواى والذى كانت تربطه بمصطفى فهمى رئيس الوزراء أكثر من صلة .

***

وعلى ضوء ما أبرزناه فى هذا الباب من حقائق سيطرت على مفهوم منطق الساسة خلال تلك الحقبة من الزمن يمكننا ان ندرك ماكان عليه سلوك أولئكم الساسة عندما ألقت الأمة الى أيديهم مسئولية قضيتها . ولانريد ان نتعجل الرأى فيهم أو الحكم عليهم وانما نترك للأحداث وللمواقف التى اتخذها هؤلاء الساسة ازاء الأحداث والنتائج المختلفة التى ترتبت فيما بعد على تصرفاتهم وقراراتهم وآرائهم ، نترك لذلك كله الحكم عليهم ، على أن يكون مفهوما لنا ان الجانب البريطانى ، سواء فى دار المندوب السامى أو فى وزارة الخارجية البريطانية كان على علم تام بحقائق الموقف المصرى ، وبآراء ومشاعر وانفعالات وأقدار أولئكم الساسة بحيث كان الساسة الانكليز يعرفون دائما ويدركون سلفا أقصى مدى لمذاهب هؤلاء الساسة المصريين . وكان الساسة الانجليز يعلمون ـ تماما ـ الحد والنهاية لطاقاتهم ، بل لأقصى هذه الطاقات بحيث كان ممكنا لبريطانيا أن تكيف دائما قراراتها وتصرفاتها فى نطاق علمها اليقينى بذلك كله . ولقد

كان لهذه الحقيقة أثرها الفعلى فى كل ما طرأ بعد ذلك على القضية المصرية جملة وتفصيلا فى مستقبل الأيام .

ولما وافت مصطفى كامل منيته ، وتعرض زعماء الحزب الوطنى للنفى والتشريد فى مختلف الأنحاء ضعفت قوة الدفع فى الحزب الوطنى ، وحرمت الحركة الوطنية فى البلاد القيادة التى كان ممكنا أن توجهها الوجهة التى تمكنها من القيام بدور فعال من مطلع القرن العشرين ولاسيما فرض الحماية البريطانية على مصر ، لو أن الحزب الوطنى تخلص من ولائه الذى كان يتمسك به للدولة العثمانية ولو أنه نادى بالاستقلال التام واتجه الى الأمة يحركها ويلهب شعورها فى حركة شاملة ضد بريطانيا .

***

وهكذا قدر للأمة أن تواجه جماعات زعمت لنفسها الصدارة وصفة التحدث عن الشعب وانضم بعضهم الى حزب الأمة الذى يقول عنه العقاد انه « يطالب الاستقلال التام ويبغض السيادة التركية ومعظم أعضائه مغضوب عليهم من الخديو عباس الثانى ورجاله ، فكانوا من أجل ذلك على صلة بدار الوكالة البريطانية .. » ويكفى للحكم على طبيعة مبدأ هذه الجماعة انها كانت تطالب بالاستقلال التام وتطالب فى ذات الوقت بالحماية لنفسها من دار الوكالة البريطانية . وكانت هناك جماعة أخرى من تلك الجماعات هى جماعة حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية . ويقول العقاد عن هذا الحزب ان اسمه يدل على غرضه . وهو مداراة الاحتلال والاكتفاء بطلب التدرج على مبادىء الحكم النيابى ، وانما كان يدارى الاحتلال لأنه حزب القصر المعروف بانتمائه الى المراجع الخديوية فيجب ألا يجهر بمناوأة الانجليز ويعطيهم حجة مكشوفة تمكنهم من مقابلة العداء بالعداء .

ويفرد العقاد لسعد زغلول مكانة خاصة بين الساسة جميعا فيقول انه كان مستقلا عن الأحزاب جعل لنفسه برنامجا محدودا واضحا .. خلاصته كما أفضى به سعد الى بعض سائليه بمناسبة انتخابات الجمعية التشريعية :

« اذا شاء أهل وطنى ان ينتخبونى نائبا عنهم فاننى أعاهدهم على أن

أقف بنفسى على خدمتهم وقضاء مصالحهم والسعى فى تحقيق أمانيهم وازالة شكاواهم وأذكر على سبيل الاستشهاد الأمور التالية :

١ ـ قرأت فى الجرائد مقالات وفصولا متعددة فى انتقـــاد قوانين المحاكم المصرية من جنائية ومدنية وغيرها وما فيها من وجـــــوه النقص وما يشكو المتقاضون منه من فداحة الرسوم القضائية وزيادة التطـــويل فى سير القضايا وما شاكل ذلك • فاذا شاء أبناء وطنى أن ينتخبونى نائبـا عنهم فأنا أعاهدهم بأن أجد فى خدمتهم بالبحث عن كل العلل والأســـباب التى يشكون منها وجمع الشواهد وايراد الادلة والحجج التى أتوسل بها الى اقناع زملائى فى المجلس حتى يؤيدونى فيما أقترحه على الحكومة من تعديل وتغيير لخير الأمة والى اقناع الحكومة بصحة اقتراحنا واستمالتهـا الى قبوله والعمل به حبا لخير الأمة وزوال شكوى الأهالى •

٢ ـ انى اختبرت أحوال المدارس والدرس والتدريس زمانا طـويلا وعرفت حاجات الأمة الكثيرة الى المعارف فاذا انتخبت عضوا فى الجمعيــة التشريعة فانى أعاهد الأمة على افراغ الجهد فى توسيع نطاق التعليم حتى يعم جميع طبقات الأمة وحتى يتيسر لأبناء الفقراء أن ينبغوا كأبنـــــاء الأغنياء •

٣ ـ انى لا أزال مقيما على رأيى المعلوم فى اعطاء الصحافة الحرية اللازمة لزيادة نجاحها وارتقائها فى خدمة الأمة • فاذا شاء أبناء وطنى أن ينتخبونى فانا أعاهدهم انى أدرس هذه المسألة درسا دقيقا وأجمع الأدلة والحجج التى تقنع زملائى وتقنع الحكومة بوضع قانون تصان به حرية الصحافة من جهة ويصان به النظام العام من ضرر شـــطط‍ها من جهـــة أخرى •

٤ ـ أقرأ فى الجرائد عبارات الشكوى الدائمة من سكان العاصمة ولا سيما سكان الشوارع الوطنية تارة من قلة النور وتارة من قلة الكنس والرش وتارة من قلة التنظيم والرصف فاذا انتخبت فى الجمعيةالتشريعية فانى لا أدخر وسعا فى عمل ما استطيع عمله ضمن الحدود القانونية لحمل الحكومة على ازالة شكوى الأهالى من هذا القبيل •

٥ ـ اذا انتخبت فى الجمعية التشريعية فانى أجعل حاجات معظم الأهالى نصب عينى وخصوصا حاجات الزارعين فأسعى فى تسهيل وسائل الزراعة والرى ومد السكك الحديدية والزراعية فى البلاد وأدرس أسعار القطن درسا دقيقا وأبذل جهدى فى اتخاذ الوسائل التى تحمى مصالح الزارع ولا يذهب ربحه من قطنه طمعا للتاجر وغيره من الذين يشترون قطنه بالثمن الرخيص ويبيعونه اياه محوكا ومنسوجا بالثمن الغالى .

وهذه بعض الأمور التى أسعى فيها لخدمة بلادى وقضاء مصلحة أهل وطنى ؛ وأعد أنى لا أدخر فى القيام بواجب الخدمة واستخدام الوسائل التى يبيحها لى قانون الجمعية التشريعية لاقناع الحكومة بعمل ما أرى عمله واجبا لخير الأمة »

وهكذا نرى أن برنامج سعد زغلول السياسى كان خلوا تماما من أى تصريح يحدد فيه سعد موقفه من قضية الاستقلال ويربطه أمام الرأى العام بنقاط معينة فى المطالبة للبلاد بحريتها على صورة أو أخرى .

يتحدث العقاد عن موقف السلطات البريطانية من سعد بعد نشوب الحرب واعلان الاحكام العسكرية فيقول : « انه لم يسهل على تلك السلطات ان تبت فيما تعامل به سعد فى أثناء الحرب العظمى .. هل تعتبره صديقا ؟ انه ليس بصديق وبينه وبين عميد الاحتلال وصاحب الكلمة النافذة فى وزارة الحربية البريطانية اذ ذاك ما بينهما من صراع عنيف »

ويجدر بنا فى هذا المقام أن نقول ان هذاالذى قام بين الاثنين لم يكن متصلا بحقوق البلاد وحريتها واستقلالها .

ويصف العقاد الجانب الآخر من موقف السلطات البريطانية من سعد زغلول فيقول : « انها لم تعتبره صديقا فكان عليها ان تعتبره عدوا تسمح مقتضيات الحرب باعتقاله والحجر على مقامه وانتقاله . »

وبعد أن بين العقاد كيف أنه لم يكن للانجليز مصلحة فى ان يسجلوا على أنفسهم هذا الاجراء انتهى الى القول ، بأن السلطات البريطانية آثرت أن تفتح بينها وبين سعد باب المسالمة والحيدة ، وأن تراقبه عن بعد لتقيد عليه حركاته وسكناته وتنتظر ما يكون ، فلا هو صديق ولا عدو ولكنه رجل يحسن انتظار صداقته ولا يحسن دفعه الى العداء .

الفصل الثاني

مقدمات ثورة مصر في سنة ١٩١٩

« افتقار الامة الى الزعامة القوية ـ الطبقة التى تلقت ميراث الحركة الوطنية »
« وجهاد الاحرار ـ ثورة سنة ١٩١٩ كانت ثورة الامة ـ ثمن الحرية الذى دفعتـه »
« الامة ـ سعر الزامى للجنيه المصرى تفرضه بريطانيا ـ اعتبار السندات البريطانية »
« في حكم بالذهب ـ مشكلة الارصدة الاسترلينية تظهر لاول مرة ـ الحد من حـرية »
« الافراد واعلان الاحكام العرفية ـ اعلان الحماية على مصر ـ موقف ساسة مصر »
« من بريطانيا ومن الأمة ـ تجنيد المصريين في فيلق العمال ـ الاستيلاء على حاصلات »
« البلاد ـ الحد من ارتفاع اسعار القطن ـ بريطانيا تحتكر محصول القطن وتستولى »
« على الحاصلات الزراعية وتجحد تضحيات مصر . »

***

نشبت الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤ وأعلنت الحماية البريطانية على البلاد وأعلن القائد العام البريطانى الأحكام العرفية وأصبح أمر البلاد فى يد السلطات العسكرية البريطانية وفى يد ساسة كانـوا ممن عاصروا الثورة العرابية وشهدوا أحداثها وتأثروا بنتائجها وكيفوا وضـعهم بما يلائم الأسلوب والسلوك الذى يتفق وطبيعتهم ومصالحهم أو كانوا ممن تلقوا مباشرة دروس وعبر تلك الثورة ممن عاصروها ، فكان أولئك الساسة أول صورة لذلك المجتمع الذى خلقه الاحتلال .

ولهذا لم تهيىء الظروف للأمة خلال الحرب العالمية الأولى زعامة شعبية وطنية ترعى الحركة الوطنية وتقودها .

بل ان ظروف الحرب قد هيأت لمختلف تلك الطبقات سواء منها من وقف موقف الحياد والانتظار والتربص ، ومن تعاون مع السراى وسـاير السلطات البريطانية متذرعا بالعمل على الحد من أضرار الاحتلال بدافع من مختلف الشعارات .. نقول ان الظروف قد هيأت لمختلف هذه الفئـات

أن تتلقى ميراث الحركة الوطنية وميراث جهاد الأحرار من أبناء البلاد في نهاية الحرب العالمية الأولى وأن تظهر بمظهر الدفاع عن حقوق البلاد •

ولقد استعملنا لفظ التستر وربما كان في هذا التعبير بعض التجني لأن الحكم على الاشخاص يفرض علينا أن نفسح مجالا لكي يراجع الانسان نفسه ويتبين المرء في أية مرحلة من مراحل حياته حق وطنه عليه ، فيسعى للتكفير عن ماضيه ويعمل لمصلحة وطنه ؛ وان كان هذا المسلك الجديد قد ظل دائما مشوبا بآثار ذلك الماضي متأثرا بهوبما كان له من مواقف محسوبة عليه ، ولذلك يغلب على طبيعة تصرفات تلك الفئة طابع الانفعالات التى لاتلبث ان تخف حدتها مع الزمن ، انفعالات ليست وليدة شعور مستمر مستقر في قوة دفعه ، انفعالات ثبت على الأيام أنها لم تقو على الصمود أمام شدة الأحداث ، لأنها انفعالات لم تتكشف ولم تتحرك ولم تتكلم ولم تعمل حيال ما نزل بالأمة وبالبلاد من ظلم وارهاق ومن استغلال السلطات البريطانية لها طوال مدة الحرب العالمية الأولى •

فالأمة وحدها هي التى عانت من الاحتلال ، والأمة وحدها هي التى ثارت عام ١٩١٩ ، ولم يكن انفجارها بدافع من دعوة الساسة ، ولم تكن ثورتها انقيادا لزعامة قوية واعية تقدمت الصفوف وواصلت الجهاد والنضال في سبيل الحرية والاستقلال ، بل كان انفجار الأمة في تلك الثورة الجارفة مرده الى الثمن الغالى الذى دفعته من أجل حريتها ، ومن أجل الحصول على استقلالها ، والثمن الذى دفعته للحلفاء في أثناء الحرب العالمية الأولى ، الثمن الذى أكسب الحلفاء الحرب ، والتضحيات التى قدمتها على أمل وعلى وعد من أجل الخلاص • وعد من الحلفاء وأمل من الحلفاء •

***

ولعل في تفصيل هذا الثمن الذى دفعته الأمة ما يوضح مدى ماتحملته البلاد من التضحيات من أجل حريتها ، فبمجرد اعلان الحرب العالمية الأولى حملت الحكومة البريطانية مجلس الوزراء المصرى الذى كان يأتمر بأوامرها على اصدار قرار في أغسطس عام ١٩١٤ يقضي بفرض السعر الالزامى للجنيه المصرى الذى يصدره البنك الأهلى ؛ وجعله مساويا من حيث

القيمة للجنيه الذهب ، وكان القصد من هذا القرار هو عدم التقيد بشرط الدفع بالذهب ؛ لأن بريطانيا كانت فى حاجة الى الذهب لتغطية التزاماتها فى سائر أنحاء العالم ولا سيما الدول المحايدة ، وكان لزاما على بريطانيا أن تكمل هذا الاجراء بقرار آخر يصـدر من مجلس الوزراء المصرى فى ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩١٦ باعتبار السنوات التى تصدر على الخزانة البريطانية فى حكم الذهب ، وكان مؤدى هذا القرار أن بريطانيا تودع لحساب البنك الأهلى ما تشاء من سندات مقابل ما تحصل عليه من عملة مصرية ؛ كما أصبح لبريطانيا الحق بمقتضى هـذين القرارين فى أن تؤدى ما عليها لمصر من التزامات بأوراق ؛ وبهذا يكون طريق بريطانيا مأمونا فى كلتا حالى النصر والهزيمة ، فاذا كتب عليهـا الهزيمة كانت كالمدين المفلس وأصبحت هذه الأوراق لا قيمة لها ؛ واذا كتب لهـا النصر كانت فى مركز المدين القوى المتجبر الذى يملى ارادته على الدائن الضعيف الذى لا يملك القوة للمطالبة بحقه ، ومن ثم يصبح لزاما على مصر أن تجاهد لا فى سبيل قضية الاستقلال فحسب ؛ بل وأيضـا فى سبيل استرداد أموالها وحقوقها قبل بريطانيا .

مكن الساسة بريطانيا بموجب هذين القرارين من الحصول على ما تشاء من العملة المصرية .. والاستيلاء على ما تشاء من الأموال والممتلكات وتسخير كل أعمال الشـعب المصرى لخدمتهـا مقابل وعد بالدفع عند الانتصار

ولقد ظلت هذه الحقوق والامتيازات التى منحها ساسـة مصر بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى قائمة الى ما بعد نهـاية الحرب العالمية الثانية دون أن يجرؤ سياسى أو زعيم مصرى على التصـدى لها أو الغائها حتى ٥ من يونية سنة ١٩٤٧ ، وكانت هى مصدر مشـكلة الأرصدة الاسترلينية .

تحمل مجلس الوزراء المصرى مسئولية هذه القرارات التى زعمت بريطانيا ـ كذبا ـ أنه أصدرها من تلقاء نفسه حتى لا يأخذ الرأى العام عليها تصرفها اذا عرف أنها قامت منفردة ومن جانبها وحدها باصـدار القرارات فى تلك الظروف الدقيقة التى كانت تجتازها .

لم يكتف مجلس الوزراء بمنح بريطانيا هذه الحقوق المالية ، بل إنه أصدر قرارا مماثلا من الناحية السياسية ، قرارا يقيد حقوق مصر بيد أبناء مصر ، وقد استند القرار الى وجود الاحتلال البريطاني وما يقتضيه من حماية البلاد من أخطار الحرب ، ولكن لا بجلاء الجنود المحاربين عن البلاد ، بل بتخويل سلطات الاحتلال البريطانية مباشرة حقوق الدولة المحاربة في الأراضى المصرية والموانى المصرية ، فمنح مجلس الوزراء المصرى الانجليز هذه الحقوق بموجب قراره الصادر فى ٥ من أغسطس سنة ١٩١٤ .

واستكمالا للمقدمات التى لا غنى لبريطانيا عنها لكى يتهيأ لها كامل الظروف التى تمكنها من السيطرة على شئون مصر جميعها ، أصدرت الحكومة المصرية قانون التجمهر فى ١٨ من أكتوبر عام ١٩١٤ ، ذلك القانون الذى حد من الحرية الفردية وفرض عقوبات للاخلال به ، كما خول للأجهزة البوليسية سلطات لم تكن لها من قبل

***

وكان من الطبيعى أن تهيىء هذه القرارات وتلك التشريعات للقائد العام البريطانى فى مصر الجنرال ماكسويل حق اعلان الاحكام العرفية فى مصر فى ٢ من نوفمبر عام ١٩١٤ عقب دخول تركيا الحرب وانذار المصريين بوجوب تنفيذ أوامر السلطات العسكرية البريطانية وفى ذات الوقت أعلن الحاكم العسكرى البريطانى الشعب المصرى بأن عليه أن يقدم للسلطات العسكرية البريطانية جميع ما تطلبه من الخدمات ، كما أن على الأفراد أن يقدموا للسلطات البريطانية كل ما تطلبه مما يملكون مقابل تعويض تحدده تلك السلطات

***

وللتخفيف من أثر تلك القرارات العنيفة أعلن القائد العام فى ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ أن بلاده ستتحمل جميع أعباء الحرب دون أن ترهق الشعب المصرى بشىء منها . وأن كل ما تنتظره بلاده من الشعب المصرى هو عدم التعاون مع الأعداء ، وعدم عرقلة حركات جيوش الحلفاء .

وفى ١٨ من ديسمبر عام ١٩١٤ أعلن وزير خارجيـــة بريطانيا الحماية على مصر ، ولقد تم هذا الإعلان من جانب واحد ، وعلى الرغم من ارادة مصر . وكان من شأن هذا الاعلان غير المشروع أن حرمت مصر أى مظهر من مظاهر السيادة فى الداخل وفى الخارج ، وبلغ من مكابرة السياسة البريطانية أن ذهبت الى الزعم بأنها تعتبر حقوق مصر وديعـــة تحت يدها وأن اعلانها للحماية عليها هو سبيلها الوحيد الى المحافظة على هذه الوديعة ، وكان أولها حرية مصر واستقلالها .

ولم تشأ بريطانيا أن تذكرها فى اعلان الحماية الا فى اطار الوعد ــ مجرد الوعد ــ بالعمل على تطور البلاد وتوجيهها نحو الحكم الذاتى ، ثم تنكرت فى ذات الوقت لسائر حقوق مصر ، وكان من مقتضى اعـلان الحماية أن تعطلت الجمعية التشريعية فى نهـــاية عام ١٩١٤ ، برغم أن سلطاتها كانت محدودة ، ولكن بريطانيا عطلتهـــا لأن وجودهـا لم يكن متناسبا مع ما تنتوته من الانفراد بالسلطة فى مصر على أوسع مدى .

***

انجلى الموقف تماما أمام الساسة وأمام الأمة وكان على الساســـة أن يتداركوا الموقف ويذكروا حق بلادهم عليهم ، ويذكروا أنهـــم أعطوا بريطانيا التى احتلت بلادهم من الحقوق ــ ما أعطوا ــ بلا ثمن ودون مقابل اللهم الا اذا صح أن يكون اعلان الحماية وســـلب الحرية هو المقابل ، لما قدموا لها من التضحيات

لم يدرك الساسة ولم يدرك أعضاء الجمعية التشريعية ومنهم سـعد زغلول ما يحتمه عليهم الموقف من مقابلة طلبات بريطانيـــا والقيود التى تفرضها على البلاد عن طريق الأيدى المصرية بطلبات الامة ــ بحقوق الأمة فى الحرية والاستقلال ــ وبالتلويح لبريطانيا بالأخطار التى تتهددها ان لم تستجب لمطالب مصر ، لم يدرك الســـاسة هذه الحقيقة التى كان الموقف يفرضها عليهم .. بل لم يجرؤ سياسى واحد على المجاهرة بهذا الرأى الذى كان مسلما به حتى من جانب أولئـــكم الذين ــ كانوا اذ ذاك ــ يؤمنون بسياسة الحياد أو سياسة الوفاق والوئام ، سكت الساسة فى عام ١٩١٤ كما سكت من بعدهم ساسة عام ١٩٣٩ وفبراير سنة ١٩٤٢ .

ساسة لم يدركوا طاقة الأمة ولم يبصروا العوامل الثورية التى كانت

تتفاعل فى نفوس أبنائها ، ولم يعرفوا سمو الفداء وعظمة الجهاد لأنهم الساسة الذين اعتنقوا دائما مبدأ الحرص والحذر ، وحسبوا دائما ألف حساب للعواقب التى تحل بهم لو تصدوا لبريطانيا والحرب دائرة ، ولم يفهموا مدى القوة الجبارة والتهديد الخطير الذى كان ممكنا أن يشكله اتحادهم والأمة فى جبهة واحدة ضد بريطانيا فى تلك الظروف بالذات بحيث يرغم اتحادهم بريطانيا أن تجثو على ركبتيها أمام مصر ، حتى تتفادى من خطر تألب مصر والعرب عليها ووقوفهم ضدها .. وانفصل الساسة عن الأمة ، وتجاهلوا حقوقها حرصا على أمنهم وحرصا على مصالحهم .

أما سعد زغلول فيصف عباس محمود العقاد موقفه فيقول : «ان سعد زغلول فى أيام الحرب العظمى يترقب ساعة العمل غير غافل ولا متعجل ، وكان من المفهوم عند الانجليز قبل غيرهم أنه لم يعترف بالحماية ولم يسكت الا فى انتظار الفرصة التى يفيد فيها الكلام » ويقول العقاد : «انه لم يخف على الانجليز أن سعدا كان يستطيع أن يتكلم ، فاذا آثر السكوت فانما يؤثره لان له رأيا لايقال ، ولا فائدة من أن يقال فى تلك الأحوال» .

***

آثر الساسة السكوت والسكون ايمانا منهم بأنه لا فائدة من القول ومن الحركة ، ولكن الأمة لم يرضها هذا الاتجاه ولم تسكت عن الاجراءات التى كانت السلطات العسكرية البريطانية ماضية فى تنفيذها فى طول البلاد وعرضها ، واعتبرتها الأمة عدوانا صارخا على حقوقها ، وكان لزاما عليها أن تتخذ خطوات ايجابية لمواجهة الموقف ، وبدأت ثورة الأمة ضد الحماية بما عبر عنه شبابها من مظاهرات عمت أنحاء البلاد وأعقبت المظاهرات محاولات لاغتيال حياة السلطان حسين فى عام ١٩١٥ .

***

أما السلطات البريطانية فقد وجدت فى الساسة أعوانا لها دون أن تجابه بوطنى واحد يتصدى لقضية الاستقلال ويتزعم الأمة فى حركة شاملة ضد الغاصب . ولذلك فقد تجاهلت بريطانيا شعور الأمة وانفعالاتها وتجاهلت حقوق البلاد وتجاهلت الاعلان الذى سبق أن أصدرته الحكومة البريطانية فى نوفمبر ١٩١٤ والذى قطعت على نفسها فيه أنها لن ترهق

الشعب المصرى بأى عبء من أعباء الحرب ، تجاهلت بريطانيا ذلك كله وراحت تسخر أبناء البلاد فى خدمة جيوشها ومصالحها ؟ وشرعت فى استغلال واستنفاد موارد البلاد على الصورة التى كانت تقتضيها حاجاتها وعملياتها الحربية فى سائر أنحاء العالم ، فسخرت القوات المصرية لقمع الثوار فى السودان ، وسخرتها لرد زحف الجيش التركى عبر صحراء سيناء فى عامى ١٩١٥ - ١٩١٦ ، ولم تكتف بريطانيا بقوات الجيش النظامية فاستعانت بالرديف ، ثم ازداد نهمها فى استخدام كل القوى من أجل مصالحها ، فأنشأت الفيلق المصرى للعمال ، وراح جهازها الذى كان معروفا فى البلاد يومئذ « بالسلطة العسكرية » راح هذا الجهاز يحشد لخدمة بريطانيا فى ميادين الحرب أبناء مصر ويزج بهم الى ميادين القتال فى فلسطين وآسيا الصغرى وفى أنحاء من أوروبا .

وعلى هذه الصورة الظالمة ، حرمت « السلطة العسكرية » البريطانية مصر سواعد مليون ونصف المليون من أبنائها ومن شبابها ، وكان ممكنا أن تفيد مصر من سواعدهم القوية فى شتى ميادين العمل .

***

ولم يقتصر الاستغلال البريطانى فى مصر ، ابان الحرب العالمية الأولى ، على استخدام أبنائها وشبابها ، بل زادت على ذلك استغلال انتاجها الزراعى فجعلته بأكمله فى خدمة جيوشها وتموينها ، ومن أجل هذه الغاية زيدت مساحة الأراضى التى تزرع حبوبا ، وأنقصت المساحة التى تزرع قطنا ، حتى تكون أرض مصر الزراعية مسخرة - تماما - لتموين الجيوش البريطانية وحلفائها ، ثم امتدت يد جهاز (السلطة العسكرية) البريطانية الى ثروة مصر الحيوانية ، فاستولت على المواشى والدواب .

وقد كانت بريطانيا ترمى بهذا الاستغلال الجشع الى غرضين ، الأول : كان بطبيعة الحال الحصول على تموين جيوشها وجيوش حلفائها ، بما تحتاج اليه بأرخص وأزهد الأسعار ، أما الغرض الآخر : فكان افقار المصريين . والدليل على هذا أن بريطانيا بعد أن تم لها الاستيلاء على كل ثروات البلاد وبعد أن استنزفت مواردها جميعا كما اسلفنا القول ،

فانها لم تحاول أن تساند المصريين فى معسرتهم التى سببتها لهم ، والتى عرضت ثرواتهم الى الضـــــياع وفاء لديونهم ، فلم تحاول أن تتخذ أى اجـــراء يحمى المدينين المصريين من دائنيهم المرابين الأجانب والبنـوك العقارية حينما انقض هـــؤلاء المرابون والبنـوك على ثروات مدينيهم ، فى حين كان هؤلاء المدينون فى أسوأ ظروفهم الاقتصادية التى جلبتهـــا عليهم بريطانيا ، وكان بامكان بريطانيا أن تفعل الكثير لانقاذهم ، وكان فى امكانها أن تؤجل الديون العقارية ، وكان فى امكانها أن تتخذ أى اجراء يحمى أسعار قطن مصر من الهبوط المتوالى ، ولكن بريطانيا لم تشـــأ أن تفعل هـــذا ولا ذاك ، ولما دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب بجانب انكلترا وفرنسا ، اتجهت أسعار القطن الى الصعود وبدا ـ جليا ـ فى عام **١٩١٧** أن هذا الارتفاع ســـيزداد الى حد كبير . ومن ثم بادرت الحكومة المصرية تحت ضغط بريطانيـــا فى عام **١٩١٧** بتحديد ســـعر القطن ، تحديدا يقل كثيرا عن مستوى السعر العالمى له ، ولم يكن المنتج المصرى بقادر على الاحتفاظ بقطنه ، بل كان مضطرا الى بيعه بالســـعر المحدود .

وفى ذات الوقت اشتد الغلاء وارتفعت تكاليف المعيشة وناءت مختلف الطبقات بأعباء الحياة ، ولما بدت فى الأفق بوادر هزيمة المانيا ، وكانت بريطانيا وحلفاؤها ، بل العالم بأسره يعانى من مجاعة القطن ، ولما كان من الواضح أن أسعاره سترتفع ارتفاعا كبيرا فى نهاية الحرب ، بدأت بريطانيا تعد عدتها لذلك فاحتكرت الحكومة البريطانية محصول القطن فى عام **١٩١٨** وحددت له سعرا يقل عن نصف سعره العالمى وقتئذ ، ولتبرير هـــذا التصرف أصدرت الحكومة البريطانية بيانا فى مارس **١٩١٨** قالت فيـه : ان تجارة القطن المصرى قد تأثرت بالحرب وبالأحوال الاستثنائية الناجمـة عنها . غير ان البيـــان على أية حال لم يخف حقيقة الغرض من الاجراء الذى اتخذته بريطانيا ، فقال بصريح العبارة : انه مراعاة لضرورة الاحتفاظ بما للأمبراطورية وما للحلفاء من المواد الطبيعية الضرورية لسد حاجتهم رأت بريطانيا أن تتخذ بالاشـــتراك مع الحكومة المصرية التدابير اللازمة للاستيلاء على محصول القطن ابتداء من أغسطس عام **١٩١٨** وعينت لذلك

لجنة تتولى تنفيذ هذا القرار وخولتها سلطة شراء كل ما يقدم لها من أقطان بسعر ٤٢ ريالا لكل قنطار من القطن السكلاريدس من رتبة الفولى جودفير ، ولاحكام الرقابة على تنفيذ هذا القرار ، قررت الحكومة البريطانية ألا يرخص بتصدير أقطان من مصر الا عن طريق هذه اللجنة .

***

وهكذا لم تترك بريطانيا وسيلة لاستغلال الثروات فى مصر الا ولجأت اليها ، فقد استولت على الذهب واستولت على الدواب والمواشى والحاصلات الزراعية ، وسخرت الأموال ، وسخرت الرجال ، وأنكرت تضحيات مصر طوال سنى الحرب ، تلك التضحيات التى بدلا من أن تجد فيها بريطانيا صنيعا جميلا من مصر يستأهل التقدير ، اتخذت منها وسيلة للتحلل من مواثيقها والتنصل من عهودها ، اعتمادا على الضعف الذى منيت به مصر نتيجة لتضحياتها فى أثناء الحرب من أجل نصرة الحلفاء ، ولم تعترف بريطانيا لمصر بما ضحت ، بل انها حين كان واجبا عليها أن ترد الجميل ، كانت تعد عدتها لمواجهة مصر ، باجراءات أشد وأقسى .

الفصل الثالث

بريطانيا ومستقبل مصر بعد الحرب

« العوامل التى كانت تتجاذب بريطانيا ـ بقاء الحماية ـ ربط مصر »
« بالامبراطورية البريطانية ـ مصر ذاتها كانت العقبة في وجه الخطة البريطانية ـ »
« موقف لورد لويد من تطلع مصر الى حقوقها ـ الاستقلال المقيد ـ المندوب السامى »
« يقترح ضم مصر الى الاملاك البريطانية ـ اقتراح كلايتون ـ بريطانيا تمهد لتنفيذ »
« خطتها ـ مشروع الغاء الامتيازات ـ موقف عدلى وثروت ـ اعتراض المندوب »
« السامى على تعديل الوزارة ـ مشروع برونيات ـ تعليق العقاد » .

***

لم تكن بريطانيا بغافلة عن الاحتمالات التى سوف تواجهها فى مصر فى نهاية الحرب العالمية الأولى ، فقد كانت تتجاذبها عوامل عدة. منها : أن تجهز على الوجود المصرى وتضم مصر الى مستعمراتها . ومنها أن تبقى الاوضاع القائمة على ما هى عليه ـ ولكن ركونها الى هذا الرأى كان يحتم عليها أن تطمئن دائما الى وجود سلطان موال متعاون ووزراء خاضعين لتوجيهات دار المندوب السامى ـ كانت تبحث مستقبل الأوضاع فى مصر منذ عام ١٩١٧ ، وانتهى رأيها الى أن بقاء الحماية كنظام أساسى ودائم لمصر هو خير ما تستطيع أن تمنحه مصر ولا سيما أن ذلك من وجهة نظرها لا يخل بوعودها لمصر وللمصريين

وفى هذا يقول لورد لويد فى مؤلفه « مصر منذ كرومر » ان المشكلة الحقيقية كانت واضحة وبسيطة ، كان من المحتم ان ترتبط مصر بالامبراطورية البريطانية أوثق الارتباط ومن أجل هذا تعين الابقاء على الرقابة والاشراف البريطانى على ادارة مصر » كان هذا هو الهدف الأساسى للسياسة البريطانية فيما بعد الحرب ، وكان على بريطانيا أن تعمل لتنفيذه ، وتدبر منذ ذلك الوقت وسائل التنفيذ ، وان تحسب حسابا لذلك الصراع العنيف الذى كان محتما وقوعه بين مصر وبريطانيا .

ويعدد اللورد لويد فى مؤلفه الاعتبارات والمصالح التى فرضت على بريطانيا انتهاج سياستها فيقول : انه من أجل هذا كله ، ومن أجل المحافظة على السودان كان متعينا على بريطانيا أن تستبقى رقابتها واشرافها على الأراضى المصرية وعلى الحكومة المصرية .

ويمضى اللورد لويد فيقول : ان أقوى الحجج كانت تدعو الى ضم مصر الى الأملاك البريطانية ، وان مصالح مصر ذاتها كانت تؤيد هذا الرأى الذى كان سيؤدى الى الغاء الامتيازات تلقائيا ويزيل عن طريق مصر تلك العقبات التى تحول دون تقدمها الى الأمام ويؤدى الى تقدم الأنظمة الاقتصادية والسياسية فى مصر فى رعاية الامبراطورية ويبسط ادارة شئون مصر .

ويمضى لورد لويد ويقول فى دهاء المنطق الاستعمارى .. « وكانت مصر ذاتها هى العقبة أمام ذلك كله وما يعتمل فى نفوس أبنائها من التطلع الى تحقيق أمانيهم القومية » وكان فى تقدير اللورد لويد انه من اليسير على بريطانيا ان تتغلب على هذه العقبة بتوفير « الادارة الحسنة » لمصر .

وأشار لورد لويد الى عقبة ثانية كان يرى أنها تقف فى طريق الخطة البريطانية وهى الخوف من رد فعل هذه السياسة فى العالم العربى والاسلامى ، ولكن لورد لويد استخف بهذا الخطر اعتمادا على أن شريف مكة الذى ينتمى الى «قريش» كان يعنيه مجده وجاهه أكثر مما تعنيه مصر ، كان يعنيه أن يصبح حاكم الجزيرة العربية اعتمادا على نفوذ بريطانيا ومعاونتها له بالأصفر الرنان ، ولم يفت لورد لويد أن يصرح بأن معونة أخرى أقل بعض الشىء كانت تبذل أيضا للقائد الوهابى الذى كان يدخر لقيادة أوسع وأكثر استقرارا .

ويتحدث لورد لويد عن موقف مصر ذاتها فيقول : ان قمة المشكلة كانت فى مصر ذاتها . كانت المشكلة كيف يمكن الاستجابة الى أمانى مصر مع تحقيق الاشراف الضرورى الذى كانت بريطانيا تسعى الى فرضه على مصر ؟

ويمضى لورد لويد فيعترف أن مصر كانت تتطلع الى الحصول

على حقوقها ، وكانت تصر على ذلك بمجرد انتهاء الحرب ، وأن المشكلة لم تكن من وجهة نظرها محصورة فى البحث بين ضمها الى الامبراطورية أو الابقاء على نظام الحماية ، بل كانت منحصرة فى الضم الى الامبراطورية أو الاستقلال مع الاحتفاظ بارتباط ترتضيه مصر مع الامبراطورية البريطانية .

وكان من شأن موقف مصر أن أصبح على بريطانيا أن تواجه المشكلة فى صورة أخرى وهى الموازنة بين ضم مصر الى الامبراطورية وحكمها حكما مباشرا ، أو منحها الاستقلال .. مع الاحتفاظ فى الوقت نفسه والى أجل موقوت بالرقابة والاشراف على النواحى المرتبطة ارتباطا أساسيا بمصالح الامبراطورية .

***

ويستطرد اللورد لويد فى تحليله لموقف بريطانيا فيقول ان السلطان حسين كان قد اتفق مع السير ريجنالد ونجت على ضم مصر الى الأملاك البريطانية ، ولقد بعث ونجت برسالة فى ٢٧ من يوليو سنة ١٩١٧ الى وزير الخارجية البريطانية يقول فيها : ان الهدف الأساسى أمامنا هو تحديد شكل الحكومة التى تستطيع تأمين الوجود البريطانى فى مصر على وجه الدوام ، على أن تقبل هذه الحكومة غالبية السكان فى مصر وعلى أن تنجح فى الحصول على تعاون المصريين وتأييدهم .

ثم يتصدى ونجت فى رسالته الى الغاء السلطنة واعلان الضم فقال : « سواء بقيت السلطنة أو الغيت فانه سيكون لاعلان الضم أثر عميق فى نفوس الأمة المصرية » . وانه على الرغم من ذلك يرى أن غالبية السكان يستقبل — بلا تحمس — الأمر الواقع ما دامت بريطانيا تلتزم طابع الحذر وحسن التوقيت فيما تتخذه من اجراءات محققة لهذا الغرض .

وأكد فى رسالته أن ضم مصر هو وحده الكفيل بتحقيق أهداف بريطانيا ، وكان من الطبيعى ازاء هذا الموقف أن تتمسك بريطانيا بحمايتها على مصر كمقدمة للهدف الذى تتطلع اليه وهو ضمها الى الأملاك البريطانية .

أما الجنرال جلبرت كلايتون Brigadier general gilbert clayton الذى كان يشرف على الشئون السياسية فى دار المندوب السامى فقد تقدم بتقرير فى ٢٢ من يوليو سنة ١٩١٧ تضمن مقترحاته بشأن مستقبل وضع البلاد السياسى استهله بالسؤالين التاليين : —

أولا — ما أفضل أسلوب تسلكه بريطانيا لكى تؤمن وتنمى مصالحها الامبراطورية ؟

ثانيا — ما أفضل أسلوب لتطوير رفاهية ورخاء مصر والمصريين ؟

ثم أجاب هو نفسه على السؤالين فقال : ان الأسلوبين المحتملين هما : اما الابقاء على نظام الحماية القائم ، واما الغاء السلطنة واقامة نظام حكم يخضع مباشرة للتاج البريطانى وهذا النظام يعادل ضم مصر الى الممتلكات البريطانية .

واستطرد كلايتون يعدد ما كشفته الحرب من أهمية خطيرة لمصر ويعدد مخاطر ضم مصر الى الأملاك البريطانية ، وكان من بين المخاطر التى حسب لها حسابها : الخوف على حالة الهدوء التى كانت تسود البلاد ، والخوف من استقالة الوزراء وجانب كبير من موظفى الدولة وعمالها مما يتعذر معه ادارة الحكم واضطراب وتخلخل الاوضاع الداخلية ورد الفعل الضار ؛ وكذلك ما سيترتب على الضم من رد فعل فى أوساط المسلمين وفى البلاد العربية .

وقال الجنرال كلايتون : انه على الرغم من تلك المخاطر فانه يؤيد الدعوة الى ضم مصر للأملاك البريطانية ؛ ولا يجارى أولئكم الذين ينادون بتأجيل ذلك زاعمين أن تنفيذه ممكن ولكن فيما بعد وفى أى وقت تشاؤه بريطانيا .

وقال كلايتون ان الضم ضرورة أساسية لكى توطد بريطانيا مركزها فى مصر بصورة دائمة ، وقال ان موت السلطان حسين فرصة يجب انتهازها للتخلص من أسرة محمد على فى ذات الوقت الذى تندمج فيه مصر داخل الامبراطورية البريطانية ، ولم يستبعد كلايتون فى تقريره احتمال منح مصر فى اطار الامبراطورية نوعا من الحكم الذاتى تتمتع

فيه بحقوق تحدد فيما بعد ، وتمارس على صورة أنسب لمصلحة بريطانيا من تلك الصورة التى كان يجرى فيها الحكم فى ظل الحماية •

***

وهكذا كانت بريطانيا فى الوقت الذى تخادع فيه العرب وتمنيهم بالوعود والعهود تدبر لمصر وضعا أسوأ من وضعها فى ظل الاحتلال والحماية • وكانت المشكلة الأساسية التى تواجه بريطانيا وتقف عقبة كأداء فى سبيل اطلاق يدها للعمل هى وجود الجاليات الأجنبية الكبيرة فى مصر ونظام الامتيازات القائم فى البلاد ، فراحت تعمل على التخلص من هذه العقبة متخذة فى ذلك أسلوبا تلونه ظاهريا بلون الرغبة فى رعاية مصالح مصر والمحافظة على كرامتها •

غير انه حينما أثارت بريطانيا وضع الامتيازات اعترض عدلى يكن وثروت على قصر البحث على هذا الجانب فقط وطلبا أن يشمل البحث الاصلاح التشريعى بأكمله لا مجرد الآثار المترتبة على الغاء الامتيازات •

ولم يسع بريطانيا الا الاستجابة الى هذا الطلب حتى لا تكشف أغراضها البعيدة وقتئذ • ويقول لورد لويد : « ان اثارة الوضع التشريعى مهد لبحث الوضع السياسى وما يمكن أن يترتب على ذلك من تسليم بريطانيا ببعض الامتيازات السياسية ، كما وأن السلطان فؤاد بمجردتوليه العرش طالب باجراء تعديل وزارى ، فانتهز رشدى هذا الطلب وأوعز بضم سعد زغلول وعبد العزيز فهمى الى هيئة الوزارة ، ولكن المندوب السامى رفض ادخال أى تعديل على شكل الوزارة القائمة اذ ذاك استنادا الى الاعتبارات السياسية التى كانت قائمة والى الأخطار التى كان ينطوى عليها ادخال وزيرين لا يمكن الاطمئنان اليهما تماما فى الوقت الذى كان قد اتضح فيه أن مصر على وشك التقدم بمطالب سياسية فى حين أن نتيجة الحرب لم تكن مأمونة العاقبة •

ويقول لورد لويد : انه كان يبدو جليا أن بريطانيا كانت منساقة فى سرعة الى مواجهة المطالب السياسية التى كانت قد ارجأتها الى حين ، وحتى يجد سبب للاحتكاك المباشر بين الجانبين المصرى والبريطانى ، وأن

هذا السبب المباشر الذى كان يتلمسه كل من رشدى وعدلى قد نشـأ عن أعمال اللجنة الخاصة التى كانت تبحث مشروع قانون مصر النظامى ٠

كانت تلك اللجنة برياسة السير وليم برونيات المستشار القضـائى الذى أعد مذكرة بمقترحاته التى تضمنت الى جانب الغاء الامتيازات الأجنبية انشاء مجلسين أحدهما المجلس الأعلى Upper chamber ويـكون من الوزراء والمستشارين الانجليز وممثلين عن الجاليات الأجنبية ، على أن يكون المصريون فيه أقلية وعلى ألا تعتمد التشريعات التى يقرها الا بعـد اقرارها من وزير الخارجية البريطانية وأنه من شأن هـذا المشروع أن يمارس السلطة التشريعية فى مصر مجلس أغلب أعضائه ليسوا مصريين وان هذا المشروع من حيث الواقع محاولة للعودة الى الحل الذى كان اقترحه اللورد كرومر عام ١٩١٦ ٠

ويقول اللورد لويد : كان من الطبيعى ألا يلقى مثل هذا المشروع فى ١٩١٨ أى تأييـد من جانب المصريين ٠ ثم يتساءل : كيف يمكن للمصريين فى الحالة التى كانت عليهـا عواطفهم وشعورهم أن يقبلوا مقترحات من شأنها اعطاء غير المصريين هـذا القدر الكبير من السـلطات فى ظل قانون نظامى لمصر ، وأن يكون للحكومة البريطانية حق الاعتراض على ما تصدره مصر من تشريعات ؟

وينتهى لورد لويد الى القول بأن هـذه المذكرة تضمت مقترحات بعيدة عن حل المشاكل الحقيقية التى تواجه الحكومة البريطانية وانهـا تضمنت أفكارا وصيغت بعبارات عفى عليها الزمن كما أنها كانت تعبر عن عهد ولى وانقضى ٠

ويقول لورد لويد على الموقف فى نوفمبر سنة ١٩١٨ : ان السـتار الذى أسدل على مصر ما قبل الحرب Pre-war Egypt كان يوشك أن يرفع من جديد ويكشف لجمهور مشدوه عن مأساة وعن وضـع لم يكن الجمهور مستعدا له كلية ٠

وقد تحدث العقاد عن مشروع القانون الذى أعده برونيات فقال : « انه أدهش جمبع من علموا به من المصريين فكان من الشرور التى أعقبت الخير العظيم لانه جمع المصريين كلهم حول راية الاستقلال وعصف بكل فارق بين التطرف فى الوطنية والاعتدال ٠ »

الفصل الرابع

الأمة الثائرة

تتطلع الى الزعامة الصالحة

« شعور الأمة بوجوب التضحية وتطلع الشعب الى الزعامة القوية الصالحة ــ »
« شعارات الحلفاء لم تكن الا خداعا ــ الحلفاء يؤيدون الحماية على مصر ــ اجماع »
« الأمة على الثورة ــ بريطانيا تسكرها نشوة النصر فلا تلقى بالا لغضبة الامة ــ »
« ساسة مصر يراجعون انفسهم فيرفضون المضي في مجاراة الاحتلال او السكوت عليه ــ »
« اتجاه الساسة الى مجاراة الأمة في ثورتها ــ سعد وتشكيل الوفد ــ سعد ورياسة »
« الوفد ــ تعاليم جمال الدين الافغانى والامام محمد عبده واثرها في نفسية سعد ــ »
« سعد والأمل في الزعامة ــ اسلوب الساسة ــ مقابلة سعد وعبد العزيز فهمى »
« وعلى شعراوى للمندوب السامى في ١٣ من نوفمبر ــ دور حسين رشدى . »

***

هذه هى الصورة التى كانت عليها البلاد فى نهاية الحرب العالمية الأولى والتى أصرت بريطانيا على تجاهلها ، وكان طبيعيا وقد انتهت الحرب العالمية وتراكمت بنهايتها الاحداث ان تشجع تلك النهاية الفئات التى لم تكن مستريحة للأوضاع القائمة وكان الخوف مستوليا عليها فالتزمت السلبية المطلقة مراعاة لمصالحها ، وكذلك الطبقات التى كانت تشعر بعدم الارتياح ، والتى كانت تبدى استعدادها للاستنكار والاحتجاج ولكن فى الحدود التى لا تجلب عليها غضب الحاكم واستياء العدو المحتل ، والطبقات التى كانت ثائرة على الوضع ، وكان تعبيرها عن ثورتها لا يخرج عن نطاق الاستنكار والاحتجاج دون العمل الايجابى . وهذه الطبقات قد جمعها شعور مشترك ورغبة مشتركة فى التصدى لأعداء البلاد بمشاركة العناصر الوطنية فى ثورتها على الاحتلال وعلى بريطانيا .

***

أصبحت الأمة نتيجة لوعيها الداخلى العميق تدرك أن وقت التضحية

والبذل والفداء قد أزفولميكن ينقصها وقتئذ الا القيادة ، والزعامة الصالحة التي تتولى توجيه الشعب .

قلنا انه كان للحزب الوطني ولجهاد زعمائه وللمبادىء التي نادى بها أثر كبير في اعداد الأمة لهذه المرحلة من تاريخها ، غير ان هـــذا الاعداد لم يكن فيه غناء للامة عن الزعامة التي كانت في حاجة اليهـــا والقيادة التي تعوزها .

اجتاح الشعب شعور قوي ينزع بالكل نحو الثورة على الأوضـــاع الظالمة المسيطرة على البلاد ، وأحست الأمة بحاجتها الى الثورة كضرورة ملحة ، وقد كان تنكر بريطانيا لعهودها عاملا هاما في الهاب شعور الامة ولا سيما بعد أن تبين أن تصريحات الحلفاء تؤيد بريطانيا في موقفها .

لقد امتلأت الاسماع طوال مدة الحرب بنداء الشعارات التي تـؤيد حق الشعوب في تقرير مصيرها وحقها في الاستقلال والحـــرية ، تلك الشعارات التي أراد الحلفاء ان يتخذوها وسيلة لاقناع العـــالم كله بأنهم مقبلون عليه برسالة جديدة وبدين سياسي جديد يرفع الظلم ويقيم العدل والمساواة .

تبينت الامة أن بريطانيا بتأييد من حلفائها تعمل على ان تدفن الشعوب المغلوبة على أمرها وتدفن معها آمالها العريضة التي عاشت بها وعليها خلال سني الحرب ، وتبينت الامة أن الايدي التي كانت تستجديها أيام محنتها قد تحولت بعد زوال المحنة الى مخالب تنقض عليها للاجهاز عليها والفتك بكل مظهر من مظاهر حريتها واستقلالها ، وبدا ـ في وضوح ـ انه لابد من الجهاد ، ولابد من العمل من أجل ايقاظ الضمير العالمي ، ولابد من الكفاح لكي تحتل مصر مكانها في العالم .

أدركت الأمة ان مصيرها ـ اذا لم تثر ـ سيكون أسوأ من مصـــير الدول التي انتهت الحرب بهزيمتها ؟ وستكون مجرد سلعة يساوم بها في مؤتمر الصلح ، واســـتعاد الشعب الكثير من ذكريات الظلم الذي عاناه فازداد الشعور بالثورة عمقا ، واستعاد الشعب ذكريات دنشواي . واستعاد صور التضحيات التي بذلها والمآسي التي نزلت بالبلاد منذ الاحتـلال ،

غير أن بريطانيا التى أسكرتها نشوة النصر لم تلق بالا الى ما يعتمل فى نفوس المصريين اذ ذاك • ولم تحسب حسابا ليوم تنطلق فيه الطـــاقات الثورية المكبوتة لا فى مصر وحدها ؛ بل فى العالم العربى كله •

اما أولئكم الساسة الذين سكتوا عن الاحتـــلال وهادنوه أو والوا العدو المحتل وعايشوه ، وصـــانعوا الحكام وشاركوهم فى مغانم الحكم وفى حماية الحراب البريطانية ، هؤلاء الساسة أدركوا أخيرا ان الأحداث تلزمهم أن يتخذوا لانفسهم منها موقفا ايجابيا ، فرسموا موقفهم ، ولكنهم فعلوا ذلك بعقلية الساسة وبمنطق وبشعور الساسة •

ويصف عباس محمود العقاد موقف هؤلاء الساسة وقتئذ فيقول : « أيقن العارفون فى تلك الايام باقتراب النهاية ، وانكشف العمل الذى تفرضه الحوادث على زعماء مصر أو أخذ يتكشف ويتجلى من أواســـط العام ، بعد أن كانوا لا يعرفون الا أن هناك واجبا وطنيا ينبغى أن ينهضوا به وأن هناك فرصا آتية لابد أن يغتنموها • • »

ويقول العقاد : « كان من جلاء هذا الواجب أن خطر لأناس متفرقين ى وقت واحد أو أوقات متقاربة ، فلم يبق لمصر محيص من المطالبـــة بحقها ولم يبق للحلفاء محيص من تحقيق مابشروا به من وعود الحرية والعدل والديمقراطية •

***

أدرك هؤلاء الساسة أنه لم يعد فى طوقهم أن يجاروا الاحتلال أو أن يسكتوا عليه وانهم حتى لو جاروه وصانعوه ما استطاعوا أن يداوموا على مسلكهم طويلا بعد أن بدأ صوت الامة يرتفع ويزمجر متوعدا ومهددا وبدا لهم أن الموقف يفرض عليهم العمل المتجاوب مع شعور الأمة وعواطفها فكان هذا التجاوب هو ذلك الخاطر الذى جاء متفرقا فى أذهان بعض الساسة الذين اشتركوا فى الحكم فى ظل الاحتلال وتحملوا تبعاته ، وبعض أعضاء الجمعية التشريعية ممن أرادوا أن ينهضوا بالعمل لمصلحة قضية البـلاد **«كتتمة فنية تخيلوها»** (١) ليتوجوا بها حياتهم السياسية ، وضمت هـــذه

---

(١) التعبير لعباس محمود العقاد من ١٩٠

الجماعة سعد زغلول ومحمد محمود وعبد العزيز فهمي وعـــدلي يكن واسماعيل صدقي وعلى شعراوى وغيرهم .

ويقول عباس محمود العقاد : ان سعدا قابل عمر طوسون في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩١٨ وسمع منه « انه يفكر في قيام طائفـــة من المصريين للمطالبة بحقوق مصر في مؤتمر الصلح » فقال سعد كما جاء في مذكراته : « انها فكرة جميلة قامت في بعض الرءوس من قبـــل » (١) وأفضى الى الأمير بموافقته وارتياحه وتدبر معه فيما يحتاج اليه تنفيذ هذه الفكرة من المال الكثير .

وتحرك حسين رشدى وكان يرأس الوزارة في هذه المرحلة من حياة الأمة ، وأدرك أيضا أن التجاوب مع شعور الأمة أصبح أمرا لزاما عليه ، فأخذ يسعى لتكوين وفد من المندوبين المصريين للسفر الى باريس لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح .

وتحرك السلطان فؤاد وتحرك عمر طوسون وكان لكل منهمـــا اتجاه في استغلال الموقف الجديد ، تبينه سعد في الثاني والعشرين من شهر اكتوبر عندما دعى هو وكثير من الكبراء والوجهاء لحضـــور حفلة الشاى التى دعاهم اليها السير « ريجنالد ونجت » معتمد الدولة البريطانية وتلاقى سعد وعدلى ومدحت ورشدى ومحمد سعيد وعمر طوســـون وغـــيرهم .

ومن الحديث الذى جرى في هذه الحفلة بين الساسة وما انتهى اليه سعد من رأى سجله عباس محمود العقاد ، يتضح ان سعدا وزملاءه لم يكن لهم فضل المبادأة في تحريك القضية المصرية ، بل ان صراعا قام بين الساعين لعرض قضية البلاد على مؤتمر الصلح ، وكانت البلاد على وشك أن تشهد وفدين متنازعين يزعم كل منهما التحدث باسم الأمة .

كان عمر طوسون يرعى تأليف أحد الوفدين ، وكان يطمع في رياسته ويقول العقاد : ان المعارضة في رياسة الأمير للوفد المقترح كانت تقـوى

(١) سعد زغلول للعقاد ص ١٩٢

وتشتد في أوساط كثيرة ، ومنها أوساط أصحاب سعد جميعا بغير استثناء (١) وكان أصحاب سعد كما يقول العقاد يريدونهـــا « حركة شعب لا امارة وحركة استقلال لا خلافة .. » ويعتقدون أن الأمير وصديقه محمـــد ســـعيد يبغيان المحافظة على السيادة العثمانية الى أن ينزل عنهـــا الترك للمصريين فى معاهدات الصلح وهو أمل مشكوك فيه (٢) .

ولكن الأمير مضى فى سعيه ورأت الحـــكومة وقف نشاطه عند حد وقررت منع الاجتماع الذى دعا اليه . ويقول العقاد : «قبل أن يتلقى عمر طوسون هذا الأمر كان قد اجتمع بمحمد سعيد واسماعيل صدقى وبعض أعضاء الحزب الوطنى وبحثوا فى تأليف الوفد مستقلين للسفر الى أوروبا، فاستحسنوا بعد طول المشاورة أن يشركوا سعدا ومن معه فى هذه الهيئة ، وطلب الأمير الى سعد أن يلتقى به فى فندق شبرد ، فاستأذن سعد أصحابه ليذهب اليه ، وخشى هؤلاء الأصحاب اذا خوطب سعد فى رياسة الامير للهيئة أن يقبلها كما علموا من رأيه السابق ، فناشدوه على لسان محمد محمود ألا يقبل رياسة بغير رأيهم ، لانهم يختارونه هو للرياســـة ولا يقبلون سواه » (٣) .

***

وهكذا تبلورت فكرة تكوين هيئة تتحدث باســـم مصر ، هيئة قبل سعد زغلول أن يرأسها عمر طوسون ، ولكن اجماع أصحاب سعد عـــلى رفض رياسة الأمير واصرارهم على اسناد الرياسة الى سعد حال بين مضيه فى اتجاهه الى اسنادها لعمر طوسون ، وعلى هذه الصورة عرضت على سعد رياسة هيئة المتحدثين باسم الأمة ، وقبل سعد رياسة الوفد .

وحق للعقاد أن يقول : «ان هذه التتمة فى حيـــاة سعد كانت هى التتمة التى يتخيلها المتخيل ، كما كانت هى التتمة التاريخية التى قررتها الحوادث وشهدتها الأنظار ، فلو أن تاريخ سعد قصة مخترعة وليس بواقعة مشهودة مااستطاع مؤلفها أن يختم فصولها غير ذلك الختام» .

وهكذا انتهت الرياسة الى سعد زغلول كثمن أداه أصحابه ليحولوا اتجاهه عن الأمير عمر طوسون ، وليباعدوا بين الحركة وبين الأمراء .

---

(١) سعد زغلول للعقاد ص ١٩٣
(٢) سعد زغلول للعقاد ص ١٩٤
(٣) سعد زغلول للعقاد ص ١٩٤

وهكذا هيأت الأحداث لسعد زغلول تلك الفرصة التى لا تصادف الانسان فى حياته الا مرة او مرات معدودة ، الفرصة التى كثيرا ما تطلع اليها سعد منذ الثورة العرابية وتردد له صدى فى اعماق نفسه ، ولمح سعد بذكائه وأدرك بعبقريته أنها فرصة العمر ، فستعاد توجيهات وتعاليم جمال الدين الأفغانى والامام الشيخ محمد عبده ، وطمع فى أن يسجل اسمه فى التاريخ على الصورة التى تمحو ما كان عالقا باذهان المصريين من موافقه السياسية فى الماضى ، وأدرك أنه بالرغم من تقدم العمر به فانه ما زال قادرا على استغلال ماحباه الله من ملكات وذكاء لكى يعمل ويتقدم الصفوف ويكون ذلك القائد ، وذلك الزعيم المرجو الذى كانت تتطلع اليه الأمة ليتصدى للعدو والمحتل ، ويتحدث باسمها فى المطالبة بحقوقها .

ولكن الى أى مدى نجح سعد زغلول فيما أمل وفيما قدر لنفسه ، والى أى مدى التزم سعد مقاييس وأعباء الزعامة من حيث الشكل ومن حيث الموضوع فى الظاهر والباطن ؟

ذلك ما سنفصله عندما نعرض للأحداث ، على أنه لمن الانصاف أن نشير من الآن الى أن سعد زغلول حينما بدأ اتجاهه هذا ، كان قد جاوز مرحلة الشباب وبدأ دبيب الشيخوخة ووهنها يدبان فى حياته ، ويؤثران فى أعصابه ، واختلط العراك مع أمراضه بالعراك السياسى ، فتأثرت المعركتان كل منهما بالأخرى ، وبدا ذلك أخيرا فى تصرفاته السياسية وفى قراراته . لقد كان فى سعد الشيخ حينما أقبل على زعامة الأمة بقيه من حيوية ، ولكنها كانت كوهج المصباح الذى نضب زيته ، فالتمع وتوهج قبل أن ينطفىء تماما ويستسلم للواقع ولسنة الحياة .

***

كان على سعد وصحبه ان يعملوا ، فهل خاطبوا الأمة وأعلنوا استعدادهم لتقدم الصفوف ومواجهة بريطانيا بمطالب الامة وأمانيها وجاهروا بالوقوف من بريطانيا موقف العداء حتى تسترد البلاد حقها الطبيعى فى الحرية والاستقلال ؟ أو أنهم آثروا أن يسلكوا سبيل السياسة والمطالبة بحقوق البلاد فى اطار المسالمة والوفاق ؟ ..

لقد تحرك حسين رشدى وتحرك سعد زغلول وصحبه ولكنهم تحركوا ـ كساسة لا كثوار ـ فاتجهوا الى الأسلوب الودى فى المطالبة بالاستقلال ، وفاتحوا الانجليز فى ذلك مفاتحة مبناها التفاهم والأخذ والعطاء . الأخذ من الحقوق التى سلبتها بريطانيا والعطاء من الحقوق الشرعية للبلاد ، وذلك من أجل تطور الأمور السياسية الى صورة تحول دون الانفجار الرهيب الذى كانوا جميعا يخشونه ، ولهذا فانهم كانوا يعالجون الموقف مع بريطانيا ، تارة بالتوسل ، واخرى بالمساومة .

***

كانت مقابلة سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى للمندوب السامى البريطانى هى الصورة التى انتهى اليها تفكيرهم بتوجيه من حسين رشدى الذى هيأ ومهد للمقابلة التى تمت فى ١٣ من نوفمبر سنة **١٩١٨** بين الساسة الثلاثة وبين سير ريجنالد ونجت المندوب السامى البريطانى فى مصر ، وكان الغرض من المقابلة هو طلب الترخيص بالسفر الى لندن لمجرد عرض مطالب البلاد على الحكومة البريطانية .

وفيما يلى نص الحديث الذى دار فى هذه المقابلة ، نقلا عن عباس محمود العقاد فى مؤلفه (١) :

فذهب اليه سعد وصاحباه على شعراوى وعبد العزيز فهمى ؛ ووقع الاختيار على هؤلاء الثلاثة لأنهم كانوا أول من اشترك فى الوفد من أعضاء الجمعية التشريعية ، وفيهم الكفاية لتمثيل الوفد برئيسه وعضوين يمثلان الأعيان وذوى الأعمال الفكرية (٢) تلقاهم السير ريجنالد بعد التحية والتهنئة بعقد الهدنة :

---

(١) سعد زغلول للعقاد ص ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩

(٢) نص الحديث نقلا عن عبد الرحمن الرافعى :

بدأ السير ونجت الحديث بقوله :

ان الصلح اقترب موعده ، وان العالم يفيق بعد غمرات الحرب التى شغلته زمنا طويلا وان مصر سينالها خير كثير ، وان الله مع الصابرين وان المصريين هم أقل الأمم تألما من اضرار الحرب ، وانهم مع ذلك استفادوا منها اموالا طائلة ، وان عليهم أن يشكروا دولة بريطانيا التى كانت سببا فى قلة ضررهم وكثرة فائدتهم . =

ان الصلح اقترب موعده والعالم يفيق بعد غمرات الحرب التى شغلته زمنا طويلا وان مصر سينالها خير كثير وان الله مع الصابرين ٠٠ الى آخر ما قال ٠

= ناجابه سعد باشا : ما تكون انجلترا فعلته خيرا لمصر فان المصريين بالبداهة يذكرونه لها مع الشكر ، وخرج من ذلك الى القول بأن الحرب كانت كحريق انطفأ ولم يبق الا تنظيف آثاره وانه يظن الا محل لدوام الاحكام العرفية ولا لمراقبة الجرائد والمطبوعات ، وان الناس ينتظرون بفروغ صبر زوال هذه المراقبة كى ينفسوا عن أنفسهم ويخففوا عن صدورهم الضيق الذى تولاهم أكثر من أربع سنين ٠

فقال السير ريجنالد : حقا انه ميال لازالة المراقبة المذكورة ، وانه تخابر فعلا مع القائد العام للجيوش البريطانية في هذا الصدد ، ولما كانت هذه المسألة عسكرية فانه بعد تمام المخابرة والاتفاق مع القائد سيكتب للحكومة البريطانية ، ويأمل الوصول الى ما يرجو ، ثم استمر قائلا : يجب على المصريين أن يطمئنوا ويصبروا ويعلموا انه متى فرغت انجلترا من مؤتمر الصلح فانها تلتفت لمصر وما يلزمها ولن يكون الامر الا خيرا ٠

فقال سعد باشا : ان الهدنه قد عقدت ، والمصريون لهم الحق أن يكونوا قلقين على مستقبلهم ولا مانع يمنع الآن من ان يعرفوا ما الخير الذى تريده انجلترا لهم ٠

فقال : يجب الا تعجلوا وان تكونوا متبصرين في سلوككم ، فان المصريين في الحقيقة لا ينظرون الى العواقب البعيدة ٠

فقال سعد باشا : « ان هذه العبارة مبهمة المعنى ولا افهم المراد منها »٠

فقال : أريد أن أقول أن المصريين ليس لهم رأى عام بعيد النظر ٠

فقال سعد باشا : لا استطيع الموافقة على ذلك فانى ان وافقت انكرت صفتى ، فانى منتخب في الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام القاهرة ، وكان انتخابى بمحض ارادة الرأى العام مع معارضة الحكومة واللورد كتشنر في انتخابى ، وكذلك كان الامر مع زميلى على شعراوى باشا وعبد العزيز بك فهمى ٠

فقال السير ريجنالد : انه قبل الحرب كثيرا ماحصل من الحركات والكتابات من محمد فريد وأمثاله من الحزب الوطنى ، وكان ذلك بلا تعقل ولا روية فأضرت مصر ولم تنفعها فما هى أغراض المصريين ؟

فقال على شعراوى باشا : اننا نريد ان نكون اصدقاء للانجليز صداقة الحر للحر لا صداقة العبد للحر ٠

فقال السير ونجت : اذن أنتم تطلبون الاستقلال ؟

فقال سعد باشا : ونحن له أهل ، وماذا ينقصنا ليكون لنا الاستقلال كباقى الأمم المستقلة ؟

فقال السير ونجت : ولكن الطفل اذا أعطى من الغذاء أزيد مما يلزم تخم ٠

فقال عبد العزيز بك فهمى : نحن نطلب الاستقلال التام وقد ذكرتم جنابكم أن الحزب الوطنى أتى من الحركات والكتابات بما اضر ولم يفد ، فأقول لجنابكم ان الحزب الوطنى كان يطلب الاستقلال ، وكل البلد كانت تطلب الاستقلال ، وغاية الامر أن طريقة الطلب التى سار عليها الحزب الوطنى ربما كان فيها ما يؤخذ علينا ، وذلك راجع الى=

فرد عليه سعد قائلا : « ان الحرب كانت كحريق انطفأ ولم يبق الا تنظيف آثاره وانى أظن انه لا محل لدوام الاحكام العرفية ولا لمراقبة الجرائد والمطبوعات . والناس ينتظرون بفروغ صبر زوال هـذه المراقبة كى يفسحوا عن أنفسهم ويخففوا عن صدورهم الضيق الذى تولاهم أكثر من أربع سنين » فوعد السير ريجنالد بالكتابة الى حكومته فى هذه

= طبيعة الشبان في كل جهة ، فلاجل ازالة الاعراض الوارد على طريقة الحزب الوطنى في تنفيذ مبدئه الاساسي الذى هو مبدأ كل الامم ، وهو الاستقلال التام ، قام جماعة من الشيوخ الذين لا يظن فيهم التطرف في الاجراءات وأسسوا حزب الامة وانشئوا صحيفة « الجريدة » ، وكان مقصدهم هو أيضا الاستقلال التام ، وطريقتهم أخف في الحدة من طريقة الحزب الوطنى ، وذلك معروف عند الجميع ، والغرض منه خدمة المبدأ المشترك نفسه بطريقة تمنع الاعتراض ، ونحن في طلبنا الاستقلال التام لسنا مبالغين فيه فان امتنا أرقى من البلغار والصرب والجبل الاسود وغيرها ممن نالوا الاستقلال قديما وحديثا .

فقال السير ونجت : ولكن نسبة الاميين في مصر كبيرة لا كما في البلاد التى ذكرتها الا الجبل الاسود والالبان على ما اظن .

فقال عبد العزيز بك فهمى : ان هذه النسبة مسألة ثانوية فيما يتعلق باستقلال الامم فان لمصر تاريخا قديما باهرا وسوابق في الاستقلال التام وهى قائمة بذاتها وسكانها عنصر واحد ذو لغة واحدة وهم كثيرو العدد وبلادهم غنية ، وبالجملة فشروط الاستقلال التام متوافرة في مصر ، ومن جهة نسبة الاميين للمتعلمين ، فهذه مسألة لا دخل لها في الاستقلال كما قدمت ، لان الذين يقودون الامم في كل البلاد أفراد قلائل ، فانى اعرف أن لانجلترا وهى بلاد العظمة والحرية عند أهلها ثقة كبرى بحكومتها فأرباب الحكومة وهم أفراد قلائل هم الذين يقودونها وهى تتبعهم بلا مناقشة في كثير من الاحوال لشدة ثقتها بهم وتسليمها لهم ، ولذلك فمجلس نوابها ليس كل أفراده العاملين ، وانما العامل منهم فئة قليلة ، فبلاد مصر يكفى أن يكون فيها الف متعلم ، ليقوموا بادارتها كما ينبغى وهى مستقلة استقلالا تاما ، ونحن عندنا كثير من المتعلمين ، بدليل ان أولى الحل والعقد نسمع منهم في كثير من الاحيان أن التعليم زاد في البلد حتى صار فيها طائفة من المتعلمين العاطلين ، وأما من جهة تشبيهنا بالطفل يتخم اذا غذى بأزيد من اللازم فاسمحوا لى أن اقول ان حالنا ليست مما ينطبق عليها هذا الشبه ، بل الواقع اننا كالمريض مهما اتيت له من نطس الاطباء استحال عليهم أن يعرفوا من انفسهم موقع دائه ، بل هو نفسه الذى يحس بألم الداء ويرشد اليه ، فالمصرى وحده هو الذى يشعر بما ينقصه من أنواع المعارف وما يفيده في الاشغال العمومية وفي القضاء ، وغير ذلك ، فالاستقلال التام ضرورى لرقينا .

فقال السير ونجت : أتظنون أن بلاد العرب وقد أخذت استقلالها ستعرف كيف تسير بنفسها ؟ .

فقال عبد العزيز بك : ان معرفة ذلك راجع الى المستقبل ، ومع ذلك فاذا كانت بلاد العرب وهى دون مصر بمراحل أخذت استقلالها فمصر اجدر بذلك .

فقال السير ونجت : قد كانت مصر عبدا لتركيا ، أفتكون احط منها لو كانت عبدا لانجلترا ؟
=

المسألة بعد الاتفاق مع القائد العام ، وقال : « ويجب على المصريين أن يطمئنوا ويصبروا ويعلموا أنه متى فرغت انجلترا من مؤتمر الصلح ، فانها تلتفت لمصر وما يلزمها ولكن لايكون الأمر الا خيرا » . فقال سعد « ان الهدنة قد عقدت والمصريون لهم حق أن يكونوا قلقين على مستقبلهم ، ولا مانع يمنع الآن من أن يعرفوا ما الخير الذى تريده انجلترا لهم ؟ » .

قال السير ريجنالد : « يجب الا تعجلوا وأن تكونوا متبصرين فى مسلككم . فان المصريين فى الحقيقة لاينظرون للعواقب البعيدة » .

فاستفسره سعد معنى كلامه قائلا : « ان هذه العبـــارة مبهمة المعنى ولا أفهم المراد منها .

ففهم السير ريجنالد ان سعدا قد استاء لأنه اعتقد ان الكلام موجه اليه

= فقال شعراوى باشا : قد اكون عبدا لرجل من الجعليين وقد اكون عبدا للسير ونجت الذى لا مناسبة بينه وبين الرجل الجعلى ، ومع ذلك لا تسرنى كلتا الحالتين ، لان العبودية لا ارضاها ولاتحب نفسي ان تبقى تحت ذلها ، ونحن كما قدمت نريد أن نكون اصدقاء لانجلترا صداقة الاحرار لا صداقة العبيد .

فقال السير ونجت : ولكن مركز مصر حربيا وجغرافيا يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها وقد تكون غير انجلترا .

فقال سعد باشا : متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام ، فاننا نعطيها ضمانة معقولة على عدم تمكين اية دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة انجلترا فنعطيها ضمانة في طريقها للهند وهى قناة السويس ، بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء بل نحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود .

ثم قال شعراوى باشا : يبقى امر آخر عند هذا الحد وهو حقوق ارباب الديون من الاجانب ، فيمكن بقاء المستشار الانجليزى بحيث تكون سلطته هى سلطة صـــندوق الدين العمومى .

فقال سعد باشا : نحن نعترف الآن ان انجلترا اقوى دولة في العالم واوسعها حرية وانا نعترف لها بالاعمال الجليلة التى باشرتها في مصر ، فنطلب باسم هذه المبادىء أن تجعلنا اصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر ، واننا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك مشخصا لهذه الدولة العظيمة ، وعند الاقتضاء نسافر للتكلم في شأنها مع ولاة الامور في انجلترا ، ولا نلتجىء هنا لسواك ولا في الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية ، ونطلب منك بصفتك عارفا لمصر مطلعا على احوالها ان تساعدنا للحصـــول على هذه المطالب

فقال السير ونجت : قد سمعت اقوالكم وانى اعتبر محادثتنا محادثة غير رسمية بل بصفة حبية فانى لا اعرف شيئا عن افكار الحكومة البريطانية في هذا الصدد وعلى كل فانى شاكر زيارتكم واحب لكم الخير .

فشكره الثلاثة على حسن مقابلته ، وانصرفوا حيث كانت الساعة الثانية عشرة .

واراد ان يقول انه لايعنى المصريين مثله وانما يعنى الرأى العام٠٠فاستدرك قائلا : « أريد أن أقول ان المصريين ليس لهم رأى عام بعيد النظر » فأجابه سعد : « لا أستطيع الموافقه على ذلك لأننى ان وافقت أنكرت صفتى ٠فانى منتخب فى الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام القاهرة ، وكان انتخابى بمحض ارادة الرأى العام مع معارضة الحكومة واللورد كتشنر فى انتخابى وكذلك كان الأمر مع زميلى على شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى باشا »

وبعد مناقشة وجيزة قال شعراوى باشا : « اننا نريد أن نكون أصدقاء للانجليز صداقة الحر للحر لا العبد للسيد » ٠٠ فصاح السير ريجنالد دهشا : « اذن انتم تطلبون الاستقلال ؟ » ٠ فأجابه سعد : « نعم ٠ ونحن أهل له ، وماذا ينقصنا ليكون لنا استقلال كباقى الأمم المستقلة ؟ » ثم قال بعد مناقشة طويلة فى كفاية مصر للاستقلال : «متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام فاننا نعطيها ضمانة معقولة على عدم تمكين أية دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة انجلترا ٠ فنعطيها ضمانا فى طريقها الى الهند وهى قناة السويس ، بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء ٠ بل نحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود » ثم قال شعراوى باشا : « يبقى أمر آخر وهو حقوق أرباب الديون الأجانب فيمكن بقاء المستشار الانجليزى بحيث تكون سلطته هى سلطة صندوق الدين العمومى » ثم قال سعد : « نحن نعترف الآن أن انجلترا أقوى دولة فى العالم وأوسعها حرية ، واننا نعترف لها بالأعمال الجليلة التى باشرتها فى مصر ٠ فنطلب باسم هذه المبادىء أن تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر ، واننا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك مشخصا لهذه الدولة العظيمة ٠ وعند الاقتضاء نسافر للتكلم فى شأنها مع ولاة الأمور فى انجلترا ٠ ولا نلتجىء هنا لسواك ولا فى الخارج لغير رجال الدولة الانكليزية ٠ ونطلب منك بصفتك عارفا لمصر مطلعا على أحوالها أن تساعدنا للحصول على هذه المطالب ٠

فتريث السير ريجنالد ونجت ثم قال : « قد سمعت أقوالكم ٠ وانى

أعتبر محادثتنا محادثة غير رسمية بل بصفة حية ، فإنى لا أعرف شيئا عن أفكار الحكومة البريطانية فى هذا الصدد • »

وانصافا للحق والتاريخ يتعين قبل المضى فى استعراض الاحداث ان نبرز الدور الذى قام به حسين رشدى ، ذلك الرجل الذى عاش كسياسى حتى تلك اللحظة من تاريخ مصر •

كان حسين رشدى هو صاحب فكرة المقابلة التى تمت مع المندوب السامى وكان من رأيه أن يشترك هو أيضا بوصفه رئيسا للوزارة فى مخاطبة الحكومة البريطانية وفى عرض قضية البلاد •

وفى ذات اليوم الذى تمت فيه مقابلة الزعماء الثلاثة للمندوب السامى البريطانى ، قدم حسين رشدى مذكرة الى السلطان فؤاد قال فيها : « انه لمن الأهمية أن نفرض على الحكومة البريطانية بطريق مباشر رغبات الحكومة المصرية فيما يختص بمستقبل مصر السياسى » •

وتحت ضغط الأحداث ، وافق السلطان فؤاد على هذا الطلب ، كما وافق على سفر حسين رشدى وعدلى يكن لعرض وجهة نظر الحكومة المصرية ، وكذا عرض حسين رشدى الطلب على السير ريجنالد ونجت ، وكذلك الطلب الخاص بسفر سعد زغلول وزملائه ، فقال ونجت : انه لايدرى على أى أساس يطلب سعد باشا وصحبه السفر ، وبأية صفة يتحدثون عن أمة بأكملها دون أن يكون بأيديهم تفويض من الأمة : فأجاب رشدى بأن سعد زغلول هو وكيل الجمعية التشريعية المنتخب وأن صاحبيه عضوان بها •

غير انه كان لزاما على رشدى وعلى سعد زغلول وصاحبيه أن يردوا عمليا على ملاحظة « ونجت » بالنسبة لسفر سعد ، وذلك بالعمل على تأهيل سعد وصاحبيه بالصفة التى رأى ونجت انها تعوزهم لكى يسمح لهم بالسفر •

الفصل الخامس

الوفد المصري وكيل الأمة

« كيف تم تأليف الوفد - أهداف الوفد - وكالة الوفد لاتجيز له الخروج عن مطلب »
« الاستقلال - موقف الحزب الوطنى من نص الوكالة - موقف سعد - ماذا لو توافر »
« للحزب الوطنى زعيم قوى - مصطفى النحاس يترك الحزب الوطنى وينضم للوفد - »
« سعد زغلول المتحدث باسم الامة - العقاد وتكوين الوفد المصرى » .

***

أبلغ حسين رشدى سعد زغلول وزملاءه اعتراضات سير ريجنالد على صفتهم فقرروا أن يواجهوا بريطانيا بوضع لايسمح لها بالاعتراض على هذه الصفة وأن يؤلفوا وفدا مفوضا من الأمة ليتحدث باسمها يطلق عليه « الوفد المصرى » وان يثبت تفويض الامة بتوكيلات توقعها مختلف هيئات الشعب وعناصره ، وتألف الوفد فعلا يوم ١٣ من نوفمبر سنة ١٩١٨ ووضع له قانون حدد مهمته بالسعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاما .

وجاء فى المادة الثالثة من قانون الوفد : انه يستمد قوته من رغبة أهالى مصر التى يعبرون عنها رأسا أو بوساطة مندوبيهم بالهيئات النيابية ، وكان المقصود بها وقتئذ الجمعية التشريعية . وجاء فى المادة الخامسة انه « لايسوغ للوفد أن يتصرف فى المهمة التى انتدب لها . فليس للوفد ولا لأحد من أعضائه أن يخرج فى طلباته عن حدود الوكالة التى يستمد منها قوته : وهى استقلال مصر استقلالا تاما » .

كما خول للوفد أن يضم اليه أعضاء آخرين تراعى فى اختيارهم وجوه الافادة من اشتراكهم فى العمل معه .

كما نصت المادة الأخيرة من قانون الوفد على « تعيين لجنـــة تسمى باللجنة المركزية لجمع التبرعات ومراسلة الوفد بما يهم من شئونه » .

***

وقد أعد الوفد صيغة لوكالته عن الأمة جاء فيها .. « ان الأمة بمختلف هيئاتها تنيب عنها أعضاء الوفد للسعى بالطرق السلمية المشروعة حيثمـــا وجدوا للسعى سبيلا لاستقلال مصر ، تطبيقا لمبادىء الحرية والعدل التى تحمل رايتها دولة بريطانيا العظمى وحلفاؤهـــا ويؤيدون بموجبهـــا تحرير الشعوب . »

***

ويتحدث عبد الرحمن الرافعى فى مؤلفه عن ثورة سنة ١٩١٩ عن موقف الحزب الوطنى فيقول : « ان الحزب لم يرض عن صيغة التوكيل التى وضعها الوفد لخلوها من النص عن الاستقلال التام ومنافاتها للكرامة الوطنية . اذ جعلت المطالبة باستقلال مصر فى حدود مبادىء العدل والحرية التى تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى ، فى حين أن جهاد الأمة وشكواها من الاحتلال انما يرجعان الى السياسة التى اتبعتها دولة بريطانيا العظمى منذ بدء الاحتلال ؟ كما وان التوكيل جاء خلوا من الاشارة الى السودان اطلاقا . وقد فاتح بعض أعضاء الحزب الوطنى سعد زغلول فى هـــذا الأمر ، فقبل سعد تعديل صيغة التوكيل باضافة النص بوجوب الســعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاما ، وقد أبى سعد زغلول أن يشير بحرف الى السودان أو الى الوحدة بين مصر والسودان متذرعا فى ذلك بأن كلمة مصر تشـــمل السودان » .

وهكذا حرصت البقية الباقية من أعضاء الحزب الوطنى على اثبـات وجودها باصرارها على التمسك بمبادىء الحزب التى كانت فى الواقـع التعبير الصحيح عن أمانى ومبادىء الأمة .. تمسك من بقى من أعضاء الحزب الوطنى بموقفهم ، ولكنهم بالرغم من توافر العناصر الوطنية المخلصة بينهم كانوا مفتقرين الى الزعامة المخلصة القوية التى تستطيع ان تواجه الرأى العام وتثيره وتستحوذ على ثقته وتسيطر عليه ؟ ولذلك فان دور الحزب

الوطنى لم يتعد منذ تلك اللحظة دور الهيئة التى تحرص بين الحين والحين على تنبيه الساسة وتنبيه أبناء الأمة الى حقيقة الأوضاع السياسية وبتبصيرهم بما يدبر لهم ، وهو دور وان كانت له قيمته وله اعتباره ، الا انه كان محدود الأثر .

وفى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩١٨ قدم أمين الرافعى عضو الحزب الوطنى مذكرة سياسية لمعتمدى الدول فى مصر وسعى لابلاغها الى الرئيس ويلسون والى بقية رؤساء الحكومات المشتركة فى مؤتمر الصلح وعممها فى أوساط شباب مصر والمشتغلين بقضيتها السياسية . وكانت المذكرة شاملة تضمنت عرضا للقضية المصرية فى مختلف مراحلها ، وما انتهى اليه أمر مصر فى عهد الاحتلال ، وما قدمته البلاد من تضحيات فى سبيل جهادها ، واختتمت بالمطالبة بجلاء الانجليز عن مصر وباستقلال مصر والسودان استقلالا تاما ، وباعلان بمصر المحافظة على ما للأجانب من المصالح المالية والقضائية بالطرق المشروعة فى ظل الاستقلال التام . وكانت المذكرة متسمة بطابع المسالمة بعيدة عن الروح الثورى ، وكان محمد فريد زعيم الحزب ما زال منفيا بعيدا عن مصر ، كما أن الظروف جميعا كانت مهيأة لكى يستعيد الحزب الوطنى فى يسر وسهولة قيادة الحركة الوطنية مستغلا فى ذلك الميراث العظيم الذى تلقاه عن مصطفى كامل ، مستغلا كفاح وجهاد محمد فريد الذى كان يتمتع بعطف وتقدير الأمة المصرية عن بكرة أبيها .

وبينما كان الحزب الوطنى وقتئذ يمثل حزب الثورة ، ويمثل المعارضة لبريطانيا ، كانت العناصر التى تألف منها حزب الوفد ممن عرف عنهم الاعتدال ولم يكونوا من غلاة المتطرفين بل انهم كانوا كما وصفهم اللورد ملنر فى تقريره عن حزب الأمة القديم الذى كان يهدف الى التقدم الدستورى تدريجيا .

ولم يغنم الحزب الوطنى هذه الفرصة التى كانت متاحة له وذلك على العكس من سعد زغلول الذى أدرك انه لكى ينجح فيما اعتزمه من تولى زعامة البلاد وقيادتها فى تلك المرحلة من تاريخها فلا بد له من العمل على

ضم الحزب الوطنى الى الوفد المصرى عن طريق تمثيل بعض اعضائه فى هيئة الوفد ، وفى هذا يقول عبد الرحمن الرافعى فى مؤلفه : « ان الحزب الوطنى قبل مبدأ تمثيله فى هيئة الوفد ولكن وقع الخلاف بينهما على أشخاص الأعضاء الذين يمثلونه فى الوفد ، ولما تعذر الاتفاق على الأشخاص اختار الوفد من تلقاء نفسه مصطفى النحاس وكان قاضيا بالمحاكم الاهلية وحافظ عفيفى عضوين بالوفد على اعتبار انهما كانا من المعتنقين لمبادىء الحزب الوطنى . ثم مضى الوفد فى ضم أعضاء آخرين اليه استكمالا لبعض العناصر التى تمثل مختلف طبقات الأمة ، وتحقيقا لبعض الرغبات .

***

وهكذا نجح سعد زغلول وصحبه فى تكوين هيئة الوفد التى تتحدث باسم الأمة وراعى سعد فى هذا التكوين أن تكون ممثلة لجميع الاتجاهات السياسية ولمختلف عناصر الشعب الى أبعد الحدود ، فضم الى الوفد اسماعيل صدقى وسينوت حنا وجورج خياط وواصف غالى ، وضم الوفد الى جانب هؤلاء حمد الباسل وحسين واصف وعبد الخالق مدكور من أعضاء الجمعية التشريعية ، وضم محمد محمود وأحمد لطفى السيد وعبد اللطيف المكباتى ومحمد على علوبة . وأصبح سعد زغلول بعد اختياره رئيسا للوفد على الصورة السابق شرحها وبحكم ما توافر له من صفات شخصية تجعله اصلح من يتحدث باسم مصر .. وتولى الوفد المصرى كتشكيل سياسى زعامة مصر ، وتحمل مسئولية التوجيه السياسى لقضية البلاد .

ويتحدث العقاد عن تكوين الوفد المصرى فيقول :

فأول ما يلاحظ على تأليف الوفد المصرى كما كان فى بداية نشأته ان العدد الأكبر من أعضائه لم يكونوا من رجال العراك المفطورين على القيادة القومية فى الأزمات ، الذين يفطنون بالالهام لبواعث حركات الأمم ويوحون اليها من روح الاعجاب والثقة ما يذكى الحمية ويستجيش العزيمة ومن كان منهم قد وقف على طرف من آراء جوستاف لوبون فكأنما وقف عليها ليلوم الجماهير ويعطيها درجات علمية فى الفهم والتفكير ، لا ليستعين بأخلاقها وطبائعها على العمل والجهاد ، كما يستعين الملاح القادر على خوض

البحار بما يعلم من مهاب الرياح ودوافع المد والجزر وطوارىء الأمواج والأغوار ، فبينما كان سعد الناشىء فى مهد الثورة العرابية يتلهف على قارعة تبتعث كوامن الأمة الوادعة كان بعض رفاقه الباقين بعد نفيه يهابون قلق الشعب ويجفلون من خلجة تختلج بها طوائفه الفتية ، وبلغ من جهل هؤلاء بأسرار القيادة القومية أن عبد العزيز فهمى « بك » زجر الطلاب زجرا عنيفا حين أفضوا اليه بما يضطرم فى نفوسهم من سخط وما يهمون به من احتجاج ، وان أصحابه الآخرين شاركوه فى هذا الشعور وان لم يشاركوه فى هـــذا الزجر والهياج ، وكل ما كانوا يتوقون اليه خلوة لايكدرها ضجيج المتظاهرين ولا سورة الناقمين ، كأنما المسألة كلها مسألة مذكرة قانونية تكتب وتبوب وتوضع فيها النصوص والبنود وراء الأبواب المغلقة فى معزل عن الأصوات والأصداء ، ولو جرت الحركة الوطنيـــة على هدى أمثـــال هؤلاء لكان حظهم النفى واللحاق بالمنفيين الآخرين ، ولكانت مصر للآن مستعمرة بريطانية لافرق بينها وبين المستعمرات الهمجية فى أعماق القارة السوداء .

ويلاحظ على تأليف الوفد أيضا أن الكثيرين من أعضائه كانوا من أصحاب مزاج الدعة الذين لايتجشمون المشقة ولايفهمون العناد والمثابرة فى تذليل الصعوبة . وأصحاب هذا المزاج يحسبون الدعة والوجاهة حقا لهم على الأمة ينتظرونه ويحاسبون عليه ان أخلت بشروطه ، وعندهم فى قرارة نفوسهم أن الامة تهمل كل شىء وتتكفل بـــكل شىء ، فاذا عملت ونهضت بأعباء الكفالة فهى أمة مستحقة لما تطالب وما تنال ، واذا لم تعمل فما ذنبهم هم وفيم يتجشمون أنفسهم العناد من أجل أمة لا تتكفل لهم بالدعة والوجاهة ؟ انهم اذن فى حل من ابتغاء الدعة والوجاهة من طريق غير هذا الطريق ، ولن يدرك أصحاب هذا المزاج أبدا ان انتظار ما تصـــنعه الأمة لا يصح أن يكون واجبا على الأفراد الأغمار فضلا عن الزعماء البارزين لان المرجع هنا الى مزاجهم لا الى رأيهم وتفكيرهم ، وكيف يكون المزاج مزاج راحة ووجاهة وتكون العقيدة بعد ذلك عقيدة كفاح ومجازفة فى محنة الفداء والحرمان ؟

وربما لحق بهذه الملاحظات أن معظم أعضاء الوفد كانوا لا يدركون معنى « المبدأ » الذى تنجح به الثورات وتقوم عليه الدعايات ، ولايصدقون فى دخيلة أذهانهم أنه عدة حقيقيةفىوجه القوة الغالبة والمصلحة الشخصية ، فهــذا فى رأيهم كلام جميل توصى به مكارم الأخلاق ، ولكنه لا يليق بالشيوخ المحنكين والرجال العاملين .

وقد يسمعون بأناس من قادة الثورات وزعماء الدعوات صبروا على الشدائد سنوات بعد سنوات لانهم يريدون شيئا لا يعدلون عنه الى سواه. فغاية ما يفهمونه من شأن هؤلاء أنهم أناس نظريون ومثاليون يصــلحون لضرب الأمثال فى الكتب ولا يصلحون لتدبير الأعمال فى الحياة ؟ ويعسر عليهم جدا أن يفهموا ان المبدأ عند أولئك القادة والدعاة انما كان « عنوانا » أو تلخيصا للأعمال المنتظرة ولم يكن خيالافى الفضاء او أملا مثاليا من أحلام البطالة رسموه وقدروه وعولوا فى تقديره على الممكنات الى تتحقق بعد مغالبة الصعوبات ، اذ ليست الممكنات التى تتحقق بغير صعوبات فى حاجةالى مبدأ أو ميثاق ، لانها تأتى وحدها ولا يتجاوز عمل الانسان فيها ان يترقبها مع الأيام .

وقد كانت أكبر آفات هذا الفريق من أعضاء الوفد أنهم كانوا اذا شعروا بالنقائص التى تعتور الثورة المصرية حسبوا انها نقائص موقوفــة عليها وحدها وقد خلت منها الثورات الأخرى التى يقرءون عنها . ولم يخطر لهم ان الثورات على البعد جميلة خلابة لا تبدو فيها الا آيات البطولة ومفاخر الاقدام والايثار ، ولكنهاعلى القرب مشحونة بالحماقات والشهوات على شبه واحد بين جميع الامم فى هذه السمات ، وما جاءتهم هذه الآفة الا من قلة درس التاريخ النفسى للجماعات والأبطال ، ومن قلة الخيال الذى يترجم المقروءات ويصورها للذهن كوقائع للعيان أو الخيال الذى يقرب ما بين عالم التصور وعالم الشهادة لانه يعرف كيف تكون الصــور المكتوبة حين تقع فى البيئة الانسانية ويعرف كيف تكتب الوقائع حين تتجرد

من التفصيلات وتنطوى فى حيز الاختصار والاجمال • وهنا يبدو لنا كيف ان ملكة « الخيال » ملكة عملية لاغنى عنها لاصحاب المجهودات الواقعية ، لأن صاحبها أقدر الناس على تصور الممكن فيما مضى والممكن فيما سيأتى مع الأيام ، فلا يخدعه الواقع المحسوس فينسى الشبه بينه وبين التاريخ الموصوف ، ولا يخدعه التاريخ الموصوف فيحسب أنه مخالف للواقع المحسوس • (١)

---

(١) سعد زغلول للعقاد ص ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ •

الفصل السادس

رشدي وسعد

« مساعى سعد زغلول لعرض قضية البلاد على الحكومة البريطانية ـ سعد »
« يطلب الاذن بسفر الوفد الى لندن ـ أثر استخفاف المندوب السامى بمطالب الأمة »
« الجهاد من وجهة نظر سعد ـ حقوق مصر في نظر حسين رشدى ـ استقالة »
« رشدى من رياسة الوزارة ـ تعليق العقاد ـ حسين رشدى على حقيقته »
« اصرار حسين رشدى على الاستقالة ـ شروط حسين رشدى لسحب الاستقالة ـ »
« الحكومة البريطانية تقصر التصريح بالسفر على رشدى وعدلى لعرض القضية ـ »
« رشدى يصر على اباحة السفر لكل مصرى ـ رشدى والحركة الوطنية ـ رشدى »
« يمهد الطريق لزعامة سعد ـ الامة تدفع الحركة الوطنية الى الامام وترفع سعد »
« الى الزعامة ـ نداء الوفد في ٦ من ديسمبر سنة ١٩١٨ الى الدول الاجنبية والى »
« الحكومة البريطانية ـ خطبة سعد في ١٣ من يناير سنة ١٩١٩ . »

***

لما أتم سعد زغلول ورفاقه تشكيل الوفد المصرى ، بادر بالسعى لطلب التصريح له ولزملائه بالسفر الى لندن لعرض قضية مصر على الحكومة البريطانية هناك ، ولكن السلطاتالبريطانية تلمست شتى الأعذار والمبررات حتى لا تجيبه الى ما طلب ، فعمد سعد الى مطالبة المندوب السامى البريطانى بذلك التصريح وقدم طلبا مكتوبا التمس فيه معاونته لدى السلطات العسكرية البريطانية لتصرح لأعضاء الوفد بجوازات السفر سريعا وفي الوقت المناسب ، وقال فى طلبه انه يعتمد فى ذلك على تقاليد بريطانيا العظمى التى مازالت تضرب للعالم الكثير من الأمثلة على تمسكها بمبادىء الحرية الشخصية وان الوفد على ثقة من أن الفصل فى طلب التصريح سيتم عاجلا .

واستخفافا من المندوب السامى وامعانا منه فى اذلال سعد زغلول وصحبه عهد بالرد على طلب الوفد الى نائب سكرتيره الخاص ، فأخطر هذا سعدا برفض طلب الترخيص بالسفر ، كما أبلغه أن دار المندوب السامى

البريطاني على استعداد للنظر فيما يريد أن يقدمه من المقترحات لها عما يراه في نظام الحكم في مصر على شريطة ان تكون المقترحات في نطاق الحماية وداخل اطار الخطة التي رسمتها حكومة جلالة الملك .

***

وقد كان هذا الرد وما انطوى عليه من معنى ، عنصرا هاما في توجيه وتكييف السلوك الذي سلكه سعد وصحبه وما ترتب على ذلك من أحداث ونتائج . اذ أن سعد زغلول بادر بالرد على كتاب دار المندوب السامي

وقال في رده : « انه ليس في وسعه ولا في وسع أي عضو من أعضاء الوفد أن يعرض اقتراحات لا تكون مطابقة لارادة الأمة المصرية التي عبرت عنها في التوكيلات التي أعطيت لنا .. »

على أن رسالة سعد الى المندوب السامي - على الرغم من أنها تمسكت بمطالب الأمة في اصرار واضح ، الا انها تضمنت أيضا من العبارات

ما يشير الى أنه مازال يعالج المسألة بعقلية السياسي ، وبمنطق المحامي . فقد تحدث في الرسالة عن مهمته في انجلترا فقال : « ان الهدف من السفر هو الاتصال بالممثلين السياسيين للأمة الانجليزية والأشخاص الذين يتولون توجيه الرأى العام الانجليزي الذين لاشك في قوة تأثيرهم على القرارات الحكومية » .

ومعنى هذا أن جهاد الوفد ومهمته لاتعدو اقناع الرأى العام البريطاني بعدالة القضية المصرية .

كما قال سعد في كتابه : « انه واثق من أن نجاح قضية مصر يتوقف جانب كبير منه على العدالة والحرية وحماية حقوق الضعفاء التي امتاز بها الرأى العام الانجليزي » .

ثم استطرد سعد في رسالته للمندوب السامي ، فقال « انه يستحيل على الوفد أن يصل الى غرضه عن طريق مخابرات بسيطة تجرى في مصر فحسب ، فان القضية التي ندافع عنها يجب أن تعرض باديء ذي بدء على

الرأى العام الانجليزى الذى لاشك فى أنه لكى يستنير فيها فلا بد له من الحصول على تفصيلات لا يمكن أن يبديها له غير الممثلين الطبيعيين الموكلين عن الأمة المصرية ذاتها .. »

وواضح من هذه الرسالة انه حتى ذلك التاريخ لم يكن سعد يؤمن بأن حل قضية مصر انما هو فى مصر وبين أبناء مصر ، وليس فى لندن ، ولا عن طريق استجداء الرأى العام البريطانى . فحديث سعد ورسالته على تلك الصورة ، انما هو حديث السياسى الذى وكلت اليه مهمة التحدث باسم الشعب ، حديث المحامى الموكل لمجرد عرض قضية الأمة ، فهو يجعل من الساسة البريطانيين ومن الشعب البريطانى قاضيا له الكلمة الأخيرة للفصل فى هذه القضية .

***

أما حسين رشدى فقدراح يحاور ويناور بوصفه رئيسا للوزراء وكل هدفه أن يسخر سلطته لخدمة هذه القضية السياسية .

كان التدبير أن يتولى عرض القضية المصرية حسين رشدى وعدلى يكن بوصفهما يتحدثان باسم الحكومة ، ويتولى عرضها أيضا الوفد المصرى برياسة سعد باعتباره متحدثا باسم الشعب ، وعقب أن تلقى سعد رسالة دار المندوب السامى سالفة الذكر ، بعث فى ٤ من ديسمبر رسالة الى حسين رشدى سجل فيها موقف رشدى من الأحداث السابقة ، وموقف المندوب السامى وقال فيها : انه لا يزال يعتمد — بحق — على عدالة رشدى فى أن يبذل جهده — قبل سفره لتسهيل سفر وفد الأمة أيضا وختم رسالته قائلا: انه شديد الثقة فى أنه يعز على رشدى أن تفوت مصر هذه الفرصة الوحيدة لعرض مطالبها الحقة على المسئولين — (يعنى الانجليز — طبعا) — وعلى الرأى العام الانجليزى فى هذا الوقت الذى كان مؤتمر الصلح منعقدا فيه وبيده مصير مصر النهائى .

وجه سعد كتابه المشار اليه الى رشدى ، وكان رشدى من جانبه يسعى للحصول على اذن له ولعدلى بالسفر لعرض قضية مصر بالطريق المباشر على الحكومة البريطانية ، غير أن مسعاه ، لم يحز قبولا من الحكومة البريطانية فلم توافق على سفر رشدى الى بريطانيا ، ورأى انه ما من سبيل

أمامه بعد أن تلقى رد الحكومة البريطانية على هذه الصورة ، الا الاستقالة فقدمها فى ٢ من ديسمبر سنة ١٩١٨ ، وقد جاء فى كتاب الاستقالة مايلى :

« عندما أخذت على عاتقى أمام ضميرى وأمام وطنى ، وأمام التاريخ مسئولية منصبى فى عهدالنظام الجديد ، عاهدت نفسىعهدا أساسيا أنأطلب من الحكومة الانجليزية عند الشروع فى مفاوضات الصلح أكثر ما يمكن من الحرية لمصر •

ومضى رشدى فى تسبيب استقالته فقال : « •• والآن ؟ وقد أوشكت هذه المفاوضات أن تبدأ فقد طلبت من الحكومة الانجليزية أن تسمع أقوالى ، فكان جوابها بمثابة التسويف الى ما بعد الصلح » يقصد مؤتمر الصلح الذى كان منعقدا ، وقتئذ فى فرساى •

ومضت الاستقالة تقول : « على أننى بالعكس ، أرى أن الوقتالحاضر هو الذى ينبغى فيه عرض ما لمصر من الأمانى القومية وتأييده •• »

وهكذا نرى فى هذه الاستقالة أبرز مثل لعقلية السياسى الذى يشعر بواجبه وبمسئوليته نحو وطنه ، ولكن فى الحدود التى يقدر هو فيها امكانياته وفهمه للممكن ولغير الممكن • ففى ذات الوقت الذى يعلن فيه رشدى احساسه وشعوره بتلك المسئولية التى يتعين ان تكون كاملة ، تغلب عليه صفة السياسى الذى يشعر - حسب وجهة نظره - ان بريطانيا فى ذلك الوقت كانت كل شىء لمصر ، وأن ارادة مصر لم تكن تمثل شيئا • فيقول : انه سيطلب من الحكومة الانجليزية أكثر ما يمكن من الحرية لمصر • ومعنى هذا ، انه لا يؤمن - سلفا - بقدرة مصر على استخلاص حقوقها كاملة ، ومن ثم فهو يشير الى أنه لن يطالب بها كاملة بل ان المطالبة ستكون بمثابة مساومة على هذه الحقوق حتى يمكن الوصول الى حل وسط ، أو كما قال سعد وشعراوى للمندوب السامى فى ١٣ من نوفمبر سنة ١٩١٨ ، حلا يكفل مصالح بريطانيا ويؤمنها ، ويكفل مصالح الأجانب ويؤمنهم • فماذا اذن يكون هذا الحل ؟ أيكون غير نوع من الحكم الذى يعطى لمصر مجرد حقوق اسمية فى حين تحتفظ بريطانيا بمصر فى

قبضتها وتصون مصالحها ، ويبقى للأجانب ذلك الوضع الممتاز الذى مكنهم من تسخير البلاد واستغلال مواردها » أو بمعنى أصح ما الذى كان ممكنا ان تنتهى اليه المساومة غير أن تمارس مصر نوعا من الحكم الذاتى يتيح لطلاب المناصب التمتع بسلطان الحكم ويصرف جهودهم الى السعى وراء النفوذ السياسى ، ويفسد وعى الأمة فيحول أبناءها عن مطالبها الأساسية ويوجههم الى ذلك الصراع السياسى والتطاحن الحزبى الذى عانت منه البلاد •

ويعترف العقاد بعلاقة الوزارة الرشدية بالوفد وبسعد ويعترف بأنها نفعت الوفد نفعا كبيرا بطلب سفره الى أوربا وباصرارها على الطلب بعد رفضه • ولكن العقاد يعود فيحملها مسئولية مسلكها فى أوائل الحرب العظمى ، ذلك المسلك الذى أقام العقبات أمام الشعب ، والذى خلا من الاقدام والحنكة مما أقنع الانجليز بسهولة الاغضاء من مطالب المصريين العادلة ولا سيما مطلب الاستقلال والغاء الحماية ، ويعدد العقاد اخطاء الوزارة الرشدية فيقول : (١)

« ومما لاخلاف فيه ان مسلكا كهذا لم يكن من شأنه أن يقنع الانجليز بالاكترات لمطلب الاستقلال والخلاص من « نعمة الحماية المشتهاة » انما كان أثره الطبيعى أن يجنح بهم الى اهمال المطالب الوطنية واتهام أنصار الاستقلال بالغلو والشطط والاجتراء الذى لايستحق من الدولة المسيطرة على البلاد أن تقابله بغير الاعراض والقمع الحاسم • فالوزارة الرشدية والموظفون الانجليز الجاهلون بحقيقة الحركة الوطنية مشتركون على السواء بتشجيع السياسة البريطانية على موقف الاستخفاف الذى وقفته ازاء الشعب كله • ثم تشبثت به بعد نشوب الثورة بسنوات ، ولا تزال البلاد الى هذه الساعة تعانى ما تعانى من جرائره وبقاياه • • »

« لقد أدخلت أحاديث رشدى باشا فى روع الانجليز أنهم خلقاء أن يرفضوا الاستقلال ويرفضوا الغاء الحماية ، وهم على ثقة من وجود

---

(١) سعد زغلول للعقاد ص ٢٦١ ، ٢٦٢

مصريين يرضون بما دون ذلك ويحسبونه غنما مقبولا ، ويجدون فيه تسويغا لمسلكهم السابق عن أخطائهم الأولى وتحقيقا للرأى والمصلحة فى وقت واحد ، اذ يكونون هم ولاة الحكم وأصحاب الوزارة عند تنفيذ السياسة القائمة على دوام الحماية . »

« نعم قد نزلت الوزارةالرشدية عن ولاية الحكم حين رفض الانجليز سفرها وسفر الوفد ، ولكن هل كان لابد من ذلك بعدما لحقها من الاهانة وخيبة الأمل بمنع سفرها واغفال شأنها مع ما أسلفت من خدمة وأظهرت من الرضا باليسير ؟ وهل كان صدوفها عن الحكم الا كصدوف المستوزرين الآخرين عنه فى تلك الحالة ؟ فلو انها قبلت الحكم وبقيت فى المناصب ما كانت نهايتها الا كنهاية الوزارات التى قامت على الرغم من اجماع الأمة فلم يقبل منها الانجليز ولا المصريون أن تبحث فى القضية المصرية ، حتى اضطرت الى انتحال وصف الوزارات (الادارية) لتبرىء نفسها من شبهة الاشتغال بالقضية السياسية فى تلك الظروف . »

ونحن نعتقد ان حسين رشدى باشا كان رجلا نزيها حسن المقصد فيما قال وعمل ، وكذلك كان زميله عدلى يكن باشا الذى كان موضع سره ومرجع رأيه . ولكن الآفة قد خامرتهما من حيث يشعران أولا يشعران لأنها آفة الضعف وقلة المراس على الجهاد فى دعوات الشعوب فهما من طينة لاتمتزج بالروح الشعبية ، ولا الروح الشعبية تمتزج بها ، ولعلهما ينظران بعين الخوف والتوجس الى وثبات الأمم واعتلاج صدورها بالقلق ودوافع الحياة . لأنها تلوح لهما كالمارد الجامح لا يملكان احضاره واذا حضر لا يملكان توجيهه ولا صرفه .

***

واذا كنا نتفق مع العقاد بصدد المسئولية التى تتحملها الوزارة الرشدية لموقفها من بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى ، فاننا نخالفه الرأى فى مساءلتها دون سواها عن الأوضاع التى انتهت اليها البلاد ، تلك الأوضاع التى نعتبر جميع الساسة الذين وصلوا الى مكان الصدارة قبل الحرب العالمية الأولى مسئولين عنها ، أولئكم الساسة الذين هادنوا الاحتلال ،

وصانعوا القصر ، وقبلوا الحكم على أسس التوجيه البريطاني ولم يشعروا بمرارة الحكم الأجنبي وسيطرته على بلادهم ، ولم يتاذ شعورهم لاتهام المصريين بالقصور الى الحد الذى لا يؤهلهم الى الاستقلال ، الساسة الذين آثروا الصمت والسكون والانتظار من أجل أن يبقوا فى مناصب الحكم . كما نخالف العقاد فى أنه من واجب المؤرخ ان ينصف حيثما يتحتم الانصاف لأن من واجبه أن يمهد السبيل لمن يسعى الى التكفير والغفران . على انه من الانصاف ونحن نتحدث عن مواقف وتصرفات رشدى التى أسلفناها ألا نغفل الظروف التى كانت تحيط به كرئيس وزارة لبلد خاضع للأحكام العرفية البريطانية ، وفوق صدره يجثم كابوس الاحتلال والجيوش البريطانية تحتشد فى أرجائه ، كذلك لابد أن نأخذ فى اعتبارنا ونحن نعالج مواقف رشدى ان الرجل الذى عاش أطول مدة فى حياته السياسية خاضعا لتوجيهات القصر وفى كنف الخديو ، ورهنا لنصيحة ومشورة بريطانيا ، مثل هذا الرجل جدير بأن تحمد له مواقفه الأخيرة من حيث اتجاهها الوطنى ، مهما شاب هذه المواقف من ضعف نتيجة تأثره بما رسب فى تفكيره السياسى منذ القدم ، فما كان متوقعا ممن نشأ منشأ رشدى ، ودرج مدارجه منذ فجر شبابه ، أن يتحول أخيرا فيدخل فى محراب الوطنية لينهى حياته فى هذا المحراب المقدس . ان اقل ماينسب من الفضل لرشدى أنه كان الحاكم الذى شجع الحركة الوطنية على المضى فى طريقها حتى تطورت الى صورتها المثلى ، وقد أصر رشدى على موقفه برغم الحاح السلطان أحمد فؤاد عليه كى يتريث ، واعتبر نفسه مستقيلا حتى يوم ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩١٨ ، اذ عاد فى هذا اليوم فكتب الى السلطان استقالة أخرى مؤكدا اصراره على الاستقالة وقال فى رسالته الى السلطان : انه فى الفترة السابقة تألفت وفود من أعضاء الهيئات النيابية فى البلاد وطلبوا أن يسمح لهم بالسفر الى لندن للمدافعة عن مصلحة مصر ، وقد نصحت بأن يؤذن لهم بذلك وأن تسمع أقوالهم ولكن لم يصغ لنصحى ، ولم يكتف الانجليز بذلك ، بل انهم أبوا على أيضا أن تسمع أقوالى فيما عساه أن يكون عليه نظام الحماية . ويقول رشدى : انه نتيجة لهذا التصرف فان مصر ستحرم دون غيرها من الأمم اسماع صوتها فى الوقت

الذى يبت فيه فى مصيرها ، ولهذا ألح رشدى فى رسالته ، من أجل أن يقبل السلطان استقالته ، ثم عاد رشدى فى ٣٠ من ديسمبر فوجه كتابا آخر الى السلطان يؤكد فيه اصراره على الاستقالة ، وازاء موقف رشدى واصراره على الاستقالة فى تلك الظروف التى قدر المندوب السامى البريطانى دفتها والآثار المترتبة على رفض السماح لرشدى وزميله بالسفر ، وعملا بالمشورة البريطانية التى كان يلتزمها ، ازاء هذه الظروف مجتمعة ، تم الاتفاق بين المندوب السامى والسلطان فؤاد على عدم قبول الاستقالة .

كما رأى المندوب السامى أن الظروف تحتم عليه السفر الى لندن ليوضح الموقف لحكومته ويقنعها بضرورة التصريح لرشدى وعدلى بالسفر ولما عرض هذا الرأى على رشدى قال : ان الترخيص له ولزميله فحسب بالسفر ليس هو كل الشروط الأساسية لسحب استقالته وان شروطه لسحب الاستقالة ، هى اباحة السفر لكل من يطلب ذلك من المصريين لعرض قضية البلاد على ان يتلقى من الحكومة البريطانية ردها بالبرق رفضا او استجابة فى بحر مدة حددها رشدى ، وعلى شريطة أن يقبل السلطان استقالته اذا جاء الرد بالرفض .

وفى ١١ من فبراير سنة ١٩١٩ ، انقضت هذه الفترة التى حددها رشدى فبادر بالاستقالة وأصر على قبولها ، فلم تر الحكومة البريطانية بدا من الموافقة على سفر رشدى وعدلى . غير ان رشدى أصر على المطالبة باباحة السفر الى أوربا لكل من يطلب ذلك من المصريين ، فى حين أصرت الحكومة البريطانية على وجهة نظرها فى هذا الشأن .

***

وهكذا تخلص السلطان وتخلصت بريطانيا من ذلك الشيخ السياسى الذى أزعجها ووقف فى وجهها موقفا لم تكن تتوقعه ولم يكن لها به عهد ممن تولوا الحكم فى مصر حتى ذلك اليوم ، فان ذلك السياسى باعتباره رئيسا للحكومة قد هيأ للوفد المصرى ولرئيسه زغلول السبيل للمضى فى حركته ؛ وبتشجيع من الحكومة على الرغم من كونها حكومة مقيدة محدودة السلطات . لقد هيأ رشدى لسعد ولزملائه الفرصة ليوسعوا فى حركتهم ، وهيأ للحركة الجو المناسب لكى تثبت أقدامها ، وأوجد الظروف التى مكنتها

من التغلغل فى أوساط الشعب جميعا وعلى أوسع مدى حتى أصبح الوفد فى نظر الامة الهيئة الوحيدة التى تتحدث بلسانها ، وأصبح سعد زغلول فى رأى الشعب الزعيم الذى تتطلع اليه البلاد وتعقد عليه الآمال ويسير الجميع وراء دعوته ، وتبذل الأمة أرواحها ومهجها وأموالها استجابة لنداء الوطن متمثلا فى زعامته . وعلى الجملة فانه يمكن القول بأن سعدا وزملاءه وجدوا انفسهم فى تلك الفترة مدفوعين بقوة الشعب الى صف الزعامة ، فقد تفاعلت اذ ذاك كل الظروف لتخلق من سعد زعيما وطنيا ، والشعب كان متلهفا على زعامة تقوده ، وتصرفات بريطانيا كانت قد بلغت أقصى حدود الظلم والجهر بالظلم ونكران الجميل مما ألهب النفوس وأجج نار الثورة فيها ، وتساند حكومة رشدى مع الأمة كانت خير ظهر للشعب ، كل هذه العوامل مجتمعة عبدت الطريق أمام سعد وصحبه ، فاذا به وبهم زعماء حقيقيون لثورة عارمة لم تخلقها زعامة سعد ورفاقه ، ولكنها هى التى صنعتهم . وقد تجلى هذا التطور فى النداء الذى وجهه الوفد المصرى فى ٦ من ديسمبر سنة ١٩١٨ الى الدول الأجنبية والى مستر لويدجورج رئيس الوزارة البريطانية احتجاجا على تصرفات الحكومة البريطانية والسلطات العسكرية ضد الوفد ، والذى جاهر فيه الوفد لأول مرة بمطلب الأمة فى الاستقلال التام وقال فيه : ان الوقت قد حان لكى تعلن مصر استقلالها التام ورغبتها فى أن تكون لها حكومة دستورية ، وفى ذلك البيان لم ينس الوفد أن يطمئن الأجانب على مصالحهم فقال : « ان مصالح الأجانب ستراعى عند وضع تفاصيل النظام الذى سيوضع للبلاد ، وقال : ان البلاد ستقوم باصلاحات اقتصادية وادارية واجتماعية ، تستعين على تنفيذها بذوى العلم من أهل البلاد الغربية حسب ما جرت عليه عادتها فيما مضى ، وان الامتيازات الأجنبية ستحترم بكل دقة مع تحويرها وتعديلها بحيث يمكن ان تساعد على التقدم فى البلاد على ألا يمس ذلك المصالح التى وضعت من أجلها الامتيازات ومع تسليم مصر ببقاء الرقابة المالية التى يقدر الوفد أهميتها بالنسبة للدول الأجنبية ذوات المصلحة فيها . ومضى الوفد فى بيانه يؤكد الطمأنينة لبريطانيا وللدول الأجنبية » .

ولقد بدأ بيان الوفد بشـــعارات وطنية ؛ ثم استطرد يقدم تحفظات لهذا الاستقلال ، وبهذا فقد كان البيان بيانا سياسيا وضعه ساسة يتحدثون باسم أمة تطالب بالحرية وبالاستقلال التام •

وفى ١٣ من يناير سنة ١٩١٩ ألقى سعد زغلول فى جمـــوع من المصريين خطابا جاء فيه « ان فكرة الاستقلال ليست جديدة فى مصر ؛ بل هى قديمة ، وان الاحتلال لم يكن له حق فى البقاء فى مصر ، وان الحماية تمت من جانب بريطانيا وحدها ودون اتفاق عليها مع مصر وفى هـــذا الخطاب وضح سعد موقفه من القضية المصرية على صورته الحقيقية فقال: انه قد يطيش الفهم فيظن أن هناك تناقضا بين طلب الاستقلال والرضا ببقاء امتيازات الأجانب •• كلا ؟ لا تناقض ، لا منافاة بين الاثنين ، وان كان فى تجاور الحالتين تضييق لدائرة السيادة التامة التى يقتضيها الاستقلال ، فلنكن عمليين ولنطرح المناقشات العقيمة التى لاطائل وراءها والتى لايعتبر الاصرار عليها الا ضربا من المكابرة ، والمكابرة فى القضية العامة خروج على الوطنية الصادقة •• ان ترغيب الأجانب فى الاقامة بمصر وتسهيل سبل العمل لهم مفيد للبلاد أكبر فائدة فلنقدم عن طيب خاطر مرغبات هذه الاقامة ، وان الأجانب فى مصر صلة أنعم بها من صلة ، بيننا وبين ينابيع العلم ومواطن الاختراع والاكتشاف •• »

ومضى سعد زغلول فى خطابه فقال : « انه لابد للأجانب من وسائل تحبب لهم الاقامة بيننا ، وهذه الوسائل هى الامتيازات ، وقال : انه شديد الثقة بأنه بعد زمان ما سيرى الأجانب أنفسهم ألا حاجة لهم بهذه الامتيازات بل سوف يحبون أن ينزلوا عنها متى خالطونا أو عرفونا معرفة تامة بعد نيلنا الاستقلال » •

الفصل السابع

سعد زغلول يواجه السراي والانجليز

« سعد يطمئن بريطانيا والاجانب على مصالحهم ــ السلطات البريطانية تمضي »
« في مقاومة الثورة وحركة الوفد ــ السلطان يقبل استقالة رشدى ــ الوفد يواجه »
« السلطان ــ كتاب سعد الى السلطان ــ الامة تتحدى السلطان والسلطات العسكرية »
« البريطانية ــ احتجاج الوفد لدى الدول في ٤ من مارس سنة ١٩١٩ ــ القائد العام »
« ينذر سعد ــ رسالة سعد الى مستر لويد جورج ــ اعتقال سعد ومحمد محمود »
« واسماعيل صدقى ونفيهم الى مالطة . »

***

على الرغم من نداء الوفد فى ٦ من ديسمبر سنة ١٩١٨ وما تضمنه من التحفظات المتعددة لصون حقوق بريطانيا وسائر الأجانب ، وعلى الرغم مما أبداه سعد من ميل الى مهادنة الأجانب فى خطاب ألقاه بعد ذلك فى ١٣ من يناير سنة ١٩١٩ على الرغم من هذا كله فان السلطات البريطانية لما أراد الوفد أن يعقد اجتماعا فى ٢١ من يناير سنة ١٩١٩ لم تسمح له بذلك ، ومنعت عقد الاجتماع وأبت على الوفد ان يرفع صوته ، ثم مضت السلطات العسكرية البريطانية بعد ذلك فى مقاومة حركة الوفد ، ومضت حكومة لندن فى تجاهلها لتوالى الأحداث فى مصر دون أن تلقى بالا لما وراء هذه الأحداث من أخطار محققة ، بل ان بريطانيا وقد فشلت فى صد رشدى عن اتجاهه الوطنى رأت أن تمضى فى أسلوب العنف والقوة لمقاومة الحركة الوطنية الشعبية واعتبرت أن مصر فى حالة تمرد على ارادتها . وكان هذا الاتجاه الغاشم فى مسلك الحكومة البريطانية منافيا لنصائح سير ريجنالد ونجت المندوب السامى البريطانى فى القاهرة ، غير متفق مع مشورته على حكومته .

والجدير بالذكر ؛ أن قبول السلطان لاستقالة رشدى قد كشف

للأمة عن التواطؤ والارتباط الوثيق بين السلطان والسلطات البريطانية ، فكان ذلك ايذانا ببداية مرحلة جديدة من مراحل ثورتها ضد الاحتلال البريطاني وأعوانه .

وفي ٢ من مارس سنة ١٩١٩ بعث الوفد كتابا الى السلطان سجل فيه لرشدي ولزميله عدلي يكن مواقفهما الوطنية ، وجهودهما في مؤازرة الوفد وتشجيع حركته ، كما ندد الكتاب بموقف السلطان من استقالة رشدي مستنكرا قبولها ، وكان ذلك من الوفد أول موقف مضاد يواجه به السلطان ، معتمدا على تأييد الأمة ووقوفها وراءه . وقال الوفد في هذا الكتاب ..

« لقد كان الناس يظنون انه كان لرشدي وعدلي في وقفتهما الشريفة دفاعا عن الحرية عضدا قويا من نفحات عظمتكم ، لذلك لم يكن يتوقع أحد في مصر ان يكون آخر حل لمسألة سفر الوفدقبول استقالة الوزيرين لأن في ذلك متابعة للطامعين في اذلالنا ، وتمكينا للعقبة التي ألقيتفي سبيل الادلاء بحجة الأمة للمؤتمر ، وايذانا بالرضا بحكم الأجنبي فينا الى الأبد .. »

واستطرد الكتاب فقال : « ان الأمة كانت تعتقد أن قبولكم لهذا العرش في زمن الحماية الوقتية الباطلة رعاية لتلك الظروف العالمية ، ليس من شأنه ان يصرفكم عن العمل لاستقلال البلاد .. »

ثم قال : « ان الأمة كانت تطلب منكم ان تكونوا العون الأولعلى نيل استقلالها مهما كلفكم ذلك ؟ وان همتكم أرفع من أن تحددها الظروف ولكن كيف فات مستشاريكم انعبارة استقالة رشدي لاتسمح لرجلمصري ذي كرامة وطنية ان يخلفه في مركزه .. كيف فاتهم أن وزارة تؤلفعلى برنامج مضاد لمشيئة الشعب مقضىعليها بالفشل . عفوا يامولانا ، فقد تكون مداخلتنا في هذا الأمر ، وفي غير هذا الظرف غير لائقة ولكن الأمر قد جل الآن عن أن يراعى فيه أي اعتبار غير مصلحة الوطن الذي انت خادمه الأمين .. ويقول العقاد : ان هذا الكتاب قد رفع للسلطان بعلم رشدي

وموافقته .. بل قيل ان رشدى هو أول من أدلى بالرأى فى وجـــوب كتابته .. »

وبهذا بدأت مرحلة التحدى بين الأمة من جانب وبين القصر والسلطة العسكرية البريطانية من جانب آخر .

وفى ٤ من مارس سنة ١٩١٩ بعث الوفد باحتجـــاج لدى الدول الأجنبية ، قال فيه : « ان الدولة التى تسومنا الخسف مالبثت ان قررت نهائيا قطع الطريق علينا الى المؤتمر ساخرة بوعودها وعهودها ، كأنما لم تكن تقصد بهذه الوعود والعهود سوى أن تفوت على الأمة فرصة نفيســة وأن تعجزها .. ان الوزارة التى اندفعت بوطنيتها الى انتهـــاج ما يوافق القضية المصرية اضطرت الى الاستقالة لأنها لم تستطع المتابعة على نقـــل هذا الانتهاج اللاحق بأقدس حقوقنا ، ونحن نعتقد أنه لايـوجد مصرى واحد جدير بأن يدعى مصريا يستطيع أن يؤلف وزارة يكون مفروضـا عليها حتى أن تسير على برنامج يرمى الى خنق البلد ، والقضاء على البقية الباقية لها من الحقوق .. »

وأشهد بيان الوفد الدول الأجنبية على المعاملة الجائرة التى تعانيها مصر على الرغم من العهود التى التزمت بها بريطانيا على رءوس الأشهاد، وعلى الرغم من المبادىء التى أقرها الحلفاء بالاجماع ..

***

وقـد اعتبرت بريطانيـــا احتجاج الوفد لدى الدول مرحلة ثورية جديدة فى جهاد الأمة تتجه الى الاحتكاك والى المعارك الايجابية ، ومن أجل هذا بادرت حكومة لندن وطلبت الى السلطات البريطانية العسكرية فى مصر اتخاذ الاجراءات لوقف نشاط الوفد عند حد ، فاستجاب قائد القـــوات البريطانية فى مصر ، واستدعى الى مقر قيادته رئيس الوفد وأعضاءه ، فى السادس من مارس سنة ١٩١٩ وأبلغهم بانه يرى بأنهم اذ يعملون عـــلى عدم تشكيل وزارة جديدة فانما يقيمون بذلك الصـــعوبات فى ســـبيل الحكومة المصرية الواقعة تحت الحماية البريطانية ـ وبأنه بوصفه القـــائد

العام وبحكم السلطات المخولة له فى ظل الحكم العسكرى ، ينـــذرهم بما يعرضهم له أى عمل يقومون به فى هذا السبيل من أقسى العقاب .

وحيال هذا التهديد بعث سعد وزملاؤه الى المستر لويد جـورج رئيس الوزارة البريطانية احتجاجا على هذا التصرف أعلنوا فيه اصرارهم على المطالبة بالاستقلال التام بوصفه أمانة وطنية لايمكن التخلف عن تحمل عبئها والمطالبة بها بالطرق المشروعة مهما كلفهم ذلك ، وخاطبـــوا فى احتجاجهم رئيس الوزارة البريطانية فقالوا : انه لو أذن بسفر الوفدلعرض قضية البلاد على المسئولين البريطانيين لحلت الأزمة ، وارتاح بال الشعب .

وهذا الاحتجاج ـ كما نرى ـ صيغ فى قالب هادىء معقول .. وتضمن مطلبا غايته السماح للوفد بالسفر ، وقال : ان مجرد صـدور الاذن لهم بالسفر يريح بال الشعب ويحل الازمة .. غير أنه على الـــرغم من ذلك بادرت السلطات البريطانية باتخاذ اجراء عنيف أملا فى أنتضع حدا للخطر الذى يهددها ، كأنما كانت قضية البلاد ومطالب البلاد تتمثل وتعيش فى أشخاص أعضاء الوفد وفى شخص رئيسه ، فتوهمت هـــذه السلطات ان اعتقال رئيس الوفد والبارزين من أعضائه سينهى القضـــية وخيل لها أن اعتقال هؤلاء بمثابة اعتقال للقضية ولمطالب البلاد ، وان ذلك يحل الأزمة .

وفى الثامن من مارس سنة ١٩١٩ قامت السلطات البريطانية باعتقال سعد ومحمد محمود واسماعيل صدقى ونفتهم جميعا الى جزيرة مالطه .

الفصل الثامن

الأمة تمضي في جهادها

« الاعتقال والنفى يزيد نار الثورة اشتعالا ـ رسالة الوفد الى السلطان في »
« ٩ من مارس سنة ١٩١٩ ـ الامة تؤدى ضريبة الدم ـ تطور احداث الثورة ـ الطلبة »
« في الصف الاول من الشهداء ـ الاضراب يعم البلاد والسجون تغص بالمواطنين ـ »
« توالى سقوط الشهداء ـ السلطات البريطانية تمنع الاجتماعات والمظاهرات وتعقد »
« المحاكم العسكرية ـ الثوار يقطعون المواصلات ـ السلطات البريطانية تصدر بلاغات »
« حربية ـ الانجليز يحرقون القرى ويقتلون الابرياء ـ تضامن المصريين اقباطا »
« ومسلمين ـ علماء الازهر ورجال الكنيسة يتحدون ضد المحتل ـ الشعب يتحدى »
« القائد العام البريطانى ـ الامة تعبر عن وحدتها اقوى تعبير بمظاهرة ١٧ من مارس ـ »
« رصاص الانجليز يحصد النساء والاطفال ـ بريطانيا تعمل على استدراج الزعماء »
« والساسة ـ السياسة البريطانية تنفذ خططها على مراحل » .

***

كان من الطبيعي أن يؤدى اعتقال سعد الى عكس ما تصورته السلطات البريطانية لأن الوفد وأعضاءه لم يكونوا الا مجرد وكلاء عن صاحب القضية الأصيل ، الذى لايمكن اعتقاله ، عن الأمة بأسرها ، لذلك لم يترتب على النفى الا ازدياد نار الثورة اشتعالا فى النفوس وازدياد الأمة تأهبا للكفاح .

وقد بعث أعضاء الوفد فى ٩ من مارس سنة ١٩١٩ رسالة الى السلطان فؤاد ضمنوها رجاءهم لكى يقف معهم فى صف المدافعين عن قضية البلاد وطالبوه بأن يتعرف رأى الامة قبل البت نهائيا فى تشكيل وزارة أخرى ، وأن يعيد النظر فى الخطة التى اختطها له مستشاروه ، وأبدوا فى هذه الرسالة استياءهم ودهشتهم لاعتقال سعد وزملائه مع أنهم لم يرتكبوا ذنبا سوى مطالبتهم بالحرية السياسية طبقا للمبادىء الشريفة التى اتخذت قاعدة للسياسة العالمية الجديدة . وقالوا : ان أعضاء الوفد لم يتعدوا حدود

القانون ولم يهيجوا فى البلد ظاهرة ولم يحركوا ساكنا ، بل انهم تصرفوا فى حدود توكيل الشعب لهم ، وأنه يتعين عليهم ان يسعوا لتحقيق مطلب الشعب عند الانجليز . وأن للشعب الحق فى المطالبة بهذه الحقـــوق ، ولا سيما بعد ان اختبرت مصر فى أشد ظروف الحرب العالمية الأولى حرجا فثبت من الاختبار أنها التزمت طاعة الأوامر العسكرية دون بحث وأنهـــا أخلدت فى تلك الفترة الدقيقة الى سكينة لم يكن مثلها فى بريطانيا العظمى نفسها . ثم بعث أعضاء الوفد باحتجاج آخر الى رئيس الوزارة البريطانية على اعتقال سعد ورفاقه ، وأعلنوا فيه مضيهم فى كفاحهم من أجل تحقيق استقلال البلاد .

وكان من أثر ذلك كله ، أن أدركت الأمة ان عبء الكفاح المباشر قد ألقى على كاهلها من جديد ، وأن عليها أن تقوم بدورها الايجابى ، وتتحمل مسئولية الكفاح وتؤدى ضريبة الدم .

بدأت احداث الثورة وتطورت تسير فى مجراها الطبيعى فى مثـل تلك الظروف . بدأت المظاهرات تعبر عن الاحتجاج وتنادى بالحق وتطلب الحرية . بدأها طلبة المدارس العليا والمتوسطة ، بل كل المدارس ، وقد استهدف المتظاهرون التعبير عن مشاعر الأمة لا العدوان على الغير ، غير ان الاستعمار قابلها بالعنف والقسوة ، فانهال على صدور الطلبة والعمال رصاص المستعمرين وسقط القتلى والجرحى وروت الأرض دماء الشهداء ، فكانت دماؤهم الزكية هى الوقود الذى أجج نار الثورة فى نفوس الأمة باسرها ، فكلما ازداد الدم الزكى اراقة ازدادت الثورة العارمة اشـــتعالا ؟ وأضرب العمال وامتلأت السجون ، وسقط الشهداء . ويصف العقاد الثورة وموقف الوفد منها فيقول (١) :

من الخطأ أن يقال ان المظاهـــرات كانت هى سبب الثورة الوحيد ؟ أو أن الثورة ماكانت تنفجر فى القطر لولا مظاهرات العاصمة ، فانما كانت المظاهرات كالشرر الأول يتطاير من فوهة بركان يغلى وهو يهم بالانفجار فمن شهد تلك الثورة الجارفة التى اندفعت فى حينها اندفاعا يدل على عمق

---

(١) سعد زغلول للعقاد ص ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩

مكامنها وتأجج وقودها ، أيقن انها قوة لاتحبس طويلا ، وانها هى سبب المظاهرات وليست نتيجة المظاهرات .

فقد صبر الناس زمنا على مظالم الحرب ومضانكها ، ثم انتظروا الفرج بعد الهدنة ، فاذا بهم يعالجون مرارة الخيبة ويوجسون من مخاوف المستقبل فوق ما أوجسوا من مخاوف السنوات الماضية ، وزاد من نكايتهم أنهم يعانون هذا الكظم كله في الوقت الذى تعلو فيه دعوة الانصاف وتتجاوب فيه الأصداء بالظفر والرجاء ، وأنهم يطلبون أمرا يسيرا هو حق الشكوى والاحتجاج فيجابون بالتهديد والاقصاء عن البلاد ، ثم يستنكرون هذا العنت الغاشم فيعاقبون باطلاق الرصاص ، ولا يراد منهم الا أن يختنقوا وهم صامتون ، فلما شاع خبر اطلاق الرصاص على المتظاهرين ، وشاعت أخبار الموتى والمعتقلين من الطلاب والشبان العزل المسالمين ، طغى الغضب بعد أن طم وظهر بعد ان عم ، وكان ظهوره على نمط واحد فى جميع البلاد بغير تدبير ولا سبق اتفاق ، فبدأ انقطاع السكك الحديدية مابين طنطا وتلا فى اليوم الثالث عشر من الشهر ، فقد انقطعت فى جهات كثيرة دفعة واحدة وتناول التحطيم والتخريب أسلاك التلغراف والتليفون وقضبان السكك الحديدية حيثما وصلت اليها أيدى الثائرين .

ولم يخل هذا التحطيم من غرض تعمده الثائرون بتدبير مقصود ، وهو تعويق القطارات المسلحة والفرق الجوالة عن الطواف فى المدن والقرى لجمع السلاح وتفتيش المنازل وايذاء الناس فى أثناء ذلك التفتيش ، فقد امعنت السلطة العسكرية فى جمع السلاح من بداية الحرب حتى جمعت المدى الكبيرة والعصى الغليظة وكل ما يصلح للتسلح به فى عراك أو مشاجرة ثم لمحت بوادر الثورة بعد اعتقال الزعماء فعادت الى حملة أخرى من حملات التفتيش ، وأوجس الناس من عواقب هذه الحملة شرا فخطر لبعضهم أن يعوقوها بقطع المواصلات .

الا ان الباعث الأكبر على التحطيم والتخريب ؟ كان اندفاعا جامحا بغير قصد مرسوم : اندفاع الساخط يحار فيما يصنع وهو ساخط ، كأنما هو فى هذه الفورة الجامحة صريع مكموم محبوس فى بيت مغلق يريد أن تسمعه

الدنيا ولو بتدمير أثاثه وإحراق داره • فجاءت عوارض الثورة متفقة فى كل مكان لأن هذه العوارض هى كل ما يستطاع فى تلك الحالة • ولو كان باعث التحطيم العدوان على الملك والناس ، ولم يكن مجرد الاحتجاج وابلاغ الصوت الى العالم ، لاتجه الثائرون الى نهب خزائن الحكومة وأمـــوال الأغنياء والمصارف ، وهو ما لم يحدث فى بلد من البلدان •

وظل الانجليز مضللين فى فهم شعور هذه الامة يفسرون اعمالهـا بأسباب المصالح ولا ينظرون الى بواعثها النفسية ، كأنما البواعث النفسيـة عامل لا يحسب له حساب فى حركات الجماهير • فظنوا أن أعمال الثائرين لاتتفق هذا الاتفاق الا بتدبير مصطنع ودسيسة أجنبية • وربمـــا طاب لرؤسائهم أن يفهموا ذلك ، لانهم أبلغوا حكومتهم فى لندن ان الأمة هادئة فاترة ، وانها ضعيفة لا يخاف منها انتفاض •

وان اناسا كثيرين — ومنهم بعض المصريين — ليعجبون اذا عرفـــوا الآن أن هذه الثورة المفاجئة لم يقع فيها تنظيم ولم تكن فيها رياسة مدبرة على الاطلاق • لان مظاهرة الطلبة الأولى وقعت على غير علم سابق من الوفد ، بل على خلاف النصيحة التى سمعها الطلبة من بعض أعضائه الذين بقوا فى القاهرة بعد اعتقال سعد وأصحابه الثلاثة •

لكنها هى الحقيقة التى نؤكدها بعد استقرائها من مصادر عدة • فان الطلبة أصبحوا مضربين فى مدارسهم يوم المظاهرة وهم مختلفون فى الخروج أو البقاء ، ثم خطر لفريق منهم أن الخروج ربما خالف مشيئة الوفد وأفسد عليه رأيا يفكر فيه أو خطة يتوخاها ، فبعثـــوا الى بيت الأمة أفرادا منهم يستفسرون ويعودون اليهم بما يقر عليه رأى الاعضاء ، وهناك التقـــوا بالأستاذ (عبد العزيز فهمى بك) ، فأفضوا اليه بقصدهم وأبلغوه هيـــاج الطلبة ، وتحفزهم للخروج والتظاهر فى أحياء العاصمة ، فثـــار فيهم وانتهرهم انتهارا شديدا وهو يقول لهم ما معناه : « ان المسألة ليست لعب أطفال ، دعونا نعمل فى هدوء ولا تزيدوا نار الغضب اشتعالا عند القوم » •

***

أما السلطات البريطانية فقد رأت فى ظل ما كانت تتمتع به من سلطة الأحكام العرفية منع كل اجتماع عام وكل مظاهرة ، وعقدت المحـــاكم العسكرية لتواجه الموقف ، ولكن ذلك كله لم يجد فى قمع الثورة فتيلا وقطع الثوار المواصلات فى أنحاء البلاد طولا وعرضا ، وعم الاضراب حتى توقف كل عمل ، وأضربت كل هيئة حتى القضاة المصريون واثبتت المحاكم كافتها فى محاضر جلساتها احتجاج مصر على العدوان البريطانى ، وراحت السلطات العسكرية البريطانية تصـــدر البلاغات الحربية من حين لآخر وكأنها فى حومة القتال ، وفى كل بلاغ تعلن عدد القتلى والجرحى .. قطعت المواصلات الداخلية فى القاهرة ، وقطعت السكك الحديدية فى أنحاء البلاد وعمت الثورة حتى لم يبق فى البلاد شبر غير ثائر واشتركت فيهـا النساء .

واجهت السلطات العسكرية الموقف بالمزيد من العسف والقســـوة والعدوان .. احرق جنودها القرى ، وقتلوا الأبرياء الذين طالبوا بحق بلادهم فى الحرية والاستقلال ، ولكن الثورة لم تأبه بالنار والحديد ، ولم تخفف القوة من شدة تيارها واندفاعها .

فشلت بريطانيا فى كل ما بذلته من محاولات للتفريق بين أبنـــاء الامة وتكاتف المصرى القبطى والمصرى المسلم فى المطالبة بحق البـــلاد فى الحرية والاستقلال فاشترك علماء الأزهر ورجال الكنيسة القبطية فى الاجتماعات السياسية التى كانت تعقد فى المساجد والكنائس عـلى السواء وأصبحت المساجد والكنائس منائر وطنية ترتفع من فوقها أصوات الأحرار هاتفة بسقوط الاستعمار منادية بالحرية والاستقلال معلنة البذل والتضحية والفداء فى سبيل الوطن العزيز .

وعلى هذه الصورة كانت البلاد كلها بمثابة جيش واحد يسير فى صف واحد لاهدف له غير الاستقلال والحرية ولاعـــدو له الا المستعمر الغاصب الرابض فى ارض الوطن .

***

لم تبال الامة بانذار القائد العام الذى اذاعه فى ١٧ من مارس سنة

١٩١٩ والذى هدد فيه بالاعدام رميا بالرصاص لكل من يتلف المواصلات الحديدية أو البرقية أو التليفونية أو يلحق بها أى عطب أو يعبث بها بأى وجه من الوجوه • لم يبال الشعب بهذا الانذار الذى جاء فيه : ان القرى الواقعة بمقربة من الخطوط الحديدية التى يحدث بها تلف تكون مسئولة عن جميع النفقات والترميمات وكذلك عن التعويضات فى حالة احراق المحطات ، كذلك لم يخف الشعب انذار القائد العام البريطانى الذى أذاعه فى ٢٠ من مارس سنة ١٩١٩ وقال فيه : ان كل حادث جديد من حوادث تدمير محطات السكك الحديدية أو المهمات الحديدية يعاقب عليه باحراق أقرب قرية الى مكان الحادث •

لم تأبه الأمة بالقرار الذى أصدره القائد العام بحظر التجول • واجهت الامة السلطات البريطانية مجمعة على التمسك بحقوق البلاد والجهاد حتى النهاية ؛ ولتأكيد هذا المعنى قام الشعب بمظاهرة ضخمة فى ١٧ من مارس سنة ١٩١٩ عانق فيها الهلال الصليب وضمت جميع عناصر الأمة وسار فيها رجال القضاء ورجال الدين ، وسار فيها المحامون والمعلمون والتجار والصناع والطلبة ، سار الجميع جنبا الى جنب ، ولم يسع السلطات البريطانية ازاء هذا الاتحاد الرائع الرهيب الا ان تتجنب الاحتكاك بالمتظاهرين الذين راعوا من جانبهم الدقة والنظام وضبط النفس ، ولم تفلح الاثارة التى ارتكبها بعض المجرمين من أدوات المحتل حينما أردوا بعض المتظاهرين قتلى برصاص بنادقهم • لم تنتشر الفوضى التى كانت تأملها السلطات البريطانية نتيجة لهذا العدوان والتى كانت من شأنها لو حدثت أن تمكن تلك السلطات من تحويل المظاهرة السلمية الرائعة الى مذبحة رهيبة ، فكانت تلك المظاهرة الخالدة أقوى تعبير على وحدة الأمة وعلى تضامن جميع طبقاتها ، وعلى اجماعها على المطالبة باستقلالها وحريتها •

ولم يسع السلطات البريطانية ازاء خيبة أملها فى احباط هذه المظاهرة وتحويل نتيجتها لمصلحتهم ، الا أن تقابل كل مظاهرة بعد ذلك برصاص المدافع الرشاشة ذلك الرصاص الذى لم يخف حتى النساء اللواتى رحن يسرن فى مظاهرات ، المظاهرة تلو المظاهرة ، وقد عرضن

صدورهن في استخفاف وتضحية لبنادق المستعمرين ؟ وطار صواب السلطات البريطانية اذ شعرت باستفحال الثورة المصرية ، وبتفاقم خطرها على مصالحها في أنحاء البلاد ، وأدركت بريطانيا ، ان حديدها ونارها لا يمكن أن يقمع الثورة المؤمنة الجارفة ، زمن ثم عمدت الى أسلوبها التقليدى في مواجهة الموقف ، عمدت الى سياسة المسالمة والوفاق ، سياسة استدراج الساسة والزعماء الى المفاوضات والى التفاهم لكى تحد ـ بهذا الاتجاه الجديد ـ من قوة اندفاع الأمة في ثورتها ، ولكى تفتت وحدة الشعب التي روعتها ، ومن أجل ان تجد السبيل الى تشكيك الأمة في قادتها وزعمائها ، وانقسام هؤلاء على أنفسهم ، ومضت السياسة البريطانية في تنفيذ مخططها هذا على مراحل بحيث كان الانتقال من مرحلة الى مرحلة يقع في الوقت المناسب للانتقال ، ونفذت بريطانيا خطتها بدقة واحكام على الصورة التي سنوضحها بعد ، ومنها سيبدو لنا مدى نجاح هذه السياسة الاستعمارية في تنفيذ مخططها .

الفصل التاسع

الخطة البريطانية لمواجهة الثورة

« تغيير المندوب السامي البريطاني ـ البيان البريطاني ومغزاه ـ نداء أعضاء »
« الوفد والوزراء في ٢٤ من مارس سنة ١٩١٩ ـ أعضاء الوفد والساسة يطالبون »
« الأمة بالتعقل والروية ـ الجنرال اللنبي يصل الى القاهرة يوم ٢٥ من مارس سنة »
« ١٩١٩ ـ لورد كيرزن يندد بالثورة ويستند الى بيان الوفد والوزراء ويشيد بالموظفين »
« وبالبوليس وبالعناصر الرشيدة وعدم اشتراكهم في الثورة ـ كيرزن والأعيان ـ »
« كيرزن يعلن ارتياح بريطانيا لقدوم رشدي وعدلي ـ كيرزن يحدد صفات المفاوض »
« وطبيعته وموضوع المفاوضة ـ كيرزن يعلن بقاء الحماية ـ كيرزن يحدد موقف بريطانيا »
« من سعد ومن الوفد ـ رشدي وعدلي يدركان خطورة الخطة البريطانية فلا يستجيبان »
« للدعوة البريطانية ـ بلاغ السلطات البريطانية ـ تصريح الجنرال اللنبي ـ اللنبي »
« يقابل رشدي والوزراء وأعضاء الوفد » .

***

عينت الحكومة البريطانية فى ٢١ من مارس سنة ١٩١٩ مندوبا ساميا جديدا فى مصر خلفا للسير ريجنالد ونجت الذى كان قد غادر البلاد فى يناير من تلك السنة . وقد جاء بيانها الذى صدر فى هذا الشأن بأنه قد وكل الى المندوب السامى الجديد السلطة العليا فى جميع المسائل العسكرية والملكية ، وأن من حقه أن يتخذ جميع الوسائل التى يرى ضرورتها ومناسبتها لاعادة القانون والنظام ولتدبير جميع الشئون عند الاقتضاء على أساس تأييد الحماية البريطانية على مصر على قواعد ثابتة عادلة .

وقد كان أقرب مغزى لذلك البيان أن تعيين المندوب السامى الجديد ينطوى على شيء من التعديل فى الموقف ، وفى ذات الوقت ينطوى على وعيد باستعمال المزيد من العنف والقسوة ، وعلى وعد بتغيير سياسة بريطانيا فى مصر ، ولكن فى اطار تأييد الحماية البريطانية عليها اذا استجاب المصريون الى صوت العقل والحكمة ... »

وبمناسبة هذا التعديل ، وأمام عنف الثورة ، قام أعضاء الوفد المصرى ولفيف من الوزراء السابقين وعدد من وجوه القوم بتوجيه نداء فى ٢٤ من مارس سنة ١٩١٩ جاء فيه .. « ان السلطات العسكرية أصدرت انذارا بأنها ستتخذ أقسى ما يمكن من الوسائل الحربية عقابا لما يقع من الاعتداء على طرق المواصلات والأملاك العامة .... »

واستطرد البيان يقول « انه لا يخفى على أحد ان الاعتداء ســـواء أكان على النفس أم على الممتلكات محرم بحكم الشرائع السماوية والقوانين الوضعية ، وأن قطع المواصلات يضر أهل البلاد ضررا واضحا ، ويحول بينهم وبين تحقيق مصالحهم ويشل حركة نقل المحصـــولات والأرزاق ، ويعطل المعاملات والأخذ والعطاء ، ويســـبب العسر وسوء الحال ، عـلى ان العقاب عليه يعرض بعض القرى للتخريب ويعرض الأنفس البريئـــة لأن تؤاخذ بما لم ترتكب من آثام ، وينبغى أن يلاحظ ان مثل هـــذا الاعتداء يضيع على المصريين ما ينتظرونه من العطف عليهم بما يسبب من ترويج شائعات السوء عنهم .... »

واستطرد النداء يقول « انه من أجل ذلك يرى الموقعون على هـذا البيان أنه من أقدس الواجبات الوطنية عليهم أن يناشدوا الشـــعب المصرى باسم مصلحة الوطن بأن يتجنب كل اعتداء وألا يخرج أحد فى أعمـاله عن حدود القوانين حتى لا يســـد الطريق فى وجه من يخدمون الوطن بالطرق المشروعة . كما اننا ندعو أعيان البلاد وارباب النفوذ فيهـــا أن يقوموا بالواجب عليهم من الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فيسارعوا الى اتخاذ جميع ما لديهم من الوسائل لمنع وقوع أية حادثة ينجم عنها ضرر للبلاد .... »

وفى ختام البيان قال موقعوه .... « اننا شـــديدو الرجاء فى أن الأمة المصرية بما عرفت به من التعقل والروية ستصغى الى هذا النـداء وتلتزم الحكمة فى سلوكها والله الهادى الى سواء السبيل .... »

وهكذا اتفقت كلمة الوفد والساسة وأنصار المسالمة ودعاة سياسـة الود والتفاهم ، اتفقت كلمتهم جميعا على مطالبة الامة بالتعقل والروية حتى لايضيع على المصريين ماينتظرونه من العطف عليهم ..

وبهذا مهد أعضاء الوفد لمقدم المندوب الســـامى الجديد الجنرال اللنبى الذى وصل يوم ٢٥ من مارس سنة ١٩١٩ ٠

وهكذا أتيحت الفرصة للحكومة البريطانية لاستغلال النداء ولاستغلال موقف أعضاء الوفد والساسة الى أبعد الحدود ٠ وعلى الرغم من ان نشر هذا البيان واذاعته فى الصحف كان فى مصلحة بريطانيا ، الا أن الحكومة البريطانية عمدت الى توقيت نشر البيان واذاعته ، بعـــد أن وقف اللورد كيرزن فى مجلس اللوردات ليلقى تصريحا ندد فيه بالثـــورة فى مصر وهون من شأنها وقلل من أهميتها ، واستند فى ذلك الى بيان الوفد ، وأشاد بمسلك الموظفين فى مصر ورجال البوليس ورجال الجيش المصرى ازاء السلطات البريطانية ، وامتدح لهم ابتعادهم عن الحركة الشعبية ، وعدم اشتراكهم فيها ، كما أثنى على من أسماهم بيانه بالعناصر الرشيدة التى زعم أنها لم تشترك فى الثورة ، ومجد كيرزن ما ادعاه من صـــداقة الأعيان جميعا لبريطانيا وتكاتفهم ــ كما قال ــ من أجل تهـــدئة الحالة ، ثم مضى يعلن ارتياح الحكومة البريطانية ، وترحيبها بقدوم رشدى وعـــدلى الى لندن ، مسجلا فى الوقت نفسه اعتراف بريطانيا وتقديرها لما قدم عدلى ورشدى من خدمات للامبراطورية البريطانية خلال الحرب ٠٠٠ وبعد أن رحب كيرزن فى كلمته بمجلس اللوردات بزيارة أى مسئول مصرى لبريطانيا عاد فحدد الصفة الواجب توافرها لمن تقبل بريطانيـــا التباحث معهم ، وعين الهدف الذى من أجله تستقبل بريطانيا هؤلاء ، وأعلن أن أى اتفاق معهم لن يكون الا على تحديد الشكل الذى ســـتكون عليه الحماية البريطانية فى مستقبل الأيام ٠

ولم يفت كيرزن فى كلمته أن يحدد موقفه من سعد زغلول وصـــحبه فقال : انه لا سبيل للمناقشة مع سعد وصحبه لأن وجودهم فى بريطانيـــا يساء فهمه فى مصر ، فقد يعتبر وجودهم دليلا على استعداد بريطانيــــا للتخلى عن مسئولياتها أى حمايتها لمصر ويهيىء من الأســـباب ما يحبط المباحثات التى تتلهف عليها بريطانيا والتى سوف تجرى مع المســـئولين المصريين ، الذين يمثلون البلاد ويتحملون تبعة الحكم ٠ ورسم لـــورد

كيرزن ـ سلفا ـ حدود ومدى تلك المباحثات فقال انها المباحثات التى تنتهى الى ما يرضى مصر ويرضى الدولة الحامية •

وهكذا هيأت السلطات البريطانية فى مصر للورد كيرزن السند الصادر من الوفد ، ومن الوزراء ، ومن الساسة ، ومن الأعيان لكى يستغله لورد كيرزن من أجل غرس بذور الشقاق والفتنة بين أبناء الأمة ، وتقسيم الشعب الى فئات وطوائف طبقا لأساليب السياسة البريطانية التقليدية •

غير انه على الرغم من دهاء هذه السياسة ، فان الرأى العام المصرى لم تجز عليه أساليبها ومكرها ، ولمح رشدى وعدلى ذلك السم الزعاف الذى دسه اللورد كيرزن فى تصريحه ليجهز على حياتهما السياسية وليدمر كيانهما الوطنى ، وينفر الشعب منهما ، أدرك الرجلان أن المديح والثناء فى تصريح كيرزن ، كان بمثابة العسل الذى دس فيه السم ، فلم يستجيبا الى الدعوة البريطانية ولم يخدعا بها •

***

أما السلطات البريطانية فانها بادرت فور وصول الجنرال اللنبى باصدار بلاغ رسمى أعلنت فيه : انه قد أصبحت السلطة المطلقة فى يد اللنبى ، ليصرف الأمور العسكرية والمدنية ، وان من حقه أن يتخذ الاجراءات التى يراها لازمة ومناسبة لاعادة النظام فى البلاد ، وفقا لما يقتضيه ابقاء الحماية البريطانية على مصر • ثم حدد الجنرال اللنبى مهمته فى تصريح ألقاه يوم ٢٦ من مارس ١٩١٩ فى اجتماع دعا اليه ، وقد جاء فى تصريحه بعد الديباجة ما يلى :

« ان رغبتى وواجبى يحتمان على أن أساعد على اعادة السلام والأمن والراحة الى البلاد ، ولى أغراض ثلاثة هى ، أولا : ان أضع حدا ونهاية للاضطرابات الحالية • ثانيا : أن أتحرى ـ بدقة ـ تلك الأسباب التى تحمل أهل البلاد على الشكوى • ثالثا : أن أزيل من أسباب الشكوى ما تقتضى العدالة ازالته ، ثم خاطب اللورد اللنبى الحاضرين قائلا :

ان فى استطاعتكم أنتم أن تقودوا الشعب المصرى . والواجب يقضى عليكم أن تعملوا معى لمصلحة بلادكم ، ولست أظن أن أحدا منكم يحجم عن مساعدتى بكل ما فى طاقته كى نحقق الأغراض التى أسعى اليها وانى لعلى استعداد لأن اعتمد عليكم فى العمل السريع بقصد تهدئة الخواطر »

وفى شموخ الاستعلاء ، قال اللنبى للحاضرين : « اننى واثق من أنكم بعد اعادة السلم والأمن فى البلاد ستعتمدون على فى بحث كل أسباب الشكاوى بحثا لا محاباة فيه . كما وأننى سأوصى بكل ما يلزم لسعادة الشعب المصرى وراحته » . ألقى اللنبى هذا البيان فى استعلاء وكأنه قائد عسكرى يملى شروط التسليم على عدو يطلب التسليم فلم يسمح اللنبى لأى من الحاضرين ـ بمناقشة بيانه أو التعليق عليه ، وحرص من جانبه على أن ينشر هذا البيان وهذا التصريح فى اليوم الذى نشر فيه بيان الوفد وتصريح اللورد كيرزن فى مجلس اللوردات .

***

وحرص الجنرال اللنبى على مقابلة أعضاء الوفد وحسين رشدى والوزراء واستوضحهم أسباب الثورة واستطلع رأيهم فى الوسائل المؤدية الى تهدئة الأمة واستقرارها فردوا عليه ببيان مكتوب تعرضوا فيه للثورة وأرجعوا أسبابها الى استياء الأمة لعدم مساواتها بغيرها من الأمم ، وحرمانها من عرض قضيتها أمام مؤتمر الصلح ؛ وقالوا : « ان المصريين من أكبر كبير الى أصغر صغير فى هذا الاستياء سواء ، وقد أعربوا عن شعورهم هذا بمختلف الاحتجاجات ، بالاضراب عن العمل ، وبالمظاهرات السلمية ، وبالاعتداءات المختلفة التى يوجب بعضها الأسف » وفى ختام الرد قالوا : « نرجو أن تأمروا بتحقيق الوضع القائم بالبلاد ؛ والأمل معقود على عدلكم لكى يزول هذا الاستياء بالقضاء على أسبابه ، فان الأخذ بناصر أمة بأسرها أقدس وأحب على عظماء الرجال » .

ويأخذ العقاد على أعضاء الوفد الباقين بمصر فى الثورة تبرؤهم منها وتنصلهم من تبعاتها ، ويسجل فى مؤلفه ما أكده هؤلاء للسلطات

العسكرية البريطانية فى ذلك البيان بأن هذا الاضـطراب ليس نتيجة متوقعة لعملنا ولا يسوغه برنامجنا بحال من الأحوال . بل نحن نأسف له . وأما تسكين هذا الاضطراب فليس فى يدنا وسيلة فاعلة فيه .

ويعود العقاد فيأخذ على أعضاء الوفد قولهم : « انهم قابلوا الـوزراء الثلاثة رشدى وعدلى وثروت واقنعوهم بأن يظهروا استعدادهم للمفاوضة فى تأليف وزارة تستطيع أن تقضى على هذه الحركة المخيفة التى تخشى عواقبها المجهولة » (١) .

ولكن هذه البيانات وتلك التصريحات لم تضعف من قوة الثـورة ، بل ان توعد الجنرال اللنبى وتهديده ونصائح الوفد المصرى للثوار ، كل ذلك قد زاد من قوة اندفاع الثورة فى الشعب .

أما الموظفون فقـد احتجوا وقاموا بالاضراب عن العمل ، وكان ذلك منهم تكذيبا ــ عمليا ــ لما ادعاه اللورد كيرزن .

وقد زاد اضراب الموظفين من حماسـة الأمة وتفاقمت الثورة فى الوقت الذى اشتدت فيه قسوة السـلطات البريطانية فى قمع المظاهرات وفض الاجتماعات .

ثم رأى الجنرال اللنبى أن ينفذ المرحلة التالية فى خطة السياسـة البريطانية ، وكان العرش فى مصر يسانده فى تنفيذها ويعزز وسـائله قدر الطاقة ، وبدأ التنفيذ بمنشور أوعز به اللنبى للسـلطان أحمد فؤاد فأصدره هذا فى ٦ من أبريل سنة ١٩١٩ ، وكان المنشور نداء من السلطان ، طلب فيه ممن وصفهم بأبنائه المصريين وبمـا زعمه من حق الأبوة له عليهم أن يتناصحوا فيما بينهم للرجوع عن المظاهرات التى كانت عواقبها غير محمودة فى بعض الجهات وأن يخلدوا الى الهدوء والسكون وأن ينصرف كل الى عمله .

أصدر السلطان أحمد فؤاد هذا المنشور طبقا للخطة التى دبرتهـا

---

(١) سعد زغلول للعقاد ص ٢٤٦ و ٢٤٧

بريطانيا ليمهد لاعلان للجنرال اللنبى وان كان قد حرص على أن يبرر هذا البيان بحبه للوطن وبأن نفسه لا ترضى أن يكون هناك من هو أكثر حبا منه للوطن .

أما اعلان الجنرال فقد أذيع فى ٧ من ابريل من ذات العام ، وفاجأ فيه الجنرال اللنبى الأمة بقرار الإفراج عن سعد زغلول وصحبه كما أعلن أن فى استطاعة جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد أن يبارحوها وأنه لم يبق مبرر للحجر على أحد ، وعزى سبب اصدار البيان الى اتفاقه مع السلطان ، ثم الى عودة النظام .

الفصل العاشر

الأمة والافراج عن سعد

« الامة تكره بريطانيا على الافراج عن سعد ـ الوفد يعتبر الافراج نصرا سياسيا ـ »
« كان الافراج جزءا من خطة بريطانيا ـ الأمة لا تنخدع بالخطة البريطانية وتمضي في »
« كفاحها ـ حسين رشدى يؤلف الوزارة ـ اضراب الموظفين ـ استقالة حسين رشدى ـ »
« اللنبى يهدد ـ تعليق على حركة الموظفين ـ الرجعية والاقطاع والاجانب يرون دماء »
« الاحرار رخيصة ازاء المساس بمصالحهم . »

***

كان الافراج عن سعد المرحلة الأولى من مراحل الخطة السياسية البريطانية لأنه أتاح لأعضاء الوفد والساسة الذين استنكروا الحركة الثورية المخيفة التى كانت مجهولة العواقب ، أتاح لهم أن يعتبروا قرار الافراج عن سعد نصرا سياسيا لهم ، وفاتهم أن السلطة التى اعتقلت سعد ورفاقه هى ذات السلطة التى اضطرت للافراج عنهم تسكينا للثـورة ، وأنه لولا تلك الحركة المخيفة لما أفرج عن سعد وصحبه ، وأن الافراج عن سعد ما هو الا ثمرة للثورة ونتيجة من نتائجها ، ورأى الوفد أن تحتفل الأمة بهذا الانتصار .

فسارت المواكب هاتفة بحيـاة مصر واستقلالهـا ، وحياة سـعد والمجاهدين وذكرى الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم فى سبيل الحـرية والاستقلال وشملت مظاهرات الفرح والابتهاج البـلاد بأسرها ؛ وفات أولئكم الذين رأوا هذا الرأى أن الافراج عن سـعد لا يعنى أكثر من اطلاق سراح معتقل وأن ذلك لم يكسب مصر حقا ولا يعـدو أن يكون مشهدا من مشاهد المسرحية التى أزمعت بريطانيا تمثيلها . فهل انساقت الأمة الى طريق المهادنة واعتبرت أن الافراج عن سعد نوع من الترضـية

والمهادنة لها .. وعمل مؤداه أن ترضى الأمة وتهادن وتنزلق الى طريق الاستسلام والتسليم ؟

ان الافراج عن سعد لم يغرر بالأمة ، ولم يصرفها عن غايتها ، فقد مضى الشعب فى ذات الطريق ، طريق الكفاح وفى ذات الوقت أعرب عن ابتهاجه بالافراج عن زعمائه وكان اعرابه مصحوبا باصراره على مطالبه فى الحرية والاستقلال .

***

ومضى الجنرال اللنبى بالاتفاق مع السلطان فى تنفيذ الخطة البريطانية ، وعرضت الوزارة على حسين رشدى لكى يؤلفها من جديد ورأى حسين رشدى أن فى الافراج عن سعد وزملائه تحقيقا لشروط طلبها قبل ذلك ، وأنه أصبح فى وسعه أن يقبل الوزارة فقبلها .

وقد جاء فى كتاب قبوله تشكيل الوزارة أنه يرى من واجبه قبول القيام بهذه المهمة لما فى الظروف الحاضرة من المصاعب ، وأملا فى الحل الذى يرضى الأمة .

على أن كتاب السلطان فؤاد لرشدى الذى عهد له فيه تشكيل الوزارة ، كان مقتضبا الى حد غير مألوف فى مثل هذه الكتب ، مما يشير الى أن السلطان لم يكن ليعرض الوزارة على رشدى لولا أن نصيحة بريطانية تلزمه ذلك . وقد حرص حسين رشدى عند تأليفه للوزارة على أن يستبعد عنها أولئكم الذين كشفوا عن ولائهم المفضوح للسياسة البريطانية وللسراى ممن ثبت افراطهم فى التعاون مع هاتين الجهتين ، واتضح اعتناقهم لسياسة الوفاق والمسالمة الى أبعد الحدود ، وهم اسماعيل سرى وأحمد حلمى وأحمد زيور .

***

لم تلق الخطة البريطانية الأولى النجاح الذى كانت تأمله أو على الصورة التى كانت تتوقعها ، لأن الأمة استمرت فى كفاحها ومضت فى ثورتها بعد أن تبين لها أن بريطانيا لم تستجب لأى من مطالب البلاد .

استمرت الأمة فى ثورتها بالرغم من اعلان سعد زغلول وصحبه عزمهم على السفر الى باريس بعد الافراج عنهم ، ولم تخمد نار الثورة وانما بقيت تتأجج يغذيها شعور عميق فى الشعب الذى أدرك أنه لم يحقق هدفا واحدا من أهدافه . واستمرت السلطات البريطانية فى وسائلها لقمع الثورة وتوالى سقوط الشهداء فى كل مكان واستمر الاضراب الذى قام به الموظفون وحددوا أسبابه وكان أبرزها قيام الأحكام العرفية فى البلاد ـ ذلك الاضراب الذى كان أروع صورة من صور الثورةالسلبية التى تحدث عنها الفلاسفة بوصفها من أمضى الأسلحة التى يمكن أن يلجأ اليها الشعب الأعزل من كل سلاح يرغم بها خصمه على الخضوع بالغا ما بلغت قوته ، نجم عن هذا الاضراب توقف دولاب العمل فى البلاد جميعا مما أفزع السلطات البريطانية ، وحدا بحسين رشدى أن يصدر البيان تلو البيان يدعو فيه الموظفين الى العودة لأعمالهم ويهددهم بمغبة الاستمرار فى الاضراب عن العمل .

ولكن الأمة أيدت الموظفين فى حركتهم وعقدت المؤتمرات الشعبية لكى تدعم هذا الاضراب فيصبح قوة فعالة وعنصرا أساسيا من عناصر الثورة . واتجهت السلطات العسكرية البريطانية الى تهديد الموظفين وتهديد المتزعمين للاضراب ، فأصدر القائد العام أمرا فى ١٦ من ابريل عام ١٩١٩ بالقبض على من يقوم بتحريض الموظفين على الاضراب ، وتضامنت الدول الأجنبية فى مصر مع السلطات البريطانية فى مكافحة الاضراب ، وهددوا باتخاذ اجراءات خاصة اذا استمر الاضراب ولا سيما اضراب موظفى مصلحة البريد .

وأمام هذا الاجماع من الأمة وحيال اصرار موظفى الدولة على الاضراب لم يقو حسين رشدى على البقاء فى الحكم فقدم استقالته فى ٢١ من ابريل عام ١٩١٩ . وعمدت السلطات البريطانية الى تهديد الموظفين ، وأذاع الجنرال اللنبى منشورا للموظفين فى ٢٢ من ابريل يذكرهم فيه بأن البلاد وضعت تحت الأحكام العرفية وقد فرض على جميع الموظفين الملكيين فى خدمة الحكومة المصرية أن يستمروا فى

تأدية واجباتهم ، وقال البلاغ : حيث ان عددا من الموظفين والمستخدمين قد هجروا مراكزهم بقصد املاء خطة سياسية على حكومة عظمة السلطان ورفض الحماية التى فرضتها بريطانيا على مصر ، وحيث أن أكثر هؤلاء الموظفين والمستخدمين قد رفضوا العودة الى أعمالهم برغم تكليفهم بذلك من رئيس مجلس الوزراء ، وأن كل موظف أو مستخدم يتغيب – عمدا – عن مقر وظيفته يكون قد ارتكب جريمة ، وكل شخص ينشىء أو يقود حركة الاضراب يقع تحت طائلة القصاص الشديد ، وحيث أنه قد حان الوقت لتدخل السلطة العسكرية فى هذا الأمر تأييدا للادارة المدنية فان الجنرال اللنبى بوصفه قائدا عاما للقوات البريطانية يصدر أمره الى جميع موظفى الحكومة بالعودة الى العمل منذرا اياهم بقطع رواتبهم عن المدة التى تخلفوا فيها عن أعمالهم ، وبفصل المتخلف من خدمة الحكومة .

وكان عشرة من أعضاء لجنة الموظفين قد اجتمعوا يوم ٢١ من ابريل وقرروا انهاء الاضراب لأنهم اعتبروا استقالة الوزارة ترضية لهم ، وقد قيل ان هؤلاء العشرة قد عمدوا الى اتخاذ هذا القرار العاجل لأنهم علموا أن الجنرال اللنبى قد أعد انذاره هذا للموظفين ، وأن الانذار سيذاع فى اليوم التالى ، فبادروا الى اتخاذ قرارهم حتى لا يكون انهاء الاضراب استجابة لانذار اللورد اللنبى ، وقد اجتمعت لجنة الموظفين فى يوم ٢٥ من أبريل بكل أعضائها وسجلت بأنها رأت فى استقالة الوزارة ترضية للموظفين كما سجلت احتجاجها على تصرفات الانكليز نحو الموظفين ومعاملتهم اياهم بسياسة الانتقام ، كما اتخذت اللجنة قرارا بضرورة العمل على الافراج عن الموظفين الذين اعتقلوا واعادة الذين منعوا من أعمالهم الى وظائفهم وأعلنت تمسكها بحقوق البلاد واستقلالها التام تمسكا لا يزعزعه انهاء الاضراب .

***

رأى بعض الذين دونوا هذه الأحداث أن الأثر الوحيد لاضراب الموظفين ولقرارات لجنتهم كان احراج وزارة رشدى وحملها على الاستقالة ، غير أن هذه الاستقالة مهدت السبيل لتأليف وزارات رجعية

منفصلة عن الحركة الوطنية وهذه نتيجة لم تكن اللجنة ـ بطبيعة الحال ـ تقصدها أو تتوقعها ، وان كانت قد ترتبت على تصرفها فى تحديهـــا لوزارة رشدى • وان الموظفين لو كانوا تدبروا الأمر لما فعلوا ذلك ، والقائلون بهذا الرأى يقولون أيضا ان الموظفين أرادوا بحركة الاضراب أن يحدثوا على مسرح السياسة حدثا كبيرا يدوى فى أنحاء البـــلاد ، لينفوا ما كان منسوبا اليهم من قبل من الاحجام عن مشاركة الشعب فى ثورته ، وأنه كان بوسع هؤلاء الموظفين أن يتخيروا عملا نافعا يفيـــد البلاد ولا يضرها ، وأن الذى شجعهم على الاضراب هو اطمئنانهم الى أن وزارة رشدى كانت تقف مع الحركة الوطنية ، ومن ثم فأنهم وقفوا منها هذا الموقف المحرج وهم مطمئنون الى أنها لابد نازلة على ارادتهم ، وأنهم كانوا فى موقفهم حيال هذه الوزارة متجنين متعندين ، وأن الحكمة كانت تقضى أن يسلكوا مسلك الاعتدال حيالهـــا لتبقى رابطتهم قـــوية متينة ، ويقول هـــذا الرأى ان العنف الذى ظهـــر به الموظفون حيال وزارة رشدى قد تلاشى وما لبث أن تبدد وانحلت لجنتهم عقب استقالة الوزارة ولم يرتفع للموظفين بعد ذلك صوت فى الأحداث الجســـام التى تعاقبت على البلاد ، بل انهم سايروا كل وزارة ألفت بعد ذلك مهما كانت سياستها متعارضة مع مصلحة البلاد •

على أن هذا الرأى من جانب القائلين به ينظر الى الموظفين وكأنهم فى جملتهم مرتبطون بشعور موحد باق غير قابل للتبديل والتغيير ، شعور يتوارثه موظف عن موظف ، وأصحاب هذا الرأى كان لهم وجهة نظرهم فى المسلك الذى يرون أنه كان حريا بالموظفين أن يسلكوه • ويمكن التعرف على رأيهم مما قالوه فى هذا الصدد من أن الحركات التى تبدأ عنيفة بالغة فى العنف لا تلبث أن يعتريهـــا التراخى والفتور ثم تتلاشى وتتبدد وغالبا ما تنقلب على عقبيها وتتنكر لبدايتها ، أما الحركات الطبيعية المعتدلة ـ كما يقول أصحاب هذا الرأى ـ فهى التى يكفل لها البقـــاء والاستمرار •

***

ونحن من جانبنا نرى أن خطأ لجنة الموظفين وقتئذ كان فى اتخاذها قرار العودة الى العمل لا فى الاضراب ، لأن الاضراب كان ثورة سلبية وكان تعبيرا عن ارادة فريق هام من أبناء الأمة •

وفى رأينا أيضا أن ما أسلفناه من تعليقات بعض المعلقين ممن نقدوا تصرف الموظفين لم يكن الا ثمرة من ثمرات سياسة الوفاق والمسالمة وصورة من منطق الوطنية المسالمة التى تؤمن بالتطور فى ظل الوفاق والمسالمة ؟ تلك الوطنية التى ليس لها أهداف معينة وحدود مرسومة لما يمكن أن تسلم به ؟ وطنية لم تعرف غايتها التى تسعى اليها ، وهدفها الذى يتحكم فى توجيهها نحو الثورة والانفجار اذا لم يتحقق الهدف أو يوجهها الى السلام متى حققته •

ان منطق مثل هذه الوطنية يدعو الى التراجع دائما ، والى مالا نهاية أمام عناد وعسف المستعمر وأعوانه لأنه منطق يدعو الى السلبية ورفض القيام بأى عمل ايجابى ضد الغاصب •

على أن العقلية التى كان يصدر عنها مثل هذا المنطق المستسلم ، هى العقلية التى أوجدتها السياسة البريطانية ، وعملت على الاستكثار منها وهيأت لها الجو المناسب بحيث تفشى منطقها كالوباء بين قادة الحركة ومن كانت تعتبرهم الأمة فى مقدمة صفوفها ، فتراجعت الحركة وتخاذلت ، لأن منطق الخوف من الأضرار المادية أدخل الرعب والفزع فى نفوس أصحاب المصالح من المصريين وفى نفوس الأجانب ، وفى نفوس المستعمر فخلق الخوف بين هؤلاء شعورا مشتركا وجعل منهم اتحادا كل همه العمل على الحد من اندفاع العناصر الوطنية فى ثورتها •

كان الاضراب كمظهر من مظاهر الوطنية باعتباره ثورة سلبية ، وكان الاضراب ثمنا فادحا أغلى من المطالب الوطنية فى نظر أصحاب المصالح التى يضيرها الاضراب ويقف دولاب العمل فيها • أما المظاهرات التى يقوم بها الشعب ، وأما الثورة الايجابية التى تراق فيها دماء أبناء الأمة ، فلم تكن بالثمن الفادح فى نظر أصحاب المصالح ، لأنها ليست اضرابا عن

العمل ، ومن ثم لا تمس مصالحهم ، فدم الشعب عندهم ، كان أرخص كثيرا وأهون كثيرا وكانت ضريبة الوطن من الدمـاء الزكية لا تدفعهـا الخاصة من أصحاب المصالح ، وانما الذى كان يبذلها ويدفعهـا عامة أبناء الأمة الذين تربطهم بوطنهم روابط روحية لها قيمتها وقدسيتها .

لقد كان حلالا عند الساسة وأصحاب المصالح والأجانب أن تسفك الدماء وكان الحرام عندهم أن تمس المصالح .

***

عاد الموظفون والمحامون وعمال المصالح الحكومية الى أعمالهم ، ولكن الطلبة استمروا فى اضرابهم لأنهم اعتبروا أنفسهم جنود الثورة ، استمروا فى اضرابهم برغم انذار اللورد اللنبى باغلاق مدارسـهم ، واستمر الطلبـة فى تقديم أرواحهم قرابين للحرية وفداء للوطن . واستمرت الطبقات الكادحة ، التى كان يسميها الانجليز الرعاع ، فى كفاحها من أجل تحقيق مطالب البلاد . وأخذ أصحاب المصالح يبدءون الحديث ويعيدونه عن سياسة المسالمة والوفاق .

الفصل الحادى عشر

الوفد ومؤتمر الصلح

« الرئيس ولسن يعترف بالحماية البريطانية على مصر ـ معاهدة الصلح تسجل »
« اعتراف المانيا بالحماية البريطانية على مصر ـ مؤتمر الصلح لم يكن ساحة قضاء ـ »
« التعليق على موقف الوفد ـ بريطانيا تدرك أنها بدأت تنال من ثورة مصر ـ الامة »
« تواصل الجهاد ... »

***

وبينما كانت هذه الأحداث تجرى فى مصر ، سافر الوفد المصرى ، سافر سعد زغلول وصحبه من معتقلهم الى باريس ، وانضم اليهم أعضاء الوفد المصرى ، سافروا وكلهم أمل فى أن يوفقوا فى عرض قضية البلاد على مؤتمر الصلح ، ولكن الخطة البريطانية كان قد أحكم تدبيرها ...

فتلقى الوفد المصرى اعتراف الرئيس ولسن بالحماية التى أعلنتها الحكومة البريطانية على مصر فى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩١٤ .

ويتحدث العقاد عن تصريح الرئيس ولسن فيقول : ـ

« يحار الانسان ولايدرى كيف استطاعت السياسة البريطانية أن تحمل ذلك الرسول المبشر بحقوق الضعفاء على نقض مبادئه رأسا على عقب ، واستباحة الفصل فى قضية لم تعرض عليه من جوانبها المختلفة ، ولكن ساسة الانجليز على ما نظن قد أدخلوا فى روعه أن المصريين أساءوا فهم دعوته وتشجعوا بها على الثورة وتهديد الحضارة والمصالح الأجنبية ، وأن كلمة منه تحقن الدماء وتعيد الأمن الى قراره وتصون أرواح الأوربيين ومرافق العمران . وأن ترك مصر عرضة للتنازع عليها بين الدول قد يجر العالم الى حرب كالحروب التى كان ينفيها ويبشر

باجتنابها ؟ فبقاؤها فى ظل الحماية أصون للسلام وأنفى للحروب ، وربما وعدوه أن ينصفوا المصريين متى ثابوا الى السكينة واستعدوا للاصغاء الى صوت الحكمة والنظام .

وقد اهتمت الحكومة البريطانية بنشر اعتراف ويلسون فى مصر من دار الوكالة الامريكية ، فأذاعت دار المندوب البريطانى بلاغا جاءها من همسون جارى وكيل الولايات المتحدة يقول فيه (أتشرف بأن أقول ان حكومتى أمرتنى أن أبلغكم أن رئيس الجمهورية يعترف بالحماية البريطانية على القطر المصرى ، وهى الحماية التى بسطتها حكومة جلالة الملك فى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩١٤ . هذا وان الرئيس باعترافه هذا يحفظ بالضرورة لنفسه حق البحث فيما بعد فى تفاصيل هذا الاعتراف ، مع مسألة تعديل حقوق الولايات المتحدة التعديل الذى يقتضيه هذا الأمر . وقد كلفت بهذا الصدد أن أقول ان رئيس الجمهورية والشعب الامريكى يعطفان كل العطف على أمانى الشعب المصرى المشروعة للحصول على قسط آخر من الحكم الذاتى . ولكنهما ينظران بعين الأسف الى كل مسعى لتحقيق هذه الأمانى بالالتجاء الى العنف) .

وان صيغة هذا التبليغ لتشف عن الغرض منه وعن السعى الذى سعته الحكومة البريطانية عند الرئيس ويلسون لاقناعه بوجوبه . فباسم الأمن وكراهة العنف ، وبعد الوعد بمنح المصريين قسطا آخر من الاستقلال الداخلى ، ظفرت الحكومة البريطانية بذلك الاعتراف وبادرت الى اذاعته فى مصر وأوروبا وتعمدت أن تصدم به الوفد ساعة وصوله الى أوربا ليفت الخبر فى عضده ويزعزع ما عنده من ثقة وأمل . ويريه خيبة المسعى فى معارضة القوة البريطانية حيث ذهب فكان تدبيرها فى الافراج عن الوفد ولقائه بتلك الصدمة كتدبير السجان الذى يطلق أسيره ويرصد له على أبواب السجن من يدهمه ويغتاله ؟ ليحيق به الكيد فى ساعة الفرح والاستبشار . (١)

***

(١) سعد زغلول للعقاد ص ٢٦٠ و ٢٧٠

وكان تصريح ولسن صدمة شديدة ، ثم أعقب الصدمة بأيام اعلان شروط الصلح ، وقد نصت الشروط على اعتراف المانيا بالحماية التى أعلنتها بريطانيا على مصر وبإقرار المانيا بانتقال ما كان للباب العالى من حقوق بموجب اتفاقية الاستانة فى عام ١٨٨٨ الى بريطانيا ، ووقعت معاهدة الصلح فى ٢٨ من يونيو سنة ١٩١٩ مؤيدة للحماية البريطانية على مصر •

ولم يتمكن الوفد المصرى من عرض قضية البلاد • ولم يستطع الوفد الذى انعقدت عليه الآمال أن يفعل شيئا أكثر من الاحتجاج الى دول الغرب ، الى زعماء الغرب • ولقد سافر الوفد الى باريس معتقدا أن مؤتمر الصلح ساحة من ساحات القضاء يمثل أمامها أصحاب الحقوق لعرض قضاياهم ، وليفصل المؤتمر فيها وفقا لأحكام القانون والعدل ولم يدرك الوفد حتى بعد صدمته أنه وان كان مؤتمر الصلح ساحة من الساحات التى تفصل فى قضايا الشعوب وحقوقها ، فان الدفاع عن تلك الحقوق التى يفصل فيها المؤتمر لا يكون أمام المؤتمر بل يكون فى البلاد صاحبة الحقوق وبأعمال ايجابية تقوم بها الشعوب ضد المعتدى الذى سلبها حقوقها بحيث يكره الغاصب المعتدى على التسليم بتلك الحقوق • فمؤتمر الصلح كان مؤتمر اذعان من المهزومين ومن المغلوبين على أمرهم ولم يكن قط ساحة عدالة وانصاف •

وفى هذا يقول العقاد : « فقد بدا لسعد لأول وهلة أن العمل فى أوروبا لا يجدى ، وأن تركيز العمل فى مصر أجدى وألزم • ولم يكن هذا ضعفا ولا نكوصا عن الكفاح لأن مقاومة الانجليز فى مصر تحت الأحكام العسكرية بعد الاعتراف بالحماية البريطانية أخطر وأعضل من مقاومتهم فى أوروبا على العاملين الجادين فى المقاومة ، ولكنه كان رأيا رآه فيما هو أصلح للقضية المصرية على حسب ما تبين من خطواته الأولى بالبلاد الأوروبية •

ويمضى العقاد فيقول فى تبرير بقاء سعد وأصحابه فى أوروبا ما يلى :

« ولم يلبث سعد وأصحابه بعد الخاطر الأول أن أعادوا النظر فى الأمر كله فوجدوا أن العمل فى مصر قد يكون أولى وأصوب ، ولكن

العودة الى مصر بعد كل هذه القيامة التى أقامتهـــا الأمة لتمكين الوفد من السفر هى خيبة أليمـــة لا تؤمن عقباها ، وقد تيئس الأمة من رجائهـــا وتشككها فى دعاتها ، وتعمل بالتفرقة بين صفوفها .

ووجدوا كذلك أن البقاء فى أوروبا لا يمنع تركيز العمل فى مصر والاعتماد عليه فى الدعاية الأوروبية . وقـــد تنفع الدعاية الأوروبية فى تنبيه عزيمة الأمة كلما احتاجت الى تنبيه .

ومن بداية الأمر لم يكن رجاء سعد كله معقـــودا على الحكومات والوسائل الحكومية . اذا جاء الرجاء من هـــذا الباب فذاك خير وأقرب وسيلة ، وان لم يجىء فالشعوب من وراء الحكومات ، والطريق الى الشعوب مفتوح لمن يحسن ولوجه ويقوى على صعابه ، وهو القائل : ان الشعب فوق الحكومة . وهو الذى أبى أن يســـلم المطالب المصرية الى المندوب البريطانى والوزراء البريطانيين احتفاظا بالجانب الأهم منهـــا « لاستثارة » الرأى العام البريطانى الذى يخضع له المندوب والوزراء ، وهو الذى عرف أن النائب فى « الجمعية التشريعية » التى لا حقوق لها ولا نفوذ لأحكامها يملك من سلاح الحجة والبيان ما يكافح به الوزارة ويكافح به جبـــار قصر الدوبارة . فماذا حدث الآن ؟ هل حبط الرجاء فى مؤتمر الصـــلح وفى ويلسون وفى لويد جورج ؟ حسن . ان وراء هذه الأسماع أسماعا ووراء هذا المرجع مراجع ، هناك الشعوب الأوربية ، وهناك شعب ويلسون وشعب لويد جورج ، ومن يدرى ؟ فلعل شعب ويلسون قائل غير ما قال وسامع غير ما سمع ، وبالغ فى احـــراج السياســـة البريطانيـــة ما لم يبلغه رئيسه المخدوع بتلك السياسة .

يقول نيتشه « كل ما لم يقتلنى يزيدنى قـــوة » ... وهـذه قولة تصدق على كل رجل كبير الهمة مطبوع على الكفاح . فضربة الاعتراف بالحماية كانت ضربة نافذة ولكنها لم تكن مميته ، ومن ثم كانت ضربة حافزة للعناد مثيرة للنخوة نافعة فى توطيد النفس على بعد الشقة .

قال لويد جورج فى كتابه عن مصر منذ كرومر . « لم تنفع الصدمة

الا فى اقناع زغلول اقناعا جليا بأن العراك خليق أن يجرى الى مداه فى الحومة المصرية ، فوجه همه على الفور الى تلك الحومة ، وطفق يدير المعركة من مقامه بباريس ويبعث الى أتباعه بمشـــجعات مموهة ، ولكنها أخاذة باهرة بما تحدثهم عن الأنصار الذين يستميلهم للقضية الوطنية ، والنجـاح الذين يصيبه رجاله . »

وقال العقاد « قد أدار سعد المعركة في باريس على أتم وجه يستطيعه وفد من الوفود الشعبية ؟ فن الوفد المصرى على اعتباره غريبا من الأجناس الأوربية قد استطاع غاية ما يســتطاع من نشر الدعاية الى جانب مؤتمر الصـــلح . فكتب الى المؤتمر يطلب اســتدعاءه لسماع أقواله لأن الغاء السيادة التركية يقتضى حتما تغيرا فى حالة مصر السياسية التى قررتهـــا معاهدة سنة ١٨٤٠ ولا يصح اجراء هـــذا التغيير فى غيبة المصريين » . واتصل الوفد بكل من تيسرت لهم مقابلته من رجال المؤتمر وأعضاء وفوده وكبار موظفيه ؟ وأقام المآدب للساســة والكتاب والصحفين الأوروبيين والامريكيين ، ليشرح لهم الحوادث التى كانت تهملها الصحف ويريهم صور المظاهرات التى اشترك فيها السيدات ورجال الجيش وظهرت فيهـا الأعلام وعليها الصليب الى جانب الهلال ، ويذكر لهم ما استفاده الحلفاء من أموال مصر ورجالها مما كانوا يجهلونه ولا يعرفون خبرا عنه .

وأقنع الوفد بعض مشاهير الكتاب بكتابة رأيهم فى قضية مصر وحقوق أبنائها ،ومنهم فكتور مرجريت وأناتول فرانس ، فأصدر الأول رسـالة فى موضوع القضية المصرية وقدمها الآخر بكلمات وجيزة على سبيل التزكية واجتهد الوفد فى اجتناب كل عمل يتيح للمســـتعمرين البريطانيين أن يتهموه كما فعلوا من قبل بمشايعة دول الوســط أو النزوع الى المذاهب الفوضية والاشتراكية ..

فلم يتصـــل بالمغفـــور له محمد بك فريد حين تلقى خطابه من سويسرة ، لما كان معروفا من مقام فريد بك فى ألمانيا وتركيا فى أثنـــاء الحرب وبعدها ، ولكنه اتصل بجميع المصريين المقيمين بفرنسا ، ولا سيما أعضاء الجمعية المصرية فى باريس ، وكان لفريق من هــؤلاء أثر نافع فى

بث الدعاية وتعريف الفرنسيين من جميع المذاهب بالوفد ومطالبه وصعوباته •

ولا نسهب فى تفصيل المقابلات والخطب والولائم واحدة واحدة ، لأن التفصيل لا يزيد القارىء شيئا على ما هو مفهوم بالاجمال ، وحسبنا أن نقول ان الوفد لم يدع فى باريس ولا فى مراكز الدعاية السياسية أحدا يؤيده الا أبلغه مظلمة مصر • (١)

***

بدأت بريطانيا تدرك أنها نالت من الثورة وأنها فى طريقها الى تحقيق خطتها ، ولم يخف الساسة الانكليز اغتباطهم بتطور الأحوال فى مصلحتهم وراحوا يلمحون الى قرب تسليم مصر بالحماية • وأخذوا يسألون المصريين فى معرض التبكيت عما جنوه من الفوائد بثورتهم العنيفة ، وراح ساستهم يذرفون دموع التماسيح أسفا لحرمان مصر من عرض قضيتها على مؤتمر الصلح ، وأخذوا ينقدون فى مؤتمر الصلح اعراضه عن مصر ورفضه الاستجابة لسماع مطالبها المشروعة والمعقولة •

ولكى تتم الرواية فصولا ، أعلنت الحكومة البريطانية عطفها على الأمانى المشروعة لمصر فى ظل الحماية البريطانية ، وأنها استجابة لهذا الشعور رأت أن توفد الى مصر لجنة برياسة اللورد ملنر • وكان الهدف من هذا الاتجاه الجديد فى السياسة البريطانية ، هو نقل المصريين الى المرحلة التالية من مراحل الخطة البريطانية للقضاء على الثورة •

***

أما سعد وأما الوفد المصرى الذى كان مقيما ـ اذ ذاك ـ فى فرنسا فلم يملك الا الاحتجاج والدأب على الاحتجاج ، وأما أبناء مصر فانهم مضوا فى ثورتهم فاستمر الطلبة فى اضرابهم ومضت الأمة فى كفاحها ، لتثبت بالفعل وبالعمل ـ ما قاله الوفد المصرى ـ شفهيا ـ فى باريس من أن الأمة المصرية لا تقبل أبدا أن تكون السلعة القديمة التى تتداولها أيدى الأقوياء وأنها تفضل الفناء على البقاء فى قيود الذل ، وأنها اليوم أبعد منها فى أى زمن مضى من الرضا بمثل هذا المصير •

---

(١) سعد زغلول للعقاد ص ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥

الفصل الثاني عشر

التمهيد للجنة ملنر

« محمد سعيد يؤلف الوزارة الجـديدة ـ خطة محمد سـعيد ـ السلطات »
« العسكرية تخفف من بعض القيود ـ اطلاقها للصحافة حرية مناقشة التعـديلات »
« الدستورية في ظل الحماية ـ المندوب السامي يمهد لاعمال لجنة ملنر ـ الرأى العام »
« يعلن سلفا مقاطعته لاعمال اللجنة ـ بلاغ الجنرال اللنبى في ١٤ من نوفمبر ١٩١٩ ـ »
« بيان الوفد في ١٦ من نوفمبر ١٩١٩ ـ استقالة محمد سعيد ـ يوسف وهبه يشكل »
« الوزارة الجديدة ـ اجماع الاقباط على استنكار وزارة يوسف وهبه ـ الامة تصر »
« على الجهاد ـ تحذير اللورد اللنبى ـ خطاب لورد كيرزن في ٢٥ من نوفمبر ١٩١٩ . »

***

كان الجنرال اللنبى قد أعد خطته مع السلطان فؤاد لتشكيل وزارة جديدة تحل محل وزارة رشدى وتكون أقل صلابة فى تقديرها وتضمن العناصر التى تؤمن بسياسة التعايش والوفاق من تضـــم ، ولكن اعلان تشكيلها قد أرجىء حتى يلقى لورد كيرزن خطابه فى البرلمان الانجليزى والذى يبشر فيه البلاد بمقدم لجنة ملنر « لجنة التحرى والتحقيق » ، وكان لابد لهذه الوزارة أن تحمل طابعا خاصا يسوغ للرأى العام اختيارها من جهة ، ويهيىء الظروف للتمهيد للجنة ملنر من جهـــة أخرى لكى تباشر مهمتها فى مصر .

وفى الواحد والعشرين من مايو عام ١٩١٩ أعلن تشكيل الوزارة الجديدة ورأسها محمد سعيد ، وجدير بالذكر ان السلطان فؤاد حـدد مهمة هذه الوزارة فى الكتاب الذى كلف به محمد سعيد تشكيلها فقـــد جاء فى الكتاب : ان اسناد رياسة الحكومة الى محمد ســـعيد يرجع الى قدرته على القيام بمهام الأمور . فكان القصــــد من هذه العبارة هو أن تحتفظ الوزارة الجديدة بطابع الوزارات التى عرفتها مصر منذ الاحتلال .

ومما كان له مغزى خاص أن هذه الوزارة ضمت من بين أعضائها ، أعضاء تميزوا بطابع التعاون مع السلطات المحتلة وعرفت عنهم سياسة المسالمة والوداد ونخص بالذكر من بينهم أحمد زيور وتوفيق نسيم اللذين كان لهما شأن ملحوظ فى تنفيذ سياسة التعاون • وكن المفروض فى رئيس الوزارة الجديد ، ألا يكون له راى أو وجهة نظر خاصة فيما يتعلق بالموقف السياسى بوجه عام ، وفيما يتعلق بمهمة لجنة ملنر بنوع خاص ، ولكن محمد سعيد برغم ايمانه بمبدأ التعاون مع السلطات المحتلة فى اطار سياسة الوفاق ، جاهر عقب تشكيله للوزارة بموقفه من لجنة ملنر فأعلن أنه اذا حضرت اللجنة وباشرت مهمتها قبل أن يتحدد موقف مصر بصفة نهائية فى معاهدة صلح بين تركيا صاحبة الولاية على البلاد وبين الحلفاء فانه ــ والحالة هذه ــ سيقدم استقالته • لم يجاهر محمد سعيد بهذا الرأى ، تضامنا مع الأمة ، ولكن تقديرا منه للموقف السياسى القائم وقتئذ ومراعاة لوجهة نظر السراى ، وكان طبيعيا أن يقابل الشعب وزارته بالاستياء الشديد ، الذى عبرت عنه احتجاجات طوائف الشعب ، ومضى الأمة فى جهادها وكفاحها •

***

وخيل للسلطات البريطانية ، أن تصريح لورد كيرزن وايفاد لجنة ملنر فيهما ما يبعث على التفاؤل بين المصريين ، واتجهت هذه السلطات الى تعزيز هذا التفاؤل الذى توقعته باجراءات تتخذها فى مصر ، ليكون تشكيل الوزارة الجديدة مقترنا بسياسة جديدة تتجه فيها بريطانيا الى المسالمة ، ومن أجل هذه الغاية أفرجت السلطات البريطانية عن بعض المعتقلين السياسيين ، وخففت بعض الشىء من القيود التى غلت بها الحريات فى البلاد ، كما عمدت الوزارة الجديدة الى زيادة أجور ومرتبات العمال والموظفين •

ولكن الأمة ، لم تنخدع بشىء من ذلك كله ، ولم تصرفها هذه الأساليب عن الهدف الأسمى ، فأعلن الشعب احتجاجه على قدوم لجنة ملنر ، واستنكر الدور الذى يقوم به ملنر فى مصر •

وبعد أن اطمأنت بريطانيا الى موقفها فى مؤتمر الصلح ، وبعد أن انتهى هذا المؤتمر الى توقيع معاهدة الصلح فى ٢٨ من يوليو ١٩١٩ وأقر الحماية البريطانية على مصر ، أرادت بريطانيا أن توهم الرأى العام العالمى بأنها أطلقت الحريات فى مصر وتركت للرأى العام فيها الفرصة لكى يعبر عن رغبته أمام لجنة ملنر حينما تفد على مصر ، فقررت هذه السلطات الغاء الرقابة على المطبوعات ، الا أنها قرنت الالغاء بقيود كثيرة لتحمى مصالحها ومصالح الدول الغربية ، فحظرت نشر أى مقال يحض على الثورة أو يمجدها أو يثير - فى البلاد العربية - شعور الكراهية ضد بريطانيا أو ضد الحلفاء أو ضد الحكومة بطريق مباشر أو غير مباشر ، كما حظرت نشر أى مقال ينطوى على التنكر للأوضاع السياسية القائمة - اذ ذاك - فى مصر أو يمس نظام الحماية ، وجعلت السلطات البريطانية من نفسها ومن دار المندوب السامى رقيبا على تنفيذ هذه التعليمات .

وفى الوقت الذى حرصت فيه السلطات البريطانية على الحد من حرية الرأى على هذه الصورة بالنسبة لما يمس وضع بريطانيا أو مصالح الغرب فقد حرصت هذه السلطات من ناحية أخرى على تشجيع الرأى العام فى مصر على مناقشة وبحث التغيرات الدستورية المحتمل ادخالها على نظام الحكم فى مصر ، بل انها كانت حريصة على توجيه الرأى العام الى هذا الاتجاه ، وكان مؤدى هذه السياسة هو دفع البلاد الى الصراع على الحكم ذلك الحكم الصورى الذى كانت بريطانيا تسعى الى اقامته تحت عنوان الحكم الذاتى .

ولما كان دور السلطات البريطانية فى مصر هو تهيئة جو العمل للجنة ملنر حين قدومها الى مصر ، وتوفير الأسانيد والعناصر التى تجعل هذه المهمة تحمل طابع التحرى والتحقيق ، وذلك عن طريق التعرف على اتجاهات ورغبات الرأى العام ، فقد قامت هذه السلطات باعداد البيانات والتقارير التى تعاون اللجنة فى مهمتها ، كما أجرت استفتاء بين العناصر التى وقع عليها اختيارها ، وكان الاستفتاء مشتملا على أسئلة ، تشير الى ما بيته الانجليز للقضية المصرية من نوايا الشر . كما تبين مدى ما انطوت

عليه سياستهم من المكر والخبث . كانت الأسئلة من شأنها أن تجعل الاستفتاء متاهة واسعة لاحدود لها ، لأنها خليط من الاستفتاءات التى قصد بها أن تنحرف مصر عن طريق الثورة ، فبينما كان الاستفتاء يستفسر عن أسباب الثورة ، كان يستفسر عن موضوع اشراك الأجانب فى تحمل مسئولية التشريع وما يستتبع ذلك بطبيعة الحال من مشاركتهم لابناء البلاد فى الحكم ، وينحرف الاستفسار الى بحث ما يمكن أن يكون عليه الحكم الذاتى فى البلاد ، ثم أسئلة أخرى تتناول التعليم والادارة المحلية وغيرها وتدور حول مختلف النظم الادارية . وهذه المتاهة الواسعة كما قلنا انما كان المقصود منها صرف الرأى العام عن قضيته الأصلية ، قضية الاستقلال وتضليله وسط العديد من الأهداف الخادعة .

***

وكان من الطبيعى أن يدرك الرأى العام هدف السلطات البريطانية فى ذلك كله ، فازداد اصراره على مقاطعة اللجنة ، وعبر عن هذا بالمزيد من الاحتجاج فى سائر أنحاء البلاد بالمظاهرات وبالاضراب ، وبمطالب محدودة قدمت الى محمد سعيد ، مما أدى الى ازعاج السلطة البريطانية ، فقرر مجلس الوزراء المصرى منع المظاهرات وأصدر الجنرال اللنبى فى ١٤ من نوفمبر سنة ١٩١٩ بيانا قال فيه : ان سياسة بريطانيا فى مصر هى المحافظة على نظام الحكومة الذاتية تحت الحماية البريطانية ، ووصف تلك الحكومة بأنها هى التى تقوم تحت حكم سلطان مصرى ، ثم شرح البيان مهمة انجلترا فى مصر فقال : انها الدفاع عن مصر ضد أى خطر خارجى أو أى تدخل من دولة أجنبية ، وكذلك العمل فى ذات الوقت على تأسيس نظام دستورى تحت ارشاد بريطانيا بقدر الامكان ، على أن يكون نظاما من شأنه أن يشترك السلطان والوزراء ومن ينتخب عن الأمة فى ادارة البلاد .

وحدد الجنرال اللنبى فى بيانه هذا مهمة لجنة ملنر فقال : ان مهمتها استشارة السلطان والوزراء وأصحاب الشأن والرأى من المصريين قبل وضع النظام النهائى للحكومة المستقبلة . ثم زاد البيان الأمر ايضاحا فقال : انه ليس من اختصاص اللجنة أن تستقل بوضع شكل الحكومة

فى مصر ، وان مهمتها محصورة فى دراسة الأحوال دراسة دقيقة وبحث الاصلاحات اللازمة من أصحاب الشأن فى البلاد واقتراح نظـام الحـكم الذاتى الذى يمكن الأخذ به .

***

ولقد كشف هذا البيان عن مجمل الخطة البريطانية وموقفهـا من مستقبل القضية المصرية ـ كشف عن الكثير ـ فدل على أن بريطانيا متمسكة كل التمسك بوصايتها على مصر ، ودل على أن اشتراك المصريين فى ادارة بلادهم لن يكون فى رأى بريطانيا الا عن طريق التدرج لتحمل مسئولية الحكم الذاتى تحت الوصاية البريطانية ، ودل على أن بريطانيا قد عادت بالبلاد الى مثل الصورة التى كانت عليهـا حينما حضر لورد « دافرن » الى مصر فى أعقاب الثورة العرابية .

***

•• وقد استقبلت البلاد بيان اللورد اللنبى بالاحتجاج أشد الاحتجاج ورد الوفد المصرى على البيان ببيان فى ١٦ من نوفمبر سـنة ١٩١٩ جاء فيه : ان هذا البيان (يعنى بيان لورد اللنبى) قد أدهش الناس لأنه مخالف لمبادىء الحق والعدل ؛ مخالف لمعاهـدة لندن التى وقعت عام ١٨٤٠ والتى تضمنت الاعتراف باستقلال مصر فى شئونها الداخلية . مخالف لستين عهدا رسميا قطعتها بريطانيا العظمى على نفسها بالجلاء عن البلاد ،مخالف للمبادىء التى أعلن الحلفاء أنهم خاضوا غمار الحرب من أجلها ، مخالف للمبادىء التى جعلت أساسا للهدنة والصلح ،مخالف للروح الاستقلالية التى أصبحت تسودبلاد العالم ، ثم مخالف للشعب المصرىالذى بيدهوحده مصير بلاده ، وأعلن الوفد أن الأثر الطبيعى لهذا البلاغفىنفوس المصريين هو ازدياد تمسكهم بحقوقهم المقدسة وانصرافهم عن كل مناقشة خاصة، وتنسيق روابط الاتحاد والتضامن بينهم ، ومضاعفة جهادهم الـوطنى وتوجيه كل عزائمهم لخدمة القضية العامة بالوسائل المشروعة .

واختتم الوفد بيانه فقال : ان السـاعة عصيبة ، وان الوطن ليدعو أبناءه لكى يكتبوا له تاريخا مجيدا .

ولما تبين لمحمد سعيد اصرار بريطانيا على ايفاد اللجنة وتحديد مهمتها على الصورة التى فصلها بيان المندوب السامى البريطانى قدم استقالته فى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩١٩ ، وسجل فى كتاب الاستقالة اعتراضه على قدوم لجنة ملنر الى مصر ، كما سجل فى الكتاب عدم ملاءمة الجو الوطنى لحضورها ، وأعلن عجزه عن التغلب على المتاعب المتجددة فى سبيل العمل لما كان مرغوبا فيه من تهدئة الخواطر فى البـــلاد ، وقال : انه يرى أن استمراره فى الحكم عديم الفائدة اطلاقا للبلاد • وعلى أثر ذلك تم الاتفاق بين اللورد اللنبى والسلطان فؤاد على أن يعهد الى يوسف وهبه بتشكيل وزارة جديدة • ولقد كان لهذا الاختيار مرمى خبيث تبينه أبنـــاء الأمة من الأقباط ، فبادروا عقب تشكيل الوزارة الى عقد اجتماع فى يوم الجمعة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩١٩ بساحة الكاتدرائية المرقسية الكبرى بالقاهرة وأعلنوا فى هذا الاجتماع احتجاجهم على قبول يوسف وهبه تأليف الوزارة وسخطهم على تصرفه ، وتناول رجال الدين المسيحى من أبناء الأمة الخطابة فى هذا الاجتماع منددين بموقفه •

ولقد ذكر عبد الرحمن الرافعى فى مؤلفه من اسماء الذين اشتركوا فى هذا الاجتماع القمص باسيليوس وكيل البطريركية وسلامه منصـور رئيس المجلس الملى بالقاهرة ، وتوفيق حبيب الصحفى ، ولويس فانوس والقمص مرقس سرجيوس ، وكامل جرجس عبد الشهيد بالنيابة عن الطلبة كما أن المجتمعين أرسلوا برقية احتجاج الى يوسف وهبه جاء فيها ما يأتى :

« الطائفة القبطية المجتمع منها مايربو على الألفين فى الكنيسة الكبرى تحتج بشدة على اشاعة قبولكم للوزارة اذ هو قبول للحماية ومناقشة لجنة ملنر ، وهذا يخالف ما أجمعت عليه الأمة المصرية من طلب الاســـتقلال ومقاطعة اللجنة ، فنستحلفكم بالوطن المقدس وبذكرى أجدادنا العظام أن تمتنعوا عن قبول هذا المنصب الشائن •

•• ولكن يوسف وهبه لم يمتثل لتلك النصيحة ولم يلب ذلك الطلب فشكل وزارته وأدخل فيها أولئكم الذين فرضهم الاستعمار والقصر ليكونوا

وزراء لهم فى كل حكومة تشكل ، وهم : أحمد زيور ومحمد توفيق نسيم وأضيف اليهم ثالث هو يحيى ابراهيم •

ومضت الأمة فى جهدها وكفاحها ، وأعلنت سخطها واحتجاجها على مقدم اللجنة ، وقابلت السلطات العسكرية ذلك كله بحركة اعتقال واسعة ثم عمد اللورد اللنبى الى نشر بيان وتحذير يهــدد فيه ويقول : ان جميع أعمال التحريض على المظاهرات او الاشتراك فيها وجميع الاعمال التى من شأنها أن تعطل السلطة أو تجعل النظام العام فى خطر تعتبر مخالفــة للأحكام العرفية وتجعل مرتكبيها عرضة للقبض عليهم ولمحاكمتهم أمام محكمة عسكرية •

***

تلك كانت الخطة البريطانية للتمهيد للجنة ملنر ، وقبل وصول هذه اللجنة الى مصر رأت الحكومة البريطانية أن تحدد مهمتها وتحدد موقفهـا من مطالب مصر ، فوقف لورد كيرزن وزير خارجية بريطانيا فى مجلس اللوردات يوم ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩١٩ وألقى بيانا حدد فيه اتجاهات السياسة الانجليزية بالنسبة لمصر وحدد ذلك تحديدا واضحا لالبس فيـه ولا غموض وقد قال كيرزن فى بيانه هذا : ــ

ان هدف حكومة صاحبة الجلالة من ايفاد لجنة ملنر هو التعـرف على أسباب الاضطرابات الأخيرة التى وقعت فى مصر واعداد تقرير عن الحالة القائمة فيها ، وعن أصلح نظام يمكن أن تأخذ به البلاد فى ظـل الحماية من أجل التعاون والاسهام فى تحقيق الأمن والرفاهية والتطــور التدريجى للمؤسسات المستقلة ذاتيا وشمول المصالح الأجنبية بالحماية •

وقد فسر كيرزن لأعضاء مجلس اللوردات عبارة التطوير التدريجى للمؤسسات المستقلة استقلالا ذاتيا فقال : « ان هذه الصفة تعبر عن وجهة نظر الحكومة البريطانية وأن هذه العبارة تعد مفتاح السياسة التى يتعين على اللجنة أن تستهدفها • »

ومضى لورد كيرزن فقال : انه قد أثيرت حملات قوية ضد هذا الاتجاه

ولاسيما ماكان خاصا بالحماية البريطانية ، وأصبحت كلمة الحمـاية هى النغمة التى تثير النفوس وتحرك الاضطرابات فى مصر ضد بريطانيا •

وقال كيرزن : لقد آكرهنا على اعلان الحرب ضد تركيا فى سـنة ١٩١٤ كما أكرهنا على فرض الحماية البريطانية على مصر ، ولم يـكن هذا الاجراء الاستبدادى متعمدا ، ولم نتخذه دون أن نراعى قواعد العدالة بل العكس هو الصحيح ، فأن الحكومة البريطانية التى كان يرأسـها المستر اسكويث Asquith رأت أن الحماية على مصر أكرم لمصر من أن تضم الى الممتلكات البريطانية كما كان ينادى البعض •

ويفسر اللورد كيرزن هذه المكرمة البريطانية وذلك الفضل لبريطانيا على مصر ، يفسره بحرص بريطانيا على ان تتيح للأمانى الوطنية وللطاقات التى كانت فى طريقها الى الاندفاع فى مصر فرصة التفاعل لتحقيق الحكم الذاتى لشعب مصر •

ويقول لورد كيرزن : انه كان من المتعين فى سنة ١٩١٤ ايضاح ماهية الحماية البريطانية على مصر ، الا أنه لم يكن من المصلحة وقتـئذ ومصر تواجه هى والحلفاء مخاطر الحرب ونتائجها المجهولة وقت أن كان هذا العدد الضخم من الجيوش التى تحتل أراضيها لحمايتها وحمـاية القناة ؛ لم يكن من الحكمة فى شىء اثارة هذا الأمر ومحاولة تحديد ماهية الحماية • وأنه لم يكن فى مصلحة الحلفاء وقتئذ أن يدخلوا فى جـدل سياسى عن شكل الحكم المرجو لمصر • ثم قال : ان الظروف قد تغيرت الآن ، والأسئلة التى كانت ترد على خاطرنا دون أن نحدد لها جـوابا شافيا ، أصبح اليوم ممكنا أن نجد لها جوابا واضحا •

وقال كيرزن : ما طبيعة وجودنا فى مصر ؟ وما المهمة الموكولة الى اللجنة لكى تعد للحكم المقبل فى مصر ؟

وأجاب كيرزن على السؤال قائـلا : « اننى فى غنى عن أن أفسر لحضرات اللوردات الأسباب التى حملت بريطانيا العظمى على أن تعتبر نفسها مكرهة على أن ترتبط بمصير مصر السياسى ؟ وأفسر لهم الأسباب

التى من أجلها لا يمكن لبريطانيا أن تشـــجع بحال ما تلك المطالب التى تطالب بها مصر لتحقق لنفسها الاستقلال الوطنى الكامل •

وعندما وصل اللورد كيرزن فى بيانه الى هذه النقطة ، قوبل باستحسان شامل من أعضاء مجلس العموم ! ••

واستطرد كيرزن يقول : انه اذا تركت مصر وشأنها ، فان تستطيع أن تحمى نفسها من أى عدوان عليها من الخارج وسيكون من العسير عليها أن تقيم حكما قويا نزيها ! ••

وأضاف البيان : ان موقع مصر الجغرافى على أبواب فلسطين التى نعتقد أنه سيعهد الينا عن قريب بمسئولية خاصة فيها ، ووضع مصر كباب لافريقية ، وموقعها على الطريق العظيم الى الهند ، كل ذلك يحتم عـــلى الامبراطورية البريطانية ما دامت حريصة على أمنها الخاص ، وعلى طرق مواصلاتها ، ألا تنفض يدها مما عليها من مسئوليات فى مصر • حقا ان مصلحة مصر وحدها تعنى أولا وقبل كل انســـان المصريين أنفسهم ، وبريطانيا تعنى كثيرا برفاهية شعب مصر ، ولكنه الى جانب هذا فللامبراطورية البريطانية مصلحة جوهرية فى مصر • وانى لا أشك فى أنه ليس هناك « عدا أقلية ضئيلة » من ينكر ما لمصر من الأهمية الدولية التى لا يمكن أن تحاط بالضمانات التى تجعلها أكثر فاعليـــة ما لم تكن تحت حماية دولة عظمى متحضرة !

ومضى كيرزن يقول : ان هذه هى القواعد الأساسية التى لا يمكن أن تغفلها أية حكومة بريطانية ولا يمكن أن ينازع فيها أى حزب سياسى ، واذا كان هناك خلاف فانى أعترف بأنه خلاف على الشكل الذى يجب أن يكون عليه الضمان الذى نهيئه للمصلحة البريطانية فى مصر ، ولا أريد فى هذا الظرف أن أقدم تعريفا فنيا للفظ « الحماية » فانه لمن المتعـــارف عليه من الوجهة الدستورية فى سائر أنحاء العالم وفى جميـــع المراحل التاريخية أن لهذا اللفظ تطبيقا ومدلولا يتسعان لمعان كثيرة ابتـــداء من الرقابة السياسية والادارية الشاملة الى نظام مناطق النفوذ السياسى ، ولكنه

على الرغم من هذا التفاوت فى المدى وفى التطبيق يوجد مبدأ متعارف عليه يقول : ان الدولة الحمية ملتزمة بالدفاع عن الدولة المحمية ضد كل عدوان تتعرض له من الخارج ، وعليها العبء فى تأمين الدولة المحمية ، وأن تكفل للرعايا الأجانب فيها معاملة لائقة كما أنها مسئولة عن حق الملكية وكفالة الاحترام له ، وعليها أن تراقب علاقة الدولة المحمية السياســية بالدول الأجنبية ، وأن حق الدولة الحامية فى التدخل فى شئون الادارة المحلية فى الدولة المشمولة بحمايتها حق لايحد منه أى قانون ولا ينظمه اى تشريع لكنه يطبق وفقا لمختلف الصور التى تواجه الطرفين .

وقال لورد كيرزن فى بيانه : ان الاتجاه فى مصر هو اغفال مثل هذه الروابط المشتركة المتعارف عليها ، والزعم بأن الغرض من الحماية البريطانية ماهو الا صورة مقنعة للضم . ومضى يقول : انه من الظلم الزعم بأن فى نية بريطانيا أن تغفل الأمانى الوطنية المصرية أو الادعاء بأن الجنسية المصرية مهددة ، فليس فى عزم الحكومة البريطانية المساس بهذه أو تلك ؟ كما أنه ليس فى عزم الحكومة البريطانية أن تتخلى عن مسئوليتها لحماية مصر من العدوان الأجنبى ومسئوليتها من أجل الابقاء على مصر كدولة وكأمة .

وما عدا ذلك فان لدى المصريين مجالا فسيحا يمكن لهم أن يبـذلوا فيه نشاطهم ويشاركوا فى تطوير بلادهم ، وما من ريب فى أن مشاركتهم هذه ستزداد على مر الأيام . فمطالب المصريين فى هذا الشأن مشروعة ، وسنعمل على ترضيتهم بالنسبة لمطالبهم هذه .

ومضى اللورد كيرزن فى بيانه فقال : أن المهمة الأساسية للجنــة ملنر فى مصر هى التقدم بمقترحاتها لتطوير المؤسسـات المصرية المستقلة ذاتيا تطويرا تدريجيا فى ظل الحماية البريطانية .

***

لقد كان مؤدى هذا البيان الصريح الواضح هو العودة بمصر الى الوضع الذى كانت عليه عندما احتلتها بريطانيا فى عام ١٨٨٢ ، فان ما ذكره لورد كيرزن فى هذا البيان لايخرج فى كثير أو قليل عن الخطة التى أعلنها

لورد جرانفيل وزير الخارجية ومستر جلادستون رئيس مجلس الوزراء ولا فرق بينه وبين مقترحات لورد « دوفرين » المبعوث البريطانى الخاص الذى قام ببحث الأوضاع الداخلية فى مصر من أجل اصلاح النظام الداخلى بها ، تلك الاقتراحات التى لم ينفذ منها شيء ، بل ان الغرض منهـــا كان وقتئذ التمويه على الرأى العام العالمى وفى ذات الوقت تخدير الرأى العام المصرى .

فماذا كان مسلك الســـياسة البريطانية ردا على الانتفاضة الوطنية الكبرى التى عمت مصر فى سنة ١٩١٩ ؟ كان ردها أن الحماية البريطانية باقية ، وأن أقصى ما تطمع فيه مصر هو الحكم الذاتى ، على أن تتولى بريطانيا تطوير هذا الحكم وفقا لما تراه بريطانيا وبوساطة من تثق بهم من الشخصيات والأعوان الذين لم يكن — بطبيعة الحال — للمواطنين المصريين مـــكان بينهم ..

***

.. تلك كانت الخطة التى أعلنتها بريطانيا ، والتى على أساســـها سافرت لجنة ملنر الى مصر .

الفصل الثالث عشر

لجنة ملنر

« الامة تقاطع اللجنة ــ الانجليز يقتحمون الازهر ــ بيان اللجنة الى الامة في ٢٩ »
« من ديسمبر سنة ١٩١٩ ــ بريطانيا تزعم انها لا تبغى حرمان مصر من حقوقها التى »
« كانت لها الى الآن وهدفها التوفيق بين أماني الأمة ومصالح بريطانيا وحقوق الاجانب ــ »
« اللجنة تبشر باتفاق ودى بين بريطانيا ومصر ــ موقف الوفد من اللجنة ــ بيان »
« سعد زغلول في ٢١ من يناير سنة ١٩٢٠ ــ اللجنة تعود الى بريطانيا ــ اعضاء »
« الجمعية التشريعية وحقوق مصر ــ توفيق نسيم يخلف يوسف وهبه في رياسة »
« الوزارة . »

***

فى السابع من ديسمبر عام ١٩١٩ وصلت لجنة ملنر الى مصر ،وعلى الرغم من شدة المقاطعة التى واجهها بها المصريون فقد مضت اللجنة فى عملها غير عابئة بما لقيته من سخط ومقاطعة واحتجاجات • فقد أعلن المحامون الاضراب العام ، وعقدت السيدات المصريات اجتماعا حاشدا فى الكنيسة المرقسية الكبرى أيدن فيه مقاطعة اللجنة ، ووقعت حوادث مؤسفة ضد المصريين فى كل مكان ، فاقتحم الجنود الانجليز الأزهر ، مما دعا العلماء الى الاحتجاج على هذا العدوان ، فاصدروا بيانا سجلوا فيه الحالة التى وصلت اليها البلاد ، وأعلنوا فيه أن الطريق الوحيد لتوطيد السلام والتوفيق بين مصر وبريطانيا ، هو أن تفى بريطانيا بوعودها وتعترف بالاستقلال التام لهذا البلد الذى حفظ التاريخ له أمجاده ومكانته الخاصة ومقامه الراجح فى بلاد الشرق أجمع •

***

لم يسع اللجنة أمام هذا الاجماع من الأمة على مقاطعتها الا أن تلجأ الى مخاطبة الشعب فى بيان أصدرته فى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩١٩ أبدت

فيه دهشتها لتفسير الشعب للغرض من قدومها تفسيرا سيئا ، ومضت اللجنة في بيانها فقالت – في دهاء ومكر – انها لاتبغى حرمان مصر من حقوقها التى كانت لها الى الآن .

وبعد أن نفى البيان عن اللجنة اتجاهها الى حرمان مصر مما فى يدها من حقوق وأكد براءتها من ذلك قال : ان اللجنة أوفدت من قبل الحكومة البريطانية بموافقة البرلمان البريطانى من أجل التوفيق بين أمانى الأمة المصرية والمصالح الخاصة التى لبريطانيا العظمى فى مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التى لجميع الأجانب القاطنين فى البلاد .

وهكذا تجاهلت اللجنة من أول الأمر حقيقة الموقف ، فبدلا من أن تتحدث عن حق مصر فى الحرية والاستقلال تحدثت عن الحقوق التى كانت لمصر حتى مجيء اللجنة . مع أنها تعلم أن ثورة مصر قامت بسبب اغتصاب بريطانيا لما كان لمصر من حقوق قبل الاحتلال ، لابسبب تجاهل بريطانيا لما كان لمصر من حقوق فى ظل الاحتلال .

وحرصت اللجنة على أن توضح بصريح العبارة أن بريطانيا مصرة على ابقاء الأوضاع السياسية فى مصر على ماهى عليه والاحتفاظ لبريطانيا بمركزها الخاص فى مصر .

كما أكدت فى ذات الوقت ضرورة المحافظة على الحقوق المشروعة التى لجميع الأجانب ، حتى لاتجفل الدول الأجنبية من الخطط البريطانية مستقبلا .

فاذا كانت هذه هى مهمة اللجنة ؟ فلماذا جاءت ؟ وفيم ينصرف نشاطها ؟ ولقد أجابت اللجنة على هذا التساؤل ، فقالت انها ترغب رغبة صادقة فى أن تكون العلاقات بين مصر وبريطانيا قائمة على اتفاق ودى يزيل أسباب الاحتكاك ويمكن الأمة المصرية من صرف كل مجهوداتها لترقية شئون البلاد فى ظل نظام الحكم الذاتى ، أى أن اللجنة كانت بهذا تردد ذات عبارات اللورد كيرزن فى بيانه أمام مجلس اللوردات فى ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩١٩ .

وتمضى اللجنة فى بيانها . فتقول : انها ترحب بكل الآراء وبحرية وصراحة وأنها تؤمن كل من يلتقى بأعضاء اللجنة ليدلى لها برأيه ، بحيث لايمكن أن يحمل هذا التصرف على محمل يمس وطنيه وعقيدته أومجرد التساهل فيهما ، كما أن ما سيدور من جدل ونقاش لايعتبر ارتباطا منه باللجنة بأية صورة من صور الارتباط .

***

ولم يسع الوفد ازاء بيان اللجنة ، الا أن يحدد موقفه فى بيان أصدره مستنكرا فيه من اللجنةتجاهلها لمطلب مصرالوحيد ، وهو الاستقلال التام ، ناعيا عليها اتجاهلها الى توسيع دائرة المناقشة بحيث أصبحت المناقشة المطلوبة مباحة فى غير دائرة مخصوصة بعد أن كانت اللجنة قد حصرتها فى دائرة الحماية .

وقد استنتج البيان من توسيع دائرة المناقشة أن الانجليز قد اقتنعوا بأن المصريين يرفضون الحماية رفضا باتا . ولكنه على الرغم من هذا الاستنتاج ، أكد مخاوف المصريين من التصريحات السياسية الانجليزية التى سبقت مجىء اللجنة ، وقال : ان الأساليب السياسية لاتسمح على أية حال بمفاوضة بين لجنة وأمة بأسرها .

وقال البيان : انه اذا كان الغرض هو الوقوف على مطالب المصريين فان هذه المطالب أصبحت معروفة معرفة تامة فى جميع أنحاء العالم ، وهى تنحصر فى شىء واحد ، هو الاستقلال التام .. واستطرد البيان فقال « أما التوفيق بين استقلالنا وبين مصالح غيرنا فان المناقشة فى ذلك انما تكون مع الوفد متى كان الأساس هو عدم المساس بحقوقنا المقدسة .

ويجدر بنا أن نقف أمام العبارة الأخيرة فى بيان الوفد .. لنجد أنه قد أعرب ــ سلفا ــ عن استعداده لمفاوضة لجنة ملنر وحدد كذلك الشرط الأساسى لهذه المفاوضة ، ووصفه بأنه اقتناع الوفد بأن أساس المناقشة أو المفاوضة لايمس حقوق البلاد ، فهل أصر الوفد على هذا الاتجاه ؟ هل تمسك بمبدأ رفض الدخول فى المفاوضات مالم يتحقق ــ سلفا ــ من موقف الجانب البريطانى من مطالب البلاد المقدسة باعتبار أن هذه المطالب

جوهرية وأنها هى الأساس للدخول فى أية مفاوضة ؟ أو أن الوفد أغفل ركن التثبت من وجود هذا الأساس قبل الدخول فى المفاوضات فدخل معتمدا على أن ما يجرى فيها سيكشف له عن موقف الجانب البريطانى من مطالب البلاد الأساسية وموقفه من أساس المفاوضات ؟

وبهذا كانت المفاوضات من جانب بريطانيا بمثابة عملية استدراج للوفد من أجل أن يقبل المفاوضة معها على غير هذا الأساس المقدس .

***

أصدر الوفد بيانه ردا على بيان لجنة ملنر التى أعلنت بكل وضوح أن مهمتها محصورة فى التوفيق بين أمانى الأمة المصرية والمصالح الخاصة التى لبريطانيا ، ووقت أن صرحت اللجنة بأن مهمتها هى تنظيم العلاقة بين بريطانيا ومصر تنظيما يؤدى الى تمكين الأمة المصرية من صرف كل جهودها الى ترقية البلاد فى ظل نظام الحكم الذاتى ، ولم تقل اللجنة أبدا ان بريطانيا على استعداد لأن تمنح مصر استقلالها .

أما سعد زغلول فقد أتاح له بيان اللجنة ورد الوفد المصرى على البيان فرصة لكى يحدد موقفه من اللجنة ويوضح ما يعلقه من آمال على حزب العمال البريطانى وما سوف يترتب على فوزه فى الانتخاب ، ويبرر فى ذات الوقت بقاءه خارج البلاد بعيدا عن الثورة . بعث سعد زغلول ببيان فى الواحد والعشرين من يناير سنة ١٩٢٠ ذكره العقاد وجاء به ما يلى : —

« اننا لم نجد فى بلاغ ملنر شيئا يخالف التصريحات السابقة عليه ، الا خلوه من لفظ الحماية ، وحسن أسلوبه . أما فى الجوهر فقد وجدناه متفقا معها تمام الاتفاق ؟ اذ هو مثلها يعتبر مصر تابعة لانكلترا ، ولجنة ملنر لجنة تحقيق ، موقف المصريين معها موقف المجيب من المستجوب ، وغاية أبحاثها الوصول الى وضع نظام حكومى فى دائرة الحكم الذاتى . ونحن لا نعترف بشىء من ذلك ، فلا تبعية لانكلترا علينا ، ولا نعرف لهذه اللجنة سلطة التحقيق فى بلادنا ، والغاية التى نسعى اليها هى التمتع بجميع حقنا فى الاستقلال التام .

نعم ان هذا البلاغ وسع مجال المناقشة ولكنه ضيق الغاية منهـــا ، فجعلها وضـــع نظام حكومى فى حدود الحكم الذاتى ، وبذلك هدم بيد مابناه باليد الأخرى ، وزاد أن اشترط عدم ترتيب الالتزام على هـــذا التوسيع ، فحفظ بهذا الاشتراط لنفسه حرية العمل وهو تحديد الغـاية الذى لا ينقل المسألة من مركزها ، فلا ترتفع به حماية بل تتأكد ، ولايتم به استقلال بل يقل ، ولايفيد الا شيئا واحدا وهو تسهيل مأمورية التحقيق على اللجنة ، وما كان للمصريين أن يعرفوا لها هذه الصفة ولا أن يسهلوا لها هذه المأمورية • وأكبر ما تعطيه أو تشير باعطائه أقل من حقهم بكثير ، زد على ذلك أنها جاءتهم برغم أنوفهم وضد اجماعهم بأن استعملت كل وسائل الشدة معهم تمهيدا لوصولها ، وشكلت وزارة لم يرض الرأى العام بهـــــا •

ان عزدة الوفد أو بعض أعضائه على أثر هذا البلاغ لم يخطر ببالنا للاعتبارات السالف ذكرها ؛ ولأن الانكليز لايتأخرون أن يتخذوا منهاحجة على فوز سياستهم ويبنوا عليها كثيرا من الاقوال التى ينشرونها لتضليل الرأى العام فى أوروبا عموما وانكلترا خصوصا • ربما كان يسهل علينـا أن نتعرض لمثل هذا الخطر ونعجل لهم ذلك الفوز لو أنهم وعدونا بشىء فى مقابلته وعدا صريحا يصح الاعتماد عليه • ولكنهم لم يفعلوا ، وليس لنا أن نتوهم أنهم سيفعلون بعد عودتنا على غير وعد سابق • لو أنهم مـــع توسيع مجال المناقشة أطلقوا الغاية منها لصح لنـــا أن نتجشم أن نقنعهم بالبرهان الصادق والحجة الدامغة بصحة مطالبنا ، ولكنهم حددوها بمادون مانطلب حتى فى ذلك البلاغ الذى نشروه بقصد استرضائنا ، فـــكان مثلهم فى ذلك مثل بعض القوانين الالمانية القديمة التى كانت تقضى بسماع الشهود بعد الحكم فى الدعوى ، ولهذا رأينا أن العودة ارتكانا على البلاغ المذكور لاتكون الا عبثا مقرونا بالخفة والمخاطرة ، ويصح للانكليز وغيرهم أن يقولوا انه كفى أن يغير شكل التصريح وأن يؤتى ببعض العبـــارات الطلية فى أن تغير الأمة المصرية بتمامها خطتها نحو اللجنـة فتخرج من مقاطعتها الى المفاوضة معها • كلا ! اننا لم نبلغ الى هذا الحد من البساطة والسذاجة • ان المسألة أكبر بكثير من أن يكون لاختـــلاف الصـــور

والاشكال تأثير فيها . اننا نقبل العودة للمفاوضة على شرط أن تكون بين متعادلين فى حقوق المناقشة وطرفين كل منهما يمثل أمة ، وأن يكون الغرض منها الوصول الى عقد معاهدة تضمن لمصراستقلالها التام ولانجلترا مصالحها التى لاتتعارض مع هذا الاستقلال التام ، وأن تعترف الدول بهذه المعاهدة وتسجل فى عصبة الأمم » . فاذا صرح الانجليز بذلك رسميا هنالك لا نتأخر عن العودة لمباشرة المفاوضة متى الغيت الأحكام العرفية وضمنت لنا العودة لمباشرة أعمالنا عندما نريد . أما المفاوضة فى أوروبافنحن مستعدون لها مع لجنة ملنر أو غيرها مادامت المناقشة لايترتب على الدخول فيها التزام بشيء ما ؟ وما دام أن العبرة بما يتم عليه الاتفاق فى حدود التفويض لنا ، فاذا كان الانكليز يرغبون حقيقة فى ودنا وفى بناء علاقتهم على الاتفاق معنا فلا شيء أسهل عليهم من اتباع احدى هاتين الطريقتين للوصول الى الغاية . وهم لابد أن يفهموا أن الأمة المصرية وصلت من اليقظة والانتباه ومعرفة حقوقها الى درجة لاتركن معها الى الأقوال ولاتعتمد فيها الا على الأعمال ولاترضى عن استقلالها التام بديلا . نعم ان فى قوتهم ارغامها على النظام الذى يريدون وضعه فيها ، وقد لايبعد عليهم أن يحملوا كل الدول على الاعتراف بحمايتهم علينا . ولكن حقنا لايضيع بهذا الارغام ولا بهذا الاعتراف ، بل يبقى ثابتا حيا ونبقى مستمرين على المطالبة به والسعى للحصول عليه . واذا لم يكن فى الحكومات الأجنبية الآن من يمد يد المساعدة الينا ففى شعوبها كثير من الأحرار يعطفون علينا وينتصرون لقضيتنا بأقلامهم وخطبهم . وما يدرينا أن يظهر غدا المساعد لنا ؟ وللزمان تقلبات تجعل الحليف عدوا والعدو حليفا . ولايصح أن نسقط من حسابنا اتساع ملك بريطانيا وتباعد أطرافه واضطراب الأحوال فى ممتلكاتها وجوارها وانتشار المبادىء الديمقراطية فى العالم عموما وفيها خصوصا ، وتهديد حزب العمال لحكوماتها بالاستيلاء عليها وقربه من هذه الغاية يوما فيوما كما تؤيده الانتخابات الجزئية والاعتصابات التى كثرتواليها فى هذه الأيام . كل هـذا يجعلنا لا نغامر بحقنا وأن نبقى متشددين فى التمسك به ومقاطعين للجنة التى حضرت برغم أنوفنا لحملنا على الرضا بانتقاصه حتى تعود خائبة . فتعلم الانجليز به ويعلم العالم معهـا أن مصر

متحدة تمام الاتحاد على الوصول الى استقلالها التام ، وأن ارادتها على ماتكره مخالف لشرف الوعود التى بذلتها انكلترا ومناقض للعهود التى سجلتها وغير منطبق على المبادىء التى قبلتها ، ومكدر على الدوام لسلمها ومقلق لراحتها ، وأن خير سياسة تتبعها هى أن تبر بوعودها وتتخذ من مصر حليفة صادقة لها لاتابعة نافرة منها تترقب الفرص دائما للخروج عليها وتفضل الموت على الاستسلام لها .. »

ويتعين أن نفهم جيدا المعانى التى انطوى عليها بيان سعد زغلول ، نظرا لما ترتب على نجاح لجنة ملنر من استدراج سعد والوفد المصرى والساسة فيما بعد لمفاوضة بريطانيا فى لندن .

***

أما الأمة المصرية فقد ظلت على موقفها من مقاطعة اللجنة وتعددت مظاهر احتجاجها واستنكارها لها ، وقد شد من أزرها وقتئذ تبدل موقف الولايات المتحدة من الدولتين الاستعماريتين : بريطانيا وفرنسا ورفض البرلمان الامريكى اقرار معاهدة الصلح التى وقعها الرئيس ولسن بما حوته من الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر .

وباشرت لجنة ملنر مهمتها على الصورة التى حددتها لنفسها والتى كشفت عنها فى تقريرها كما سنفصله فيما بعد ـ وظلت فى مصر حتى أوائل شهر مارس سنة ١٩٢٠ وتمسكت الأمة بموقفها من مقاطعة اللجنة ، وتعددت مظاهر احتجاجها ضدها .

الفصل الرابع عشر

أهداف لجنة ملنر

« لجنة ملنر تسعى لاستدراج سعد والوفد الى لندن ـ الاحزاب البريطانية »
« لا تختلف حول الغاية ـ الاستعمار لا يسلم بالحقوق الا مكرها ـ المستعمر يرى مافى »
« يده حقا له لا لاصحابه ـ المستعمر يعمل على تفتيت وحدة الامة ووحدة مطالبهـا »
« الوطنية ـ الاستعمار والوطنى المخلص ـ التاريخ قاض عادل . »

***

بعد انتهاء لجنة ملنر من مهمتها فى مصر رأى أعضاء الجمعيـــة التشريعية أمام تطور الأحداث أن يذكروا الأمة بأنه كانت لهم هيئة شعبية نيابية ، وأنها ان كان قد كتب عليها الصمت منذ أكتوبر عام ١٩١٤ بأمر من السلطات البريطانية الا أنه قد آن الأوان لكى تنبعث فيها الحيـــاة من جديد . رأى الأعضاء أن تجتمع الجمعية التشريعية بعد أن شاهدوا مختلف الهيئات تجتمع لتعلن تضامنها وتكاتفها مع الشـــعب فى كفاحه من أجل الحرية والاستقلال ، فاجتمعت الجمعية التشريعية ، فى بيت الأمة أى بيت سعد زغلول الذى أصبح مقرا للوفد المصرى ، بوصفهـا الهيئة النيابية القانونية والمعترف بها من بريطانيا وأصدرت القرارات الآتية :

أولا ـ اعتبار الحماية التى أعلنتها بريطانيا من جانبها عـــلى مصر عمـــلا باطلا .

ثانيا ـ اعلان استقلال مصر والسودان باعتبارهما بلدا واحدا .

ثالثا ـ احتجاج الجمعية على تعطيلها وعلى كل القوانين والنظم التى وضعت خلال فترة تعطيلها .

رابعا ـ الاحتجاج على كل ما وقع على البلاد من اعتداءات .

كما اعتبرت الجمعية بطلان كل عمل قامت أو تقوم به الهيئة الحاكمة ويكون فيه مساس بالاستقلال التام لمصر والسودان أو مصالحهما ، ولايلزم الأمة شيئا باعتبار أن الأمة وحدها صاحبة الشـــأن فى تقرير كل مايتعلق بأمورها الحاضرة والمستقبلة .

وقد ساء هذا الاتجاه من الجمعية اللورد اللنبى فأصدر فى ١٦ من مارس سنة ١٩٢٠ أمرا عسكريا بمنع أى اجتماع لها أو لأى مجلس مديرية أو لأية هيئة منتخبة .

وأعلن اللنبى أن كل قرار تتخذه أو توافق عليه احدى الهيئـات المنتخبة فى أى موضوع خارج عن اختصاصها يعتبر باطلا ولا يعمل به وأن جميع الاعضاء الذين يشتركون فى اصدار القرار يكونون عرضـــة للمحاكمة أمام المحاكم العسكرية .

***

وقد ظل يوسف وهبه رئيسا للوزارة الى أن شعر السلطان فؤادبعدم الرضا عنه نتيجة لما قام به توفيق نسيم وزير الداخلية من الدس بينه وبين السلطان ، فقدم استقالته فى ١٩ من مايو سنة ١٩٢٠ وخلفه توفيق نسيم فى رياسة الوزارة فى ٢٢ من مايو سنة ١٩٢٠ وما ان مرت بضعة أيام على توليه منصبه حتى وقعت محاولة للاعتداء على حياته .

كان هذا يجرى فى مصر ، أما فى بريطانيا فقد عكفت لجنة ملنرعلى وضع تقريرها ، وكان عليها أن تسعى لاستدراج الوفد المصرى والساسـة المصريين لمفاوضتها فى لندن ، وقبل أن نستعرض نشاط هذه اللجنة ومدى النجاح الذى بلغته فى تحقيق أهداف السياسة البريطانيـــة فى مصر ، والخطوط العريضة فى اتجاهاتها نقول : ان لجنة ملنر كانت فى اتجاهاتها وثيقة الاتصال بالسياسة الاستعمارية المتطورة .

يبدو هذا الارتباط الذى بدا جليا فى سائر ما تضمنه تقريرهـا من وقائع وما احتواه من خطط واتجاهات لمواجهة تيار الحركات الوطنيـــة

الشعبية ذات الوعى التقدمى ، والذى كان قائما على المنطق الاستعمارى فى أوضح صوره .

***

فالاستعمار ما فتىء يواجه الحركات الوطنية بسياسة متماسكة لاتختلف على الهدف فيها كلمة الاحزاب السياسية المتعددة فى الدول الاستعمارية وانما يكون الخلاف ـ اذا ما وقع ـ حول الوسيلة ، لا حول الغاية . يختلفون على أساليب وطرق الاستعمار لا على الاستعمار .

والاستعمار لايفرط اطلاقا فى مغانمه ولايسلم لضحاياه من الشعوب بمطلب من مطالبها فى حقوقها وحريتها ، مالم يجد نفسه مكرها على التسليم وتحت ضغط حركة وطنية واعية لاقبل له بالتخلص منها ، ولا طاقة له بالقضاء عليها ـ وهو حينما يرغم على هذا التسليم ، فلا يسلم الا بأقل مايمكنه النزول عنه من المطالب ، ولكى يبدأ فى الوقت نفسه مرحلة جديدة فى صراعه وكفاحه ضد الحركات الوطنية ليحرز كسبا جديدا على حساب ضحاياه من الأمم فهو ـ فى هذا ـ لا يبرح يحاول أن يأخذ بيسراه ما أعطته يمناه ، وليس من الطبيعى أن نطالب المستعمر بالتجرد من ماديته المتأصلة أو نفترض فيه السمو الى الحد الذى يطمعنا فى الحصول على ما فى يده من حقوق الآخرين بسهولة ويسر ، أو بمجرد اعلانه بأنه يضع يده على ماليس من حقه ، فالمستعمر ـ بطبيعته ، حريص على مافى يده من المغانم يراها حقا له ، لا لأصحابها .

كما أنه ليس من الطبيعى أيضا أن تفرط الشعوب فى الدفاع عن حريتها ولا تستميت فى سبيل استرداد ما سلبه الاستعمار من الحقوق المشروعة ، فالمستعمر لايفهم غير لغة الاكراه وغير لغة الكفاح الدائب المتصل المستميت ، فهو لايؤمن باعطاء الحقوق ، ولكنه يؤمن بانتزاع الحقوق .

وتفتيت وحدة الامة كان ومازال أهم الوسائل التى يعلق عليها المستعمرون الأمل فى سبيل تحقيق أهدافهم ، وفى هذا الصدد مابرح الاستعمار يعمل من أجل أن يفصل عن هذه الوحدة مايستطيع فصله من

الجماعات والأفراد ودا فنىء يعمل على ربطهم بمصالح خاصة ، وبأوضاع من شأنها أن تتعارض مع أهداف أمتهم وتسـاعد بين غاياتهم وبين غايات شـعوبهم .

ونحن اذا قلبنا صفحات التاريخ فى ذلك الوقت لانجد أن الاستعمار كان يواجه فى مصر حاكما متضامنا فى الكفاح من أجل الاستقلال .وانما كان الذى يواجه الاسـتعمار فى البلاد حاكم من أفراد أسرة محمد على اختاره المستعمر وربط به مصيره . وفى هذه الصـفحات من الماضى نرانا أمام ساسة تحول بعضهم الى قادة تولوا قيادة الحركة الوطنية التى ضحى فى سبيلها واستشهد من أجل بعثها من ضحى ومن استشـهد ؟ وهؤلاء الساسة الذين نلمحهم فى صـفحات الماضى ممن أتيحت لهم قيادة الشعب وتولوا توجيه دفة الكفاح فيه ، هؤلاء القادة الى أى مدى كان تجاوبهم مع أمانى الشعب وكان جهادهم من أجل تحقيق أهـدافه ؟ ثم الى أى حد استمروا فى جهادهم وعند أى مدى توقف هذا الجهاد ؟

ان الجواب على هذا السؤال يفسره عمق دهاء الخطة التى سوف تسير عليها لجنة ملنر ، هذه الخطة التى اعتمدت على اتجاهين يسيران جنبا الى جنب من أجل تحقيق أهداف بريطانيا الاستعمارية والقضاء على تيـار المطالب الوطنية ، وكان الاتجاهان فى خطة لجنة ملنر هما :ـ

١ ـ تفتيت وحدة الأمة .

٢ ـ تفتيت وحدة المطالب الوطنية للأمة .

ومن واقع تقرير لجنة ملنر سنقدم الصورة الكاملة الواضحة لهذه الخطة ولهذه السياسة فى اتجاهيها ، فنرى الاساليب التى اتبعتها اللجنة لاستدراج الساسة والعناصر الوطنية من أجل أن يتسنى لها تفتيت وحدة الشعب ، ثم تفتيت الوحدة فى المطالب الوطنية والقضاء على قوة التماسك فيهـا .

***

وقبل أن نخوض هذا البحث ، يجمل بنا أن نبدى التقدير الخالص

لكل وطنى كان هدفه ـ ابتداء ، وانتهاء ـ خدمة الوطن بحيث ارتفع بهذه الغاية عن مستوى المصلحة المادية والغرض الشخصى والتطلع الى الجاه والنفوذ ، فلم يكن فى دوره ذات يوم وعلى أية صورة عميلا من عملاء الاستعمار ، أو مهادنا للمستعمر ابتغى من وراء المهادنة أن تفسح أمامه فرصة التمتع بالجاه والسلطان ، سواء منهم من رفعة جهاده الى دست الحكم ومن ظل فى جهاده قانعا بمجرد الجهاد بعيدا عن بريق المناصب •

على أنه غير خاف عن الناس مصير هؤلاء الذين ينساقون فى مجاراة السياسة الاستعمارية التى لا ترحم أعوانها متى تبين لها أن مصلحتها تعين عليها أن تضحى بهم وأن تلقى بهاماتهم تحت أقدامها ، كما أنه لايخفى على أحد مسلك السياسة البريطانية وأسلوبها فى خلق المفتريات ضد خصومها حتى يتسنى لها الحط من أقدارهم والانتقاص من شأنهم أمام مواطنيهم ، غير أنه على الرغم مما قد تزوره السياسة ويزيفه المضللون فان الحقائق لاتلبث أن تطفو وتبدو واضحة ، فالتاريخ قاض عادل لايعرف الاجحاف ولايكيل بمكيالين وانما يعطى كل صاحب حق حقه ، وينزل كل انسان عند قدره •

الفصل الخامس عشر

ملنر يستدرج سعد زغلول

« سعد زغلول يقدر موقف عدلي وثروت ورشدي ـ سعد يقبل عقد معـــاهدة »
« تضمن لمصر الاستقلال ولبريطانيا مصالحها ـ سعد يقول بتاليف وزارة ثقـة تعـد »
« الدستور وتتولى المفاوضة ـ سعد يختار عدلي يكن لرياسة الوزارة ويتعهد بتسهيل »
« مهمته ـ لماذا ارتضي سعد هذا الموقف ـ برقية سعد في ٨ من مارس سنة ١٩٢٠ ـ »
« وجهة نظر العقاد ـ لورد ملنر يستدرج سعد وأعضاء الوفد للمفاوضة تنفيذا للخطة »
« البريطانية للقضاء على الثورة ولتفتيت وحدة البلاد ، لا لعقد اتفاق ـ سعد زغلول »
« في لندن ـ هل فطن سعد والوفد الى الخطة البريطانية ؟ ـ سعد يقبل الدخ في »
« المفاوضة ـ تعليق العقاد . »

***

حدد سعد زغلول موقفه من لجنة ملنر ، وحرص عدلي يكن وثروت ورشدي على احاطة سعد علما بكل مادار بينهم وبين لجنة ملنر ، وكان سعد على اتصال دائم بعدلي يكن وعن طريقه تبين موقف اللجنة واتجاهاتها ، ودام هذا الاتصال بعد رحيل اللجنة ، وعرف سعد زغلول أن الـــوزراء الثلاثة قالوا بوضوح للجنة ان الوفد هو وكيل الأمة والمتحدث باسمها وأنه كما يقول عبد الرحمن الرافعي لا أمل في محادثة مع غير الوفد . قدر سعد موقف الوزراء الثلاثة فبعث يعلن « أن ما قالوه للجنة ملنر كان كله حكمة ووطنية خالصة » .

وفي ١١ من فبراير سنة ١٩٤٠ بعث سعد بكتاب الى عدلي يكن قال فيه ما يأتي (١) (لم يخطر ببالي ولا ببال أحد من زملائي التوجه الى لوندرة للمفاوضة فيها مع لجنة ملنر اذ ليس في محادثته معكم ولا في مذكرته لكم ما يشجع على هذا ، لأن مذكرته مع كونها خصـــوصية سرية لا تتضمن

(١) ثورة ١٩١٩ لعبد الرحمن الرافعي ص ٢٣٦ و ٢٣٧ .

ما يصح أن يعتمد الانسان عليه حتى فى نفسه بالنسبة لأمر هام كمسألتنا ، بل فى محادثته ما يمنع من هذا الاغفال ، وهو عدم رضا الحكومة الانجليزية بالمفاوضة مع الوفد وحده ، لأن فيه انكارا لصفته التى أجمعت عليها الأمة من توكيله وحده للمفاوضات ، أما العودة الى مصر فلم يتغير فيها رأينا للأسباب التى بيناها لكم ، نعم ان ترجمة عبارة (self governing institution) بالحكومة الدستورية هى الأصح ، ولكن صحة هذه الترجمة فى نفسها لا تحمل على تعديل قرارنا ، لأن هناك أسبابا أخرى غيرها ، ولأن ايرادها فى المكان الذى وردت فيه من البلاغ (١) من عدم اقتضاء المقام لها ، بعد التصريح فيه بأن مأمورية اللجنة هى التى حددتها الحكومة ووافق عليها البرلمان ، يوقع فى الذهن بأن المقصود بها هو المعنى الذى فهمناه ، والقول بأن القصد منها انما هو ألا يكون الاتفاق الا مع حكومة دستورية لا يتفق فى ظاهره مع كون هذه العبارة وردت على أنها نتيجة للتعاقد لا وسيلة له .

ومع ذلك فاذا كان القصد منها هو كما يؤكد جنابه من (أن الحكومة الانجليزية لا يصح أن ترتبط بمعاهدة الا مع حكومة ذات نظام دستورى) لزم قبل كل شىء وضع هذا النظام لتشكيل حكومة دستورية تكون أهلا للتعاقد على تحديد العلاقات بين مصر وانجلترا .

ولا أخفى عليكم أن فكرة هذا النظام خطرت أول الأمر ببالنا على أنها الوسيلة القانونية لحل المسألة ؛ لذلك نحن نوافق كل الموافقة عليها بل نحبذها ، والطريقة المثلى للوصول الى هذه الغاية فى رأينا هى أن نبدأ بتأليف وزارة من غير أعضاء الوفد موثوق بها ، ويكون البرجرام الذى تعلنه هذه الوزارة هو وضع ذلك النظام ثم المفاوضة مع الحكومة الانجليزية بغرض الوصول الى وضع اتفاق يضمن استقلال مصر التام ومصالح انجلترا الخصوصية ، ثم عرض ما تنتهى المفاوضة اليه على الهيئة النيابية ، التى تتألف بموجب ذلك النظام ، للتصديق ، ومتى تم تشكيل الوزارة على هذا النحو

---

(١) بلاغ لجنة ملنر الصادر في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩١٩ ص ١٢٢

وأعلنت برجرامها على هذه الصيغة أو بما فىمعناها لا نتردد نحن وزملاؤنا فى العودة الى مصر لمساعدتكم على القيام بمهمتكم لدى الأمة والسعى فى أن تنتخب عضوا فى تلك الهيئة ، اذا تم لكم أن تفعلوا ذلك خدمتم بلادكم أجل خدمة وخلدتم لكم فى التاريخ أحسن الذكرى)

« سعد زغلول »

وأصر سعد زغلول على رفضه العودة الى مصر وأرسل الى عدلى يكن برقية فى ١٣ من فبراير عززها بكتاب آخر منه وقد تضمنا الآتى (١)

(نتمسك برأينا فى موضوع عودتنا الى مصر ، ونظرا لأننا لم نفكر مطلقا فى ذهابنا الى لوندره فاننا سنفحص المسألة متى قدم لنا اقتراح ، ويما أن المفهوم من عبارة (self governingivutitution) أن الحكومة البريطانية لاتتعاقد الا مع حكومة دستورية فقد صار اذن من اللازم مبدئيا تحضير دستور بتأليف وزارة ثقة يكون برنامجها تحضير هذا الدستور ثم المفاوضة للوصول الى مشروع معاهدة تضمن لمصر استقلالها ولبريطانيا مصالحها الخاصة ، ويجب أن يعرض هذا المشروع على تصديق الجمعية النيابية التى ينشئها الدستور الحديث ، وقد سبق ارسال خطاب تفصيلى .

« سعد زغلول »

ونص الخطاب على الآتى :

(ان الطريقة التى عرضناها فيما كتبناه لكم هى أمثل طريقة لحل العقدة الحاضرة ، لأنه من الطبيعى أن تجرى المفاوضة مع هيئة رسمية موثوق بها خصوصا من الأمة ، وأن يصدق على ماتنتهى المفاوضة اليه من النواب الذين تختارهم لهذه الغاية ، وهى طريقة تقرب فى ظننا من التى يظهر أن اللورد ملنر يدلى بها فى محادثاته معكم وفيما أكده لكم من المقصود بعبارة (self governing ivstitution) التى أوردها فى بلاغه ان لم تكن هى بذاتها ، ولهذا يغلب على ظننا أنه يهش لها ويعمل على

---

(١) ثورة ١٩١٩ لعبد الرحمن الرافعى ص ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩

تنفيذها ، ولا يصعب عليه أن يتضمن برجرامكم عبارة الاســـتقلال التى أوضحناها فيما كتبته لكم ، لانها لاتربط غيركم ' وهى فوق هذا ضرورية جدا حتى لاتقابلكم الأمة بالنفور الذى تلافى به كل وزارة لايكون السعى الى هذه الغاية أول قصدها وأكبر همها ' نعم ان فيهـا مشقة عظيمة لكم ومسئولية كبرى عليكم ولكنها ليست فوق همتكم وأنتم أهل لتحمل مثـل هذه المسئولية فى خدمة بلادكم ، والوفد مستعد لأن يعمل ما فى وسعه لتسهيلها عليكم ، ولهذا يرى أن يكون أعضاؤه خارجين عن هيئتكم حتى لايساء الظن فى نزاهتهم وتبقى الثقة فيهم يستعينون بها فى تأييدكم وتمهيد الطرق أمامكم ، وبعد أن تتألف الهيئة الجديدة تحت رياستكم ويعلن برجرامها لايترددون فى العودة ليكونوا قريبا منكم يعملون على تنوير الأفهام ، وصيانة الرأى العام من خطرات الأوهام التى لا يقصـــد ذوو الاغراض الفاسدة من بثها فيه وتسليطها عليه الا ترويجا لمقاصدهم الفاسدة وتحصيلا لمطامعهم الباطلة ، ولا يهمنا فيمن تختارونه لمعاونتكم الا أن يكونوا محلا لثقتكم وأهلا لأن يتضامنوا معكم فى تحمل تلك المسئولية الكبرى)

« سعد زغلول »

وواضح من هذه النصوص أن سعد زغلول كان قد انتهى الى قبول التفاوض وعقد معاهدة مع بريطانيا تضمن ــ على حد قوله ــ لمصر استقلالها ولبريطانيا مصالحها الخاصة ' كما أنه حدد المراحل التى تسبق عقـــد المعاهدة ، وانتهى الى القول بتأليف وزارة ثقة يكون برنامجها اعـــداد الدستور ، ثم المفاوضة ، وبما أنه كان من الطبيعى ان تجرى المفاوضـــة مع هيئة رسمية موثوق بها ولا سيما من الأمة ؛ فقد اختار سعد زغلول عدلى يكن ليكون رئيسا للهيئة الجديدة ، وللقيام بهذه المهمة ، فأرسل اليـــه كتابا يعهد اليه فيه بهذه المهمة التى وصفها بأنها وان كانت فيها مشـــقة عظيمة على عدلى يكن ومسئولية كبرى عليه ' الا أنها ليست فوق همته ، وحرص سعد زغلول على أن يسجل فى كتابه تقديره لعدلى يكن وأن يعلن أنه أهل لتحمل هذه المسئولية فى خدمة البلاد ، وقال ان الوفد مستعد لأن يعمل ما فى وسعه لتسهيل المهمة على عدلى ، ومن أجل هذا رأى سعد أن

يكون أعضاء اللجنه من غير الوزراء حتى لايساء الظن فى نزاهتهم ولتبقى الثقة فيهم يستعينون بها فى تأييد وتمهيد الطريق أمام عدلى .

وأعلن سعد فى النهاية أنه لايهمه فيمن يختاره عدلى يكن لمعاونتـه إلا أن يكون محلا لثقته وأهلا لأن يتضامن معه فى تحمل تلك المسئولية الـــكبرى .

***

كان هذا هو الموقف الذى اختاره سعد وهو بعيد عن البلاد ، وبت أن كان يحس بأنه مجرد وكيل لعرض مطالب الأمة ، لم يكن قد أحس بعد أن الامة قد رفعته الى مكانة الزعامة ، ولم يكن قد اطمأن بعد الى عواقب ممارسته لحقوق الزعامة أمام بريطانيـا ، وتجاه زملائه من الساسة الذين شاركوه فى سياسة الوئام والوفاق مع بريطانيا فى سابق الأيام .

وتلقى عدلى رسالة سعد ولكنه أصر على مشاركة الوفد له فى المفاوضة وأرسل الى ســـــعد كتابا بهذا الرأى فأجابه سعد ببرقية فى ٨ من مارس سنة ١٩٢٠ قال فيها : —

« نكون ســـعداء برؤيتكم فى باريس ، ويكون تأييدنا لكم أشـــد تأثيرا اذا بقى الوفد رسميا خارج اللجنة المكلفة بالمفاوضات » .

ثم توالت بعد ذلك برقيات سعد زغلول تدعو عدلى يكن للقائه فى باريس ، فبارح عدلى مصر فى ابريل سنة ١٩٢٠ ليلتقى بسعد فى باريس .

***

ويقول عباس محمود العقاد فى تفسير موقف سعد زغلول وفى تحليل موقف عدلى يكن والوزراء والأصدقاء ما يلى (١) : —

ونعلم أنه لم يكن يرفض المفاوضة اذا جرت فى أوروبا لأنهـــا لا تكون هناك بمثابة تحقيق تجربه الدولة المتبوعة فى بلاد رعاياها ، فضلا عما فيها من اعتراف اللجنة بوكالة الوفد عن الشعب المصرى ، وهى لاتجهل نصوص ذلك التوكيل ولا مطالب الشعب المحدودة فيه .

(١) سعد زغلول للعقاد ص ٢٩٦ و ٢٩٧ .

وبديهى أن الوزراء – الأصدقاء – لم يكونوا لينتظروا لهم « دورا » يقومون به قبل تمام المفاوضة بين الوفد ولجنة ملنر وانتهائهـــا الى صيغة محدودة يتفق عليها الطرفان أو يظهر منها على الأقل مبلغ استعداد الانجليز لأجابة المطالب الوطنية ، فأما قبل ذلك فليس فى وسع الوزراء أن يفاوضوا اللجنة فى تفصيلات الاتفاق بمعزل عن اجماع الأمة وموقف الوفد بباريس ولجنته المركزية بالقاهرة فى وقت واحد ، ولو انهم أقدموا على هـــذه المفاوضة العقيمة لخسروا الجانبين معا وفشلوا فى تقرير الاتفاق المطلوب لا محالة ، ورجعوا وحدهم بتبعة الفشل أمام الأمة وأمام الانجليز ، فهم لم يخطئوا فى تقديرهم أن المفاوضة بين الوفد ولجنة ملنر لابد أن تسبق كل « دور » يقومون به فى هذه المرحلة ، ومن ثم اجتهدوا فى اقنـــاع سعد بالحضور الى مصر أو ايفاد من ينوب عنه لمفاوضة اللجنة ، وكانوا متعجلين ولاشك فيما اقترحوه ، لانه اقتراح أقل مافيه أن يدل اللجنـــة الملنرية على تهافت المصريين وتراميهم على هذه الفرصة المدخولة ترامى المناضل الذى استنفد موارده الأخيرة وقنع بالتعلل والمغالطة ، وليس فى شىء من هذا ما يغرى اللجنة بالتوسع فى اجابة المطالب المصرية أو يرجح عندها أن تتوقع رفضا لما تعرضه أيا كان الحل المعروض ، فلما تريث سعد ولم يقنعه تفسير العبارة الانجليزية ذلك التفســـير الذى أسرع الوزراء الى قبوله دار الكلام فى ايفاد رسول من قبل اللجنة الى باريس لتمهيـد المقابلة بينها وبين الوفد بعد عودتها من القاهرة .

ويعلق العقاد على المكاتبات التى دارت بين سعد وعدلى بقوله (١) :

نفهم أن سعدا لم يأخذ بالتفسير كما جاء فى حديث ملنر مع الوزراء ولكنه أراد أن يستفيد من مجاراة ملنر والوزراء على تفسيرهم بأن يمهدله لانشاء الحياة النيابية وقيام الحكومة الدستورية ، ويجس النبض لاستطلاع ما هنالك من النيات والخطط المرسومة ، فان جاء الدستور فذاك ، وان لم يجىء لسبب من الأسباب فظهور ذلك السبب خير من كتمانه والمواربةفيه.

بعد هذه الرسائل المتبادلة بين سعد وعدلى انجلت سياسة ســـعد

(١) سعد زغلول للعقاد ص ٢٩٧ ، ٢٩٦ ، ٣٠٠ ، ٣٠١

وسياسة الوزراء « الأصدقاء » تجاه لجنة ملنر ، بل انجلت سياسة كل من الفريق الآخر ، وأصبح فى وسع الناظر الى ما وراء الظواهر أن يلمس النيات التى توحى الى كل فريق بسياسته ومقترحاته .

أما سياسة عدلى فهى قبـــول الوزارة مع التزام الخطة التى جرى عليهـا هو وزملاؤه من بداية الحركة الوطنية ، وهى خطة الانتفاع بنفوذ سعد والاحتراس منه فى وقت واحد . أو هى اشراك الوفد فى التبعـة حذرا من رقابته وتعقيبه اذا استقل الوزراء بالمفاوضة والاتفاق على القضية العامة .

وهذه سياسة أدنى الى العداوة منها الى الصداقة وخلوص النية . فهم لا يريدون أن يدعوا سعدا حرا فى عمل واحد ، ولا يعنيهم الا أن يشركوه معهم فى التبعة ويسوقوه حيث انساقوا ويقطعوا عليه ســـبيل التعقيب والملاحظة ويقدموه أمامهم خطوة خطوة ليحموا ظهورهم ويحفظوا لأنفسهم طريق الرجعة . وكلما استطاعوا أن يهونوا عليه قبول ما قبـلوه أسرعوا الى محاولة اقناعه لأنهم لا يخسرون شيئا وانما هو الخاسر عنـد الجمهور ان قبل ! بل لعلهم يكسبون أن يقنعوا الناس كما أقنعوا أنفســهم بأنهم كانوا على صواب فى قبول الحماية وأن الأمة لن تنال بالثورة أو بغـير الثورة وبالزعامة أو بغير الزعامة أكثر مما قبلوه .

فحسنوا لسعد أن يعود الى مصر ويرضى بمغالطة نفسه ومغالطة الأمة فى الالفاظ التى لا تسمح بالمغالطة . ثم حسنوا له أن يشترك بفريق من أعضاء الوفد فى هيئة المفاوضة ليدخلوه فى التبعة وهم قابضون على زمام الحكومة ، ومن قبل ذلك رحبوا فى أيام الحرب العظمى بدخوله معهم فى الوزارة ليعترف بالحماية كما اعترفوا بها ، ونظروا فى ذلك الى أنفسهم غير ناظرين الى البلد الذى كان يجوز أن يهيب بسعد أو يهيب سعد به الى بلوغ ما لم يبلغوا من استقلال وحرية ، وأبوا بعد الهدنة أن يسافروا الا اذا سافر هو يوم جاءهم الاذن بالسفر الى العاصمة البريطانية ، وكل ما صنعوه بعد ذلك فى مفاوضات ملنر وكيرزون مطرد مع هذه النية ومنبعث منها ، وهى أن يقاسموا سـعدا فى كل ما يدركه وأن يشركوه معهم فى كل ما وقعوا

فيه ، وألا يتركوه حرا فى فرصة من الفرص ليطلب فوق ما طلبوه وينال فوق ما عسى أن ينالوه •

وهى خطة حافظ الوزراء « الأصدقاء » عليهـا أدق محافظة ، ولن يتأتى لهم أن يتبعوها على نمط واحد بغير تفاهم وممالأة ولن يبقى التفاهم عليها مع الصداقة وخلوص النية ، وسواء حسنت نتائجها أو ساءت فهـذا الذى قصدوه بما بذلوا من مساعدة أو نصيحة ، وعلى حسن هذا القصد يكال لهم العذر أو الملام •

ويقول العقاد : ان سـعدا دعا عدلى الى باريس ليعرف عن طريق المحادثة مالا يعرفه بالمراسلة ليطلع على الحقيقة قبل أن يبت بالرأى الحاسم فى مسألة اللجنة عن يقين لا تشوبه الظنون •

***

عاد لورد ملنر الى بريطانيا وكان عليه أن يستدرج سعد زغلول وأعضاء الوفد والساسة المصريين الى بريطانيا • وكانت مفاوضته لسعد وأصـحابه فى تقديرنا مرحلة من مراحل الخطة البريطانية للقضاء على الثورة ولتفتيت وحدة البلاد ، ولم يكن الهدف منها عقد اتفاق بين مصر وانكلترا • أما العقاد فقال فى هذا (١) : ــ

« فكل عمل كان يعمله ملنر قبل مفاوضة الوفد عبث •

عبث أن يلقى الى الأمة بمقترحات يقاطعها الوفد بالاجماع وهـو معذور لديها ولدى جميع المنصفين •

وعبث أن يسلم المقترحات الى وزارة منبوذة تجنى عليها من البداية •

وعبث أن يطمع فى قيام وزارة تناصب الوفد العـداء ولا تعتمد من أعضائه على أحد •

فمفاوضة الوفد هى الطريق الوحيد الذى لا طريق غيره ، وعلى هذه العزيمة عاد ملنر من القاهرة بغير جدال • فلا اعتداد بما قيل يومئذ عن وساطة الوسطاء وكياسة الاكياس الذين جذبوا اللورد ملنر الى مفاوضة

(١) سعد زغلول للعقاد ص ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩

الوفد على غير قصد منه ولا ارتياح ، ولا يزالون ينقذون سعدا من الورطات كلما احتاج الأمر الى وساطة أو كياسة .

غير أن اللورد ملنر يعلم أن سعدا يرفض المفاوضة مع لجنة يقال انها لجنة تحقيق تبحث عن شكايات المصريين وتنظر فى تنظيم الحمايه ، ولكنه يفاوضها على اعتباره وكيلا عن الأمة يطلب لها الاستقلال التام ويسعى فى الغاء الحماية . فلابد من تمهيد يصحح الأمور وينفى عن المفاوضة صيغة الاعتراف بالحماية والخروج عن حدود التوكيل ، ولهذا أوعزت الحكومة البريطانية الى أحد النواب أن يلقى سؤالا فى نحو منتصف شهر مايو يقول فيه : « هل صحيح أن لجنة اللورد ملنر قد ذهبت الى مصر لتثبيت الحماية البريطانية عليها ، ومن أجل ذلك كان معقولا أن يجفل المصريون منها ؟ » . فأجابه مستر بونارلو قائلا : « كلا لم يكن هناك شيء من ذلك ، ولكن اللجنة قصدت الى مصر لتشير بأحسن النظم الصالحة لحكم البلاد » .

وفى تلك الجلسة بعينها ألقى مستر كنورثى سؤالا فى هذا الموضوع فقال مستر بونارلو جوابا عليه . لو كان الممثلون المصريون على استعداد للمناقشة فى الضمانات المعقولة الكافية لصيانة المصالح البريطانية فيما يتعلق بقناة السويس والمصالح التجارية والمالية مقابلة لوعد بريطانيا العظمى باحترام استقلال مصر لكانوا اغتنموا فرصة بلاغ اللورد ملنر الذى نص على اطلاق حدود المناقشة .

وقد سأل المستر كنورثى بعد ذلك « هل من الممكن مع هذا أن يفتح باب المناقشة من جديد حتى يتيسير الوقوف على رأى هؤلاء السادة المصريين فى الاتفاق الذى سيعقد بين البلدين ؟ »

فقال مستر بونارلو : « اننى على يقين من أن كل مناقشة يكون من ورائها نتيجة مرضية تقبل بلا ابطاء ، ولكن يجب أن تقدر الحكومة فائدة هذه المناقشة والنتائج التى تنتظر من ورائها » .

وقابل سعد هذه التصريحات بما يناسبها فقال لمراسل صحيفة الجورنال

حين سأله فى هذا الصدد : « لا أنكر قيمةهذهالتصريحات ولا أنكر أن فيها ما يقرب المسافة بين وجهـــة النظر المصرية على شريطة أن يصاحبهـــا ما يجعلنا نترقب لها نتائج فعلية ، ومن الصعب مع هـــذا أن يعرف الآن ما تراه مصر فى هذهالتصريحات ، اذ يجب ألايغرب عنالذهن ان انجلترا عدلت أخيرا بمحض ارادتها وبغير استشارتنا نظام وراثة العرش بمصر ، وليس هذا بخير السبل للتقريب بين البلدين بأواصر الثقة والمودة وانمـا تكسب مودة المصريين وثقتهم بالاعتراف باستقلالهم والكف عن التعرض الخاصة شئونهم • »

ثم قال سعد : انه لا يوافق مســتر بونارلو على قوله ان المصريين ضيعوا فرصة المناقشة مع لورد ملنر • وأضاف الى ذلك : أنهم لم يتلقوا دعوة من لورد ملنر للمفاوضة باعتبارهم ممثلين للأمة المصرية ، ثم سأله المراسل : هل هو على استعداد للمفاوضة على أساس اعطاء الضـــمانات المعقولة لمصالح انجلترا فى قناة السويس ومصالحها التجارية والمالية اذا هى وفت بعهودها ؟ فقال : « اننا مستعدون لاعطاء كل الضمانات المعقولة للتوفيق بين مصالح انجلترا واســتقلال مصر ، ولا نرفض الدخول فى المفاوضات اللازمة باعتبــارنا وكلاء الأمة المصرية اذا كان من وراء ذلك الوصول الى هذه النتيجة » •

وعقب ذلك بأيام وصل الى باريس مستر سسل هيرست أحد زملاء ملنر لدعوة الوفد الى الاجتماع باللجنة فى لندن للمناقشة فى قواعد الاتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى ، ففضل الوفد ـ كما جاء فى رسالة سعد الى لجنة الوفد المركزية بالقاهرة ـ أن ينيب عنه محمد محمود وعبد العزيز فهمى وعلى ماهر فى السفر الى لندن لاستطلاع الحالةوالتحقق من استعداد بريطانيا العظمى نحو استقلال مصر قبل الانتقال بهيئته الكاملة الى العاصمة الانجليزية ، وقد لقى هؤلاء الأعضاء اللورد ملنر فذكر لهم أن انجلترا تعترف باستقلال مصر التام اذا هى ضمنت مصالحها الخاصة وانتهت من المفاوضة الى هذه النتيجة ، فكتبوا الى ســـعد بما سمعوه وشـــفعوا ذلك باستحسان حضور الوفد كله الى لندن للبدء فى المفاوضة ، فلبى الدعوة

وأبرق الى لجنة الوفد المركزية بالقاهرة يعلن للأمة اعتزام السفر فى الخامس من شهر يونيةعسى أن يصلوا بالمفاوضات الى حل مرض « مستمدين القوة من اتحاد الأمة وحكمة أبنائها والحجة من وضوح الحق والمعونة من الله ناصر الضعفاء » ٠

***

استجاب سعد الى دعوة الحكومة البريطانية ، استجاب بحكم وكالته عن الأمة ، وباعتباره المتحدث باسمها والمطالب بحقوقها ٠ استجاب الى الدعوة هو وأعضاء الوفد والساسة ، ووصل الى لندن وكان تحت نظر الحكومة البريطانية سجل حافل بتاريخه وبتاريخ أعضاء الوفد جميعا ، فيه الصورة الكاملة لماضيهم وحاضرهم ، ونشاط كل منهم وميوله وفيه الوصف الدقيق لنواحى القوة ونواحى الضعف فيهم ٠

وصل سعد الى لندن وأعين الأمة متطلعة اليه مطمئنة الى حرصه وحرص أصحابه وتفانيهم فى التمسك بحقوق الشعب غير منقوصة ، وبحق الأمة فى الحرية وفى استقلالها الذى عبثت به بريطانيا منذ سنة ١٨٨٢ ٠

***

قابل سعد لورد ملنر وعرف منه استعداده لمفاوضة الوفد بدون قيد أو شرط ، وقد أدلى لورد ملنر بتصريحه هذا الى سعد وهو التصريح الذى واجه به ملنر المصريين عندما كانت لجنته فى مصر ، فكان يقول : حرية الادلاء بالرأى مكفولة لمن يريد الاتصال باللجنة ، وبأن اللجنة حرة فى اتخاذ موقفها والوقوف عند رأيها ٠

ولم يكن موقف الحكومة البريطانية بخاف على سعد وعلى أعضاء الوفد ، وعلى الساسة ، وكانت تصريحات الحكومة البريطانية المتكررة تؤيد اصرارها على هذا الموقف ٠

***

فهل كان سعد زغلول ورفاقه عند وصولهم الى لندن وعند مقابلتهم للورد ملنر وأعضاء لجنته ، هل كانوا هم قادة الثورة وزعماء الأمة التى

نطالب بحقوقها مطالبة قائمة على استعداد هذه الأمة للبذل والفداء أو أنهم كانوا مجرد وكلاء فيقضية أمة يتحدثون باسمها ، ومجرد وكلاء يعرضون القضية أمام قاض هو الخصم وهو الحكم ؟ وماذا كانشعور سعد وصحبه ؟ أكانوا يشعرون أنهم أمام بريطانيا العظمى التى خرجت من الحرب ظافرة تملى شروطها على المغلوبين والضعفاء ، أم كانوا يشعرون أنهم يمثلون أمة أبية شجاعة مصرة على نيل حقوقها بالغا ما بلغ الثمن ، ومستعدة لأن تمضى فى تضحيتها من أجل حريتها الى أبعد الحدود ؟ .

***

لقد كانت مهمة سعد زغلول وأعضاء الوفد - اذ ذاك - ثقيلة بحكم الحاضر السياسى للكثيرين منهمممن جاروا سياسة الوفاق والمسالمة فى الماضى ، غير أن ذكريات كفاحهم القريب ضد الغاصب ومواقفهم الوطنية الأخيرة واجتماعهم على عهد الأمة ، وثقة الشعب التى أولاهم اياها وتأييده لهم ، كل هذه العوامل الروحية كانت مدعاة لأن تشد من أزرهم وتضاعف من ايمانهم بقضية البلاد ، قضية أبنائهم واخوانهم التى يتعين ألا يكون موقفهم منها مجرد وكالة يدافع عنها محامون لا يؤمنون بها ايمانا مطلقا كاملا . كان على أعضاء الوفد أن يدركوا ويؤمنوا بأن القضية التىوكلوا للدفاع عنها هى قضية أبنائهم ومستقبل أمة بأسرها ... كان سعد زغلول وزملاؤه فى حاجة لأن يستعيدوا فى أذهانهم أمجاد الوطن وتضحياته فى ماضى تاريخه وفى حاضر أيامه ، وفى حاجة الى تعبئة كل قواهم الروحية والذهنية لمواجهة بريطانيا بدهائها وبقوتها ، وفى حاجة لأن يدركوا أن المقاومة الشعبية طاقة قوية وضعت تحت تصرفهم ليحسنوا استخدامها وتوجيهها توجيها صحيحا لايعرضها لأسباب الفتور ، ولاللعوامل التى تحد من اندفاعها وتضعف من قوتها ليتسنى لهم أن يقاوموا بهذه الطاقة الشعبية خطط السياسة الاستعمارية تجاه تلك الانتفاضة الوطنية الرائعة ، كان عليهم أن يحتفظوا بقوة هذه الطاقة ليتمكنوا من الوقوف فى وجه السياسة البريطانية التى لم تكن لتكف عن تسديد الضربات تلو الضربات لقضية البلاد .

كان على سعد وزملائه أن يدركوا أن وسيلة الاستعمار في تلك الأثناء للقضاء على الثورة هي العمل من أجل أن يفقد زعماء الأمة ثقة الأمة فيهم ، وبذلك يجد المستعمر - حتما - طريقه الى قلب الحركة الوطنية ، وأن يدركوا أن دعوتهم الى لندن كانت وسيلة من وسائل الاستعمار لاستدراجهم الى الجلوس حول المائدة المستديرة والدخول معهم في مفاوضات .

***

لقد كان على الوفد المصرى أن يتبين ذلك كله ، وأن يدرك في الوقت نفسه أنه حينما يذهب الى لندن ، ويتم اللقاء بينه وبين الجانب البريطانى وتبدأ المفاوضات بينهما فلابد له من أن يواجه المفاوض البريطانى بخطة مدروسة وبموقف محدود وبحلول معينة ، فان الأمم المناضلة من أجل حريتها واستقلالها عندما تواجه المستعمر وتفاوضه لاستخلاص حقوقها من براثنه ، لابد لها في ذلك من احدى السبل الثلاثة التى لا سبيل غيرها لاستخلاص حقوق الشعوب :

الأول :

الاصرار على المطالب الوطنية كاملة غير منقوصة ، وناجزة غير آجلة ، ولابد فى مثل هذا الموقف ، ولكى تؤتى هذه الوسيلة ثمارها ، أن تكون القيادة قيادة حكيمة رشيدة تستند الى رأى عام على درجة عالية من الوعى الوطنى ، والى جبهة قوية متماسكة تضم كل عناصر الأمة ويتضامن فيها الحاكم والمحكوم من أجل هدف يسترخص الجميع فى سبيله النفس والمال ، لأن اختيار هذه الوسيلة فى مواجهة الاستعمار يعنى الاستعداد التام للمضى فى النضال حتى النهاية بالغة ما تبلغ التضحيات .

الثانى :

الاصرار على المطالب الوطنية وعدم التفريط فى شىء منها على الاطلاق والافادة من تأييد الرأى العام ومن مساندة القوة الشعبية لتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من الأهداف الوطنية واسترداد كل مايمكن استرداده من حقوق البلاد المسلوبة ، وتحديد مطالب الأمة تحديدا واضحا

لا ليس فيه ولا غموض ، والتمسك بالحصول عليها جميعها ورفض التفاوض على الانتقاص منها . مع قبول هذا التفاوض ـ عند الاقتضاء ـ على شريطة الا تمس المفاوضة الحقوق والأهداف فى ذاتها ، وانما تكون مقصورة على مراحل التنفيذ وطرقه ، وعلى القضايا التى يمكن أن تنشأ نتيجة لهذا التنفيذ . وعلى أية حال فانه ليس من طبيعة المستعمر أن يمضى مع بمكافحيه فى هذا الاتجاه ويسلم لهم فيه بغايتهم . مالم يجد نفسه أمام زعيم قوى وأمة مناضلة متماسكة ، الأمر الذى لا يجد حياله مناصا من اختيار أهون الضررين على الاستعمار .

ولا ريب فى أن اختيار زعماء الحركات الوطنية لهذا الاتجاه انما هو اختيار يقوم على الصراحة ومواجهة الأمر الواقع بخيره وشروره ، كما أن الاساس فيه هو : اما الوصول الى التمهيد للوفاق تمهيدا لا يمس حقوق البلاد كاملة ، واما المضى فى الجهاد والتضحية دون هوادة أو توقف .

الثالث :

قبول التفاوض على أساس الموقف الذى رسم المستعمر حدوده وعين نطاقه ، ومجاراة المستعمر فى الحلول التى يعرضها على مفاوضيه . وهى دائما حلول يحرص الاستعمار ـ بطبيعة الحال ـ على تغليفها بغلاف زائف يراعى فيه أن يكون صالحا لحماية مركز المفاوض ـ عند الاقتضاء ـ حينما يواجه الرأى العام ، فتفسير اللفظ وبريق العبارة والتلاعب بذلك كله له دوره دائما فى مثل هذه الحلول ، لايهام الرأى العام فى الشعوب بأن ما تم الاتفاق عليه هو الوسيلة التى تحقق الحرية والاستقلال . ولهذه الصورة من صور المفاوضات مع المستعمر خطورة بالغة الأثر وان قبول زعماء الحركات الوطنية التفاوض فى هذا النطاق الذى يضع هو حدوده ويعين أوضاعه ، يعنى التسليم ـ تلقائيا ـ بقوة المستعمر وتفوقه ، ويشير الى عدم ثقة زعماء الحركات الوطنية فى تماسك الجبهة الوطنية من ورائهم ، وفى قوتها ، أو على الأقل فى قدرتها على الصمود ومواصلة الكفاح والنضال لأمد أطول ، علاوة على أن

المستعمر فى مثل هذه الحال يدرك انه يواجه زعماءأنهكهم الجهاد فاتجهوا الى سبيل التحلل منه بطريق أو آخر ، وأصبح همهم الركون الى الراحة الناعمة على حساب كفاح الأمة وجهادها . ولا ريب فى أن مكمن الخطر كل الخطر على الحركات الوطنية ذاتها هو فى هذه النقطة بالذات ، وهو فى توافر الظروف التى تجعل المستعمر يشعر نحو مفاوضيه هذا الشعور فتكون النتيجة أن يزداد ثقة فى قدرته على تفتيت وحدة الأمة ومطالبها وينطلق فى العمل على تثبيط عزائم الزعماء واضعافهم ، مستخدما فى ذلك كل وسيلة الى أن يتمكن على مر الزمن من استدراجهم الى مجاراته فيما يعرضه من الحلول لقضايا الشعوب المناضلة ، وهى دائما حلول يعرف المستعمر متى يمضى فى احترامها ومتى يتوقف عن ذلك ، ويعرف متى يرضاها ومتى يأباها .

وعلى هذه الصورة يتسنى للمستعمر النجاح فى تحويل زعماء الحركات الوطنية ورسلها الى مجرد ساسة مرتزقة لا هم لهم الا مناصب الحكم كمتعة وجاه ونفوذ ومزايا خاصة ومغانم مادية ، وبقدر ما يباعد الاستعمار بين أمثال هؤلاء الزعماء وبين الحركات الوطنية بقدر ما يزداد نهافتهم على ارضاء المستعمر والاستجابة الى مطالبه . وطبيعى ان هذا الطراز من الزعماء الذين تتمكن السياسة الاستعمارية من مسخهم على هذه الصورة سينقلبون متى خذلوا الى جماعة لا يعنيها الا استبقاء تأييد الأمة ، لا فى اطار السعى الحقيقى الجاد من أجل الأهداف الوطنية ، بل فى اطار من الشعارات الزائفة التى تعرض مستقبل الشعب لأشد الأخطار ، ذلك لأن مثل هذه الجماعة تحول وعى الأمة عن صورته الوطنية المتماسكة التى تستهدف اجلاء المستعمر وتحقيق كل الأمانى للبلاد ، الى مجرد صورة لكفاح سياسى مفتت بتفتيت وحدة الأمة .

***

كان على الوفد المصرى أن يدرك ذلك كله ، وأن يعد عدته حتى لا يتاح للسياسة الاستعمارية أن تنفذ خطتها وتنجح فى مسعاها ،

ولا سيما وقد اتضح لسعد زغلول ورفاقه مدى ما أصيبت به اللجنة من صدمة عندما علمت ممن اتصلت بهم وتحدثوا اليها فى مهمتها ، أنهم لا يتحدثون اليها بلسان الشعب ، وأن سعد زغلول ووفده هم وحدهم الذين فوضهم المصريون جميعا لتمثيل الأمة .

وهنا نقتطع من واقع تقرير اللجنة احساس اللورد ملنر وسائر أعضاء اللجنة بالنسبة للوفد وسياسة اللجنة ازاءه .

يقول اللورد ملنر : انه من الطبيعى أن اللجنة لم تكن لتسلم بمثل هذا الرأى ، كما أنه لم يكن من الطبيعى أن تعترف بريطانيا للوفد بأنه يمثل الأمة ، والا كان عليها أن تعترف بسعد زغلول زعيما لهذه الأمة .. ويقول لورد ملنر : أما نحن فلم نكن نسلم - طبعا - بأن زغلول ورفاقه حائزون على كل التأييد الشعبى الذى يزعمونه لأنفسهم ولكننا مع ذلك لم نكن نستطيع أن نتغاضى عن الحقيقة ، والحقيقة هى أنهم كانوا فى هذه المدة أقوى قادة الرأى العام المصرى وأنه لا أمل فى نجاح أى مشروع يعارضونه ولا مكان له عند الجماهير ، وكان استدراج الوفد المصرى يعنى بريطانيا ويهمها كل الاهتمام اذ أنه - على حد قول اللجنة - كان من المسائل الجوهرية فى مشروعها ألا تنفذ أية معاهدة تعقدها مع مصر الا اذا وافقت عليها جمعية مصرية تنوب عن الأمة المصرية نيابة حقيقية ، ولهذا كان عليها أن تجتذب سعدا وغيره من أعضاء الوفد للدخول معها فى مفاوضات . كانت بريطانيا تريد أن تجتذب سعدا ورفاقه، وفى ذات الوقت كانت تعمل على اضعاف مركزهم ليفقدوا قوتهم ويصبحوا أداة فى تنفيذ سياستها - وفى هذا الشأن قالت اللجنة - ان الجميع أكدوا لها أن سعدا ومن معه تتألف منهم الأكثرية الكبيرة ان لم تكن الأغلبية الساحقة فى مثل هذه الجمعية التى يراد أن تنتخب لتبرم المعاهدة التى تنتهى اليها بريطانيا والوفد المصرى .. كانت اللجنة تحرص كل الحرص على أن تلتقى بسعد زغلول ورفاقه ، وكان زغلول يفطن من أول الأمر الى خطورة هذه اللجنة ، وقد عرف حدودمهمتها وتبين هدفها ولذلك فقدرفض الاستجابة فى أول الأمر لكل مسعى قامت به اللجنة للالتقاء به

ولا سيما ما بذله وقتئذ عدلى يكن من مساع فى هـذا الصـــدد ، ولكن اللجنة كانت تهدىء من مخاوف سعد زغلول من الاجتماع بها ، كانت تزعم أن الاجتماع بالوفد لن يكون الا لمجرد بسط الآراء دون أن يكون في ذلك خطر على أى من الطرفين • وازاء اصرار سعد زغلول عـــلى موقفه رأت اللجنة أن تستعين بعدلى ليعاود بذل مساعيه لدى سعد زغلول ليقنعه بقبول الاجتماع بها وقد انتهى الأمر بهذا المسعى الى النجاح فقبل سعد زغلول ورفاقه أعضاء الوفد أن يجتمعوا باللجنة ويتصلوا بها اتصالا مباشرا بعد أن كانوا يصرون على مقاطعتها •

وأدلى سعد زغلول بتصريح جاء به ما يلى : ـ

(اننا مستعدون لاعطاء كل الضمانات المعقولة للتوفيق بين مصالح بريطانيا واستقلال مصر ولا نرفض الدخول فى المفاوضات اللازمة باعتبارنا وكلاء الأمة المصرية اذا كان من وراء ذلك الوصول الى هذه النتيجة ••)

ويعلق عباس محمود العقاد على قبول سعد الدخول فى المفاوضات بقوله : ولسنا نعرف مبلغ ما كان يرجوه ســـعد للقضـــية المصرية من وراء هذه المفاوضة ، ولكنه لم يكن مستطيعا أن يرفضها دون أن يعرض الوفد للانشقاق والتنازع ويهيىء للمغرضـــين أسباب اتهامه بتضـــييع الفرص وسوء السياسة ، والخوف من مواجهة الحقيقة التى اضطلع بها دون أن يعتمد على وسيلة أخرى مضمونة الفلاح والجدوى • وهـــو لو رفض المفاوضة مكتفيا بنشر الدعوة بين الشعوب الأوروبية لم يعدم هنالك من يلقى عليه اللوم ويبرىء بريطانيا العظمى من التهمة • لأنهـــا مهدت له سبيل التفاهم والمناقشة الحرة فأعرض هو عنها وأشفق عـــلى نفسه وعلى أمته من مناقشتها ومساجلتها ! وفى وسعه أن يعود الى نشر الدعوة متى احتاج اليها يوم ينجلى ســـوء النية من جانب الســـياسة البريطانية ، وينجلى عذر المصريين فى رفض مفاوضتها بعد الاســـتجابة اليها ، ولكن ليس فى وسعه أن يقنع الناس جميعا بفشل المفاوضـــة

قبل الدخول فيها ، ولا أن يمنع الفتنة آن يدب دبيبها بين أعضاء الوفد ، ومنهم من ود لو رجع سعد الى القاهرة وقبل نصيحة « الوزراء الأصدقاء حين زينوا له مفاوضة اللجنة الملنرية قبل رجوعها الى بلادها ، فاذا رفض مفاوضتها فى هذه المرة وأغلق باب المفاوضة اغلاقا لا رجعة فيه فمـــاذا ينتظرون وعلام يصبرون ؟

« ومن العجز أن يتهم الانســـان نفسه ويتهم قومه بالخوف من المناقشة لاظهار حقهم واثبات مطالبهم ، فاذا كان مقدورا للوفد ان يختلف لا منـــاص فخير للأمة المصرية أن يختلف بعد المفاوضة من أن يختلف قبلها ، لأن الخلاف يومئذ يكون على أمور مذكورة مسطورة تظهر من ورائها النيات والدعاوى ويسهل الدفاع عنها وبيان وجه القوة والضعف فى جانبيها ، ولكن الخلاف قبل المفاوضة انما تقوم به حجة من يقبلونها وتسقط به حجة من يرفضونها ، ويتاح لمن يشاء أن يتهم الرافضين بالعبث والتعنت واهمال الوسائل المعروضة لأسباب مبهمة أو لغير سبب على الاطلاق (١) .

(١) سعد زغلول للعقاد ص ٣٠٦ و ٣١٠

الفصل السادس عشر

سعد يفاوض لجنة ملنر

« اسلوب لجنة ملنر في مفاوضة الوفد المصرى ـ ملنر يحلل موقف سعد ورفاقه »
« من مشروع المعاهدة ـ امل ملنر في تاييد الوفد المصرى لمشروع المعاهدة ـ تفسير »
« ملنر لموقف أعضاء الوفد ـ موقف سعد زغلول ـ محاولات ملنر في التسلل الى الوحدة »
« بين اعضاء الوفد وعمله على تصدع وحدة الامة ـ مدى التزام مشروع سعد لنص »
« المادة الخامسة من قانون الوفد اى كفالة تحقيق الاستقلال التام لمصر ـ المقارنة بين »
« مشروع لجنة ملنر ومشروع الوفد المصرى ـ الاسلوب البريطانى فى المفاوضة ـ »
« المشروع الاخير للجنة ملنر يفرض الوصاية المطلقة على مصر وينظم الاحتلال ويمكن »
« بريطانيا من الانفراد بحماية قناة السويس . »

***

زينت السياسة البريطانية للوفد الشخوص الى لندن لكى يجتمع بها وطمأنت سعد زغلول الى حد اعتقد معه أنه لا حرج فى ذلك على مركزه كمحام عن مصر .

واجتمع سعد زغلول بأعضاء اللجنة . ويقول اللورد ملنر : ان الحديث فى هذا الاجتماع قد دار فى شكل مناقشة طويلة مختلفة الألوان ، وأنه كثيرا ما كان الكلام يدور فى الفترات التى كانت تتخلل الجلسات الرسمية بين بعض أعضاء اللجنة وواحد أو اثنين من المصريين وأن هذا النوع من المحادثات قد جاء بفائدة كبيرة . ويمضى ملنر فى حديثه عن سعد زغلول وأعضاء الوفد فيقول : انهم كانوا مقيدين بالخطة التى رسموها لأنفسهم قبل ذلك حين كانوا يعتقدون أن هناك بين أمانى المصريين وسياسة بريطانيا العظمى هوة واسعة لا يمكن اجتيازها من أجل التوفيق بينهما . ويمضى ملنر فى حديثه ليلبس سعد ورفاقه مظهر الميل الى التجاوب مع السياسة البريطانية فيقول : ان سعدا ورفاقه لما

أدركوا أنهم أخطئوا فهم تلك السياسة كان يتعذر عليهم أن يعدلوا موقفهم بحيث يطابق فهمهم الجديد مقاصد بريطانيا العظمى ، ويسترسل ملنر فى وصفه لموقف أعضاء الوفد فيقول : ـ

وكثيرا ما قالوا لنا المرة بعد المرة انهم لا يستطيعون قبول اقتراح عرضناه عليهم ما دام أنه لا يتمشى مع التوكيل الذى صدر اليهم من الشعب المصرى ، وان كان يتمشى مع العدل والانصاف !

ويستطرد ملنر فيقول : ولم نكن نجنى ثمرة من محاولتنا اقناعهم بأن التوكيل الذى يدعونه ما هو الا عبارة عن البيان الذى وضعوه هم أنفسهم ، وأن الجمهور المصرى انما قبله منهم وأقره على علاته وأنه ليس ثمة ما يمنعهم من تعديل سياسة كانت من بنات أفكارهم وكانوا هم واضعوها .

***

كان هذا هو موقف ملنر من سعد زغلول ورفاقه وبهذا المنطق تحدث ملنر وانتهى الى القول بأن أعضاء الوفد قبلوا فكرة عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر حينما عرضت عليهم ، وأنهم لما وصلوا الى المناقشة فى نصوص المعاهدة التى كانت ترى اللجنة وقتئذ أنها ضمانات قليلة وجوهرية للمصالح البريطانية والأجنبية تهيب المصريون الموافقة على أمر يمكن أن يتنافى والاستقلال الذى يصبون اليه .

ويعود ملنر فيقول : انه كان من بين المصريين أو كان بعضهم على الأقل يعترف بهذا النوع من الاستقلال الذى تعرضه بريطانيا فى مشروعها غير أن هؤلاء كانوا دائما يخشون أن يكون أبناء وطنهم لا يرون رأيهم ومن ثم يصمونهم بالخيانة لقضية بلادهم .

***

وهكذا مضى ملنر فى تحليل موقف أعضاء الوفد وتقسيمهم الى فئتين فئة متعصبة وأخرى متجاوبة . ولا شك أن أقوال ملنر هذه كانت دسا ، وكانت بمثابة سموم ينفثها ليصيب من الوفد مقتلا . وبهذا الأسلوب

الخبيث يمضى ملنر فى حديثه فيقول : ان اللجنة بينما كانت فى مفاوضاتها مع الوفد تبدى تساهلها ، كان الوفد يميل من جانبه الى الى التجاوز عن الكثير من مطالبه نظرا لرغبته الشديدة فى التفاهم والاتفاق مع اللجنة ، وانه على اساس هذا الاستعداد الذى أبداه الوفد طلب الى سعد زغلول ورفاقه ان يستخدموا نفوذهم لحمل المصريين على قبول التسوية المزمع الاتفاق عليها بينهم وبين اللجنة ، وذلك عن طريق تشكيل جمعية مصرية شعبية تصادق على معاهدة تنفذ بمقتضاها هذه التسوية . كان ملنر يأمل من أعضاء الوفد أن يكفلوا تأييد المصريين لما تصل اليه اللجنة والوفد من تسوية ، وان يعملوا على ذلك جهد طاقتهم والا ضعف الأمل فى فهم التسوية حق الفهم فى مصر ولم تجد ترحيبا ولا ارتياحا .

***

يطالب ملنر أعضاء الوفد بهذا التأييد فى الوقت الذى يقول فيه بأنه لا يضمن موافقة الحكومة البريطانية والشعب البريطانى على تلك التسوية ويبدى دهشته لأن أعضاء الوفد أبوا أن يتحملوا هذه المسئولية التى أرادهم على تحملها ، ويعزو موقفهم فى هذا الشأن الى خوفهم من أن يتنكر لهم الكثيرون من أتباعهم فى مصر ، فيقول : ان أعضاء الوفد ظلوا يطالبون بالتعديل والتحوير فى الشروط المتفق عليها تعديلا وتحويرا يتناولان أكثر ما يتناولان شكل هذه الشروط لكى يجعلوها أقرب الى القبول عند الرأى العام المصرى ، وأنه عندما وصلت المفاوضات بين الطرفين الى مرحلة رأى أعضاء الوفد وقف البحث والمناقشة ريثما يزور بعض الأعضاء القطر المصرى ويوضحوا لمواطنيهم هناك نصوص التسوية التى تريدها اللجنة والمزايا الكثيرة التى تفيدها مصر من ورائها . ويستطرد اللورد ملنر فيقول : انه أيد هذا الرأى كما أن سعدا استصوبه لأنه اذا ما صادف المشروع البريطانى قبولا حسنا عند المصريين، كان هذا القبول بمثابة توكيل يسوغ للوفد تأييد اقتراحاتنا دون قيد أو شرط ، يقول انه كان لهذا الاقتراح مزايا واضحة فى نظر الوفد لأنه يمكن لرسله الى مصر أن يحثوا الناس على قبول بعض الشروط دون

أن يتقيدوا هم به ، فلا ينفردوا بذلك عن حزبهم فى حالة ما اذا لم تقابل هذه الشروط بالرضا والاستحسان • واذا كان هذا هو موقف المصريين فانه كان للبريطانيين مصلحة أيضا فى أن يتم هذا الاختيار ليتمكنوا من سبر غور الرأى العام المصرى أكثر مما تمكنوا من ذلك فى الماضى ، كما كان هذا يساعد بريطانيا على المقارنة بين قوة المعتدلين وقوة المتطرفين من أنصار الحركة الوطنية •

وتأييدا لما تقدم يقول اللورد ملنر ان اللجنة كانت على استعداد لأن تشير على الحكومة البريطانية بقبول الاقتراحات التى انتهت اليها اللجنة اذا اقتنعت الحكومة بأن سعد زغلول وأعضاء الوفد على استعداد للدفاع عن هذه الاقتراحات والعمل على الترغيب فيها ، واذا ثبت لهما أن الوفد سيستخدم نفوذ كل أعضائه للحصول على مصادقة من جمعية وطنية مصرية على معاهدة كالمعاهدة التى أعدتها اللجنة ، واذا تحققت بريطانيا أن الوفد المصرى مستعد ـ على حد قول اللجنة ـ للتجاوز عن المطالب الوطنية الأساسية ، وأن كل أمره أنه يخشى فى هذا رد الفعل فى الرأى العام المصرى •

***

ان الخطورة فيما تضمنته أقوال ملنر واضحة كل الوضوح ، وهى أقوال تبين الى أى مدى سعت بريطانيا للتسلل الى صميم الوحدة التى كانت تجمع بين أعضاء الوفد ، بعضهم ببعض ، والوحدة التى كانت تجمعهم بسائر أبناء الأمة ، وواضح من أقوال اللورد ملنر أنه كان دائب المحاولة فى أقواله من أجل التشكيك فى وطنية واخلاص أعضاء الوفد وخلق الريبة فى وفائهم لوكالتهم عن الأمة •

***

والآن ، وبعد أن رأينا بوضوح كيف دأب ملنر على السعى من أجل تفتيت وحدة الأمة المصرية واصابتها بالتصدع ، نود أن نستعرض نصوص المشروع الذى قدمته لجنة ملنر الى الوفد المصرى ، وكذلك نصوص مشروع الاتفاق الذى قدمه الوفد المصرى الى هذه اللجنة ليتسنى الحكم

على الموقف اذ ذاك على ضوء هذه النصوص جميعـــا لا على أقوال ملنر فحسب •

على أن المقـــــارنة بين المشروعين : بين ما طالبت به بريطانيا فى مشروعها من أوضاع لها فى مصر ، وبين ما وافق عليه الوفد المصرى فى مشروعه من هذه الأوضاع سلم به لها ، تلك المقارنة هى الفيصل فى الحكم على الموقف ، آنئذ حكما سليما ، لامجال للطعن فيه •

***

وكان للمفاوضات التى دارت بين لجنة ملنر والوفد المصرى أثر حاسم فى تكييف العلاقة بين مصر وبريطانيا وتحديد المجال الذى التزمته القضية منذ ذلك الحين حتى تم توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ • فان الجانب البريطانى شرح فى هذه المفاوضات وجهة نظره بكل وضوح ، وتقـدم بما زعم أنها مبررات لمقاصده وأهدافه ، ولم يخف هذه المقاصد وتلك الأهداف ، وان كان قد غلفها بعبارات وألفاظ مهما كان سحرها وخداعها ، فان الغرض منها لا يخفى على الباحث المدقق •

تقدم الجانب البريطانى للمفاوضة وفى حقيبته ذخيرة من العـــلم والخبرة بالأشخاص والأحداث ، تلك الخبرة التى استخدمها فى هذه المفاوضات ، فراح يعرض من جانبـه على الجانب المصرى أقل ما يمكن على اعتبار ما عرضـــه أكثر ما يمكن » وأنه الحد الذى لا يمكن له أن يجاوزه • على أن هذا العرض لم تكن وراءه نية التنفيذ ، وانما كان عرفا سائدا فى السياسة البريطانية ، كان لمجرد جس النبض للخصم والكشـف عن مدى صلابته والوصول الى آخر حدود هذه الصلابة والعناد ، وذلك من أجل أن يحدد المفاوض البريطانى خططه النهائية على ضوء هـــذه المعلومات التى تعتبر اختبارا عمليا لطاقة خصمه قبل ان يخطىء ، وهـــذا شأن كل مفاوض بريطانى ، أو أن ذلك الأسلوب يكاد يكون دستورا لكل مفاوض انجليزى •

وقـد حرص الجانب البريطانى على أن يجعـــل من الفرع فى

القضية أصلا ، ليصرف مفاوضيه عن قضيتهم الأساسية ، وليحول نظرهم عن الكليات الى الجزئيات ، كما كان يمضى فى مفاوضاته ببروده وبطئه المعهود ، فيحسب لكل خطوة حسابها ويتقدم بقدر وبحساب ، ويتراجع بقدر وحســــاب ويبدى ويعيد ، ويكرر ذلك كله فى كل مرحلة من مراحل المفاوضات ، يمهد ويقدم للكلمة ثم يعقب ويعلق عليها ، وذلك كله من أجل أن ينهك مفاوضه ويســـتخلص منه التنازل اثر التنازل ، ولا يمكنه من النهوض بواجباته الأساسية فى المفاوضة ، وبهذه الوسيلة يضعف ثقته بنفسه ، ويزعزع مكانته فى نفوس مواطنيه فينزعون منــــه ثقتهم التى أولوه اياها . كان هـــدف الجانب البريطانى تفتيت قضـــية البلاد لينفذ منها الى وحدة الأمة فيفتتها ثم ينفذ منهـــا الى الثورة فيقضى عليهـــا .

تلك كانت الأهداف الرئيســـية للمفاوض البريطانى دائما ، وقد بدأت بالعمل من أجلها لجنة ملنر ثم التزمتها السياســـة البريطانية فى جميع المفاوضات التى جرت بينها وبين مصر حتى تم توقيع معـــاهدة سنة ١٩٣٦ . وكانت هذه السياسة من الناحية المنطقيةضرورية لحماية الوجود البريطانى فى العالم والحماية وضعها الذى خلقته لها سياستهـــا الاستعمارية على مر الزمن .

ذلك كان موقف المفاوض البريطانى فىمفاوضات لجنة ملنر ، فماذا كان موقف المفاوض المصرى ، أعنى موقف الوفد المصرى فى هـــــذه المفاوضات والى أى مدى حمل الوفد الأمانة والتزم وكالته عن الأمة ؟ وهل أدرك أنه اذ يفاوض الجانب البريطانى انما يحدد بنفســــه لهذا الجانب مدى فهمه للاستقلال التام ومدى حرصه على حقوق بلاده ؟ كما يضع لنفسه بنفسه مكانته ومنزلته ودرجته بين مختلف طبقات المفاوضين والى أى حد كان فهم الوفد المصرى للفارق الكبير بين زعامة أمة ثائرة وبين الانابة السياسية عن أمة تحاور وتداور وتجعل حقوقها موضع المساومة والأخذ والعطاء ؟

الى أى مدى أدرك الوفد المصرى هذا كله ، وهو يفاوض بريطانيا

ويصنع تاريخ ومستقبل مصر ؟ هل كان الوفد المصرى يدرك أنه بموقفه من صلابة ووعى أو من تراخ وجهـل انما كان بيـده أن يبقى لمصر حريتها فى التمسك بحقوقها كاملة تجاهد من أجلها على الصـورة التى تراها ، وبيده أن يصفدها بقيود من حديد تتجمد معها القضية ثم لاتلبث أن تموت ؟ وأخيرا ففى أى طبقة من طبقات المفاوضين وضع الوفد المصرى نفسه عندما واجه بريطانيا ؟

سنجد الاجابة على هذه الأسئلة فى موقف الوفد المصرى من المفاوضات، وان ما يعنينا منها هو ما وقع فى أثنائها وما سجل خلالها لا النتيجة التى انتهت اليها المفاوضات . فهذه النتيجة قد جاءت أخيرا اثر انتفاضة حالت دون التمشى الى النهاية فى تلك المفاوضات وبهذا فان هذه الانتفاضـة لا يمكن أن تمحو ما سجل فى محاضر جلسات هذه المفاوضات وتضمنته من أسطر سجل فيهـا المفاوض المصرى موقفه بخط يده ، مما اتخذه الجانب البريطانى فيما بعد سندا يقيد به فى جميع المفاوضات التى جرت بين بريطانيا ومصر بعد ذلك ، وحجة طالما فاجأ بها المفاوض المصرى فى كل انتفاضـة .

***

عندما شرعت لجنة ملنر فى اعداد نصوص مشروعها بدأتها بالدفاع عن فرض الحماية على مصر وبالاصرار على بقائها ، ثم تدرجت الى الزعم بحرصهـا على التوفيق بين مطالب مصر وبين مطالب بريطانيا ، ومضت تقـول ان لمصر أهمية بالنسبة لنظام بريطـانيا الامبراطورى كله ، وان وجود الأجانب فى مصر ومالهم من مصالح فى البلاد يشكل عنصرا هاما من عناصر القضية المصرية .

وقالت اللجنـة ان الحكمة تقتضى الاتفـاق على حل يرضى عنه الطرفان ، وأنه لا سبيل لهذا الحل غير عقد المعاهدة ، كما تقضى الحكمة بأن ترفع عن مصر الوصاية التى يعترض عليها المصريون اعتراضا شديدا .

غير أن اللجنة عند هذا الحد من حديثها عن الوصـاية قد عادت

نفول مستدركة فى حديثها : ان رفع الوصاية يجب أن يكون مشروطا بألا تتعرض المصالح البريطانية الحيوية للخطر ، فان الحل الطبيعى للقضية المصرية كان فى راى اللجنة عقد معاهدة بين البلدين ، معاهــدة تكفل الحقوق التى تزعمها بريطانيا وتطالب بها فى مصر •

وقد كانت هذه الحقوق المزعومة فى راى اللجنة على نوعين : الاول أن يكون لبريطانيا العظمى الحق فى ابقاء قوة عســكرية فى الآراضى المصرية لتحمى مصالحهــا فى مصر ولتحمى مواصلاتها الامبراطورية ، والآخر : أن يكون لها نصيب فى الرقابة على التشريع المصرى والادارة المصرية فيما يتصــل من ذلك بالاجانب للدفاع عن المصــالح الأجنبية المشروعة • وفى سبيل ترغيب الوفد والمصريين فى هــذا العرض تقـول اللجنة عن الامتياز الاول أى ابقاء قوات بريطانيــة فى مصر : ان مصر اذ تمنحه لحليف لها يتكفل بالدفاع عنها وحمايتهــا من الأخطار الخارجية ، فانما تكون قد فعلت ما يساعدها على الاحتفاظ بكرامتها ومن ثم تصــبح قوة هذا الحلف وسلامته ذات أهمية جوهرية لمصر •

أما فيما يتعلق بالامتياز الثانى وهو منحها حق التدخل فى الادارة والتشريع فى مصر فتقول اللجنة انه ليس فيه من الافتئات على استقلال مصر أكثر مما كانت مصر دائما معرضة له بسبب الامتيازات الأجنبية ، ومن الطبيعى أن يستتبع هذا الامتياز الخاص الذى تنفرد به بريطانيــا تصفية الامتيازات الأجنبية لمصــلحة بريطانيا أى أن يطلب الى مصر أن تعترف بأن بريطانيا العظمى هى التى سوف تحمى تلك الامتيازات الأجنبية بعد ردها الى حدود معقولة ، وهكذا تعود بريطانيــا بمصر الى مقترحات اللورد كرومر والمستر برونيــات بشأن الامتيازات الأجنبيــة ، والتى أجمعت الدول ــ اذ ذاك ــ على رفضها ، وقد جعلت بريطانيا من موضــوع الامتيازات الأجنبية المادة الأساسية التى تستدرج بها مصر لتفتت المطالب الوطنية ، اذ كان فى تقديرها أنه يجب على المصريين أن يهللوا لبريطانيــا ويستجيبوا لمطالبها ، عندما تتمكن من أن تحل محل سائر الدول فيما كان لها من امتيازات فى مصر فتباشر امتيازاتهم نيابة عنهم ، ولهذا فقد قالت اللجنة

فى مذكراتها : انه لكى يقوم استقلال مصر على اساس متين ولكى يتسنى تعديل الامتيازات التى تتمتع بها الدول فى مصر بحيث تصبح هذه الامتيازات أقل ضررا بمصالح البلاد فيتعين الدخول فى مفاوضات مع بريطانيا أولا ، ثم فى مفاوضات تجرى بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول صاحبة الامتيازات للوصول الى اتفاقيات معينة تحقق ما تسعى بريطانيا الى تحقيقه .

***

أما فيما يتعلق بتحقيق استقلال مصر ، فقد رأت اللجنة أن تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر كدولة ذات نظام دستورى ملكى نيابى ، وفى مقابل هذا الاعتراف تمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق اللازمة لصيانة مصالحها الخاصة والتى تمكنها من تقديم الضمانات اللازمة للدول الأجنبية حتى يمكن أن تتخلى هذه الدول عن الحقوق الممنوحة لها بمقتضى الامتيازات وتنتهى اللجنة الى القول بأنه بموجب هذه المعاهدة نفسها تبرم محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر .

وفى ١٧ من يوليو ١٩٢٠ قدمت لجنة ملنر الى الوفد المصرى مشروع المعاهدة

***

فقابل الوفد هذا المشروع بمشروع أعده وبعث به الى الجانب البريطانى فى اليوم نفسه ، وقال سعد زغلول فى الكتاب الذى رافق المشروع : انه يعتقد أن المشروع الذى أعده الوفد من شأنه أن يرضى الطرفين ، وعلى أساسه يمكن للجانبين أن يضعا دعائم صداقة متينة ومعاهدة عمادها الاخلاص بين الشعبين الانجليزى والمصرى .

***

غير أن الجانب البريطانى رفض المشروع المصرى كما رفض الجانب المصرى المشروع البريطانى ، مما حدا بلجنة ملنر الى أن تعد مشروعا آخر للاتفاق بين البلدين ، وفى هذا المشروع الجديد حرصت بريطانيا على ايضاح موقفها تماما فضمنت المشروع : —

أولا : قيودا على سياسة مصر الخارجية وقيــودا على سيادتها اذ نص المشروع على أن تتمتع مصر بحق التمثيل الخارجى ، وفى حالة عدم وجود ممثل لها تعهد الى الممثل البريطانى بمصالحها ، وتتعهـــد بألا تتخذ فى البلاد الأجنبية مالا يتفق واحكام المحالفة المعقودة بين مصر وبريطانيا .

ثانيا : ابقاء قوة عسكرية بريطانية فى الأراضى المصرية. وذلك بأن تمنح مصر بريطانيا العظمى حق الاحتفاظ بقوة عسكرية فى مصر لحماية مواصلاتها الامبراطورية .

ثالثا : وضع مصر تحت الوصاية المالية والادارية البريطانية ، وذلك بالزام مصر بأن تعين بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارا ماليا يعهد اليه باختصاصات صندوق الدين ، وموظفا بريطانيا فى وزارة الحقانيــة يكون من حقه أن يحاط علما بادارة القضاء فيما يتعلق بالأجانب .

رابعا : الحد من سلطة الحكومة المصرية على المقيمين بالبلاد ، اذ رتب المشروع لبريطانيا حقوقا فى هذا الشأن ، فنص على أن يكون لهـــا حق التدخل بوساطة ممثلها فى مصر لمنع تطبيق أى قانون بمصرى عـــلى الأجانب قبل موافقة الدول الأجنبية عليه .

خامسا : رتب لبريطانيا مركزا خاصا فى مصر تســـتتبعه طبيعة العلاقات التى تنشأ عن المحالفة بين البلدين ، والتى تحتم ان يمنح الممثل البريطانى مركزا استثنائيا فى مصر ويخوله حق التقدم على جميع ممثلى الدول الأخرى فيها .

سادسا : تسوية حالات الموظفين البريطانيين أو غيرهم من الموظفين الأجانب فى مصر بموجب اتفـــاق خاص بين الحكومتـين البريطانيـــة والمصرية .

سابعا : قيد المشروع سلطان مصر على شئونها الداخلية ، وحد من ممارستها اياها ، ففرض شروطا وقيودا على مشروع قانون الجنسية وكفل للأجانب الحرية فى ابقاء مدارسهم وتعليم لغاتهم وممارسة نشاطهم . وعلى الجملة فان المشروع البريطانى وضع قيودا للسيادة المصرية تعوقهـــا من

ممارستها لحقوقها تجاه الدول الأجنبية ، فقد فرض المشروع الوصاية المالية والوصاية القضائية والادارية ونظم الاحتـــلال البريطانى لمصر ، وربط مصر عسكريا بمستقبل بريطانيا بحكم المحالفة المزمع عقدهـــا بين البلدين • ولا بد لكى نقارن بين مشروع الوفد المصرى ومشروع ملنر من تناول نقاط هذا المشروع بشىء من التفصيل والتحليل على الصـــورة التالية : ــ

***

الوصاية على السياسة الخارجية :

نص المشروع البريطانى على أن تتعهد مصر من جانبها بألا تعقد أية معاهدة سياسية مع أية دولة أخرى دون موافقة بريطانية على ذلك ، كما نص فى حالة اتجاه نية مصر لاختيار من يمثلها فى البلاد التى لايكون لها فيها ممثلون مصريون ، يكون لزاما عليها أن تعهـــد بهذا التمثيل الى بريطانيا وحدها ، ولا يجوز لها أن تعهد به لأية دولة أخرى •

أما مشروع الوفد المصرى ، فانه يقول فى هذه النقطة بالذات ما يلى : فى حالة ما ترى مصر التى لها حق التمثيل السياسى ألا تعين نائبا مصريا عنها لدى أى بلد من البلاد ، تعهد بالمصالح المصرية فى هـــذا البلد الى نائب بريطانيا العظمى ، وهو يتولى الدفاع عن تلك المصـــالح وفق آراء وزير الخارجية المصرى •

ويقول مشروع الوفد المصرى ــ مشروع سعد زغلول ــ فى مادته الحادية عشرة ما يأتى : ــ ان مصر تتعهـــــد بألا تعقد أية محالفـة مع أية دولة أخرى دون الاتفاق ــ سلفا ــ مع بريطانيا •

***

عن الاحتلال العسكرى :

فى المشروع البريطانى نص يقول : انه نظرا للمسئولية الملقاة عـلى عاتق بريطانيا ، ونظرا لما لبريطانيا من مصلحة خاصة فى حفظ مواصلاتها

مع ممتلكاتها فى الشرقين الأوسط والأقصى ، فان مصر تعطى بريطانيا حق ابقاء قوة عسكرية داخل الأراضى المصرية كما تخولها حق استخدام الموانى والمطارات المصرية بقصد التمكن من الدفاع عن القطر المصرى والمحافظة على مواصلاتها المذكورة . أما المواقع التى يعسكر فيها الجنود البريطانيون فانها تحدد بعد باتفاق الطرفين .

وقد قابل هذا النص ، نص فى مشروع الوفد المصرى يقول : ـ ان لبريطانيا أن تنشىء على الشاطىء الأسيوى لقنال السويس نقطة تساعدها على صد ماقد يتعرض له القنال من هجوم ، شريطة أن يحدد مكان النقطة بوساطة خبراء عسكريين من الطرفين وشريطة ألا يكون فى انشائها مالا يخول لبريطانيا حق التدخل فى أمور مصر ولا يمس بحقوقها فى السيادة على تلك المنطقة .

وتقول المادة العاشرة من مشروع الوفد المصرى « تتعهد بريطانيا بالاشتراك فى الدفاع عن الأراضى المصرية ضد كل تعد يقع على هذه الأراضى من جانب أية دولة »

***

الوصاية المالية والادارية :

نص المشروع البريطانى على أن تشترك مصر وحكومة جلالة ملك بريطانيا فى تعيين مستشار مالى بمصر يعهد اليه بجميع الاختصاصات المخولة ـ اذ ذاك ـ لأعضاء صندوق الدين لحماية حقوق دائنى مصر ، وبالاضافة الى ذلك يكون هذا المستشار تحت تصرف الحكومة المصرية فى جميع المسائل الأخرى التى تلجأ فيها الى استشارته .

***

ولقد قابل الوفد هذا النص بنص آخر فى مشروعه جاء فيه : انه فى حالة الغاء قومسيون صندوق الدين العمومى فان مصر تعين موظفا تختاره بريطانيا يكون له ما للقومسيون المذكور من اختصاصات ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى كل ماترغب تكليفه به من الاستشارات والمهمات المالية .

عن الموظفين البريطانيين والأجانب :

ومقابل النص الذى جاء فى المشروع البريطانى خاصـا بتسوية حالات الموظفين الانجليز أو الموظفين الأجانب فى مصر ، جاء نص فى مشروع الوفد يقضى بأن تستعمل الحكومة المصرية حقها فى الاسـتغناء عن خدمة الموظفين الانجليز ، وأن يكون ذلك الاستغناء مقرونا بمعاملتهم معاملة حسنة ، بحيث انه فى حالة الرفت لبلوغ السن القانونية أو بسبب العجز الجسمانى عن العمل أو بمقتضى حكم تأديبى أو لانتهـاء المدة المحدودة فى عقد الاستخدام يصرف للموظف المرفوت تعويض اضـافى بمقدار شهر عن كل سنة قضاها فى الخدمة كما يمنح هذا التعويض أيضـا لكل موظف يترك الخدمة باختياره فى ظرف سنة من تاريخ المعاهدة .

***

عن الوصاية القضائية :

نص المشروع البريطانى على أن تقوم مصر بالاشتراك مع حكومة جلالة الملك بتعيين موظف انجليزى بوزارة الحقانية يكون له من الاختصاص والسلطة ما يمكنه من الاشراف على تطبيق القوانين بالنسبة للأجانب للتأكد من عدالة هذا التطبيق .

ولقد قابل الوفد المصرى هذا النص ، بنص فى مشروعه يقول : ـ فى حالة الغاء المحاكم القنصـلية واحالة محاكمة الأجانب الى المحاكم المختلطة لمحاكمتهم بسبب ما يقع منهم من الجنايات والجنح ، فان مصر فى هذه الحالة تقبل أن تعين أحد رجال القانون من التبعية الانجليزية فى وظيفة النائب العام لدى المحاكم المختلطة .

وفيما يتعلق بحماية الأجانب تضـمن المشروع المقدم من لجنـة ملنر نصا يقول : توقعا لتنازل الدول الأجنبية عن الامتيازات التى يتمتع بها رعاياها فى مصر ، ونظرا لضرورة طمأنينة هذه الدول على أن حقوق الأجانب ستكون محترمة ، فمصر تعطى بريطانيا حق التدخل بوسـاطة ممثليها فى مصر لوقف العمل بأى قانون يكون ماسـا بحقوق الأجانب الشرعيـة .

وقد قابل الوفد المصرى هـــذا النص بنص فى المادة الرابعة من مشروعه يقول : ـ

« وتخفيفا لمضار الامتيازات حتى يتم الغاؤها فان مصر توافق على أن يكون لبريطانيا الحق فى استعمال حقوق الدول الأخرى الممنوحة بمقتضى هذه الامتيازات ، وذلك بالكيفية التالية : ـ

(ا) الزيادات والتعديلات التى يراد ادخالهـــا على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة لا تتخذ الا بموافقة بريطانيا •

(ب) كل القوانين التى لا تنفذ الآن على الأجانب الا بموافقة الدول وبقرار من محكمة الاستئناف المختلطة ، تصـير نافذة عليهم مالم تعترض بريطانيا على هذا التنفيذ وتبلغ اعتراضها لوزير الخارجيـــة المصرى ، وقد وضع الوفد المصرى شروطا لصحة هذه المعارضة ، كما أشار بأنه عنـد وقوع خلاف بين الحكومتين على صحة مبنى هذه المعارضة كان لمصر الحق فى رفع الأمر لعصبة الأمم لتفصل فيه • ورأى الـــوفد المصرى أن ينظم مستقبل الامتيازات الأجنبية فى البلاد ، فنص فى المادة الثالثة من مشروعه على أن تقرر الحكومة البريطانية أنها مستعدة للنظر فى اشتراك الحكومة المصرية بعد مضى ١٥ سنة من ازالة المساس الحالى بسيادة مصر عـلى سكان بلادها بسبب ما للأجانب من الامتيازات فى التشريع والقضاء وعـلى أن تحتفظ بحقها فى رفع هذه المسألة ـ عند الاقتضاء ـ الى عصـــبة الأمم بعد الموعد المذكور •

***

عن التحالف العسكرى :

وقد نظم مشروع الوفد فى المادة العاشرة منه المحالفة الدفاعية بين البلدين على الوجه الآتى :

أولا ـ تتعهد بريطانيا العظمى بالاشتراك فى الدفاع عن الأراضى المصرية ضد كل تعد يقع من جانب أية دولة من الدول •

ثانيا ـ عند وقوع تعـــد على المملكة البريطانية من جانب أية دولة

أوروبية فان مصر حتى وان لم تكن سلامة أراضيها فى حد ذاتهــا فى خطر مباشر تتعهد بأن تقدم داخل حدود بلادها لبريطانيا العظمى جميع ما تحتاج اليه حربيا من تسهيل سبل المواصـــلات وأعمال النقل ، وأن شروط ادارة هذه المعونة تتحدد بعد باتفاق خاص أما عن وضع السودان فى المشروعين فاننا سنعالج موقف الوفد المصرى ولجنة ملنر فى الفصــل الخاص به فى هذا الجزء من مؤلفنا •

***

عرضنا فيما تقدم ما تضمنه مشروع اورد ملنر من نصوص شملت الوصاية التشريعية والمالية والادارية والوصاية فى السياسة الخارجيــة وانفراد بريطانيا بحماية قناة السويس والتسليم لبريطانيا بأن تحل محل الأجانب في الامتيازات الأجنبية ، وبالاحتلال العسكرى للبلاد وعرضنا كذلك ما تضمنه المشروع المضاد الذى قدمه الوفد المصرى والذى يقول عنه عباس محمود العقاد : (١)

« وظاهر منه كما أسلفنا أنه مشروع أناس يجدون فى طلب الوفاق ما اســـتطاعوا ولا يلعبون بالألفاظ فى التقريب بين حقوق الاســتقلال ومصالح بريطانيا العظمى التى لاتفرضها على مصر وعلى العــالم الا بحكم القوة • وقد احتفظوا من معالم السيادة الوطنية بالقسط الضرورى الذى لا ترضى أمة تطلب الاستقلال بأقل منه • فمن يطالبهم بالتبرع من عندهم بقبول قسط أقل من هذا فهو كأنما يطالب الأمة المصرية بالثورة والتضحية لغير نتيجة الا أن تصحح مركز بريطانيا العظمى فى مصر وتزودها بقوة النصوص المشروعة والموافقة الودية فوق مالها من قوة السلاح والسطوة ! وهو أمر لا يعقل أن يكون موضع اتفاق ومفاوضة بين طرفين وفيه الربح كل الربح من جانب والخسارة كل الخسارة من الجانب الآخر •• وانما

---

(١) سعد زغلول لعباس محمود العقاد ص ٣١٧ ، ٣١٨

المعقول المفهوم أن يكون ما قبله الوفد أقل ما يســعه قبوله مادام المرجع منه الى الاختيار والاتفاق ، فاذا تجاوز هذا الحد فهــو يعطى بريطانيا العظمى كل مزايا الاتفـــاق الحر ويبؤ ـ والأمة المصرية معه ـ بكل مساوى الاكراه • ومع هذا استغربوا فى انجلترا « جرأته » كما سموها وقالوا ان سعدا يحسب أنه هزم الدولة البريطانية ويملى عليها شروطه املاء الظافر فى ميدان القتال » • وبقى على بريطانيا والوفد أن يواجهــا الأمة •

الفصل السابع عشر

الأمة ومشروع لجنة ملنر

« لجنة ملنر تحرص على أن يعرض مشروعها على الامة ــ تحليل لموقف سعد »
« زغلول ــ بيان زغلول الى الامة ــ خطاب سعد زغلول السرى ــ طبيعة هذا التصرف ــ »
« موقف الامة من المشروع ــ رأى الحزب الوطنى ــ رأى عبد العزيز فهمى عضو الوفد »
« المصرى ــ الامة تحدد من جديد لسعد والوفد نطاق المفاوضة ــ سعد وملنر ــ الاسلوب »
«البريطانى للتخلص من سعد وانهاء المفاوضات بعد تصدع الوحدة ــ مناقشات البرلمان »
« البريطانى ــ اقوال كيرزن وملنر ــ هل خرج الوفد من هذه المفاوضات بالعبرة »
والعظة ــ لجنة ملنر تنجح في تفتيت الوحدة الوطنية والحقوق الوطنية ــ كتاب »
« ملنر ورد سعد عليه ــ نداء سعد زغلول الى الامة »

***

عندما قدم سعد زغلول مشروع الوفد الى لجنة ملنر فى ١٧ من يوليو سنة ١٩٢٠ أشار فى كتابه الى رغبته فى أن تنتهى المفاوضات قريبا ، بحيث يتسنى له السفر للاستشفاء فى فرنسا قبل الخريف ، وعندما قدمت لجنة ملنر مشروعها الثانى فى ١٨ من أغسطس سنة ١٩٢٠ ، أكدت بأنه مشروع نهائى غير قابل للتبديل أو التعديل ، ومع اعتراف اللجنة بقوة الوفد المصرى وبمكانة سعد زغلول ، ومع ثقتها بأن أى مشروع يعارضه سعد والوفد ، فان مصيره الفشل فان اللجنة مع هذا تمسكت بعرض الاتفاق على جمعية مصرية تنوب عن الأمة المصرية لتقره ، وذلك للأسباب التى سبق لنا شرحها فيما تقدم من الصفحات . وكان أمام سعد زغلول عندئذ ما كشفت عنه المفاوضات من ميل الوفد الى بعض المسالمة والى شيء من الوفاق بحيث كان ذلك الاتجاه واضحا فى نصوص المشروع المقدم من سعد نيابة عن الوفد المصرى ، وكان أمامه رغبة تبدو من بعض أعضاء الوفد المصرى فى قبول المشروع البريطانى كما قدمته اللجنة ، وكان أمام سعد زغلول وكالته عن الأمة ، ثم كانت أمام

سعد زغلول ورفاقه أعضاء الوفد ، مصر الثائرة ؟ التى لم تخمد فيها نار الثورة ، والتى وصف ملنر ثورتها اذ ذاك فقال :

« كان النداء الثورى الذى دوى بمصر فى الثمانية عشر شــــهرا الماضية حجر عثرة فى طريق المفــاوض البريطانى الذى كان يريد أن ينفذ ارادته ، كما كان عقبة فى طريق المفاوض المصرى الذى كان يخشى غضبة الثورة وسخطها عليه ! »

كان أمام سعد زغلول مستقبل تلك الزعامة التى طالما داعبت خياله ثم أصبحت ـ اذ ذاك ـ قريبة من متناول يده ، وكان أى اتفاق يعقده مخالفا لآمال الأمة من شأنه ـ حتما ـ أن يهدد زعامته هذه بل قد يقضى على هذا الحلم الذى طالما راوده الامل فى تحقيقه ، ومن ثم فقــد كان لابد لسعد من التوقف قليلا ليمعن فى الأمر ويتدبره حتى لا يهدم بيده صرح الزعامة التى بدأ الشعب يضع لبناته ليشيده لسعد ، كان لابد له من التوقف قليلا ليضـــع فى احدى كفتى الميزان مســـالمة الوفد لبريطانيا ومجاراتها على الصورة التى سجلها الوفد على نفسه فى مشروعه الذى قدمه ، وليضــــع فى الكفة الأخرى المجد والعظمة والزعامة التى كانت فى سبيلها اليه ، أو كان هو فى سبيله اليها ، والتى لم يكن ممكنا أن تتاح له الا على أساس اخلاصه ووفائه للأمة التى حملتـــه أمانة الدفاع عن استقلالها وحريتها ليرى أى الكفتين ترجح • ورجحت أمام سعد وأكثر زملائه كفة الأمانة والوفاء للأمة ؟ ثم الوفاء لمستقبلهم السياسى ولأشخاصهم حتى لا تضيع منهم امجاد يطمحون اليها ، ومن أجل هذا فقد عدلوا عن الطريق الذى كان الجانب البريطانى قد استدرجهم اليه وقرروا الرجوع الى الأمة ليستشيروها •

***

سافر سعد الى فرنسا للاستشفاء ومن مدينة فيشى بعث فى ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٢٠ ببيان الى الأمة استعرض فيه مختلف الأطوار التى مرت بها القضية المصرية منذ ندبه هو وأعضاء الوفد ليعبروا عن رأيها وليسعوا بكل الطرق المشروعة للحصول على مطالبها ، وتناول هذا البيان بالتفصيل

مسعى الوفد لعرض القضية على مؤتمر السلام مدعمة بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة ، وقال انه لم يجد من أعضاء المؤتمر سوى الاعراض عنه فأوصدوا الأبواب من دونه ، ولم يعترفوا له بصفة أو بوجود ... ثم ما لبثوا بعد قليل أن قرروا الاعتراف بحماية انكلترا على مصر ، وعاد البيان فذكر المساعى التى قام بها سعد والجهد الذى بذله لنشر قضية مصر فى العالم القديم والحديث فألم بها الكثير من الشعوب ، وبهذا أمكن أن يستثير الكثيرين من الأحرار فى البلاد المتمدينة لمناصرة القضية والدعوة لاجراء العدل فيها .

وبعد هذه المقدمة التى كانت بمثابة تأكيد لفضل هذه المساعى فيما عساه ان يفيض للقضية من نجاح مستقبلا ، عاد البيان فقال « لقد رأت الحكومة الانكليزية أن تعين لجنة للتحقيق والوقوف على أسباب الاضطرابات التى عمت بسببها ، فأجمعت الأمة على مقاطعتها لعلمها أن الغرض من تشكيل هذه اللجنة لم يكن سوى تأييد الحماية ووضع نظام للبلاد فى نطاق هذه الحماية ، ورفض الشعب أن يقف من هذه اللجنة موقف المسئول من السائل ، وأحالت الأمة مسألة المفاوضات الى عهدة وفدها والتزمت اللجنة أن تعود من حيث أتت ، ثم دعت اللجنة الوفد للمناقشة بقصد الوصول الى وضع الأسس لاتفاقية توفق بين استقلال مصر ومصالح انجلترا فيها ولكن الوفد أبى أن يستجيب للدعوة حتى يتحقق من حسن نية الحكومة الانكليزية بالنسبة لاستقلال البلاد .. وبعد أن تثبت الوفد من الاستعداد ذهب الى لندرة ودخل فى المفاوضات ، وانتهت المناقشة بوضع ثلاثة مشروعات أولها من لجنة ملنر وقد رفضه الوفد رفضا باتا والثانى من الوفد وقد رفضته اللجنة رفضا باتا ، والثالث والأخير من لجنة ملنر وقد صرح رئيسها بأنه مشروع غير قابل للمناقشة فى الأسس التى قام عليها ، وأنه لابد من أن يؤخذ كله أو يترك كله ؛ لأنه تضمن أقصى ما يمكن لبريطانيا أن تتفق عليه مع مصر .

وقال بيان سعد زغلول ان هذا المشروع الأخير لا يفى بمطالب البلاد ،

وأنه لم يسعه قبوله نظرا لخروجه عن حدود توكيل الوفد عن الأمة ، وأظهر للجنة ملنر عدم رضائه به .

ومضى سعد يقول في بيانه « ولكنه نظرا لاشتمال هذا المشروع على مزايا لا يستهان بها ، ونظرا لتغير الظروف التى تم فيهـــا توكيلنا عن الأمة ولأننا لا نعلم ماذا سيكون رأى الشعب في المشروع بعـــد أن يطلع على نصوصه ويتبين مدى مطابقتها لتحقيق أمانيه ، وحرصا على كل فائدة وعلى الانتفاع بكل فرصة ، رأى الوفد أن لا يبت في المشروع بمقتضى التوكيل الذى بيده قبل عرض المشروع عليكم ، على نواب الأمة المسئولين وقادة الرأى في الشـــعب ، وقد اتفق الوفد مع اللورد ملنر على تأجيل القرار النهائى الى ما بعد استشارتكم ... وقد عهد فى هـــذا الشـأن الى بعض أعضاء الوفد ليشرحوا للأمة بالنزاهة المعروفة فيهم والدقة المعهودة عنهم الحقائق والوقائع التى ترى الأمة الوقوف عليها لازما لتكوين رأيها ، وحتى تبدى الأمة بعد الرجوع الى ضميرهـــا وبعد التأمل فى الحاضر والمستقبل ، رأيها فى المشروع بالرفض أو القبـــول ، فاذا رفضت أعلن الوفد رسميا رفضه واذا قبلت دخلت المسألة فى دورها النهائى ، ووضعت معاهدة على القواعد التى تضمنهـــا المشروع لتعرض على الهيئة النيابية للتصديق عليها ووضع نظام دستورى للبلاد . »

***

وفى ذات الوقت الذى بعث فيه سعد زغلول الى أعضاء الوفد بهـذا البيان الموجه منه الى الأمة بعث أيضا رسالة خاصة الى أعضاء الوفد الثلاثة الذين كانوا فى مصر أشار اليهـــا عبد الرحمن الرافعى فى مؤلفه عن ثورة مصر فى سنة ١٩١٩ ، وقد جاء فى هذه الرسالة ما يلى (١) : –

(أهـــديكم أطيب تحياتى ، وبعـــد فانكم تجدون طى هذا بلاغا لنواب الأمة وأرباب الرأى فيها تعلمون مضـــمونه من تلاوته ، وأظنكم تستشفون منه أنى لست من رأى المشروع الذى ستعرضونه على الأمة أنتم والقادمون اليكم من اخوانكم ، وهـــذا موافق للحقيقة لأنه « وأريد أن

---

(١) ثورة سنة ١٩١٩ لعبد الرحمن الرافعى ج (٢) ص ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ .

يكون الأمر بيني وبينكم » مشروع ظاهر الاســــتقلال والاعتراف به ، وباطنه الحماية وتقريرها ، ففيه من خصائص الحماية ومميزاتها الشيء الكثير ، كالقوة العسكرية والتدخل في التشريع للأجانب ، وفي القضـاء المختص بهم ، والتدخل في المالية وفي الحقانية بوساطة موظفين انكليز ؛ وجعل المعتمد الانجليزي ذا مقام خاص وله التقدم على غيره من وكلاء الدول الأخرى ، وتقييد حرية مصر في عقــــد المعاهدات وفي اختيار وكلائها السياسيين وفي التجاء هؤلاء لممثلي انجلترا ، وتولى انكلترا دون مصر عقد المعاهدات المتعلقة بالغاء الامتيازات مع الدول الأخرى ، وفضلا عن ذلك فإن ما اشترطه من تعليق تنفيذه على قبول الدول لالغاء المحاكم القنصلية ، وصــــدور الدكريتات باعادة تنظيم المحاكم المختلطة يجعل الفوائد التي تعود منه على المصريين وهميه ، اذ قد ينقضي الدهر ولاتقبل الدول ذلك الالغاء ولا تصدر الدكريتات بذلك التنظيم ، ولكن اخواني لا يرون فيه رأيي ، ولم أرد أن أظهر الخلاف بيني وبينهم حرصـا على الوحدة التي هي قوتنا ، لكيلا يشــمت الأعداء بنا ، ولو أن اخواني أصغوا الى قولي أو لم أكن أخشى على هذه الوحدة من الانقسام لفارقت لندرة في يوم ٢٢ يولية الماضي ، وهو اليوم الذي ورد لنا فيه خطاب من لورد ملنر عن مشروع سابق وضعته لجنته ورفضناه لــــكونه كان يرمي الى ما يخالف مبدأنا وتوكيلنا ، وكان رفضنا له بالاجماع . ومن الغريب أن المشروع الثاني جاء أبلغ في باب الحماية لاشــــتماله على كثير من مميزاتها ؛ ومع ذلك رأى الاخوان صلاحية عرضـــه على نواب الأمة ، ولا أريد أن أشكو منهم اليكم لأنهم انما رأوا ذلك لأسباب قامت عندهم وأقنعتهم بصحة آرائهم ، أهمها تغيير ظروف الحال وعدم وجود السند والنصير لنا في الخارج ، وانفراد الدولة الانكليزية بالعزة والسلطان ، وعدم قدرة الأمة على متابعة المعارضــــة والمقاومة ، واني أعترف بأهمية **هذه الأســــباب ، ولكنهـــا لا يمكن أن تقلب حقيقة المشروع من حماية** الى استقلال ، ولا أن تجعلنا نرضى بما نهضنا لمقاومته ؛ وقمنا للمطالبـــة ببطلانه ، وما ضحت به الأمة في سبيل النفور منه والقضاء عليــه من دماء الكثير من أبنائها وحرية العدد العديد من شيوخها وفتيانها ، ولا يجعلنانحن

دعاة الاستقلال وحملة ألويته والصائحين به في كل صقع وناد على أن تتحول الى تأييد ماهو بعيد عنه في الواقع وان كان قريبا منه في الظاهر .

وأما اذا قبله غيرنا وكانت الأغلبية معهم ، فذلك شيء آخر لا تقع تبعته علينا ، ولهذا رايت أن أكتب لكم بفكري حتى تكونوافي مستوى واحد مع اخوانكم الذين ستشتركون معهم في عرض المشروع ، وأن يكون مركزكم (اذا استحسنتم) من الذين تستشيرونهم مركز الشارح للحقائق العارض للوقائع ، من غير تأويل ولا تفسير ؛ لكيلا يجد خصومكم سبيلا للطعن عليكم ولا حسادكم حجة يقيمونها ضدكم وسوف تطلعون على جميع المكاتبات التي دارت بيننا وبين لجنة ملنر وعلى المشروعات الثلاثة التي ورد في البلاغ ذكرها ، وتقفون من الاخوان على جميع المعلومات التي يهمكم الوقوف عليها في هذا الشأن ، واني على ثقة تامة بأنكم ستكونون في عرض هذا المشروع مثال الدقة والنزاهة والبعد عن مزالق القدم ، واني مستعد لأن أرسل اليكم كل ماتشاءون من الأوراق ، ولأن أجيبكم عن كل ما تشاءون الوقوف عليه من المسائل ، والله يكون في عونكم ويقيكم شر خائنة الأعين وما تخفي الصدور .)

(سعد زغلول)

ويلاحظ أنه بينما ، كان بيان سعد للأمة ينسب لمشروع ملنر مزايا — على حد قول البيان — لايستهان بها ، كان سعد يقول عن المشروع في رسالته الخاصة لأعضاء الوفد الثلاثة ما قاله ، وينسب اليه مانسبه في رسالته تلك التي حرص سعد على أن تكون سرا بينه وبين من أرسلت اليهم ، » مما يشير الى صورة من صور ازدواج التصرف . فقد عبر سعد زغلول في كتابه الخاص عن استنكاره لمشروع لجنة ملنر ، وقال ان المشروع في رأيه ظاهره الاستقلال والاعتراف به ، وباطنه الحماية وتقريرها وعدد ما تضمنه المشروع من أخطار . وسجل في كتابه الخاص اختلاف وجهة النظر بينه وبين أعضاء الوفد ، وكأنه يريدبذلك ، أن يمهدلمختلف المواقف المحتملة مستقبلا ، والتي وان كانت من المسائل التي لانرغب في التعرض لها ، الا أنه من حقنا أن نتساءل ، كيف واجه سعد الموقف عندما تحقق من خطر مشروع لجنة ملنر على مستقبل الأمة ، كما جاء في رسالته الخاصة

لاعضاء الوفد الثلاثة ، فهل واجه سعد الموقف عندئذ بقطع المفاوضات مع بريطانيا وكشف عن نيتها بصورة واضحة للأمة ، وتضامن مع الشعب فى ثورته وبادر بالعودة الى بلاده ليتحمل المسئولية المباشرة فى قيادة هذه الثورة ؟ أو أنه واجه هذا الموقف مؤثرا أن يظل سياسيا محتفظا لنفسه بحرية العمل عند الاقتضاء ، فحبذ علنا ماكان يستنكره • وقل فى رسالة خاصة ماكان يجدر به أن يقوله فى بيانه الذى وجهه الى الأمة • قال سعد فى كتابه الخاص ما أغفل ذكره فى هذا البيان ، وكان حريا أن يكون هذا الذى أغفله هو موضوع البيان وروحه ، وأهم ما يتناوله •

لقد نظر سعد زغلول الى الموقف بعين السياسى ، ووزنه بميزان السياسى وتصرف فى حدود أمانة السياسى ، وأخيرا رأى ألا يتصدى للموقف فرجع فيه الى الأمة التى استنكرت المشروع •

ويعلق العقاد على ذلك بقوله : « ان هذه الخطة التى سلكها سعد فى التوفيق بينه وبين أعضاء الوفد هى غاية ماكان فى وسعه من المجاراة والموافقة ، فلم يكن مستطيعا أن يعلن استحسان المشروع وهو لا يستحسنه ولا يرى فى ضميره أنه محقق لالغاء الحماية واقامة الاستقلال ، ولم يكن مستطيعا أن يقدم المشروع بغير بيان ولا أن يقول فى البيان غير ماقال من وصف صادق لجميع نواحيه فى جانب المزايا والنقائص مع اطلاق الرأى لمن يشاء فيما يشاء » • **وهذا القول من العقاد يصدق فى حق الوكيل ازاء الموكل ولا يصدق فى حق زعيم يتحدث باسم الأمة •**

***

أما الأمة فقد تبينت بسليقتها وبفطرتها أخطار المشروع ، وتبينت الأمة أن المشروع أغفل مقومات الاستقلال ومظاهره القانونية ثم فرض الوصاية السياسية والمالية والادارية والتشريعية على البلاد ، وأدركت أن المشروع يبقى الاحتلال ويبقى القيود التى كانت بريطانيا تعمل على أن تربط بها مصر فى عجلة السياسة البريطانية الخارجية عن طريق فرض المحالفة الأبدية بينها وبين مصر •

وفى وصف المشروع البريطانى يقول الحزب الوطنى : ان الحكومة البريطانية ضمنت بقاء احتلالها الى الأبد ، وحولت الاحتلال العسكرى المؤقت الى احتلال نظامى دائم.وأبرأت ذمتها من جميع تعهداتها بالجلاء عن مصر .

أما عبد العزيز فهمى وقد كان أحد الأعضاء الذين انتدبهم الوفد المصرى لعرض مشروع لجنة ملنر على البلاد ، فيقول : « ان اشتراط وجود قوة عسكرية انجليزية فى الأراضى المصريةهو اشتراط لايتفق مطلقا مع سيادة البلاد فى الداخل ، بل هو من طبيعة الحال فى كل بلد للغير حماية عليها أو ملكية فيها ، وندر أن توجد قوة أجنبية فى بلد مستقلة حرة وليست محو صفة الاحتلال عن هذه القوة العسكرية أو النص على عدم مساسها بحقوق الحكومة المصرية يمانع من أنها فى ذاتها قوة أجنبية فمجرد وجودها كاف للمساس بالسيادة الداخلية للبلاد على نفسها .. وأن الغرض المصرح به من وجودها ، هو غرض مبهم ، اذ للامبراطورية البريطانية مواصلات الى السودان وغيره من افريقية ولفلسطين والعراق والهند وغيرها ، وأنواع المواصلات شتى ، وللانكليز مع هذا الابهام أن يدعوا أن ماكان من طرق المواصلات المذكورة داخل حدود القطر المصرى فيصدق عليه ــ بالاضافة الى قناة السويس ــ أنهمن المواصلات الامبراطورية البريطانية وأن يرتبوا على ذلك أن لهذه القوة الانتقال من معسكرها الىأية نقطة بالقطر المصرى يقع فيها أى مساس بهذه المواصلات ، ويكون ذلك أشد وأخطر أنواع المساس بحرية البلاد وسيادتها الداخلية .

ويقول عبد العزيز فهمى عن المستشارين المالى والقضائى : « ان أقل قدر يفهم من هذه الاشتراطات الخاصة بتعيين المستشارين أن مالية البلاد المصرية ، وقضاء البلاد المصرية والأمن العام فى البلاد المصرية ، سيكون ذلك جميعه تحت مراقبة الانجليز ، فدخائل ماليتنا ستكون معلومة لديهم ، ودخائل ادارتنا وبوليسنا ستكون معلومة لديهم ، ودخائل قضائنا الشرعى والأهلى ستكون معلومة لديهم ، ويكفى هذا ليتحقق للانكليز

ولو معنى المراقبة على ادارة البلاد الداخلية ، وهذه المراقبة طعن فى سيادة البلاد ومصداق واضح للحماية •

ورد عبد العزيز فهمى على من حبذ هذه المراقبة بدعوى أنها مجرد مراقبة نظريه فقط • فقال : ان هذه الدعوى لايسلم بها الا من يجهل آثار احتكاك الأمم الكبرى بالأمم الصغرى ، فن هذين المستشارين ، حتى ولو أمسكت الحكومةالمصريةعن استشارتهما فىشىء ما فانه لامانع يمنعهما من التبرع بالمشورة من تلقاء نفسيهما ؟ ومن الأخذ والرد بينهما وبين الوزراء ، وهما قويان تسندهما وتؤازرهما سلطة ممثل انجلترا ذى المركز الخاص والقوة العسكرية الانجليزية الموجودة بالبلاد ، والوزراء على كل حال « ضعاف » مما لابد أن ينتج عنه فى العمل أن ينصاع الوزراء لآرائهما ينفذون منها ماليس من شأنه أن يعرض على البرلمان ، ويجتهدون فىترويج آرائهما لدى البرلمان وفيما من شأنه أن يعرض عليه ، وينتهى الحال بتعود البلاد ووزرائها وبرلمانها خطة مخصوصة وهى عدم معارضة آراء هذين المستشارين اتقاء للمشاكل مع انجلترا القوية ، وتظل البلاد أبد الآبدين بقوة الاتفاق ، تابعة للآراء الانجليزية فى أمورها الداخلية • هذا قول مبنى على مشاهدة مايجرى وما من شأنه أن يجرى بين القوى والضعيف ، وعلى كل حال فواقع الامر أن أمورنا الداخلية من مالية وقضائية وادارية ستكون تحت مراقبة الانجليز ولو تضاءلت هذه المراقبة ، وأن هذا مساس بالسيادة ومصداق للحماية •

***

وقد بادر الأمناء من الساسة ورجال القانون بتكييف مشروع لجنة ملنر التكييف الصحيح الذى يتمشى وما أبداه سعد زغلول فى كتابه السرى ، وما أبداه عبد العزيز فهمى من رأيه الذى أعلنه ، والى جانب هؤلاء جميعا كانت هناك فئة تحبذ مشروع الاتفاق ، وكان الهدف الذى سعت اليه بريطانيا ، هو الانقسام فى الرأى انقساما كانتبريطانيا تتلهفعلى تحقيقه ، وهو الذى حرصت لجنة ملنر على تسجيله فى تقريرها •

ولكن الأمة اجمعت على استنكار المشروع ، ورأت فيه صورةواضحة

للحماية وخذلان استقلال البلاد ، وحددت من جديد لسعد زغلول وأعضاء الوفد النطاق الذى يتعين عليهم ألا يجاوزوه مراعاة لمقتضيات الوكالة والتزاما لواجب الامانة ، وكان رفض الأمة للمشروع الفرصة التى رأى سعد زغلول أن يستمد منها القوة ليعاود مواجهة لجنة ملنر من أجل أن يغطى بطلبات جديدة المشروع الذى كان سعد قد تقدم به باسم الوفد المصرى ، على أن هذه المطالب الجديدة لم تكن لتحقق للبلاد الاستقلال التام أو توفر لها السيادة الكاملة ؛ بل انها كانت فى ذاتها انعكاسا لمفهوم أولئكم الذين تولوا شرح قضية البلاد للرأى العام وتأثيرهم فيه وتحديدهم لمعنى الحرية والسيادة والاستقلال ، ذلك التحديد والتصوير الذى لازم أثرهما القضية المصرية قرابة ثلاثين عاما .

فقد تقدم سعد بمذكرة الى لجنة ملنر مطالبا فيها بالغاء الحماية الغاء صريحا ، وبالعدول عما سبق للوفد أن قبله من مبدأ حلول بريطانيا محل الدول الأجنبية فى الامتيازات وهو المبدأ الذى تضمنه مشروع لجنة ملنر فى أسلوب ملنر ، وطلب سعد الا يكون تنفيذ المعاهدة مشروطا بموافقة الدول الأجنبية على الغاء الامتيازات ، وأصر على أن تكون مصر طرفا ثالثا فى المفاوضات التى تجرى لالغاء تلك الامتيازات ، وكذلك رفض كل وصاية مالية وادارية وتشريعية تضمنها مشروع لجنة ملنر تلك الوصاية التى كان مشروع الوفد قد جارى فيها ملنر الى الحد الذى أوضحناه ، كما طالب سعد باقرار حرية مصر فى عقد الاتفاقات المالية والتجارية دون قيد أو شرط ومع التزام مصر بعدم عقد المعاهدات السياسية متى كان فى عقدها اضرار بالمصالح البريطانية ، كما تضمنت مذكرة سعد حلا لموضوع السودان على الأسس التى سنوضحها فيما بعد فى حين ان مشروع الوفد المصرى الذى كان سعد قد قدمه الى لجنة ملنر أغفل موضوع السودان وأرجأه الى مفاوضات مقبلة وقابل الوفد المصرى ملنر فى ٢٥ من اكتوبر سنة ١٩٢٠ وطلب الدخول من جديد فى المفاوضات مع الجانب البريطانى ، وعرف هذا الجانب مضمون المطالب التى قدمها الوفد باسم الامة باعتبار أنها تحفظات فى موضوع الاتفاق .

وفى الأول من نوفمبر سنة ١٩٢٠ بعث سعد زغلول برسالة الى ملنر يبلغه فيها وجهة نظر الأمة فى مشروع الاتفاق ويطلب اليه قبول التحفظات باعتبار أن قبولها يمكن الوفد المصرى من تأييد الاتفاق المزمع عقده بين بريطانيا العظمى ومصر ويضمن النجاح فى هذا الشأن .

***

وانتظر سعد زغلول وأعضاء الوفد المصرى رد ملنر على هذه الرسالة وجاء الرد ، ولكنه لم يكن فى سطور رسالة الى سعد ورفاقه ، وانما كان فى ضجة نقاش أثير فى البرلمان البريطانى بايعاز من الحكومة ، وذلك هو الأسلوب الذى درجت عليه السياسة البريطانية ، حينما يعن لها أن تنهى مفاوضات وتتخلص منها ، وحينما تريد أن تحرج خصما ، وهو أسلوب تعد فيه السياسة البريطانية ، دائما اتجاهات النقاش فى البرلمان ، ويدخل فى هذا الاعداد جميع المعاذير والحجج التى تبرر بها الموقف الذى اعتزمت أن تتخذه لنفسها ، وقد يكون من بين هذه المبررات التضحية بجهود أو بمركز واحد من أعضاء الحكومة ذاتها .

على هذه الصورة كان الرد على رسالة سعد ورفاقه الى ملنر ، فأثيرت فى البرلمان البريطانى مناقشات طويلة حول هذه المفاوضات ، هوجمت فيها الحكومة البريطانية بسبب قبولها مبدأ الدخول فى المفاوضات وقيل فى الجلسة ان تلك المفاوضات من شأنها أن تهدد المصالح البريطانية وتجعل الحكومة تستسلم وتنساق وراء مايقع فى بعض البلاد من أحداث .

وحمى وطيس الجدل والمناقشات المفتعلة وراح الأعضاء يحملون الحكومة تبعة التقصير فى واجبها نحو الامبراطورية والمحافظة على تراثها وعلى سلطانها الذى به تحكم العالم ، وأخذوا يعددون ما زعموه لبريطانيا من أياد على الشعوب المغلوبة على أمرها ومالها من فضل فى ذلك ويؤكدون ويؤيدون تمسك بريطانيا ــ بما أسموه ــ رسالتها ومسئولياتها كامبراطورية استعمارية فى العالم ، ويسجلون على الحكومة البريطانية استسلامها للأحداث وينعون عليها الضعف أمام ثورات الشعوب والتردد وعدم الثقة بنفسها ، ويقولون ان ذلك لمما يهدد وجود بريطانيا فى الوقت الذى يتعين

عليها فيه أن تكون حريصة على أن يكون لها سلطة حقيقية فى تلك البلاد التى تسيطر عليها وتحكمها دون أن يكون لهذه السيطرة مظهر يخدش شعور المحكومين . وفى هذه المناقشات استمعت الحكومة الى مختلف التوجيهات والمطالب ، فمنها ماكان يحذر الحكومة من أن ينتهى أمرها فى تلك البلاد الى مجرد الاحتفاظ بمظهر السلطة على حين تفقد السلطة فعلا ومنها ماراح يحدد للحكومة النطاق الذى يجب ألا تتجاوزه فى مفاوضاتها مع البلاد المغلوبة على أمرها ولا تتعداه فى بحث المستقبل الذى تعده لها، وتكييف الموقف الذى يتعين على الحكومة البريطانية التزامه وتفرض عليها ضرورة التمسك بسيطرة بريطانيا على الشئون الخارجية فى تلك البلاد واحتفاظها بقوات الاحتلال العسكرى فيها وقصر مجاراتها لأهل تلك البلاد على مجرد تطوير البلاد نحو الحكم الذاتى الدستورى .

تلك هى التمثيلية التى شهدها الوفد على مسرح البرلمان البريطانى ، عقب تقدم سعد زغلول بتحفظات الأمة فى مشروع لجنة ملنر ، وقدشهد الشعب المصرى أيضا ما شهده الوفد .

وكان طبيعيا ، لكى تتم الرواية فصولا أن تدافع الحكومة فىالبرلمان عن موقفها حيال ما وجه اليها من اتهامات وأن ترد على مانسب اليها من أخطاء ، فوقف اللورد كيرزن وزير الخارجية ليقول انه قد أصبح متعينا أن تدخل العلاقات بين بريطانيا ومصر فى مرحلة جديدة ، مرحلة تحتاج الى عناية كبرى فى التفكير وتحتاج الى بحث عميق للوصول الى حل للموقف .

وقف ليسلم وليعترف بقوة الثورة أى بقوة الحركة الوطنية وباجماع الأمة على التمسك بحقوقهاوالمطالبة بها ، وليعلن أيضا أنالحكومة البريطانية قد وافقت على اجراء محادثات بينها وبين الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول ليصف الوفد بأنه لم يكن يمثل الحكومة المصرية ولم يكن مأذونا له رسميا بمفاوضة بريطانيا ، ويصف ما قبلت الحكومة البريطانية اجراءه بأنه كان محادثات ، لامفاوضات بينها وبين الوفد . وقف لورد كيرزن ليعلن أن ماقدمه لورد ملنر من اقتراحات ومن مشروعات لم يكن

الا مجرد آراء شخصية لاتربطه ولاتربط الحكومة البريطانيــة ، الا أنه حرص – مع ذلك – على أن يسجل فى كلمته قبول الوفد لها وتحبيــذ أتباعه اياها ؛ وقال : انه كان من نتيجة هذا القبول وذلك التحبيذ أن تحسن الموقف فى مصر ، وأخذ الشعور العدائى نحو بريطانيا فى الزوال ، وقال كيرزن ان الحكومة البريطانية تدرس هذه الآراء الشخصية وتلك الاقتراحات التى تقدمت بها لجنة ملنر وكلها قابل للتغيير والتبديل والتعديل لانها لم تقدم رسميا للحكومة المصرية ؛ ولانها لاتحمل الطــابع الرسمى ، ولم تناقش مع وفد رسمى ، أرسلته الحكومة المصرية .

ثم وقف لورد ملنر يؤيد اللورد كيرزن ، ويضيف الى أقواله جديدا فيقول : ان نتيجة المحادثات قد تكون قاعدة لاتفاق بين بريطانيا ومصر ، وربما لاتكون هكذا ، ويعلن أن بريطانيا بعد هذه المحادثات وبعد تبادل مختلف الآراء ، قد أصبحت أكثر ادراكا لأهداف الحركة الوطنية فى مصر ؛ ويقرر أنه قد تبين له أنه ليس هناك ما يدعو الى الظن بوجود تعارض لايمكن معه التوفيق بين تحقيق أمانى مصر الوطنية وبين ضمان المصالح البريطانية فى مصر . ومضى ملنر فى بيانه الذى كان يؤكد المنطق الاستعمارى المألـوف الذى تأثر بالعقلية الاستعمارية المتطورة ، مضى يعلن ويؤكد قدرة بريطانيا على الاحتفاظ بمركزها فى مصر الى الأبد وفى الوقت ذاته يقرر بأن هنـاك خطرا يشير الى أن بريطانيا قد لاتجد فى نفسها القدرة عـلى الاحتفـاظ بمركزها فى مصر ضـد رغبـات الشعب المصرى ، ومـع استمرار روح الاستياء فيه ضدها ، وانتفاضة هذا الشعب على بريطانيا ومصالحهـا ، وفى ختام المناقشة أعرب ملنر عن أمله فى أن تسلك بريطانيا خطة تتحقق بها المحافظة على مصالحها فى مصر دون ان تورط نفسها فى عداء دائم مع الأمة المصرية ، وعن اقتناعه برغم وجود الحركة المعادية لبريطانيا بأن هناك عناصر خير وقوى لاتعادى بريطانيا ، وان كانت تتمسك فى ذات الـوقت بمصريتها ، وبأنه يمكن أن يوجد تحالف وثيق ودائم بين تلك العنـاصر المتمسكة بمصريتها وبين بريطانيا . كما اشار لورد ملنر الى الصــعاب

التي تقف في وجه هذا الاتفاق ، ثم أعرب عن اعتقاده بعدم استحالة تذليل هذه الصعاب .

استمع سعد زغلول واعضاء الوفد الى هذه المناقشات ، وتابعت سماعها معهم الأمة المصرية ، الأمة صاحبة الحق الأصيل التي كانت ماضية اذ ذاك في جهادها وفي ثورتها ، وكان ينبغي والحالة هذه على سعد ورفاقه بعد أن قرعت آذانهم هذه التصريحات الرسمية ، ان يعودوا الى بلادهم على الفور ليمضوا في النضال والكفاح ، ولكن سعدا وصحبه لم يتجهوا هذه الوجهة التي كانت تحتمها الظروف ، بل انهم آثروا البقاء في لندن ريثما يلتقوا من جديد باللورد ملنر ، على أمل تجديد المفاوضات . ولما أتيحت لهم هذه المقابلة فوجئوا بملنر يقول لهم : ان المناقشة في التحفظات المقدمة من الوفد ، لم تعد ملائمة اطلاقا . وكان من الطبيعي ان يتمشى ملنر ويتقيد بما أعلنه اللورد كيرزن في مجلس العموم خاصا بالشروط التي يتعين توافرها في المفاوضين ، ومن أجل هذا فقد أنهى ملنر الى سعد ورفاقه أنه اذا ما تقرر أن تعقد معاهدة بين البلدين ، فلابد ان يجيء ذلك نتيجة لمفاوضة رسمية بين الحكومتين الانجليزية والمصرية .

***

كان على سعد زغلول وأعضاء الوفد أن يدركوا بعد سماعهم لهذا البيان أنهم أدوا المهمة التي أرادتها بريطانيا حين استدرجتهم لجنة ملنر للتفاوض في لندن . وكان عليهم أن يدركوا أن بريطانيا لم تكن تهدف من استدراجهم للمفاوضة ، الا سبر غورهم والتعرف على مايبطنون ومايعلنون، ولتعرف مدى تمسكهم بالوكالة عن الأمة وبأمانتهم في تأدية هذه الوكالة ، ومدى استعدادهم للنضال والمقاومة ـ أرادت حكومة بريطانيا ـ الوثوق من حقيقتهم والكشف عما اذا كانوا زعماء ثورة ، أو أنهم مجرد ساسة جعلت منهم الثورة قادة ، وطمعوا في قيادة الثورة بلسان الزعماء ، ولكن بمنطق وتفكير يسيطر عليه العقل الباطن لأولئكم الساسة أنصار الوفاق والوئام والمسالمة ، مع بريطانيا ، ساسة ينادون بالمبادىء والشعارات في حين أنهم وقت العمل يجفلون ولا يجرءون على المجاهرة في عناد وصلابة بالحد الأقصى لمطالب البلاد ، ولكنهم يجارون المفاوض ويتمشون معه الى الحد الذى لا يكون ضارا بذاتهم وبأموالهم . وكانت بريطانيا تسعى الى التعرف على ذلك كله ، فكشفت لها مفاوضات لجنة ملنر كل شيء ، بحيث أمكن

للساسة البريطانيين أن يكونوا آراءهم على ضوء موقف الوفد من هـذه المفاوضات . فعلى أساس من موقفه هذا تبين لبريطانيا وقتئذ أن قيـادة الثورة فى مصر بيد ساسة لابيد ثوار ، وأن مصر التى يسيل ـ اذ ذاك ـ دم أبنائها الثوار أنهارا ، يتحدث بلسانها ساسة وكل اليهم الدفاع عن قضية لا يدركون قدسيتها ولا عظمتها ، لقد كانت مفاوضات الوفد مع لجنة ملنر ، وما تضمنته من مناقشات ، ومن عمليات سبر الغور التى قام بها المفاوض البريطانى ، كان ذلك كله الأساس الذى به وعليه وضعت بريطانيا مخططها السياسى فى مصر ، وبه تمكنت فيما بعد من استدراج مصر الى عقد معاهدة عام ١٩٣٦ ، كما تمكنت من تجميد قضية البلاد ومن كبت الثورة داخل القلوب ، بعد أن كانت ثورتها شواظا من نار أوشـك أن يحرق المحتلين الغاصبين ، فلم تقم بعد ذلك للثورة العظيمة قائمة ، عدا انتفاضات من حين لآخر ، لم يكن فيها من القوة ما يكفل لها البقاء . وقد ظل حـال البلاد على هذه الصورة حتى انبلج فجر الثورة عام ١٩٥٢ ، فعصفت بكل هذا المخطط الاستعمارى فى مصر ، ولم تبق من آثاره شيئا .

***

هكذا أمكن لبريطانيا ان تنجح فى وضع وتحديد سـياستها التى التزمتها فى مصر طوال ثلاثين عاما لم تكف خلالها عن العمل عـلى تفتيت وحدة الأمة .. وبينما كانت لجنة ملنر قد فرغت فى مناقشاتها ومفاوضاتهـا مع الوفد المصرى من استخلاص كل ما أفادها لوضع هذه السياسة ، كان الوفد المصرى يتطلع الى الدخول من جديد فى مفاوضات مع ملنر عـلى الرغم من كل ما تقدم ، فلم ينقطع أمله فى هذا المطمع الا حينما تلقى الوفد تبليغا من اللورد ملنر فى ٩ من نوفمبر سنة ١٩٢٠ يقول فيه ان المضى فى المفاوضات لم يعد ملائما ، ولم يفت ملنر ان يسجل على الوفد المصرى فى هذا التبليغ ما جاء فى تقرير أعضاء الوفد الثلاثة الذين عادوا من مصر الى لندن أخيرا ، من اتجاه جانب كبير من الرأى العام المصرى الى اجراء تسوية بين مصر وبريطانيا تقوم على مقترحات ملنر ، كما سجل ملنر فى تبليغـه ما يشير من طرف خفى الى عنصر المساومة فى المفاوضات ، فقال ان الـوفد يطالب بتعديل فى المشروع ، وباضافة شروط فيه ، ودون أن يكون مرتبطا ـ لقاء هذا ـ بتعضيد المشروع تعضيدا كاملا .

ومضى هذا التبليغ فأكد عدم حاجة بريطانيا للمضى فى المفاوضـات

فى الوقت الحاضر ، وبأنه اذا تبين للمصريين فيما بعـــد أن هناك أملا فى الوصول الى حل يناسب وجهة النظر المصرية ؟ فان البت فى ذلك الحـــل لايمكن ان يتأتى الا عن طريق مفاوضات رسمية بين حكومتى بريطانيـــا ومصر •

وفى ختام التبليغ أشار ملنر على سعد بأن يعمل على اســـتمالة الرأى العام المصرى لمشروع الاتفاق بين مصر وبريطانيا ، وحثه على بذل كل جهوده من أجل ان تسود الثقة والطمأنينة علاقة مصر ببريطانيا ، ولكى يتغلب سعد على ذلك العدد الكبير من المصريين الذين مازال التشاؤم من هذه العـــلاقة يملأ قلوبهم ويبعث فيها المخاوف من نوايا السياسة البريطانية تجاه مصر ، ومن ثم فهم لايثقون فى وعودها ولا يأملون تقديرها لمطالبهم ، وفى حسن استعدادها لقبول هذه المطالب ، ولا يقدرون عواطف بريطانيا نحـــو مصر حق قدرها ••

***

تلقى سعد وصحبه وهم فى لندن هذا التبليغ من ملنر فكان بمثـــابة أمر مهذب بالرحيل ، وبادر الوفد المصرى بارسال رد الى ملنر قال فيه : ان الوفد المصرى مقتنع بما أشار به اللورد ملنر من وجوب تعريف الـــرأى العام فى البلدين بالحالة ، وذلك لايجاد روح حقيقية للوفاق بين الأمتين ، هذه الروح التى بدونها لن يكون أى اتفاق ممكنا ، وان الوفد مقتنع بهذه النظرية كل الاقتناع • ثم يصل سعد زغلول فى رده هذا الى جـــوهر الموضوع فيقول : ان الوفد مافتىء يظهر رغبته القوية فى مناقشة التحفظات فى الدور الحالى من المفاوضات وأنه لو تم ذلك لأدت هذه المناقشة الى ازالة كل سوء تفاهم ، ولمحت كل أثر للشكوك وحققت الغرض المنشود تحقيقا كليا ، ألا وهو الوفاق المرتكز على الثقة المتبادلة بين الاثنين كما أكد رد الوفد ضرورة مناقشة التحفظات بوصفها مرتبطة كل الارتباط بأحـــكام المشروع الذى يراد أن يكون مستقبلا قاعدة للمفاوضات الرســـمية ، واستطرد كتاب الوفد يقول : ان ارجاء المناقشة فى التحفظات الى أن تبـــدأ المفاوضة بين الحكومتين ، معناه ارغام المفاوض المصرى مستقبلا على الدخول

فى تعاقد على قواعد تخالف تماما أمانى البلاد التى تريد استقلالهـا وتريد الغاء الحماية وان هذا مالا يقبله الوفد ، ولا يقبله كذلك أى مصرى يتمتع بشيء من ثقة مواطنيه ، ثم تصدى سعد فى رده هذا الى الوضع القائم فى مصر من ناحية القوانين الاستثنائية والمحاكم العسكرية وما الى ذلك كله فقال : انه وضع لا يمكن أن يكون متمشيا مع روح الاتفاق ومع الرغبة التى أبداها ملنر فى ترك مقاليد حكم البلاد ليد أبناء البلاد ، وقال : ان بقاء هذا الوضع يجعل الدعوة لاحلال الثقة فى نفوس المصريين عبثا لاطائل من ورائه ، بل ان الانسان الذى يقف فى مثل هذا الجو ؟ ليدعو الى الاتفاق لابد أن تعده البلاد خادعا أو مخدوعا مهما كانت الثقة فيه غير محدودة ، ومهما كان احترام الجميع له ومحبتهم اياه ، ولابد له من أن يسقط أمام صيحات الاستياء العام ضده بسبب اتباعه منهجا منافيا للحقيقة ولشعور كل مصرى ولحكم العقل نفسه .

ويمضى سعد فيبدى فى الرد أسفه لما انتهى اليه الأمر فيقول : انه كان يعد نفسه سعيدا لو أن لجنة ملنر كانت قد ذرعته بالوسائل الضرورية التى تمكنه من أن يسعى سعيا نافعا لايجاد تيار فى البلاد يميل الى الـوفاق ، وبأنه مهما يكن من أمر فان ترك باب المناقشة مفتوحا بين لجنتكم وبين الوفد تجعلنا نأمل الاعتماد على حكمتكم وحكمة زملائكم لتذليل الصعاب الحاضرة حتى يكون فى مقدورنا أن نبث بين أبناء الامة المصرية روح اليقظـة الحقيقية والرغبة الصادقة فى الاتفاق التام مع بريطانيا العظمى .

***

وفى ذات الوقت الذى بعث فيه سعد زغلول الرد الى لجنة ملنر معربا فيه عن أمله فى أن تراجع اللجنة نفسها وتفتح باب المفاوضات بينهـا وبين الوفد ، كان سعد يدرك فى قرارة نفسه أنه لابد من العمل ــ فى الـوقت نفسه ــ من أجل تأكيد ثقة الأمة بالوفد وعدم تخليها عن وكالتها اياه فغادر الوفد المصرى بريطانيا وأرسل سعد فى ١١ من نوفمبر سنة ١٩٢٠ نداء الى الأمة قال فيه مايلى : أيها المواطنون ؟ قد رفعتم من عامين عن كبريائكم القومى ، ذلك العبء الذى كان يثقل كاهله ، وبصيحة الاستقلال أعلنتم فى

وجه العالم بأسره حقكم في الحياة ؛ وما زلتم منذ ذلك اليوم تثبتون أنكم جديرون بأمانيكم الوطنية ، وقد جاءت نتيجة الاستشارة برأيكم في مشروع الاتفاق مثبتة أن الاستقلال ليس في رأيكم كلمة تردد في الهواء دون معنى، بل انكم تريدونه استقلالا حقيقيا خليقا بكم وبمستقبلكم الذى سيرسل غدا أشعته الوضاءة على مصر الحرة . وهذا الاستقلال سنحصل عليه باتحادنا وبروح التضحية والايمان بأنفسنا وبعدالة قضيتنا المقدسة ايمـــانا هادئا صـــادقا .

***

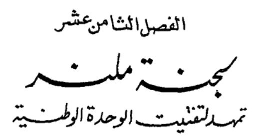
على أن سعدا اذ خاطب الأمة ببيانه هذا ، فانه لم يقل في البيان للأمة التي يخاطبها انه في طريقه اليها ليحمل لواء الجهاد وليتقدم الصفوف في البلاد ، بل ان الواقع كان منه على عكس ذلك ، اذ مضى سعد وعدد غـير قليل من أعضاء الوفد المصري الى فرنسا في الوقت الذي تقدم فيه لورد ملنر بتقرير لجنته الى الحكومة البريطانية وسجل في هذا التقرير من النقـاط التي يصف بها الأوضاع في مصر ؛ ويصف بها موقف الحكومة البريطانية في الماضي ويصف بها الحركة القومية والثورة ليمهد بهـذا كله الى تفتيت الوحدة الوطنية وتحطيم الثورة ، ذلك التقرير الذي اختتمه ملنر قائلا : « ان نصيحتنا لحكومة جلالة الملك هي أن تسرع وبلا ابطاء في مفاوضـة الحكومة المصرية بعقد معاهدة على المبادىء التي حذناها ، وعندنا أن اضاعة هذه الفرصة تعتبر مصيبة كبرى .. »

وفي ذات الوقت الذي غادر فيه الوفد المصري بريطانيا ونشر تقرير لجنة ملنر كانت الأصوات ترتفع في بريطانيا لتسجل للوفد المصري فضله على قضية البلاد باعتبار أنه تمكن من زحزحة الجانب البريطاني عن موقفه القديم فتمشت بريطانيا الى حد كبير مع المطالب الوطنيـة المصرية وعزت هذه الأصوات الى سعد زغلول هذا النصر .

وهكذا مضت السياسة البريطانية في أساليبها المعهودة وأخطر وثيقة واجهت بها الحكومة البريطانية الرأي العام في كل من بريطانيا ومصر كانت بلا شك ذلك التقرير الذي قدمه لورد ملنر والذي حوى وجهة نظر اللجنة

فى الأوضاع القائمة فى مصر بالاضافة الى ماتضمنه من التحليل الدقيق لمختلف مراحل المفاوضات التى تعرضنا لها فيما تقدم .

ونظرا لخطـــورة ما جاء فى القسم العـــام من هـذا التقرير . ولما تضمنه من عبارات تشير الى مبلغ الدهاء والمكر فى السياسة البريطانية اذ يجد المتمعن فى عبارات التقرير المعنى الذى يرضى عواطف المصريين وشعورهم ، وفى ذات الوقت يمهد لاشعال نارالفتنة والانقسام بين المصريين ويرمى الى الايقاع بينهم والى تصدع صفوفهم .. نقول انه نظرا لما تضمنه تقرير ملنر مما يمكن القول بأنه كان أنموذجا فريدا للعقلية الســـياسية البريطانية التى يتعين على كل من يتصدى لهذه السياسة أن يعيها ويفهمها فقد رأينا أن نعرض الى هذا الجانب من التقرير .



« دهاء السياسة البريطانية في تقرير اللجنة ـ التقرير يصور اخطاء السياسة »
« البريطانية في مصر ـ الادارة البريطانية في مصر تتعرض الى تجريح اللجنة ـ التقرير »
« يسجل اجماع الأمة المصرية على مقاطعة اللجنة ـ أخطاء السياسة البريطانية والحكم »
« البريطاني في رأى التقرير ـ اللجنة تنتقد حشد الانجليز في الوظائف واهمال »
« واستعلاء الحكام الانجليز واعتزالهم المصريين ـ بريطانيا في رأى التقرير جعلت من »
« مصر حقل تجارب لموظفيها ـ وتسجل القصور في السياسة التعليمية ـ اللجنة تفسر »
« أسباب استياء الفلاحين ـ اللجنة «والسلطة العسكرية» ومصادرة المحصولات »
« والدواب في رأى اللجنة ـ اللجنة تسجل الاعباء والتبعات التى اضطلعت بها مصر »
« خلال الحرب ـ اللجنة تناقش حكم المسيحى للمسلم وتحدد طابع الوزارة التى ترضي »
« السياسة البريطانية ـ تقسيم المصريين الى طبقات ـ تفسير اللجنة لموقف المصريين من »
« بريطانيا ـ التقرير يقول ان المصريين على آراء شتى ومذاهب مختلفة ـ اللجنة »
« توضح المقابل للاعتراف لمصر بالاستقلال ـ المصالح البريطانية في رأى اللجنة ـ »
« التقرير يشير الى من هم على صلة طبيعية ببريطانيا ـ ثمن الاستقلال ـ اللجنة »
« عرفت مطالب الوفد فرسمت لبريطانيا موقفها ... »

***

جاء « تقرير اللجنة » بصورة تندس فيها روح السياسة الانجليزية بدهائها وخداعها فاتسم التقرير فى بدايته بسمات النزاهة والحرص على مصالح المصريين ؛ وتناول من واقع السياسة البريطانية ما يشير الى وقوف اللجنة الى جانب المصريين ، وما يشعر هؤلاء بالكرامة فسجل التقرير أخطاء السياسة الانكليزية تجاه مصر ونقدها ، ورعاية من اللجنة لمصلحة المصريين وتظاهرا منها بهذه الرعاية ؛ تناول التقرير بالتجريح فى بعض فقراته الأداة الحاكمة البريطانية لاهمالها مصالح الشعب المصرى .

ولا غرابة فى ذلك مادام أن هدف اللجنة الأساسى كان استدراج

المصريين حتى يتسنى لها تفتيت وحدتهم وتفريق كلمتهم ، وتقسيمهم الى فئـــات وطـــوائف •

لقد افتتحت لجنة ملنر تقريرها عن عملها فى مصر ، بنبذة قصـيرة أشارت فيهاالى مولد فكرة ارسال اللجنة والباعث على ذلك ؛ فجاء فى التقرير أن حكومة جلالة ملك انجلترا بدأت التفكير فى ايفاد لجنة خاصة الى مصر منذ شهر ابريل سنة ١٩١٩ بعد تفاقم الأمور الى حد العنف والاعتـــداء والاخلال بالنظام •

وفى مايو أعلن أن لجنة كهذه ستسافر الى مصر برياسة اللورد ملنر فى فصل الخريف • ثم يتناول التقرير ماقوبلت به اللجنة فى مصر من احتجاج المصريين على ايفادها ، ويصف موجة السخط التى عمت البلاد ؛ ويتحدث عن استقالة محمد سعيد رئيس الوزراء احتجاجا على دخـــول اللجنة مصر ، ثم تولى يوسف وهبة رياسة الوزارة فيقول التقرير : « لقد جاهر المصريون الوطنيون بعزمهم على اعداد الخطط اللازمة لمقاطعة اللجنة وقد شد من عزمهم فى هذا الاتجاه مسلك محمد سعيد رئيس الوزراء ،وذلك باحتجاجه على ايفاد اللجنة قبل توقيع الصلح مع تركيا ، ثم ازداد اصرار المصريين قوة وصلابة باستقالة محمد سعيد بسبب اهمالنا لاحتجاجه ، وقد خلفه يوسف وهبة فى رياسة الوزارة ؛ وظل قابضا على زمام الحكم طيلة الفترة التى قضيناها فى مصر •

ويستطرد التقرير فى وصف شعور الوطنيين الذى يسوده الاستياء من مجرد وجود اللجنة ، ويتحدث عن الصحف الوطنية ؛ وكيف أمعنت فى مهاجمة اللورد ملنر وفى استنكارها لعمل اللجنة واستثارة الرأى العـــام ضدها فيقول : ان الوطنيين والصحف الوطنية أخذوا يعبئون الرأى العام ضد اللجنة ، فلم يكد يمضى على وصول اللجنة الى القاهرة أيام ، بل ساعات حتى وجدنا أنفسنا أمام معارضة صريحة قوية منظمة ، فانهالت علينا البرقيات تفيض عباراتها بالتهديد والاحتجاج على وجودنا فى البلاد •• وكان الكثير من هذه البرقيات مرسلا من طلبة المدارس ، كما كان بعضها يحمـــــل توقيعات أعضاء هيئات عامة ؛ كمجالس المديريات ، وأخرى كان مرسلوها

من موظفى الحكومة ، ومن النقابات ومختلف الجماعات التى تتفـــاوت قيمتها وأهميتها .

ويصف التقرير موقف الصحف الوطنية فيقول : انها خلا النـادر منها أوسعت اللجنة نقدا وقدحا وتعريضا ، وأمعنت فى تحريض الجماهير على التنكر لنا وعدم الاعتراف باللجنة وأعلنت أن مثل هذا الاعتراف يفسر بالرضا عن الحالة الحاضرة بالبلاد ؛ ووصفت هذه الصحف أى علاقة تنشأ بين أى مصرى وبين أعضاء اللجنة بأنها خيانة للوطن وجناية على البلاد .

ويعرج ملنر فى تقريره على موقف الأزهر فيقول : « .. ولـــكى ندرك مبلغ المقاومة العنيفة لنا وشدة اندفاع تيارها ضدنا ، نقول بأنه حدث فى الأسبوع الثانى من وصولنا القاهرة أن بعث علماء الجامع الأزهر وهو معهد التعليم الدينى والإسلامى منشورا الى المعتمد السامى البريطـــانى أوضحوا فيه حق مصر فى الاستقلال التام ، وطالبوا بجلاء الانجليز عن البـــلاد .. »

***

وفى صدد خداع اللجنة للمصريين من أجل استدراجهم ؛ تعمد اللجنة الى تفسير موقف مصر من بريطانيا تفسيرا تعدد فيه أخطاء السياسة البريطانية والحكم البريطانى فتقول : « ان المصريين يستشهدون بما أدلى به رجـــال الدولة البريطانيون من التصريحات المتعددة التى نفوا فيها أى تفكير فى ضم البلاد أو احتلالها بصفة دائمة ، وبما قاله السير « الدن نجورست » تأييدا لهذه التصريحات ، من أن ماتتوخاه أساسا حكومة بريطانيا هـــو اعداد المصريين للحكم الذاتى ومساعدتهم فى الوقت نفسه كى يتمتعوا بالثمـــرة التى تحققها حكومة صالحة رشيدة . فالحوادث والظروف التى حالت بين بريطانيا وبين انجاز هذه الوعود حتى الآن انما هى حـــوادث وظروف لا يعلمها الا الانجليز ؛ اما المصريون فانهم يحرصون على هذه الوعود ، ولذلك فانه لمن السهل التذرع بعدم انجاز هذه الوعود كحجة تثبت سوء نية بريطانيا ، كما يجب أن ندخل فى اعتبارنا تلك الأمور اذا أردنا معرفة السبب

فى استنكار المصريين للزعم المعتاد القائل بأن مصر أصبحت من الأملاك البريطانية ، أو أنها اصبحت كذلك بحكم وضعها تحت الحماية .

ويستطرد التقرير فيقول : « على أن الحاجة الى تسوية هذه الحال كانت تزداد بازدياد تأثير وجودنا فى مصر والشعور بالطرق الاوربية التى تدخل اليه : فانه بعد أن تخلص المصريون من الظلم والخوف ؛ تحركت فى أنفسهم خواطر جديدة ، ومطامع جديدة لم يكن هناك بد من انبعاثها فى نفوسهم ، فما من شك أن هناك فرقا بين مصريى عام ١٩٢٠ وبين مصريى عام ١٩١٠ ؛ ويتسع ـ بطبيعة الحال ـ هذا الفرق بالنسبة لمصريى عام ١٨٩٠ سواء أكانوا من سكان المدن أم من الفلاحين . فنحن وقد أغفلنا هذه الاعتبارات وأمثالها ، لم نعالج حل القضية المصرية على أساس من الصدق والجد وكان اهمالنا سببا لبعض ما انتهت اليه الحال فى مصر .

***

وتمضى اللجنة فى وجهتها فتسجل نقدها لسياسة بريطانيا فى حشد الموظفين لتولى المناصب فى مصر فتقول : « ان نظام كرومر الذى أحدثه لينقذ حكومة أصابها الافلاس لم يكن غير نظام مؤقت ، اذ أن المعروف بالنسبة للاحتلال أنه كان سينتهى بعد وقت قصير ؛ وأنه لن يدوم الى ماشاء الله ، ولا سيما بعد أن وافقنا فى عام ١٨٨٧ على انهائه بعد أجل قريب ، غير أن ما اتخذ من التدابير الوقتية وما وضع من النظم لسد الحاجة اذ ذاك قد رسخت وثبتت مع مر السنين ، ثم ما لبثت أن تحولت الى نظم مقررة وتدابير ثابتة جعلت العنصر الأقوى بين العناصر الادارية يزداد قوة وتفوقا ويحرز من السلطة ومن تحمل المسئولية ما لم يكن فى الأصل مقصودا ؛ ثم كان من شأن هذا التصرف أن قصرت خدمة العنصر المصرى على الوظائف الثانوية فى الحكومة .

ثم يمضى ملنر فيقول : فى أوائل أيام الاحتلال ؛ كانت السياسة المتبعة تهدف الى استخدام عدد محدود من الموظفين البريطانيين الذين يراعى فى اختيارهم كفايتهم ليقدموا مشورتهم ومساعدتهم فى الدوائر الحكومية ؛ ولاسيما فى الدوائر المالية والرى . وعلى مر الأيام أضيف الى

هؤلاء مستشار قضائى ومستشار للمعارف ، ثم أضيف الى هذين مستشار للداخلية ، وجماعة من المفتشين للاقاليم ، وقد كان عدد هــؤلاء الموظفين محدودا وكانت وظائفهم وقفا على ذوى الكفايات وأولى الخبرة ، ولهذا فقد كان توليهم وظائفهم محتملا ولا يلقى اعتراضا ؛ بل على العـــكس ، كان المصريون يجلونهم ويحترمونهم ، ومع ازدياد ايرادات مصر اتسع نطـاق العمل فى الدوائر الحكومية ، واستتبع هذا استخدام عدد أكبر من الخبراء الأجانب ومســــاعديهم ، ومع الزمن ظلت زيادة استخدام الأجانب فى الحكومة المصرية فى ارتفاع حتى طغت على المبدأ الذى كان الأصــل فى استخدامهم ، وهو تدريب المصريين واعدادهم لتدبير شئون بلادهم بأنفسهم وفى هذا الحشد من الموظفين الأجانب قضى على هذا المبدأ .

***

ثم يمضى ملنر فيقول :

« صحيح ان الوزراء المصريين لم يعد كل همهم من مناصبهم محصورا فى بريقها وأبهتها ، كما كان أكثرهم فى أوائل أيام الاحتلال ؛ وانمـــا اتجهوا فى السنوات الأخيرة الى توسيع دائرة نشاطهم وازداد اهتمـــامهم بشئون وزاراتهم ، ولكن يقابل هذا أن وكلاء الوزارات ورؤساء المصالح وهؤلاء أغلبهم أجانب قد ازداد عددهم وازداد استقلالهم فى العمل عن مجلس الوزراء ، ومع هذه الزيادة ازدادت النقمة بسبب احتكار البريطانيين للوظائف التى تتزايد من ناحية العدد والأهمية . وكان ذلك ملحـــوظا للمصريين لفترة طويلة سابقة على الحرب » ثم يقول ملنر : « ان الموظفين المصريين الذين قضوا فى وظائفهم فترة طويلة أكسبتهم خبرة بأعمالهـــا وكفاية واضحة قد فقدوا الأمل فى الترقية الى أعلى الوظائف فى حكومتهم بسبب النظام الذى يقصر شغل المنصب الذى يتولاه أجنبى على أجنبى آخر متى شغر المنصب ، ويحظر شغله دائما على المصريين » ..

وعندما وصلت اللجنة لمصر ، اشتد استياء القوم للزيادة الحديثـــة فى عدد البريطانيين العاملين فى الحكومة ، وعلى الرغم من أن ما أشيع عن هذه الزيادة لايخلو من المبالغة الكبيرة ، فانها كانت زيادة واضحة ، وقد

امتدت الى عدد غير كبير من الوظائف الصغيرة التى كان يشغلها الأهلون الى ذلك الحين • وجدير بالذكر أن عدد الموظفين البريطانيين قد بلغ فى هذه الأيام ١٦٠٠ ؛ فى حين كان فى أوائل سنى الاحتلال مائة ، ورواتبهم العالية كانت مدعاة لشكوى المصريين وتظلمهم ، على الرغم من أن ظروف الموظفين البريطانيين تدعو الى زيادة رواتبهم •

***

وتسجل اللجنة استعلاء طبقة الحكام الانكليز فى مصر واعتزالهم المصريين فتقول :

« وبقدرما ازداد عدد البريطانيين فى مصر ، ازدادت عزلتهم عن المصريين وابتعادهم عن مخالطة الشعب ، الى حد أن أصبح حى الجزيرة الذى يسكنونه حيا غريبا بذاته أدنى لأن يكون محلة من محلات الجنود البريطانيين فى الهند ، توافرت فيها لهم كل وسائل الرفه والعيش الرغد كما أن ذلك الوضع الانعزالى أقصاهم بعيدا وأخرجهم عن اطار الهيئة الاجتماعية المصرية ، وباعد بينهم وبين المصريين • ان ابتعاد البريطانيين عن مخالطة المصريين ومعاشرتهم قد زاد من الشعور بثقل وطأة الاحتلال الأجنبى والمبالغة فى الاشمئزاز منه • »

***

وتصف اللجنة كيف أن بريطانيا جعلت من مصر حقل تجارب لموظفيها فتقول : وقد توالى على مصر بعد اعتزال كرومر منصبه عام ١٩٠٧ عدد من الوكلاء البريطانيين والمعتمدين الساميين ، لايقل عن خمسة ، مما أشعر المصريين بأننا ننظر الى بلدهم وكأنها حقل للتجارب ، وقد ترتب على ذلك أن زاد استقلال الموظفين الانكليز الثابتين فى وظائفهم ، وكان هؤلاء منصرفين الى اصلاح العمل فى الدواوين والمصالح أكثر مما كانوا يهتمون بالمسائل السياسية ، وقد كان المصريون الذين يراقبون الأمور عن كثب يرون فى ذلك دليلا على التزعزع وعدم الاستقرار على رأى ثابت •

***

وتتحدث اللجنة عن التعليم ، بعد مضى أربعين سنة على احتلال البلاد

فتسجل القصور فى السياسة التعليمية فتقول : ان فشل السياسة التعليمية فى مصر كان من بين عوامل السخط العام فى البلاد ، فقد أدى قصور هذه السياسة الى اطراد الزيادة فى تخريج عدد من طلاب الوظائف فحسب ممن تنحصر كل كفايتهم فى شهادة يحملونها باجتيازهم للامتحان دون أن يكونوا قد هذبوا تهذيبا حقيقيا .

ففى بادىء الامر كانت الظروف تقتضى تعليم عدد من الشبان فى المستوى الذى يمكنهم من القيام بواجبات الوظائف الكتابية فى الحكومة التى كان يشغل معظمها ـ وقتئذ ـ موظفون من غير المصريين ؛ كما كانت تقضى باعداد الطلبة لدخول المدارس العليا لدراسة الطب والهندسة والحقوق ، غير أنه ـ يبدو ـ هنا أيضا أن الأمر بقى على هذه الصورة الى عهد قريب دون محاولة تنقيح نظام التعليم ثم وضعه فى ظروف استثنائية ودون مراعاة الى تطور الأحوال وما يتطلبه ذلك من الأخذ بأساليب تعليمية جديدة . ان التعليم الذى أقبل عليه الناس فى حرارة وجدوا فى طلبه لايزال قاصرا الى حد بعيد ، فأغلب الأهالى لا يزالون أميين ؛ بل اكثر من ذلك ان معظمهم لم ينل أى قسط من التربية الاجتماعية أو الأدبية .

***

وقد تبادلت اللجنة أسباب استياء الفلاحين ، فعددت هذه الأسباب قائلة : ان التحكم فى أسعار القطن زاد من سخط الفلاحين ؛ لأن ذلك يحرم الزراع مزايا المزاحمة والمنافسة فى الأسواق الأجنبية مع أن أجرة الأرض التى يزرعها فى ازدياد مطرد .. ثم قالت اللجنة فى هذا الصدد : على أن هناك عوامل أربعة جرتها الحرب وكانت أدعى الى مضاعفة نفور الفلاح وزيادة سخطه وهى : (١) التجنيد لفيلق العمال والهجانة المصرى . (٢) مصادرة الحيوانات . (٣) مصادرة الحبوب . (٤) جمع الأموال للصليب الأحمر . وكان استهجان الناس للطرق التى تنفذ بها هذه العوامل أشد من العوامل ذاتها .

أما عن العامل الاول فقد دلت الدلائل على أن الأنفار كانوا بعد تجنيدهم يرضون بشروط التجنيد ، وان الرواتب التى كانوا يأخذونها نفعت الفقراء

منهم كثيرا ، غير انه يبدو ان المستشفيات التى كانوا يمرضون فيها لم تكن على ما يرام ، وانه كان بين ضباطهم من يجهلون لغتهم ، ولا يعرفون كيف يعاملونهم لنقص خبرتهم فى هذا الصدد . على ان تكرر انتظامهم فى سلك فيلقهم المرة بعد المرة ، وعدم اشراك الذين كانوا فى الخـدمة منهم فى حوادث مارس سنة ١٩١٩ يدلان على أن تظلمهم من الخدمة لم يكن شيئا يذكر ، وكانت التدابير تسير طبق المرام مادام الذين ينتظمون فى فيلق العمال يجندون من المتطوعين ، نعم ان منهم من تظلم من اطالة مدة خدمته الى ما بعد تاريخ تعاقده ؛ وذلك بعدما تولت أمور التجنيد سلطة عسكريه، ولكن أمثال هذه التظلمات لم تظهر الا بعدما اتضح أن نظام التطوع لايكفى لتقديم العدد اللازم من المجندين ، فتعين وقتئذ مباشرة الضـغط الادارى للحصول على المتطوعين ، ولما كان المصريون قد أعلنوا فى أول الحرب مع تركيا ؛ بانهم لايدعون للاشتراك فيها فان التطوع بقى اسما لا فعلا ،وكلف عمد البلاد وهم موظفون اداريون فى الاقاليم بلا راتب عمليات التجنيد دون ان يكون عليهم رقيب من الموظفين الانكليز الذين وجه اكثرهم للعمـل فى جهات أخرى ، فلجأ العمد الى اكراه الناس واجبارهم على التجنيـد وما من شك فى أن بعض العمد خربى الذمة ، انتهزوا هذه الفرصـة للانتقام من أعدائهم ؛ فساقوهم قسرا الى الخدمة ، وتركوا أصدقاءهم ، كما أن منهم من دأب على تناول الرشوة واعفاء دافعيها من الخدمة ، وقبلوا البدل ، وقد اختلف الناس فى تقدير هذه المظالم والمساوى ؛ ولـكنها على أية حال كانت من الكثرة الى الحد الذى أشعر الناس فى بعض الجهات بامتياء قوى ، كما انها يسرت للمحرض السياسى فرصة سـانحة لبلوغ هـدفه .

واما العامل الثانى ــ أى مصادرة الحيوانات ــ فيقال فيه : « انه ضايق الفلاح كثيرا بسبب الاستيلاء على دوابه التى هى وسيلة النقل فى حياته غير أنه يبدو أن أثمانها كانت تدفع للفلاح وان الثمن كان مناسبا ، ولكنه وجد نفسه بعد الحرب مضطرا لدفع ثمن أغلى لكى يشترى دواب بدل دوابه الأولى . فالفلاح يكره بطبيعته أن تنتزع منه دابته ، ولكن ذلك

ـ كما يبدو ـ لم يشكل سببا كبيرا لاستيائه ، علاوة على أنه اجزاء لامفر من اتخاذه وقت الحرب •ومهما يكن الأمر فمصادرة الحيوانات ؛ لم تكن لترضى الفلاحين عمن كانوا السبب فى المصادرة •

أما العامل الثالث : وهو مصادرة الحبوب ، فقد كان سببا أعظم ممـا تقدم فى السخط والاستياء ؛ لان أسعارها ارتفعت بسبب طلب الجيش لها ، وكانت أسعارها فى الأسواق أعلى بكثير من الأسعار التى تدفع حين المصادرة ، وقد فرض مقدار معين من الحبوب على كل مركز عهد بجمعـه الى الموظفين المحليين ؛ فربح هؤلاء من وراء ذلك أرباحا كبيرة ، اذ أن العمد جمعوا كثيرا مما طلب اليهم وتاجروا بما بقى لديهم ، فباعوه فى الأسواق بأسعار عالية • كما اضطر الأهالى المكلفون بتقديم حصـة من الحبوب ممن لم يكن لديهم شىء منها ؛ الى شراء ما هـو مطلوب منهم بسعر عال وقدموه بأسعار المصادرة الرخيصة • كما ثبت وقوع تـلاعب واختلاس من موظفى المديريات ومن العمد والمشايخ فى تسليم أثمـان الحبوب لأربابها وكان الضحية فيها مستحقى أثمان الحبوب ، وبهذا كان المسئول فى الأغلب عن هذه الأعمال المنكرة هم الموظفون المحليـون ؛ ولكن هذه المسئولية ألقيت على عاتق الانكليز • ونسبت اليهم هـذه التصرفات ، على الرغم من انهم لم يكونوا قادرين على مراقبة هذه الأمور لأن الاحوال ـ اذ ذاك ـ لم تكن عادية •

وأما العامل الرابع ـ وهو جمع الأموال للصليب الأحمر ، فقـد تولاه المأمورون والعمد المصريون ، وكان المقصودجمعهذه الاموال بالتبرع ولكنه كثيرا ما تحول الى الغصب والاكراه على يد موظفين يطلبون أن يكون لهم فضل واستحقاق بجمع الاموال التى جمعت من مراكزهم • وسرت الشائعات عن الاختلاسات فى هذه التبرعات ، على انه كان أفضل من ذلك ان يفتتح اكتتاب لمساعدة الجرحى ؛ ولا سيما انه كان فريق من الناس يشيدون بالهلال وفريق آخر يشيدون بالصليب ، وما من شك فى أن الاكتتاب للجرحى بصفة عامة او أنه افتتح لأقبل عليه الأغنياء من المصريين

ومن المقيمين فى مصر من الأجانب ؛ أما تخويل الموظفين المصريين المحليين جمع الأموال فقد أدى الى هذه المساوى •

وعلاوة على ذلك كله فان أسعار الحاجات ارتفعت ارتفاعا لم يسبق له مثيل ، فأرهق الغلاء الفقراء الذين كانوا لايجدون ما يمسك رمقهم ،فى حين كانوا يرون أمامهم بعض مواطنيهم وبعض الأجانب غير المحبوبين يعيشون فى ثراء واسع •

***

وقد ذهبت اللجنة الى مدى بعيد فى تبريرها للانتفاضة الوطنية وثورة سنة ١٩١٩ ـ تماما ـ وبذات الأسلوب الذى بررت به بريطانيا ثورة عرابى بعد أن انتهت الثورة باحتلال بريطانيا لمصر • وما من شك فى أن الأسباب التى من أجلها استحقت ثورة عرابى ، ومن بعدها استحقت ثورة سنة ١٩١٩ تبرير بريطانيا ؛ لم تكن خافية على الانكليز حينما قاوموا الثورتين ؛ ووقفوا ضد القائمين بهما ، ولكنه الخبث والمكر فى السياسة البريطانية والدهاء الذى تقوم عليه ، هو الذى يبرر مادام التبرير لمصلحته أو يعترض مادام الاعتراض لمنفعته •

***

سجلت لجنة ملنر التبعات التى اضطلعت بها مصر والمعاونة التى بذلتها من أجل قضية الحلفاء ؛ كما جاء تفسير اللجنة لهذه المعاونة ولأسبابها تفسيرا ساذجا وفى هذا الشأن تقول :

فى أثناء الحرب : لما دخلت تركيا الحرب سنة ١٩١٤ ضد الدولة المحتلة ووعدت ألمانيا جهرة بتحرير مصر من سيطرة بريطانيا ، ففى هذه الأحوال وبسبب روح العداء المستحكم ضد الدولة المحتلة مدة سنين أشير على القائد العام ـ ونعمت الاشارة ـ باعلان الحرب مع تركيا ، ليدرك العالم أن بريطانيا قطعت على نفسها أن تضطلع وحدها بعبء الحرب دون أن تدعو الأمة المصرية الى مساعدتها فيها •

الا أن الانصاف والعدل يعنيان أن نسجل للشعب المصرى ماتحمله

من التكاليف والقيود التى اقتضتها تلك الحرب ؛ ولن ننسى ما قام به فيلق العمال المصرى من خدمات لاتقوم بحال ، ولم يكن عنها غنى للحملة على فلسطين ، ثم تأييد حكومة السلطان وتعاونها الحبى لرجال السلطة البريطانية ولا أدل على ذلك من تنازلها عن مبلغ ثلاثة ملايين جنيه انكليزى كان يحق لها المطالبة به .

ثم تتحدث اللجنة فى خبث عن حكم المسيحى للمسلم فتقول : ان من طبيعة النفس دائما استياء المسلم من حكم المسيحى وعدم اصطباره على ذلك ، فروح الاسلام لا تقر وضع المسلم فى مركز سياسى أدنى من مركز المسيحى ؛ والشعور الذى ينبعث من هذه الروح أشد حدة من الشعور الدينى نفسه ، بل انه يبقى فى النفس حتى بعد أن تخمد حرارة الشعور الدينى فى الصدور . وما من شك فى ان العنصر الدينى قد استخدم أثر هذا الشعور فى البلاد لتحريض الناس ضد اسم « الحماية » وذلك بتفسيرها على انها خضوع الحاكم المسلم وحكومته الاسلامية خضوعا دائما لملك مسيحى « وغير خاف » ان الغيرة على الدين فى الشرق أقوى من الغيرة على الوطن وعلى تقاليد أهله .

***

وتحدد اللجنة طابع الوزارة المصرية التى ترضى السياسة البريطانية فتقول :

« ولما استقال وهبة لاعتلال صحته خلفه توفيق نسيم ، وجدير بالذكر أننا لا نستطيع أن نوفى هذين الرئيسين حقهما من الشكر والاطراء لشجاعتهما وغيرتهما الوطنية ، اذ حكما البلاد فى فترة الشدة والأزمة حيث كانت حياتهما مهددة بخطر دائم . وتحكم البلاد الآن وزارة نسيم المؤلفة من ذات الوزراء فى وزارة وهبة عدا وزيرا واحدا .. وكلتا الوزارتين متشابه ؛ الوزراء فيهما اداريون ذوو كفاية مقيمون على الولاء للسلطان ؛ يتفقون فى ادارة الأمور مع المعتمد البريطانى السامى ، كما أنه لا صبغة سياسية للوزارتين ؛ ولا يميل الوزراء الى خطة مرسومة فى المسألة التى تعتبر أم المسائل الحالية ، أى « مستقبل مصر » .

وتقسم اللجنة المصريين الى طبقات ثلاث بعد الحرب فتقول :

تعرضنا بالوصف الى حالة مصر الداخلية حتى نهـــاية الحرب ، ووضح لنا كيف تأثر الرأى العام المصرى تأثيرا قاطعا وسريعا بالمبادىء التى نادى بها الرئيس ولسن ووافق الحلفاء عليها فقد كان قبول الدول للرأى القائل بأحقية الشعوب فى تقرير مصيرها مطابقا لما يعتلج من العواطف فى صدور الطبقات المتعلمة من زمن بعيد .

فالمصريون الذين كانوا يأملون الخير من وراء انتصار ألمانيا وتركيا وجدوا فرصة سانحة لتغيير آرائهم ، وراحوا يذيعون أن وقوف مصر الى جانب الحلفاء ومساعدتهم أدبيا وماديا كانت هى العامل الفعال فى التخلص النهائى من العثمانيين .

والمعتدلون فى مصر أخذوا فى الدعوة الى حق مصرفى الحكم الذاتى مستندين الى تصريحات الساسة البريطانيين المتعددة والتى قالوا فيهـــا ان تدخلنا فى مصر تدخلا وقتيا ، وأحس الجميع فى مصر بحقهم فى رعاية البريطانيين وعطفهم ، لقاء ما بذله السلطان ووزراؤه من المعاونة السخية لبريطانيا ، وبلغ هذا الاتجاه الى حد أن رشدى كبير الوزراء كان قد أثار فى سنة ١٩١٧ مسألة التسوية النهائية للعلاقات بين مصر وبريطانيا .

ويبدو فيما سجلته لجنة ملنر عن الحركة الوطنية والأمانى الوطنيـــة أن السياسة البريطانية مازالت تعمل على تقسيم أبناء البلادالى متعلمين وغوغاء وفلاحين ، كما يبدو حرص بريطانيا على تملقها للفلاحين واعتمادها عليهم وفى هذا السبيل تقول اللجنة : « قيل ان كل مصرى يستحق أن يســمى مصريا وطنى النزعة فى قلبه » على ان هذا القول لايمكن أن ينطبق الا على المتعلمين وعددهم أقل من ١٠ فى المائة بالنسبة لمجموع السكان فى مصر الذى يبلغ ١٤ مليون نسمة ، أما الأميون ولا سيما الفلاحون وهم ثلثـــا الأمة فلا يصدق بالنسبة لهم هذا القول . ففى المدن تسهل اثارة الغوغاء بألفاظ رنانة يلقنونها وعبارات جذابة للشعارات السياسية يرددونها دون فهم لها ، أما الفلاحون فهم بطبيعتهم لا يأبهون بالسياسة ولا يعنون بهـــا ،

والفلاح ما زال على عهده القديم فى الفلاحة يعيش فى أرضه وعلى خيراتها ويحبها ويهواها ، على الرغم من أنه ملتزم فى فلاحة الأرض ذات الطرق البدائية ، وقلما يستعين بالعلم الحديث فى الزراعة ، الا انه بجهده الدائب وبدرايته الواسعة فى خواص تربة الأرض قد تمكن من استنبات الأرض وجنى هذه الحاصلات العجيبة التى تعد أساس الثروة المصرية • وكل هم الفلاح فى دنياه محصور فى هذه الحاصلات وفى الحصول على مايكفى زراعتها من ماء الرى فى حينه حتى لا يصيب الأرض بوار • على أن الفلاحين وان كانت نظرتهم للأمور مازالت ذات أفق محدود الا أنهم ازدادوا استقلالا وتمسكا بحقوقهم ، كما كان أمرهم عليه فى عهود الاستبداد الماضية واذا أخلى بينهم وبين أنفسهم دون توجيه ، فلن يحسوا عداء للانكليز ، على انهم يمقتون الأجنبى وينصرفون بفتور عن المسيحى أول ما يلتقون به وذلك نظرا لفرط غيرتهم الاسلامية ، غير ان هذا الوهم قد زال من نفوس الفلاحين بالنسبة للانكليز ، بعدما ثبت لهم استقامة مسلك الموظفين البريطانيين ولطفهم ، وبعدما شعروا بالتحسن فى حياتهم نتيجة لوجود الانجليز • صحيح ان أبناء الجيل الجديد ممن لم تمر بهم مساوى العهد القديم أقل تقديرا لنا وثناء علينا عمن أدرك هذه المساوى من آبائهم الذين عانوها ومازالوا يذكرونها • ولكن الفلاحين وان يكونوا أقل ضعفا واستكانة مما كانوا فى الأزمان الماضية لايزال عندهم ما يخيفهم من طمع أصحاب الأطيان وتعنت عدد كبير من الموظفين المصريين واضطهادهم لهم ، وهم يشعرون أن النفوذ الانكليزى يحميهم من هذه الأخطار بعض الحماية • نعم ان حوادث الحرب المشئومة التى أشرنا اليها آنفا ، أدت الى زعزعة ثقتهم بعدلنا وحسن نيتنا زعزعة وقتية ، وهيأت لما وضع من الأحداث المؤسفة التى استهدفت الانجليز فى ربيع سنة ١٩١٩ ، ولكن ما وقع كان شاذا ، كما لم يطل أمده •• ويبدو أنه ماعدا المناطق القريبة من المحرضين فى المدن ، قد عاد الى الفلاحين حسن ظنهم بالانكليز الذين عهدوا فيهم حسن المعاملة ، وقد بلغت من أنفسنا مبلغ التأثير أقوال عدد من مواطنينا الموظفين وغير الموظفين ممن يعيشون فى الريف بين الفلاحين وتربطهم بهم العشرة

اذ أكدوا لنا ان السحابة التى عكرت صفاء الجو فى السنة أو السنتين الماضيتين قد انقشعت ، وأن الانكليز يعيشون بالبلاد فى جو من المحبة كما كان الأمر من قبل •

***

وتحاول اللجنة أن تفسر موقف المصريين من بريطانيا فتقول :

« ونشطت هذه الدعوة ، وقويت عزيمة القائمين بها باذاعة التصريح الانجليزى الفرنسى عن سورية والعراق فى نوفمبر سنة ١٩١٨ ، فقد تضمن التصريح عزم الدولتين على تحرير الشعوب التى خلصت من الظلم العثمانى تحريرا تاما واقامة حكومات وطنية لهذه الشعوب تستمد سلطانها من التشريعات التى تضعها الشعوب ذاتها ، فبين المعتمد السامى اذ ذاك «سير ريجنالد ونجت» مدى ما سيكون لهذه السياسة من الصدى فى مصر وعلاوة على هذا فان المصريين كانوا قبل ذلك بقليل قد رأوا كيف أقيمت مملكة مستقلة فى بلاد العرب على الرغم من كونها فى نظر مصر ما زالت فى حالة من التخلف لاتجعلها فى مستوى مصر التى تضارع بعض الشىء البلاد الغربية من حيث الحضارة والرقى •

وبينما كان الناس منصرفين الى الحديث فى هذه الامور • اذا بالرأى العام ينتفض وتثور ثائرته بسبب اذاعة مذكرة سرية فسرت على أنها تنكر على مصر حقها فى التمتع بالحكم الذاتى الذى يراد منحه لمن هم دون الأمة المصرية رقيا ، وذلك ان لجنة خاصة كانت قد شكلت فى أوائل عام ١٩١٨ عهد اليها بحث الاصلاح الدستورى ، فطلبت هذه اللجنة من السير وليام برونايت نائب المستشار المالى اعداد مذكرة تتخذها أساسا لمناقشتها ، وأن يبحث بوجه خاص مبدأ اسهام النزلاء للاجانب بقدر معين فى وضع التشريعات للبلاد ، أملا فى اغراء الأجانب على التنازل عن حقهم فى المفاوضة فى أغلب ما يوضع من هذه التشريعات ــ بحكم الامتيازات الأجنبية ــ فلما تسلم رئيس الوزراء مذكرة السير برونايت فى أواسط نوفمبر سنة ١٩١٨ استاء وغضب ، كما ذاع أمر المذكرة فى البلاد وعم الجميع النفور والسخط عليها على الرغم من أن كل ما قصد بوضعها هو أن تكون قاعدة

لمناقشات سرية . وهكذا انقلبت الدنيا ، وارتفعت الأصوات بالاحتجاج على مشروع فسر بأنه يجعل من الجمعية التشريعية مجرد سلطة استشارية ، ويمنح السلطة التشريعية الى مجلس آخر « مجلس الشيوخ » تكون غالبيته ممن تعينهم الحكومة وبعض الأجانب المنتخبين . وقد صاحب تأليف اللجنة بادية الذكر تأليف لجنة أخرى لدراسة ما يلزم من الاصلاحات القضائية فى حالة الغاء الامتيازات الأجنبية ، واستنفدت دراستها هذه أشهرا طوالا دون أن تضع تقريرها غير أنه أشيع عنها عزمها على ان تستبدل بنظـــام المحاكم المختلطة محاكم جديدة تلتزم تطبيق القانون الانجليزى وحده ، وتكون الانكليزية لغتها ، وكان فى هذا غبن وجور على المحامين المصريين والأجانب الذين يدافعون بالفرنسية ، مما كان سببا فى خلق جو عدائى فى وسط المحامين ضد التوسع فى المراقبة الانجليزية .

* * *

وقد سجلت اللجنة أسباب الثورة ، وتناولت بالشرح موقف الوطنيين فى ١٣ من نوفمبر سنة ١٩١٨ وكذلك موقف بريطانيا . وفى هـــذا تقـــول :

« لقد زار زغلول ومعه اثنان من زعماء الحركة الوطنية المعتمـــد السامى البريطانى ، وكان ذلك فى ١٣ من نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وأبدى الزعماء الثلاثة رغبتهم فى السفر الى لندن لعرض بيان « بالاســـتقلال الذاتى » لمصر ، وفى ذات الوقت تقدم رشدى برغبته فى السفر الى لندن ومعه عدلى يكن وزير المعارف لمناقشة قضية مصر ، فقال ان السلطان يؤيد طلبهما كل التأييد وقد استند الوزيران فى طلبهما هذا الى انهما يبغيان معرفة حقوق مصر على بريطانيا العظمى وهى تحت حمايتها ، لأن مـؤتمر الصلح سيوافق على الحماية رسميا ، ومن ثم فلا يجب ترك هذه الحماية دون تحديد وتعريف يحيط بمداها وماهيتها ، ولاسيما أنه كان لمصروهى تحت سيادة تركيا حقوق معلومة . »

ولما نقل السير ونجت الى وزارة الخارجية هذه المطالب ، تلقى من هذه الوزارة رفضها لسفر زعماء الحركة الوطنية الى لندن لعدم جدوى

هذا السفر ، وكذلك عدم استعدادها لاستقبال الوزيرين محتجــة بأن الوزراء الانجليز سيبرحون لندن ليحضروا مؤتمر الصلح ، فليس لديهم من الوقت ما يمكنهم من بحث موضوع الاصلاح الداخلى لمصر بما يقتضيه بحثه من العناية اللازمة • ولهذا فقد طلب الى الوزيرين ارجاء سفرهما ، وعندئذ أبلغ رشدى المعتمد السامى أنه يعتبر ان رفض زيارته ليبدى أقواله تفسيرا لمعنى الحماية لايرضى به ، ومن ثم فقد بادر رشدى بالاستقالة • وما من شك فى أنه كانت هناك عوائق ظاهرة •

ولقد كانت اللجنة حريصة جهد الطاقة على تكييف موقف الزعماء من الحركة الوطنية ؛ وحريصة على ان تجد من بين الزعماء خاصة ومن بين المصريين عامة من يمكن أن يكونوا على صفاء فى علاقتهم ببريطانيا ، ومن يمكن أن يسايروا ويتجاوبوا مع الخطة والأهداف البريطانية •

وقد عالج تقرير اللجنة هذا الجانب من نشاطها ، فقالت اللجنة فى تقريرها ان سلوك الفئة المتطرفة الصاخبة سبيل العنف وخروجها عن دائرة الاعتدال والانصاف جعل الحركة الوطنية تبدو وكأنها ليس مما لايقبل الصلح او الاتفاق عليه •

ويعلق اللورد ملنر على هذا الرأى فيقول : ان الأمر لم يكن كذلك فى رأى اللجنة ، ولا هو دائم بالضرورة ، لان الهيئة الجديرة بالاعتبار والمعروفة بالوفد التى يرأسها سعد زغلول والتى تسلطت على عقول المصريين تمام التسلط ولو فى هذا الحين على الأقل •• ويقول التقرير : ان الأمر لم يكن يقتضى الا عناء يسيرا من جانب اللجنة لفهم رأى الوطنيين وازالة ريبهم وشبهاتهم فى مقاصد بريطانيا العظمى حتى يستمال الكثيرون منهم الى مناقشة الحالة بتمام التعقل •

ويمضى التقرير فيقول : ان هذا أيضا يصدق على أكثر الــوزراء اعتدالا ، وذكرت اللجنة من بين هؤلاء عدلى ورشدى وثروت الذين لم ينضموا الى الوفد فعلا وان كانوا ميالين الى الغايات الوطنية •

***

ويمضى تقرير اللجنة الى المزيد من ايضاح خطتها الخبيثة فيقول :

لما خرجت تلك المناقشات عن دائرة العبارات والصيغ ودخلت فى جوهر القضية وصعوبتها العملية ، تبين لها ان المصريين على آراء شتى ومذاهب مختلفة • وأن الأمر الوحيد الذى اجتمعت عليه كلمتهم هو الحرص على قوميتهم والحفاظ بجنسيتهم بحيث يظلون شعبا ممتازا عن سواه ، وانه لم يكن من بد أمام اللجنة من أن تحرص على هذا الشعور عند السعى فى التوفيق بين البريطانيين والمصريين • كما قالت اللجنة ان كل ماكان يعنيها فى المقام الأول هو المحافظة على هذا الشعور وهذه الجنسية ، ولكن فى أى شكل وفى أى اطار ، هل فى اطار الاستقلال التام ، أو فى اطار الحماية التى كانت تسعى بريطانيا الى فرضها ؟ لم يفسر تقرير اللجنة الذى كان يسعى أساسا الى اشاعة الشك والفرقة بين المصريين موقف المصريين من عروض اللجنة ، وانما مضى التقرير فقال : كان لاغنى للجنة عن ارضاء رغبة المصريين فى الحفاظ على قوميتهم وجنسيتهم لاستمالة العناصر التى هى أكثر اعتدالا من سواها من العناصر الوطنية المصرية حتى تعود الينا وتنحاز الى جانبنا •

ومضى التقرير فقال : انه لم يكن بكاف لكى ينحاز المعتدلون المصريون الى جانب بريطانيا ان تعطى مصر كثيرا أو قليلا من الحق فى الحكم الذاتى ، حتى لو أعطيت ما هو معروف عند بريطانيا بالـ Dominion Home Rule أى بالاستقلال الداخلى للممتلكات البريطانية ، لأن المصريين لايعتبرون أن بلادهم من جملة الممتلكات البريطانية ، ولا يعدون أنفسهم رعية بريطانية ، ولا يمكن للمصريين ان يرضوا بحل لمستقبلهم ومستقبل بلادهم ما لم يكن مبنيا على الاعتراف بدعواهم هذه ، بل يجب اذا أريد ذلك أن يكرهوا على قبوله •

* * *

وبعد هذه المقدمة التى قصد بها استدراج المصريين لتفتيت وحدتهم ، وتقسيمهم الى فئات معتدلة وفئات غير معتدلة ، وبعد استدراجهم باظهار حسن استعداد بريطانيا للاعتراف باستقلال مصر ، تعود اللجنة فتقول :

الا انه يقابل هذه الاعتبارات عند بريطانيا اعتبارات أخرى ، وهي ان مصر وان لم تكن جزءا من الامبراطورية البريطانية فعلا ، فان أهميتها تعتبر بالنسبة لنظام بريطانيا الامبراطورى جميعه أهمية حيوية ، وانها بلغت بارشاد بريطانيا العظمى مستوى جديدا من الحضارة والتمدين ، فاذا ما تركت وشأنها ، انحطت عن هذا المستوى ، وكان ذلك شرا عليها ووبالا .

* * *

وتمضى اللجنة فتقول : انه كان عليها أن تدافع عن المصالح البريطانية وأن توفق بين هذه المصالح وبين ما يمكن الاعتراف به لمصر من حقوق وللأوربيين فى مصر ، وكان فى رأى اللجنة أن حل القضية المصرية يعتبر اشكالا عسيرا ، لأن الاوربيين يتمتعون بمزايا خاصة ويحتلون مراكز هامة فى ميادين التجارة والتعليم والصناعة ، ولهم مكانتهم فى الهيئة الاجتماعية وفى دواوين الحكومة ايضا ، ثم ان المدن الكبيرة ولا سيما الاسكندرية أصبحت مدنا أوربية ، ومن ثم أشارت اللجنة بأن مصر يجب أن تظل بلدا دوليا على الدوام ، ومعنى هذا أن قضيتها تبقى دون حل ، مالم نصل الى الحل الذى يراعى فيه ضمان المصالح الاوروبية العظيمة الحصينة المركز فى وادى النيل .

وتقول اللجنة : انه لاعجب اذا ما بدا لنا أن تلك القضية غير قابلة الحل ، وانها فريدة فى بابها ، وتأسيسا على هذه المقدمة ، رأت ان تمضى فى خطة الاستدراج وفى هذا تقول : انها شرعت فى مناقشة المصريين فى قضيتهم ولا سيما اولئكم الذين كانوا وبريطانيا على صلات طيبة ممن قالت عنهم انهم جميعا كانوا من ذوى الآراء المتقدمة فى وطنيتها تقدما متفاوتا ، فى القلة والكثرة ، وانها وجدت فيهم ماشد من عزيمتها ، اذ انهم تقبلوا اقتراحاتها بالميل والعطف عليها .

عرضت اللجنة على هؤلاء آراءها ومشروعاتها لتسوية ما كان بين مصر وبريطانيا من مشاكل ، وفى هذا تقول : ان الآراء والأفكار والشروط التى عرضتها كانت تنطوى على الاعتراف مبدئيا باستقلال مصر ، وان هؤلاء المصريين الذين كانوا أصدقاء لبريطانيا ، لما رأوا تلك الشروط التى كان المقابل لها الاعتراف باستقلال مصر ، فوصفوها بانها وان كانت شروطا

لايقبلها الوطنيون المتطرفون ، الا أنها من النوع الذى يستطيعون تحويره بحيث يصبح مستساغا لأبناء وطنهم ، لانها اشتراطات تطابق حالتهم القومية ، وتنطبق وكونهم أمة قائمة بذاتها ، ويضيف أولئكم المصريون : أنهم لا يستطيعون المحافظة على تلك الحالة ، الا اذا أيدتهم بريطانيا العظمى فيها ، ويقولون انه من حق بريطانيا العظمى أن تأخذ «بدلا» أى ثمنا معقولا لهذا التأييد الذى لاغنى عنه لمصر ، وهذا البدل انما هو الاشراف على سياسة مصر الخارجية وابقاء جانب من قواتها فى أرض مصر لتنفيذ أغراضها الامبراطورية ٠

***

وهكذا عملت اللجنة على تفتيت وحدة المصريين ، ففى الوقت الذى كانت الأمة تنادى فيه بتحقيق مطالبها كاملة ، كان من بين الزعماء والساسة من قبل التفاوض مع بريطانيا بشروط لاتحقق شيئا من آمال الأمة ومطالبها ولم يبق على بريطانيا وعلى اللجنة الا أن تستدرج الوفد المصرى ذاته لكى تتم خطة تفتيت الوحدة الوطنية ، وسنرى كيف نجحت ٠

***

أعلن تقرير لجنة ملنر وعرف موقف الحكومة البريطانية من المفاوضات التى جرت بين الوفد المصرى وبين لجنة ملنر وما انتهت اليه من نتيجة ، وعرفت بريطانيا من مشروع الوفد المصرى ومما دار من مناقشات بين الجانبين حدود مطالب الوفد ، وقدرت بريطانيا أن مهمة لورد ملنر انتهت على هذه الصورة ، فاستقال لورد ملنر من منصبه ، وخلفه المستر ونستون تشرشل فى فبراير عام ١٩٢١ ، المستر تشرشل الذى كان قد أعلن قبل ذلك : «ان مصر جزء من الامبراطورية البريطانية» وكان هذا تصريحا مقصودا لافزاع المصريين ولاظهار مدى ماانطوى عليه مشروع ملنر من تساهل ازاء موقف البريطانيين أنفسهم ٠

وهكذا انتهت تلك المرحلة من الخطة البريطانية ازاء مصر ، ولكن الرواية لم تتم فصولا ، لان بريطانيا شرعت فى تنفيذ المرحلة التالية من الخطة البريطانية على ضوء ماكشفت عنه المفاوضات والنتيجة التى انتهت بها ، وعلى ضوء الدراسة العميقة التى قامت بها بريطانيا وقتئذ ، وكان الهدف من تلك المرحلة أولا ـ وقبل كل شيء ـ أحداث انقسام خطير فى مصر ذاتها أملا فى أن يقضى ذلك الانقسام على الثورة ٠

وقد أدرك سعد زغلول المخاطر التى ينطوى عليها الموقف ، ونظرا لكبر سنه واعتلال صحته بقى فى فرنسا ولازمه فيها عدد من أعضاء الوفد وظل يرقب الأحداث من هناك ٠٠

الفصل التاسع عشر

عدلي يكن وسعد زغلول

سعد ... والزعامة

« بريطانيا تحاول اشعار الفلاح بالضرر كنتيجة لعدم اتفاق مصر معها ـ هبوط »
« أسعار القطن ـ العملاء يروجون للاتفاق مع بريطانيا ـ السلطان فؤاد والاتفاق ـ »
« اذاعة تقرير لجنة ملنر ـ رسالة كيرزون الى اللنبى ـ بريطانيا تبدى رغبتها في »
« المفاوضة مع الوفد الرسمي واستعدادها لالغاء الحماية قبل الدخول في المفاوضات ـ »
« المفاوضات وسيلة لعزل الوفد عن الامة والقضاء على الثورة ـ طبيعة تشكيل »
« الوفد الرسمى ـ عدلى يكن ورياسة الوزارة ـ موقف سعد من عدلى بعد فشل »
« مفاوضات لجنة ملنر ـ حقيقة الموقف السياسي ـ العناصر المحرضة ـ عودة سعد »
« زغلول ـ شروط سعد لتأييد عدلي ـ سعد والزعامة ـ سعد ورياسة وفد المفاوضة »
« الخلاف بين عدلى وسعد ـ خطبة شبرا ـ جورج الخامس يفاوض جورج الخامس ـ »
« الخلاف بين اعضاء الوفد ـ سعد الزعيم يبدأ العمل ـ بيان سعد في ٢١ من »
« ابريل سنة ١٩٢١ ـ تفاقم الخلاف ـ الهتافات تصبح للاشخاص لا للوطن ـ »
« السلطات البريطانية ترفع الرقابة عن الصحف بناء على طلب عدلى يكن ـ اشتداد »
« الصراع الداخلى ـ خطأ عدلى يكن ... »

***

انتهت مفاوضات لجنة ملنر الى نتيجتها الحتمية ، وبدأت بريطانيا تعمل على خلق الظروف الاقتصادية التى تشعر المصريين ولا سيما الفلاحين بأن الفشل فى اتفاق مصر مع بريطانيا قد جر وراءه كارثة مالية تحيق بالبلاد ، ولعبت الدور ، وبدأته بأسعار القطن المصرى ، فاذا بهذه الأسعار تأخذ فى الهبوط ، ثم امتد اصبع السياسة البريطانية الى شتى الميادين الاقتصادية فى مصر ، ليشيع فيها الارتباك والتدهور ، وتقوى حلقة الضغط الاقتصادى. فى الوقت الذى كان يقوم فيه المأجورون وعملاء الانجليز بحملات دعائية واسعة لاقناع الرأى العام بقبول الاتفاق مع بريطانيا .. وكان السلطان فؤاد وهو الذى وضعه الانجليز على عرش مصر عقب وفاة السلطان حسين كامل يطمح الى ان يلعب دورا سياسيا فى البلاد شبيها بالدور الذى لعبه من قبل

أبوه اسماعيل ... وكان فؤاد حتى ذلك اليوم قانعا بالدور الذى رسمه له الانكليز فلا يمارس من الحكم الا مظاهره ، ولا يتطلع فى هذا الشأن الا لما يدعه له المندوب السامى البريطانى من سلطة أو حقوق .

كان السلطان فؤاد راضيا بأى اتفاق مع بريطانيا حتى لو كان الاتفاق على حساب البلاد ، فلم يكن يعنيه فى هذا الصدد الا مايمكن ان يستزيد به سلطانه ويثبت عرشه عن طريق الانجليز . وما من شك فى أن هذا الشعور كان طبيعيا لاغرابة فيه ، والا فماذا يراد من سلطان أجنبى يجلس على عرش بلد غريب عنه ولا تربطه بالشعب رابطة غير رابطة الحكم المفروض عنوة ، فلا صلة من دم ولا وشيجة من رحم ، ولا آصرة من جنس ، لاشيء من ذلك كله يربطه بالأمة التى لايعرف منها حتى لغتها ، والتى أراد ان يحكمها بعقلية وأطماع اسماعيل الذى حكم مصر قبل الاحتلال ، وبأساليب توفيق الذى حكمها فى ظل الاحتلال .

ولقد كان فؤاد يشعر فى قرارة نفسه بالعجز أمام الحركة الشعبية ، وبالنقص والدونية أمام الساسة من أبناء البلاد ، فحقد على مصر ، وحقد على كل من تحدث باسمها ، وتحالف هو مع بريطانيا ، وجارى سياستها حيثما وكيفما اتجهت . وهكذا ظل فؤاد يعادى هذه الأمة وينكر عليها حقوقها الشرعية ويتنكر لأبنائها ، وينقض على ما يحققه الشعب لنفسه وبجهاده من حقوق بين حين وحين كلما أتيحت له الفرصة ، ويصانع الانجليز الذين استغلوا فيه هذه الصفات لتنفيذ سياستهم على الصورة التى كانوا يرتجونها ، فحددوا له دورا على مسرح السياسة المصرية لايتجاوزه أبدا .

وقد أدرك السلطان فؤاد أهداف السياسة البريطانية ، والخطة التى تقوم بريطانيا بتنفيذها فى مصر ، ورأى أن يفيد هو أيضا من الموقف ؛ فشرع فى زيارة الأقاليم وجمع حوله جماعة من الساسة الذين يربطهم به المنبت والشعور المشترك ومن يدينون لشخصه بالولاء ، وفى الوقت نفسه لايعادون الانجليز ، فهم دائما على استعداد لخدمة السراى والانجليز على السواء .

***

وكان الجو السياسى اذ ذاك مشحونا بالاحتمالات ، فخمسة من أعضاء

الوفد في لندن كانوا قد عادوا وشيكا الى مصر ، وعلى وجــه التحــديد فى أواخر يناير سنة١٩٢١ ، وكان اللورد اللنبىالمندوب السامىالبريطانى يقدر لكى تنجح الخطة البريطانية أن تعلن بريطانيا سياستها ازاء مصر ، على أســاس المقترحات التى قدمتهـا لجنة ملنر فى أغسطس سنة ١٩٢٠ ليتمكن بالاتفاق مع السلطان أحمد فؤاد من تشكيل الوفد الرسمى المصرى الذى يفاوض بريطانيــا على أساس تلك المقترحات ، وعندئذ يقوى الأمل فى وقف تيار الثورة ، وتتخلص بريطانيا من مشاكلها حتى ولو لم ينته الأمر الى عقد اتفاق بين مصر وبريطانيا ، وذلك نظرا لما كان يتوقعــه من الانقسام والشقاق بين الساسة المصريين .

***

واذاعت الحكومة البريطانية على الرأى العام فى مصرفى ١٨ من فبراير سنة ١٩٢١ تقرير لجنة ملنر وما حواه من مقدمات ونتائج ، وبعد نشره بأربعة ايام بعث لورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية الى اللورد اللنبى برسالة قال فيها : ان حكومة جلالة الملك بعد دراسة المقترحات المقدمة من اللورد ملنر استنتجت ان نظام الحماية لا يشكل العلاقة المرضية بين مصر وبريطانيا العظمى ، ومع ان حكومة جلالة الملك لم تتوصل بعد الى قرارات نهائيــة فيما يختص باقتراحات لورد ملنر ، فانها ترغب فى الشروع فى تبادل الآراء فى هذه المقترحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول اذا أمكن الى ابدال الحماية بعلاقةتضمن المصالح الخاصة لبريطانيا العظمى ، كما تمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية ، كما تنفق والأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى .

وقد أبلغ اللورد اللنبى نص الرسالة الى فؤاد فى ٢٩ من فبراير سنة ١٩٢١ وقال فى كتابه الذى تضمن هذا التبليغ ما يلى : « يسرنى الآن أن أبلغ عظمتكم قرار حكومتى ، وانى لواثق من ان هذا القرار يطابق رأى عظمتكم ويسهل المهمة العظيمة الشأن التى عهد بها الى عظمتكم وهى تعيين وفد رسمى لأجل الشروع فى تبادل الآراء مع حكومة جلالة الملك فيمـــا يختص بالاتفاق المزمع عقده . ويسرنى أن أوجه ـ بصفة خاصــة ـ نظر عظمتكم الى حسن النية الذى أظهرته حكومتى بقبولها التساهل فى موضوع الغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية . وما من شك فى أن عظمتكم سترون

من هذا التساهل الكبير دليلا صريحا على الأهمية التى تعلقها حكومتى على اقامة علاقاتها مع الشعب المصرى على أساس ودى دائم .. »

***

بهذا الأسلوب وبهذه الدعوة تقدمت بريطانيا « تنفيذا لخطتها » ورضيت أن تعلن قبولها لالغاء الحماية قبل الدخول فى المفاوضات استجابة لأول تحفظ فرضته الأمة على الوفد المصرى الذى كان يفاوض لجنة ملنر ، وقد أرادت بريطانيا بهذا أن تهيىء جوا بعد قطع المفاوضات يكون أكثر ملاءمة لتنفيذ خطتها .

***

وبدا واضحا عندئذ ، ان مهمة وزارة توفيق نسيم قد انتهت ، وبدأت الأنظار تتجه من جديد الى الوزارة الجديدة . والى المفاوضات المقبلة والوفد الرسمى ، الذى سيقوم بها ... وكان الانجليز ماضين فى تنفيذ خطتهم لعزل الوفد المصرى عن الأمة والقضاء على الثورة ، ولهذا فقد كان واضحا أنهم لن يسمحوا للوفد المصرى وسعد زغلول بأن يتم على أيديهم الاتفاق اذا كان هناك أمل فى عقد أى اتفاق وقتئذ بين بريطانيا ومصر حتى لا يجنى الوفد ثمار النجاح فى هذا الشأن ، اذا كان هناك أمل فى الاتفاق ، بل أكثر من ذلك فان بريطانيا كانت آنئذ حريصة كل الحرص على أن تشعر سعد زغلول والوفد برغبتها فى ابعادهم عن كل مفاوضة .ومن ناحية أخرى ، كان يبدو جليا أن بريطانيا « تحرص » فى الوقت ذاته على أن يتم تشكيل الوفد الرسمى من عناصر لا تصلح بحكم تكوينها الطبقى ، ولا بحكم ماضيها السياسى للاندماج عمليا مع الثورة الشعبية ، وذلك حتى اذا ما فشلت المفاوضات معهم ، فلا يكون هذا الفشل سببا فى كسب جديد لخصوم المفاوضات فى مصر ، وذلك بانضمام المفاوضين اليهم بعد هذا الفشل الذى من شأنه أن يدفعهم الى الانضمام للعناصر الثائرة وأعداء المفاوضات انضماما سيقوم حتما والحالة هذه على اعتقادهم وتحققهم من سوء نية بريطانيا وعدم وفائها لوعودها وعهودها . وكانت السياسة البريطانية فى هذا الشأن تحرص على أن يكون هذا المفاوض الجديد حائزا على شعبية بالقدر الذى

يجعله محلا لرضا المصريين ، ولا يمكنه من الطموح والتطلع الى قيادة الشعب أو تولى زعامته ، أى أن يكون المفاوض المصرى ممن لايرى الشعب فيهم صفات الزعامة الشعبية ، وان كان يرى فيهم ما يرضيه من صفات أخرى ، وأن يكون من بين هؤلاء الذين لايقف منهم الشعب موقف العداء ، فى حين انهم يقفون من بريطانيا موقف المهادنة ويحبذون بطبيعتهم الاتفاق مع بريطانيا ، ويعتقدون أنه لا تعارض بين الوطنية وبين اتباع سياسة المسالمة والوفاق مع بريطانيا لتحقيق مطالب البلاد .

***

وقفز اسما حسين رشدى ، وعبد الخالق ثروت ، فى قائمة المرشحين . ولكن رأى الانجليز كان يتجه الى عدلى يكن باعتباره حائزا لأغلب هذه الصفات التى كانت بريطانيا تحرص عندئذ على توافرها لمن يتولى مفاوضتها . ولقد كان عدلى يكن يمثل وقتئذ الارستقراطية المترفعة المعتدة بنفسها ، فلم يرتم عند قدمى السلطان أحمد فؤاد ، ولم تشب حياته الشخصية أو حياته السياسية شائبة حتى ذلك اليوم ، فكان فى نظر الشعب طاهر اليد عف اللسان ، كما كان فى تلك الأثناء يتمتع بنصيب من محبة الشعب وعطفه بسبب الدور الذى قام به فى مصر خلال مفاوضات لجنة ملنر ، ذلك الدور الذى أشاد به سعد زغلول شخصيا ، وسجل تقديره واعجابه بموقفه فيه من لجنة ملنر ، فى كتاب أرسله الى عدلى فى ١١ من فبراير سنة ١٩٢٠ سجل فيه ثناءه وتقديره لعدلى . وعلى الرغم من أن هذا الكتاب قد سبقت الاشارة اليه الا أننا فى هذه المناسبة نعرض الى بعض ما جاء فيه لنبين كيف كان رضا سعد عن عدلى ورأيه فيه ، قبل أن تفشل المفاوضات مع الوفد المصرى ثم كيف تحول هذا الرضا وكيف تغير ذلك الرأى بعد أن فشلت هذه المفاوضات وأصبح عدلى مرشحا لرياسة الوزارة ولتولى المفاوضات من جديد . يقول سعد لعدلى يكن ، فى كتابه هذا « : ان الطريقة المثلى للوصول الى هذه الغاية ــ أى مفاوضة انجلترا ــ هى ان يبدأ بتأليف وزارة من غير أعضاء الوفد موثوق بها ، ويكون البرنامج الذى تعلنه هذه الوزارة هو وضع ذلك النظام ، ثم المفاوضة مع الحكومة الانجليزية بغرض الوصول الى وضع

اتفاق يضمن استقلال مصر التام ومصالح انكلترا الخاصة ، ثم عرض ما تنتهى المفاوضة اليه على الهيئة النيابية التى تتألف بموجب ذلك النظام لتصدق على الاتفاقية كما كان معروفا فى ذلك الوقت » .

وكان سعد زغلول ورفاقه قد علقوا عودتهم الى مصر على تشكيل وزارة على هذا النحو ، وزارة تعلن برنامجها بهذه الصيغة او بما فى معناها ، ثم استطرد سعد زغلول فى كتابه متمنيا ان يتولى عدلى هذه المهمة . وفى هذا قال لعدلى « اذا تم لكم أن لكم أن تفعلوا ذلك خدمتم بلادكم أجل خدمة ، وخلدتم لكم فى التاريخ أحسن الذكرى ... »

***

كان هذا هو رأى سعد فى الوزارة العدلية سنة ١٩٢٠ ، أما بعد فشل المفاوضات مع لجنة ملنر ، فقد اتخذ سعد من عدلى موقفا جديدا يكاد يكون عدائيا ، ويبدو ذلك مما جاء فى رسائله عن عدلى : اذ يقول سعد : « تعلمون أن عدلى قبل المشروع ، وسعى بوساطة أصدقائه فى الوفد وخارجه فى ترويجه ، وحمل الأمة على قبوله ، ومع ذلك أراد أصحابه فى الوفد أخيرا ان أعلن للأمة ثقتى به واعتمادى عليه فى المفاوضات الرسمية ليتحصل على قبول التحفظات فرفضت رفضا باتا ، اذ كيف يمكن لى أن أثق هذه الثقة بعد كل ما عندى من المعلومات ؟ وأن أعول على رجل فى تعديل مشروع ، يراه مقبولا بدون هذه التحفظات مهما كان عنده من سلامة النية وحسن القصد .. ؟ »

وعاد سعد يزيد من تحديد موقفه ، ويؤكد اصراره على عدم الدخول فى أية مفاوضات جديدة مع بريطانيا على أساس مشروع لجنة ملنر قبل تعديله بالتحفظات التى قدمها الوفد المصرى .. وأعلن كذلك موقفه من المفاوضات ذاتها قائلا : « غير ان فكرة نبتت الآن فى بعض النفوس ترمى الى أن الوفد مع تمسكه بهذه الخطة فى خاصة نفسه لا يمنع الغير من الدخول فى المفاوضة على خلاف هذا الشرط ، بل يلزمه أن يؤيده ويعلن ثقته به متى كان من أصدقائه . وهى فكرة أقل ما فيها انها غير مفهومة ولا يترتب على العمل بها الا فساد خطة الوفد نفسه ؟ لان تعديل المشروع بالتحفظات

قبل الدخول في المفاوضات ، اما أن يكون في اشتراطه مصلحة أولا . فان كان فيه مصلحة ، فلا يصح تأييد من يخالفه . وان لم يكن فيه مصلحة فلا معنى لاشتراطه ، كما لا معنى لأن يؤيد الوفد عملا منع نفسه منه سوى أن يسعى لتأييد خطة منافية لخطته وان يتحمل مسئوليته أمام الأمة عن عمل لا دخل له فيه ، ولا هو متفق مع مبادئه . لهذا أظهرت لجميع ابناء وطنى أنى لا أوافق على هذه الفكرة أصلا واحذرهم منها ، ومن تصديق أى قول لم يصدر منى بقبولها ، أو تعديل الخطة التى كررت بيانها للأمة ، وهى أنى لا أدخل فى أية مفاوضة على أساس مشروع ملنر قبل تعديله بالتحفظات ، ولا أؤيد من يدخل فيها بدون هذه الشروط مهما كانت علاقته بشخص ومهما كانت ثقتى به » (١)

***

وفى هذا الجو المضطرب ، رأت بريطانيا فى عدلى يكن الشخصية المقابلة لشخصية سعد زغلول لتلعب دورا على مسرح السياسة المصرية ، وعظم أمل الانجليز فى أن يقوم عدلى بالدور الذى أعدوه له فى اطار الخطة البريطانية . وكان عدلى يكن فى نظر الانجليز أصلح من يتولى رياسة الوزارة ، وأصلح من يتولى مفاوضة بريطانيا ، لانه لم يكن يعادى بريطانيا ولم يتورط فى موقف من المواقف التى تحملها على الخوف منه .

***

وبدا الموقف السياسى فى مصر وقتئذ يتخذ صورة ذات ملامح متناقضة ويسوده جو غائم قاتم ، فهناك الأمة الثائرة والوفد المصرى المتحدث باسمها ورئيسه اذ ذاك سعد زغلول ، وهناك المندوب السامى البريطانى ومن ورائه جيش الاحتلال والسراى ، وهناك فئة من الساسة ذات أسلوب خاص فى التفكير ومبادىء خاصة فى تكييف علاقة مصر ببريطانيا تتجه الى مشايعة مبدأ الوفاق وسياسة التعايش مع المحتل ومع السراى ، ولكن بالقدر وفى الحدود التى تجعل هذه الفئة فى مركز وسط بين العداء والصداقة ، وتزعم انها بهذا الموقف تستطيع خدمة البلاد على طريقتها ، وبأسلوبها الخاص . وككل

(١) سعد زغلول للعقاد ص ٣٤٣ ، ٣٤٤ .

فئة حاولت الأخذ بمثل هذا الموقف المتميع تبين لأصحاب هذا المبدأ بعد حين انه من المتعذر عليهم أن يحافظوا على ذلك المبدأ أو يتمسكوا به لامد طويل • وأنه لابد من ذلك اليوم الذى يتحتم فيه على هذه الفئة أن تختار بين الانحياز الى أى من الفريقين ، فاما أن تتحول الى جانب الأمة تحولا صريحا لا لبس فيه ولاغموض ، واما أن تنحرف الى جانب الانجليز والسراى ، واما أن تفكر فى العمل لحسابها الخاص وفى سبيل مجدها الشخصى ، فآنا تقف فى وجه السراى ، وآنا تحجم عن مجاراة الانجليز احجاما لا يأخذ شكل العداء السافر ، وقد جاء هذا اليوم ــ فعلا ــ واختارت هذه الفئة سبيلها ، فانتهى بها الأمر الى أن ألفت أكثر من حزب ليجمع هذا التشكيل شملها على الصورة التى سنوضحها فى مكانها من هذا المؤلف •

***

والى جانب هؤلاء جميعا ، كانت هناك فئة تعد من أخطر الفئات على قضية البلاد ، بل انها كانت هى أخطرها جميعا ، وأعنى بها العناصر المحرضة التى تسللت الى كل فريق ، وتلونت بلون كل فريق ، وكان شعورها الحقيقى هو الولاء للمحتل وللسراى والعداء للوطن ولو كان من شأنه معاداة الانجليز والسراى فى الوقت نفسه ، معاداة قضية الوطن ، معاداة أبناء الوطن • وكانت هذه الفئة تحرص كل الحرص على اخفاء هذا الولاء وذلك العداء ، والباس نفسها ثوب الوطنية لتستطيع بما يتوافر لها من الوسائل الوصول الى المراكز التى يكون لها أثرها فى توجيه تصرفات من يتسللون اليهم •• فهى فئة تتلون بلون واتجاهات الأحزاب والجماعات التى تتسلل الى أوساطها ، فاذا كان المراد التسلل اليهم من العناصر الرجعية والسراى كان عمل هذه الفئة بينهم هو خدمة ورعاية المصالح الخاصة والدعوة الى هذا الاتجاه ، واذا كانت من الجماعات الوطنية ، كانت دعوتها وكان عملها بين أعضائها ظاهره خدمة الوطن والتمسك بالمبادىء الوطنية ، وحقيقته السعى من أجل تدمير الحركة الوطنية • والله وحده عالم الغيب والشهادة هو الذى يعلم مدى ما أصاب البلاد من محن وكوارث على يد هذه الفئة ، وهو وحده الذى يعلم الدور الكبير الذى قامت به للقضاء على وحدة الأمة

وما قارفته أيديها من أجل تحطيم الشعب . ان فساد هـذه الفئة قد تناول قادة الحركة الوطنية ، فاستطاعت بخبثها ان تعزلهم عن زعمائهم ثم عزلتهم عن أهداف الحركة الوطنية ، وزينت لهم تجاهل المبادىء التى قامت عليها الثورة ، ورغبتهم فى السعى وراء الحكم والتنكر للعناصر الوطنية المخلصة التى قدمت كل التضحيات للوطن ؛ كما سعت عناصر هذه الفئة ومهدت لكل ما وقع من انقسام وشقاق بين المجاهدين المكافحين . أما من تسلل من هـذه الفئة اللعينة الى القصر والى الطبقة الحاكمة ، فقد كان دوره أن يزين لمن حوله من رجال القصر والحكام التسلط على الأمة واستغلالها ، وتجاهل حقوقها وتحدى حركتها الوطنية ، والاستخفاف بالقيم ، والتنكيل بالأحرار من أبناء البلاد ، وذلك كله بالتواطؤ مع المحتل كلما اسـتطاعوا الى ذلك سبيلا .

لقد تقربت هذه الفئة للساسة الذين كانوا يدينون بمبـدأ الوئام والوفاق ، ويقفون من الحركة الوطنية موقف الحياد الذى يخالطه العطف ، فدفعتهم هذه الفئة الى التنكر للأمة ولحقوقها ، وحركت فى نفوسهم نوازع الثأر والرغبة فى الانتقام لما كان يصيب اشخاصهم نتيجة لانتفاضات الأمة وغضبها ، ولما يقع من أمور تمس اهدافها أو تعرقل جهودها . انها فئـة كرست جهدها وحياتها للتنكيل والاضرار بقضية البلاد ، وكان أخطرها شأنا لا أولئكم الذين انتموا اليها بدافع المصلحة المادية ، بل أولئكم الذين انتموا اليها مدفوعين بمختلف الدوافع النفسية ، ولا سيما دافع الحقد على القيم وعلى الأشخاص ، والرغبة فى تحطيم القيم ، ولقد ظلت هذه الفئـة تؤدى دورها وتنخر فى جسـم الأمة حتى قامت ثورة ١٩٥٢ ، فأجهزت عليها ــ تماما ــ وأراحت البلاد من شرورها وآثامها .

***

انتهى الأمر واستقر الرأى على ان يكون عدلى يكن رئيسا للوزارة ، وكلف السلطان فؤاد عدلى يكن تشكيل الوزارة ، وأشار كتاب التكليف الى قرار الحكومة البريطانية بالغاء الحماية وتعيين وفد رسمى للمفاوضة فى وضع اتفاق بين البلدين ، وشكل عدلى يكن وزارته التى ضمت فيمن ضمت

حسين رشدى وعبد الخالق ثروت واسماعيل صدقى ، كما كان بين أعضائها أحمد زيور وعبد الفتاح يحيى المعروفان ـ اذ ذاك ـ بولائهما للسلطان .

وجاء فى رد عدلى يكن بقبول الوزارة : ان الوزارة ستجعل نصب عينيها فى المهمة السياسية التى ستقوم بها لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر ، الوصول الى اتفاق لا يجعل هناك محلا للشك فى استقلال مصر ، وانها ستقوم بمهمتها هذه وهى متشبعة بما تتوق اليه البلاد ، ومسترشدة بما رسمته ارادة الأمة ، فانها ستدعو الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول الى الاشتراك فى العمل لتحقيق هذا الغرض ، ثم أضاف عدلى قائلا : انه لمما يدعو الى الارتياح ، ان تصريح الحكومة البريطانية بأن المفاوضات ستجرى على أساس الغاء الحماية من شأنه ان يسهل مهمة الوزارة من هذه الوجهة . وقال عدلى فى كتابه « انه سيكون للأمة على لسان الممثلين لها فى الجمعية الوطنية القول الفصل فى الاتفاق وانه بما أن هذه الجمعية ستكون أيضا بمثابة جمعية تأسيسية ، فان الوزارة ستأخذ على عاتقها اعداد مشروع دستور موافق للمبادىء الحديثة للأنظمة الدستورية وستحاط الانتخابات لأعضاء هذه الجمعية بكل الضمانات التى تكفل كامل حريتها وتنظم بكيفية تحقق تمثيل رأى الأمة تمثيلا صحيحا . ان الوزارة ستتمكن بفضل نفوذ عظمتكم « اى السلطان » من رفع الأحكام العسكرية والغاء الرقابة فى القريب العاجل ، ثم وضح عدلى يكن الحدود التى يلتزمها خلال المدة التى يضطلع فيها بأعباء الحكم ، فأكد امتناعه عن كل تغيير جوهرى قبل تنفيذ النظام النيابى الجديد .

***

وشكلت وزارة عدلى يكن فى ١٧ من مارس سنة ١٩٢١ ، وبادر عدلى يكن باخطار سعد زغلول بنبأ تأليف الوزارة ، وبدعوة الوفد للاشتراك فى المفاوضات ، ولم يتجه عدلى يكن الى اشراك الوفد فى الوزارة عند تشكيلها استنادا للرأى الذى قبله سعد زغلول سنة ١٩٢٠ ، والى أنه ما زال عند رأيه السابق من أن يظل أعضاء الوفد خارج الحكم حتى لايساء الظن بنزاهتهم ، وحتى تبقى لهم ثقة الأمة ، فيستعينون

بها فى تأييد وزارة عدلى وتمهيد الطريق لها : ولم يفت عدلى أن هذا الرأى كان لسعد زغلول فى عام ١٩٢٠ وقبل مفاوضات لجنة ملنر ، وكان عدلى يعلم ان لسعد زغلول فى عام ١٩٢١ – وبعد فشل المفاوضات مع ملنر – آراء أخرى . ولكن عدلى يكن تجاهلها . ودعا سعد زغلول ومن معه من أعضاء الوفد للعودة الى أرض الوطن ، واستقبلته وزارة عدلى يكن بالترحيب ، وسهلت سبل المظاهرات والاحتفالات التى أقيمت له ، فاستقبلته الأمة استقبالا شعبيا منقطع النظير .

***

فاتح عدلى يكن سعد زغلول ليشترك معه فى المفاوضات ، ولكن سعد زغلول واجه عدلى يكن بمطالب محدودة لقاء اشتراك الوفد فى المفاوضات . وكانت مطالب سعد تتلخص فى الغاء الحماية الغاء تاما –وتحقيق الاستقلال التام الداخلى والخارجى – وتسليم بريطانيا لمصر بالتحفظات التى قدمها الوفد المصرى باسم الامة فى المرحلة الأخيرة من مفاوضات لجنة ملنر، كما اشترط سعد زغلول ان يتم الغاء الرقابة والأحكام العرفية قبل الشروع فى المفاوضات وفى النهاية أن يكون أغلب المفاوضين من أعضاء الوفد المصرى ، وان تكون رياسة وفد المفاوضات له هو ، أى لسعد » .

***

كان عدلى يكن يتصور أنه يخاطب سعد زغلول ذلك السياسى الذى عرف مواقفه فى الماضى بوصفه وطنيا معتدلا مسالما ، ذلك السياسى الذى زامله فى مفاوضات لجنة ملنر ، وشاركه فى آرائه وانفعالاته ، ذلك الصديق الذى كان يركن اليه ليذلل ما كان يصادفه من صعاب قبل المفاوضات وفى أثنائها ، ولم يدرك عدلى يكن كما لم يدرك غيره ممن عاصروا سعدا ، وممن تناولوا سيرته بالبحث والتحليل ، لم يدركوا ذلك التحول الخطير الذى طرأ على سعد زغلول ، هذا الشيخ الذى كان اذ ذاك قد جاوز الستين ، ثم تصدى وهو فى هذه السن المتقدمة للوكالة عن الأمة يعرض قضيتها ويتحدث بلسانها .

لقد كان سعد فى مرحلة الصراع مع نفسه منذ قيام الأمة بثورتها ،

ومنذ أن حمل أمانة الدفاع عنها ، فقد بدأ يراجع تاريخه منذ اللحظة التى غادر فيها قريته ليتتلمذ على يد جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده ، وكان يشعر فى أعماق نفسه بأنه ما زال لغرسهما جذور قوية فى نفسه ، وما زالت لهما فى نفسه تعاليم خصبة تغذى المعانى الوطنية فى سخاء عريض .

راجع سعد ماضيه السياسى ، ونظرة الرأى العام اليه كسياسى التزمت وطنيته الحدود التى كان الاحتلال يجيزها ويسكت عنها ، وتبوأ مقعده فى الوزارة فى عهد الاحتلال البريطانى وتأمل ماضيه آنئذ وهو يبحث عن ظروف جديدة تتيح له القيـــام بدور ايجابى فعـــال فى الحركة الوطنية عن ظروف جديدة يمكن ان تسدل بينه وبين الظروف والعوامل التى كيفت تصرفاته فى الماضى ستارا فاصلا ، وتتيح له الاتصال بالأمة والاتصال بالحركة الوطنية .

ولقد شاء القدر ان يهيىء لسعد زغلول هذه الظروف فحجبت يد المنية مصطفى كامل عن مسرح السياسة المصرية ، وبوفاة مصطفى كامل خفت حدة الحركة الوطنية ، ثم تضاءلت مكانة الحزب الوطنى لافتقاره وافتقـــار البلاد الى الزعامة العملية التى تكتل الامة وتعبىء طاقاتها لمقاومة الاحتلال. ومن ناحية أخرى كانت تصريحات الحلفاء ووعودهم للشـــعوب بالحرية والاستقلال وحق تقرير المصير ، وامعان الحلفاء فى اذاعة ذلك كله على الناس بقصد التغرير ، كان لذلك كله أثر فعال فى استثارة الشعور الوطنى ، وتطلع الشعوب الى الحرية والاستقلال . ومن هذه الأوضاع والعوامل مجتمعة تكونت الظروف الجديدة التى كان سعد زغلول يتطلع اليها ويتمناها ، ومع اكتمال تكوين هذه الظروف كان سعد فى منصب الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية المعطلة — اذ ذاك — وكانت هذه الصفة هى العامل المـــؤثر فى اختيار رشدى له عندما وقعت الهدنة ليقابل المندوب الســامى البريطانى وبرفقته على شعراوى وعبد العزيز فهمى ، ويطالبونه بحرية البـــلاد واستقلالها .. وقد تحدث سعد زغلول — اذ ذاك — للمندوب السامى كسياسى وعرض مطالب بلاده على الصورة التى سبق لنا تفصيلها .

ولقد كانت الملاحظة التى أبداها المندوب السامى لرشدى عقب هذه

المقابلة عن تجرد سعد من الصفة التى تؤهله للتحدث باسم الأمة هى وسيلة سعد للاتصال بالشعب وللحصول على توكيل من الأمة • فأصبح وكيلا عن الامة الثائرة التى تحركت للعمل ، والتى لم تكن تنظر الى سعد بعد ذلك الا نظرتها لمحام يعرض قضيتها • ثم تطورت الأحداث ، واعتقل سعد زغلول وكان اعتقاله مرحلة من مراحل اندفاع الأمة أقوى اندفاع فى انتفاضتها الثورية ، وكانت هذه الانتفاضة أمرا حتما لحماية الثورة من بطش خصومها وأفرجت السلطات العسكرية البريطانية عن سعد زغلول ورفاقه ، فسافر الى باريس كوكيل عن الأمة يعرض قضية البلاد على مؤتمر الصلح هناك ، وبالرغم من الحيلولة بينه وبين المثول فى المؤتمر ، فانه ظل يتحدث فى كل الأوساط والمحافل كوكيل عن الأمة •

سافر سعد بعد ذلك الى لندن ، وفاوض لجنة ملنر ، وناقش مقترحاتها وتقدم بمشروعه الذى لم يكن يختلف كثيرا عن المشروع البريطانى ، وفعل كل هذا كسياسى ، ثم ظل سياسيا طوال مراحل المفاوضات ، فى حين أنه كان خلالها يتحدث باسم أمة ثائرة •

ولكن سعد زغلول بفطنته وبغريزته ، أدرك خطورة المأزق الذى وقع فيه فى مفاوضات ملنر ، وما قد يسفر عنه من نتائج قد تؤثر فى موقف الأمة منه ، فقام فى الوقت ذاته بعمله المزدوج من توجيه البيان الذى أسلفنا الاشارة اليه ، وبارسال الكتاب المعروف الذى يستنكر فيه مشروع لجنة ملنر وكان اقدامه على استفتاء الامة هو سبيله لكى يتراجع عن موقفه استنادا الى استنكار الأمة للمشروع ، وأبدت الأمة تحفظاتها ، وتمسكت لجنة ملنر بمشروعها ، وأنهى لورد ملنر المفاوضات ، فأسدل الستار عليها وعلى كل ماجرى فيها ، ولم ير الشعب فى سعد زغلول الا وكيلا تمسك بمطالبه وزال عن سعد عبء ثقيل ، ولكنه شعر فى الوقت ذاته بما يمكن أن يستمده من قوة اذا اعتمد على تأييد الأمة المباشر لشخصه •

***

ولما عاد سعد الى مصر بعد تشكيل وزارة عدلى يكن ، كان يدرك ذلك كله ، ولكنه عاد كسياسى يجادل ويحاور عدلى يكن حول الوزارة

وحول الوفد الرسمي المزمع تأليفه لمفاوضة بريطانيا ، ولكنه وجد أن الأمة قد استقبلته كما يستقبل الزعماء ، وشعر بأنها تنقاد اليه كما تنقاد الأمم للزعماء ، فنحا منحى الزعماء وتحدث بلغة الزعمـاء ، فطالب بحقوق مصر كاملة ، واشترط أن تجرى المفاوضات فى نطاق هـذه الحقوق ، ورأى أن مقتضيات الزعامة تحتم أن يتولى هو رياسة وفد المفاوضات .

***

وكان عدلى يخاطب سـعد زغلول السياسى الذى عرفه ، وفاته أن سعدا أصبح زعيما رفعته الأمة الى مكان الزعامة . فالى متى ظل سعد زعيما للثورة وزعيمـا للأمة ، والى أى حد توافرت له صـفات ومقومات الزعامة الحقيقية ، والى أى مدى نهض بأعبائها نهوضا لم يخل به ما عاوده من الحنين لماضيه السياسى ولأساليبه الذاهبة ؟

الى أى مدى والى أى حد استطاع سعد زغلول أن يرتفع الى مستوى الزعامة الحقة ، وأن يتجنب الأخطاء التى يقع فيها عادة الساسة المحترفون الذين يقدمون مصالحهم على مصالح الوطن ؟

ثم الى أى مدى كان أثر الشيخوخة التى تلقى سعد زغلول الزعامة وهى تدب فى أوصاله وتسرى فى كيانه ، وتشيع عناصر الضعف فى حياته ، كما تفعـل عادة ؟ ان الأحداث وحدها هى التى سـوف تجيب على هـذه الأسئلة .

***

لقد أعلن سعد زغلول شروطه ، وتباحث مع عدلى يكن بشأنها ، ثم انتهى البحث والمداولة الى حصر الخلاف بينهما فى نقطة واحدة ، هى رياسة وفد المفاوضة ، تلك الرياسة التى تشبث بها سعد زغلول لنفسـه فى كل مناسبة ، وعرض عدلى يكن على سعد وجهة نظره فى هذا الشأن ، والتى تتلخص فى أن التقاليد السياسية فى جميع البلاد لاتسمح بحال ما ـ بأن يدخل رئيس حكومة فى مفاوضة سياسية دون ان يكون هو رئيسا للهيئة الرسمية التى تتولاها من قبل البلاد ـ وكان عدلى يكن يخاطب سـعدا كسياسى ، ولكن سعدا كان يستمع اليه بوصفه سعدا « زعيم البلاد » وزعيم الامة التى استقبلته استقبالا على صورة لم يسبق لها نظير فى تاريخ مصر الحديث ، كما يقول عبد الرحمن الرافعى فى مؤلفه عن الثورة .

كان عدلى يكن يخاطب سعدا ولم يدرك أن سعدا قد نسى تلك الخطة الحكيمة التى سبق أن هداه اليها تفكيره كسياسى خبـــير بطباع الانجليز وخلقهم وأساليبهم ، وهى تاليف وزارة من غير أعضاء الوفد تفاوض بريطانيا كما نسى عهده السابق لعدلى بالعودة الى مصر هو وزملاؤه لمساعدته فى القيام بمهمته لدى الأمة نسى سعد زغلول ذلك كله ـ ولم يعد يذكر غير رياسة الوفد الرسمى الذى سيتولى مفاوضة الانجليز من جديد ، وكان من شـأن ذلك كله أن توتر الموقف وواجه عدلى يكن سعد زغلول •

ولكى يمكن أن نتناول الموقف على حقيقته ـ نود أن نقول ان عدلى يكن لم يكن يملك الا كبرياءه واعتداده بنفسه ، وحرصه الشديد عـــلى كرامته فى جوهرها وفى مظهرها ، واطمئنانه الى أمانته التى كان يحرص كل الحرص على أن تظل فوق مستويات الشبهات ، كما كان يحرص كل الحرص على اطمئنان الآخرين له فى قيامه بواجبه على الصورة التى تتفق مع نظرته هو للشرف والواجب ـ الا أن الرجل الذى كان يفتقر ـ تماما ـ الى التأييد الشعبى ، وكل ما كان يملكه ـ اذ ذاك ـ هو السلطة التى كان يتمتع بهـا كرئيس وزراء وما يوجد فى يده من وسائل الحكم ، ومن الطبيعى كانت سلطات الاحتلال بامكانياتها وراء ما كان بيد عدلى من ذلك •

أما سعد زغلول فقد كان يشعر فى قرارته بأنه سيد الموقف بعد أن اطمأن الى استجابة الأمة له ، الأمة التى أصبحت قوة فى يده يحركها كيف شاء • ونشطت سلطات الاحتلال وأعوانها ، ونشطت السراى وأعوانها ، ونشطت العناصر المحرضة تعمل فى كل جانب لكى يتم الصدام •

وفى ١٩ من ابريل سنة ١٩٢٠ ألقى سعد زغلول خطابا فى حفـل تكريم أقيم له ، أعلن فى سياقه انه لا يمكن الدخول فى المفاوضات الا اذا عدل مشروع ملنر على أساس التحفظات التى قدمها الوفد المصرى ، كما قال فى الخطاب : ان المفاوضات تصح أن تدخل فيها الحكومة بنفسها أو مع الوفد وكان عدلى رئيس الحكومة وقتئذ حاضرا فى هذا الحفل وقد أمن عـلى ما قاله سعد فى هذا الصدد •

***

وفى ٢٣ من ابريل سنة ١٩٢١ فوجىء الرأى العام بحديث لسـعد زغلول منشـــور فى جريدة الأهرام يصر فيه سعد زغلول على أن يرأس

هو وفد المفاوضة ، وقال في الحديث : انه لا يمكن أن يؤيد الوزارة ما لم يصدر مرسوم سلطاني بتشكيل الوفد الرسمي للمفاوضة ، كما انه لن يؤيدها اذا عين للمفاوضة من لا يكون حائزا لثقة الأمة حيازة تامة ، وأصر سعد زغلول في هذا الحديث على أن يكون هو رئيسا لوفد المفاوضة .

ثم في الخامس والعشرين من الشهر ذاته ، وبينما كان سعد يتهيأ لالقاء كلمة في حفل أقيم لتكريمه بحي شبرا ، اذا بجريدة الأهرام تطلع على القوم صباح ذلك اليوم بحديث خاص كانت قد تحصلت عليه من عدلي يكن ونشرته على الناس في اليوم المحدود لهذا الحفل ، فكان طبيعيا أن يترك الحديث أثره السيىء في نفسية سعد ، وان يكون لهذا الأثر انعكاس واضح على الخطاب الذي ألقاه سعد في ذلك الحفل بجعل العنصر الأساسي فيه الموقف الذي أصبح محدودا أمام الرأي العام على أساس ما قرأه الناس في الأهرام ، بحيث لم يجد سعد مندوحة من الدفاع في خطابه عن موقفه وتبرير مسلكه ، والتصدي لموقف عدلي يكن بالنقد والاعتراض على رياسته لوفد المفاوضات تأسيسا على أن مصر ليست بلدا دستوريا ، وأن وزارة عدلي يكن لم يعينها الشعب بل انها معينة من الحاكم ، فليست بوزارة دستورية نائبة عن الأمة .

وقال سعد في خطابه هذا ـ مجرحا وزارة عدلي ـ : بأنها وزارة ليست معينة من جانب السلطان فحسب ، بل ومن المندوب السامي البريطاني أيضا . فالسلطان يمثل سلطة الحماية المفروضة على البلاد برغم أنف البلاد ولا يمكن لرئيس الوزارة أن يدعي بأنه يدير سياسة مصر الخارجية حتى يكون له وجه في المطالبة لنفسه برياسة مأمورية سياسية متعلقة بمستقبل الأمة وبعلاقتها بالحكومة البريطانية .

ومضى الخطاب يقول : ان رئيس الوزارة ليس الا موظفا من موظفي الحكومة البريطانية يسقط ويرتفع باشارة من المندوب السامي البريطاني ، وهو بهذه الصفة لا يمكنه أن يكون ـ الى جانب رئيسه ـ وزير خارجية انجلترا ، حرا في الكلام ، لأنه يدين له بمركزه ، فاذا طلب سعد زغلول الرياسة ، فانما يطلبها ليكون « كرئيس للوفد المفاوض » حرا

مرتكزا على قوة لا تهاب شيئا مطلقا فى المطالبة بحقوقها ، وهى قوة الأمة ، لا مرتكزا على قوة مستمدة من الحكومة الانكليزية ، لأن ذلك يجعل المفاوضة بين الأصل وفرعه أى بين الحكومة الانكليزية وبين الحكومة الانكليزية أيضا •

وانتهى سعد فى خطابه الى القول بأنه ما دامت هذه صفة الوزارة ، فانه يكون « جورج الخامس يفاوض « جورج الخامس » ثم استرسل الخطاب ، فاتهم الوزارة بالخضوع والتأثر بالعناصر المحرضة وبرجال الصحافة المحيطين بها الذين يعملون كلهم على منع الوفد من الاشتراك فى المفاوضات • وأعلن سعد أن مهمته هى أن يفضح كل ما يحصل من خداع أو غش للأمة وأن يسير كل أمر طبقا لارادة الأمة •

***

ولقد خاطب سعد الأمة كزعيم ، ولكن عندما عرض أمر الاشتراك فى المفاوضة على الوفد بعد ذلك بثلاثة أيام ، رأت أغلبية أعضائه عدم الاشتراك ومهادنة عدلى ، ولم تدرك تلك الأغلبية وقتئذ أنها لم تعد ازاء سعد زغلول رئيس الوفد الذى تم اختياره على الصورة السابق ذكرها والذى يتعين عليه أن يمتثل لأغلبية الآراء ، ولم تدرك أنها تواجه سعد زغلول الزعيم المتحدث باسم الأمة ، والذى أصر باسم الأمة على رأيه ، ولم يأبه برأى هذه الغالبية ، فاحتجوا على موقفه منهم فى كتاب مفتوح نشرته الصحف وذكره عبد الرحمن الرافعى فى مؤلفه « فى أعقاب الثورة » وقد جاء فى هذا الكتاب « انها « أى هذه الأغلبية » لا تستطيع أن تقر سعد زغلول على جعل القضية المصرية قضية شخصية يصح أن يكون للميول الذاتية فى أمرها محل من الاعتبار وانها تأخذ على سعد زغلول أنه ، بغير اجازة من الوفد ، بل وخلافا لقراراته الصريحة قد أعلن عدم ثقته بالوزارة بعد أن أجابته الى كل مطالبه ، ما عدا مطلب الرياسة ، الذين لا يرون انه يقدم أو يؤخر فى سير المفاوضات •

وخاطب هؤلاء الأعضاء سعدا فى احتجاجهم هذا فقالوا « لقد فعلتم ذلك فلما عرض الأمر اليوم على الوفد ، ولم تقركم أكثريته على هذه الخطة الضارة ، صممتم عليها واستهنتم برأى الأكثرية مرة أخرى • وازاء

بهذا الاستهتار بالرأى ، والانفراد بالعمل لا يسعنا حقا وعدلا ، الا ان نبرأ الى الله والى الأمة من تبعة الشقاق الذى نجم عن انتحاء هذا النحو ، والذى طالما سعينا فى اتقائه ، الى حد مجاراة بعضـــنا اياكم فى دخول الوفد فى المفاوضات ، خلافا لخطتنا • واستطرد الاحتجاج يقول : ـ « والآن ، نرى ان الواجب الوطنى يقضى علينا أن نعلن ثقتنا فى وزارة نزلت على ارادة الأمة ووافقت الوفد على كل ما اشترط من حيث مهمة المفاوضين الرســميين ، والأغراض التى يتعين عليهم السعى من أجلها ، فان الوزارة لا تستطيع أن تصل الى تحقيق آمال البلاد ، الا اذا كانت متينة المركز فى الأمة ، معضدة الخطة من أولى الرأى فيها ، ولا نخال خذلانها الا خذلانا للغرض الأسمى الذى عاهدت الأمة على الوصول اليه • نعلن رأينا هذا ونصرح تلقاء الخلاف القائم فى الرأى العام ، ان الخطة المثلى هى عدم دخول الوفد فى المفاوضات الرسمية ، اتباعا لخطة الوفد الأولى منبهين الوزارة الى أن كل اتفاق ليس شاملا للتحفظات التى أبدتها الأمة والتى تتمسك بها كل التمسك لن يقابل من الجمعية العمومية الا بالرفض الصريح •

ثم اختتم أعضاء الوفد كتابهم قائلين : ولقد نشعر أن الذين صبروا الى اليوم حقيق بهم أن يصبروا وأن يقدموا قربانا جديدا على مذبح الاتحاد فى هذا الموقف ، ولكن الأمر أجل من أن يحتمل تساهلا ، وأعجل من أن يقبل أناة ، والاتحاد أوشك أن يكون مقصودا لذاته لا لثمراته ، فالله نسأل أن يوفق أهدى الفريقين منا سبيلا الى تحقيق آمال البلاد » •

***

لم يواجه سعد زغلول موقف هؤلاء الأعضاء بوصفهم أعضاء جماعــة اختارتها الأمة ، وان الأمر شورى بينهم تخضع الأقلية فيها وتنزل على رأى الأغلبية ، بل واجه موقفهم كزعيم للأمة التى أوجدت هذه الجماعة كلها ، الأمة التى أصبح هو الناطق بلسانها ، فأصدر فى ٢٩ من ابريل سنة ١٩٢١ بيانا الى الأمة قال فيه :

استحسن بعض حضرات أعضـــاء الوفد أن ينشروا فى الجرائد خلافهم وأن يقولوا فينا غير الحق ، وقد استفرغت جميع الوسائل فى تلافى

هذا الخلاف وحسمه ابتعادا عن الانقسام واستبقاء للوحدة ، فلم أنجح وأبوا الا الاستمرار فيه واظهاره على طريقة تبين منهـــا جليا عدم وجود تضامن فى العمل ، وهو المبدأ الذى وضعه الوفد وأقسم الأعضاء الايمان على احترامه • ويرى الوفد أن مخالفة هذا المبدأ الهام تعد بطبعها خروجا عليه وانفصالا عنه ، لأنه يستحيل انتظام العمل فى هيئة لا تربط أعضاءها رابطة من ثقة ومن اتحاد فى غرض وارتباط بقاعدة

وهنا يتحدث سـعد زغلول كزعيم للأمة لا كرئيس للوفد فيقول فى بيانه : ولهذا فاعتمادا على الثقـة التى شرفتنا الأمة بها وأيدتها عنـد كل مناسبة ، وعلى الأخص فى المظاهرات التى قابلتنا بهـا ، والتشجيع الذى لا تزال تبديه والتأكيدات الوثيقة التى تأتينا من كل الجهات مؤيدة لتوكيلنا ومحبذة لخطتنـا ، نؤكد أن الوفد الممثل للأمة بعد انفصال المخـالفين عنه سيستمر فى العمل •••

***

وكان هذا أول اجراء ايجابى يتخذه سعد زغلول مع أنصاره، وأصبح سعد ومن ورائه الأمة ، بوصـفه الزعيم المناضل فى سـبيل حقوقها فى جانب ، وعدلى يكن والمنشقون على الوفد والسراى وسلطات الاحتلال فى الجانب الآخر • وكانت هذه هى بداية الانقسام وبداية الصدام • وبدأت هتافات المصريين تتحول من المطالبة « بالاستقلال التام او الموت الزؤام » وبحياة مصر الى الهتاف بحياة شخص وبسقوط آخر ، بحيـاة سـعد وسقوط عدلى • ونشطت أجهزة الأمن التى كانت تشرف عليهـا سلطات الاحتلال فتحدت المظاهرات ، وراح الضحايا من أبناء مصر يسقطون صرعى برصاص الجنود وهم يهتفون بحياة أو بسقوط أشخاص ماتوا وعلى شفاههم هتـافات لم تبلغ مسـتوى ضـحاياها ، بدلا من أن يموتوا وعلى شفاههم هتافاتهم للوطن ، وضد أعداء الوطن ، فيكون الهتاف فى مستوى التضحية والضحايا الأبرار •

***

وقـد كان تدارك هـذا الموقف مسـتطاعا لو ان عدلى يكن تراجـع واستقال مؤثرا بهذا حقوق الوطن ومصلحته العليا ، حرصا على وحـدة البلاد أمام العدو المحتل ، مقدما ذلك كله على كل اعتبار آخر ، ولو كان كرامته المجروحة ، ولكن عدلى آثر المضى فى موقفه وأعرض عن كل اقتراح للتحكيم بينه وبين سعد

وامعانا منه فى تأكيد هذا الموقف نشر بيانا سياسيا فى ٥ من مايو سنة

١٩٢١ جاء فيه نقد صريح لما أدلى به سعد زغلول من تصريحات وعبارات جارحة له ولأعضاء حكومته ، وسجل فى بيانه على سعد زغلول تصريحه برفض الاشتراك مع الوزارة مطلقا فى المفاوضات الرسمية حتى ولو قبلت جميع شروطه ـ بزعم ان الوزارة ترغم الناس على الثقة بها ، وانها أصدرت أوامرها الى جميع الموظفين حتى لا يشتركوا فى أى احتفال يقام لسعد ، وبأنها أكرهت كثيرا منهم على تغيير آرائهم التى أبدوها لتأييده ، وحرمت المظاهرات التى تهتف له فيها ـ ثم انتهى عدلى فى بيانه هذا الى الرد على تلك الاتهامات فقال : « ان الوزارة لم تكن فى حاجة للحصول على مظهر جديد للثقة ، وان الحكومة نبهت الموظفين الذين ألفوا لجنة لدعوة زملائهم لاقامة حفل تكريم له الى أن هذا العمل الذى جاء فى الوقت الذى جهر فيه سعد بالعداء للحكومة والطعن عليها لسبب شخصى لا تعلق له بجوهر القضية المصرية ، لا يتفق وواجباتهم نحوها بوصفهم هيئة من الهيئات العامة .

ثم مضى عدلى يبرر فى البيان موقف الوزارة من منع المظاهرات حفظا للنظام ، وقال : انه نظرا الى أن الخطة التى انتهجها سعد قد سدت كل طريق للاتفاق معه ، فقد قررت الوزارة المضى فى عملها الذى أخذت به نفسها ، وعرضت الأمر على عظمة السلطان ، فصدر نطقه الكريم لى بتأليف وفد المفاوضين الرسمى تحت رياستى .

واختتم عدلى بيانه قائلا : انه يعتمد على حكمة الأمة وحرصها على مصلحتها فتهيىء للمفاوضات جوا صالحا يسهل على المفاوضين القيام بالمهمة الموكولة اليهم وانه الى الأمة وحدها بعد ذلك القول الفصل فى نتيجة هذه المفاوضات .

***

وفى هذا الجو من الخصومة العنيفة رأى عدلى يكن أن يتقدم للسلطة العسكرية البريطانية طالبا رفع الرقابة عن الصحف ، فأجيب الى طلبه ويقول عبد الرحمن الرافعى : ان عدلى قام بهذا المسعى لكى يتقدم للأمة بعمل يخفف من تيار السخط الذى واجهته وزارته وان هذا القرار لم يفد فى منع استمرار السخط على الوزارة ، بل ان الصحف المناصرة لسعد

آخذت تكيل الحملات الشديدة لعدلى ووزارته وللمنشقين • ومن الانصاف أن نقول : ان عدلى لم يكن بحكم تكوينه الخلقى وطبيعة نفسه ، واسع الحيلة الى الحد الذى يكشف له عن دهاء الانجليز ومكرهم وعن الاعيبهم السياسية، ولهذا فقد أمكن للعناصر المحرضة ، التى أشار اليها سعد فى خطابه ، أن تستدرج عدلى ليقع فى كمين من كمائنها السياسية ، اذ زينت له المطالبة بالغاء الرقابة على الصحف ، ورغبته فى ذلك باعتبار أنه عمل وطنى من شأنه أن يفرج عن حرية الرأى فى مصر ، ومن ثم يخفف من حدة الرأى العام ضد سياسته ان لم يكسبه أنصارا، وقد كان من الطبيعى أن تستجيب السلطات الانجليزية فى مصر لرغبة عدلى فى هذا الشأن ، بل وترحب بهذه الرغبة ، لأن هذه السلطات كانت تعلم ـ تماما ـ أن الغاء الرقابة على الصحف فى مصر لن يخدم الا السياسة البريطانية، ولن تضار به غير قضية مصر ، فاستجابت الى مطلب عدلى يكن ، ورفعت الرقابة على الصحف والمطبوعات ، عدا ما يتعلق بأى نقد أو تعريض لبريطانيا وسياستها وحلفائها ، فقد بقيت الرقابة قائمة عليه ، وظل محظورا كل الحظر •

وبهذا فتح باب الجدل والنقاش فى الصحف على مصراعيه ، وفاضت أنهرها بالمقالات التى يتبادل فيها الساسة الاتهامات ، وانبرت الأقلام فى كل فريق لتجرح الفريق الآخر ، فازدادت الصدور ايغارا واتسعت هوة الخلاف فى مصر فى ظل الغاء الرقابة ، فكان الغاؤها أكبر خدمة لمصلحة الاحتلال وأبلغ ضرر لحق بقضية البلاد • واشتد التوتر فى الجو الداخلى واضطربت الأمور ، وتوالت حوادث الاغتيال السياسى ، فذهب ضحاياها بعض الشخصيات المصرية ، ثم امتدت هذه الحوادث الى الأجانب ، وعندئذ انتفضت السياسة البريطانية لتتخذ من الاعتداء على الأجانب ذريعة لها ، وبهذه الذريعة بادر المستر ونستون تشرشل وزير المستعمرات وقتئذ ، فأعلن اصرار بريطانيا على بقاء الاحتلال فى مصر •

***

وهكذا كسبت بريطانيا تلك الجولة من جولات خطتها السياسية ، كسبتها بعد أن هيأت لنفسها أسباب النجاح ، حين أنهت مفاوضات لجنة ملنر ، وأعلنت انها لن تفاوض الا وفدا رسميا يمثل الحكومة المصرية ـ لا الأمة المصرية • وكان هذا التصريح هو العامل الأساسى الذى ساعد على استدراج عدلى يكن الى منصب رياسة الحكومة ثم تمسكه برياسة الوفد الرسمى المفاوض ـ ولو أدرك عدلى يكن أن الموقف كان يعين عليه أن يسمو بنفسه وبمواقفه الاعتبارات المتعلقة بالمظهر والكرامة والكبرياء ، وما الى تلك العنجهيات لتغاضى عن انفعالاته ولارتفع الى مستوى الاحداث التى كانت تحتم على الامة أن تواجه بريطانيا صفا واحدا ، ولو اقتضى ذلك أن

يتخلى عدلى لسعد عن رياسة وفد المفاوضات الرسمى ، وما كان فى هذا التخلى بدع فى رياسة وفد المفاوضات ولا يشترط لمن تسند اليه أن يكون رئيسا للوزارة ، كما أن تنحى رئيس الوزراء عن رياسة هذا الوفد لم يكن ليجرد الوفد من صفته الرسمية •

كما أن سعدا لم يدرك مافات عدلى من ذلك كله ، فتشبث برياسة وفد المفاوضات الرسمى تشبث عدلى بهذه الرياسة ، واغفل تلك الاعتبارات التى أغفلها منافسه ، فكلا الرجلين قدم المصلحة العامة قربانا للرياسة ، رياسة الوفد الرسمى للمفاوضات •••

***

وقد عالج عباس محمود العقاد موقف سعد فى هذه المناسبة الخطيرة فقال : « وكيفما كان الأمر ففى رأى المنصفين أن سعدا لم يعد حقه فى رفض ما عرضته عليه الوزارة لأنها كانت تريد وفدا رسميا تكون لها رياسته وكثرة أعضائه ، ولايكون فيه من الوفد المصرى الا قلة معروفة من شيعتها الذين يمالئونها ويقصدون قصدها ؟ وماذا يملك سعد من الرأى بهذه المشاركة ؟ وماذا يضيره أو يضير الأمة اذا هو رفضها ، أى تبعة أعظم من تبعته فى قبول هذه المفاوضات ؟ واى حق أقل من حقه فى توجيهها والاشراف عليها •

قد يقال انه كان عليه أن يقبل المفاوضة ، ثم يعتزل الوفد الرسمى اذا رضى بمعاهدة لا يرتضيها ، ولكن ماذا يفيد القضية من ذلك الا تأجيل الخلاف شهرا أو شهرين ، بعد بذل التأييد للوزارة فى غير حيطة ولا دراية ، واذا بقى سعد مؤيدا الوزارة الى أن تعرض المعاهدة على الهيئة النيابية المنظورة ، أفلا نرجع اذن الى الرفض والخلاف وكل ما جناه سعد من الانتظار أن يضعف قدرته على الرفض والخلاف ؟

الحقيقة ان الانجليز لم ينصروا عدلى يكن ، ولم يحتموا قيام وزارته الا لأنهم يرجون أن يقبل منهم ما ليس يقبله سعد زغلول ، وليس من واجب سعد أن يذلل الطريق لهذا المقصد المريب •

أما أن كان الانجليز يسمحون لعدلى بما لا يسمحون به لسعد ، فهم لا يفعلون ذلك الا ليلقوا على الأمة المصرية درسا تتعظ بعقباه ، وهو

أنها اعتمدت على رجل من رجالها فى منـــاوأة الانجليز ولن يفوز رجل. يناوىء الانجليز من أجل حقوق المصريين •

ومتى ذكرنا أن سعدا لم يشاكس الانجليز فى المطالبة ، ولم يقصر فى مجاملتهم عند عرض المطالب المصرية بعد يوم الهدنة وفى أثناء المفاوضة الملنرية ، فقد علمنا أن الذنب الذى يحسبه الانجليز على الزعماء الوطنيين هو طلب الحق بأية وسيلة ، وأن الدرس الذى يملونه هو وجوب التسليم والمجاراة والتماس الحظوة والزلفى ، وهــو درس لا يجمل أن يعمل به سعد ولا يجمل أن يعمل به المصريون •

وندع الوجهة العامة وننظر الى الوجهة الشخصية الخاصة ، فنرى ثمة غضاضة لا تعدلها على النفس غضاضـــة ، وان كانت فى نفوس الأنبياء والقديسيين ، فلو أنسعدا خضع لما ساوموه ، وتنحى يوم نحوه ، لصدقعليه. قول الترك ، ان « الفلاح » لا يصلح الا للخدمةوالتسخير وانما « للسادة الترك » بعد ذلك شرف الظفر واجتناء الثمـــار وهم قاعدون وادعون • فلعدلى ورشدى أن يخدما الحماية ولهما أيضا ان يجنيا ثمار الاستقلال حين يتصدى لغرسها فلاح من الفلاحين ! ان الفطرة الانسانية كلها لتثور فىوجه هذه المهانة التى لا يدين لها طالب حرية ، وهو عند ما يثور لا يكون ثائرا لكرامتـــه بمقـــدار ما يكون ثائرا لكرامة وطنـــه وكرامة العـــدل بين. بنى الانسان » • (١)

***

وكانت بريطانيا تعلم ـ سلفا ـ نهايةالمطاف فى هذا الموقف وماسينتهى. اليه من نتائج • فقد سافر عدلى ليفاوض كيرزن فى هـــذا الجو المشحون. بالاضطرابات والاحتمالات ، ولكن : هل قام عدلى بهذه المفاوضة بنفسية سليمة خالصة من الحقد والألم ، الحقد على سعد والتألم مما لقيه هــو من. جفوة الشعب وعدائه له ؟ ففاوض بعقلية غير متأثرة بعاطفة تمس ايمانه بقضيته أو أنه كان واقعا فى أثناء المفاوضات تحت تأثير هــــذه العاطفة ؟ فاهتزت أمانته فى أثناء المفاوضات •

(١) سعد زغلول للعقاد ص ٣٦١ و ٣٦٢ •

الفصل العشرون

مفاوضات عدلى - كيرزن

« كيرزن يعرض بسعد ولا يعترف بأى فضل للمصريين ـ مركب السيادة البريطانى »
« تبدو اعراضه في جو المفاوضات ـ كيرزن يحاول جرح كبرياء عدلى فيقفه عند »
« حده ـ كيرزن يسأل عدلى عما يمكن ان يكسب مصر الاستقلال الذى تطالب به »
« وعدلى يرد عليه ـ تراجع الجانب البريطانى امام شدة مواقف الجانب المصرى ـ »
« عدلى يعرض قضية مصر كما يفهمها ـ ويؤكد ان الكلمة الاخيرة للامة ـ بريطانيا »
« والوصاية على سياسة مصر الخارجية ـ حماية المواصلات ـ بريطانيا وقوات »
« الاحتلال ـ الوصاية المالية والقضائية والامتيازات الاجنبية ـ بريطانيا والاجانب ـ »
« عدلى يرد على مطالب الجانب البريطانى ـ اثارة موضوع مستقبل الدستور »
« والحريات العامة ـ كيرزن يحمل مصر جانبا من ديون تركيا ـ المطالبة بمد امتياز »
« قناة السويس من جديد ـ الجانب البريطانى يقدم الحجج لمصلحة الشركة » .

***

بدأت المفاوضات بين عدلى ولورد كيرزن فى ١٢ من يوليو سنة ١٩٢١ فى وزارة الخارجية البريطانية ، وحرص لورد كيرزن على أن يبدأ تلك المفاوضات باستغلال الخلاف الذى كان قائما ـ اذ ذاك ـ بين عدلى وسعد أملا فى التوصل الى اضعاف مركز عدلى واحراجه كمفاوض ، فراح كيرزن يعرض بسعد طمعا فى أن ينزلق لسان عدلى بعبارة تصغر من شأنه هو أمام المفاوض البريطانى . فقال لورد كيرزن بكل سخرية وتهكم : « لقد كنت أرجو أن يتم تعيين الوفد الذى يوكل اليه مفاوضة بريطانيا فى جو اتفاق لا فى جو شقاق وانقسام ، وانى لا أعرف سعد زغلول ، ولكن يبدو أنه على شىء من الغرور ، ولست أريد أن أتعرض للأسباب التى أدت الى هذا الانقسام ، غير أنى أتخيل ان هذا الانقسام يجعل مهمتكم شاقة ، اذ أنه بينما تفاوضونا هنا ، يجب ألا يفوتكم ما يجرى فى بلدكم . »

كما لازم لورد كيرزن طوال المفاوضات شعور الاستعلاء ، ومن ثم خضع كيرزن فى أثناء ـ المفاوضات لمرض مركب السيادة الاستعمارى ،

فكانت أعراض هذا المرض بادية فى محاولاته من أجل التعالى والشموخ على المفاوض المصرى ، فمن ذلك أنه ساءه ان يستخدم المفاوضون اللغة الفرنسية فى أحاديثهم ، والتى يفهمها هو - تماما - وقال لهم فى الجلسة التى عقدت فى ١٣ من يوليو ، انى أفضل أن تكون أحاديثنا باللغة الانجليزية لأنه من المستحسن فى مسألة دقيقة كهذه ، ألا يسلم الانسان نفسه بقدر الامكان لغير لغته . وقد نسى كيرزن أو تناسى فى قوله هذا ، ان للمفاوض المصرى أيضا لغته ، كما تجاهل ما كان يجرى عليه العرف بين الدول من استخدام اللغة الفرنسية فى مفاوضاتها عند ما تختلف لغات الدول المتفاوضة باعتبار ان الفرنسية كانت فى رأى الدول وقتئذ اللغة الدبلوماسية الأساسية .

***

وعندما تحدث عدلى يكن عن الغرض من المفاوضات ، وأشار الى التحفظات التى سبق أن قدمها وفد المفاوضة الأول الى لجنة ملنر ، قال كيرزن ، انه ليس لديه نسخة من هذه التحفظات وانه يريد أن يعرف الى أى مدى تعتبر الحكومة المصرية أن تحفظات زغلول تحفظات لها وتدافع عنها .

وقد كان موقف كيرزن فى هذا الشأن يشير الى استعلائه وغروره ، ومحاولته أن يشعر المفاوضين المصريين أنهم مجرد ساسة لا يمثلون الأمة المصرية .. وقد مضى اللورد كيرزن فى مختلف مراحل المفاوضات التى سنتعرض لهـا فيما بعد ، بتلك الروح ، فلم يترك مناسبة دون أن يحاول أن يشعر المفاوض المصرى بالنقص الى جانبه ، بل الى جانب الدول المتحضرة بصفة عامة ، فأخذ يتهم المصريين بالتعصب ، وينسب الى الحكومة المصرية الضعف أمام خصومها السياسيين ، ويستشهد على ذلك بحوادث عام ١٨٨٢ ، وحوادث دنشواى ، وثورة مصر القائمة - اذ ذاك - وثورة عام ١٩١٩ فقال فى هذا الشأن : ، ان الغوغاء (وهى الصفة التى يصف بها الانكليز أبناء مصر) اعتقدوا ان الأمر لهم ، وأن الحكم فى قبضتهم لأن الحكومة تراخت فى استخدام سلطتها وان بعض رجال البوليس والجيش كانوا فى صف المعتدين . ولم ينس كيرزن فى اتهامه للمصريين وللحكومة

المصرية ، ان يسمم عبارات الاتهام بما يبتغي به اثارة عدلى فيقول : « ان حركة معارضى الحكومة المصرية المناصرين لزغلول الذين أرادوا بمظاهراتهم اجبار الحكومة على استخدام وسائل الشدة ، ليتسنى لهم بما يقع من حوادث نتيجة لذلك ، اتهامها بالقسوة وتنفير الناس منها » . ورد عليه عدلى قائلا « انه لا يصح جعل هذه الحوادث العرضية أساسا للمناقشة . ويعود كيرزن ليجرح كبرياء المفاوض المصرى فينتهز فرصة الحديث فى أثناء المفاوضات عن الرقابة الانجليزية المالية والادارية والقضائية ويقول لمفاوضيه : أرجو ألا يخدعكم الوهم فتظنون أن تدخل الرقابة يقتصر على القيام باختصاصاتها فحسب ، وانما من واجبها أيضا أن تطالعكم على فضائح الادارة المالية ومساويها وأنه اجراء لا تحسنه الا الرقابة البريطانية وذلك لأنه لا الصحافة ولا المجالس النيابية يكفيان لمنع تلك الأخطاء والفضائح . ويمضى لورد كيرزن فى هذا الاتجاه فى أثناء المفاوضات نافيا أى فضل للمصريين على مصر فيما بلغته حالتها المالية وقتئذ فقال : « ان مصر كانت فى حالة من الافلاس فأصبحت الآن تتمتع بالرخاء ، ولم يتم لها هذا الرخاء بفضل رجال المال المصريين وانما تم بفضل التدخل الأجنبى والرقابة الأجنبية » . وامعانا فى الاساءة الى الجانب المصرى قال لورد كيرزن لعدلى .. « انه يجب ألا يغيب عن البال أن الاستقلال الذاتى الذى تطالبون به لم تكسبوه بعد وعلى هذا فكيف يكون هذا الاستقلال كما ترون نقيا غير مشوب بشىء ، ما دامت هناك مصالح يجب أن تراعوها » .

وعندما أيقن لوردكيرزن أنه لا سبيل لاستدراج عدلى وتأكد له انه بدأ يتذمر من الأسلوب الذى جرت عليه المفاوضات وبسبب ما استنفدته المناقشات فيها من وقت طويل ، بلغ أربعة أشهر عادت بعدها القضية الى النقطة التى بدأت عندها ، نقول انه ، لما تبين هذا لكيرزن فى النهاية ، سأل عدلى عما اذا كان يملك حق التحدث فى المفاوضات باسمه ــ هو ــ أى باسم عدلى وعما اذا كان من حقه أن يصدر القرار الأخير فى المقترحات البريطانية ، ومن ثم سأله عما اذا كان قراره برفض هذه المقترحات يمكن أن يكون قرارا نهائيا فى غير حاجة الى اجازة وتصديق عليه .. وكان واضحا ان

كيرزن لم يقصد بهذا السؤال الشكلى الا المساس بشعور عدلى وزملائه والاشارة الى انهم مجرد رسل أرسلهم السلطان ــ فؤاد ــ وانهم بهذا ، لم يبلغوا ، حتى مستوى الساسة ، وعلى الرغم من كل ما عمد اليه كيرزن من هذه الأساليب فى مفاوضاته ، فانه كان يواجه فى مراحل المفاوضات صلابة من عدلى أكدت التزامه للخدود التى رسمها لنفسه ؛ ليدافع عن حقوق أمته ، وذلك على الرغم من انه لم يكن يتحدث فى هذه المفاوضات الابوصفه رئيسا لحكومة ورئيسا لوفد مفاوضات يتحدث باسم هذه الحكومة الخاضعة لسلطان بريطانيا . لقد أثبت عدلى ــ مع هذا كله ــ انه سياسى شريف دافع عن وجهة نظره بقوة لم تزعزعها أو تمسها الظروف التى كانت تحيط به اذ ذاك ، على الصورة التى أسلفناها بل على العكس من ذلك ، فان عدلى حرص فى أثناء المفاوضات على أن يقطع السبيل على كيرزن حتى لا يستغل ما كان قائما بينه وبين سعد من خلاف ، وأفهم المفاوض البريطانى أن الخلاف والشقاق بين الساسة فى مصر انما هو مسألة لا علاقة لها بموضوع المفاوضات ؛ فالخلاف فى مصر انما هو خلاف بين الأشخاص وحول الوسائل والسبل ، أما الهدف من المفاوضات ، واما رأى الشعب فيما يتعلق بالمفاوضات ، فهما هدف ورأى لا خلاف فى الأمة عليهما ، والكل مجمع ومصمم ومتفق على الاستقلال التام والغاء الحماية .

ان عدلى حرص فى جلسات هذه المفاوضات على التزام الطريق السوى ، فلم يترك فرصة تمر دون أن يوجه فيها نظر كيرزن الى مطالب مصر التى لا تحيد عنها ، والى ما يجب أن تتجه اليه بريطانيا بصدد قضية البلاد .

فوجهة نظر كيرزن الى أن برنامج وفده ينحصر فى أن مصر تريد استقلالها والغاء الحماية المفروضة عليها فرضا ، ووجهة نظره الى أن ما يريده الجانب البريطانى من الضمانات انما هو مسألة تعنى هذا الجانب وحده ، وان الوفد على استعداد لمناقشتها على هذا الأساس ، وأكد لكيرزن ان مصالح بريطانيا الخاصة فى مصر ومصالح الأجانب فيها على حد سواء ، وان مصر على استعداد لكفالة هذه المصالح جميعا فى حدود التحفظات التى

قدمها وفد المفاوضة المصرى الى لجنة ملنر ، وأن له « أى لعدلى يكن » فوق هذه التحفظات تحفظات أخرى سيذكرها فى أثناء المفاوضة ، وفى كل نقطة على حدتها ، وحرص عدلى يكن على أن يشعر لورد كيرزن بأن هذه التحفظات انما هى رد على تهوينه من شأن تلك التحفظات ــ واعتباره اياها تحفظات زغلول لا مصر .. فقال له : انها تحفظات الأمة وليست تحفظات زغلول . ونسب عدلى لكيرزن فى أثناء المفاوضات التحيز فيما نسبه الى الأمة المصرية من تعصب وكراهية للأجانب كما نبهه الى انه ليس فى مقدوره أى مقدور عدلى ــ بحال من الأحوال ــ أن يقبل أمرا ينكره الشعور العام فى مصر أو أن يدافع عن أى حل يكون مقضيا عليه ــ سلفا ــ بالفشل ، كما أفهمه بأنه اذا حصر كل همه فى طلب الضمانات ؛ فانه لن يخرج من محادثاته هذه الا بمجموعة من الصعوبات والقيود التى تجعل الاتفاق بين مصر وبريطانيا غير ميسور . وحينما قال له كيرزن « انكم تطالبون بالاستقلال ، ولكن بأى شىء كسبتم هذا الاستقلال ؟ فصحيح انه وقع هياج وفتن وقتل بعض الأجانب ؛ ولكن هل كسبتموه بالحرب والقتال؟»

أجابه عدلى قائلا « نعم نحن لم نشن حربا لنكسب الاستقلال بها ، ولكننا دخلنا المفاوضات على ان الاستقلال هو أساسها وباعتباره قاعدة لها ، وقد رضيتم بذلك حينما قبلتم ان تعترفوا باستقلالنا متى ضمنت مصالحكم»

وحرص عدلى على توضيح مهمته للجانب البريطانى فى هذه المفاوضات فقال : « انه لا يعمل على كسب بعض الحقوق ، ثم النظر بعد ذلك فى التنازل عن البعض الآخر منها ، بل ان غرضه ان يوضح ما هو مقبول من الاتفاق وما هو غير مقبول ، فبعد تصفية ما ليس عليه خلاف يمكن حصر الجهود فى ازالة ما يبقى من الخلاف فى المسائل الأخرى ؛ حتى اذا عاد الى بلاده أمكنه أن يقول للأمة ان الانكليز رضوا بكيت وكيت ، ولم يرضوا بكيت وكيت ، وانه بهذا يتسنى له ان يقول ان المفاوضات لم تقف عند الصعوبة الأولى ، وانه وصل فيها الى أبعد حد ممكن ، وانه من ذلك كله يمكن لمصر أن تتبين النوايا الحقيقية للحكومة البريطانية ، وفى تبيان هذه

النوايا ما ينفع الجانب البريطانى لأنه يرسم مدى الخلاف المطلوب ازالته بين وجهات نظر الجانبين المصرى والانجليزى .

ولم يفت عدلى أن يشعر كيرزن فى نهاية المفاوضات بأنه يفاوض الجانب البريطانى بوصفه رئيسا للحكومة لابوصفه مجرد مرءوس للسلطان، بل انه فى هذا الشأن قال : ان الحكومة أرسلت وفدا للمفاوضة ، وهو حر فيما يفعل وان رفضه للمقترحات البريطانية انما هو رفض من جانب هذا الوفد ؛ وكل ما يتعين عليه أن يفعله بعد ذلك ـ هو أن يؤدى حسابا عن عمله لعظمة السلطان ، وسيقول له ان نتيجة عمله كانت سلبية . ومضى عدلى فقال للورد كيرزن : اننى رئيس للحكومة والوفد معا ، ورفضى للمقترحات البريطانية انما هو من عمل حكومتى وعليها تقع مسئوليته وليس لعظمة السلطان مسئولية عنه ، وعظمته يستطيع طبعا اذا أراد أن يرسل وفدا جديدا .

***

أما وقد تناولنا بصورة عامة موقف عدلى من المقترحات البريطانية فى مفاوضاته مع كيرزن لنشير الى الروح التى فاوض بها الانجليز ، فقد بقى أن نتناول مواقفه بالتفصيل من المقترحات البريطانية فى المفاوضات ؛ كل موقف على حدة ، ولهذا الاستعراض أهمية بالغة ؛ فى متابعة ما تم من مفاوضات بعد بين الجانبين المصرى والبريطانى ، الى أن تم عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ .

***

١ ـ موقفه من القيود على السياسة الخارجية :

قال كيرزن ان تمثيل مصر فى الخارج يجب أن يكون بقناصل لا بممثلين سياسيين . وقال كيرزن فى هذا الصدد ، انه من المستحسن أن توضع فى المعاهدة عبارة تدل على أنه فيما يتعلق بادارة الأعمال الخارجية فى القاهرة فيجب أن يكون وزير الخارجية متصلا بالمندوب السامى أو أن يكون المندوب السامى عالما بكل ما يجرى من تلك الأعمال ؛ اذ أن الغاء الامتيازات الأجنبية يحدث لهذا المندوب مركزا خاصا ويجعل المندوب

السامى قائما على المصالح الأجنبية ، فهـذا أمر لا صعوبة فيه ، وانما الصعوبة فى تمثيل مصر فى البلاد الأجنبية ؛ فقد يقع أن يكون الممثلون المصريون فى عواصم أجنبية مبعثا للمشاكل والدسائس والأخطار ، على انه لا يراد بكم أن تفقدوا امكانيات ووسائل النظر فى مصالحكم فى الخارج ، وليس هناك ما يمنع من ان تتولوها بوساطة قناصل ، ولكن فيما يتعلق بالمسائل السياسية ، فيحسن أن تعتمدوا على حاضر استعداد حكومة بريطانيا وحسن خدماتها .

وقد حرص عدلى يكن على أن يعلن لورد كيرزن بأن خضوع مصر لرقابة المندوب السامى فى علاقاتها الخارجية ، مهما استعانت بريطانيا فى تغليف تلك الرقابة بضيغ وألفاظ ، انما هو مظهر صريح للحماية ؛ والمصريون يرون أن حقهم فى أن يتولوا علاقاتهم الخارجية عنصرا أساسيا فى مطالبهم ، كما وأن مصر تريد أن تكون على علاقة وصلة بالخارج ؛ وبالمدنية الغربية ، حتى يتسنى لها العمل على ترقية الشئون المصرية ؛ كما وأنه فى شئون التجارة وغيرها من المرافق ، فانه لا يحسن معالجتها الا بوساطة مصرى يمثل مصر ويطلعها على كل شيء .

ثم وجه عدلى الكلام الى لورد كيرزن قائلا : ان انكار التمثيل السياسى على مصر لا يمنع من دس الدسائس وخلق المشاكل لبريطانيا فى الخارج مادام لا يحتاج فى ذلك الى ممثل سياسى بالذات ؛ واذا لم تتمتع مصر بالتمثيل السياسى ؛ فان مركز مصر لا يكون قد تغير ، وواجه عدلى لورد كيرزن قائلا « اننى لا أرى كيف يتفق الرأى القائل باشراف بريطانيا على العلاقات الخارجية لمصر ، والقول بالغاء الحماية ؛ فان هذا الاشراف من خصائص ومظاهر الحماية اننا نريد أن نؤسس صداقة متينة بيننا ، ولن يكون ذلك الا بقبول مبدأ التمثيل السياسى .

ومضى عدلى يقول : نحن لا ننكر أنه فى وسعكم أن تلزمونا بما تريدون ، لأنكم أقوى منا ، ولكن معنى هذا أنه لن يكون بيننا والحالة هذه صداقة ، ولما أصر كيرزن على موقفه متذرعا بأن مصالح مصر مصالح غير عالمية ، وان عليها أن تكتفى بأن يكون لها وزارة خارجية ووزير خارجية

وأن يتصل هذا الوزير بالمندوب السامى البريطانى وأن يترك لبريطانيا تمثيل مصالح مصر الخارجية فى البلاد الأجنبية ، وانه ليس فى هذا تحقير للمصريين أو امتهان لهم •

وقد رد عدلى على هذا الرأى قائلا : ان مصالحنا السياسية ليست ذات صبغة عالمية ، ولسنا ندعى ان مصر ستكون عاملا مؤثرا فى التوازن الدولى فى حركات السياسة العالمية ، ولكن التمثيل السياسى ضرورى لنا ، لأنه من خصائص الاستقلال حتى انه لا يمكن فهم الاستقلال بدونه •

وهنا عقب رشدى الذى كان عضوا بالوفد على ماقاله كيرزن عن الدسائس ضد بريطانيا فقال : نعم وقع شيء من الدسائس ولكن السبب فى ذلك أن بريطانيا كانت تريد أن تبسط سلطانها على مصر ، وكان المصريون يعملون بكل الوسائل ليحولوا دون ذلك • وبالرغم مما أبداه عدلى يكن ورفاقه من اعتراضات على وجهة النظر البريطانية ، فان الحكومة البريطانية أعدت مشروعا للاتفاق بينها وبين مصر تضمن فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية لمصر ، أن يكون لمصر وزارة خارجية تتولى شئونها الخارجية ، ويكون لها معتمدون سياسيون لهم لقب وزير ، ولكن نظرا لما التزمت به بريطانيا من التعهدات فى مصر ، ولا سيما ما يتعلق منها بالأجانب ، فيجب أن يكون بين وزارة الخارجية المصرية وبين المندوب السامى أوثق الصلات ، وأن يقدم هذا المندوب السامى للحكومة المصرية كل مساعدة فى المعاملات والمفاوضات السياسية ، ولا يجوز لها أن تباشر أى اتفاق سياسى مع دولة أجنبية دون أن تستطلع رأى بريطانيا ، ويكون هذا الاستطلاع بوساطة المندوب السامى البريطانى ، وذلك الى جانب قبول بريطانيا وضع ممثليها السياسيين تحت تصرف الحكومة المصرية فيما يتعلق بالادارة العامة للشئون السياسية وبالحماية القنصلية فى البلاد التى لا يكون لمصر فيها ممثلون سياسيون أو قناصل مصريون ، كما أصرت بريطانيا فى مشروعها على أن تستمر فى تولى مفاوضة الدول صاحبة الامتيازات الحالية ، وتقبل ان تضطلع بتبعة حماية المصالح المشروعة للأجانب فى مصر ، على أن تتداول حكومة جلالة الملك مع الحكومة المصرية قبل البت فى هذه المفاوضات رسميا •

وقد أجاب عدلى يكن على المشروع البريطانى قائلا : أما مسألة العلاقات الخارجية فان المشروع البريطانى قد قيد الحق الذى اعترف لنا بقيود كثيرة ، حتى أصبح هذا الحق مع هذه القيود مسألة وهمية ، اذ كيف يتصور أن تكون لوزير الخارجية فى أعماله الحرية التى يقتضيها القيام بأعمال منصبه والاضطلاع بتبعاته وأعبائه اذا كان ملزما بنص صريح بأن يبقى على اتصال وثيق بالمندوب السامى البريطانى ، وبعبارة أخرى ، ان يكون فى الواقع خاضعا لمراقبة مباشرة عليه فى ادارة الأمور الخارجية ، حتى مالا يتناقض فيها مع روح التحالف ، وحتى هذا ففيه اخلال خطير بمبدأ السيادة الخارجية ، ثم ان استبقاء لقب المندوب السامى البريطانى أوضح دليل على نوع النظام السياسى المقترح فى المشروع البريطانى للأخذ به فى مصر .

***

٢ ـ موقف عدلى يكن من الاحتلال العسكرى :

حدد عدلى يكن موقفه من وجود القوات الأجنبية بالبلاد فقال فى جلسة ١٤ من يوليو سنة ١٩٢١ : ان الاستقلال يمسه وجود قوة أجنبية مهما كان اسمها ، سواء أسميت حامية أم جيش احتلال أو سميت بأى اسم آخر ، فان وجودها ماس بالاستقلال .

ومضى عدلى يكن فقال : وقد كان اللورد ملنر فى مشروعه حريصا على أن يضع لذلك صيغة بعيدة فى مبناها عن المساس بالاستقلال ، ولكنه بعد هذا ذكر فى تقريره أن حماية المواصلات غير مقصورة على البحر ، بل انها تشمل الأرض والهواء ، ونرى أن هذا توسع تصبح معه حماية المواصلات منافية لاستقلال مصر ، ونريد أن نعرف المهمة التى يراد ندب القوة البريطانية لها ، وما الحاجة التى تقتضى وجودها ؟ وقد أجاب اللورد كيرزن على استفسار عدلى قائلا : ان الأغراض التى تتحراها عن وجود الجنود البريطانية فى مصر هى حماية المواصلات البريطانية ، وليس ذلك مقصورا على قناة السويس ؛ فان مركز مصر الجغرافى يجعلها فى أعلى مكان من الأهمية ، ومظهر هذه الأهمية فى البر والهواء معا . وتتساءلون

عن المقصود بالهواء ، وأجيبكم بأن المقصود ، بذلك هو بناء وانشاء محطات طيران ، ويجب ان يكون للجنود البريطانيين حق المرور فى مصر . أما الغرض الثانى فهو الدفاع عن حدود مصر ، فقد تهاجم من الغرب أو من الشرق أو من الجنوب ، وقد دلت الحرب الأخيرة على احتمال الهجوم على القنال ، ويصح أن تتجدد هذه المحاولة ، ومهما تكن قوة الجيوش المصرية فانه يجب أن تكون هناك قوة الجيش البريطانى حتى تجعل هذا الهجوم مسألة بعيدة الاحتمال . أما الغرض الثالث فهو حماية المصالح الأجنبية ، فالمفهوم أنه ستوضع اتفاقات تجعل ضمان المصالح الأجنبية بيد بريطانيا العظمى ، وقد تحدث اضطرابات تهدد هذه المصالح ، وليست حوادث الاسكندرية ببعيدة ، تلك التى قمعها الجيش البريطانى ، ولو لم يفعل لتدخلت الدول الأجنبية فى مصر .

وقد أجاب عدلى يكن فى هذا الصدد على كيرزن قائلا : ان الأمر فى مسألة القوة العسكرية لا يخرج عن احدى حالتين : حالة الحرب وحالة السلم ؛ أما فى زمن الحرب فقد رئى أن تتضمن المعاهدة نصا تضمن بريطانيا بمقتضاه مساعدة مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها ضد أى اعتداء خارجى ؛ وباعتبار هذا التعهد حكما من أحكام المعاهدة ، فانه لا يعمل به ولا يطبق الا فى زمن الحرب ، ولم يكن تعهد بريطانيا بالدفاع عن سلامة أرض مصر ليقتضى وجود جنود فى وقت السلم ، وبما أن أساس المعاهدة هو الاستقلال ، فقد رئى أن يكون هناك تبادل فى التعهد نفيا لشبهة الحماية ؛ ولكن لما كانت البلدان على اختلاف كبير فى الموارد ؛ فلم يكن من المقبول أن يكون التعهدان متطابقين – تماما – لذلك اكتفى بأن ينص على أنه حينما تكون بريطانيا فى حالة حرب تتعهد مصر بأن تقدم لها التسهيلات من وسائل النقل والموانى والمطارات . هذا فيما يتعلق بحالة الحرب...أما فيما يتعلق بزمن السلم ، فاننا قدرنا أنه يجب أن ينتهى الاحتلال العسكرى. غير أن لورد ملنر أثار مسألة المواصلات والمحافظة عليها ؛ وشدد فى وجوب وجود قوة عسكرية من أجلها . وبالرغم من أن وجود هذه القوة فيه مساس بالسيادة المصرية ، فقد رأينا أن نسلم به لنقدم الدليل على حسن

بمقاصدنا ، على أنه من المفهوم أن هذه القوة لا شـــأن لها بمصر ، فهى ليست ضدها أو موجودة للتدخل فى شئونها ؛ وانما يراعى فيهـــا مصلحة انجلترا من ناحية الأغراض الحربية التى يقتضيها الاحتفاظ بالمواصلات ، وان مركز هذه القوة هى منطقة القناة ولكنكم ـ ويعنى اللورد كيرزن ـ جعلتم لوضـــع هذه القوة أغراضـــا أربعة ـ فأما الغرض الأول وهو المواصلات ، فنحن متفقون فيما يتعلق به ، أما زمن الحرب فانه ينبغى على مصر أن تقدم فى أثنائه كل ما فى وسعها من التسهيلات ، أما زمن السلم فنعتقد أن حماية المواصلات تتوافر فيه عن طريق وضع القوة العسكرية فى مكان معين • أما الغرض الثانى وهو الدفاع عن سلامة الأراضى المصرية ، فقد أجبت عليه ـ سلفا ـ اذ ما دامت المساعدة موضوع معاهدة ؛ فلا وجه لأن توضع قوة فى أيام السلم لمجرد توقع الحرب ، هذا فضلا عن أن فى هذه القوة مساسا مباشرا بالسيادة المصرية •

ورأى عدلى أن يطمئن الجانب البريطانى اذا قامت الحرب ؛ فقال : انه من الواضح فى المعاهدات أنها توضع فى وقت السلم وتحدد ـ سلفا ـ كيفية التعاون العسكرى فى زمن الحرب ، ولكن لورد كيرزن أصر على أن القوة العسكرية البريطانية هى للمحافظة على الأمن والنظام ، فى مصر أيضا ، وفى هذا قال كيرزن : اننا اذا كنا نضع فى مصر قوة عسكرية ، فان ذلك ليس لحماية المواصلات وحدها ، بل انه لحمـــاية النظام فى مصر وصيانة الأمن فيها ، وتســـاءل : أئذا تجددت هـــذه الحوادث الأخيرة ، وحصل اعتداء وقتل ، أتجدون وقتا كافيا لأن ترسلوا لنا برقية تطلبون بها النجدة ؟ انه اذا جاز ان توضع بمصر قوة ، فانه اذا طلب من بريطانيا أن تقوم بحماية النظام ، وجب أن تكون تلك القـــوة حاضرة ؛ فى المكان اللازم ليتيسر لها القيام بما يطلب منها •

ثم زاد اللورد كيرزن الأمر ايضاحا فقال : يجب أن أقول لكم بكل صراحة انه من المستحيل أن نعقد اتفاقا الا اذا أعطيت القوة العسكرية معناها الحقيقى ، والذى لا نزاع فيه ان الامبراطورية لا يمكن أن تقبل وضع القوة العسكرية فى مركز قلق كالمركز الذى تقترحونه لهـــا ••• انكم

تريدون وضع القوة العسكرية فى نقطة من الصحراء، والواقع انه ليس لهذه المسألة الا حل عملى واحد هـو أن تكون القوة فى المكان الذى قد يطلب اليها أداء العمل فيه ، وتأكيدا من بريطانيا لموقفها ، فقد تضمن مشروع الاتفاق الذى أعدته : تعهد بريطانيا بمساعدة مصر فى الدفاع عن مصالحها الحيوية ، وسلامة أراضيها • وللقيام بهذا التعهد ولتوفير حماية المواصلات البريطانية تكون للقوات البريطانية حرية المرور فى مصر ، ويكون لهـا أن تستقر فى أى مكان بمصر ، ولأى زمان يحددان من آونة لأخرى ، ويكون لها أيضا فى كل وقت مالها الآن من التسهيلات لاحراز الثكنات وميـادين التدريب والمطارات والترسـانات الحربية والموانى الحربية ، واستعمال ذلك جميعه • وقد عقب رشدى على بيان كيرزن قائلا : ان القوة العسكرية فى زمن السلم لا يمكن أن يكون غرضها مساعدتنا وقت الحرب وليس لها ضرورة وفيها مساس باستقلالنا •

ولما اعترض عدلى على وجود القوات البريطانية وعلى بقائها بدعوى المحافظة على الأمن ، اضطر اللورد كيرزن الى التسليم بأن السبب الحقيقى لوجود هذه القوات ، وفى حرص بريطانيا على بقائها هـو كفالة الأمن لبريطانيا ، بل زاد الأمر ايضاحا بقوله : انه لا جدوى من أن نغالط أنفسنا وننكر ذلك •

ولما قال له عدلى يكن : كيف تقولون اننا نتركم أحرارا ونبقى مسئولين عن الأمن العام ؟ قال كيرزن انه لو قبلت بريطانيا التسـليم بوجهة نظر عدلى ، وحصرت الغرض من القوة العسكرية فى المواصلات ، لا تزعج كل من له مصلحة ، وزاد كيرزن رده ايضاحا فقال : فأصـحاب المصالح هم الذين يجب أن يعتد برأيهم لا الغوغاء أو الذين يكثرون من الصياح والتهويش ••• وهذا القول من كيرزن يوضح تمـام الوضوح مدى التحالف الذى كان قائما بين أصحاب المصالح « أى القصر والاقطاعيين والأجانب » وبين الاحتـلال البريطانى فانهم كانوا جميعـا فى حماية الحراب البريطانية • ولم يسع عدلى الا أن يجيب، كيرزن قائلا : نحن على اتصال دائم بكل الطبقات ، فلا نجد أحدا يطلب بقاء الجيش الانجليزى سواء فى ذلك خصومنا وانصارنا وخصوم زغلول وانصاره •••

وانتهى عدلى الى اتهام بريطانيا بأنها تقدر مقدما بأنه لن يكون لمصر جيش أو بوليس ، وأكد رشدى أنه لا يمكن لأمة أن تقبل بقاء جنـود أجنبية للمحافظة على الأمن •

٣ ــ موقف عدلى يكن من الوصاية المالية :

أعلن كيرزن أنه لابد بعد أن تئول اختصاصات صندوق الدين الى بريطانيا لأن للأجانب مصالح كبيرة فى مصر ، ولابد أن يؤمن الاتفاق الأجانب على هذه المصالح ، ولا بد أن يكون لبريطانيا مستشار يعلم بكل ما يجرى ، لأنه ستقع مساوى ومظالم ليست البلاد مسئولة عنها ، لأنها تكون بطبيعتها ــ رد فعل للحرية ، بعد أن تتولى مصر الاشراف على مصالحها ومصالح الدول الأخرى ، وعلى مصر أن تحرص على استمرار الثقة فيها ، وذلك لا يكون الا باستخدام رجل ذى كفاية ــ وهذا هو الذى يهمكم من وجود مستشار مالى ، وقال كيرزن : انه يقترح ألا يسمى مستشارا ماليا ، وانما يسمى مندوبا ماليا حتى لا يشعر الغير بحاجة مصر الى الاستشارة ، ولكن عدلى يكن رد عليه قائلا : ألاحظ أن القول باشتراط موافقة المندوب المالى على عقد القروض وباستشارته من شأنه أن يعطى ذلك المندوب سلطة فوق الحكومة والبرلمان ، لأنه حسب الدستور المزمع ستكون القاعدة أن الحكومة لا تستطيع عقد القروض الا بموافقة البرلمان ، فاشراف ذلك المندوب على عمل الحكومة والبرلمان معا شىء كبير وسلطة خطيرة وسيقابل ذلك ــ حتما ــ بالرفض ؛ ولا سيما أنه لا يربط الحكومة الآن شىء من هذه القيود ، فقد كان لصندوق الدين مثل هذه السلطة وزالت سنة ١٩٠٤ وكان لتركيا مثلها وزالت بزوال سيادتها ؛ فليس يقيد مصر الآن فى هذا الصدد شىء ، واذا كان البرلمان هو المرجع وصاحب السلطة فى الاذن بعقد القروض ، فان فى ذلك الضمان الكافى من الاخطاء وسوء التصرف ، ولا محل لمنع هذا الحق لموظف استشارى .

وقال كيرزن : ان المهم فى هذا الموضوع ، ان يكون المندوب المالى بحيث يستطيع أن يحذر الوقوع فى خطأ كبير ، اذا تبين أن الحكومة ستقدم على الخطأ ، ولست أرى من حسن الجواب على ذلك أن ترددوا دائما « لفظ السيادة والمساس بالسيادة » وذلك لأن الاحتجاج بالسيادة لا يسهل حل المسألة التى يجب أن نسعى اليها ؛ فنحن نريد أن نتجنب الأخطاء ونمنع وقوعها .

ويمضى كيرزن فى سذاجته الماكرة فيقول : لقد كنت أعتقد أنكم تسرون بمقترحاتنا وأنكم لا تغضبون حين يحاول أحد أن يجنبكم الوقوع فى الأخطاء ٠ قد يقـــال : اتركوهم يخطئوا ليتحقق ظنكم بهم ، ولكننى لا أنكر اننى أوثر توقيكم الوقـــوع فى الخطأ عن اثبات صـــحة رأيى بأخطائكم ٠

وبالرغم من اعتراض عدلى يكن على الوصاية المالية ، فقد أصرت بريطانيا فى مشروع الاتفاق الذى قدمتـــه على تعيين مندوب مالى يكون مسئولا عن دفع المبالغ المخصصة لميزانية المحاكم المختلطة والمعاشـــات والمكافآت المستحقة للموظفين الأجانب أو لورثتهم ؛ وميزانية المندوب المالى والقضائى والموظفين التابعين لهما ؛ ولأجل أن يقوم المندوب المالى بأعماله كما ينبغى يجب أن يطلع اطلاعا تاما على جميع الأمور التى تدخل فى اختصاص وزارة المالية ، ويكون له فى كل وقت حق الدخول على رئيس الوزراء ووزير المالية ؛ كما أنه لا يجوز للحكومة المصرية عقد قرض خارجى أو تخصيص ايرادات مصلحة عموميـــة لوفاء دين بدون موافقة المندوب المـــالى ٠

٤ ــ الوصاية القضائية والامتيازات الاجنبية :

وذكر اللورد كيرزن أن بريطانيا حريصة على أن يكون لها مندوب قضائى ، وكان اقتراحها فى هذا الشأن شبيها باقتراحها الخاص بالمندوب المالى من حيث اشتراط موافقة الحكومة البريطانية على تعيينه ، ومن حيث حقه فى الدخول فى أى وقت على وزير الداخلية ووزير الحقانية ، ووجوب علمه بما يجرى بتنفيذ القانون بالنسبة للأجانب ٠

وقد طلب اليه عدلى يكن حذف العبارة المتعلقة بالمندوب القضائى ؛ لأنه يرى انه لا يمكن أن يكون له عمل مفيد ، وان العلة التى يبرر بهـــا تعيينه ، هى حماية المصالح الأجنبية وتساءل عدلى عن ماهية هذه المصالح ، وكيف يقع التدخل الأجنبى لحمايتهـــا ، وقد قال عدلى يكن ٠ ان مبدأ قبول المندوب القضائى كان مقابل الغاء الامتيازات وباعتبارهـــا جزءا من

المعاهدة . وعلى هذه الصورة كان المندوب القضائى احدى الضمانات التى يستعاض بها عن الامتيازات ، وكانت المسألة فى ذلك الوقت مساومة تجرى بين الوفد المصرى وبين بريطانيا .

واستطرد عدلى فقال : ولكن الذى يراد الآن هو أن يكون للأجانب المندوب القضائى بدلا من النفوذ الانجليزى فى الادارة ، فاذا ألغوا ذلك ، ثم طلب اليهم بعد هذا التنازل عن الامتيازات فسيكون لهم طلبات جديدة علينا غرمها ، ويتلخص الموقف الآن فى أننا نقدم شيئا للأجانب دون أن نطلب منهم عوضا عنه ، فى حين أنه بحسب وضع المسألة فى تقرير لجنة ملنر كان كلا الفريقين يعطى بيد ويأخذ بالأخرى .

وتطرق عدلى يكن فى هذا المقام الى الحديث عن المندوب المالى فقال : انه بحسب الأساس الجديد الذى تعرضه بريطانيا سيبقى صندوق الدين ، فلنا أن نتساءل اذن عن وجه بقاء المندوب المالى معه ، وليست المسألة نظرية ، فان اختصاصات صندوق الدين كانت الوسيلة الوحيدة لتبرير وجود المندوب المالى فى نظر المصريين .

وهكذا أوضح عدلى يكن الخطة البريطانية التى أرادت أن تفرض بها بريطانيا ـ سلفا ـ وجود مندوب قضائى ليكون ضمانا للأجانب عند الغاء الامتيازات ، ومندوب مالى ليكون ضمانا للأجانب عند الغاء صندوق الدين ، فى حين أن الامتيازات كانت باقية ، وكان صندوق الدين باقيا .

وقد فسر الجانب البريطانى موقفه من الاقتراحين فقال : ان النفوذ الانجليزى ظاهر الأثر ملموس الفعل فى الادارة المصرية ، فاذا خلت منه هذه الادارة ، فسينتج عن ذلك فراغ وسيفتقده الأجانب ثم لا يلبثون ان يحاولوا الحصول على امتيازات جديدة تحل مكانه ، وليس ما يمنع من تصور نجاحهم فى ذلك ، فقد حصلوا من قبل على الامتيازات نفسها ؟ ولذلك يجب أن يقوم مقام هذا النفوذ نظام المندوبين القضائى والمالى لاتقاء منح تلك الامتيازات من ناحية ولتأمين الأجانب من ناحية أخرى .

ولقد رد رشدى على الجانب البريطانى فقال : ولكن الحالة بالنسبة

للأجانب باقية كما كانت ببقاء الامتيازات .. يعنى لم يجد جديدا فى الموقف .

ثم علق عدلى يكن على هذا قائلا : ان بقاء المندوب المالى هو بقاء السلطة الانجليزية وان وجوده فى الوضع الجديد ، سيجعل منه موظفا بلا سبب يبرر وجوده ، وان من حق المصريين أن ينفروا من هذه الظاهرة ، ولا سيما أنهم لم ينسوا بعد عهد المستشارين ؟ وقال عدلى فى هذا المقام مخاطبا لورد كيرزن : انه لا يود أن يكرر ما سبق له ابداؤه من الاعتراضات على أمر المندوبين المالى والقضائى وتدخلهما فى ادارة الشئون الداخلية كلها باسم حماية المصالح الأجنبية تدخلا قد يصل فى بعض الأحوال الى مثل سلطة الحكومة والبرلمان . أما فيما يتعلق بالامتيازات الأجنبية ذاتها ، فان الاتفاق الذى تقدم به كيرزن نص على أن تستمر بريطانيا فى مفاوضة الدول ذوات الامتيازات لالغاء الامتيازات الحالية ، كما نص على أن تقبل بريطانيا أن تضطلع بتبعة حماية المصالح المشروعة للأجانب فى مصر ؟ وتتداول حكومة جلالة الملك مع الحكومة المصرية قبل البت فى هذه المفاوضات رسميا .

وقد رد عدلى يكن ، فاعترض على ادراج موضوع الامتيازات والنص على قيام بريطانيا بمفاوضة الدول ذوات الامتيازات لالغائها ، وقبول بريطانيا الاضطلاع بتبعة حماية مصالح الأجانب بحجة أنه لم تكن هناك حاجة الى النص عليها ، وأن المفاوضة بشأنها فى المستقبل تكون موكولة لمصر صاحبة الشأن الأول تعاونها حليفتها من الوجهة السياسية اذا تمت المعاهدة . وأضاف عدلى : غير أن المسألة تبدو اليوم كما لو كانت تعنى بريطانيا العظمى على الخصوص ، فهى التى تتولى منذ الآن حماية المصالح الأجنبية ، وهى التى تريد عند الاقتضاء أن تباشر وحدها المفاوضة بشأن الغاء الامتيازات الأجنبية . وقال : انه يحس بأن الاتفاق بشأن حماية المصالح الأجنبية يمكن أن يقوم على قواعد أكثر ملاءمة للسيادة المصرية

٥ ـ المركز الخاص لبريطانيا فى مصر :

أصر لورد كيرزن على أن يحتفظ ممثل بريطانيا فى مصر بلقب المندوب السامى ، وأصر على أن يكون وزير الخارجية المصرية على اتصال دائم به ، لأنه لا يجوز أن يكون ذلك المندوب جاهلا بما يجرى فى مصر وقال : انه اذا ظل ممثلنا يلقب بمندوب سام ، فان هذا يكون لفائدة مصر وفى مصلحتها وسيكون لممثل مصر لدى بريطانيا اللقب ذاته •

وقد اعترض رشـــدى على ذلك قائلا : ان المندوب الســـامى رمز للحماية ولا يمكن أن توافق الأمة على ذلك •

ورد كيرزن فقال : أعتقد أنك مخطىء فيما تقول ، اذ أنه لا يزال من المسلم به أن يكون لبريطانيا فى مصر مركز خاص ، ولا أعتقد انه يمكننى النجاح اذا عرضت تغيير اللقب ، بل أخشى انهم يضربون بالمعاهدة عرض الحائط ، ويدهشنى أنكم لا تشاطروننى الرأى ، فان هذا اللقب لا علاقة له بالحماية •

وأجاب عدلى قائلا : ان وظيفة المندوب السامى لم تنشـــأ الانتيجة للحماية ومعها ، فهى مرتبطة بها وهى شارتها الدالة على بقائها وهـــذا هو الشعور العام •

وقد انتهى الأمر الى أن تضمن مشروع لورد كيرزن نصا يقول : يمثل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى فى مصر مندوب سام ، يكون له فى كل وقت وبسبب تبعاته الخاصة مركز استثنائى ويكون له التقدم على ممثلى الدول الأخرى •

وقد علق عدلى يكن على هـــذا النص قائلا : ان فى استبقاء لقب المندوب السامى ما يتعارض والاستقلال وهو لقب لم تجر العادة بمنحه للممثلين السياسيين لدى البلاد المستقلة •

٦ ـ عن الموظفين الانجليز :

تناول كيرزن فى المفاوضات وضـــع الموظفين البريطانيين فى مصر البالغ عددهم وقتئذ ١٦٠٠ موظف • فتساءل من هم الذين ســـيحلون

محلهم ؟ فاذا كان هؤلاء الذين سيحلون محلهم من الأجانب ، فلا بد من موافقة المندوب الســــامى على تعيينهم ••• وقد رد عدلى يكن على ذلك قائلا : انه من غير المحتمل ان يستبدل بالموظفين الانجليز غيرهم من الأجانب لأننا لسنا راغبين فى ذلك ، ولأننا نريد أن نمهد للمصريين الطريق لأن يتولوا الوظائف فى بلادهم ، وأرى أن يكفيكم فى هذا تأكيد من الحكومة بأنها لن تعين مكان الموظفين الانجليز أجانب من جنسيات أخرى •

وقد رأى المستر لندسى أحد أعضاء الجانب البريطانى ، ان النظام الجديد يقضى بنقص النفوذ الانجليزى ونقص عدد الموظفين الانجليز ، وهذا ما توافق عليه بريطانيا ، ولا نمانع فيه ؛ وأضاف ان الذى لا يسع بريطانيا الموافقة عليه ، هو أن يستغنى عن موظفين انجليز ليحل محلهم أجانب من جنسيات أخرى ، ولذلك نريد أن توضع رقابة تتحاشى تعيين الأجانب محل الانجليز ، ويحسن أن يذكر مثلا ، ألا يعين أجنبى غير انجليزى فى وظيفة بغير رضا المندوب السامى •

فرد عـــدلى يكن على لندسى قائلا : ان فى ذلك مساسا بالسيادة المصرية •

وقد تجاهل لورد كيرزن هذا الاعتراض ونص فى مشروع الاتفاق الذى قدمه على : « انه نظرا للتبعات الخاصة التى تضطلع بها بريطانيا ، وبالنظر للحالة القائمة فى الجيش المصرى والمصالح العمومية ؛ فتتعهـــد الحكومة المصرية بألا تعين ضباطا أو موظفين أجانب فى أية مصلحة من هذه المصالح دون موافقة المندوب السامى البريطانى » •

***

ولقد رأى عدلى يكن ان يركز ملاحظاته فى رد رسمى بعث به الى لورد كيرزن فى ١٥ من نوفمبر عام ١٩٢١ ، تناول فيه بالاضافة الى ما تقدم موضوع السودان الذى سنعالجه فى باب على حدة ؛ وأنهى رده قائلا : ان الملاحظات المتقدمة تغنينا عن مناقشة المشروع تفصيلا ، ففيها الكفاية للدلالة على روحـــه ومرماه ، ثم ان لجنـــة المشروع والحافـــه فى ذكر

تعهدات بريطانيا العظمى والتبعات الخصوصية الواقعة على المندوب السامى واتخاذه غرضا جديدا لوجود القوة العسكرية وهو صيانة المصالح الحيوية لمصر ، كل ذلك قاطع الدلالة على أن المعنى الحقيقى للمشروع هو الوصاية الفعلية ، وان التحالف بين أمتين لن يتحقق الا اذا كان التحالف لا يقضى على احداهما بالخضوع الدائم .

واختتم عدلى رده قائلا : ولكن المشروع الذى بين أيدينا لا يحقق ما كنا نتوقع ؛ وليس فيه بحالته هذه ما يوحى بالأمل فى الوصـــول الى اتفاق يحقق أمانى مصر القومية

***

ومما هو جدير بالذكر أنه فى أثناء تلك المفاوضات التى دارت بين لورد كيرزن وعدلى يكن ووفده ، حرص الجانب البريطانى على استحداث الكثير من وجهات النظر الجديدة ، والمشاكل التى لم يسبق أن أبديت ، ولم يسبق التعرض لها على هذه الصورة فى مفاوضات لجنة ملنر ، وكان الهدف البريطانى واضحا ، ولكن الجانب المصرى كان حريصا كل الحرص على أن يقف من ذلك كله موقف الرفض والحرص . لقد أثار لورد كيرزن فيما أثاره ، وضع الأقليات وحرية الأديان ، وعبر عن وجهة النظر هــذه « المستر لندسى » عند ما تناول مستقبل الدستور الذى ســيتم وضــعه وما سيحويه من أحكام ، ولقد كانت بريطانيا ترى ان يذكر أمر هـــذا الدستور فى المعاهـــدة ، وينص على تلك الأحكام والتحفظات التى رأت أن تتقدم بها بشأن الأجانب والأقليات وحرية الأديان فى صلب المعاهــدة ذاتها ، ولكن عدلى يكن رد على هذا بأن موضوع الدستور موضوع داخلى خاص بالمصريين ، وان موضوعه أثير فيما مضى لكى توضح بريطانيا حرصها على أن يتم الاتفاق مع دولة ذات نظام دستورى ، وان الأمر كله خاص بالمصريين . وهنا انبرى للرد على عدلى المستر لندسى فقال : ان الذى يهم بريطانيا بوجه خاص هو أن تكفل فى مصر حرية الأديان .

ولقد أمن عدلى بريطانيا على هذه الناحية ، وأبدى اســتعداد مصر لتقديم مثل هذا الضمان .

وعاد المستر لندسى بعد ذلك فأثار هذا الموضوع من جديد ، وقال : ان الجهات الدينية المختلفة لم ترض بهذا التأكيد المجرد ، وان الحكومة البريطانية لاحظت أن هذه الجهات تقدمت بنصوص لا يخلو بعضها من الغرابة ، ولهذا جاء فى مشروع الاتفاق المقدم من الحكومة البريطانية نص على أن تتعهد مصر أن تضمن لجميع السكان الحماية التامة الكاملة لأرواحهم وحريتهم من غير تمييز بينهم بسبب مولد أو جنسية أو لغة أو دين ، وأن يكون لجميع سكان مصر الحق فى أن يؤدوا بحرية تامة فى السر والعلن شعائر أية ملة أو دين أو عقيدة ما دامت هذه الشعائر لا تنافى النظام العام والآداب العامة ، كما نص المشروع المقدم من الجانب البريطانى على أنه لكل أهالى مصر الحق فى التمتع بما يتمتع به الأخرون من الحقوق المدنية والسياسية بلا تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، ونص على أن اختلاف الأديان والمذاهب والعقائد لا يؤثر على أى شخص فى مصر فيما يتعلق بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية ، كالدخول فى الخدمات والوظائف العامة ، والحصول على ألقاب الشرف ومزاولة المهن أو الصناعات كما انه لا يسوغ وضع أى قيد على أى شخص من أهالى مصر فى حرية استعمال أية لغة فى معاملاته الخصوصية أو التجارية أو فى الدين أو فى الصحف أو فى المطبوعات من أى نوع كان أو فى الاجتماعات العامة . وأن أهالى مصر التابعين للأقليات الجنسية أو الدينية أو اللغوية لهم الحق فى القانون . وفى المعاملة نفسها والضمانات التى يتمتع بها غيرهم من الأهالى ، ولهم أن ينشئوا ويراقبوا ويديروا معاهد خيرية أو دينية أو اجتماعية ومدارس أو غيرها من دور التربية ، كما ان لهم الحق فى استخدام لغتهم الخاصة فيها ، وفى أداء شعائر دينهم فيها من غير قيد .

ولقد حرص وفد عدلى يكن على تحديد موقفه من هذا كله تحديدا واضحا .. ولكن الجانب البريطانى أصر على موقفه للأغراض التى يقصدها والتى سنوضحها فيما بعد من أبواب هذا المؤلف .

***

موقف بريطانيا من قروض الجزية :

كما أصر الجنب البريطانى على أن تؤدى مصر نيـــابة عن تركيا قروض الجزية ، وهى المبالغ التى تعهد خديو مصر فى أوقات مختلفـة بدفعها للبيوت المالية التى أصدرت القروض التركية المضمونة بالجزيـة المصرية ، وأصر على أن مصر تســتمر فى دفع ما كانت تدفعه من المبالغ لسداد فوائد قرض سنة ١٨٥٥ المضمون . ولما اعترض الجنب المصرى على هذا النص ، قال المستر ميرى الذى كان يتحدث باسم الوفد البريطانى فى هذا الشأن : ان مصر يجب أن تغتبط لأنها تخلصت من الخراج التركى وإن كان خلاصها هذا لا يظهر أثره الا بعد عدد من السنين ، والحال الآن أنكم تريدون القاء العبء على انكلترا وحدها ؛ مع أن انكلترا هى التى مكنتكم من الخلاص من تركيا !

وقد رد اسماعيل صدقى على المستر ميرى فقال : لقد جئنا هنا لنتكلم فى الناحية المالية ، لا السياسية ، والنقطة التى أثارها المستر ميرى تصلح لأن نتكلم فيها ، ونناقشها عند اجتماعنا بوزارة الخارجية ، وهناك يصح أن نتحاسب فى موضوع خلاصنا من الخراج التركى ، واذ ذاك يمكننـا أيضا أن نقول ان معونتنا لانكلترا فى الحرب قد ساعدتها على الانتصـار فى الميادين الشرقية ، ولذلك يكون نصيبنا فى فوزها وانتصارهـــا على خصومها لا يقل شأنا عن نصيبها فى تخليصنا من الخراج التركى ، ولـكن الجانب البريطانى أصر على موقفه هذا حتى النهاية .

***

بريطانيا وقناة السويس :

أثار الجانب البريطانى المفاوض فى جلسة ١٥ من أغسطس ســنة ١٩٢١ وبلا سابق مقدمات موضوع قناة الســـويس حيث بدأ الحديث المستر ليندسى فقال : انه فيما يتعلق بقناة السويس فان بريطانيا تعتبر أن لها شأنا كبيرا فى صيانتها ؛ وبما أن مدة امتياز الشركة ستنتهى بعد زمن غـير بعيد (٤٧ سنة) مما سيترتب عليـــه أن الشركة فى الفترة الأخيرة من امتيازها ستهمل القيام بعمليات التحسين الواسعة اللازمة لحفظ القنـــاة

بوقايتها ، اذ لا يكون فى استطاعتها استهلاك ما تنفقه فى هذا السبيل فى الوقت اللائق ، فلذلك ستطلب بريطانيا الاقرار مبدئيا بمبدأ المفاوضة فى أمر تجديد الامتياز توصلا لدرء هذا الخطر .

ومن المنطق العجيب أن تطلب بريطانيا من مصر مد امتياز شركة قناة السويس، لا لسبب الا للخوف من أن تهمل الشركة القيام بما يلزم لوقاية وحفظ القنال فى المدة الأخيرة من امتياز الشركة . مع انه التزام حتمى يتعين على الشركة القيام به طوعا أو كرها وذلك الموقف من بريطانيا يكشف عن حقيقة أهدافها ، فطلبها هذا ، ليس الا مجرد تكأة ومجرد سبب افترضت بريطانيا وتوعه - سلفا - لكى تطلب بمد الامتياز للشركة .
ولما كان الأمر يحتاج الى مزيد من الايضاح من جانب الحكومة البريطانية فى هذا الشأن فان الجانب البريطانى عاد الى الحديث فى موضوع قناة السويس فى جلسة ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٢١ فقال : ان بريطانيا ترى أن هناك ثلاث مصالح ترتبط بالقناة ، الأولى : مالية محضة وهى مصلحة الشركة ، والثانية : مصلحة للحكومة المصرية ، التى ستئول اليها القناة . والثالثة : مصلحة للحكومة البريطانية التى يهمها أستمرار تأدية القناة لوظيفتها من جهة الملاحة البريطانية ، وهذه المصلحة الأخيرة تقتضى أن تكون القناة دائما مصونة ، وأن يداوم على اصلاحها وعمل ما تتطلبه الملاحة فيها ، وقد يلحق بهذه المصلحة الأخيرة ضرر عند اقتراب موعد انتهاء الامتياز ، اذ يكون من الصعب على الشركة أن تتحمل النفقات الباهظة التى تقتضيها أعمال الاصلاح والصيانة ، فى حين يكون امتيازها على وشك الانتهاء ، أو بعبارة أخرى لا يكون لدى الشركة الزمن الكافى لاستهلاك ما تنفقه فى هذا الوجه ، ومن ثم فان الحكومة البريطانية يهمها ، فى هذا الشأن ، أن تنظر الى بعيد ، بل ويهمها أن تنظر الى ما بعد انتهاء الامتياز .
وعززت بريطانيا وجهة نظرها بمذكرة قدمتها وزارة الخارجية للوفد .

ولقد رد اسماعيل صدقى على المفاوض البريطانى فقال : ان مصر تقدر المصلحة التى ترمى اليها انجلترا حق قدرها ، وصيانة القناة لا تهم بريطانيا وحدها ، بل تهم مصر أيضا ، وما دامت القناة مآلها الى مصر ،

فمن مصلحتها أن تئول اليها القناة مصونة كاملة المعدات بالصورة التي تجعلها تقوم بالغـــرض الذى أنشئت من أجله ، على ان هناك نقطتين فى مذكرة وزارة الخارجية جديرتان بالملاحظة عليهما ؛ النقطة الأولى : أن المذكرة تكلمت عن مد الامتياز ، وانى ألاحظ على ذلك أن مصر قد رفضت هـذا المد منذ عشر سنوات ، ومن ثم فانه لا قبل لمندوبيها بالكلام فيه الآن . على أن الغرض الذى ترمى اليه بريطانيا ليس مد الامتياز من شروطه اللازمة فلقد يتحقق غرض الصيانة والاصلاح بمد الامتياز ، كما أنه يتحقق كذلك باتفاقات أخرى تلتزم فيها مصر مثلا بالاشتراك فى نفقات الاصلاح عند الاصلاح ، او بدفع جانب من قيمة الاصلاح عند نهاية الامتياز ، فلا يصح اذن قصر الكلام على المد دون غـــيره من الحلول الممكنـة ؛ كما رأى اسماعيل صدقى أن يتعرض للنقطة الثانية التى أثارهـــا الجانب البريطانى وقتئذ ، من أنه عند عدم الاتفاق على وضـــع القناة ؛ يرجع الى جمعيـة الأمم ، فقال صدقى : اننى ألاحظ فى هذا الشأن ان الخلاف فى هذه الحالة لايكون بين حكومتين ، بل بين الحكومة والشركة ، وهذا النوع من الخلاف ليس صالحا للعرض على عصبة الأمم ، وبصرف النظر عن ذلك ؛ فانه سيكون من المستغرب أن يعرض خلاف مالى بين حكومة وشركة ارتبطت بشروط على عصبة الأمم ، وأن يكون لعصبة الأمم أن تتدخل فى شأنه بين المتعاقدين ، وتخلى الشركة مما التزمت به فى عقد الامتياز المحرر بينها وبين الحكومة التى منحتها الامتياز ، وفوق ذلك فان مصر فى الوقت الحاضر لا تلتزم بشىء فيما يتعلق بالقناة ، وستبقى كذلك الى سنة ١٩٦٨ ، وحتى ذلك التاريخ لا يكون لمصر ولا عليها فى القناة شىء ؛ فكيف يستطيع مندوبها أن يربطها فى شأن القناة بارتباطات جديدة ، اذا كانت الآن غير مطالبة بأى واجب . وقد كنت أفهم أنه اذا لم يكن هناك بد من ذكر شىء فى المعاهـــدة عن قناة الســـويس ألا يجاوز طلب الحكومة الانجليزية اثبات ما يفيـــد ان الحكومة المصرية مستعدة لتلقى الاقتراحات الخاصة بصيانة القناة واصلاحها ، ووضع هذه المقترحات موضع البحث ، وقد حرص اسماعيل صدقى على أن يوضح بأنه حتى فى هذا النطاق فانه لا يمكن أن يرتبط بما يقوله فى هذا الصدد ، وان الأمر يكون مقتضيا الرجوع الى الوفد المصرى الرسمى

(وفد عدلى يكن) . وقد حاول المندوب البريطانى أن يبرر تشبث بريطانيا بموقفها هذا بزعم العمل على طمأنة رجال الملاحة فى بريطانيا ، ولكن صدقى حرص على الا يرتبط بأى موعد لبحث هذا الموضوع مستقبلا ، مما أجبر المفاوض البريطانى على ان يبين بوضوح ما نسعى وراءه بريطانيا وقتئذ ؛ فقال موجها الحديث الى صدقى : هل تسمح لى ان اسالك ما ضماناتنا بعد انتهاء الامتياز ؟ وهل يمكن ان نطلب منكم تعهدا بأن تبقى القناة للغرض الذى أنشئت من أجله حينما تضعون يدكم عليها ؟ فاجاب صدقى بان المعاهدات تقوم عادة على تقدير المعاملات التى تدخل فى حيز المعقول ، وانه لا يعقل ابدا ولا يمكن الافتراض باننا حينما تئول الينا القناة نقضى على مصلحتنا السياسية والمالية باغلاقها أو بالاضرار بها ، فالقناة حينما تئول الينا يصبح ايرادها كله لنا ، وانه اذا حاولت مصر القيام بأى عمل ضار فان نظرتها الى النتائج تحول بين قيامها به ، فضلا عما يكون اذ ذاك لبريطانيا ولغيرها من الحق فى أن تغضب . وأوضح صدقى للجانب البريطانى أن أهم أجزاء المعاهدة تختص بحفظ المواصلات للامبراطورية ، وأن القناة ــ كما هو معروف ــ أداة هذه المواصلات ، ثم قال : وما الاحتياط الذى تريده بريطانيا أكثر من قبولنا لمبدأ وجود قوة لها تحفظ بها مصالحها المرتبطة بهذه القناة !

على ان هذا الارتباط برغم ما فيه من مجاراة اسماعيل صدقى لوجهة النظر البريطانية ؛ وبرغم قبوله لمبدأ احتفاظ بريطانيا لنفسها بقوات عسكرية بريطانية فى منطقة القناة لحماية المواصلات البريطانية ، فان هذا كله لم يرض الجانب البريطانى ، فعاد من جديد ليزيد من ايضاح موقفه وقال : ان هذا صحيح ، ولكن هناك شىء آخر أشد ارتباطا بالعواطف منه بالمصالح المادية ، وذلك أن رجال الملاحة تعودوا أن يعاملوا شركة ذات تقاليد وأساليب خاصة فى المعاملة ، وهى شركة قناة السويس ، وأصبحوا الآن يثقون بها كما نثق نحن الانجليز ــ مثلا ــ ببنك انجلترا ، وكان يهمنا لذلك أن يحتفظ لهذه الشركة بادارة القناة بعد نهاية امتيازها . وهنا قال اسماعيل صدقى : انه ليس فى استطاعة المفاوض

المصرى أن يتعهد بشىء من ذلك لأن هـــذا الغرض لا يتحقق الا بمد الامتياز - والمد لا يسحن التكلم فيه الآن •

ومضى صدقى فقال : ولست أرى كيف أن صيغة من الصيغ تضمن لكم ارضاء هذه العاطفة ، ومع ذلك فانى لا أدرى لماذا نشغل بهذا قبـــل انتهاء الامتياز بحوالى ٥٠ ســــنة • افلا يصح ان تكون أغراض رجال الملاحة ومراميهم وقت انهاء الامتياز تجىء مخالفة لاغراض ومرامى رجال الملاحة فى الوقت الحاضر ؟

ثم عاد لورد كيرزن الى الحديث فى جلسة ١١ من اكتوبر ســـنة ١٩٢١ عن موضوع مد امتياز شركة قناة السويس ، فقال عدلى يكن : فهمت من المستر ليدسى انه لا يعتبر أن هذه المسالة من كبريات المسائل ، وهى على كل حال مسالة دقيقة عرضت منذ أعوام على الجمعية التشريعية ورفضتها •

ثم انبرى رشدى يشرح تاريخ عرضها ؛ وما انتهى اليه من مصرع بطرس غالى بسببها ، ثم قال عدلى يكن : اذا كان كل الذى تحرص عليه الحكومة البريطانية هو صيانة القناة ، وكل ما يشغلها ان الشركة فى المدة الأخيرة من امتيازها لا تجد فائدة أو ربحا من الانفاق على وسائل الصيانة ، اذ لا يكون لديها الوقت الكافى لاستهلاك هذه النفقات ، فاننا سنفكر فيما يحقق الطمأنينة لبريطانيا دون أن نكون مقيدين أو ملزمين باتخاذ هـــذه الوسيلة بالذات ، وهى مد الامتياز • وعلى أية حال فانه لا محل للحديث عن هذه الوسيلة ، ولا حاجة للنص عليها فى المعاهدة ، ولا سيما اذا كان هذا النص سيثير معارضة خاصة ضد المعاهدة نحن فى غنى عنها • ثم عاد لورد كيرزن فأثار موضوع مد امتياز الشركة فى جلســـة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٢١ فقال عدلى : انى أجد صـــعوبة كبرى فى أن يذكر شىء عن القناة فى نصوص المعاهدة مهما تكن الصيغة التى تستخدم فى التعبير عن ذلك ، نظرا لتاريخ مسألة مد الامتياز فى مصر ، ثم انى أتساءل عن وجه التمسك بالمد كطريقة لصيانة القناة مع امكان وجود طرق غيرها ـ لهذه الصـــيانة ؟ •

وبالرغم من موقف عدلى هذا ، فقد عاد الوفد البريطانى فى جلسة

١٧ من أكتوبر سنة ١٩٢١ وتنازل عن طلب مد امتياز شركة القناة ، وقال انه لا يخشى أن الحكومة المصريه بسبب موقف الجمعية التشريعية فى موضوع مد الامتياز تتعمد تجنب بحث هذه المسالة ، لا لاعتقادها بعدم الفائدة من المد ، وانما لمجرد الخوف من مصادمة الرأى العام وتوقيا لسخطه ، ونحن قد نكون بالغنا فى الصيغة التى افترضناها ، ولكن ألا يجوز أن نكون أدنى الى رضاكم اذا ما اقتصرنا على النص بأنه فى السنوات العشر الأولى من المعاهدة ، تبحث الحكومة المصرية عن افضل طريقة لدوام حفظ القناة وحسن صيانتها ؟ فقال عدلى : اننى شخصيا لا أرى مانعا من صيغة كهذه لأنها لا تقيد الحكومة المصرية بشىء ، ولكن الاحساس العام فى مصر حسبما تبيناه من استشارة أهل الرأى ، لا يريد أن يذكر أى نص عن القناة فى المعاهدة • ثم ما فائدتكم فى مثل هـذا النص الذى لا يقدم ولا يؤخر •

***

والجدير بالذكر أن اسماعيل صدقى بالرغم من الجدل الذى قام بينه وبين الوفد البريطانى حول شركة قناة السويس ، قد فاته أن يذكر الجانب البريطانى بأن الحكومة البريطانية تملك ما يقرب من نصف أسهم شركة القناة ، وانها ممثلة ـ رسميا ـ فى مجلس ادارة شركة القناة ، وان عقد امتياز الشركة ينص على وجوب جعل القناة دائما وفى كل الأحوال صالحة للملاحة وصالحة لمرور أكبر السفن حجما • وهذا الالتزام متجدد ودائم الى اللحظة التى ينتهى فيها الامتياز • فلقد كان هذا الالتزام واقعا على الشركة ، وكان من حق مصر أن تطلبها دائما أبدا بالوفاء به •

***

واذا كان الجانب البريطانى قد طوى كل حديث حول موضوع القناة وقتئذ ، فان النقاش الذى جرى بين المفاوض البريطانى والمفاوض المصرى فى عام ١٩٢١ قد تجدد بنصه وبحرفه من شركة قناة السويس عام ١٩٥٥ ، ولم ينقذ مصر منها ومن دعاواها ومما كان متوقعا أن ينشأ عن موقفها فى هذا الشأن من نتائج الا ذلك العمل الوطنى العظيم الذى قام به جمال عبد الناصر عند ما خلص البلاد من براثن هذه الشركة بتأميم القناة وعودتها الى أصحابها •

الفصل الحادى والعشرون

بريطانيا تمضى فى خطتها

« فشل بريطانيا في تسخير عدلى ليكون اداة للتنكيل بسعد وبالحركة القومية ــ »
« عدلى يوضح خطورة التدابير الشديدة ضد سعد ــ موقف لويد جورج من القضية »
« المصرية ــ عدلى يعلن انتهاء المفاوضات الى غير اتفاق ــ حرص بريطانيا على بقاء »
عدلى رئيسا للحكومة ــ التمهيد لتصريح ٢٨ فبراير » .

***

استمرت المفاوضات بين الجانبين المصرى والبريطانى عام ١٩٢١ من ١٢ من يوليو حتى ١٩ من نوفمبر ، ويبدو أن بريطانيا عملت على اطالة الوقت أخذا وردا حتى يتسنى لها أن نفيد من تطور الأحداث فى مصر ، ومن أجل أن توسع شـــقة الخلاف بين عدلى وسعد ، وتفتت الوحدة القومية لتصل فى النهاية الى تحويل عدلى يكن الى أداة طيعة فى يدهــا للتنكيل بسعد وبالحركة الوطنية ، ولكن هــذه الخطة قد فشلت بسبب صمود عدلى يكن وزملائه المفاوضين أمام الأساليب والوسائل التى اتخذتها بريطانيا لتحقيق هذا الغرض ، فقد عجزت الوســائل المتعددة التى لجأ اليها المفاوض البريطانى فى هذا الصدد فى أثناء المفاوضات وكان من بينها المحاولة من أجل استغلال الخلاف القائم ــ اذ ذاك ــ بين عدلى وسعد .

***

وقد جرى حديث بين المستر لويد جورج رئيس الوزراء وعدلى يكن فى ٢ من نوفمبر سنة ١٩٢١ ؛ قبل انهاء المفاوضات بأيام وكان الحديث حول العلاقة بين البلدين ، فقال عدلى يكن انه لا يســعه أن يعرض على المصريين أى حل يكون غير متفق ومطالب البلاد ، وقال المستر لويد جورج انه حريص على الوصول الى اتفاق وانه فخور بالارتباط بصـــداقة الأمة

المصرية ذات المجد العريق ، ولكنه يرى أنه من الصعب الوصول الى حل مرض للطرفين بسبب حالة الرأى العام فى بريطانيا .

وقد كان لويد جورج يقدم بهذا للحديث عن الحالة فى مصر ، ولهذا قال : ان الهياج والشغب الذى يثيره زغلول يزعج الرأى العام فى بريطانيا وفى مجلس العموم وفى الوزارة البريطانية ويسىء اليه ، فهـــذه الدوائر جميعها لا تقبل بحال ما أن تطأطىء راسها أمام سعد زغلول أو أن تسـلم مواصلات الامبراطورية الى بلد يقوده زعماء يجاهرون بريطانيا بالعداء .

وفى أثناء الحديث فوجىء مستر لويد جورج برد عدلى يكن يقول : ولكن زغلول لا يعلن عداء لبريطانيا ، وانما هو يناهض وزارتى ويدعو الى عدم الثقة بها .

ورد المســـتر لويد جورج قائلا : ولكنه بعمله على احباط مساعيكم يعرقل الاتفاق ، ثم ان مســـلكه هو الذى أشـــاع فى الرأى العام تلك الحالة النفسية التى أشرت اليها .

وهنا يكشف المستر لويد جورج عن بيت القصيد فى حديثه فيقول : وانى لأعجب كيف انك لم تتخذ ضد زغلول اجراءات شديدة بسبب الفتن التى أحدثتها زيارته للصعيد ، وكيف لا ينفى سعد من مصر ، فعندى أن سعدا هو أكبر عدو لاستقلال مصر ، وأنه لا سبيل للاتفاق بيننا ما دام أنه مسترسل فى التهييج ، وانما يمكن الاتفاق اذا سادت بيننا الثقة المتبادلة ، وانى لا أشك فى أن الاتفاق ميسور من جانبنا ومن جانبكم .

فاجابه عدلى بأن اتخاذ التدابير الشديدة ضد سعد ، قد يحـــدث اضطرابا عاما فى البلد ويحرج مركز الحكومة .

وهنا قال لويد جورج : ان أثر هذه التدابير لن يكون أسوأ من أثر تركه يسترسل فى التهييج . وبالرغم من أن عدلى أراد عند هذا الحد أن يحول مجرى الحديث فان المستر لويد جورج استطرد فقال : يعز على أن تعود الى مصر دون نتيجة ، غير أنه من جهة أخرى لا أدرى كيف يمكن

الوصول الى اتفاق مقبول عندنا وعندكم في هذا الظرف ، ما دام زغلول يسلك طريق التهييج فان أعضاء الوزارة هنا قد أدركهم الخوف والقلق لما يقع في مصر ، وهم لايريدون أن يضعوا الأمور بيد زغلول .

وامعانا من لويد جورج في تحريض عدلي يكن ضد سعد زغلول قال : انه شديد الاعتقاد في امكان الاتفاق في يسر وسهولة ، اذا ما زالت أسباب القلق التي من شأن ازالتها أن يتيسر في بريطانيا الاستعداد لقبول الحل المرضي .

ثم يستطرد رئيس الوزراء البريطاني في حديثه فيقول : ولهذا فانني أتساءل ألا يكون من المستحسن وقف المفاوضات الآن ، على أن نعود الى استئنافها متى تصبح الأحوال في مصر أكثر هدوءا ، ووضوحا ؟ .

وكأنما أراد رئيس الوزارة البريطانية أن يوحي بهذا الى عدلي ، بأن أمامه الفرصة لكي يعمل من أجل تنفيذ وجهة نظر السياسة البريطانية في مصر ، وبهذا يتاح له الوصول الى الحل الذي يريده ، غير أن عدلي يكن اجاب قائلا : « لا يمكنني أن أوافق على تأجيل المفاوضات الآن ، ولا سيما اذا كان المراد بهذا التأجيل التمكن من نفي زغلول لنستأنف المفاوضات بعد نفيه ، على انني أرى أن اتخاذ التدابير الشديدة ضد شخص سعد لايخلو من الخطورة لكم وأن من شأنه أن يعقد حل المسألة المصرية ، وأحكم من هذا كله أن تعملوا على ارضاء الأمة المصرية بمشروع اتفاق يحقق مطالبها ولا يترك مجالا لتهييج سعد أو غيره » .

***

ولما تبين للويد جورج اصرار عدلي يكن على موقفه صرح له بأن الوزارة ترى أن مشروع اللورد ملنر ، ذلك المشروع الذي رفضته مصر ، قد تجاوز ماكانت الوزارة البريطانية والرأي العام البريطاني على إستعداد لقبوله ، وأنه لم يستطع حمل الوزارة البريطانيةعلى قبوله ، وأنه يخشى أن تكون اقتراحات الحكومة البريطانية بعد هذه المفاوضات التي طال المدى فيها دون مشروع لجنة ملنر ! .

نفسه قد عدل بالتحفظات التى وضعتها مصر كحد أدنى لمطالبها .

وعلى الفور أجابه عدلى قائلا : ان المصريين يعتبرون أن ذلك المشروع

وقبل نهاية هذا الحديث ، عاود لويد جورج الحاحه على عدلى يكن ليغريه على التخلص من سعد زغلول ، ولكن عدلى أصر على موقفه .

***

ولقد حرص عدلى يكن أن يزيد موقفه فى هذا الصدد ايضاحا ، فألح على المستر ليندسى أن يبلغ المستر لويد جورج بأنه لن يقبل تأجيل المفاوضات ولن يتفق على ذلك لحل المسألة المصرية وأنه ليس للوزارة البريطانية أن تعتمد عليه فى تسجيل هذا الحل عليها ، فاذا كانت نيتها قد انعقدت على هذا الحل ، واذا أصرت عليه ، فانه بدوره لا يسعه الا أن يعتبر ذلك منها جوابا غير مرض ، ولابد له والحالة هذه من أن يعلن من ناحيته أن المفاوضات قد انتهت الى غير اتفاق ، وأنه لم يوفق فى مهمته ، وأنه وقد قبل الوزارة للقيام بالمفاوضة فسوف يعتزل الوزارة لانتفاء الغرض الذى قام عليه قبوله لرياستها .

فقال المستر ليندسى : اذن فان الحالة الوحيدة التى بها تظل أنت فى الوزارة هى أن توفق الى مشروع اتفاق مرض يمكنك من أن تدعو الأمة الى قبوله .

فقال عدلى : نعم انه ذلك ، وحده .

واستطرد المستر ليندسى فى حديثه مع عدلى ، فأبدى ادراكه للنتائج الأليمة والاضطرابات التى تترتب على اعتزال عدلى يكن الحكم بسبب عدم نجاحه فى مهمته على الصورة التى يرضى بها وقال ان الجانب البريطانى ليس راغبا فى تجديد الاضطرابات ، وانه سيبلغ لورد كيرزن تلك الملاحظات وأبدى أمله فى الا يبطىء فى عرض المشروع البريطانى على الجانب المصرى .

ولكن الجانب البريطانى رأى أن يوفد لورد كيرزن فى ١٠ من

نوفمبر سنة ١٩٢١ ليتحدث مع عدلى يكن وليقدم له المشروع الذى استقر عليه رأى الوزارة البريطانية وقال : ان هذا المشروع هو أقصى ما يمكن أن تسلم به بريطانيا فى شأن المطالب المصرية ٠

***

وفى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٢١ أعلن عدلى اللورد كيرزن بأنه لاحظ أن الحديث فى المفاوضات قد أعاده بعد أربعة أشهر من النقاش والأخذ والرد الى النقطة التى بدأت عندها المناقشات فى هذه المفاوضات ، ولما استفسر لورد كيرزن من عدلى عن مدلول ملاحظته هذه ؟ وعما اذا كان يفهم منها أنها رفض من جانب عدلى ؟ أكد له عدلى هذا المعنى ٠

وفى ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٢١ عاد لورد كيرزن ، فتحدث الى عدلى يكن بصدد الاتفاق على وضع مؤقت يمكن اقراره بين البلدين فى حالة تعذر الاتفاق النهائى فى هذه المفاوضات بحيث يكون هذا الوضع بمثابة فترة الاختبار ، فاذا طبقت خلال هذه الفترة الشروط التى يتفق عليها تطبيقا سليما لبضع سنين ، واذا أثبتت مصر خلالها قدرتها وكفايتها لادارة شئونها وتنظيم جيشها ، فاستتب الأمن فيها وعم النظام ، أمكن البحث فى موضوع اتفاق نهائى ورفع القيود التى قد تعتبر الآن ضرورة لابد منها ولا غنى ٠ وشفع كيرزن اقتراحه هذا بأمله فى أن يعينه عدلى على تحقيق هذا الاقتراح ، وكان بذلك يوحى أو يمهد لخطوة جديدة فى الخطة البريطانية ، وهى خطوة اصدار تصريح ٢٨ من فبراير سنة ١٩٢٢ وتأكيدا لهذا المعنى قال لعدلى أنه من المتعين أن يشعر الانجليز والأجانب معا بالاطمئنان على الوضع الجديد الذى يعد له هذا الوضع المؤقت ٠

ولكن عدلى رفض هذا الاقتراح ، ورأى من جانبه أنه اذا تمشى مع بريطانيا فى هذا الرأى وجاراها فيه أمكن لبريطانيا فيما بعد أن تقول ان التجربة لم تفلح وبهذا يستمر الوضع قائما بحكم الاتفاق على ذلك ٠ وفى هذا الشأن قال عدلى لكيرزن : لا يخفى عليكم أن المصريين لن يصادقوا على الاحتلال ولا على اشراف دولة أجنبية على شئونهم حتى ولو كان ذلك مؤقتا والى أجل ٠

ولم يفت عدلى أن يبصر كيرزن بموقف مصر فيما لو لجأت الحكومة البريطانية الى فرض أى وضع جديد فى البلاد، فاستطرد يقول له : وقد يتسنى لكم القيام بتنفيذ مالا يقره المصريون من النظم ولكن لا تتوقعوا منهم قبولها بأية حال .

ثم يعود عدلى يكن فيشعر الجانب البريطانى بأنه فيما يتعلق بالأحكام التى اعترف بها لمصر المشروع البريطانى، فانه لا يرى مانعا لبريطانيا من تنفيذها ؛ وذلك الى أن يتم الاتفاق على ما اختلف الفريقان فيه من المسائل .

وهكذا مهد عدلى يكن السبيل لكى يكون اصدار تصريح ٢٨ فبراير من جانب واحد هو بريطانيا .

وبعد أن سلم عدلى يكن بامكان تنفيذ ما يفيد منه المصريون من تنفيذ أحكام المعاهدة التى ترد لمصر بعض ماسلب منها من حقوق يعود اللورد كيرزن ، ويقول فى خبث : ولكن كيف يمكننا أن ننفذ مشروعا كهذا يتضمن تمثيلا سياسيا ونظاما نيابيا كاملا دون معاونة رجال ذوى نفوذ مثلك ، فيرد عدلى قائلا : ان لى برنامجا معروفا ، وأنا لم أقبل الوزارة الا لكى أحققه ، فلا يسعنى أن أعود الى بلادى لأعلن على الملأ فشلى فى مهمتى ثم بقائى مع ذلك فى الحكم من أجل أن أنفذ جانبا من مشروع لم اقبله . وهكذا تنصل عدلى من تبعة التنفيذ .

***

وعندما يعود عدلى يكن ليتحدث عن الأضرار التى نزلت بالبلاد بعد أن شلت حركتها وتعطل فيها كل شىء بسبب ترقبها نتيجة المفاوضات ؛ وبسبب القلاقل والاضطرابات التى تعانيها ، وبينما الامم الأخرى منصرفة الى ترقية شئونها وتنمية مواردها . يعاود لورد كيرزن الكرة ويقول لاستمالة عدلى : انى اعرف ان مصلحة بلدك تعنيك الى حد كبير وأن هذه المصلحة تقتضى ألا تكون بلدك فى نزاع معنا ، وأننى كنت أود أن أتقدم فى هذا السبيل خطوات أكثر لألتقى بمصر ، الا أنه ـ على أية حال ـ لابد

من العمل من أجل أن يصل البلدان الى حل ، وفى هذا ينبغى أن تتوافر للمصريين معاونة من مثلك ٠

ولكن عدلى أصر على موقفه ولم ينجح الجانب البريطانى فى استدراجه الى ما كان يسعى اليه ٠

ورأى عدلى أن يبادر بتسجيل موقف الوفد الرسمى المصرى من مشروع الاتفاق الذى عرضته بريطانيا ، وحدد هذا الموقف بعد استعراض ما أخذه على المشروع من أنه مشروع فى روحه ومرماه قاطع الدلالة على المعنى الحقيقى له ، وهو الوصاية الفعلية ، وأنه لهذا لايسعه الا أن يصرح بأن المشروع الذى قدمه الجانب البريطانى لا يحقق ماكان يتوقع ، وليس فيه بحالته التى عرض بها ما يوحى بالأمل فى الوصول الى اتفاق يحقق أمانى مصر القومية ، ثم بادر عدلى وزملاؤه بالرحيل عن بريطانيا عائدين الى مصر ٠

الفصل الثانى والعشرون
خطة بريطانيا
بعد فشل المفاوضات

« تبليغ بريطانيا لمصر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٢١ ـ طبيعة العلاقة بين البلدين»
« يتناولها التبليغ باسلوب مهين ـ ضرورة الاراضي المصرية للمواصلات البريطانية »
« في رأى التبليغ ـ الحماية في رأى التبليغ البريطاني كانت في مصلحة مصر ـ التبليغ»
« يحاول قطع خط الرجعة على عدلى يكن والتعريض بالعناصر الوطنية ـ بريطانيا »
« تهدد ـ طابع السياسة البريطانية بعد فشل المفاوضات ـ هدف اية مفاوضة »
« ينحصر في تحقيق الحكم الذاتي ـ استدراج ساسة مصر لمسايرة الخطة البريطانية »).

***

غادر عدلى يكن بريطانيا فى العشرين من شهر نوفمبر سنة ١٩٢١ وكان مقررا وصوله الى مصر فى الخامس من شهر ديسمبر ، ولكن الحكومة البريطانية رأت أن تعجل بقطع خط الرجعة على عدلى يكن حينما يعود الى مصر وتحدد موقفها منه ومن وفد المفاوضات .

ففى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٢١ ، وبناء على تكليف من الحكومة البريطانية ، وقبيل وصول عدلى الى القاهرة ، أرسل المندوب السامى البريطانى فى مصر الى السلطان أحمد فؤاد تبليغا تضمن أولا عبارات تؤكد حرص الحكومة البريطانية على اظهار موقف عدلى يكن من مشروع ملنر الذى كانت الحكومة البريطانية قد اتخذت عدتهـا لأن توصى الملك ومجلس النواب بقبوله ، فى موقف المتعنت من هذا المشروع الذى لم يقبله عدلى ، وقال التبليغ : انه مما زاد أسف الحكومة أنها تعتبر اقتراحاتها هذه سخية فى ذاتها بعيدة المدى فى نتائجها ، وأنها لايمكنها أن تجعل مجالا للأمل فى اعادة النظر فى المبدأ الذى بنيت عليه تلك الاقتراحات وتشير الى أن الحكومة البريطانية ترى أن تخاطب حكومة مصر فى شخص السلطان

لتحيطه تمام الاحاطة بالاعتبارات الرئيسية التى استرشدت بهـــا وبالروح التى صدرت عنها تلك الاقتراحات ، وذلك باعتبار أن السلطان هو صاحب السلطة على مصر ، وهو الآمر بالمفاوضات • ومضى التبليغ البريطانى يحدد طبيعة العلاقة بين مصر وبريطانيا فى أسلوب مهين ، يبدو فيه الاستعلاء والمن على مصر وعلى شعب مصر • ومضى التبليغ يقول ان جميع الأراضى المصرية ضرورية للمواصلات البريطانية ، وان حظ مصر أصبح مقرونا بتـــأمين منطقة قناة السويس ولا يمكن فصله عنها ، وأن سلامة مصر من أن تتسلط عليها أية دولة أخرى عظيمة تعتبر فى المكان الأول من الأهمية بالنســبة للامبراطورية البريطانية ، وذات أثر فى حالة ثلثمائةوخمسين مليون نفس من رعايا جلالة ملك بريطانيا وأمنهم ، وأن كل خطر جسيم على مصـــالح مصر التجارية أو المالية يدعو الى تدخل الدول الأخرى فيها ويهـــــدد استقلالها ، وهذه العوامل التى تسود صلة الاشتراك بين بريطانيا ومصر هى الآن أقوى مما كانت عليه فى الماضى ، وأن الفوضى فى الادارة وفى المالية ، كانت ضاربة أطنابها فى مصر ، وكان المصريون تحت رحمة أى قادم • وزعم التبليغ أنه اذا كان لمصر اليوم حيوية فان الفضل فى ذلك ، يعود الى حد كبير لمعونة بريطانيا العظمى ولمشورتها •

ومضى يقول : ان الحماية كانت فى مصلحة مصر ، وأن مصر مدينة بها لبريطانيا ، بريطانيا المسئولة عن الدفاع عن مصر ، والمسئولة عن الدفاع عن عرش اسرة محمد على •

واستطردت عبارات التبليغ توجه اللوم لعدلى يكن وتعـــرض به ، فقالت : ان الحكومة البريطانية ، ليؤسفها أن وفد عظمتـــــكم (أى وفد السلطان ••• لاوفد مصر) لم يأت فى خلال المفاوضات كلها بشىء يذكر فى سبيل التسليم بما للامبراطورية البريطانية من الأســـباب الصحيحة للتمسك بمالها من حقوق وتبعات خاصة ، وأن المشروع الذى سيرفعه عدلى يكن للسلطان تعتبره الحكومة البريطانية ضروريا لحفظ هذه الحقـــوق والتبعـــات •

ومضى التبليغ يقول : ان أوجب الأحكام التى تضمنها المشروع وألزمها ، هو ماكان متعلقا بالجنود البريطانيين • وقال معقبا ـ سلفا ـ على ما سوف يبديه عدلى يكن من الأراء : ان حكومة جلالة الملك قد نظرت فى الأدلة التى قدمها الوفد الرسمى المصرى ، بأكثر عناية وأتم امعان ، ولم تستطع أن تقبلها •

ثم استطرد التبليغ يعرض بالعناصر الوطنية ويكيل لها الاتهامات فقال : ان أمامنا البينات التى تدل على أنه لايبعد على العناصر الوطنية المتطرفة أن تدفع بمصر ثانية الى الهوة التى لم يطل العهد على انقاذها منها وانه لمما زاد من قلق حكومة جلالة الملك فى هذا الشأن ما رأته من أن وفد عظمتكم لايريد التسليم بأنه يجب أن تؤمن الامبراطورية البريطانية بكل التأمينات وبكل الضمانات ضد كل ما يهدد مصالحها من هذا القبيل ، وذلك الى أن يحين الوقت الذى تصبح فيه ضمانات مصر ، ذاتها بحيث يطمأن لها ويعتمد عليها ، وان الواجب يحتم على الامبراطورية البريطانية أن تتولى بنفسها توفير الضمانات الكفية لمصالحها ، ليس فى وسع الحكومة البريطانية أن تتخلى عن ضرورة هذا الضمان الذى أوله وأساسه وجود قوات من الجنود البريطانيين فى مصر وألا تنقص من هذه القوات •

ثم أشار التبليغ الى نية بريطانيا من استدراج مصر والحركة الوطنية صوب الحكم الذاتى الدستورى ، كما أشار التبليغ الى اتجاه بريطانيا لزيادة عدد الموظفين المصريين ولا سيما فى فروع الادارة المالية التى يشغلها حتى ذلك الوقت ـ بأكثر مما ينبغى ـ موظفون أوربيون •

واستطرد التبليغ فقال : ان الحكومة البريطانية قد اتخذت عدتها لتواصل المفاوضات مع الدول الأجنبية من أجل الغاء الامتيازات ، وانها تود أن تتولى الحكومة المصرية وحدها ، بمقتضى القوانين المدنية المصرية ، السلطة التى يتولاها فى ظل الأحكام العرفية القائد العام البريطانى ؟ كما يسرها أن تبادر برفض الأحكام العرفية بمجرد اصدار قانون التضمينات والعمل به فى جميع المحاكم المدنية والجنائية فى مصر ، وهو قانون لابد منه لحماية الحكومة المصرية وحماية السلطة البريطانية فى مصر ، ومضى التبليغ

البريطاني يلقن الشعب المصرى درسا فى الوطنية وفى الحركات الوطنية وفى موقف الزعماء الوطنيين وموقف بريطانيا من ذلك كله على أساس الاستعمار وتعاليمه . فقال التبليغ : ان استسلام الشعب المصرى لأمانيه الوطنية ، مهما تكن تلك الامانى حقة ، ومشروعة فى ذاتها ، دون أن يعتبر الاعتبار الكافى بالحقائق التى تجرى على سننها الحياة الدولية ، لايعطل تقدمه فى سبيل تحقيق مطمحه الأسمى فحسب ؛ بل ويعرض ذلك المطمح ذاته للخطر تماما ؛ وأن الزعماء المتطرفين الذين يدعون الى مثل هذا لايذكون نار النهضة فى مصر ، وانما هم يعرضونها للخطر ، فلقد عارضوا مصالح الدول الأجنبية وأثاروا مخاوف هذه الدول المرة بعد المرة ، وعملوا على التأثير فى [illegible] المفاوضات بنداءاتهم المهيجة التى استثارت جهل العامة ونزواتها .

ومضى التبليغ مهددا منذرا ؛ فقال : ان حكومة جلالة الملك تعتبر نفسها لاتخدم مصلحة مصر اذا هى لانت أو تساهلت أمام تهييج من هذا القبيل ، ولن تفلح مصر الا متى أظهر قادتها المسئولون عزمهم وقدرتهم على قمع هذا التهييج .

ثم أفصح التبليغ عما تعانيه بريطانيا من انتفاضات وطنية فى سائر البلاد التى تسيطر عليها بقوة الحديد والنار وما تلقاه من متاعب فى هذا الشأن ، فقال : ولقد ابتلى العالم اليوم بالتشيع الى نوع من الوطنية المتعصبة المضطربة ، ونشأ ذلك فى جهات متعددة . وقال فى معرض التهديد : ان الحكومة البريطانية سوف لا تال جهدا فى مقاومة هذه الحركة الوطنية بمصر ، بمثل الشدة التى تقاوم بها هذه الحركات فى غيرها من البلاد .

ثم يعمد التبليغ الى استدراج العناصر المعقولة المستعدة للتفاهم فيقول : ان من يستسلم لتلك النزعات فانه يجعل القيود الأجنبية التى ينكرها ويطلب الخلاص منها أشد لزوما لمصر ، ويمد فى عمر هذه القيود .

وتصف بريطانيا فى تبليغها هذا طابع سياستها المقبلة فى مصر ، فتقول:

ان ما تحرص عليه هو أن تتم العمل الذى بدىء به فى عهد اللورد كرومر لا أن تبدأه من جديد ، وهى لاتبتغى أن تبقى مصر فى وصايتها بل على العكس تريد تقوية عناصر البناء والتكوين فى القومية المصرية ، وتوسيع مجال العمل أمامها وتقريب الأجل الذى يتم فيه تحقيق أمانيها الوطنية ، على أن هذا لايمنع أن يكون من الواجب عليها أن تصر على الاحتفاظ بحقوق فعلية ، وسلطة كذلك ، لصيانة مصالح مصر ومصالحها الخاصة معا ؟ وذلك الى أن يظهر الشعب المصرى أنه قادر على أن يقى بلاده عوامل الاضطراب الداخلى وما يترتب عليه حتما من تدخل الدول الأجنبية .

ومضى التبليغ يوضح مدى حرص بريطانيا على السعى الى مفاوضات جديدة يكون هدفها اكتفاء مصر بنظام الحكم الذاتى وتحويل الوعى الوطنى فى البلاد عن المطالبة بالاستقلال وبحقوق البلاد كاملة الى المطالبة بالدستور وبسلطان الحكم فى نطاق وحدة المصالح البريطانية والمصالح المصرية .

ثم اختتم التبليغ بعبارة جاء فيها : انه على زعماء مصر المسئولين أن يقيموا الحجة فى هذه المرحلة ، على أن المصالح الحيوية للامبراطورية البريطانية فى بلادهم يجوز أن توكل تدريجيا لعنايتهم ، والى أن هذه الحجة تقوم اذا هم قبلوا نظام الحكم الذاتى الذى يعرض عليهم والتزموا جانب الحكمة والثبات فى العمل .

وكانت هذه دعوى صريحة من الجانب البريطانى أراد أن يمهد بها للخطوة التالية التى أزمعت بريطانيا أن تقدم عليها ، وهى تصريح ٢٨ فبراير وما تلاه من أحوال فى مصر .

الفصل الثالث والعشرون
نفى سعد الى جزر سيشل

« الحكومة البريطانية تذيع التبليغ ومشروع كيرزن ورد عدلى قبل عودته الى »
« مصر — ثورة الامة — الهتافات العدائية تستقبل عدلى عند وصوله — تقرير عدلى »
« الى السلطان — نداء سعد الى الامة في ٧ من ديسمبر — عدلى يقدم استقالته في »
« ٨ من ديسمبر سنة ١٩٢١ — تلكؤ السلطات بالاتفاق مع المندوب السامى في قبول »
« الاستقالة — السلطات البريطانية تحد من النشاط السياسي لسعد ولأعضاء الوفد — »
« احتجاج سعد — اعتقاله في ٢٣ من ديسمبر — عدلى يتنصل من كل مسئولية ويصر »
« على استقالته — رحيل سعد الى المنفى في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٢١ تعليق على »
« موقف عدلى يكن » .

***

أذيع هذا التبليغ فى الرابع من ديسمبر سنة ١٩٢١ ونشرت الحكومة البريطانية فى الوقت نفسه مع التبليغ مشروع كيرزن ورد عدلى عليه ، وأصبح الموقف قبل أن يصل عدلى الى مصر واضحا أمام المصريين، فبادروا بالاحتجاج على هذا التبليغ واعلان سخطهم عليه . وازداد الموقف توترا وعنفا وشدة ، وساعد على حرج الموقف تلك الحملة الواسعة التى دأب على شنها سعد زغلول منذ اعتراضه على تشكيل الوفد الرسمى للمفاوضات ، ومنذ تحديه للسلطات البريطانية ، وقيامه بزيارات الأقاليم فى مصر ، وقد بدا واضحا وقتئذ أن سعدا هو المسيطر على الرأى العام فى البلاد وأن اليه ترجع الكلمة الأخيرة .

واتضح موقف عدلى من المفاوضات ، تلك المفاوضات التى لازمه طوالها صدى الهتافات المعادية التى كانت تنادى بسقوطه واتهامه بالخيانة، فى الوقت الذى كان فيه عدلى حريصا على التزام الحدود التى رسمها لنفسه كسياسى يعرض قضية بلاده على العدو المحتل ، دون أن يتخلى عن وفائه لبلاده وأمانته على مصالحها ، وفى حدود تفسيره وتقديره للوفاء والأمانة رفض أى اقتراح ونفر من أى حل يتعارض مع هـذا الموقف من بعيد أو قريب ، وفى الوقت ذاته كان عدلى كريما وشهما فى نظرته الى

سعد زغلول فلم يستجب الى محاولات الانجليز التى اتجهت الى استغلال ما كان بينه وبين سعد من خلافات لكى تحمل عدلى على مجاراتها فى المفاوضات مدفوعا بالميل الى الانتقام من خصمه العتيد سعد زغلول .

***

وعاد عدلى يوم ٥ من ديسمبر وقوبل بمظاهرات عدائية لم تشهد البلاد مثلها عنفا وتجريحا ، وبدر عدلى برفع تقرير الى السلطان عن أعمال الوفد الرسمى المصرى فى المفاوضات سجل فيه مختلف المواقف التى وقفها من المطالب البريطانية ، ولقد جاء فى هذا التقرير أنه لاحظ ان محور المفاوضات كان عند الانجليز تأمين المصالح الانجليزية ، وانه كان مستعدا لأن يقدم مايلزم من هذه الضمانات ، لأن الانفاق على هذهالضمانات مدعاة لحسن التفاهم وصدق التعاون ، غير أن هذه الضمانات فى اعتباره يجب ألا تمس استقلال مصر ، وانما تقوم الى جانب هذا الاستقلال . وبغرض حماية مصالح الأجانب فقط دون افتيات على حرية مصر ، ولكن الجانب البريطانى يبنى على تلك المصالح حقوقا لنفسه تتعدى مجرد المحافظة عليها الى تقرير مشروعية وضع يد انجلترا على مصر ، فلم يكن فى موقف بريطانيا وفيما تضمنته مذكراتها التى قدمتها فى هذا الشأن الا ما يجعله يغير رأيه فى المشروع أو يتحول عن الخطة التى سلكها .

***

ولم يتأثر عدلى بما قوبل به من جانب الشعب بل حرص على أن يسجل رده رسميا على اتهامات بريطانيا للأمة وأن يشيد فى هذا الرد بموقف الشعب فقال : انه كان من دواعى الفخر والسرور لنا ما أظهرته الأمة المصرية من الحكمة واليقظة فى أثناء سير المفاوضات ومن التحمل والتجلد عند انقطاعها وان ذلك لجدير بأن يتغلب على الظنون والمخاوف التى لاتزال تساور الوزارة البريطانية على مصير البلاد اذا ترك أمرها بيدها ، وأنه ليس للمصريين أن ييئسوا من روح الله أو من صدق عزيمة الشعب على المطالبة باستقلاله .

رجع عدلى يكن الى مصر ليجد الأمة متحفزة للجهاد متطلعة الى اشارة من سعد زغلول لتناضل على اوسع صورة ، فبادر سعد زغلول بتوجيه نداء الى الامة فى ٧ من ديسمبر ندد فيه بالتبليغ البريطانى وما انتهى اليه أمر البلاد ، ودعا سعد الشعب فى ندائه الى الجهاد ، واختتم النداء قائلا : ان شعارنا هو « الاستقلال التام أو الموت الزؤام » .

أما عدلى يكن فانه تنفيذا للعهد الذى قطعه على نفسه بادر فى يوم ٨ من ديسمبر سنة ١٩٢١ برفع كتاب استقالته الى السلطان وقال فيما قال بكتاب الاستقالة : « ان أخص أعمال الوزارة التى دعى الى تشكيلها هو أن تتولى المفاوضة لوضع اتفاق مع الحكومة البريطانية ، وبما أن المفاوضات التى باشرها لم تسفر عن تحقيق هذا الغرض ، فانه لذلك يتشرف برفع استقالته . »

ولكن السلطان لم يقبل هذه الاستقالة ، لانه بالتواطؤ مع السلطات البريطانية كان قد بيت النية على اتخاذ الاجراءات الانتقامية ضد سعد زغلول وضد الحركة الوطنية ، وكان السلطان والسلطات البريطانية حريصين كل الحرص على أن يتم ذلك فى ظل وزارة يرأسها – شكلا – عدلى يكن ليتحمل الوزر والنتائج أمام الرأى العام ، امعانا فى توسيع شقة الخلاف وتوسيع هوة الانقسام بين أبناء الامة .

وكان سعد زغلول قد دعا الى اجتماع فى يوم ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٢١ للنظر فيما آلت اليه الحالة – اذ ذاك – فاتخذت السلطات البريطانية الاجراءات لمنع هذا الاجتماع ، ولما احتج سعد على ذلك التصرف أنذرته هذه السلطات – كما يسجل عبد الرحمن الرافعى فى مؤلفه « فى أعقاب الثورة المصرية » – بعدم القاء الخطب أو حضور الاجتماعات العامة أو الكتابة فى الصحف السيارة أو المشاركة الفعلية فى الشئون السياسية ، وأمرته بمغادرة القاهرة والاقامة فى الريف . كما أصدرت أوامرها الى كل من فتح الله بركات وعاطف بركات ومصطفى النحاس وصادق حنين ومكرم عبيد وجعفر فخرى وسينوت حنا وأمين عز العرب ، بالتوجه الى بلادهم والاقامة بها وعدم التعرض أو التدخل فى الشئون السياسية .

ولقد رد سعد زغلول على السلطات البريطانية بكتاب قال فيه : ان هذا الأمر ظالم يحتج عليه بكل قوته ؛ وأنه ليس هناك ما يبرره • واسترسل سعد في احتجاجه فقال : وبما أنني موكل من قبل الأمة للسعى من أجل استقلالها فليس لغيرها سلطة تخليني من القيام بهذا الواجب المقدس ؛ ولهذا فسأبقى في مكاني مخلصا لواجبي وللقوة أن تفعل بنا ما تشاء أفرادا وجماعات ، فنحن جميعا مستعدون للقاء ما تأتي به بجنان ثابت وضمير هادىء علما بأن كل عنف تستعمله ضد مساعينا المشروعة انما يساعد البلاد على تحقيق أمانيها في الاستقلال التام وأن للقوة أن تفعل بنا ما تشاء •

وعقب هذا الاحتجاج قامت السلطات البريطانية باعتقال سعد في يوم ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٢١ • وبادر عدلى يكن بتوجيه كتاب الى السلطان قال فيه : « انه على أثر عودته من أوروبا بعد قطع المفاوضات مع الحكومة البريطانية رفع استقالة الوزارة وأنه قد بقى هو وزملاؤه ليقوموا بانجاز الأعمال العادية • واستطرد يقول في كتابه •• ولما كان عدم قبول الاستقالة رسميا الى الآن يجعل سبيلا لتحميل الوزارة شيئا من التبعة عن الاجراءات التى لا علم لها بها ولا دخل لها فيها ، فانى أتشرف بالتماس قبول تلك الاستقالة » •

ولما كان المقصود من ارجاء قبول الاستقالة قد تم باعتقال سعد زغلول فقد بادر السلطان في اليوم التالى لاعتقال سعد بقبول استقالة عدلى ووكل أمر تصريف أجهزة الدولة الى وكلاء الوزارات •

وأصدرت السلطات البريطانية قرارها بنفى سعد الى جزر سيشل في المحيط الهندى ، وفى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٢١ أبحر سعد الى منفاه •

***

ولا شك أن طبيعة عدلى يكن وصفاته التى جبل عليها لم تسوغ له الالحاح على السلطان بقبول الاستقالة فور تقديمها ، وذلك على الرغم من انه كان يعلم بما اعتزمته بريطانيا من اعتقال سعد زغلول ونفيه ، ولو لم يكن

مجرد سياسى لألح فى قبول الاستقالة ولما اكتفى بتسجيل موقفـــه من المفاوضات ، بل لبادر بمكاشفة البلاد بنيات بريطانيا المبيتة نحو سعد زغلول وأعضاء الوفد ولتضامن معهم ، ولكنها الطبيعة البشرية وما تحـــويه من متناقضات . فعدلى يدافع عن سعد أمام الانجليز فى بريطانيا ولا يفكر فى حمايته منهم فى مصر ، ولا يفكر فى الدعوة الى توحيد الصفوف بعد أن تحقق على وجه اليقين من سوء نية بريطانيا ازاء مصر .

ولعل لعبد الخالق ثروت الأثر الأكبر فى تكييف الموقف وقتئذ وفى تمكين الانجليز من نفى سعد واعضاء الوفد نفيا أريد به التمهيد للمرحلة التالية من مراحل الخطة البريطانية ، تلك المرحلة التى اعتبرها عبد الخالق ثروت وغيره من الساسة نصرا سياسيا لمصر على حساب بريطانيا .

الفصل الرابع والعشرون

الأمة تمضي في جهادها

« نفى سعد كان سقطة لبريطانيا وللساسة الذين عاونوها ــ رد فعل النفى ــ »
« محاولات جمع الكلمة ــ الثورة السلبية ــ نداء الوفد ــ اعتقال أعضاء الوفد ــ »
« طلعت حرب والثورة الوطنية الاقتصادية » .

***

كان نفى سعد ذلك الشيخ الذى أشرف على السبعين من عمره سقطة من الحكومة البريطانية وممن عاونوها من حكام البلاد .

ولم يكن باليسير على أبناء مصر أن يروا زعيمهم يسير والجند البريطانية تحيط به بعد أن أخذته ــ على حد تعبير عبد القادر حمزه ــ فى جنح الصباح .

ولا شك فى أن موقف سعد فى هذه اللحظة كان من المواقف الجليلة التى تسجل له . واهتزت البلاد لهذا الاجراء الخطير ، وكان من الطبيعى أن تتجه الجهود الى العمل من أجل جمع الكلمة بين أعضاء الوفد الأول ، ولكن هذه المحاولة لم تنجح الا لفترة قصيرة عاد بعدها الانقسام بين ساسة مصر ، ذلك الانقسام الذى لازم الحياة السياسية منذ ذلك الحين الى أن قامت ثورة سنة ١٩٥٢ ... ذلك الانقسام الذى يقول عنه شفيق غربال فى مؤلفه عن تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية : « ان الاحداث التى عاصرت مصر فى سنوات ١٩٢١ و ١٩٢٢ و ١٩٢٣ ، قد طبعت الحياة السياسية بطابع الابتعاد عن القصد ، وعن الاعتدال فى التفكير وفى الحكم ، وطبعتها بتوخى المنفعة أو المصلحة القريبة جدا فى الخطة السياسية . وأصبح العمل فى السياسة وفى الادارة وفى التعليم وفى العلم مجرد مناورة تدفع شيئا أو تجلب شيئا ، وأصبحت الحياة فى مصر معركة ، وسلسلة من

المعارك . وليت ذلك كان مقصورا على جيل عام ١٩٢١ فينتهى الســوء بانقراضه ، ولكن هذا الجيل وما بعده قد جذب الى جوه ومعــاركه الناشئين ، ولما اشــتد هؤلاء جذبوا لجوهم من جاءوا بعدهم ، وهــكذا دواليك .

***

وعلى الرغم من هذا الانقسام بين الساسة فان الأمــة المصرية ظلت متماسكة قوية فى ايمانها بحقها فى الحرية والاستقلال دائبة على ســعيها لتحقيق هذا الهدف فمضت فى جهادها ، مضت متطلعة الى سعد زغلول فى منفاه والى الناطقين بلسانه فى أرض الوطن ، مضت الأمة تجاهد وتناضــل وتحاول اشعار المحتل بقوة تماسكها وبخطرها على مصالحه وعلى مصــالح الأجانب وقامت بحملة واسعة لمقاطعة كل ماهو بريطانى سواء من المصالح او الأشخاص .

بدأت الامة تجرب سلاح الثورة السلبية ودعا الوفد الى هذا السلاح الجديد ، وبشر به واذاعه فى كل مكان ، وفى داخل كل الهيئات ولكى تصل دعوته الى كل عائلة ، والى كل قرية ، وجه أعضاء الــوفد الى الأمة المصرية نداء قالوا فيه : أيها المصريون ان المقاطعة وعــدم التعاون ، هما أمضى سلاح تملكونه اليوم ، فأحكموا استعماله ولا تدعوه يســقط من أيديكم فيضرب به عدوكم وجوهكم ، وذودوا به الى النهاية يسلمكم هذا الى النصر ، وليكن تلك عقيدة متغلغلة فى أعماق نفوسكم ؟ ودينا يملك عليكم كل مشــاعركم ، تثبتوا به انكم شــعب متحد فى غايته منظم فى خطواته ذو عزيمة صلبة ومجهودات مستمرة ، وتضحيات متوالية ، وحرام أن تمس اجسادكم صناعة انجليزية بعد اليوم ، وحرام أن تمتد أيديــكم لمعاونة انجليزى ، واعلموا أنه بقدر ما يكون احكامكم لاستعمال سلاحكم هذا واجماعكم على تنفيذ ارادتكم يكون احترام الانجليز لعظيم وطنيتكم وانحناؤهم أمام قوة ايمانكم ومتين اجماعكم واعترافهم بحقوقكم ورغبتهم فى مودتكم وتقديرهم لسمو أغراضكم .

أيها المصريون اذكروا على الدوام أن الله معنا والحق فى جانبنـــــا والتضامن فى صفوفنا وأن النصر آت لاريب فيه .

ووقع هذا النداء اعضاء الهيئة الوفدية ، فبادرت السلطات البريطانية باعتقالهم ، فتألفت على الفور هيئة جديدة للوفد ، وأصدرت نداء الى الأمة تدعوها الى الاستمرار فى الجهاد . ولقد كان لهذه الدعوة الجـــديدة أثر حاسم فى تحريك الوعى الاقتصادى بين أبناء البلاد ، وسرعان ما التقط محمد طلعت حرب توجيه هذا الوعى الجديد فشرع - على الفور - فى العمل لتكوين جبهة اقتصادية وطنية تحت شعار مصر .

وكان محمد طلعت حرب رجلا واسع الثقافة فآثر الاستقالة من عمله الحكومى ليجاهد فى سبيل تنمية الوعى الاقتصادى وليشق للوطنيـــــة الاقتصادية طريقها الى الثورة ضد الاستعمار الاقتصادى والمالى فى شتى صوره ، فنافس الأجانب فى التجارة ونافسهم فى الأعمـــــال المالية وقام بتأسيس بنك مصر فى عام ١٩٢٠ ليكون مصرفا يعمل لمصلحة مصر ويضع يده فى يد كل من يحاول النهوض والمضى بها الى الأمام .

مضى محمد طلعت حرب فى كفاحه غير عابىء بالناقمين والحاقدين المتربصين به وبحركته ضاربا عرض الحائط بالاعتراضات والنقد وبالسباب والشتم الذى كان يوجهه له اولئكم الذين كان لايرضيهم أن يشـــاركهم مصرى فى الأرباح التى كانوا يغنمونها من المصريين ، هؤلاء الذين وصفهم طلعت حرب فى خطبته التأسيسية لبنك مصر اذ قال عنهم : وكأن الله قد خصهم بأرباح مصر دون غيرهم ، فتراهم يعادون - شخصيا - كل من يحاول من أبناء البلاد أن ينال شيئا منها ويقاتلونه ويعتبرونه معتديا عليهم .

وجعل محمد طلعت حرب من بنك مصر مدرسة كبرى لتنشئة جيل من أبناء مصر يعمل لخدمة وطنه ، مدرسة يجد فيها أبناء البـــلاد الطريق القويم لبداية نهضتها وثورتها الاقتصادية التى تعتمد ، بعد الله ، على اخلاص وعون الأمة .

وكانت ثورة مصر سبيل محمد طلعت حرب ليسمع ابناء البـــلاد رأيه وليعلن خطته التى آمن بها وعمل من أجلها ٠

لقد كان ثائرا وكان الاستقلال وسيلته التى يرجوها لـــكى يحقق نهضة البلاد ورقيها صناعيا وتجاريا وزراعيا ٠ قال محمد طلعت حرب : انه لا يمكن تنمية الكفايات العلمية الا بعد أن يصبح أمر البلاد بيدها ومن أجل ذلك نطالب بالاستقلال ٠

وحمل على عملاء الاستعمار من الساسة والحكام حملة شـــعواء واتهمهم بأنهم تركوا البلاد طعمة للآكلين فتركوا المصريين عزلا من كل سلاح أمام منافسين ومزاحمين مدججين بأحدث الأسلحة ٠

وقال : انهم بعد ذلك يعتبرون أننا لانصلح لشىء ، لا لأننا لم نعمل شيئا بل لانهم هم الذين لم يؤهلونا للعمل ولأنهم أفسدوا ماكان صـــالحا لدينا ولم يشجعوا شيئا من الصناعة الوطنية ، بل وقفوا فى طريقها وقفـة المدافع عن الصناعة الأجنبية ، افسدوا التعليم ؛ وضحوا بمرافق البـــلاد الحيوية ٠ وقال محمد طلعت حرب : ان الاسواق المصرية تحت رحمـــة الأجانب ، والبنوك الموجودة بالبلاد كلها أجنبية تستثمر تقريبا كل ودائع المصريين وأموالهم فى بلادها الأجنبية وتنفذ فى مصر أوامر تلك البـــلاد الأجنبية وهى ضد مصلحة بلادنا ٠

طالب طلعت حرب بالاستقلال كما يقول لكى نصبح أحرارا فى بلادنا نحيك ثيابنا على قدر أجسامنا ونضع الأنماط المناسبة لنا ولبـــلادنا وأخلاقنا وعاداتنا ٠ نصاحب الدار أدرى بما فيها ٠

وأعلن طلعت حرب أنه لاضمان للمصريين لحماية مصالحهم الحاضرة من البوار وحماية مستقبل أبنائهم من المذلة ونكد العيش الا الاســـتقلال التـــام ٠

وهكذا بدأت ثورة مصر الاقتصادية تسير جنبـــا الى جنب مع ثورتنا الوطنيـــة ٠

الفصل الخامس والعشرون

مقدمات

تصريح ٢٨ فبراير

« عبد الخالق ثروت النائب العام ـ نظرته الى الوطنية ـ ثروت الوزير »
« ومنهجه السياسي ـ أطماع ثروت السياسية ـ افتقاره الى مقومات الزعامة »
« والقيادة ـ كراهيته للاندفاعات الشعبية ـ الصلة الوثيقة بين ثروت والمندوب »
« السامى والخطة المدبرة ضد الثورة ـ ثروت يطمع في الدور الذى رفضه عدلى »
« ليحقق لنفسه مجدا سياسيا ـ بريطانيا تدرك خطورة زعامة سعد للامة ـ الانجليز»
« يحللون موقف سعد ويرسمون خطتهم ـ تردد سعد ونتيجته ـ اللنبى يعلن ثقته »
« التامة بثروت ويعرض عليه التعاون مع بريطانيا ـ ثروت يقبل العرض بشروط ـ »
« الدور الذى حدده ثروت لنفسه ـ تأييد المندوب السامى لثروت في دوره ـ لورد »
« لويد وموقف ثروت ـ السياسة البريطانية تصبغ اختيارها بصبغة التسليم »
« الاضطرارى ـ بريطانيا وأعوانها ـ رسائل اللورد اللنبى الى حكومته ـ رد الحكومة»
« البريطانية ـ اصرار اللورد اللنبى على موقفه ـ تصريح ٢٨ فبراير ـ بيان »
« الحكومة البريطانية ـ احتجاج الامة . »

***

يقترن تصريح ٢٨ فبراير فيتاريخ السياسة المصرية باسم عبدالخالق ثروت ، ولقد زامل عبد الخالق ثروت لطفى السيد فى الدراسة بمدرسة الحقوق ، ولما تخرج استقبل حياته العملية فى وظيفة سكرتير للمستشار البريطنى فى وزارة الحقانية ؛ وكان وقتئذ السير جون سكون ، ولم يلبث ثروت طويلا حتى كان موضع ثقة المستشار ، ويقول محمد حسين هيكل فى ترجمة لحياة عبد الخالق ثروت : ان المستشار الانجليزى ـ بحكم هذه الثقة ـ وضع فى يد عبد الخالق ثروت كل نفوذه ، ونفوذ المستشار الانجليزى كان وقتئذ أقوى من نفوذ الوزير أى من كبار الحكام موظف انجليزى اذ ذاك كان أقوى بكثير من نفوذ أى من كبار الحكام المصريين . ويمضى هيكل فيقول : من أجل ذلك كان بيد ثروت منالنفوذ

ما مكنه من أن يكون مقامه فى وزارة الحقانية مقام صاحب الأمر والنهى فيها وهو بعد لم يزل شابا لم تتجاوز سنه الخامسة والعشرين .

ويقول هيكل : ان هذه الحرية فى السلطة التى تمتع بها عبد الخالق ثروت بالاضافة الى مواهبه من الذكاء والفطنة ، قد عاونته فى فترة قصيرة على اطراد التقدم فى السلك القضائى ، فعين مستشارا بمحكمة الاستئناف ، ثم مديرا لأسيوط ، ثم عاد الى وزارة الحقانية ليشغل وظيفة النائب العام ، ثم اختير وزيرا لها سنة ١٩١٤ .

***

والجدير بالذكر أن عبد الخالق ثروت وهو نائب عام تولى بنفســه التحقيق فى قضية ابراهيم الوردانى ، كما تولى بنفسه المرافعة فيهــا أمام محكمة الجنايات ، وفى هذه المرافعة عبر عبد الخالق ثروت عن منهجــه السياسى ونظرته الى الوطنية ، فقال - فى سياق المرافعــة -نحن أول من يجل الاشتغال بالمسائل العامة ، ويرى أن السعى بالطرق المشروعة لتحقيق كل ما ترقى به البلاد وأهلها ، انما هــو فرض عين على كل مصرى ، وان كل مصرى مطالب بتضحية جانب من وقته ومن ماله وهمته فى خدمة بلاده .

والجدير بالملاحظة ان مدى ما يراه ثروت من التضحية يشير الى كراهيته للتطرف فيها ؛ فهو لا يطالب بالتضحية بكل ما يملك المواطن ؛ ولكن بجانب مما يملك . بجانب من وقته ، ومن ماله ، لا بكل وقته أو بكل ماله .

ثم مضى ثروت فى مرافعته فقال : نحن أول من يرحب بتنمية الوطنية ورياضة النفوس على احتمال أشق المشقات ، فى اعلاء اسم مصر ؛ وزيادة شرفها ورفعتها ، كذلك نرى أنه من مرقيات الامم الدارجة فى رقيها النظر فى أعماق القابضين على زمام الأمور فيها ونقدها ، ولكننا لا نسلم بحال من الأحوال ، أن يتطلع الى مقام نقد الحكام الا رجل جمع الى العلم الغزير والحكمة البالغة والاتزان فى القول والعمل حتى يقدر الأعمال قدرها وينظر

الى الأمور بفكر صحيح ، فلا يتعدى حد المشروعية ، والا انقلبت الخدمة وبالا ، وارادة الخير شرا .

ويشرح هيكل هذا المنهج الذى كان يدين به ساسة مصر وقتئذ ؛ فيقول : ان السعى لتقدم البلاد واستقلالها ، كان فرضا من الفروض على كل مصرى ، وعلى أن يكون هذا السعى بالطرق المشروعة ؛ لا بالثورة ولا بالفوضى ؛ ولا بالاعتداء ، ويقول محمد حسين هيكل فى مقام النفور من الثورة : ان هذا التعبير قد جعل ثروت كنائب عام يقف من غالبية شباب مصر يومئذ موقف الريبة ؛ فالشباب وان قدر بعقله ما للحق فى ذاته من قوة تتغلب على كل قوة سواها ، فهو متعجل يريد أن يرى الحق فى قبضة يده .

ويقول هيكل : ان حنق الجمهور ، وان متابعة الشباب فى غضبه ؛ لم يحرك أى عصب من أعصاب ثروت ؛ وذلك لأن جانبا من جوانب حياته السياسية كان الاعتداد برأيه هو وبعقيدته لا برأى الجمهور وعقيدته فيه ؛ فهو طالما اطمأن ضميره ورضيت نفسه ، مقدم على عمله غير عابىء برأى الناس فى اقدامه ، وهو مقدم فى جرأة عجيبه لا يسهل تصديقها الا للذين عرفوا قدر دماثة الخلق ووداعة الطبع ؛ والميل العظيم الى البر والرحمة .

وان فى هذا الرأى الذى أبداه محمد حسين هيكل من وصف وتحليل لشخصية عبد الخالق ثروت ما يكشف لنا عن أسلوب ودستور العمل الذى التزمه محمد حسين هيكل ذاته ، كما اعتنقه ساسة آخرون ؛ شاركوه وشاركوا عبد الخالق ثروت فى الأسلوب ذاته والاتجاه والسلوك . وكان من الطبيعى ان تكون هذه المشاركة فى التفكير وفى أسلوب العمل أساسا لرابطة تجمع هؤلاء جميعا ولا سيما اذا ما وجدت مصالح مادية أساسية من وراء هذا كله تحتم عليهم جميعا التزام هذا السلوك ، وقد اتخذت هذه الجماعة سابقا ، شكل حزب الأمة ، ثم أخذت فيما بعد شكل حزب الأحرار الدستوريين ؛ ثم الى حد ما ؛ حزب الاتحاد ، وسيأتى الكلام عن الحزبين الأخيرين فيما بعد .

ونعود الى الحديث عن ثروت لنقول انه أراد أن يكون له أسلوب خاص في معالجة المشاكل ، بل اسلوب يكفل له التفرد بالبطـــولة التى لا ينازعه ولا يشاركه فيها آخر ، مستعينا فى ذلك باطمئنانه الى المميزات والصفات التى كان مقتنعا بتوافرها فى شخصه ، واثقا من انه لابد بالغ هدفه ، وعلى هذه الصورة ، كان ثروت يتصدى لمختلف المشاكل التى كانت تصادفه في حياته السياسية . وكان ثروت يطمع كغيره في أن يكون له دور بارز فى الأحداث الجارية وقتئذ فى مصر ، كان شأنه فى ذلك شأن غيره ، يسعى من أجل أن يسجل له التاريخ مكانا فى تلك الأحداث . ولكنه كان يفتقر الى مقومات الزعامة ، فهو مقطوع الصلة بالرأى العـام وهو من طبقة الحكام المنحدرين من أصل تركي وجركسي ، وكانت هذه الظروف مجتمعة ، تجعل ثروت يشعر بعقدة نفسية ازاء الشعب ، وان كانت هذه العقدة ، لم تؤثر في حرصه على أن يقوم على مسرح السياسة المصرية بالدور الذى يحدده هو ويقتنع به ، بغض النظر عن تجـــاوبه فى دوره تجاوبا تاما مع أمانى البلاد ومطالبها .

كان ثروت يؤمن بالتطور التدريجى الذى لا يقلقل الأوضاع بشدة ولا يرجها بعنف ولا يهدد المصالح أو يعصف بالأنظمة ، ولذلك فقد كان يقف دائما من الاندفاعات الشعبية موقف النفور ، فهو فى ذلك على عكس حسين رشدى الذى كان يرى فى هذه الاندفاعات خير وسيلة فعـــالة لازعاج المحتل واقلاقه . ولكى تصدق المقارنة بين الرجلين نقول : ان ثروت ورشدى كان رأيهما متفقا على أن الحركة الثورية والشعب خير وسيلة لاجبار المحتل على الاذعان لمطالب البلاد ، غير أن رأيهما فى هذه الاندفاعات الشعبية ؛ كان يختلف حول مبلغ اســـتخدامها ضد المحتل ، فبينما كان رشدى يرى لهذه الاندفاعات ان تنطلق حتى تبلغ غايتها ، كان ثروت يرى أن انتفاضات الشعب ماهى الا وسيلة لايمكن أن تترك على اطلاقها ، ولابد ان تتحرك الانتفاضات فى نطاق تفكيره السياسى ؛ وبالقدر وفى الحدود التى يرسمها هو لتحقيق التطور الذى يرجوه للقضية المصرية . ولعل هذا التكوين الفكرى ، يفسر لنا سبب الفرق البعيـــد بين ثروت

ومعتنقى مبدئه هذا ، وبين الأمة والساسة الذين جاروا الشعب انتفاضاته وتجاوبوا مع شعوره •

***

كان ثروت نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية طوال المدة التى قضاها عدلى يكن فى المفاوضات بلندن ، وقد ظل فى هذه الفترة على صلة باللورد اللنبى وبالسلطات العسكرية البريطانية ، فلم يدخر فى اثنائهـا وسعا لكسب ثقة الانجليز بمقدرته على حفظ النظام ، واقناعهم بأهليته بالاضطلاع بأعباء الحكم ، وفى هذا الوقت ايضا كان سعد زغلول يجوب البلاد فى مصر ويخطب فى الجماهير ، ويناشد الشعب أن يهب فى وجه الوزارة وفى وجه الانجليز ، مطالبا بالاستقلال التام أو الموت الزؤام ، وبذلك فقد كان ثروت والسلطات البريطانية يواجهون ثورة بكل معنى الكلمة ؛ وكان موقف ثروت محل تقدير الانجليز فرأوا فيه الحاكم الجرىء الحازم الذى لا يعرف ـ فى سبيل حفظ النظام ـ ترددا ولا هوادة •

***

وكان ثروت يتابع مفاوضات عدلى كيرزن ؛ ويعلم تمام العلم بمـا لوح به لويد جورج واللورد كيرزن ، من رغبة بريطانيا فى اقامة وضع مؤقت لمصر ، يكون بمثابة اختبار لمدى كفاية مصر لضمان المصالح الأجنبية فيها ؛ ويمهد للاتفاق النهائى بينها وبين بريطانيا كما أشرنا •

كان ثروت يعرف مدى تلهف الانجليز على الوصول الى مثل هـذا الحل ، لأن بريطانيا أدركت أخيرا أنه بعد فشل مفاوضات لجنة ملنر ، وفى خلال المدة التى استغرقتها مفـاوضات « عـدلى ـ كيرزن » ، ان سعد زغلول قد نجح فى أن يجعل زعامته للبلاد وللثورة زعامة قوية برغم شيخوخته ، ويعرف أن بريطانيا أدركت ان الثورة المصرية ـ اذا اتيح لها أن تستمر ـ ستصبح أشد خطرا من ذى قبل ، لانهـا صـارت أكثر وعيا للموقف فى جملته ، وانها على وشك أن تواجه القصر حليف الاستعمار ، بمثل العنف الذى تواجه به الاستعمار • فبريطانيا أدركت ـ اذ ذاك ـ هذا الاتجاه فى الأمة واستشعرت ما وراءه من خطر ، وكان ادراكها فى هذا الصدد ، أبعد وأقوى من ادراك سعد زغلول الذى كان

ينظر الى هذا الاتجاه ويقدر نتائجه واحتمـالاته مترددا متهيبا ، وذلك بحكم سنه المتقدمة ، وبحكم منطقه وتفكيره ، فقد كان فى قرارة نفسه يرحب بهذا الاتجاه فى الأمة ، ولكنه بحكم ظروفه كان يخشى النتائج، ومن ثم فان هذا الشعور لم يرتفع فى نفس سعد الى مستوى الجهر به ـ علنا ـ والى حد دفع الامة الى تنفيـذه اعتمادا على قوتها ، ومواجهـة الاستعمار والقصر فى انتفاضة واحدة ، وثورة واحدة شاملة •

***

ادركت بريطانيا أن سعد زغلول فى طريقه الى مواجهـة الاستعمار بقوة وبعنف ، فى حين انه فى الوقت ذاته يتردد فى مواجهة القصر بمثل هذه القوة ؛ وذلك العنف • وان تردد سعد زغلول فى ذلك كان صـورة أعادها التاريخ لتردد عرابى من قبله ، فموقف الاثنين بالنسبة للقصر كان واحدا • ادركت بريطانيا هذه الأخطار ، وخشيت من نجاح الثـورة المصرية فى تحطيم خطط السياسة البريطانية وقلبها رأسا على عقب ؛ فدب الفزع فى نفس رئيس وزراء بريطانيا المستر لويد جورج ، وسيطر عـلى تفكيره خطر الثورة المصرية وخطر سعد زغلول الذى كان قد ارتفع الى مرتبة الزعامة والقيادة فى الأمة •

وأدرك ثروت أن نفى سعد زغلول ؛ قد أصبح المحور الذى تدور حوله السياسة البريطانية فى مصر ؛ كما كان محورا لحديث دار بين لورد جورج وعدلى فى المفاوضات لم يجار فيه عدلى رئيس الوزارة البريطانية ، ولم يذهب فيه مذهبه ، الا أن ثروت كان يدرك أن بريطانيا وقد يئست من مجاراة عدلى لها فى نفى سعد ؛ لابد أن تتجه فى هذا الشأن الى السلطان ليعمل معها فى هذا السبيل جهد طاقته ، لأن السلطان كان يستشعر الخطر الذى يهدد عرشه ، واستبان لثروت هـذا التحالف الذى ربط القصر بالانجليز للتخلص من سعد زغلول والقضاء على الثورة التى أصبحت تهدد الاستعمار والعرش معا •

وكانت بريطانيا تدرك أن الأمة على استعداد لتلبية سعد زغلول حينما يدعو الشعب الى مواجهة السراى والى تحدى السلطان فؤاد والمضى فى طريق الجهاد على هذه الصورة • وهكذا أصبح ثروت والساسة الذين

عاشوا تلك الحقبة من الزمن يدركون ما للثورة - اذا انطلقت من عقالها - من الخطر البالغ على مصالح الاقطاع وعلى المصالح الخاصة التى نمت وتأصلت فى ظل الاستعمار ، وتبينوا - وهم يرقبون الحالة عن كثب - أن تردد سعد زغلول قد أتاح للسلطات البريطانية ولخصوم الثورة ومن بينهم الكثير من هؤلاء الساسة ، أتاح لهم تردد سعد الفرصة للتكتل ، كما أتاح لبريطانيا أن تعمل وأن تقدم على البطش به ذاته ، فاعتقلته ونفته • وقد كان موضوع اعتقال سعد زغلول حديثا متواصلا بين اللورد اللنبى وثروت ، كما ان اعتقاله تم بعلم ثروت •

***

وبعد أن نفى سعد واجهت الأمة الموقف دون زعامة ودون قيادة ، فافقدت الثورة من جديد ؟ الزعيم الوحيد الذى ارتضته • ولم تجد الأمة أمامها غير مجرد ساسة يتحدثون باسمها ، ساسة راحوا يتفقون ثم يختلفون ، ثم يعودون فينقسمون على أنفسهم ، وبينما كان أمر هؤلاء الساسة على هذه الصورة من الصراع والشقاق ؟ كانت الأمة ماضية فى ثورتها ، فلما نودى بسلاح المقاطعة ؟ ذلك السلاح السلبى للثورات ؟ استجابت له الأمة ، وكانت فى الوقت نفسه على أتم استعداد للمضى فى الأعمال الايجابية الثورية لو أتيحت - اذ ذاك - لها زعامة وقيادة تحل محل سعد زغلول •

***

اعتقلت بريطانيا سعد زغلول ؟ واعتقلت كل من رفع صوته من رفاقه وكل من رأت فيه خطرا على سياستها من العناصر الوطنية ، وفى هذا الاتجاه كانت بريطانيا تعمل وكأنها فى سباق مع الزمن والأحداث ، كانت تعمل فى سرعة ، وجهد الطاقة من أجل أن تنجح الخطة التى وضعتها لتفتيت وحدة البلاد وتفتيت مطالبها ؟ ومن أجل أن تجعل هذه الخطة أمرا واقعا تقضى به على الثورة • وكان على بريطانيا أن تسعى لتجد ذلك الحاكم الذى يستطيع أن يقوم بالدور الذى رفضه عدلى يكن ، فلم يكن أمامها الا ثروت ، فكتب اللورد اللنبى رسالة الى اللورد كيرزن ؟ رشح فيها عبد الخالق ثروت للقيام بهذا الدور ، وأعلن فى الرسالة ثقته التامة به ؟ لانه - على حد تعبير اللورد اللنبى - يفعل ما يقول ، فمن ادلة شجاعته - كما قالت الرسالة - انه

أقدم على العمل وقت أن كان الواقع يؤكد أن المهمة التى تلقى على عاتقه أو على عاتق أية وزارة من الوزارات شاقة بسبب روح الاستياء فى الشعب المصرى ؛ ولما نجم من العداء ضد بريطانيا بعد اذاعة التبليغ البريطانى فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٢١ •

وقد فاتح اللورد اللنبى ثروت ، وعرض عليه التعاون مع الانجليز فى الوقت الذى كانت فيه الأمة تعتبر أن كل من يقبل رياسة الوزارة خارج على اجماع الشعب ، لأن الشــــعب كان يريد أن يحمل بريطانيا والقصر مسئولية الحكم المباشر ، وما يترتب عليه من أحداث • وكان ثروت على علم بدقائق السياسية البريطانية ؛ وعلى علم بمدى تلهف بريطانيا على القضاء على الثورة المصرية ، وباستعدادها للاستجابة ـ جزئيا ـ الى مطالب مصر وتفتيت هذه المطالب ؛ كوسيلة من وسائل القضاء على الوحدة ، والقضاء على الثورة ولكنه رأى باسلوبه وبتفكيره وبحكم منهجه السياسى ودســـــتوره الذى التزمه طوال حياته ، ان يقبل رياسة الوزارة فى هذه الظروف ؛ يقبلهـــا ليسجل لنفسه نصرا سياسيا •

وكان طريقه لهذا النصر أن يجعل قبوله لتأليف الوزارة وسيلة لمساومة بريطانيا من أجل أن يحقق لمصر مطالب كانت بريطانيا قد أعلنت ـ سلفا ـ استعدادها للتنازل عنها ، بالشروط التى حددتها ، فلم تكن هناك عقبة فى سبيل استخلاص هذه المطالب من بريطانيا بعد أن أبدت قبولها التنازل عنها والتسليم بها وقتئذ • ولكن العقبة الحقيقية فى هذا الشأن كانت أمام بريطانيا ، انها لم تكن تجد مصريا يتناول منها هــذه المطالب ، لم تكن تجد مصريا يقبل التعاون معها فى ذلك الظرف ، فكان عبد الخالق ثروت هو ذلك المصرى ؟

ومما تجدر الاشارة اليه فى هذا المقام ؛ أن عدلى يكن كان عـــلى علم بالمفاوضات التى كانت تجرى آنئذ بين اللورد اللنبى وعبدالخالق ثروت وانه رضى بقيام عبد الخالق ثروت بتشكيل الوزارة ، ولكنه رفض الاشتراك فيها ؛ وكان رضا عدلى قائما على أن ما ستحصل عليه البلاد لن يكون نتيجة لمعاهدة وانما هو تنازل من جانب واحد لا ترتبط به البلاد ، وانه مرحلة أولى

فى طريق تسوية المسألة المصرية ، من شأنها أن تمهد السبيل وتفسحه لتسوية باقى المسائل بين مصر وبريطانيا

***

رضى عبد الخالق ثروت بتنفيذ الدور الذى حدده لنفسه أو الذى اختارته له بريطانيا ؟ فقال اللورد اللنبى : انه اذا كان قدقبل تشكيل الوزارة فانما فعل ذلك لانه لايوجد مصرى واحد-مهما كان رأيه-يستطيع أن يوقع وثيقة يراها لا تتفق مع الاستقلال التام ، وان على بريطانيا ؟ أن تتخلى نهائيا عن الفكرة القائلة بامكان تسوية المسألة المصرية عن طريق معاهدة تبرم ، بل ان لزاما عليها أن تشرع فى تسوية المسألة المصرية عن طريق منح مصر مطالبها من جانبها مباشرة ؟ ولقد كانت هى الخطة التى قررتها بريطانيا ؟ فلم يكن فى استجابة اللورد اللنبى لطلب ثروت من جديد ، ولكن الجديد كان الاسراع فى تنفيذ الخطة ؟ وكانت سرعة التنفيذ هى العامل الذى شجع ثروت على قبول الوزارة ، ووضعه لذلك شروطا معينة محددة سيأتى ذكرها فيما بعد • وقبل ثروت الوزارة متحديا لاجماع الامة ! •

ويقول محمد حسين هيكل : ان الثمن الذى حصل عليه ثروت مقابل موقفه هذا ، هو اقناعه للانجليز المحليين بصلاحيته ، وحملهم على الاعتقاد بأن فى تخليه عن رياسة الحكومة ما يفسد الأمر كله على بريطانيا • وعن هذا الطريق تم له استدراجهم الى وجهة نظره ، وتمشيهم مع الخطوات التى أشار بها تباعا عن اقتناع ارتفع الى مستوى التهديد بالاستقالة ، اذا ماتراخت الحكومة البريطانية فى الاستجابة الى وجهة نظره •

ونحن اذ نمضى فى استعراض مقدمات تصريح ٢٨ فبراير وموضوع هذا التصريح ونتائجه ، نريد أن نسجل بادىء ذى بدء وننبه الى أن هذا التصريح لم يكن الا جزءا من الخطة البريطانية ، ومرحلة من مراحل سياستها لتحطيم الثورة • واصداره كان اعدادا رأت السياسة البريطانية انه ضرورى لمواجهة الثورة ، وللكسر من حدتها ، ومن ثم فلا يمكن القول بأن ثروت قد انتزع التصريح من بريطانيا انتزاعا • فالواقع انه لولا قيام الثورة لما استطاع ثروت ـ مهما كان مبلغ الحذق والبراعة السياسية

فى تفكيره ـ أن يزحزح بريطانيا عن موقفهـــا ، ما لم تكن هذه الزحزحة فى مصالحها ولتخدم بها اتجاها معينا ، وكان من الطبيعى أن تمضى الامور فى المجرى الذى يعتقـــد فيه أنه يؤدى به دوره على أكمل وجه ، فى الوقت الذى تمسك فيه لندن بكل الخيوط .

***

شرع ثروت فى مفاوضـة المندوب الســامى البريطانى فى شروطه السياسية لتولى رياسة الحكومة ؟ ويقول لورد لويد : ان ثروت تعهد بأن يثبت لبريطانيا العظمى بأن التزاماتها ومصالحها يمكن أن تعهد بها لمصر ، وهى مطمئنة تماما للعناية التى تبذل لهذه المصالح .

ويقول : ان الحكومة البريطانية قد أقرت مطلب ثروت فى ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٢١ بعد تزكية المندوب السامى البريطانى لهذه المطالب ، وكان على بريطانيا عندئذ ان تعدل عن هدفها من عقد اتفاق ثنائى بينها وبين مصر بعد المصير الذى انتهت اليه المفاوضات .

كان الوضع الرسمى لاتجاه السياسة البريطانيـــة هو الرجوع الى نظام الحكم الذاتى فى ظل الحماية ، ولهذا فقد كان الشكل الظاهر لتسليم الحكومة البريطانية بمطلب ثروت يدل على تنازل بريطانيا عن هـــذه الحماية ، وبهـــذا يـكون ثروت قد حقق لمصر نصرا سياسيا . لأن السياسة البريطانية ، جرت دائما على أن تفيد من كل ما يعن لها أن تنزل عنه للغير ، فهى لا ترضى بأن يكون نزولها عن حق من حقوق الآخرين تنازلا مختارا من جانبها ، ولكنها تعمل على اظهاره بصورة حق لها ينتزع منها انتزاعا وقسرا ، وذلك حتى يتسنى لها أن ترضى شعور الشـعب المطالب بحقه فى الحرية وتخدره بانتصار وهمى ، وحتى تستطيع أن تضع الساسة تحت جناحها ، هؤلاء الساسة الذين اتخذتهم وسيلة لذلك فصورتهم أمام شعوبهم فى صورة الأبطال الذين انتزعوا حقا من بريطانيا، حتى تسخرهم بعـــد ذلك لخدمة سياستهـــا ، على أن ذلك كله لم يكن ليحول دون أن تلفظ بريطانيا هؤلاء الساسة اذا انقضوا عليهـــا لسبب أو آخر ، او اذا انتفى الانتفاع بهم ، فأصبحوا لا جدوى لهم فى سياستها أو اذا أصبح الضرر فى وجودهم على المصالح البريطانية أكثر من النفع ، وتلك كانت وما زالت أساليب السياسة البريطانية .

ولقد شكل عبد الخالق ثروت حكومته فى ظروف كانت كلها ضده

فمن جانب كان سعد ورفاقه ما زالوا فى منفاهم فمؤيدو الوفد فى شتى أنحاء البلاد كانوا اذ ذاك يحملون فى صدورهم من العداء لثروت بقدرما يحسون بالألم لنفى سعد وأصحابه ؛ ومن الجانب الآخر كان عدلى بانصاره يقفون من هذه الحكومة موقفا غير ودى ؛ ومن ناحية أخرى كان المواطنـــون يلاقون التنكيل والاضطهاد على يد السلطات البريطانية التى كانت ماضية فى اجراءاتها العنيفة ضد المصريين مســـتخفة بشعورهم الوطنى متجاهلة ثورتهم ، فهذه الظروف مجتمعة ، لو انها تركت دون معالجة لتحتم عـــلى ثروت أن يختفى من المسرح السياسى ؛ فلا يبقى له دور يؤديه ، واختفاؤه اذ ذاك ، كان يخل بالخطة التى رسمتها السياسة البريطانية •

وكانت هذه السياسة قد أخذت فى اعتبارها كل هذه الظروف ، وكان ضمن هذا الاعتبار أن تستفيد الخطة البريطانية من تلك الظروف العصيبة الحرجة وتوجهها فى الاتجاه الذى تريده لها السياسة البريطانية، وتحرك أبطال المسرحية التى أعدتها بريطانيا مدفوعين بقوة الاحتكاك بين هـذه الظروف وبين آمالهم وأهدافهم ومطامعهم ، وهذا الاحتكاك كان فى نظر السياسة البريطانية فرصة واسعة عريضة تأخذ منها كل ما تريد لتحقيق هدفها على الصورة التى ترتضيها • كان فرصة أتاحتها بريطانيا لتلهب شعور اللنبى ، فيقوم بدوره فى حركات بطولية تغذى كبرياءه ، وليساند ثروت حتى لايسقط من فوق خشبة المسرح ، وكان فرصة أتاحتها لثروت من أجل أن يمعن فى سعيه لكى يحقق لنفسه انتصارا سياسيا ، ثم كان فرصة من أجل أن ينبعث فى الشعب شعور بالانتصار فى معركة انتهت بتحقيق مطلب ماكانت بريطانيا لتحققه لولا هذه المعركة ، أعنى تصريح ٢٨ فبراير •

فبعث اللورد اللنبى الى حكومته برسالة فى ١٢ من يناير سنة ١٩٢٢ اشار فيها على الحكومة البريطانية بتوجيه كتاب منها الى الحكومة المصرية تزيل به الأثر السيىء الذى خلفته رسالة اللورد كيرزن الى حـــكومة مصر ، فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٢١ ، واقترح فى رسالتـــه أن تضمن الحكومة البريطانية كتابها ، استعدادها ورغبتها العاجلة فى توقيع معـــاهدة تلغى بها الحماية على مصر وتعترف فيها بسيادة مصر واستقلالها ؛ كما اقترح المندوب السامى فى رسالته أن يتضمن كتاب حكومته اهتمامها وعطفهـــا على اقامة نظام نيابى فى مصر يكون له حق الرقابة ، وكذلك اقامة حكومة

دستورية مسئولة ؛ كما اشار على حكومته بان تبدى استعدادها لالغاء الأحكام العرفية ؛ حالما يصدر قانون التضمينات .

أما ثروت فانه قام بالدور الذى أرادته السياسة البريطانية ، فحمل اللنبى على حث حكومته على الاسراع فى تنفيذ خطتها باصــدار تصريح ٢٨ فبراير .

وقد بلغ تشبع اللورد اللنبى بالدور الذى قام به مبلغ الايمــان من نفسه ، فتحول الدور الى رسالة ـ فى رأيه ـ اضطلع بها لحسم القضية المصرية ، ولخدمة المصالح البريطانية ، وبذلك يكون اللنبى بطل تصريح ٢٨ فبراير ، ويكون صاحب الفضل على كل من بريطانيا ومصر ، ولعل هذا الشعور الذى رسب فى نفس اللنبى ، ولعل تقديره لموقفه على هذه الصورة ، كان المحرك والموجه لكل ما صدر عنه من التصرفات خلال الفترة التى قضاها فى منصبه بمصر .

ولهذا فقد حرص اللورد اللنبى على مطالبة حكومته باصدار التصريح بالصيغة التى وضـــعها ثروت وبدون ابطاء ؛ ثم عارض اللورد اللنبى اتجاه الحكومة البريطانية الى استشارة كبار الموظفين من الانجليز العاملين بدار المندوب السامى والحكومة المصرية . ولما بدا من لندن تردد فى الاستجابة الى رأيه بعث الى حكومته برسالة نبه فيها الى ان تأخرها فى اصــــدار التصريح يسبب حتما تدهورا فى الموقف الســـــياسى فى مصر ؛ وقال فى رســـــالته :

ان ما يقبله المصريون اليوم لن يقبلوه فى الاسبوع التالى . ثم استطرد فقال فى الرسالة : لقد فاوضت زغلولا واعداء النظام ، والآن قد آن الأوان لأن نظهر ثقتنا وأن نساعد أولئكم الذين هم على استعداد للعمل معنا لمصلحة مصر ، واذا لم تقدم حكومة صاحب الجلالة بسخاء على التنازلات التى أشرت اليها ؛ فأنه لن يكون هناك أمل للاحتفاظ بتعاون هؤلاء الذين يقــدرون الموقف حق التقدير . اننى سأبذل جهدى لتنفيذ سياسة حكومة صاحب الجلالة ، غير أننى لا آمل أنه سيكون بامكانى الحصول على المواثيق التى تطلبها الحكومة البريطانية ؛ فانه لاتوجد فى مصر وزارة ؛ وان وجدت فلن يوجد مصرى فى الوقت الحاضر يجرؤ على أن يمهر بتوقيعه أية وثيقة

تتضمن ما هو أقل من الاستقلال التام ، فاذا لم تقبل الحكومة البريطانية رأيى هذا الآن ، فانها تكون قد قذفت بعيدا بكل أمل فى أن تصبح مصر صديقة لها ، وانى لواثق من النجاح اذا استجابت الحكومة لمشورتى الآن بشرط ألا يكون هناك أى تأخير .

ثم اختتم اللورد اللنبى رسالته قائلا : انه فى حالة عدم الاستجابة الى وجهة نظره هذه ، فانه لن يستطيع البقاء بكرامة ، وانما يلتمس فى مثل هذه الحال من الحكومة ان ترفع استقالته لجلالة الملك .

وكان من الطبيعى أن تتظاهر الحكومة البريطانية بعدم التسليم لرغبات لورد اللنبى على الصورة التى طلبها ، وعلى ذلك فقد أرسل له اللورد كيرزن وزير الخارجية رسالة قال له فيها : « عندما عدتم الى مصر فى نوفمبر عام ١٩٢١ ، كنتم على بينة تامة بسياسة الحكومة البريطانية ، تلك السياسة التى تم الاتفاق عليها بمشورتكم والتى أطلعتم على خطوطها العريضة والتى وضحت لكم تمام الوضوح . وقد ابديتم وقتئذ أملكم المقرون بالثقة فى نجاحكم لكسب تعاون الحكومة المصرية ، وعندما أظهر ثروت استعداده لتحمل مسئولية الحكم بالشروط التى ذكرها قبلتها الحكومة البريطانية دون تردد ، وان الحكومة البريطانية لتشعر بعدم الارتياح اذ ترى الأسابيع تمر دون أى أثر لعروض ثروت ، كما وأننا لم نتبين مدى توفيقكم مع الساسة المصريين وفى الوقت نفسه يبدو ان الرسالتين اللتين بعثتم بهما الى الحكومة فى ١٧ و ٢٠ من يناير سنة ١٩٢٢ تعرضان فيهما خطة تقتضى العدول عن الموقف السابق ، وتطلبون اتخاذ قرار دون تأخير ، وكأنكم بهذا تبلغون انذارا للحكومة البريطانية بالتسليم كاملا وفورا بمسائل سوف تكون موضع اهتمام كبير للبرلمان البريطانى ، ولا سيما أن التسليم بها يفتقر لأقل ضمان لمستقبل بريطانيا فى مصر ، ومع هذا فان الحكومة البريطانية على استعداد لأن تساير الممثلين لمصر الى اقصى الحدود لما يمكن التنازل عنه ما دام يبدو من جانبهم ترحيب بذلك الجسر الذى تعمل الحكومة البريطانية على اقامته فى العلاقة البريطانية المصرية ، ثم تنحى رسالة الحكومة البريطانية باللائمة على لورد اللنبى لتجاهله المشروع

البريطانى ، واقتراحه تعديلات او تحسينات تهيىء قبـــوله من جانب المصريين ، ثم تأخذ الرسالة عليه اصراره على انذاره الذى تضمن شروطا ومطالب محدودة غير قابلة للمناقشة باعتبار أن هذه الشروط تمثل أدنى الطلبات التى يمكن أن يقبلها المصريون • وتمضىرسالة الحكومة البريطانية فتقول : ان صح انه ما من مصرى يجرؤعلى توقيع أية وثيقةباسمه لاتتضمن الاعتراف بالاستقلال التام فمعنى ذلك ، أنه قد حدث تعديل فى الشـعور المصرى وفى عواطف المصريين ، ولم يكن ذلك التعديل فى الحساب من جانبكم عندما عرض ثروت شروطه لتشكيل الوزارة ، وان الحـــكومة البريطانية لم تتلق بعد مبررات هذا التغيير العنيف ، وانها تأسف لأنكم لم تقبلوا ولم توافقوا على ارسال المستر ايموس والسير جلبرت كلايتون الى بريطانيا ، مع أنهما من المستشارين البريطانيين الذين كانوا يعملون فى مصر ليزودا الحكومة البريطانية بالمعلومات التى تطلبها •

وان الحكومة البريطانية لا يسعها قبول استقالتكم الا بعد ان تتيح لكم الفرصة لعرض وجهة نظركم عليها بشخصكم • وبمقتضى هذه الرسالة كان من الطبيعى أن يغادر اللورد اللنبى مصر وبصـــحبته المستر ايموس والسير جلبرت كلايتون الى بريطانيا ، فأبحر الثلاثة من ميناء الاسكندرية فى ٣ من فبراير سنة ١٩٢٢ •

ويقول لورد لويد فى مؤلفه : ان اللورد اللنبى أصر وهو يعرض الموقف على المسئولين البريطانيين على أن يوضـح لهم انه قد سبق له انذار وزير الخارجية بأنه ما من مصرى يقبل الاشتراك فى أية تسوية بين مصر وبريطانيا لا تتضمن الاعتراف الكامل باستقلال مصر ، كما أوضح لهم أنه كان للتبليغ الذى بعث به وزارة الخارجية البريطانية اليه ليبلغه بدوره الى الحكومة المصرية فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٢١ أثر سيىء فى الرأى العام المصرى بسبب ما حواه من تهديدات ولما تضمنه بصورة واضحة من وجهة نظر سياسية بريطانية تغاير أمانى المصريين ؛ فـــكان من الطبيعى ان يتدهور الموقف ويسوء نتيجة لذلك ، ومن ثم اصبح لزاما عليه أن يواجه الموقف باجراءات عنيفة للحد من أثر رد الفعل السىء لرسالة لورد كيرزن

المشار اليها ، وكان من بين تلك الاجراءات القبض على ســـعد زغلول ورفاقه .

***

ويعيب لورد لويد على لورد اللنبى وجهة نظره هذه ، ويأخذ عليه كذلك موقفه من القضية المصرية واصراره على وضع حل مؤقت من جانب الحكومة البريطانية ، ثم يعيب عليه بوجه خاص وجهة نظره فى الأسلوب الذى أعلنت به الحكومة البريطانية نواياها ازاء مصر . فيقول لورد لويد : ان موقف مصر ـ منطقيا ـ يتعين أن يتحدد بالجوهر لا بالشكل أو بالمواعيد أو بمناسبة المواعيد التى أعلنت فيها تلك السياسة ، ويبدو على ما يقول لورد لويد أن الموقف الذى انتهى اليه اللورد اللنبى كان من نتيجـــة تصرفات وزارة الخارجية معه ؛ تلك التصرفات التى دفعته الى ان يجند كل قـواه لكى يكفل تحقيق وجهة نظره التى ارتآها هو لحل القضـــية المصرية . وكانت وجهة نظره متفقة تماما مع الخطة البريطانية من حيث الجـــوهر والهـــدف والنتيجة . أما ما بدا من خلاف فانه لم يتناول الا بعض نواحى الشكل وبالقدر الذى يخدم الخطة البريطانية .

الفصل السادس والعشرون

نظرة بريطانيا

لتصريح ٢٨ فبراير

« رئيس وزراء بريطانيا يقول لحكومات الدومنيون انها تصر على وضعها الخاص»
« في مصر لانه جوهرى لسلامة الامبراطورية ـ لويد جورج يقول في مجلس العموم ان »
« تصريح ٢٨ فبراير صدر من دولة صاحبة سيادة الى دولة تابعة ـ رئيس الوزراء »
« البريطاني يؤكد في المجلس ان التصريح يطابق سياسة المؤتمر الامبراطورى ، وأن »
« مصالح الامبراطورية جزء اساسي من التصريح الذى لايسمح لاية دولة اجنبيــة »
« بمناقشته ـ التصريح من وجهة النظر المصرية ، هل حقق التصريح الاستقلال ؟ ـ »
« التصريح يحتفظ لبريطانيا بحقها المطلق في تامين مواصلاتها والدفاع عن مصر وحماية»
« المصالح الاجنبية وتاكيد وضع السودان الخاص ـ رئيس الحكومة البريطـانية »
« يوضح التحفظ الخاص بالسودان ـ مركز مصر القانوني بعد صدور التصريح » .

***

عندما أعلنت بريطانيا تصريح ٢٨ فبراير تكفل المستر لويد جورج رئيس الوزراء بتوضيحه وتفسيره للامبراطورية البريطانية وللبريطانيين، فبعث برسالة الى حكومات الدومنيون فى ٢٧ من فبراير ســــنة ١٩٢٢ أى قبـل اعلان التصريح يقول فيها : ان هـذا التصريح الذى يتضمن الاعتراف بوضع مصر كدولة مستقلة وصاحبة سيادة ، ليوضح فى الوقت نفسه الامور التى نتمسك بها فى مصر ازاء جميع الدول ، ويعدد المسائل التى تجعلنا نصر على وضعنا الخاص فى مصر والتى نعتبرها أساسية وحيوية لسلامة الامبراطورية ، ففى جميع هـــذه المسائل يظــل الوضع القائم كما هو دون أى مساس ، ولكننا نعلن بأننا على استعداد للتفاوض فيما يتعلق بها مع الحكومة المصرية فى اتفاقيات محدودة تتم فى أجل يأتى فيما بعد عند ما ترغب هى فى ذلك ، أو عند ما تجد الظروف التى يمكن أن يتوقع فيها النجاح لتلك المفاوضات ، والى أن يتم هذا سيكون للمصريين حريتهــم فى تطوير أنظمتهم الوطنيــة فى الاتجـاه الذى يتفق وأمانيهم ، ثم شرح المستر لويد جورج الى مجلس العموم موقف بريطانيا من التصريح فقال : ان التصريح الذى صدر من جانب واحد يعتبر طبقا لأحكام القانون الدولى صادرا من دولة صاحبة سيادة الى دولة تابعة ، صادرا من دولة صاحبة سيادة لدولة مسودة .

ثم زاد لويد جورج من شرحه للموقف فقال فى المجلس : انه لم

يكن فى استطاعة بريطانيا ان تجد حكومة مصرية تقبل اخضاع البلاد الى تحالف مع بريطانيا العظمى يكفل لها الضمانات الكافية لحماية مصالح الامبراطورية البريطانية ؛ ولهذا كان على الحكومة البريطانية أن تعالج الموقف من جانبها منفردة ، وان هذا التصريح ليطابق تمام المطابقة القرارات التى اتخذها المؤتمر الامبراطورى الذى ضم جميع بلاد الدومنيون . وبريطانيا ، تلك القرارات التى تكفل الأمن للامبراطورية بأسرها .

ومضى لويد جورج فى تصريحه أمام المجلس فقال : ان رفاهية وسلامة مصر تعتبر عنصرا جوهريا لسلام ولأمن الامبراطورية البريطانية ، ولهذا فسنعمل بصفة دائمة على أن تكون فى المقام الأول من الأهمية من وجهة النظر البريطانية ؛ وسنعمل على ابقاء الصلات الخاصة بين بريطانيا وبين مصر ، تلك الصلات التى اعترفت بها منذ أمد بعيد جميع الدول الأجنبية .

***

ان هذا التصريح الذى اعترف بأن مصر دولة صاحبة سيادة ومستقلة ، تضمن تحديد هذه العلاقات الخاصة ، وجعلها عنصرا أساسيا منه ، ولقد حرصت الحكومة البريطانية على أن تسجل فى هذا التصريح مبدأ جعل حقوق ومصالح الامبراطورية البريطانية جزءا أساسيا من التصريح ، كما أبدت حرصها على عدم السماح لأية دولة أجنبية بأن تناقش هذا الوضع بأية صورة من الصور . وتبعا لذلك فان الحكومة البريطانية ترى أن كل محاولة للتدخل من جانب أية دولة أجنبية فى شئون مصر وكل اعتداء يمس مصر ، يعتبر عملا من الأعمال التى يتعين مقاومتها بكل الوسائل التى تملكها بريطانيا

ومضى لويد جورج فى تصريحه أمام مجلس العموم فقال : انه عرف دول الدومنيون – حينما أبلغها وجهة النظر البريطانية فيما يتعلق بهذا التصريح – بأن بريطانيا العظمى لن تقبل بأى حال من الأحوال أن تناقش أية دولة أجنبية مضمون هذا التصريح ، وبأنها تعتبر كل تدخل من جانب أية دولة أجنبية فى العلاقة القائمة بين مصر وبريطانيا عملا غير ودى بالنسبة لها

كان ذلك هو تكييف بريطانيا لتصريح ٢٨ فبراير وتحديدها لطبيعته . فهل كان هذا التصريح من حيث الشكل ، ومن حيث الموضوع يحقق لمصر السيادة التامة والاستقلال التام ؟ نحن اذا ناقشنا هذا التصريح تفصيلا تبين لنا ان المادة الثالثة منه تضمنت احتفاظ الحكومة البريطانية لنفسها وعلى صورة مطلقة بالحق فى تولى تأمين المواصلات الامبراطورية فى مصر ، وفى الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو أو بالواسطة ، وأيضا الحق فى حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات ، وتأكيد وضع السودان الخاص ، وجاء فى نص هذه المادة من التصريح : انه الى أن تبرم الاتفاقيات التى تنظم علاقة بريطانيا بمصر فيما يتعلق بهذه التحفظات الأربعة ، فان الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور ستبقى على ما هى عليه الآن

***

وكان على لويد جورج أن يوضح موقف الحكومة البريطانية من التحفظ الخاص بالسودان ، وهل كان فى نية الحكومة البريطانية أن تعترف يوما ما بالوحدة بين مصر والسودان وتسلم بوجهة النظر المصرية فى هذا الشأن ؟ ؛ ومن أجل هذا فعندما عرض تصريح ٢٨ فبراير على مجلس العموم البريطانى حرص على أن يوضح موقف حكومة بريطانيا من السودان فقال : ان موقفها يستند أولا الى أمن وسلام ورفاهية السودان ؛ وان هذه الأغراض تلقى على بريطانيا عبئا كبيرا وخطيرا ، وهو العبء الذى مكن لبريطانيا - على حد قول لويد جورج - من أن تحول دون بقاء الآثار الضارة التى كانت للادارة المصرية فى السودان والتى كانت سببا فى تذمر الأهالى واستيائهم.

ومضى لويد جورج يسبح فى خياله الاستعمارى ويقول : انه لو ترك السودان للسودانيين أو تمشى مع وجهة النظر المصرية ، فان السودان سوف يصبح صحراء ، وسوف تدمر اقتصادياته ، ثم انحى باللائمة على مصر التى تريد على حد تعبيره أن تسيطر على السودان ، برغم ان كل

ما يعنيها في السودان هي مياه النيل ، التي نرغب في احتكارها ، واسترسل لويد جورج في هذا الاتجاه مستنكرا موقف المصريين منفردين في السودان عازيا الفضل فيما انتهى اليه الأمر في السودان الى بريطانيا ، ثم عاد الى الالتواء في بيانه فقال : ان السودان في حاجة الى أكثر من كلمة فقال ، لايضاح موقفه : وانه كان للجهود المشتركة بين مصر وبريطانيا أثرها في انتشال السودان من حالة التدمير والخراب التي أوقعتها فيها الحركة المهدية ، ومنذ أن أعيد فتح السودان قبل أكثر من عشرين عاما ، أخذت بريطانيا ومصر تسهمان برجالهما وبمواردهما المالية في اعادة استتباب الأمن وتحقيق السلام والرفاهية ، وحتى يجيء اليوم الذي يصبح فيه السودان خصبا بقدر ما هو - جدب حاليا - لن تسمح الحكومة البريطانية مطلقا بأن يتعرض للخطر ما قد تم تحقيقه من التقدم ، وما يتوقع للسودان مستقبلا من المزايا

كما أن الحكومة البريطانية لن تقبل بأى حال من الأحوال أى تعديل للنظام الموضوع لهذا البلد يكون من شأنه اضعاف الكفالات التي يتعين توافرها لحماية الملايين الكثيرة من الجنيهات التي وظفها رأس المال البريطاني في السودان من أجل تطويره وتقدمه ٠

ثم مضى لويد جورج يقول : ان لمصر حقا لا ينازع في أن توفر لها الضمانات الكاملة من أجل ألا يترتب على رقى السودان وتقدمه أى تهديد لما تحتاج اليه من مياه الرى حاليا ، وبحيث يكون مكفولا لها أن السودان لن يقيم عقبة في المستقبل لما سوف تحتاج اليه مصر من المياه لتطوير زراعتها والتوسع فيها ، وان في وسع الحكومة البريطانية أن تقدم هذه الضمانات ، وليس ثمة أى سبب أو مبرر لكى تؤجل الحكومة البريطانية تطوير وتقدم السودان

وهكذا أصر لويد جورج على أن يتحدث بلغة السيد فيما يتعلق بشئون مصر ، ويتحدث بلغة السيد كذلك فيما يتعلق بشئون السودان، ويحدد العلاقة بين مصر والسودان ، يحددها باعتباره صاحب الكلمة العليا وصاحب الرأى الاخير في تحديد مستقبل السودان ٠

على هذه الصورة كان موقف الحكومة البريطانية ، وكان تكييفها لتصريح ٢٨ فبراير ويمكن أن نتبين التكييف القانونى لوضع مصر بعد صدور هذا التصريح ، وعلى ضوء هذا الايضاح من جانب الحكومة البريطانية ، فان تصريح ٢٨ فبراير كان اجراء اتخذته الحكومة البريطانية من جانب واحد كنتيجة للمقدمات التى أشرنا اليها سابقا ، وقصدت منه الى تعديل الوضع الذى خلقته هى فى سنة ١٩١٤ عندما أعلنت الحماية على مصر ، ومن أجل هذا ، فقد كانت حريصة كل الحرص على ابلاغ مضمون هذا التصريح لتركيا ولسائر الدول الأجنبية .

الا أن ما تضمنه هذا التصريح من التحفظات ، كان ينطوى على تعطيل ممارسة مصر لحقوق السيادة ومميزات الاستقلال ، فهذه التحفظات كان من شأنها أولا ، أن تجعل لبريطانيا ، من الناحية الخارجية سلطانا مطلقا على تصرفات مصر السياسية لانه على حسب ما أوضحته الحكومة البريطانية ، كانت مصر لا تملك عقد أى اتفاق سياسى مع الدول الأجنبية دون الحصول على موافقة سابقة من الحكومة البريطانية، كما كان يمتنع على الحكومة المصرية أن تستعين بأجنبى سواء كان عسكريا أم مدنيا لخدمتها دون موافقة سابقة أو اقرار سابق من المندوب السامى البريطانى ، كما كان محظورا أن تعقد أى قرض أو تمنح أى امتياز دون موافقة سابقة من المستشار المالى ، وعلى هذه الصورة تكون مصر تحت الوصاية السياسية والمالية والادارية لبريطانيا ، فضلا عما احتفظت به بريطانيا من الحق فى حماية مواصلات الامبراطورية البريطانية عبر مصر ، تلك الحماية التى ترى بريطانيا أن حقها فيها يحتم قيام ارتباط ابدى بينها وبين مصر من أجل المحافظة عليه ، والذى يترتب عليه ، كحق لبريطانيا فى حرمان مصر من ممارسة أى حق فى السياسة الخارجية ، بل يفرض عليها محالفة بريطانيا عسكريا ، محالفة غير متكافئة بالرغم مما ادعته بريطانيا من شرط التبادل بين البلدين لانه من غير المتصور أن يعتدى على مصر من أية دولة من بلاد الشرق أو من أية دولة اجنبية دون أن يكون هذا العدوان جزءا من صراع عالمى تكون بريطانيا هى الخصم الأصيل فيه ، كما أن بريطانيا اعتبرت أن مصر عاجزة بصفة مستمرة ودائمة عن الدفاع عن نفسها ، وان بريطانيا بهذا تتكفل بحمايتها من العدوان المباشر أو غير المباشر .

***

أما فيما يتعلق بالوضع الداخلى ، فان مجرد احتفاظ بريطانيا لنفسها

بهذه الحقوق وتعهدها بحماية مصر برغم أنف مصر ، نقول ان مجرد هذا يخول لبريطانيا الحق فى فرض الأحكام العرفية على مصر ، ومؤدى ذلك ـ عند الاقتضاء ـ السيطرة التامة على جميع مرافق البلاد وتعطيل الأجهزة المحلية المصرية بجميع صورها ، وبصفة دائمة .

وعلى هذه الصورة ، كان تصريح ٢٨ فبراير يعطى مصر مظهر الاستقلال ومظهر السيادة ، وفى الوقت ذاته يقيد هذا الاستقلال ويقيد تلك السيادة بقيود تجعلها مجرد حبر على ورق .

***

ان تصريح ٢٨ فبراير قد أماط اللثام لأول مرة بصفه رسمية عن القواعد والمبادىء التى كانت بريطانيا مزمعة أن تجعلها أساسا لعلاقتها بمصر منذ الاحتلال ، كما كان هذا التصريح بمثابة انكار صريح للحقوق التى كانت مصر تطالب بها منذ احتلال البلاد حتى يوم صدور التصريح ، الذى جعل الحكومة البريطانية صاحبة الكلمة الأخيرة فى كل شئون مصر ، وجعل من المندوب السامى البريطانى أعلى سلطة في البلاد ، بل السلطة التى يتعين الحصول على موافقتها ـ سلفاً ـ على كل ما يعن للحكومة المصرية أن تتخذه من قرارات .

وعلى هذا فلم يكن تصريح ٢٨ فبراير حلا للقضية المصرية ، وانما كان صورة من صور التحايل على مبادىء القانون الدولى فيما يتعلق بالسيادة والاستقلال طبقا للمتعارف عليه دوليا وكان من الواضح أن هذا التصريح مرحلة حاسمة من مراحل الخطة البريطانية التى تهدف الى تفتيت القضية الوطنية ـ قضية الاستقلال ـ وتهدف الى دفع البلاد الى هاوية الصراع السياسى الداخلى . وان كان لا يحول دون المزيد من الصراع بين الأمة وبريطانيا لاستخلاص حقوق البلاد التى قيدها .

الفصل السابع والعشرون

الأمة وتصريح ٢٨ فبراير

« نص التصريح ـ بريطانيا تعتذر عن أثر تبليغ ٣ من ديسمبر سنة ١٩٢١ ـ »
« بريطانيا تبرر التحفظات واجراءات الامن وتبدى أملها في عودة السكينة الى البلاد »
« بريطانيا تشرع في تنفيذ الخطة المترتبة على التصريح ـ ثروت يعتبر ان بريطانيا »
« وفت بالعهد ونفذت شروطه ويؤلف الوزارة ـ دعوة الشعب الى الاخلاد للهدوء ـ »
« ثروت يعلن مشروع الوزارة في اعداد الدستور واعادة منصب وزير الخارجية ـ »
« الصحافة الموالية لبريطانيا تؤيد التصريح وتقول ان قضية الامة تحولت من ثورة »
« وجهاد الى مجرد نضال قانونى يترك الى اعضاء المجلس النيابى ـ الدعوة الى »
« الاستسلام للامر الواقع ـ موقف للمستر ماكدونالد وهو بعيد عن الحكم ـ الامة »
« تتبين الهوة الواسعة بين آمالها وبين ماانتهى اليه عبد الخالق ثروت ـ سخط »
« الامة ومواصلتها للجهاد ـ ثروت يتجاهل الامة ورغباتها ، والامة تحمله مسئولية »
« ماوقع ـ تفاقم الموقف ـ حكومة ثروت تصبح رمزا للخيانة وعنوانا للخروج على »
« اجماع الامة ـ الاحتمالات السياسية ـ انقسام الامة وتفرق الصفوف كان عماد »
« السياسة البريطانية ـ ساسة وزعماء واحزاب مصر ـ موقف الحزب الوطنى ـ »
« راى للعقاد ـ » .

***

عاد اللورد اللنبى الى مصر فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٢٢ ومعه تصريح من الحكومة البريطانية جاء فيه ما يلى : « بما أن حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التى جاهرت بها ـ ترغب فى الحال ـ فى الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة . وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطورية البريطانية ، فبموجب هذا نعلن المبادىء الآتية :

١ ـ انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

٢ ـ حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات واقرار الاجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية نافذ الفعل على جميع

سكان مصر ، تلغى الأحكام العرفية التى أعلنت فى ٢ من نوفمبر سنة ١٩١٤ •

٣ ــ الى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتى بيانها ، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الجانبين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى الأمور التالية :

(ا) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر •

(ب) الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة •

(ج) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات فيها •

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هى عليه •

وسلم الفيلد مارشال لورد اللنبى الى الحكومة المصرية تبليغا أراد أن يزيل به أثر تبليغ ٣ من ديسمبر سنة ١٩٢١ من جهة ، وأن يوضح من جهة أخرى للرأى العام المصرى طبيعة تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، فبدأت عبارات التبليغ بمحاولة ترمى الى تبرئة بريطانيا من اتهامها بالرجوع فى نواياها القائمة على التسامح والعطف على الأمانى المصرية ، وتبرئتها من تهمة الانتفاع بمركزها الخاص فى مصر لاستبقاء نظام سياسى وادارى لا يتفق والحريات التى وعدت بها • ويمضى التبليغ فيقول : انه ليس هناك ما هو أبعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة ، بل ان الأساس الذى بنيت عليه المذكرة التفسيرية ، هو أن الغاية من الضمانات التى تطلبها بريطانيا العظمى ، ليس ابقاء الحماية حقيقة أو حكما ، وقد نصت المذكرة على أن بريطانيا العظمى صادقة الرغبة فى أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من ميزات أهلية ومن مركز دولى • وبالرغم من هذه التقدمة وهذا الأسلوب المنطوى على الدهاء السياسى ، أراد اللورد اللنبى أو أرادت الحكومة البريطانية تفسير وتبرير التناقض بين

هذه المبادىء التى ذكرتهـــا وموقف الحكومة البريطانية ازاء مصر وبين ما تضمنته المذكرة وبين ما تضـــمنه تصريح ٢٨ فبراير ، فاستطرد التبليغ يقول : اذا كان المصريون رأوا فى هذه الضمانات أنها تجاوزت الحد الذى يتلاءم وحالة البلاد الحرة ؛ فانهم بهـــذا يكون قد غاب عنهم أن بريطانيا انما الجأها الى ذلك حرصها على كفالة السلامة لنفسها أمام حالة تتطلب منهـــا الحذر ، ولا سيما فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية • ويستطرد التبليغ فيقول : على أن الأحوال التى يمر بهـــا العالم الآن لن تدوم ، ولن يلبث كذلك أن يزول الاضطراب السائد فى مصر منذ الهدنة وان الأمل وطيـــد فى أن الأحوال العالمية سائرة الى التحسن ، هـــذا من جانب ، ومن جانب آخر فانه كما قيل فى المذكرة سيجىء وقت تكون فيه حالة مصر تدعـــو الى الثقة بما تقدمه هى من الضمانات لصيانة المصالح الأجنبية ، ثم يقول : ان أصدق رغبات بريطانيا وأخلصـــها ، هى أن تترك للمصريين ادارة شئونهم ، وان ما عرضته بريطانيا لا يخرج عن هذا المعنى ، وانه اذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزارتى المالية والحقانية ، فان الحكومة البريطانية لا تقصد بهذا الى استـــخدامهم للتدخل فى شئون مصر ، بل ان كل ما قصـــدته هو أن تستبقى أداة اتصال تدعو الى حماية المصـــالح الأجنبية ، هذا هو كل مرمى الضـــمانات البريطانية ، ولم تصدر هـــذه الضمانات قط ، عن رغبة فى الحيلولة دون مصر والتمتع بكل حقوقهـــا الكاملة فى حكومة وطنية

أما عن الاجراءات والتدابير الاستثنائية التى كانت بريطانيا تتخذهـــا فى مصر ، فيقول التبليغ : ان بريطانيا تكره أن ترى نفسهـــا مضـــطرة الى التدخل لرد الأمن الى نصابه كلما أدركه خلل يثير مخاوف الأجانب ويجعل مصالح الدول فى خطر ؛ وليس فى هذه التدابير أى مســـاس بمطمح المصريين الأسمى ؛ أو أية دلالة على تغيير القاعدة السياسية التى تلتزمها بريطانيا بعد أن أصبحت ولا غرض لها غير أن تضع حدا للتهييج الضار الذى قد يكون لتوجيهـــه نتائج تذهب بثمرة الجهـــود القومية المصرية

وهذا الكلام لا يحتاج الى شرح أكثر من أن بريطانيا هى التى تقرر ما هو صالح مصر وما هو ضار بها ، وانها أصبحت هى الحريصة على مصلحة القضية المصرية ، وان ما تتخذه من اجراءات انما هو لتستفيد منه هذه القضية ، ولكى يجرى بحثها فى جو قائم على الهدوء والمناقشة باخلاص .

ويمضى التبليغ فيقول : والآن وقد بدأت السكينة تعود الى ما كانت عليه بفضل الحكمة التى هى قوام الخلق المصرى ، والتى تتغلب فى الساعات الحاسمة ، فان اللورد اللنبى « أى المندوب السامى البريطانى » ليسعده أن يبلغ الحكومة المصرية أن الحكومة البريطانية تنوى أن تشير على البرلمان باقرار التصريح الملحق بهذا « يعنى تصريح ٢٨ فبراير »

ثم يستطرد فيقول : ان هذا التصريح من المؤكد أنه سيوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة ويضع الأساس لحل المسألة المصرية حلا نهائيا مرضيا ، وأنه يبشر الحكومة المصرية بأنه ليس ثمة مايمنع منذ الآن من اعادة منصب وزير الخارجية والعمل على تحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر أما انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية ، فان الأمر فيه يرجع الى سلطان مصر والى الشعب المصرى . ولما كانت الاحكام العرفية ما زالت قائمة ، وبمقتضاها تتمتع بريطانيا بالسلطة الكاملة فى شئون مصر ، والتى طالبت بريطانيا باقرار قانون التضمينات الذى يعفى السلطات العسكرية البريطانية من أية مسئولية عن الاجراءات التى اتخذتها تنفيذا لقانون الأحكام العرفية منذ اعلانها الى اليوم ، فانها ؛ والى أن يتم الغاء الاعلان الصادر فى ٢ من نوفمبر سنة ١٩١٤ ، ستكون بريطانيا على استعداد لوقف تطبيق الأحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية

ثم اختتمت الحكومة البريطانية تبليغها فقالت : ان الكلمة الآن لمصر التى يرجى منها « وقد عرفت مدى حسن استعداد الحكومة البريطانية

ونواياها » أن تسترشد في الأمر بالعقل والروية ؛ لا بعوامل الأهواء

***

ومن هذه العبارة التى اختتم بها التبليغ ، ومن سياق العبارات التى حفل بها ، تبدو روح الاستعلاء ويبدو أسلوب ومنطق الوصي المرشد الموجه الذى يكاد يكون توجيهه تأنيبا وتوبيخا لمن عناهم تبليغه هذا . وكان المعنى المفهوم من استعداد السلطات البريطانية لوقف تطبيق الأحكام العرفية في جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية هو فتح الباب على مصراعيه لحرية الصحافة فى أثناء ان كانت كبريات الصحف وقتئذ تخضع لتوجيهات السراى والسلطات العسكرية ليتسنى لها أن تنشر مختلف الآراء ، فتنحرف الاتجاهات السياسية عن وضعها السليم ، ويتحول المصريون الى الجدل والنقاش ، فى موضوع التصريح ، وما سوف يترتب عليه من نتائج ، وبذلك تزداد شقة الخلاف اتساعا ويزداد التفتيت فى وحدة الامة .

ولكى نتبين الغاية التى كانت تعنيها الحكومةالبريطانية بهذا التصريح ولكى ندرك مفهومه فى سياستها ، نعود الى تصريحات رئيس الحكومة البريطانية مستر لويد جورج ذاته التى شفع بها نص التصريح حينما أبلغه الى حكومات الدومنيون فى ٢٧ من فبراير سنة ١٩٢٢ ليفسر لهذه الحكومات المعنى الحقيقى للتصريح ، فنجد لويد جورج يقول فى هذه التصريحات : ان تصريح ٢٨ فبراير مع اعترافه لمصر بأنها دولة مستقلة ذات سيادة ، فانه يقر المركز الذى تدعيه بريطانيا فى مصر ، بالنسبة لكل الدول الأخرى ، كما انه يفند ويعدد الأسباب التى تجعل احتفاظ بريطانيا بمركزها الخاص فى مصر مسألة حيوية لتأمين الامبراطورية البريطانية ، وان التصريح قد أبقى الحالةعلى ما هى عليه بالنسبة لكل هذه الأمور ، وان فى نية الحكومة البريطانية ابلاغ جميع الدول بأن انهاء الحماية البريطانية على مصر لا يتضمن أى تغيير فى الحالةالراهنة من حيث مركز الدول الاخرى فى مصر ، ثم نجد هذه التصريحات تسترسل قائلة : ان فى عزم الحكومةالبريطانية أن تصرح بأنسلامةمصر ورفاهيتها يعتبران ضروريين لأمن الامبراطورية البريطانية وسلامتها ، ولذلك فان بريطانيا ستحرص دائما على الاحتفاظ بما بينها وبين مصر من العلاقات

الخاصة التى اعترفت بها الحكومات الأخرى بوصفها مصلحة جوهرية لبريطانيا ، كما أن فى النية أن تصرح الحكومة بأنها لن تسمح لأية دولة أخرى بأن تناقش أو تنازع فى هذا الوضع ، وبأنها تعتبر كل محاولة للتدخل فى شئون مصر من جانب أية دولة أخرى عملا غير ودى ، كما تعتبر أن كل اعتداء على أراضى مصر عملا عدائيا ترده بكل الوسائل التى لديها

***

ولكن على الرغم مما تضمنه التبليغ البريطانى من معان واضحة الدلالة فى تفسير تصريح ٢٨ فبراير ، وعلى الرغم من هذه التصريحات التى أدلى بها رئيس وزراء بريطانيا فى تفسيره لهذا التصريح ، فان ثروت اعتبر أن بريطانيا قد وفت بعهدها له واستجابت لشروطه وأنه لم يعد ثمة ما يحول دون قبوله تأليف الوزارة

وفى أول مارس سنة ١٩٢٢ دعاه السلطان فؤاد لتأليف أول وزارة فى هذا العهد الجديد ، أى فى ظل تصريح ٢٨ فبراير ، وكانت هذه الدعوة بكتاب جاء فيه : « ان ما تضمنه التبليغ البريطانى فيما يختص بانهاء الحماية البريطانية على مصر والاعتراف بها كدولة مستقلة ذات سيادة يحقق أعز أمنية لمصر ، وهذا الاعتراف هو ثمرة الجهاد القومى الذى « كما زعم السلطان فى كتابه » تعهده هو على الدوام بالتشجيع والتأييد

ثم تحدث السلطان فؤاد فى كتابه عما ينتظره من سلوك الأمة فى هذا الظرف فقال : انه لا ريب عندنا فى أن استمساك الأمة بروابط الوئام والاتحاد والتزامها جانب الحكمة فى هذا الدور الجديد من حياتها السياسية لكفيل بأن يحقق كامل أمانيها . وكانت هذه العبارة فى كتابه ، لا تعدو أن تكون دعوة صريحة واضحة للاخلاد الى الهدوء والسكينة ، تلك الدعوة التى وجهها اللورد اللنبى من قبل ، كما طالبت بها بريطانيا سابقا .

ثم استطرد السلطان فؤاد فتحدث فى الكتاب عن رغبته فى تولى

عبد الخالق ثروت رياسة مجلس الوزراء ومنحه رتبة الرياسة الجديدة وتأليف وزارة جديدة يكون من بين أعضائها وزير للخارجية

وحرص السلطان فؤاد فى كتابه على أن يستجيب للتوجيهات البريطانية من أجل التعجيل باقامة نظام حكم دستورى ذاتى فقال فى هذا الشأن : انه لما كان من أعظم رغباتنا أن يكون للبلاد نظام دستورى يحقق التعاون بين الشعب والحكومة لذلك يكون من أول ما تعنى به الوزارة هو وضع مشروع ذلك النظام ٠

وأجاب ثروت على كتاب التكليف بكتاب قبل فيه تشكيل الوزارة ، واختيار اسماعيل صدقى لوزارة المالية ، واحتفظ ثروت لنفسه بوزارتى الداخلية ليتسنى له ان يحفظ النظام فى البلاد على الصورة التى ترضى بريطانيا ، والخارجية ليتولى بنفسه ادارتها فى أثناء تلك المرحلة الانتقاليه كما وضح فى كتابه للسلطان فؤاد دور وزارته ومهمتها وكيف أنه يرجع اليه الفضل فى استصدار تصريح ٢٨ فبراير على الصورة التى صدر بها فقال فى الكتاب : انه يشاطر الأمة أمانيها فى الاستقلال ، وانه يقر الوفد الرسمى الذى تولى المفاوضات لعقد اتفاق مع بريطانيا العظمى فى تصرفه الخاص بانهاء المفاوضات كما أنه لم يكن ليقبل القيام بأعباء الحكم طالما كانت المبادىء التى تسترشد بها حكومة بريطانيا فى سياستها نحو مصر هى المبادىء التى كانت تتضح من مشروع نوفمبر من العام الماضى « أى مشروع كيرزن » ومن المذكرة التفسيرية التى تلته ، وذلك لأن تولى الحكم فى ظل مثل هذه المبادىء قد يكون فيه معنى قبولها

ثم استطرد ثروت فقال « غير أن الكتاب الذى رفعه فخامة المندوب السامى البريطانى الى عظمتكم وتصريح الحكومة البريطانية فى برلمانها قد أحدثا فى الحالة تغيرا كبيرا فأصبح من الممكن أن تتألف هذه الوزارة ، اذ أنها تدرك أن الشعور القومى فى مصر قد أصاب ترضية من هاتين الوثيقتين لا من ناحية الاعتراف باستقلال مصر حالا ، وقبل أى اتفاق فحسب ، بل ولأن المفاوضات المقبلة ستكون حرة غير مقيدة بأى تعهد سابق ٠

أما وقد خبرنا هـــذا الدور بخير ، فلم يبق على مصر الا أن تثبت لبريطانيا العظمى أنه ليس لها فى سـبيل حماية مصالحهـا من حاجة للتشدد فى المطالبة بضمانات ماسة باستقلالنا وان خير الضمانات فى هـذا الشأن وأكبرها أثرا ؛ هو حسن نية مصر ومصلحتها فى حفظ العهـود .
ولكى تكون جهـود البـلاد متضـامنة فى تحقيق كامل أمانيها بحيث تؤتى هذه الجهود أثرها وثمارها ، يجب أن يؤلف بين عمل الحكومة وبين هيئة تنوب عن الأمة ، وان تسـعى الهيئتان لأغراض متحدة ؛ ولذلك فان الوزارة ـ عملا بأوامر عظمتكم ـ ستأخذ فى الحال فى اعـداد مشروع دستور طبقا لمبادىء القانون العام الحديث ؛ وسـيقرر هذا الدستور مبدأ المسئولية الوزارية ويكون بذلك للهيئة النيابية حق الاشراف على العمل السياسى المقبل

وأكد ثروت فى كتابه أن تنفيذ هذا الدستور يقتضى الغـاء الاحكام العرفية ؛ وأنه على أى حال يجب أن تجـرى الانتخابات فى ظل الأحوال العـادية ، وفى ظل نظام يمتنع فيه اتخاذ أى تدابير اسـتثنائية ؛ وقد سلمت بهذا الوثيقتان اللتان أبلغتا أخيرا لعظمتكم ، وسـتتخذ الوزارة بلا ابطاء ما يدعو اليه الأمر فى هـذا الشـأن من التدابير ؛ كما أنهـا ستبذل جهدها ـ اعتمادا على حسن موقف الأمة ـ من أجل العـدول عما اتخذ من التدابير المقيدة للحرية بموجب الأحكام العرفية

ومضى ثروت فقال : اما اعادة منصب وزير الخارجية ؛ فانه سـيعين على العمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر فى الخارج

وقال عن النظام الادارى الحالى ـ اذ ذاك ـ انه لا يتفق مع النظـام السياسى الجديد ، ومع الأنظمة الديمقراطية التى ستمنحهـا البلاد ، فان الوزارة قد اعتمدت أن تتولى الأمر بنفسها وبلا شريك فى الحكم الذى ستتحمل كل مسئولياته أمام الهيئة النيابية المصرية ، وسيكون رائدهـا فى ادارة شئون الأمة وتوجيهها هو المصلحة القومية وحدها

واسترسل ثروت يقول : ان الوزارة موقنة بأن أكبر ما يعين على

نجاح مصر فى تسوية المسائل التى بقيت دون حل ؛ وأقوى حجة تستعيد بها تأييد وجهة نظرها ، هى أن تقبل مصر على هذا الدور الجديد متحدة الكلمة مؤتلفة القلوب وأن تأخذ بدواعى النظام وتلتزم الحكمة . وهكذا حرص ثروت على أن يؤكد فى كتاب قبوله الوزارة أنه صاحب الفضل فى اصدار تصريح ٢٨ فبراير ، وصاحب الفضل فى حمل بريطانيا على العدول عن موقفها السابق من المفاوضات ؛ كما أعلن فى الكتاب عزم حكومته على اقامة هيئة تنوب عن الأمة وتساند الحكومة ، وذلك وفقا للأنظمة الديمقراطية التى ستمنحها البلاد ، وبهذا فقد مهد ثروت لوصف الدستور بأنه منحة ، كما سيجىء الكلام فيما بعد ، كما أكد فى كتابه هذا المعنى الذى كانت تحرص عليه بريطانيا والسراى بالنسبة للاخلاد الى السكينة والنظام والتزام جانب الحكمة .. « أى الابتعاد عن الثورة »

***

واتماما لمراحل الاستقلال الذى قدم لمصر فى اطار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، نادى السلطان فؤاد بنفسه ملكا على البلاد فى ١٥ من مارس سنة ١٩٢٢ وأبلغ سائر الدول بأن مصر أصبحت مستقلة بعد أن تسلمت شئون وزارة الخارجية من بريطانيا فى ذلك اليوم ، وشرع ثروت فى الغاء المظاهر الشكلية التى كانت متبعة فى ظل الحماية ، فمثلا ؛ بدلا من أن كانت مصر تحتفل بعيد جلوس ملك انجلترا وبعيد ميلاده ، أصبحت تحتفل بعيد استقلالها هى ، وكذلك ألغى وظيفة المستشار البريطانى لوزارة الداخلية ؛ غير انه أحل محله ادارة برمتها ، هى ادارة الأمن العام الأوربية ، وأبقى المستشار المالى البريطانى فى وظيفته ، ولكنه كف عن حضور جلسات مجلس الوزراء ؛ وأبقى المستشار الانجليزى القضائى بوظيفته ، ولكنه شرع فى تمصير وظائف وكلاء الوزارات واحلال مصريين محل الموظفين البريطانيين . وهكذا مضى ثروت فى تطبيق السياسة التى كان وعد بها السير الدون غورست مصر حينما خلف اللورد كرومر ، كما طبق كذلك السياسة التى كانت لجنة ملنر اشارت لها ، حينما أخذت

هذه اللجنة على السياسة الانجليزية حشدها للموظفين الانجليز فى وظائف الحكومة فى مصر وحينما أشارت اللجنة الى ما أثاره هـذا التصرف من رد فعل سيىء لدى الطبقات المثقفة المصرية والموظفين المصريين • واتخذ ثروت اجراءات ادارية متعددة لكى يشعر المصريين بأن الحكم فى بلادهم أصبح بيدهم ، وأنه بقى عليه أن يواجه المهمة الكبرى التى أشار اليها فى كتاب تشكيل الوزارة ، وهى مهمة وضع الدستور

***

وتسلم عبد الخالق ثروت رياسة الوزارة فى ظل تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وباشر شئون وزارة الخارجية ، وشرعت الصحف تتحدث فى شأن تحول قضية الأمة من حالة الثورة وحالة الجهاد الى مجرد نضال قانونى منظم ، يترك أمره الى أعضاء المجلس النيابى الذين هم ـ على حد تعبير الصحف اذ ذاك ـ عندما يجلسون فى مقاعدهم النيابية ، يلقى الشعب عليهم تبعة ادارة شئون البلاد ، ولأن الأمر فى وضع دستور لمصر، واختيار نوابه عن الأمة ، يكون ـ كما زعمت هذه الصحف ـ بمثـابة النهاية للكفاح والجهاد ، وبعبارة أوضح قالت تلك الصحف : انه لابد من انهاء الثورة •

وبدأت هذه الصحف تتناول المبررات لتؤيد تصريح ٢٨ فبراير ، فراحت تقول ان الخلاف فى صفوف الأمة قد أدى الى فوضى يخشى اذا طال أجلها أن تهوى بالبلاد الى الحضيض وأن تضعف من قوتها المعنوية، وانه لو ترك الأمر للانجليز وحدهم لجعلوا هذا الاستقلال وهما لا حقيقة •

لقد كانت هذه الصحافة تعالج قضية البلاد فى تلك الفترة ، أى عقب صدور تصريح ٢٨ فبراير بأسلوب ماكر خبيث لبست فيه أقـلام كاتبيه مسوح الوعظ والارشاد ، وقد علم أن هدفها لم يكن الا خدمة السياسة البريطانية ، فبينما كان المقال ، وكانت الكلمة فى هذه الصحف تندد بموقف بريطانيا من مصر ، وتصفه بالضعف أمام عدالة القضية المصرية ، يستطرد المقـــال ذاته ليقول ، فى أسف وفى تحسر زائفين : ان هذا الضعف لا يبلغ الحد الذى يطمع مصر فى هزيمة بريطانيا والتغلب عليها ، وكأنما يسجل المقال حقيقة مريرة اضطره لذكرها الواقع القوى الذى لا يمكن التعامى عنه •

وما من شك فى أن هذا المنحى انما كان القصد من ورائه ، هو الفت فى عضد الأمة وبث روح التخاذل فى صفوفها ، وتوجيه الشعب الى الاستسلام للأمر الواقع ، فى حين كانت الروح فيه قوية نازعة الى مواصلة

الجهاد والكفاح . وعلى هذه الوتيرة ظلت تلك الصحف سادرة فى غوايتها عاملة على هذا التوجيه الخفى ، فهى تارة تمجد هؤلاء الساسة الذين ـ كما كانت تصفهم هذه الصحافة ـ قد عملوا على الافادة من الظروف فأدوا الدور الذى انتهى ـ بما أسمته النجاح ـ وتحض الأمة على الالتفاف حولهم ، وعلى الاخلاد للهدوء والنظام حتى يتسنى لهم المضى فى سبيلهم لتحقيق ما بقى للأمة من مطالب لم تحقق بعد . وهى تارة تكتب ما يفيد أن القضية المصرية قد حلت ، وأن مصر قد تخلصت من مشاكلها الأساسية وحصلت على استقلالها ، فلم يبق للمصريين من مطلب الا جلاء القوات البريطانية عن البلاد ، وهو مطلب متروك بطبيعته الى البرلمان المصرى ، اذ انه يتعين تركه اليه . وتارة تطالع الشعب بكلمات ومقالات توصى بأن يستمتع الشعب بما أتيح له من مظاهر الاستقلال ولا يأباها لنقص يراه فيها ، بل يظل فى سعيه لاستكمال ما ينقص من استقلاله .

***

وفى تلك الأثناء راح المستر رامزى ماكدونالد زعيم حزب العمال يرحب بالسياسة البريطانية الجديدة فى مصر ، ويطالب فى الوقت نفسه بأن يتولى مفاوضة الحكومة البريطانية سعد زغلول لأن له أعظم النفوذ ، ولأن حزب الوفد المصرى هو الحزب السياسىالوحيد فى مصر ، ويقول : ان الذى يتجاهل ضرورة الاتفاق مع الوفد انما هو أحمق ، بل انه ذهب الى أبعد من هذا

فاعلن أنه على يقين من امكان الاتفاق مع الوفد الذى وصفه هو بانه لا يعادى الانجليز ، وقال : انه لما يجعل الاتفاق ميسورا بين الوفد وبريطانيا ، ان كلّ ما يعنى مصر فى السودان هو ضمان حصة مصر من مياه النيل ، ولا شىء غير هذا يعنيها أو يهمها . وما دمنا ذكرنا هـــــذا التصريح لمستر ماكدونالد ، نرى انه لزاما علينا أن نعود بالقارىء الى تصريحاته الخاصة بالسودان ليكون تحت بصره وهو يقرأ موقف حكومة العمال البريطانية من مصر فى الباب الخاص بها من هذا المؤلف .

***

لقد تضمن التبليغ البريطانى ، وتضمن كتاب الســـلطان فؤاد الى عبد الخالق ثروت وكذلك تضمن رد عبد الخالق ثروت الاشـــارة الى الدستور والى اجراء انتخابات يعقد بعدها برلمان . كان هـــذا كله جزءا خطيرا من الخطة البريطانية فى مصر ، كما كان خطوة حاسمة اتخذتهـــا

بريطانيا فى مصر بصورة عاجلة ، ووقفت ترقب ما يترتب عليها من آثار للقضاء على وحدة الصفوف فى البلاد ، واثارة النفوس ، وبعث الخصومات .

***

أما الأمة فقد استنكرت تصريح ٢٨ فبراير ؛ لأنها لم تجد فيه مقومات الاستقلال الذى طالبت به واسترخصت الأرواح فى سبيله . وكان لابد للأمة من أن تعبر عن اصرارها على المضى فى ثورتها وعن سخطها على سياسة مسالمة الانجليز واستيائها من سياسة انصاف الحلول ، وكان ثروت وأنصار سياسته فى نظر الشعب عنوانا لسياسة التخاذل هذه ، وكان لابد من أن تعرب الأمة عن سخطها بالمضى فى ثورتها وقيامها بأعمال ايجابية ضد هؤلاء ، وضد الانجليز ، وكان هذا أمرا طبيعيا ومتوقعا من جانب الأمة ؛ لأن الفجوة كانت واسعة بين أمانيها وبين النتيجة التى انتهت اليها جهود عبد الخالق ثروت فمن جهة كانت الأمة تشعر بأن هذه الوزارة قد فرضت عليها فرضا دون أن يكون للشعب أى رأى فى اختيارها لتولى الحكم ؛ ومن جهة أخرى لم يكن للشعب كذلك رأى فى التوجيه السياسى وفى النتائج التى انتهت اليها هذه الوزارة .

ولقد ازدادت الأمة اصرارا على التعبير عن سخطها بسبب ما تبين لها واضحا من تجاهل ثروت لرغبات الشعب واسقاطه لتأييده من جانبه واغفاله لأهمية ثقة الأمة كسند لحكمه فى الوقت الذى كانت فيه هذه الأمة تناضل من أجل حقوقها ولاثبات وجودها وتحقيق استقلالها .

ومما زاد فى دقة الموقف ذلك الاجراء الذى كان اللورد اللنبى قد اتخذه بناء على مشورة ثروت وهو ابعاد سعد زغلول ورفاقه الذين ساقهم الاستعمار وقتئذ الى منفاهم فى سيشل . وكان من الطبيعى أن يحمل الشعب ثروت المسئولية فيما وقع من الاضطهاد والجور على زعماء الأمة والمتحدثين باسمها فى عهد وزارة عدلى يكن التى كان ثروت يتولى فيها منصب وزير الداخلية ، ونتيجة لذلك كله أخذت المشاكل والعقبات تزداد فى طريق ثروت ، ثم تفاقمت الى أن وصلت حد الاغتيالات والمؤامرات للتخلص من

حكومة أصبحت فى نظر الشـــعب رمزا للخيانة وعنوانا على الخروج عن اجماع الأمة ؟ وبدأت تحاك المؤامرات لاغتيال ثروت

***

وهكذا تطورت الأمور فى مصر ووقع الانقسام بين المصريين وتفرقت صفوفهم على خلاف وشقاق ، وكان ما وقع من ذلك كله من أهم العوامل التى اعتمدت عليها السياسة البريطانية ، بحيث أصبحت هذه الفرقة وذلك التنافر عماد سياسة بريطانيا منذ ذلك التاريخ ، تلك السياسة التى استهدفت تحويل ثورة المصريين من كفاح فى سبيل الاستقلال الى صراع بينهم من أجل الحكم ، وعملت على اضعاف قوة تيار الاندفاع فى المصريين والانحراف بهذا التيـار عن مجرى الوعى الوطنى الى مجرى الوعى السياسى ، هذا الوعى الذى كان من شأنه أن حول جهاد الأمة وكفاحهـا من جهاد وكفاح فى سبيل المبادىء والمثل العليا التى تستهدف تحقيق أسمى وأرفع المعانى ، الى جهاد وكفاح مستمر لمصلحة أشخاص وللوصول الى مقاعد الحكم .

***

سنتناول بالتحليل فى مختلف أبواب هذا المؤلف مواقف ثروت وعدلى وسياستهمـا وأسلوبهما فى العمل ، وسنحلل كذلك موقف سعد زغلول وسياسته ، ، ونود قبل هذا ، أن نقول بصفة اجمالية : اننا سنجد أن لموقف سعد زغلول والوفد أثره البالغ فى تعرف مدى نجاح السياسة البريطانية فى تحقيق خططها ، وذلك لان « سعد زغلول » كان زعيم الأمة والمتحدث باسمها ، كان قائدها وزعيم ثورتها ، وكان الوفد هو عنوانها ، ولهذا فمن الطبيعى أن يتساءل المرء : هل كان سعد قد أصر ومن ورائه الوفد على المضى فى المطالبة بالاستقلال التام استقلالا غير مقيد بشروط وعلى المطالبة بالجلاء الناجز ، هذين المطلبين اللذين نادت بهما الأمة ، وأجمعت عليهما منذ أن تبلورت الحركة الوطنية وظهرت فى صورة منظمة ؟ وهل ظل سعد زغلول زعيما للثورة وقائدا للأمة ؟ وهل ظل الوفد متحدثا باسم الأمة ، الأمة المتحدة التى لم تنقسم على نفسها أو أن الأحداث قد تكشفت عن تحول سعد زغلول الى زعيم سياسى وعن تحول الوفد الى حزب ســياسى يخضع لمـــا تخضع له الاحزاب السياسية من رغائب وما تلتزمه من أساليب ووسائل بحيث نجد أن الوفد يمر بمراحل من القوة ، ويمر بمراحل من الضعف ، ثم يخضع

فى النهـــاية لما تخضع له نهايات التنظيمـات السياسية من ضعف واضمحلال ؟

***

عبرت الأمة عن موقفها ورأيها فى « تصريح ٢٨ فبراير » وكان من الطبيعى ان يكون فى طليعـــة المعبرين عن رأيهم فى التصريح ، أولئكم الذين ظلوا على وفائهم للحزب الوطنى ، ولم يغيروا من المبادىء التى نادى بها مصطفى كامل ، أولئكم الذين كانوا يصلحون بطبيعة هذه المبادىء للتعبير أصدق التعبير عن أهداف الأمة وأمانيها ، أولئكم الذين لم يكن ينقصهم وقتئذ الا زعامة قوية تكتل أبنـــاء الأمة فى ظل راية المبادىء التى كانت تنادى بها الأمة والتى استجابت لها فى الماضى وبقيت على اصرارها عليهـا فى حاضرها اذ ذاك .

لقـد أعلن من بقى من أعضـــاء الحزب الوطنى رأى الحـزب فى « تصريح ٢٨ فبراير » فأذاعت اللجنـــة الادارية للحزب فى ٢ من مارس سنة ١٩٢٢ بيانا على الأمة قالت فيه :

« انها لا ترى أى تغيير حدث فى مقاصد الحكومة البريطانية بالنسبة لمصر ، وان ما تضمنه « تصريح ٢٨ فبراير » لا يعنى غير أن بريطانيا اتخذت وسيلة جديدة للتوصل الى حمل المصريين على اعتبار مركزهـــا فى مصر مركزا شرعيا ، ولوضع القواعد لتنظيم الحماية غير المشروعة ، تحت ستار الاعتراف باستقلال مصر واعلان انتهاء الحماية ، ومضى البيان فشرح معنى التحفظات وقال : انها تحفظات لا تجعل لاعلان استقلال مصر قيمة ، وانها جعلت تصريح الحكومة البريطانية مجـــرد تبديل للفظ « الحماية » بنظام آخر مقتضاه الاعتراف لبريطانيا بالمركز الذى تدعيه .

ثم استطرد بيان الحزب الوطنى ينبه المصريين على خطورة تصريحات لويد جورج فى مجلس العموم ويشير الى المعـــانى التى ينطوى عليهـــا التصريح من تسليم مصر بشرعية الحماية التى فرضتها بريطانيا على مصر بقوة السلاح ، وينبه الى أن الأحكام العرفية لم تلغ .

وتأسيسا على ذلك فقد انتهى البيان الى أن تصريح الحكومة البريطانية الصادر في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٢٢ لا يغير شيئا من الحالة التى كانت عليها المسألة المصرية قبل صدوره ، ولم يقصد به غير التغرير بالأمة واستمالة نفر من أبنائها للاستعانة بهم على تنفيذ السياسة البريطانية .

ثم عاد البيان في النهاية فنبه الأمة الى الاحتفاظ دائما بمطلبها الأسمى ، وهو استقلال مصر مع سودانها وملحقاته استقلالا تاما غير مقيد بحماية أو وصاية أو وكالة أو احتلال أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال .

ويقول عباس محمود العقاد عن « تصريح ٢٨ فبراير » : ان بريطانيا العظمى لم تخسر كثيرا ولا قليلا بهذه البدعة الطريفة ، بل أفادت كل ما تبغيه وفوق ما تبغيه من السطوة والمصلحة والدعاية ، لأنها كسبت سمعة الحرية والانصاف بين أمم العالم على أثر الدعوة الوطنية ؛ وكسبت ايقاع الفتنة بين الوطنيين وتدويخهم بالمنازعات الداخلية بدلا من الاتفاق بينهم على السيطرة الأجنبية ، وكسبت القاء التبعة عن كاهلها والقائها على كواهل الوطنيين لتعود في يوم من الأيام فتتخذ من سوء الادارة الذى لابد منه في جو المنازعات والدسائس وتغليب المفسدين وطلاب الفرص من المغانم حجة لها على أولئك الوطنيين ، وكسبت ارضاء الاغرار وذوى الأغراض الذين ترضيهم المظاهر والصور الخلابة فيحسبون انهم مستقلون لأنهم يوصفون بأوصاف المستقلين . ويقول عباس محمود العقاد :

« انه لو لم تحتفظ بريطانيا بالشروط الأربعة لكان في جيشها المقيم بالبلاد الكفاية لتحقيق كل دعوى تدعيها وتضيع كل استقلال تعتصم به البلاد المحتلة ، فاذا أضيفت الى القوة العسكرية هذه الشروط أو هذه الحقوق كما تريدها الحكومة البريطانية فالذى يبقى من الاستقلال لا يساوى عناءه ، والذى يبقى من الحماية أو من الضم الصريح هو الجوهر الصميم الذى ليس يعنى القوم شيء سواه ! »

ويقول عباس محمود العقاد : ان « سعد زغلول » تحدث بعد عودته من

المنفى عن « تصريح ٢٨ فبراير » فقال على أسلوبه في سرد الأمثال : هو ناقة البدوى التى تباع بمائة درهم وتباع التميمة التى فى رقبتهـا بألف ، ولكن لا تباع الناقة بغير التميمة ، فما أملحها من صفقة « لولا الملعونة فى رقبتها ! »

***

وبعد فهل وعى الزعماء والساسة هذه الحقائق فقدموا قضية الاستقلال على قضية الدستور ، قضية الحكم ، أو انهم ساروا مع بريطانيا وانزلقوا الى حيث أرادت ثم انتهوا الى المصير الذى أعدته لهم ؟

الفصل الثامن والعشرون

الدستور وليد تصريح ٢٨ فبراير

« موقف بريطانيا وفرنسا من الدستور عام ١٨٨١ ـ رفضهما رقابة الامـة »
« واشرافها على شئون الحكم ـ كرومر يحكم مصر بعد الاحتلال ـ مبادىء انصـار »
« سياسة الوفاق والوئام تواجه المبادىء الوطنية ـ انصار الوفاق والوئام يطالبون »
« باقامة حكم نيابى يحاسب الخديو والوزراء والمعتمد البريطانى والمستشارين الانجليز »
« لانهم مسئولون أمام الامة ـ الدستور في تقدير هذه الجماعة ينظم حقوق الامـة »
« ازاء السلطة الشرعية والسلطة الفعلية ـ هل وافقت بريطانيا على هذا الدستور؟ »
« ـ تصريح لورد جراى ـ الدستور مقدم على قضية الاستقلال ـ استغلال بريطانيا »
« للموقف لتحويل البلاد عن مطلب الاستقلال والقيام بدور الحكم بين الامة والسراى »
« ـ لجنة ملنر توضح هدف السياسة البريطانية في اقامة حكم نيابى في ظل الاحتلال ـ »
« هل عزز الدستور الجديد قضية الاستقلال وعبر عن رغبات الامة ؟ ـ » .

***

ان الذين تعرضوا للدستور ، فاتهم ان له قصـــة بدأت قبل الاحتلال البريطانى وترجع الى عام ١٨٨١ عندما طالبت الأمة بالدستور ، وكان للأمة وقتئذ مجلس نيابى ، وقد طالبت الأمة بالدســـتور ليكون لها حق الرقابة الكاملة على الادارة ، وحق الرقـــابة عـلى تصرفات الحكومة في موارد البلاد ، وكانت فرنسا وبريطانيا وقتئذ تخشيان التسليم بهذا الحق للأمة ، وكانت هذه المطالب مصدر قلق لدولتى الغرب لما فى تحقيقها من القضـاء على الأسس التى ظلت الدولتان تعملان على تثبيتها فى مصر بأساليبهمـــا السياسية المختلفة قرابة نصف قرن من الزمن ، كما ان الغرب أدرك ان منح الأمة دستورا يحد من سلطان أسرة محمد على الحاكمة من شـــأنه أن يجعل الحركة الوطنية تنطلق الى غايتها ، وتفلت من المصير الذى يعده لها الغرب ، لذلك أعلنت فرنسا وبريطانيا وقتئذ تصريحهما المشهور فى ٧ من يناير سنة ١٨٨٢ لتأييد الخديو توفيق ضد الأمة !

كانت هذه هى سياسة الغرب وانكلترا ، أيام كانت مصر غير محتلة ، ولما استقر الأمر فى مصر لبريطانيا واحتلتهـــا جيوشها عطلت المجلس

النيابى ، ووأدت الدستور وشرع لورد كرومر يحكم مصر بقبضته الحديدية متجاهلا كل ما لها من الحقوق ، وظهرت فى البلاد طبقات جديدة من بينها تلك الطبقة التى كانت تدعو الى الوفاق والتعايش السلمى مع المحتل ، والتى أشرنا اليها فيما تقدم من أبواب هـذا الجزء من مؤلفنا ، وكان من الطبيعى أن توالى هذه الطبقة من الساسة وأصـحاب المصالح التى حرصت بريطانيا ولورد كرومر بالذات على بذل رعاية خاصـة لها ، وكان من الطبيعى عند ظهور حركة مصطفى كامل أن تواجه هذه الطبقة البلاد بمبادىء ونظريات تقابل مبادىء الحزب الوطنى واتجاهات الحركة الوطنية ، وبينما كان أفراد هذه الطبقة يرون أن تسعى مصر للحصول على استقلالهـا كانوا يتساءلون فيما بينهم . أين نحن الآن من الاسـتقلال المطلوب وفى أى مرحلة من مراحله ؟ وهل نتقدم فى طريق الاستقلال خطوات واسعة ، ولكنهـا خطوات الى الوراء ؟

وكان من رأى هذه الطبقة انه على الرغم من وجود الاحتلال البريطانى المتمدين ، فانه لم يتغير شـكل الحكومة ، بل كانت كمـا هى حكومة مستبدة وبعد أن كانت مقاليدهـا بيد الأمير ووزرائه أصبحت بيد المعتمد البريطانى ومستشاريه يحكم فى الأمة تبعا لمقتضيات السياسـة البريطانية ، وقد ذهبت هذه الجماعة فى تكييف شكل الحكم وتحديد مسئولية الحكام أمام الأمة الى رأى يقول :

انه لابد من حصول الأمة برغم الاحتلال على دستور كفيل بتحديد مسئولية كل عامل فيها ، وذلك لأنه ما دامت حكومة البلد شـخصية فان الخديو والوزراء والمعتمد البريطانى والمستشـارين مسئولون عن تصرفهم أمام الأمة ، كل منهم بمقدار ماله من السـلطة الفعلية والاحكام أو التأثير الذاتى فى النفوس والاخلاق .

وعلى هذا فقد كانت ترى ان الصـحف وقتئذ تجرى فى مطالبـة اللورد كرومر بكل شىء وتوجيه اللوم له عـلى كل خطأ يقع فى العمل ، وان الصحف كادت تخرج بمطالبتهـا لورد كرومر عن الحدود النظرية لروابط الحكومة المصرية ، ولكنها لم تجاوز الحقيقـة قط من حيث التعبير

عن الواقع لأن لورد كرومر قد اسند لنفسه كل سلطة ، فجر على نفسه بذلك كل مسئولية .

ومضت هذه الجماعة تقول : انه ما كان لأحد أن يقول ، بان الملوك والأمراء فوق المسئولية ، لأن الذى يريد منهم أن يكون فوق المسئولية يجب أن يعطى قومه الدستور ويكف هو عن العمل بشخصه ، والدستور كفيل بتحديد مسئولية كل عامل ؛ وعلى هذه القاعدة راحت هذه الجماعة تنادى بأنه اذا اختلفت السلطتان ـ الشرعية ـ تعنى الخديو والوزراء ـ والفعلية ـ وتعنى اللورد كرومر ـ كانت كل منهما مسئولة عن عملها الخاص أمام الأمة ؛ وان اتفقتا كانتا مسئولتين معا أمام الأمة .

وعلى هذه الصورة كان من المتعين عند وضع هذا الدستور الذى كانت تنادى به هذه الجماعة أن يراعى تنظيم حقوق الأمة ازاء السلطة الشرعية أى الخديو والسلطة الفعلية أى دار الحماية ومن ثم لورد كرومر .

ومن الممكن أن نتصور كيف يكون الدستور الذى نظم مثل هذا الوضع ومثل هذا السلطان ، ولا ندرى أى حقوق تلك التى يتولى هذا الدستور تنظيمها ما دام أن الأمر كله باعتراف هذه الجماعة التى تنادى بالدستور كان بيد سلطات الاحتلال ودار الحماية ولورد كرومر ، ولاسيما أن هذه الجماعة كانت تسلم فى الوقت نفسه بأنه لم يكن للأمة أى سلطان الى جانب سلطات الاحتلال ودار الحماية ، اللهم الا اذا شرعت الامة فى ثورة جديدة ، فى جهاد جديد لتظفر بحقوقها التى سلبتها بالتآمر مع الخديو ووزرائه ؟ ولكن هذه الجماعة ، أنصار الوفاق ، كانت تنكر على الأمة العنف فى مطالبتها بحقوقها ، ولا تستجيز لها ذلك ، ومن باب أولى كانت تنكر عليها الالتجاء الى الثورة ! .

***

والواقع انه لم يكن للأمة أى سلطان الى جانب الخديو ، غير مايرضى به هو وما تسمح به بريطانيا ، وحتى لو جاهدت الأمة ضد ما كان للخديو من سلطان وثارت ضده فما كانت ثورتها لتجدى ، لأن الخديو لم يكن له من الحول والقوة الا بقدر ما تجود به عليه بريطانيا واللورد كرومر !

ولم تتساءل تلك الجماعة : من الذى يمنح الدستور الذى تطالب به ؟

هل هو الخديو ؟ وهل يملك الخديو أن يمنح هذا الدستور دون موافقة بريطانيا ؟ وهل كان الخديو يملك اصداره أو منحه متحديا بذلك بريطانيا ؟ وهل كان فى مقدوره أن يعصى أوامر بريطانيا لو أرادت هى منح البلاد الدستور وتنفيذ نظام الحكم الذاتى على أية صورة ؟

ولقد حدد اللورد جراى وزير الخارجية البريطانية موقف حكومته فى ابريل سنة ١٩٠٨ ، حينما سئل : هل من حق الخديو أن يمنح مصر مجلسا نيابيا تشريعيا ؟ فأجاب جراى بتصريح رسمى أدلى به فى البرلمان يقول : انه فى الأحوال الحاضرة يلزم الا تتخذ فى مصر تدابير مثل هذه الا بمشاورة الحكومة البريطانية !

وعلى الرغم من هذا التصريح العلنى الذى يحدد موقف بريطانيا من الدستور ، وعلى الرغم من علم هذه الجماعة بأن أى دستور يوضع للبلاد فى ظل الاحتلال لا يمكن أن ينظم علاقة الأمة والسلطة الفعلية ، كما كانوا يقولون ، لأن الأمة لم تكن تملك الوسيلة لتطبيق أى جزاء على هذه السلطة اذا ما خالفت الأحكام التى يرتبها وينظمها مثل هذا الدستور ، نقول : انه على الرغم من ذلك كله انطلقت هذه الجماعة تنادى وتقول بأنه على انصار الأمة أن ينتهوا الى ما يرمى اليه أنصار السلطتين وأن يوحدوا كلمتهم ويكتلوا جميع قواهم من أجل الحصول على الدستور لا لأن الدستور هو سعادة الأمة فحسب ، بل لأنه الطريق الوحيد للمدنية المنشودة

وذهبت هذه الجماعة الى أبعد من هذا فقالت :

ان الشعب ، مهما كان وصف الانجليز له مستعد لقبول الترضية السياسية التى تنحصر فى الاعتراف بسلطة الأمة ، وأخذ الاجماع عليها من كل الطبقات ، وغرس ذلك فى افئدة الناشئة حتى تكتمل قوة الرأى العام ويكون من نتائج هذا الاكتمال الحصول على الدستور حتما على الشكل المناسب لما عليه الأمة من المدنية • وأصبح الدستور هو مطلب هذه الجماعة وحددت موقفها على هذا الأساس ، ونادت بأنه على الأمة أن تتخذ لنفسها مركزا ثابتا وسطا بين سلطة الأمير وسلطة المعتمدالبريطانى وألا يدنى بها حب العبودية ، أو يرمى بها حب المنفعة بحيث تنسى شخصيتها وتلقى بنفسها طائعة وغير مكرهة تحت أقدام احدى الجهتين:

أى سلطة الأمير أو سلطة الاحتلال كل ذلك مع حرص الأمة على المحافظة دائما على احترام السلطة واحترام القانون .

ورأت هذه الجماعة ان فى شغل الامة بأمر الاحتلال وأمر الجـــلاء ما يصرف الشعب عن التفكير فى تكوين نفسه ، وراحت هذه الجماعة تحدد موقفهـــا وموقف الأمة من الحكومة فقالت : لو أن الأمة فطنت الى أن الحكومة ليست أمة مستقلة بمعزل عنها ، بل انها حكومتها التى عليهـــا أن تقوم على منافعهـــا وان من شـــأن الحكومة فى الأمم غير الراقية أن تكون بمثابة الوصى ، وكلما ارتقت الأمة اســـتحالت الوصاية شيئا فشيئا حتى تصبح وكالة صرفة ، وان هذا التحول لا يتأتى الا اذا أضـافت الأمة الى تقدمها المالى والعلمى تقدما سياسيا ، أصله الرغبة فى الوقوف على سير العمل فى الحكومة حتى تشارك الأمة فيه ، وتقول هذه الجماعة : انه لو تم كل ذلك ما وجد سوء الظن سبيله للتفريق بين الأمة وبين الحكومة ولقامت كلتاهما بالواجب عليها .

ولقـــد انتهى الأمر بهؤلاء الى القول بأن الأمة من حيث هى أمة لا يمكن الاعتراف لها بوجود ذاتى أو حياة حقيقية الا اذا كان لهـا من ادارة أعمالها الحظ الملائم لدرجتها فى الرقى الاجتماعى ، تلك الادارة التى مظهرها فى الأمة تخويلها شيئا من السلطة التشريعية وتمكين أبنائها من وظائف الحكومة ، وهذا كل ما تطلبه الأمة من حقوق وما ترى نفسها مغبونة ما لم تجب اليه .

وقالت هذه الجماعة : ان الوقت قد أصـــبح مناسبا لرفع المطالبـــة بالدستور الى مستوى المطلب الشريف الذى تمنى انجلترا به المصريين ، وهو حكم أنفسهم بأنفسهم ، بل انها ذهبت الى أبعد من هـــذا ، فحددت مطلب الأمة الوحيد وقتئذ وحصرته فى نصيب من السلطة التشريعية يسمح لها به ، أى أن ينزل سمو الخديو للأمة عن هذا النصيب .

***

وهكذا نجحت بريطانيا فى ايجاد عناصر من الساسة يتجه رأيهم الى المطالبة بالدستور ومن الحد من سلطان الخديو فى الوقت الذى

تصرح فيه بريطانيا بأنه لا سلطان للخديو ولا دستور للأمة ، وكانت النتيجة الطبيعية لهذا الاتجاه الفكرى ، وهذه الدعوة ان خنت وسط ضجيجها وانتشد صوت الدعوة الجوهرية للبلاد ، الدعوة الى تحقيق الجلاء واستقلال الوطن ، فآراء ومذهب تلك الجماعة قد حجبت المطلب الاساسى الذى كان هو غاية الشعب اذ ذاك ، والذى لا قيمة بدونه لدستور يمنح أو يمنع ، فما جدوى الدستور فى بلد محتل ؟

وكانت النتيجة الطبيعية لهذه الدعوة أن تشبثت بها بريطانيا وجعلتها عنصرا من عناصر سياستها بل خطا رئيسيا لهذه السياسة تواجه به الحركة الوطنية من ناحية ، وتهدد به الخديو من ناحية آخرى .

وأدرك الخديو عباس هذه الحقيقة ، فاندفع يناوىء كرومر ، ويناوىء كتشنر ويساند « مصطفى كامل » لا حبا منه فى الوطن ولا حرصا على استقلال البلاد ، وانما دفاعا عن نفسه ودفاعا عن وضعه وعن مصالحه !

ولقد انتهى الأمر بالخديو أن دفع عرشه ثمنا لهذه المواقف .

ويبدو جليا آن بريطانيا قد استغلت آراء ودعوة هذه الجماعة لتحويل الوعى الوطنى ـ الذى بدأ يتضح ـ عن طريقه وصرفه عن أهدافه ، بل ومن أجل أن ينحرف عن هذه الأهداف !

وهنا كان موطن الفتنة وموضع العلة لأن جانبا من أولى الرأى وقتئذ اتجه الى التطلع للحكم ، ولكن فى ظل الاحتلال ، لا فى ظل الاستقلال .

وهكذا اتخذ الاحتلال من هذه الدعوة ، ومن هذا الاتجاه والتحول فى الوعى أداة وركيزة يهدد بها سلطة القصر ، كلما بدت له ضرورة لذلك ، وكلما كان له هدف من وراء هذا التهديد ، وأصبح الاحتلال مطمئنا تماما ، لا الى مجرد وجود التنافر والتشاحن بين السراى وبين الساعين الى الحكم والطامعين فيه ، بل الى وجود التنافس والتنافر بين السراى وبين المشتركين فى الحكم ، وبهذا تهيأت الفرص لكى تضع دار الحماية نفسها فى الوضع الذى كانت تحرص دائما عليه ، وهو وضع الحكم المرجح : فتارة تؤيد الحاكم ضد الامة ، وتارة تؤيد الامة ضد الحاكم ، وتارة تؤيد الحاكم ضد وزرائه ، وتارة تؤيد الوزراء ضد الحاكم مستهدفة من وراء ذلك كله مصلحتها ، ولا شيء غير مصلحتها !

مارس لورد كرومر هذا الأسلوب ونوه عنه فى مختلف تقاريره ،

وحدد أهداف السياسة البريطانية تحديدا مجردا من كل تنميق أو تزويق •

وقد اعترفت لجنة ملنر بكل هذه الحقائق ، ولكنها مع هذا لم تحد لا هى ولا من تولى المفاوضة بعدها عن الهدف الأساسى للسياسة البريطانيه فى مصر ، وهو الاصرار على تحويل الحركة الوطنية والوعى الوطنى عن المطالبة بالاستقلال والجلاء الى الاتجاه نحو الحكم الذاتى والمطالبة باقامة حكم نيابى يسير جنبا الى جنب مع الاحتلال ومع حماية المواصلات البريطانية، ومع جميع التحفظات البريطانية • تلك كانت الخطة البريطانية وذلك كان غرضها الكامن وراء اصرارها على أن يكون للبلاد دستور وأن يكون لها نظام نيابى يعيش مع الاحتلال جنبا الى جنب ، وذلك كان الموقف على حقيقته، على ضوء الماضى ؛ وعلى ضوء ما كشفته مختلف المفاوضات التى جرت بين مصر وبريطانيا، وما أظهرته من خطط بريطانيا ، وعلى هذه الصورة ، وفى هذا الاطار ؛ صدر « تصريح ٢٨ فبراير » ؛ وتم تشكيل لجنة الدستور •

بقى أن نتابع أعمال هذه اللجنة لنتبين موقفها ، وموقف بريطانيا والسراى من التحفظات التى تضمنها تصريح ٢٨ فبراير والمصالح والمزايا التى تتصل اتصالا مباشرا بالأهداف البريطانية أو بخطط السراى ، وأثر ذلك كله فى حقوق الشعب وسلطة الأمة ؛ ثم موقف الشعب ذاته من هذا كله •

ولنتبين الى أى مدى عزز الدستور قضية الاستقلال وهل دعم موقف الأمة أمام بريطانيا ، أو أن هذا الدستور جاء معوقا لقضية الاستقلال وتضمن من عناصر الضعف ما مكن بريطانيا والسراى من العبث بقضية الاستقلال والتنكر لسيادة الأمة وسلطانها ؟ والى أى مدى جاء الدستور معبرا عن رغبات الأمة جاعلا لها الحق كله فى السلطة والسيادة الفعلية على البلاد كافلا لها السيطرة على الحكم ، حتى ذلك الحكم الذاتى الذى كانت بريطانيا تردده فى كل المفاوضات وتنوه عنه فى كل ما قدمته من عروض ؟ والى أى حد راعى الدستور تحقيق تكافؤ الفرص لجميع المصريين دون التقيد بالفوارق الطبقية فى النظام الانتخابى الذى كان يعد لتشكيل مجلسى النواب والشيوخ ؟

الفصل التاسع والعشرون
لجنة الدستور

« الوفد يقاطع اللجنة ـ مهمة اللجنة والتجارب وعبر التاريخ ـ الروح »
« والجو واسلوب التفكير الذى سيطر على اعمالها ـ اللجنة وطبيعة الدستور ـ هل »
« حرص الدستور على ان يجعل الامة مصدر السلطات حقا ؟ ـ الدستور والسلطتان »
« التنفيذية والتشريعية ـ اللجنة وحل مجلس النواب ـ اللجنة والسلطة »
« التنفيذية ـ الدستور والوزارة والوزراء ـ مسئولية الوزراء ـ الثقة بالوزارة ـ »
« الملك يعدل قانون العقوبات ليحصن نفسه من الامة ـ الطابع الرجعى لهذا التعديل »
« يمكن الملك من الاعتداء على حقوق الامة ـ الحصانة التى أرادها الملك للعبث »
« بالدستور وبحقوق الامة هى التى حفرت قبر الملكية ـ لجنة الدستور والحريات »
« العامة ـ اللجنة والسيادة السياسية والوطنية » .

***

شكل ثروت لجنة للقيام بمهمة وضع الدستور وقانون الانتخاب ورأس هذه اللجنة حسين رشدى وضمت من بين أعضائها الكثيرين ممن كان لهم شأن فى الحركة الوطنية وممن كانوا أعضاء فى الوفد المصرى غير أن اللون الزاهى فى تشكيل هذه اللجنة كان يبدو فى جانب من أعضائها الذين كانوا من العناصر المؤمنة بسياسة الوفاق والتعايش مع بريطانيا ، أو من العناصر التى كانت تدين بالولاء للسراى ، وكان من الطبيعى أن يقاطع الوفد هذه اللجنة التى وصفها بأنها لجنة الأشقياء ويستنكر « تصريح ٢٨ فبراير » وكان موقف الوفد من وزارة ثروت فى غير حاجة الى تفسير أو تأويل : فسعد وزملاؤه كانوا لا يزالون فى منفاهم والكثيرون من العناصر الوطنية كانوا لا يزالون فى غياهب السجون التى زج بهم فيها ، وكانت وزارة عبد الخالق ثروت منعزلة عن الأمة تواجه رأيا عاما معاديا لها ، على حين كان الشعب فى الوقت ذاته ماضيا فى جهاده وتوالت الأحداث ضد الانجليز فى طول البلاد وعرضها .

وقد شرعت هذه اللجنة في عملها في هذا الجو وكان أمامها في المقام الأول « تصريح ٢٨ فبراير » وما حواه من مبادىء وتحفظات ملزمة للجانب المصرى ، برغم صدورها من جانب واحد ، كما كان أمامها تلك التجارب التي مرت بها الحياة النيابية في مصر منذ انشاء مجلس الشورى في عهد اسماعيل عام ١٨٦٦ ، وتجربة المسئولية الوزارية في عهد اسماعيل عام ١٨٧٨ ، ومشروع الدستور الذي أعدته وزارة شريف عام ١٨٧٩ حينما أجبر الغرب اسماعيل على التخلي عن الحكم ، وكان أمامها مشروع اللائحة التأسيسية التي أعدتها وزارة شريف عام ١٨٨١ في عهد توفيق ، وكان أمامها الدستور الذي أعده مجلس النواب المصرى عام ١٨٨٢ قبل الاحتلال البريطاني والتجارب التي قامت بها السلطات البريطانية طوال مدة الاحتلال كانشاء مجلس شورى القوانين ومجلس شورى الحكومة ومجالس المديريات وأخيرا الجمعية التشريعية التي صدر بنظامها قانون في عام ١٩١٣ ، تلك الجمعية التي كانت مكونة من ٦٦ عضوا بالانتخاب و ١٧ عضوا بالتعيين والتي كان اختصاصها ينحصر في ابداء الرأى في القوانين واقتراحها عن طريق مجلس النظار ، ولم يكن لها الحق في اقتراح أي قانون مباشرة ، وكان عملها بالنسبة للميزانية استشاريا بحتا ، أما بالنسبة للضرائب الجديدة فكان متعينا أن توافق عليها .

وكان للخديو الحق المطلق في حلها في أي وقت بناء على طلب مجلس النظار ، وقد عطل انعقادها طيلة الحرب العالمية الأولى وظلت هكذا حتى قامت ثورة ١٩١٩ ، وكان أمام اللجنة الدساتير الأجنبية كافة .

وأخيرا كان أمامها صفحات التاريخ تذكر أعضاءها بأن مصر كانت دائما دولة توافرت لها مقومات الوجود ، فقد ضمت جنسا واحدا وأمة واحدة تشعر بالولاء لوطن واحد ، وكانت الدولة المصرية هي التعبير الأسمى عن هذه الحقائق جميعا ، فلما توحد العرب في دولة واحدة وأصبحت مصر جزءا من هذه الدولة بحكم اتحاد الجنس واللغة احتفظت مصر بالسلطات اللازمة لتصريف شئون الحكم فيها في ظل السيادة العامة للدولة العربية التي كان على رأسها الخليفة الاسلامى ، وكانت أراضيها دائما محددة

ومعترفا بها ومنفصلة اداريا ضمن الدولة الاســـلامية ، وفى ظل الدولة العثمانية احتفظت مصر كذلك بهذه المقومات بالرغم من سيطرة الباب العالى وبالرغم مما عانته البـــلاد نتيجة للصراع الذى قام بين أمراء المماليك ، ثم دخلت فى صراع مع محمد على وخلفائه فى سبيل استخلاص حقوقهـــا ، فكانت تلك المجالس التى أشرنا اليها وكانت الثورة العرابية .

ولما تم الاحتلال البريطانى أصبح جهاد الأمة جهادا مزدوجا فى سبيل استقلالها أولا ، ثم فى سبيل استخلاص حقوقها الدستورية وحكم نفسها بنفسها « ثانيا » ، وكان أمام اللجنة النظم القائمة وقتئذ فى العالم وما حوته من مساو ومن صور الطغيان على الدساتير ، وكانت أمامها الدراسات المستفيضة لمبدأ الفصل بين السلطات والأزمات التى اعترضت تطبيق هـــذا المبدأ فى مختلف البلاد .

***

وقد حفلت أعمال اللجنة التحضيرية لوضع الدستور وما دار فيهـــا من مناقشات بالأبحاث الفقهية حول مختلف المبادىء التى حواها الدستور ، ومنها نتبين الروح والجو وأسلوب التفكير التى سيطرت على أعمال هـــذه اللجنة ، كما سيبدو للقارىء عند ما نتناول المبادىء الأساسية التى تضمنهـــا الدستور والمتصلة اتصالا مباشرا بقضية الاستقلال من ناحية وبحقوق الأمة وسلطانها من ناحية أخرى .

وقد سجلنا فى هذا المقام مواقف لبعض الساسة لسبب ظاهر ، سيتضح عندما نتبين موقف كل منهم بالذات من سلطة الأمة وحقوقهـــا ازاء الملك فى مستقبل الأيام فى مراحل مؤلفنا هذا .

طبيعة الدستور :

كان من المتعين على اللجنة أن تتصدى الى تكييف طبيعة الدســـتور بعد تصريح عبد الخالق ثروت رئيس الوزراء القائل بأن هذا الدستور منحة من ولى الأمر ، وكانت المادة الـ (٢٣) من الدستور التى تنص على أن الأمة

مصدر السلطات هي المناسبة التي أتاحت شرح هذه النقطة للمناقشة :

فقد وقف في اللجنة الأستاذ عبد اللطيف المكباتي وقال : انه جاء في خطاب رئيس الوزراء أن الدستور الذي نقوم بوضعه الآن منحة من الملك ، ولكني أقرر أن ما نتمتع به الآن من الدستور انما هو ثمرة من ثمار جهاد الأمة ، وأن للأمة الحق في السيادة التي يجب أن تكون بارزة في نصوص هذا الدستور .

ولكن الحكومة كانت ترى أن الدستور منحة ، ولقد صرح رئيس الوزراء في لجنة الدستور بأنه ، فيما يتعلق بمصر ، يجب لأجل تعيين السلطة التي تتولى وضع الدستور الرجوع الى قانوننا العام وقد جرى الأمر فيه على أن تصدر القوانين النظمية من ولى الأمر وحده ؛ وأشار الى الدستور الذي وضعته الأمة في أوائل عام ١٨٨٢ ، وقال : واذا كان دستور سنة ١٨٨٢ قد شذ عن هذا القياس فان ذلك يرجع الى أنه ؛ في ذلك العهد كانت هناك ثورة على العرش ، دعت الى اغتصاب الحق في وضع الدستور من صاحب الحق في وضعه !

ولم يغير من هذا التكييف لطبيعة الدستور ما صرح به بعد ذلك رئيس الوزراء من أنه مهما يكن من طريقة وضع الدستور واصداره ؛ فان استرداده بعد ذلك محال : اذ أنه بمجرد صدوره يصبح حقا مكتسبا للأمة ولم يغير أيضا من طبيعة هذا التكييف ما صرح به كذلك وزير الحقانية حينئذ ، عندما قال : انه متى صدر الدستور الجديد فان الحالة تتغير تغيرا تاما اذ أن اصدار هذا الدستور والاعتراف بكون الأمة مصدر جميع السلطات يجعلان سحب الدستور بعد منحه أمرا غير مستطاع .

ثم قام جدل فقهي بعد ذلك حول طبيعة الدستور وكان الرأي الراجح يؤكد ـ طبقا للتكييف الرسمي الصادر عن الحكومة ـ أن الدستور منحة ، وقد رأى البعض أنه تعاقد بين السلطان والأمة ؛ ورأى آخرون أنه دستور من نوع خاص ؛ وكان الرأي الأقرب للواقع هو الذي قال به الذين أكدوا أن الدستور لم يكن سوى نتيجة مجهود داخلي وارادة خارجية .

ولقد نقد هذا الرأي بعض من عالج طبيعة الدستور المصري بعد

صدوره وأراد انكار ما كانت تصر عليه بريطانيا طوال مدة الاحتلال من التمسك باشرافها على تطور البلاد الدستورى وقالوا : ان دستور سنة ١٩٢٣ جاء وليد ارادة الأمة المصرية المحررة دون تدخل من بريطانيا وأن الضرورة الواقعة على اختلاف صورها ألزمت الملك وحكومته الأخذ بالنظم الدستورية البرلمانية ، فكان هذا الزاما من حيث الواقع ، وبهذا المعنى يمكن اعتبار الدستور المصرى وليد الثورة المصرية الاستقلالية ، ولكنه كان ينتهى الى القول بأنه على الرغم من ذلك صدر هذا الدستور فى شكل منحة •

ولقد اعترض أصحاب هذا القول على الرأى القائل بأن الدستور جاء وليد ارادة انجليزية ليكون الطريق الوحيد الضرورى لعقد المعاهدة ، واستدلوا على صحة اعتراضهم بالمعاهدة والدستور العراقى فقالوا : ان ما حدث بين بريطانيا والعراق فى سنة ١٩٢٤ هو أن أمضيت المعاهدة قبل وضع الدستور ؛ ونص قانون المجلس التأسيسى العراقى الصادر فى ١٨ من يوليو سنة ١٩٢٤ فى المادة الثالثة منه على أن يكون البت فى المعاهدة البريطانية العراقية سابقا على بحث مشروع القانون الأساسى للمجلس ، وبذلك كانت المعاهدة طريقا للدستور ، ولم يكن العكس •

وأصحاب هذا الرأى يتفقون معنا فى القول بأن هذا كان مطلوبا اتخاذه فى مصر فى أول الأمر طبقا للخطة البريطانية التى قد أعدتها لجنة ملنر ، وينتهون الى أن الوضع قد تغير ، وأن المعاهدة تحولت الى تصريح من جانب واحد مع التحفظات الأربعة وترك أمر الدستور الى مصر ملكا وشعبا •

ثم انتهى رجال الفقه والقانون الى أنه بصرف النظر عن مختلف الآراء حول طبيعة الدستور فان الأمر قد تحدد بين الملك والأمة على الصورة التى حددتها المادة (١١٥) من الدستور التى تقضى بأنه لا يجوز بأية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور الا أن يكون ذلك وقتيا فى زمن الحرب أو فى أثناء قيام الأحكام العرفية ، وعلى الوجه المبين فى القانون ، وفى كل حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توافرت فى انعقاده الشروط المقررة بهذا الدستور •

ذلك عرض موجز لمختلف الآراء الفقهية حول طبيعة الدستور وقتذاك وقد انتهى الأمر بأن نصت المادة (٢٣) على أن جميع السلطات مصدرها الأمة وأن استعمالها يكون على الوجه المبين بالدستور ، واننا وبغض النظر عن الجدل الفقهي الذى دار حول طبيعة الدستور نتساءل : الى أى مدى كان هذا المبدأ حقيقة واقعة أقرتها السلطات البريطانية واحترمتها وسلمت بها السراى ؟ وعلى أى صورة كان موقف هاتين السلطتين من الدستور فيما بعد ؟ وهل اعتبرتاه منحة بحكم الصيغة التى وضع بها وصدر فيها ؟ فالسلطة المؤسسة للدستور كانت رسميا السراى بالرغم من أن الوزراء هم الذين تقدموا بالمطالبة به وباقتراحه ، وبالرغم من اعداد لجنة خاصة لوضعه ، ثم هل كانت السراى وكان الانجليز ينظرون الى هذا الدستور باعتبار أنه منحة يمكن الرجوع فيها ، ويمكن ادخال ماتشاء السراى من تعديلات على نصوص هذه المنحة ، أو أن السراى ودار المندوب السامى اعتبرتا حقا أن الأمة هى مصدر السلطات واحترمتا سلطة هذه الأمة ورأيها فى التطبيق ؟

ان ماتناولناه من الأحداث فى تاريخ مصر يؤكد أن وضع دستور سنة ١٩٢٣ وجعله حقيقة واقعة وتنفيذه كان جزءا من الخطة البريطانية ، كما أن صرفها النظر عن عقد المعاهدة وارجاء موضوعها كان أيضا جزءا من الخطة البريطانية ليتم لها تفتيت الوحدة الوطنية ، وتفتيت المطالب الوطنية أما ما سنتناوله من الأحداث فى تاريخ مصر بعد ذلك فسيوضح لنا كيف أن السراى والانجليز اعتبرا أن حق الأمة وسلطتها فى الدستور مجرد نص شكلى ، مجرد عبارة لم يحترمها الملك برغم القسم الذى أداه على احترامه للدستور وخضوعه لأحكامه ، ولم يحترمها الانجليز بل لم يحفلوا بها الا عندما رأوا فى ذلك مصلحة محققة لهم .

***

السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية :

كان على لجنة الدستور أن تحدد وضع كل من السلطتين التنفيذية

والتشريعية وطبيعة العلاقة بينهما ، وكان أمامها أن تأخذ بواحد من أمرين :

الأول : اعتبار السلطة التنفيذية منبثقة من ارادة الأمة ومعبرة عنهـا تعبيرا كاملا ، ومقيدة بالثقة التى تحصل عليها من السـلطة التشريعية ، وملتزمة بما تصدره تلك السلطة من قرارات ، غير أن هذا المبدأ كان يتعارض مع الوضع القائم وقتئذ ويتنافى هو والاتجاه الى الأخذ بالنظام الآخر : الذى يقضى بالفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وفى مثل هذا النظام كانت المعالم الفاصلة الموضحة لحدود كل من السلطتين تختلف باختلاف الدول وطبيعة تطورها والعوامل المؤثرة فى سياستها ، كانت اللجنة على بينة من هذه الحقائق ، ولم يكن من المعقول أن يتضمن مشروع الدسـتور الذى تعده أحكاما تجعل كلمة الأمة هى العليا وتجعل للسلطة التشريعية حق الرقابة التامة الكاملة عـلى السـلطة التنفيذيـة والذى كان يحـول دون انسياق اللجنة الى هـذا أولا الخوف الكامن فى أعماق النفـوس من أن ينتهى الأمر : الى يد الأمة فتمارس حقوقها فى الحكم ممارسـة حقيقية مما يكون من شـأنه هـدم الخطة البريطانية من أساسـها وتهـديد وجـود الملك وأسرة محمد على ، وهـذه الاعتبارات مجتمعـة كان لها من الرهبة والقوة ما يحمل أعضاء اللجنة على تجنب مثل هذه الاقتراحات بالرغم من أن أصواتا قد ارتفعت داخل اللجنة تنادى باقرار حقوق الأمة على الصورة التى تكفل لها الثبات والوجود الحقيقى ، ولكن أنى يتحقق ذلك ومصالح أغلبية أعضاء اللجنـة كانت قائمة فى ظل الملك الذى لم يكن يبغى من الدستور الا المزيد من سلطانه وسطوته على حساب الأمة ومصالح الشعب وليكون له وحده كل الغنم وعلى الأمة أى غرم مطمئنا الى تحقيق ذلك فى اطار الوئام والوفاق مع السياسـة البريطانية ، متجاوبا مع بريطانيا فى تنفيذ أغراضها ؟

ولقد انعكس هذا كله على أعمال لجنة الدستور وتصرفاتها وآرائها ، عندما تناولت اللجنة حقوق الملك ، وحقوق الأمة ووضـع السـلطتين التنفيذية والتشريعية والحريات العامة .

فحددت اللجنة فى مشروع الدستور المبادىء الأساسية التى تقـوم عليها سلطة الملك ورأت أن يتولى الملك السلطة التشريعية بالاشتراك مع مجلسى البرلمان والشيوخ والنواب (مادة ٢٤) ، وألا يصدر قانون أقره البرلمان الا بعد تصديق الملك عليه (المادتان ٢٥ ، ٣٤) وأنه اذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان ، رده الى البرلمان فى مدى شهر لاعادة النظر فيه (مادة ــ ٣٥) ، فاذا أقر البرلمان مشروع القانون الذى أعيد اليه بموافقة أغلبية الثلثين فى كل من المجلسين أصبح قانونا ، وأصدر (المادة ٣٦) وأن للملك الحق فى حل مجلس النواب (المادة ٣٨) وأن يتولى الملك السلطة التنفيذية فى حدود هذا الدستور (المادة ٢٩) على أن تكون مباشرته لهذه السلطة بوساطة وزرائه (المادة ٤٨) ، وأن يعين الملك الوزراء ويقيلهم (المادة ٤٩) ، وأن الوزراء مسئولون متضـــــامنون أمام مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة ، وكل منهم مسئول على حـــدة عن أعمال وزارته ، وأوامر الملك شـــفهية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال ما (المادة ٦٠ و ٦١ و ٦٢) ، وأن توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس الوزراء والوزراء المختصون ، وأنه اذا قرر مجلس النواب عدم الثقة وجب على الوزارة أن تستقيل ، فاذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب على الوزير اعتزال الوزارة (المادة ٦٥) .

تلك كانت الأحكام الاساسية فى الدستور ، بالنسبة للسلطتين التنفيذية والتشريعية ، وقد تناولت تلك المواد تحديد الأوضاع بالنسبة للملك ولمجلس النـــــواب .

وعندما عرض على لجنة الدستور مشروع (المادتين ٢٤ و ٢٥) اعترض المكباتى على اقرار اشتراك الملك فى السلطة التشريعية وقال ان هذا يخلق اشكالات واسعة ، فقد يترتب على الاقرار للملك بحق التصديق على القوانين حق تعطيل القانون وحق حل المجلس اذا أصر المجلس على قانون لا يريده الملك ، ورأى المكباتى أن تحصر السلطة التشريعية فى البرلمان وحده ، ولا يترك للملك حق التصديق ، بل يكون له فقط توقيع القوانين وتنفيـــذها

وكان هذا الرأى تأسيسا على مبدأ الفصل بين السلطات وفقا لوجهة نظره ومنعا لاثارة الخلاف بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .

ولقد أيد هذا الرأى من أعضاء اللجنة على ماهر وعبد العزيز فهمى فقال عبد العزيز فهمى فى هذا الشأن : ان اشراك الملك فى التشريع أمر ضرورى لاستقامة الاحوال ولكن الذى نخشاه هو نتائج هذه القاعدة ، وما يمكن أن تنطوى عليه من جواز عدم التصديق وما يترتب على امتناع الملك عن التصديق على القوانين .

غير أنه بالرغم من هذا الاعتراض انتهى اعضاء اللجنة الى اقرار الصيغة كما صدر بها الدستور ، وهى تقضى بأن السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع البرلمان ، كما أقرت اللجنة أيضا النص على ألا يصدر قانون الا اذا أقره البرلمان وصدق عليه الملك .

وعندما بحثت اللجنة المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ من الدستور وهى المواد التى تضمنت النص على تصديق الملك على القوانين واصدارها والنص على أنه اذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده الى البرلمان فى مدى شهر لاعادة النظر فيه .

عاد المكباتى الى التمسك بوجهة نظره ، وزاد على ماهر موقفه تحديدا فطالب بأن يطبق المبدأ الانجليزى بالزام الملك بما يقره المجلسان ، واعترض على ماهر على المبادىء التى تضمنتها هذه المواد ، وأسس اعتراضه على كون الأمة مصدر السلطات ، وقال : ان المبدأ المعروض الذى يقرر للملك حقوقا خطيرة ومتعددة لا يتفق مع سلطة الأمة ، وأن فى الأخذ بهذه النصوص هدما لمبدأ هذه السلطة وتنظيما للاستبداد ، وقال : ما الحكمة فى أن تكون كلمة الأمة فى المجلسين متفقة على رأى والحكومة تشاركهم طول مدة بحث هذا الرأى ثم يجىء الملك أخيرا فيهدم ما اتفق عليه ممثلو الأمة ؟ وقال : انه ينبغى اجلالا لمقام الملك أن يبقى بعيدا عن المنازعات وأن نربا به عن أن يصادم أمته ، وقال على ماهر : ان كل ما تعطيه السلطة التنفيذية من الحقوق التى تمكنها من القضاء على حقوق السلطة التشريعية انما نمهد به سبيل الضغط

من دولة قوية تريد محالفتنا ، وسيكون لها جيش على ضفة القنـــاة ، فهى تلجأ لهذه الوسيلة لاستدامة الضغط على الأمة ، ولهذا فانى اقترح الزام الملك بالتصديق على كل قانون يصدره المجلسان .

واستنكر على ماهر ما قيل فى الرد عليه من بعض أعضاء اللجنة وقال: ان معارضة رأيه معناها أن الملك لا يمكنه أن يجلس على العرش ويخضع لأمته ، وقال : ان سلطان الملك من سلطان أمته وعظمته من عظمتها ، وأكبر ملك فى العالم انما هو ملك الانجليز ، ومع هذا فانه ليس له هذا الحق ! .

وأعلن على ماهر أن معارضة الملك للقوانين ليست فى مصلحة العرش وليس من المصلحة أن يصطدم العرش بالمجلسين ، وأنه ما دامت الأمة هى مصدر السلطات فيجب أن تكون كلمة نواب الامة نافذة حتما .

وقد رأى عبد العزيز فهمى أن يعلن وجهة نظره فقال : انه ليس من العقل ، علميا ونظريا ان نقع فى التناقض فنقـــول : ان الأمة مصدر كل السلطات ثم نعطى الملك حق الاعتراض على القوانين بصفة مطلقة ، ثم انتهى الى القول بأنه يميل الى الحل الذى يتفادى من الضجة القائمة حـــول حق التصديق من غير أن يزيد فى حقوق الملك أو ينقص منها .

أما على ماهر فلم يمض فى التمسك برأيه الى النهاية وتحـــولت المناقشة بعد ذلك ، فأصبحت فى الاطار الذى رسمه عبد العزيز فهمى ، واتجه أعضاء اللجنة الى البحث عن الصيغة التى تؤدى المعنى الذى حدده عبد العزيز فهمى فى اللجنة .

وهكذا انتهت اللجنة الى اقرار الصيغ التى صدر بها الدستور فى المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ ، ومن العجيب أن القيود التى تضمنتها المادة (٣٦) جاءت على صورة يأمن بها الملك دائما من عدم توافر أغلبية الثلثين التى اشترطها الدستور ليصبح لمشروع القانون الذى يرده الملك الى البرلمان قوة القانون !

ومما يؤيد هذا الرأى أنه لاتوجد سابقة واحدة فى تاريخ دســـتور سنة ١٩٢٣ طبقت فيها أحكام المادة (٣٦) ونفذ فيها مشروع قانون عـــلى الصورة التى افترضتها المادتان (٣٥ و ٣٦) .

وعندما تعرضت اللجنة الى حق الملك فى حل مجلس النواب دارت مناقشة حول ممارسة الملك لهذا الحق ، فقيل : ان حق حل مجلس النواب يجب أن يقرر للملك خشية أن تستبد الهيئة التشريعية ، وأن هذا الحق هو المقابل للمسئولية الوزارية ، وعندما استعرض اعضاء اللجنة هذا المبـــدأ كان محور البحث يدور حول الصورة التى تتقدم بها الوزارة القائمة الى الملك طالبة حل المجلس بوصفه أصبح لا يمثل الأمة ليأمر الملك بحله دون أن تقدم الوزارة استقالتها ، وكذلك بحث الصورة الأخرى التى تتقدم فيها الوزارة بالاستقالة ، وعندئذ يرى الملك أن المجلس أصبح لا يمثل رأى الامة فيطلب من الوزارة البقاء ، ويعرض عليها حل المجلس ، أى أن ابتداء الرأى بحل البرلمان ، قد يكون من الملك كما يمكن أن يكون من الوزارة .

ولم يتعرض بحث اللجنة للصورة الثالثة فى هذا الشأن وهى اقالة الملك للوزارة ، وهى صورة لم تكن خافية على اعضاء اللجنة ، بل ان بعض الاعضاء أشاروا اليها بأنه من الواجب التسليم بأن مسئولية الوزارة مترتبة على أنه للامة أن تدير شئونها بالحرية التامة ، وأن حل المجلس عندما يقرر عدم الثقة بالوزارة فيه تهديد له ولا ينتظر منه فى هذه الحالة أن يعمـــل بالحرية التامة ، والواجب أنه اذا قرر المجلس عدم الثقة بالوزارة أن تستقيل وأن تكون هذه هى القاعدة العامة .

وهنا تصدى ذلك البعض للصورة التى تذرع بها الملك فى المستقبل دائما لحل مجلس النواب ، كلما بدا له ذلك ، فقالوا : انه يجب ألا يقال بأن المجلس لايمثل الرأى العام لأنه لاسبيل الى معرفة الرأى العام فى مثل هذه الحال ، وأنه لايجوز حل المجلس الا اذا أبدى الملك والوزارة سببا جوهريا لذلك يدل بوضوح على أن الرأى العام مخالف للمجلس والافكيف يباح لوزراء عددهم لا يزيد على عشرة أن يحلو مجلسا من مائتى عضـــو انتخبتهم الأمة لاحتمال أن رأى هذا المجلس يخالف رأى الشعب ؟ .

وقد رد على ذلك انصار الحل قائلين : ان النواب ليسوا معصومين من الخطأ ، وليس لهم الحق فى الاستبداد بالرأى العام ، فاذا قدرت الوزارة أن المجلس قد زاغ بصره فى مسألة معينة ، فيجب أن تتاح لها سلطة تمكنها

من القول بأن المجلس خالف ارادة الأمة ، وقد وضع هـذا الحق فى يد السلطة التنفيذية وجعل من حق الملك لأنه هو الشخصية الدائمة ، وما دام المرجع للرأى العام فلا خوف اذن على النظام ، وكأن من أبدى هذا الرأى يفترض سلفا أن الوزارة التى سوف تطلب من الملك حل المجلس وزارة دستورية تم اختيارها وتكليفها بناء على ثقة حصلت عليها من المجلس فى وقت من الأوقات ، ثم تخلى عنها المجلس وانتزع عنها الثقة ، وكأنه يفترض ايضا أن الرأى العام سيكون دائما المرجع وأن الكلمة الأخيرة ستكون للأمة .

فقد قال المؤيدون لسلطة الملك : انه فى حالة حل الملك للمجلس وتشكيل مجلس جديد لايوافق على رأى الملك فان هذا يكون هزيمة للملك ، ومن أجل ذلك فانه لا مصلحة للملك فى الاقدام على حل المجلس .

ولكن التطبيق العملى قد أثبت أن ماقاله الداعون الى تعزيز سلطة الملك استنادا الى الاعتبارات التى تحد من سوء استعماله لهذه السلطة لم يكن الا بقصد التغرير بالأعضاء وبالأمة لأنه لم يقم لهذا الاعتبار وزن فى المستقبل ولم يردع الملك عن الاقدام على حل المجلس كلما عن له حله .

وكان من الطبيعى أمام اصرار أغلب أعضاء اللجنة على تثبيت هذا الحق للملك أن يقول بعض أعضاء اللجنة : انه اذا تحقق المجلس من سحب ثقته بالوزارة وعصيانه لها يترتب عليه سقوطه هو لا سقوط الوزارة فانه يصعب جدا أن يوجد نائب واحد يعرض مركزه للضياع ، وان صاحب هذا الرأى كان صريحا كل الصراحة فى تحديد الموقف فقال : انه من المحال ايجاد مجلس نواب يفضل ترك مقاعده على مجازاة الوزراء .

وقد اقترح محمد على علوبة حلا للموقف وقتئذ ألا يحل مجلس النواب الا بموافقة ورأى مجلس الشيوخ ، غير أن هذا الرأى لم يؤخذ به استنادا الى أنه لابد دائما من الرجوع الى رأى الامة فى اجراء انتخابات جديدة لحل الخلاف الذى ينشأ بين الحكومة وبين الملك وبين الأمة .

وقد وقف عبد العزيز فهمي من هذه المسألة موقفا فقهيا بحتا ، اذ أنه لم يعتبر الا الرأى القانونى على اعتبار أنه فى عدم التسليم للملك بحل المجلس ما يحمل هذا المجلس على التحكم فى السلطة التنفيذية وأن الحل هو الطريق الوحيد لتعرف رأى الأمة على حقيقته ، وقد أغفل عبد العزيز فهمي في موقفه هذا الاعتبارات التطبيقية لمختلف الدساتير ، وأغفل اعتبار سوء استعمال الملك لحق الحل ، وهذا يبين الى أى مدى كانت العقلية القانونية تتغلب فى تفكيره على الاعتبارات المستمدة من الواقع ومن عبر التاريخ .

وان لهذا التكوين الفكرى أثرا بالغا فى حياة عبد العزيز فهمى السياسية ، وهو وحده الذى يفسر لنا مختلف المواقف التى وقفها والتزمها فى الحياة العامة كما سنتبينه فيما بعد ، كما أن « على ماهر » بعد ان انفصل عن الوفد قد حرص في هذه المناقشات على أن تسلط عليه الأضواء بوصفه معبرا عن الآراء التقدمية التى تلائم مطالب الامة ، وهو بهذا أراد أن يكون مركزا يجتذب اليه طبقة المثقفين المتطورين بعد أن تبين أنه من المتعذر عليه أن يشق طريقه إلى الصداره فى الوفد المصرى ، لذلك حرص على أن يبدى من الآراء ما يعزز الحقوق الدستورية للأمة ، فكان من بين ما اقترحه أن تستقبل الوزارة اذا سحب المجلس ثقته بها ، لا أن يحل المجلس فى مثل هذه الحالة ، ثم تقدم باقتراح يحد من سلطة الملك والسلطة التنفيذية بالنسبة لحل مجلس النواب ، ولا يجيز حل مجلس النواب الا اذا طلب حله ثلثا أعضائه .

وعلى الرغم من هذه الآراء وتلك المواقف ، وعلى الرغم من توضيح مختلف الاحتمالات المترتبة على منح الملك والسلطة التنفيذية الحق فى حل مجلس النواب فان اللجنة انتهت الى اقرار المبدأ الذى خول الملك الحق فى حل مجلس النواب دون قيد أو شرط ، وبذلك وعلى هذه الصورة صدر الدستور مقررا للملك حقه هذا .

***

وعند مناقشة موضوع السلطة التنفيذية اقترح رئيس اللجنة أن ينص على أن السلطة التنفيذية يقوم بها الملك فى الحدود المقررة بهذا الدستور ،

تأسيسا على المبدأ الذى يقرر أنه ليس فى تولى الملك السلطة التنفيذية معنى قيامه ومباشرته لهذه السلطة بنفسه ، لأن الملك وفقا لأحكام الدستور صاحب السلطة اسما فى حين يقوم بالسلطة الفعلية الوزراء وتمشيا مع هذا المبدأ تمت الموافقة على المادة ٢٩ التى نصت على أن السلطة التنفيذية يتـــولاها الملك فى حدود هذا الدستور .

أما الطريقة التى يمارس بها الملك سلطاته ويتولاها فقد كانت اللجنة ترى وفقا لأحكام الدساتير التى أخذت بالنظام البرلمانى أن الملك يسود ولا يحكم لأن المسئولية تتبع السلطة ، وحينما توجد المسئولية توجد السلطة ، وتمشيا أيضا مع مختلف ما قدم وطرح أمام اللجنة من شروح وتفسيرات اقتنعت اللجنة بأن الملك حقا يسود ولا يحكم ، وأنه يتولى سلطاته بوساطة وزرائه ، وأن هذه السلطات ستكون محصورة فعلا فى مجلس الوزراء ، واقترح رئيس اللجنة أن يكون مبنى النص على هذه المادة قائما على أساس أن يتولى الملك سلطاته مع وزرائه . وقد اعترض عبد العزيز فهمى فى أول الأمر على اللفظ « مع » وقال : ان فى هذا التعبير ما يشير الى أن الملك يشترك فى العمل اشتراكا فعليا ، ورأى أن يقتصر على العبارة « بوســـاطة مجلس الوزراء » بدلا من اللفظ « مع » .

واعترض المكباتى على اشتراك الملك الفعلى فى الأعمال العـــــامة او اشتراكه فى رياسة مجلس الوزراء ، ثم أيد وجهة نظره قائلا : يجب ألا ننسى أننا فى بلاد شرقية وأن آفة البلاد الشرقية وأسباب ضعف الروح الديمقراطية فيها انما هو نفوذ الملوك .

وقال عبد العزيز فهمى : ان النص المقترح يجعل الدستور عديم القيمة لأنه يخول الملك حق الاشتراك الفعلى ، فيكون له بذلك رأى معدود فى مداولات المجلس وفى اجراء مقتضيات السلطة التنفيذية ، وفى هذا هدم للدستور ، وتدخل من الملك فى أعمال مجلس الوزراء يجعل الوزارة آلة فى يده ، ويجعل له تسلطا على أعمال الحكومة بصفة مباشرة .

وهنا تدخل رئيس اللجنة وأدلى بتصريح يؤكد فيه طبيعة السلطة التى

يتمتع بها الملك فقال : ان الملك له حق النصيحة فقط وفقا لاحكام الدستور . وبهذا انتفت الاعتراضات وأقرت اللجنة المادة (٤٨) بالصيغة التى اقترحها عبد العزيز فهمى فى أول الأمر وهو أن الملك يتولى سلطاته بوساطة وزرائه .

ورأت اللجنة اعمالا لهذا النص وتأكيدا له ـ ولكن فى مقام التفسير وفى حدود الرأى المجرد ، لا النص المؤكد ـ رأت أن جميع الحقوق التى قررها الدستور للملك لا يستعملها الا بوساطة وزرائه فاقتراح القوانين واصدار المراسيم وتعيين كبار الموظفين وعزلهم واعلان الأحكام العرفية وتأجيل انعقاد البرلمان وحله وتعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ واعداد خطبة العرش ، كل هذه الأعمال وغيرها يعدها مجلس الوزراء ويرفعها للملك للتوقيع عليها ، وقلما يمتنع الملك عن التوقيع ما دامت الوزارة حائزة لثقة البرلمان .

***

وعلى هذا انتقلت اللجنة الى بحث سلطة الملك فى تعيين وزرائه واقالتهم ، وكذلك تعيين واقالة الممثلين السياسيين ، ورأت اللجنة أن الملك يختار الوزراء من الأشخاص الحائزين لثقته ، وعلى أن يكونوا فى الوقت نفسه حائزين لرضا البرلمان ليمنحهم تأييده .

وفى مقام بحث حق الملك فى اقالة الوزراء رأت اللجنة أنه اذا كان حق التعيين مقيدا برغبة الأغلبية البرلمانية فان حق العزل كذلك مقيد بهذه الرغبة ، واذا أقال الملك وزارة حائزة لثقة الأغلبية فان هذه الاغلبية لاتمنح ثقتها الوزارة الجديدة ، التى يختارها الملك اللهم الا اذا كانت الوزارة السابقة قد فقدت تأييد الأغلبية ، واذا تمكن الملك من تحويل رأى الأغلبية البرلمانية واقناعها بالوزارة الجديدة ، فتمشيا مع هذه المبادىء أقرت اللجنة نص المادة (٥٧) من الدستور التى تنص على هيمنة مجلس الوزراء على مصالح الدولة ، ولقد قدم وزير الحقانية مذكرة قبل اصدار الدستور جاء فيها : ان الملك يتولى الآن الحكم مع مجلس وزرائه وبوساطة هذا المجلس ، ولكن مع وجود هذا المجلس حفظ ولى الأمر فى يده جميع السلطات ، وأن الملك

كان يتخذ تصيبا فى استعمل السلطة التنفيذية رأسا ، لا بالوساطة فقط ، وأن مشروع الدستور ينص على نظام يختلف كل الاختلاف عن ذلك ، فكل عمل يعمله الملك وتكون له علاقة بشئون الدولة يجب لتنفيذه أن يوقعه رئيس الوزراء والوزراء المختصون ، فالملك يستعمل سلطته بوساطة وزرائه والوزراء مسئولون سياسيا عن جميع آعمال الملك ، وبموجب مختلف التفسيرات التى القيت فى هذا الموضوع فى أمور مشابهة تكون كل أعمال الملك حتى الخطب السياسية التى يلقيها داخلة فى مسئولية الوزراء . وتأييدا لهذا المعنى نصت المادتان (٦١ و ٦٢) من الدستور على تضامن الوزراء فى المسئولية أمام مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة علاوة على مسئولية كل منهم عن أعمال وزارته ، وأن أوامر الملك شفهية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال ما .

وتأسيسا على ذلك أقرت اللجنة المادة (٦٥) التى تنص على وجوب استقالة الوزارة اذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بها ، فاذا كان القرار بعدم الثقة خاصا بأحد الوزراء تعين عليه اعتزال الوزارة .

***

تلك كانت الخطوط الرئيسية لما دار فى لجنة الدستور ولما انتهت اليه اللجنة من حيث تقرير المبادىء الخاصة بالسلطتين التشريعية والتنفيذية الا أن تكييف اللجنة لطبيعة الحقوق والسلطات التى يمارسها الملك عن طريق الوزارة لم يكن واضحا الى الحد الذى يزيل كل لبس أو غموض بالنسبة لممارسة الملك لهذه الحقوق ولتلك السلطة التى انتهت الى ترتيبها واقرارها له ، فقد قالت اللجنة : ان الملك يباشر سلطاته بوساطة الوزراء ، ولكن النص لم يأت فى الدستور بصورة الزامية . قال رئيس لجنة الدستور : ان دور الملك لايتعدى مجرد النصح والتوجيه ، وكان احجام اللجنة عن وضع نصوص ملزمة تحدد أو تضع معالم واضحة تفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من جهة وبين ممارسة الملك للسلطة التنفيذية وعلاقته بالوزراء من جهة أخرى ، كان ذلك مما جعل الملك يعتبر أن هذه الحقوق التى أقرها له الدستور ونص على ألا يباشرها الا بوساطة وزرائه حقوق وسلطات له

ايجابية ومباشرة من ناحية التطبيق، وعلى هذا الرأى ، راح الملك يمارس كل ما نص عليه الدستور من حقوق السلطة التنفيذية ممارسة فعالة مباشرة على حين كان فى الوقت نفسه يتمسك ويقيد من نص الدستور الذى يحمل الوزارة التبعة فى جميع التصرفات ويبعدها عن الملك ، على الصورة التى نصت عليها المادة (٣٣) التى تقول : ان ذات الملك مصونة لاتمس بوصف أن الملك غير مسئول عن أعمال الدولة وأن الوزراء هم المسئولون .

***

تجاوز الملك فى التطبيق الحدود التى رسمها له الدستور ، وخالف أحكامه وأخل بها ، وكان له رأى ايجابى فعال واتخذ القرارات المخالفة لاحكام الدستور نصا وروحا كما سنبين ذلك فيما سيأتى من أبواب هذا المؤلف .

ولقد كان الملك فؤاد يستهدف هذا العبث بالدستور سلفا ، ووقت أن كانت اللجنة تناقش نصوص الدستور وتقر مبادئه وأحكامه ، ومن ثم فقد رأى أن يحتاط لذلك من أول الأمر ، وأن يثبت عدم مسئوليته ، ويؤكد لنفسه الحصانة التى تحميه من أى نقد وترفع ذاته عن مستوى المساءلة وتكفل عدم التعرض بالتجريح لسياسته سلفا ، كان لابد للملك من أن يحصن ما سيقدم عليه من أعمال ومن عدوان على حقوق الأمة وعلى سلطاتها ، كان لابد للملك فؤاد من أن يحيط مركزه ويحيط سلطاته بقدسية لايمتد اليهما القانون ، فلجأ الى القانون ذاته يسخر نصوصه لتحقيق غرضه ، ومن اجل هذا ، صدر القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٢٢ ، يعدل فى نصوص المواد « ١٥٠ ، ١٥٦ ، ١٥٦ مكررة » وغيرها من مواد قانون العقوبات ، واستحدث أحكاما جديدة لحماية تصرفاته ، فقد قضت المادة « ١٥٠ » المعدلة بمعاقبة كل من يتطاول على مسند الملكية المصرية أو يطعن على نظام توارث العرش أو يطعن على حقوق الملك وسلطته بالحبس مدة لاتزيد على سنتين او بغرامة لاتتجاوز مائة جنيه .

كما قضت المادة (١٥٦) مكررة بأن كل من يوجه اللوم الى الملك

على عمل من أعمال حكومته أو يلقى عليه مسئولية بوساطة احدى الطرق (التى عددتها المادة) يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنة أو بغرامة لاتتجاوز مائة جنيه .

وقضت المادة (١٥٦) كذلك بأن يعاقب بالسجن أو بالحبس لمدة لاتزيد عن خمس سنوات كل من يعيب فى الذات الملكية بوساطة احدى الطرق المذكورة ولايقل الحبس على أية حال عن ستة شهور . وقد استمد الملك فؤاد ووزراؤه من القوانين الفرنسية القديمة التى ترجع الى عام ١٨٣٠ هذه الاحكام التى أدخلها على قانون العقوبات ، واستند فى ذلك أيضا الى أقوال الشراح الفرنسيين الذين عاصروا وضع تلك التشريعات ، وهى مصادر عفا عليها الزمن وحذفت من التشريع الفرنسى قبل اعداد الدستور المصرى ، وفى هذا يقول الفقيه أحمد أمين :

« انه ليس من الميسور التفرقة بين النقد المباح والنقد الذى يصح أن يعاقب عليه فى مثل هذه المواد ، فالأولى أن يترك النقد مباحا مادام أنه لايتجاوز الحد المشروع الى السب والقذف المعاقب عليهما ، ويلاحظ فوق هذا أن لفظ الطعن الوارد فى المادة (١٥٦) لفظ عام ليس له معنى محدود فى الاصطلاح القانونى ، ويخشى أن يجر تعميم معناه الى التعسف فى التطبيق . »

وفى صدد المبادىء التى استحدثها الملك ووزراؤه فى المادة (١٥٦) مكررة من قانون العقوبات بموجب القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٢٢ يلاحظ أنها مبادىء قصد منها حماية شخص الملك مما عساه أن يترتب من المسئولية أو يوجه من اللوم بسبب تصرفات الحكومة وأعمالها تأسيسا على القاعدة الدستورية القائلة بأن الملك يسود ولا يحكم ، ويتفرع عنها أنه لايمكن أن يخطىء ، وبهذا فقط يجب أن يكون بمنأى عن كل تبعة يمكن أن تجر اليها تصرفات رجال حكومته ووزرائه ، وذلك لأن الملك لايشارك وزراءه فى ادارة الشئون العامة وتصريفها الا عن طريق النصح والارشاد . أما الفعل والتنفيذ فهو دور الوزراء القائمين بأعباء الحكم والمسئولين عنه أمام المجلس النيابى الممثل للأمة فعليهم وحدهم تقع تبعة ذلك .

ولكن الواقع قد أكد أن هذه المبادىء كانت من قبيل الحق الذى يراد به باطلا ، فالملك لم يحترم المبادىء الدستورية لا نصا ولا روحا ، بل انه سعى سعيا متواصلا من أجل أن يتسنى له الطغيان على أحكام الدستور ومبادئه وعلى حقوق الأمة ، وكان كلما ازدادت دوافع الطغيان في نفسه عمد الى قانون العقوبات ليضع جديدا فى مواده يستزيد به لنفسه حصانة ، فتعددت العناصر والأفعال التى امتدت اليها العقوبات وضوعفت العقوبات ذاتها ، وأصبحت القوانين الرجعية الخانقة للحرية مصادر يغترف منها الملك ما شاء من القيود ، بل انه وجد من بين بعض العاملين فى الحقل القانونى من غذى هذا الاتجاه فى نفسه ، وأيده بالرأى ، ومن هؤلاء من قال تبريرا للعقوبة التى قضت بها المادة (١٧٣) من قانون العقوبات المعدل : ان فى هذه العقوبة حماية لمركز الملك من الطعن ، كما تحمى المادة (١٧٩) شخصه من العيب ، وأن الشارع قد نظر الى مركز الملك فوجده يستند الى هيبة تضفى عليه الاجلال ، والى ميراث يكفل له الشرعية ويكف عنه المزاحمة والى حقوق مسلم بها لصاحبها وسلطة معترف له بها ، ورأى أن مهاجمة الملكية فى أية ناحية من هذه النواحى تضعف مركزها وتعطل وظيفتها وتمهد للانقلاب والثورة ، فصاغ المادة (١٧٣) على الوجه الذى يسد به باب النجاة من العقوبة فى وجه كل من يتعرض لمركز الملك ! ..

وقد أيد هؤلاء تلك المادة باستنادهم الى القانون الفرنسى القديم الذى سبقت الاشارة اليه وباستنادهم الى أقوال فقهاء كانوا يرون أن تشمل العقوبة لا الأقوال العنيفة فحسب ، بل تشمل أيضا المناقشة المعقولة اذا كانت تضع حقوق الملك موضع التساؤل والشك ! وأكد انصار المادة (١٧٣) ان القصد منها هو قطع دابر الجدل والمجاراة فى قيمة الملكية أو فى نظام توارث العرش أو فى حقوق الملك وسلطته ، كما ذهبوا الى القول بأنه لايشترط أن يكون الطعن فى ذلك كله صريحا ، وانما يكفى أن يكون معناه مفهوما بغير كد وبغير حاجة الى تخريج واستنباط .

ثم توسع بعضهم فى تكييف جريمة العيب فى الذات الملكية فرأوه فى كل قول أو فعل أو كتابة أو رسم أو غيره من طرق التمثيل يكون فيه مساس

بالتصريح أو التلميح ، من قريب أو من بعيد ، مباشرة أو غير مبـــاشرة بتلك الذات المصونة التى هى بحكم كونها رمزا للوطن المقدس محوطة بسياج من المشاعر يتأذى بكل ما يحس أن فيه مساسا بها ولو لم يكن مايعد بالنسبة لسائر الناس قذفا أو سبا أو اهانة ، فمتى وقع الفعل على أية صورة من تلك الصور ، كان مكونا لجريمة العيب فى الذات الملكية !

وعلى هذه الصورة أحيط مركز الملك بسياج من الحصانة التى جعلته بعيدا عن متناول النقد النزيه الحر حينما يتجاوز تلك السلطة وتلك الحقـوق التى حددها له الدستور ، وقد أثبتت الأيام أن هذه الحصانة وتلك الحماية التى حرص عليها فؤاد ومن بعده فاروق قد أغرتاهما على التمادى فى العبث بحقوق الشعب والاعتداء على الدستور المرة بعد الاخرى ، فكانت هــذه الحصانة وكانت تلك الحماية القبر الذى حفرته الملكية فى مصر لنفســها بيدها ! ..

***

لجنة الدستور ، والحريات العامة :

كان لزاما على اللجنة التى تصنع الدستور وهو عمدة القوانين والمنظم للسلطات جميعا والموضح لحقوق الشعب وواجباته ، نقول : انه كان لزاما على هذه اللجنة أن توضح الحقوق الأساسية للمجتمع وتنظمها فى اطار من الحرية والعدالة والمساواة تنظيما يكفل ويشمل الحماية التامة لهذه الحقوق وترجمتها فيما بعد الى قوانين وتشريعات تحدد علاقة الفرد بالمجتمع كما تحدد وضع الجماعات والأفراد ازاء الدولة ، ولهذا كان على اللجنة أن تتعرض للمبادىء الأساسية التى أطلق عليها حقوق الانسان فى مقام تسجيل الحريات وكان أمامها وهى تقوم بعملها التحفظات البريطانية الواردة فى « تصريح ٢٨ فبراير » والخاصة بحماية الأقليات وحماية المصالح الاجنبية ، وكان بين يديها وعلى وجه التعيين والتحديد النصوص التى اقترحتها الحـكومة البريطانية فى مشروع الاتفاق الذى كان قدمه اللورد كيرزن فى صــدد الحماية الواجبة للمصالح وللأقليات الأجنبية . ولقد شرعت اللجنــة فى

اعداد مواد الدستور على أساس هذه التحفظات فعلا ، وأعدت لذلك أربع مواد تكاد تكون منقولة حرفيا من مشروع كيرزن .

ولقد أوضح عبد العزيز فهمى هــذه الحقيقة عند مناقشة اللجنة لمشروع هذه المواد ، وقال : اننا مجبرون على وضع مبادىء لحقوق الأقليات ولكنه اعترض على اطلاق النصوص الخاصة بهذه الحماية وعدم تحديدها حتى لا يتاح لبريطانيا التدخل لأدنى سبب ولو كان خارجا عن حدود الضمان القانونى .

كما اعترف على ماهر بأن الحرص من جانب اللجنة على وضع هذه النصوص كان مرده خوفها من أن يمليها الانجليز عليها املاء ، وانسياقا منها وراء هذا الجو رأى بعض أعضائها أن يقترحوا منح الأجانب حقوقا مساوية للمصريين ليأمنوا بذلك عدم تدخل الانجليز من جهة ولارضاء الاجانب من جهة أخرى ، وقد اعترض عبد الحميد بدوى على هذا الاتجاه وقال انه يجب أن تتجنب بأية حال أن يكون للأجانب حرية مطلقة تسمح لهم أن يشاركوا المصريين فى كل شىء ، وأن هناك حدا أدنى للحريات يشترك فيه الوطنيون والأجانب على السواء ، الا أن الوطنيين فى كل البلاد يتمتعون فوق ذلك بمزايا خاصة ، الأجانب محرومون منها ، كمزاولة المهن الحرة وعقد الشركات والتوريد للحكومة والاحتكار ، ثم ان حرية الأجانب تقيد بالنسبة لأنواع من الملكيات ، وهــذه كلها يجب أن تخرج عن حد الحرية التى يسمح بها للأجانب وتبقى امتيازا خاصا بالمصريين ، ولهذا طالب عبد الحميد بدوى بأن تحدد الحرية المقترحة على اللجنة .

ولقد اعترض عبد العزيز فهمى على هذا الرأى ، تمشيا مع منطقه القانونى البحت ، فقال : ان الحريات الأساسية مباحة فى كل بلاد العالم للأجانب أسوة بالمواطنين ، ولكن « عبد الحميد بدوى » تمسك برأيه ، غير أن الرأى الغالب فى اللجنة كان يتجه الى طمأنة الأجانب على مصالحهم ومنحهم حقوقا تشعرهم بالحماية الخاصه لها .

وقد شجع هذا الاتجاه فى اللجنة بعض من تقدموا باقتراح ينظم

وضع الأقليات فى البلاد من جهة ويحول من جهة أخرى دون تدخـــل الانجليز ، وذلك بادخال نص فى الدستور يقرر تمثيل الأقليات فى مجلس النواب بنسب تتفق مع عدد هذه الأقليات ، وكان من الطبيعى أن يفتح مثـل هذا الاقتراح الباب على مصراعيه لامور كثيرة لو أخذت به اللجنة ، وقد اعترض عبد الحميد بدوى على الاقتراح وقال : ان تحريك هذا الموضوع يثير فى النفس أشياء وشكوكا ومخاوف ، لأن المبدأ هو حفظ الحقوق العامة لأبناء الوطن كافة دون استثناء ، فاذا قلنا ان هناك أقليات فأنه يتعين علينـــا انسياقا وراء هذا القول أن نعترف بأن الأمة نفسها ، بحكم تكوينها ، مقسمة الى طوائف وشعب ، وحكمها فى ذلك حكم الأقليات تمـاما ، وان الانجليز لم يطلبوا ولم يتقدموا فى أى من اقتراحاتهم بمثل هذا الطلب .

ولقد تبين أعضاء اللجنة خطورة ذلك الرأى الشاذ الذى يدعو الى وجوب الحماية الخاصة والتفرقة بين أبناء الامة مما يمـــكن الانجليز من التدخل مستقبلا فى شئون البلاد ، فمات الاقتراح .

وعلى هذه الصورة انتهت اللجنة الى اقرار المواد الخاصة بالحريات العامة الواردة فى الدستور والتى حوت صراحة أو ضمنا جميع الضمانات التى ارتأتها بريطانيا فى تحفظها الخاص بحماية الأجانب ، وسجلت اللجنة فيما اقترحته من نص ، المساواة التامة بين أبناء البلد ، فتضمن نص المـادة الثالثة أن المصريين جميعا أمام القانون سواء ، وهم متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة ، لاتمييز بينهم فى ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين .

***

اللجنة والسيادة الوطنية والسياسية :

نظرا لأن الدستور يكفل الحريات وينظم حقوق الأفراد فى الدولة كما ينظم مختلف السلطات وينسق علاقاتها جميعا ، ونظرا لأنه مظهـــر للسيادة الوطنية والسياسية ، فقد كان لزاما على لجنة الدستور أن تتصدى فى الباب الأول منه للدولة ونظام الحكم وتناقش وضع مصر بعد صـــدور

« تصريح ٢٨ فبراير » ، فرأى بعض أعضاء اللجنة ضرورة النص على أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة الا أن « عبد الحميد بدوى » رأى أنه لامحل لهذا النص فى الدستور لأنه يتعلق بالمركز الدولى للبلد وتقريره يكون فى المعاهدات لا بالقوانين ، ورأى فريق أن الاستقلال مسألة داخليـــة محض على حين رأى فريق أنه مسألة داخلية وخارجية ، كما أبدوا ملاحظة تشير الى أن هناك فئة من الكتاب تنكر على مصر حصولها على الاستقلال ، ولذلك أصروا على أن تتضمن المادة النص على أن مصر دولة مستقلة •

وقال بعض من الأعضاء بعد ما دار من منـــاقشات : انه طالما أن المادة تتناول تثبيت وضع أسرة محمد على فانه من الضرورى ، اذن وضع نص مقابل لذلك ، وهو سيادة الأمة ، ولتأكيد هذه السيادة رأوا أن ينص على أن مصر دولة دستورية ، غير أن فريقا من الأعضاء اعترضوا على هذا الرأى وأسسوا اعتراضهم على ما سبق من الاتفاق بين أعضاء اللجنة الفرعية على أن تأخذ لجنة الدستور بكل تطبيقات مبدأ سلطة الأمة دون النص عليه ؟ ولتبرير هذا الرأى ولدعم موقفهم منه قالوا : ان النص عليه صراحة فى الدستور يفهم منه جواز تغيير شكل الحكومة فى المستقبل • ومن الطبيعى أنه كان فى هذا البيان ماحمل الأعضاء الذين اقترحوا النص على سيادة الأمة فى الدستور على السكوت عن اقتراحهم ، وانتهى الأمر باقرار النص المقترح الوارد فى المادة الأولى من الدستور •

الفصل الثلاثون

تآمر الملك والانجليز على حقوق الأمة

« لجنة الدستور ومجال تطبيقه ـ وضع السودان ـ لقب الملك ـ لورد لويد »
« يفسر موقف الملك فؤاد ـ موقف اللجنة ـ موقف بريطانيا ـ ثروت يؤثر الاستقالة»
« بريطانيا تتغاضي عن مؤامرات الملك الى حين ـ توفيق نسيم يراس الوزارة وينكر »
« على الامة حقوقها ويشرع في مسخ الدستور ـ توفيق نسيم يتقرب من الوفد ـ »
« بريطانيا تكره الملك « فؤاد وتوفيق نسيم » على تعديل النصوص الخاصة بالسودان »
« ـ استقالة توفيق نسيم ـ أطماع الملك فؤاد ـ بريطانيا تمضي في خطتها وتفرج عن »
« سعد ـ وزارة يحيى ابراهيم ـ موقف عبد العزيز فهمى ـ اعلان الدستور في ١٩ من »
« أبريل سنة ١٩٢٣ وصدور قانون الانتخاب ـ الامة تواجه معركة الدستور ـ الصراع »
« الداخلى » .

***

كان لزاما على اللجنة فى مجال تطبيق هذا الدستور أن تحدد الاقليم الذى يمتد اليه سلطان الدولة ، فلما تصدت اللجنة لهذا المبدأ طرح وضع السودان ومكانه من مصر ، هل هو جزء من الأراضى المصرية ؟ . وماذا يكون لقب الملك ؟ هل يكون ملك مصر ، أو ملك مصر والسودان ؟ .

يقول « جون مارلو » فى مؤلفه عن « العلاقات بين مصر وبريطانيا » ان الملك « فؤاد » استغل بحث اللجنة لهذا الموضوع ليوقع بين ثروت وبين دار المندوب السامى وذلك بايعازه وتأييده من أجل أن تصر اللجنة على أن يكون السودان جزءا من مصر وأن يكون لقبه هو ملك مصر والسودان .

ويقول « مارلو » : ان الملك كان على يقين من أن الانجليز سيلزمونه الوقوف عند حد فى مسعاه هذا ، لأنه لم يكن على استعداد للخضوع لما حواه الدستور من قيود لسلطته ، وكان الملك يبغى من وراء اثارة موضوع السودان احراج ثروت والانجليز أمام الرأى العام الذى كان لابد من أن

يؤيد اتجاه الملك فؤاد ولجنة الدستور فى موقفهما من الاصرار على النصوص الخاصة بالسودان ، ويؤيد اللورد لويد ، فى مؤلفه ، هذا الاتجاه من واقع التقارير الرسمية البريطانية •

والذى حدث فى لجنة الدستور عند وضع نص المادة (١٥٩) أنه طرح موضوع السودان على اللجنة ، فاقترح عبد العزيز فهمى أن ينص فى الدستور على أن السودان جزء من مصر ، داخل تحت سيادتها ، خاضع لملكها • ومراعاة للتحفظ الخاص بالسودان رأى عبد العزيز فهمى أن يضيف الى اقتراحه ما يفيد أن نظام الحكم فى السودان يقرر بمقتضى قانون يصدر فيما بعد •

وقد عرض الاقتراح للمناقشة ورأى أحد الأعضاء أنه من الضرورى أن يحدد الدستور حدود مصر ويذكر أجزاءها سواء أكانت مما تسرى عليه أحكام الدستور أم لا ؟ وأصر على أن يثبت أن السودان جزء من مصر وعلى أن يذكر بطريقة أصلية لا بطريقة عرضية ، وتمشيا مع ما رآه البعض من أن مصر والسودان بلد واحد ، كان هناك رأى صريح فى أن يتساوى أبناء السودان فى الحقوق مع أبناء مصر ، ويشتركوا فى المفاوضات التى تجرى بين مصر وبريطانيا بل أن يسرى الدستور ذاته على السودان لينتخب من أبنائه أعضاء فى البرلمان ، وقيل وقتئذ : انه اذا قبل استبعاد السودان من الدستور فانه يمكن القول ايضا بأن اللجنة يتسنى لها أن تستبعد طنطا أو أسيوط ، ولكن أعضاء اللجنة متأثرين بالتحفظ البريطانى رأوا أن يبعدوا السودان عن نطاق تطبيق أحكام الدستور ، وقالوا : ان نظام الحكم فى السودان يقرر بقانون خاص به •

ويلاحظ أن قرار اللجنة لم يكن ملزما لبريطانيا حتى لو صدر بهذه الصيغة لأن كل ما قررته اللجنة هو اعتبار السودان جزءا من مصر ، وهذا المبدأ فى ذاته سبق تقريره فى اتفاقية السودان •

وقد راعت اللجنة عدم التعرض للنظام القائم ، احتراما أيضا لاتفاقية السودان ، فقررت استبعاده من نطاق تطبيق الدستور •

ثم انتهت المناقشة بين الأعضاء الى أخذ الرأى على النص المقترح للمادة ١٥٩ ، فاتفقت كلمة الأعضاء على النص التالى :

« يسرى هذا الدستور على جميع أجزاء المملـــكة المصرية ما عدا السودان ، فمع أنه جزء من مصر تحت سيادتها خاضع لملكها فان نظـــام الحكم فيه يقرر بقانون خاص . »

وهنا اقترح المكبانى أن يلقب الملك بلقب ملك مصر والســـودان ، فأقرت اللجنة هذا الاقتراح بالاجماع .

***

أما بريطانيا فانها لم ترض بأن تكون مصر والسودان وحدة سياسية بالمعنى الصحيح ، وكانت من جانبها قد حددت موقفها من السودان ، وأعلنت سياستها ازاءه على الصورة التى كشف عنها لويد جورج ورامزى ماكدونالد والتى سنزيدها ايضاحا عند الحديث عن السودان بالباب الخاص به فى هذا الجزء من مؤلفنا ، غير أن هذا لايمنع من استعراض الأزمة التى أثارها قرار اللجنة فى هذا الشأن .

لقد كن موقف الانجليز واضحا تمام الوضوح وكان على ثروت أن يواجه موقفهم هذا ، وكان عليه أن يواجه عداوة الأمة وموقفها من وزارته، ويقول عباس محمود العقاد فى هذا الشأن : « ان الأيام لم تطل حتى وجـد اللورد اللنبى والوزراء المصريون أصدقاؤه أن التصريح كان عبثا باطــلا وجهدا ضائعا ، فاضطروا الى اتباع الخطة التى كانوا مضطرين الى اتباعهـا لو لم يوجد هذا التصريح ، وهى خطة القمع والتجسس والمحـاكمات العسكرية تقابلها من الجانب المصرى المظاهرات وسلسلة من حوادث القتل السياسى لم تكن معروفة قبل ذلك فى تاريخ الثورة المصرية ؛ لان الانجليز الذين أصيبوا قبل تصريح ٢٨ فبراير انما كانوا يصابون فى أثناء المظاهرات أو فى أثناء الصدام والمقاومة وكانوا جميعا من الجنود ، ولكن حـــوادث الاعتداء بعد ذلك التصريح كانت تصيب الجنود والموظفين وغير الموظفين .

وكان القائمون بها أناس يتآمرون ويدبرون ويقدمون عليها للحفيظة والانتقام .

وانقلب العداء الى عناد ، والعناد الى مناجزة يبذل فيها كل فريق قصارى ماعنده لتفريق الآخر واحباط مسعاه . (١)

***

وكان على ثروت أن يواجه الموقف من جهة الانجليز الذين كانوا قد أزعجتهم تلك الحوادث ، فكانوا يوالون الاحتجاج ، وأبلغ اللورد اللنبى ثروت هذا الاحتجاج رسميا ، وأعلنه أن الحكومة البريطانية تنظر بقلق متزايد الى هذه الاعتداءات المتكررة . وقد رد ثروت على هذه الاحتجاجات بالمزيد من وسائل الاضطهاد ، والمزيد من الاعتقالات والمحاكمات ، ولكنها لم تفلح ، وازداد الموقف الداخلى سوءا . وكان على ثروت أن يواجه موقف الملك وتآمره ضده باثارة موضوع السودان .

تطلع ثروت الى عدلى يكن لعله يلقى منه تأييدا ، فلم يجد استجابة كافية منه ، بل ان « عدلى يكن » باتفاق مع عدد كبير من أعضاء لجنة الدستور وغيرهم من المعارضين للوفد شرعوا فى تأليف حزب جديد برياسة عدلى يكن ، وأدرك ثروت ما عساه ان يناله من الحرج البالغ اذا هو تصدى للموقف بأكمله ، واستمر على تحمل مسئولية الحكم فى تلك الظروف .

والحق أن ثروت كان يواجه موقفا فوق طاقته ، اذ حاول أن يضع دستورا يقرر المسئولية الوزارية ، ويحد من سلطة الملك ويقر سلطة الأمة على حين أن الأمة تقف منه موقفا معاديا صارخ العداء ! .

لقد اعتبر نفسه بطل « تصريح ٢٨ فبراير » وجعل من فؤاد ملكا بدلا من سلطان ، ولكن الملك كما يقول عباس محمود العقاد كان يريد أن تكون الوزارة مسئولة بين يديه وألا ينص فى الدستور على أن الأمة

(١) سعد زغلول للعقاد ص ٤١٢ .

مصدر السلطات جميعا ، فتوترت العلاقات بين القصر والوزارة الثروتية وآثر ثروت أن يستقيل ويترك للملك أن يتصرف ، وأتيحت للملك الفرصة لمواجهة الموقف السياسي في البلاد دون أن يفرض عليـــه الانجليز سلفا شخصية بالذات ليكون صاحبها رئيسا للوزارة ، اذ أن اللورد اللنبي ترك له حرية الاختيار لمن يراه حائزا لثقته منقادا لرأيه ، وكان اللنبي يقصـــد من وراء ذلك أن يلقن الملك درسا لا ينساه .

***

استقال ثروت من رياسة الوزارة . وحرص في كتاب استقالته على أن يذكر ما قامت به وزارته من أعمال تطبيقا وتنفيذا لما تم عليه الاتفاق مع الحكومة البريطانية وفقا لتصريح ٢٨ فبراير . استقال ثروت وخلفـــه محمد توفيق نسيم .

كان توفيق نسيم اذ ذاك رئيسا للديوان الملكي ، وكان بحكم منصبه على علم تام بما كان يجيش به قلب الملك فؤاد من آمال ومطامع ، وعلى علم بكل ما دبره الملك من مؤامرات ومكايد للحد من اتجاهات لجنة الدستور عند تقريرها للمبادىء المنظمة لعلاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية ومركز الملك ، وبموقف الملك من عبد الخالق ثروت ، وكان نسيم الطراز الواضح لرجل البلاط العثملي الذي يدين بالولاء الأعمى للملك ولا تربطه بالبلاد أو بالشعب وبالمثل أية رابطة ، سوى خدمة سيده ، ولهذا فقد حرص الملك على أن يحتفظ به وبأمثاله ممن تولوا الوزارة فيما بعد لكي يكونوا أدواته في مواجهة الأمة بسياسته التي كانت العبث بالمبادىء التي قررها الدستور الذي أقسم اليمين باحترامه ، وكان هذا الاتجاه عنصرا ايضا من عناصر الخطة البريطانية لكي تعود الى البلاد سيرتها القديمة ، فتتصارع فيها مختلف القوى ليتسنى لبريطانيا أن تفيد من وراء هذا الصراع ! وما أن تولى محمد توفيق نسيم الوزارة حتى بادر الملك فؤاد بالعمل على العبث بمـــواد دستور ومحاولة انقاص الحقوق الدستورية التي أكدها الدستور للشعب بدأ توفيق نسيم في تنفيـــــذ ســـــياسة الملك في هذا الصـــدد ، محاولاته لمسخ الدستور . وكانت هذه المحاولات تتناول المبادىء الخاصة

سيادة الأمة وبحقوقها الدستورية وممارستها لحقهـــا الانتخابى ، وكيفية تشكيل مجلس البرلمان وتقييد حق الأمة فى تنقيح الدستور بعـــد ادخال تعديلات على الدستور بحيث يتعذر بعد ذلك ايجاد الأغلبية اللازمة لاعادة هذه الحقوق التى قررها الدستور للأمة .

ويقول عباس محمود العقاد : « ان وسيلة توفيق نسيم فى ذلك كانت فى التقرب من الوفد ، واسترضائه بما يجنح الى السكوت عن التعديل المقصـــود ، فلا يرى الانجليز وجها للاعتراض مع موافقة الملك والشعب على المبادىء الدستورية التى يستقر عليها القرار ، ولهـــذا أكثر من دعوة الوفد الى القصر الملكى والى الصلاة فى المســـاجد التى يحضرها الملك فى أيام الجمعة » .

وكتب ردا على مذكرة اللورد اللنبى التى يحتج فيهـــا على حوادث الاعتداء السياسى قال فيه :

« ان تكرارها المؤلم منذنحوسنة يحمل على الاستنتاج : أن هناك ردفعل ضد سياسة لا تراعى عواطف الأكثرية من الأهلين المراعاة الكافية ، وهـــو رد فعل يؤسف له ، كما أنه صدرعن قلة رويةمن قبل بعض العناصر المتهوسة غير المسئولة ، كما يوجد لسوء الحظ فى كل بلد . والذى يزيد فى ترجيح هذا الافتراض أمر يسترعى النظر ، وهو أنه فى كل المدة التى كان يرجى فيها الوصول الى اتفاق ودى بين لسان حال تلك الأكثرية والحـــكومة البريطانية لم ترتكب جريمة من تلك الجرائم فحسب ، بل ان العلاقات بين المصريين والانكليز لم تكن قط أكثر ثقة وأوفر ولاء مما كانت فى تلك الفترة ، مع أن الأمر صـــار على العكس من ذلك من يوم أن أصـــبحت الحكومة البريطانية غير متصلة بممثلى الأكثرية المصرية ، بسبب المفاوضات غير الرسمية أولا ، ثم بسبب تدابير العنف التى تلت قطع المفاوضات الرسمية وأخيرا بسبب التدابير التى صاحبت الاتفاق مع أقلية لا تأثير لها حقيقـــة فى الأمة ، فزادت الحالة تحرجا والعواطف تألما مما جعل الاتفاق المرغوب فيه أكثر صعوبة » .

بيد أن هذا التقرب الى « الأكثرية » لم ينفع الوزارة النسيمية طويلا في تخدير الأمة وتهيئة الجو لتعديل الدستور ، ذلك التعديل الذى يضيق من حدوده ، ويكاد ينقضه من أساسه ، وهو الاعتراف بسلطة الأمة والتبعة الوزارية . فقد كانت الأمة أيقظ من أن تؤخذ بهذه الأساليب أو تستمع فيها الى رأى أحد ، وزادها يقظة وحذرا أن الوزارة لم تصنع شيئا فى مسألة المنفيين والمعتقلين كما كان منتظرا منها ، ولم تصنع شيئا لتمثيل مصر فى مؤتمر لوزان الذى كان منعقدا للنظر فى مسائل الشرق وتنقيح المعاهدات بين الحلفاء والدولة التركية صاحبة السيادة القديمة على مصر (١) .

وأعلن الوفد المصرى بيانا جاء فيه أن وزارة توفيق نسيم ما زالت ملتزمة خطة الصمت ، وما زالت مصالح البلاد معطلة ، فلا مثلت مصر فى مؤتمر لوزان تمثيلا شعبيا ، ولا ألغيت الأحكام العرفية ، ولا احترم حق الأمة فى أن يكون الدستور وليد ارادتها ، ولا عاد الوكلاء المتغيبون ، ولا أطلق سراح الزعماء المسجونين ، كما أشار البيان الى الأمور الخطيرة التى تهدد مشروع الدستور .

وهكذا حدد الوفد المصرى موقفه من وزارة محمد توفيق نسيم ، وكشفت الأمة عن موقفها من محاولات الملك فؤاد ، وكان عليه أن يواجه بريطانيا التى قابلت مناوراته هو ووزيره الأول محمد توفيق نسيم بمناورة من جانبها أشد وقعا وأمضى أثرا اذ أكرهت الملك « فؤاد » ووزيره « نسيم » على تعديل النصوص الخاصة بالسودان بنفسهما ، وبهذا لم تتح لهما الفرصة لكى يظهرا بمظهر البطولة أمام الأمة ، وفى الوقت ذاته ثأرت منهما لعبد الخالق ثروت الذى كان متجاوبا ومتفاهما مع اللورد اللنبى .

***

ولقد كشف توفيق نسيم الموقف كله ، فى كتاب استقالته الذى رفعه فيما بعد للملك فؤاد ، فاعترف فى سطوره بأن الحكومة البريطانية ، فيما يتعلق بالسودان ، قد اعترضت على النصين الواردين بشأن السودان

---

(١) سعد زغلول للعقاد ص ٤٢١ و ٤٢٢ .

وطالبت بتحوير أحدهما ، وتصر النص الآخر على تلقيب الملك ، بملك مصر ، وليس بملك مصر والسودان ، وقال كتاب الاستقالة : انه قد دار بحث فقهي حول الأمر ، وأنه فيما يتعلق بالسودان ، من ناحيتي الواقع والقانون ، انما هو مجرد تقرير ما لمصر من حقوق شرعية بدون ادخال تغيير ما على الحالة الراهنة ، وان دار المندوب السامي قد اقترحت نصا حاز موافقته بعد تحويره تحويرا خفيفا ، وخلاصته : « ان تطبيق الدستور يتناول الأقطار المصرية عدا السودان ، وذلك بشرط ألا يمس هذا الاستثناء سيادة مصر على السودان ولا حقوقها الأخرى .

ثم يتعرض الكتاب للقب الملك ، فيقول : ان بريطانيا عادت ففرضت نصين آخرين : احدهما خاص بلقب الملك وقصره على لقب مصر فقط ، والآخر خاص بالسودان ، وقد تضمن تعديلا جوهريا ماسا بحقوق البلاد ، وانه كان لا يريد قبوله ولا تحمل مسئوليته ، كما أنه قدم مذكرة لدار المندوب السامي أوضح فيها وجهة نظره ، وأسانيده في الموضوع .

ومضى توفيق نسيم يوضح في كتابه رأي دار المندوب السامي في وجهة نظره فقال : ان وجهة نظره لم تصادف قبولا لدى الحكومة البريطانية التي قدمت للملك مذكرة شديدة اللهجة لم يكن هو يتوقع صدورها ولا سيما أن المفاوضات كانت جارية بين الحكومة المصرية وبين دار المندوب السامي بروح الوفاق والوئام .

واستطرد يقول : انني لما اطلعت على هذه المذكرة لم أقبل أن أتحمل تبعتها ، وانما عرضت في الحال على جلالتكم استقالتي ، ولما كان المركز خطيرا ، والوقت المحدود للاجابة عن هذه المذكرات معدودا بالساعات ، فقد صار مده ريثما يجتمع مجلس الوزراء في الصباح ، ولقد جرت مخابرات بين الحكومة وبين دار فخامة المندوب السامي أسفرت عن وضع نصين ورد فيهما أن هذا اللقب يقرر عند الفصل النهائي في نظام السودان بوساطة الممثلين المفوضين ، وان تطبيق الدستور يمس حقوق مصر في السودان .

وهكذا يعترف توفيق نسيم بأنهساير وجهة النظر البريطانية فيما

يتعلق بالنصين المذكورين ، وان كان يعتبر قبوله ومسايرته هذه كانا تحت الضغط والاكراه ، ومن أجل التفادى من المخاوف ، ولا سيما خوفه كما قال من أن تسترد الحكومة البريطانية كامل حريتها فى العمل ازاء الحالة السياسية فى مصر وفى السودان ، ولما وضح له من أن بريطانيا قد تلجأ عند الضرورة الى اتخاذ أى تدبير تراه مناسبا .

ويقول توفيق نسيم ، انه نظرا للأخطار الجسيمة التى تستهدف لها البلاد فى الحال ، وفور انتهاء المدة التى حددها الانذار للرد ، واذا ما كان الرد رفضا قاطعا ، ونظرا لما كانت الظروف والحالة تدعو اليه ، فقد تلافت حكومته الأمر ، ووافقت على أن تكتب لجلالتكم بقبول هذين النصين المراد وضعهما فى الدستور الذى لم يرفع الى جلالتكم الى الآن ، ريثما يصل رد الحكومة الانجليزية وقد مضى موعد الأربع والعشرين ساعة المحدودة لوصوله .

ويضيف نسيم : انه بهذا التصرف قد استجاب الى نداء الواجب نحو العرش ونحو الأمة من أول الأزمة الى وقت تقديم استقالته التى يتقدم بها قبل أن يسجل فى الدستور موافقة الملك على التعديلات التى أصرت بريطانيا على ادخالها على الدستور ، وذلك محافظة على العرش فى أحرج المواقف ، وكذلك محافظة على حقوق البلاد .

كما حرص توفيق نسيم أيضا فى كتاب استقالته الذى حرره طبعا بتوجيه من الملك فؤادعلىأن يسجل لنفسه أو لحكومته ـ بوصفه رئيس الوزارة الذى اختاره الملك بعد استقالة ثروت ـ تمسكه باشتراك مصر فى مؤتمر لوزان الذى كان منعقدا وقتئذ لتقرير الصلح بين تركيا والحلفاء ، وكان من بين ما هو مدرج بجدول أعمال المؤتمر اذا ذاك تصفية الموقف القديم الناشىء عن تبعية مصر للسيادة التركية ، ويقول نسيم فى هذا الشأن :

ان وزارة الخارجية المصرية ، اثر تسلمه ادارة البلاد قد سعت لدى الدول ذات الشأن من أجل دعوة مصر لحضور هذا المؤتمر ، ولكنها لم

توفق ، ولم تقبل الدول البرنامج الذى أرادت حكومته أن تدخل المؤتمر على أساسه ، وانه يحمل الانجليز تبعة رفض دعوة مصر •

ثم يستطرد ، فينفى عن الملك وعن نفسه فكرة تعديل الدستور وانتقاص سلطة الأمة فيه ، ويؤكد أن حكومته أبقت فى نصوص الدستور كل ما يتعلق باشتراك الأمة فى الحكم اشتراكا فعليا ؛ وتركت لها الاشراف ومساءلة الوزارة أمام مجلس النواب ، ومضى توفيق نسيم فى الوقت ذاته يحمل الانجليز مسئولية تأخير صدور الدستور بعد أن جعله مطابقا لغيره من دساتير الأمم المتمدينة ، وذلك التأخير بسبب اعتراضها على النصين الواردين فيه بشأن السودان •

وحرص توفيق نسيم على أن يسجل أيضا لنفسه الفضل فى أنه خطا خطوات واسعة فى سبيل انجاز قنون التضمينات الذى علقت عليه الحكومة البريطانية رفع الأحكام العرفية التى تئن منها البلاد منذ تسع سنوات ، وتعانى آلامها وشدة وطأتها ، ومضى يقول :

انه كان حريصا على أن يجعل للمنفيين والمسجونين والمعتقلين قسطا من تفكيره وأعماله ومطالبه من يوم توليه الحكم ، وفى كل فرصة كانت تسنح له ، ولكنه لم يوفق لأنه فى كل فرصة كان يقع أحيانا ما يحول دون اتمام النجاح ، وكان يحدث أحيانا أخرى أن يكون البت فى بعض الحالات متصلا بانهاء المسائل المعلقة •

***

وهكذا ، انتهت أول تجربة حاول بها الملك فؤاد أن يمارس فيها سلطانه المباشر فى ظل « تصريح ٢٨ فبراير » ، وأدرك اللورد اللنبى أنه يواجه فى الملك فؤاد الأساليب التى كان يلجأ اليها نفسها اسماعيل ، ثم عباس الثانى ، ولذلك وقف منه موقف الحزم والشدة ، وكانت استقالة توفيق نسيم ـ الذى رأى فيه الانجليز عميلا كريها من عملاء السراى ـ نتيجة لاصرار دار المندوب السامى على الوقوف فى وجه الملك •

ولم يكن هذا الموقف غريبا لأن الملك « فؤاد » كان يزمع التدخل

في السياسة على الصورة التي تتفق مع أطماعه الشخصية ومصالحه الذاتية ، وهي أطماع ومصالح كانت وقتئذ غير متفقة مع الخطة البريطانية التي كانت ترمي الى استدراج الوفد للحكم ، فأطماع فؤاد وان كانت في ذاتها على حساب مصلحة مصر والمصريين ، كانت لا تتمشى الى خططها مع الخط الذي كانت تسير فيه مطامع السياسة البريطانية التي كانت أيضا وبطبيعة الحال ، على حساب مصلحة مصر ، فالخلاف بين الذئبين ، كان على افتراس الشاة ، لا على انقاذها ! لذلك فان بريطانيا أصرت على التعجيل باصدار الدستور واجراء الانتخابات ، ورأت أن تواجه حالة اضطراب الأمن وحوادث الاعتداء المتكررة ضد البريطانيين في مصر بابداء استعدادها للافراج عن أعضاء الوفد المعتقلين ، وفي مقدمتهم سعد زغلول الذي كان قد سبق نقله من جزر سيشل الى جبل طارق ، وأشعرت الوفد بميلها للتفاهم معه لو هادنها وهادن الأوضاع القائمة ، وأبدى رغبته في دخول الانتخابات التي كانت ستجرى على أساس الدستور الذي هاجمه سعد أشد الهجوم ، واستنكر موقف أعضاء اللجنة التي أعدته .

ويفسر جون مارلو قبول الوفد لهذا المسعى من جانب انكلترا ، بأن الوفد كان قد ارتاح لما حواه الدستور من مبادىء منظمة ومحددة للعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .

ولكن ترى على أي صورة أعلن هذا الدستور ؟ أعلى الصورة التي أعدتها لجنته مع تعديل النصين الخاصين بالسودان ، وبلقب الملك ، أم على تلك الصورة التي كان قد أعدها توفيق نسيم حينما تولى الوزارة ، فأدخل وبدل في مواد الدستور بما يعزز سلطة سيده الملك ؟

***

قدم محمد توفيق نسيم استقالته في ٥ من فبراير سنة ١٩٢٣ وفي ١٥ من مارس كلف الملك يحيى ابراهيم تشكيل الوزارة الجديدة التي نهجت نهج الوزارة السابقة ، وشرعت في بحث تلك التعديلات ، ونصب عينيها في ذلك مسخ الدستور فيما يتعلق بالنصوص الخاصة بسلطة الملك .

***

وتنبه الرأي العام الى هذه الحقيقة وراحت أصوات الاحتجاج ترتفع هنا وهناك ، وقد وجه عبد العزيز فهمي وقتئذ في احدى الصحف كتابا مفتوحا الى يحيى ابراهيم قال فيه :

ان لجنة الدستور قد وضعت كل شيء في نصـــابه ، وأعطت كل ذي حق حقه ، فلم تغمط الأمة حقها في السيادة ، وفي كونها مصدر السلطات ، وثبت حق الملك الى ما شـــاء الله ، ولم تخـرج في أي أمر من الأمور التفصيلية عما تقتضيه قواعد القـــانون العام الحديث ، وما يتفق مع حالة البلاد ، ولقد بلغ بها التحرز في عملها حدا أخذها به الكثيرون من الكتاب ، فلم يحجم ، بعضهم عن وصفها ، تارة بأنها حكومية ، وأخرى بأنهـــا لجنة رجعية ، ولكنها صبرت على كل هذا ، وهي مؤمنة بأنها أدت واجبها ، وأن أخشى ما يخشاه كل من يغار على حق البلد أن يصدر الدستور ، لا كما وضعته تلك اللجنة ، بل مشوها بالتعـــديلات التي يتناقل الناس أن وزارة نسيم ادخلتها على الدستور .

وسرد عبد العزيز فهمي في كتـــابه تلك التعديلات التي أدخلهـــا توفيق نسيم ، ومن بينها اعتبار الدستور مجرد منحة من العرش بوصـــف أن الدستور ليس بحق – في الأصل – للأمة ، وانه لا سلطان للأمة .

ثم عاد عبد العزيز فهمي ، بعد ذلك فنشر في ١٦ من مارس ســـنة ١٩٢٣ بيانا سرد فيه تلك التعديلات ، وقد ضمن عبد الرحمن الرافعي في مؤلفه « ما بعد الثورة » نص هذا البيان .

كما احتج أعضاء لجنة الدستور على المسخ والتشـويه اللذين لحقـا بالدستور .

وفي ١٥ من ابريل سنة ١٩٢٣ عاد عبد العزيز فهمي بوصفه متحدثا عن حزب الأحرار الدســـتوريين ، فوجه الى يحيى ابراهيم كتابا مفتوحا استهله قائلا :

سيدي الرئيس ، ذلك الرجل الذي يجلك لا يزال يحسن الظن بك ، ويتفاءل خيرا بوزارتك ، غير انه قلق أرق لايهدأ له بال ، ولا يســـتقر به مضجع ، انه يرى أشباحا تطوقك أنت واخوانك حول الدستور ، تغريكم بأن تمسوا حماه المحرم بسوء ، وتنالوا منه بظلم تحقيقـــا لما أراد البعض من قبلكم ، وانه ليخيل اليه أنكم عاكفون من حول هذا الدستور الأعزل

تصوبون اليه سهما بيد ؟ وتحبسونه بأخرى ، يدفعكم الى الرمى حب المجاملة ، وتمنعكم عنه الذمة ومراقبة الله والناس ؟ ولأنه يعلم أن من حام حول الحمى يوشك أن يقع ! فتراه يا سيدى هلوعا يخاف هذا الشر المستطير على نفسه وعلى أهل وطنه ، كما يخشى عليكم نار الله الموقدة ، وفيكم أهله وأصدقاؤه ، لأنه سمع فوق ما بلغكم اياه فى المرة الأولى ، ويخشى أن تجتزئوا بالنظر ؟ عما يظن منه ، فها هو ذا فرارا من وخز ضميره يسارع الى تنبيهكم لشىء من التعديلات الأخرى التى يتحاكى بها الخاصة ويألمون لها .

وعاد عبد العزيز فهمى الى ترديد ما كانت تلوكه الألسن حول تلك التعديلات التى قصد بها الى تعزيز سلطة الملك على حساب سلطة الأمة فقال فى هذا الصدد :

سمعت انهم يقولون فى معرض الدفاع عن حذف المادة (٢٣) الخاصة بسلطة الأمة : ان سيادة الأمة أمر بدهى لا ريب فيه ، ولكن من الأليق عدم النص عليها والاكتفاء بمظاهرها وآثارها المبينة فى الدستور ، وأخصها مسئولية الوزراء لأن فى النص جرحا لاحساس وشعور صاحب العرش ، فهل يجوز عليك مثل هذا الدفاع السخيف ؟

ان الانجليز لم يعلنوا استقلال سلطان مصر ، ولا سيادة سلطان مصر على شعبه وانما تصريحهم كان باستقلال مصر نفسها ولسيادة مصر لنفسها ، فهم لم يحرروا السلطان ويستعبدوا له الشعب ، وانما هم بما أطلقوا للشعب من بعض حقوقه المغتصبة أبدوا ميلهم لتحرير هذا الشعب نفسه على شرط حق مسلم به من الجميع وهو بقاء الامارة للسلطان وخلفائه ، واذا كانت سيادة الأمة وكونها مصدر كل سلطة هى أهم ما تسعى الشعوب لحمل أمرائها على الاقرار به لها ، وهى التى تقيم الثورات وتثل العروش لاستنقاذ نفسها من براثن هؤلاء الأمراء ، فما معنى أن تكون هذه السيادة آتية لمصر من بين أنياب الانجليز بعد الجهود والتضحيات الكبيرة التى قام بها المصريون فى وجه الانجليز ثم يأتى أناس من المصريين أنفسهم فيهبونها غنيمة باردة لأمراء البيت المالك بتلك العلة ؟ علة عدم جرح الاحساس ؟!

تصوبون اليه سـهما بيد ؛ وتحبسونه بأخرى ، يدفعكم الى الرمى حب المجاملة ، وتمنعكم عنه الذمة ومراقبة الله والناس ؛ ولأنه يعلم أن من حام حول الحمى يوشك أن يقع ! فتراه يا سيدى هلوعا يخاف هذا الشر المستطير على نفسه وعلى أهل وطنه ، كما يخشى عليكم نار الله الموقدة ، وفيكم أهله وأصدقاؤه ؛ لأنه سمع فوق ما بلغكم اياه فى المرة الأولى ، ويخشى أن تجتزئوا بالنظر ؛ عما يظن منه ، فها هو ذا فرارا من وخز ضميره يسارع الى تنبيهكم لشىء من التعديلات الأخرى التى يتحاكى بها الخاصة ويألمون لها .

وعاد عبد العزيز فهمى الى ترديد ما كانت تلوكه الألسن حول تلك التعديلات التى قصد بها الى تعزيز سلطة الملك على حساب سلطة الأمة فقال فى هذا الصدد :

سمعت انهم يقولون فى معرض الدفاع عن حذف المادة (٢٣) الخاصة بسلطة الأمة : ان سيادة الأمة أمر بدهى لا ريب فيه ، ولكن من الأليق عدم النص عليها والاكتفاء بمظاهرها وآثارها المبينة فى الدستور ، وأخصها مسئولية الوزراء لأن فى النص جرحا لاحساس وشعور صاحب العرش ، فهل يجوز عليك مثل هذا الدفاع السخيف ؟

ان الانجليز لم يعلنوا استقلال سلطان مصر ، ولا سيادة سلطان مصر على شعبه وانما تصريحهم كان باستقلال مصر نفسها ولسيادة مصر لنفسها ، فهم لم يحرروا السلطان ويستعبدوا له الشعب ، وانما هم بما أطلقوا للشعب من بعض حقوقه المغتصبة أبدوا ميلهم لتحرير هذا الشعب نفسه على شرط حق مسلم به من الجميع وهو بقاء الامارة للسلطان وخلفائه ، واذا كانت سيادة الأمة وكونها مصدر كل سلطة هى أهم ما تسعى الشعوب لحمل أمرائها على الاقرار به لها ، وهى التى تقيم الثورات وتثل العروش لاستنقاذ نفسها من براثن هؤلاء الأمراء ، فما معنى أن تكون هذه السيادة آتية لمصر من بين أنياب الانجليز بعد الجهود والتضحيات الكبيرة التى قام بها المصريون فى وجه الانجليز ثم يأتى أناس من المصريين أنفسهم فيهبونها غنيمة باردة لأمراء البيت المالك بتلك العلة ؛ علة عدم جرح الاحساس ؟!

اللهم ان هذا كلام المستهزئين الذين يستضعفون هذه الأمة ، فيضيعون أهم حق لها بمثل هذا التعليل السخيف !

واسترسل عبد العزيز فهمي في كتابه على هذا النمط ، وأكد فيه أن الشعب المصرى صاحب حق أصيل في الدستور ، ومتعاقد أصيل فيه ؛ ومن ثم فان أحدا كائنا من كان لا يملك اصدار الدستور بدون اشتراك هذا الشعب رجالا ونساء كهولا وفتيانا حتى الأجنة في بطون أمهاتهم ! وانتهى عبد العزيز فهمي في كتابه قائلا :

واني الى هنا قد أديت ما كان يثقل ضميرى من واجب التبصير ، واتخذت الله شهيدا بيني وبينكم ، ولا تحسبوا بعد اليوم أني أخاطبكم ، فقد مللت فكسرت قلمي وحبست لساني وفوضت الأمر لله وهو أحكم الحاكمين .

***

ولم يكن عبد العزيز فهمي وحيدا في موقفه هذا ، بل ان دار المندوب السامي كانت تؤازر موقف حزب الأحرار الدستوريين الذى كان عبد العزيز فهمي ينطق بلسانه ، ولم تمض أيام حتى صدر الدستور وأعلن في يوم ١٩ من ابريل سنة ١٩٢٣ .

***

وفي ٣٠ من ابريل أى بعد اعلان الدستور بأحد عشر يوما ، صدر قانون الانتخاب الذى جعل لكل مصرى بلغت سنة الحادية والعشرين الحق في الانتخاب ، وجعل انتخاب أعضاء مجلس النواب على درجتين الأولى لانتخاب مندوبين ثلاثينيين ، أى مندوب عن كل ثلاثين ناخبا ، والأخرى انتخاب هؤلاء المندوبين للنواب ، واشترط ألا تقل سن المندوب الثلاثيني عن ٢٥ سنة ، والنائب عن ثلاثين سنة ، ونص على انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ على ثلاث مراحل .

***

وباعلان الدستور وبصدور قانون الانتخاب أصبح لزاما على الأمة أن تخوض ، بدلا من معركة الاستقلال ، معركة الانتخابات ، وأصبح عليها بعد أن كانت تواجه عدوا واحدا وهو الاحتلال البريطاني ، أن تواجه

اللهم ان هذا كلام المستهزئين الذين يستضعفون هذه الأمة ، فيضيعون أهم حق لها بمثل هذا التعليل السخيف !

واسترسل عبد العزيز فهمى فى كتابه على هذا النمط ، وأكد فيه أن الشعب المصرى صاحب حق أصيل فى الدستور ، ومتعاقد أصيل فيه ، ومن ثم فان أحدا كائنا من كان لا يملك اصدار الدستور بدون اشتراك هذا الشعب رجالا ونساء كهولا وفتيانا حتى الأجنة فى بطون أمهاتهم ! وانتهى عبد العزيز فهمى فى كتابه قائلا :

وانى الى هنا قد أديت ما كان يثقل ضميرى من واجب التبصير ، واتخذت الله شهيدا بينى وبينكم ، ولا تحسبوا بعد اليوم أنى أخاطبكم ، فقد مللت فكسرت قلمى وحبست لسانى وفوضت الأمر لله وهو أحكم الحاكمين .

***

ولم يكن عبد العزيز فهمى وحيدا فى موقفه هذا ، بل ان دار المندوب السامى كانت تؤازر موقف حزب الأحرار الدستوريين الذى كان عبد العزيز فهمى ينطق بلسانه ، ولم تمض أيام حتى صدر الدستور وأعلن فى يوم ١٩ من ابريل سنة ١٩٢٣ .

***

وفى ٣٠ من ابريل أى بعد اعلان الدستور بأحد عشر يوما ، صدر قانون الانتخاب الذى جعل لكل مصرى بلغت سنة الحادية والعشرين الحق فى الانتخاب ، وجعل انتخاب أعضاء مجلس النواب على درجتين الأولى لانتخاب مندوبين ثلاثينيين ، أى مندوب عن كل ثلاثين ناخبا ، والأخرى انتخاب هؤلاء المندوبين للنواب ، واشترط ألا تقل سن المندوب الثلاثينى عن ٢٥ سنة ، والنائب عن ثلاثين سنة ، ونص على انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ على ثلاث مراحل .

***

وباعلان الدستور وبصدور قانون الانتخاب أصبح لزاما على الأمة أن تخوض ، بدلا من معركة الاستقلال ، معركة الانتخابات ، وأصبح عليها بعد أن كانت تواجه عدوا واحدا وهو الاحتلال البريطانى ، أن تواجه

الفصل الحادى والثلاثون
الأحزاب المصرية

« الحزب الوطنى ـ اسباب ضعفه ـ محمد فريد ـ حاجة الحزب الوطنى الى »
« الزعامة الثورية التى تنهض بدعوته ـ الحزب الوطنى يباشر نشاطا رمزيا ـ الحزب »
« الوطنى ومؤتمر لوزان ـ الخلاف بين الوفد المصرى والحزب الوطنى في مؤتمر لوزان»
« ـ حزب الاحرار الدستوريين ونشأته ـ انصاره ـ طبيعته ـ عدلى يكن ورياسة »
« الحزب ـ برنامج الحزب ـ الحزب يفشل في اجتذاب الشعب اليه ـ النفصال »
« بينه وبين الوفد ـ انسحاب عدلى يكن ـ محمد محمود ورياسة الحزب ـ الحديث »
« عن الوفد المصرى هو الحديث عن سعد . »

***

استعرضنا فى المرحلة السابقة من مؤلفنا نشأة الحزب الوطنى والدور الذى قام به مصطفى كامل رئيس هذا الحزب ورفاقه من أعضاء الحزب فى الحركة الوطنية ، وكنا حريصين على تناول نقطة الضعف التى لازمت هذا الحزب منذ نشأته ، وهى أنه فى الوقت الذى كان يطالب فيه بجلاء الانجليز عن البلاد لم يطالب بالاستقلال التام ، وانما حرص كل الحرص على الابقاء على صلة الولاء التى كانت تربط مصر بالدولة العثمانية ، وعلى سيادة هذه الدولة على مصر ، وكان مغزى هذا الموقف فى نظر الوطنيين الذين كانوا لا ينظرون الا لاستقلال مصر أن الحزب الوطنى يطالب بالاستقلال الذاتى لمصر ، وكان لجلاء الانجليز عن البلاد ـ لو أنه تم ـ نتيجة واحدة ، هى تعزيز السيادة العثمانية على البلاد فى الوقت الذى تتحمل فيه مصر وحدها تبعة الكفاح ضد الاحتلال البريطانى ، وبذلك فان البلاد لا تكون قد أصابت من جهادها الا الغرم لكى تحقق للدولة العثمانية الغنم .

وكان من الطبيعى أن يكون لموقف الحزب الوطنى هذا أثره الواضح فى أثناء الحرب العالمية الأولى ، اذ بادرت السلطات البريطانية فى مطاردة زعمائه ، واعتبرت دعوة الولاء للدولة العثمانية دعوة عدائية تهدد سلامة

ورفعوا لواء دعوة الحزب الوطنى ، ثم كيف كان موقف أولئكم الذين رأوا في أنفسهم جدارة تؤهلهم لأن يؤدوا دورا خاصا فى القضية المصرية ، وينهضوا بمسئولية جديدة ازاء الاستعمار ، وازاء الملك ، وأعنى بهم أولئكم الذين أسسوا حزب الأحرار الدستوريين ، لقد أصبح فى مصر اذ ذاك أحزاب سياسية ، فترى ماذا كان الدور الذى نهضت به هذه الأحزاب ؟

الامبراطورية البريطانية التى كانت تحارب وقتئذ الدولة العثمانية • وتعاديها • فنفى من قادة هذا الحزب من نفى خارج البلاد ، واعتقل من اعتقل ، كما بقى منهم خارج البلاد من تعذر عليه العودة اليها بسبب نشوب الحرب ، وهكذا ظلت حرية أعضاء هذا الحزب فى مباشرة نشاطهم السابق مقيدة طوال مدة سنى الحرب •

وعلى الرغم من ذلك ، فقد كانت الظروف أمام الحزب الوطنى عام ١٩١٩ مهيأة ليتولى قيادة الحركة الوطنية لو أنه وجد من بين أعضائه الباقين فى مصر من توافر له الشعور الثورى والصفات القيادية التى تؤهله لتفهم الموقف السياسى والموقف الوطنى على حقيقتهما ، وادراك ما يقتضيانه من الخطوات ، وتكريس جهوده لتحقيق مطالب البلاد على أساس الجهاد والتضحية فى هذا السبيل •

لقد صدق محمد فريد ، هذا الرجل الذى احتمل النفى والتشريد ، وظل يكافح فى سبيل قضية بلاده الى أن وافته المنية بعيدا عن بلاده وفى غير أرض وطنه ، لقد صدق هذا الرجل ، حين قال قبيل وفاته : ان البذور التى القاها مؤسسو الحركة الوطنية فى تلك الأرض الخصبة قد نمت وترعرعت غصونها ، ثم ازدهرت وستظهر ثمارها ، ولكن الحزب الوطنى لم يستطع جنى هذه الثمار ، لأن القدر الذى رفع « مصطفى كامل » الى مرتبة الزعامة وحجب هذه الزعامة عمن كانوا يتطلعون اليها ، هذا القدر ذاته قد عاد فكتب الزعامة لآخرين ، بعيدين عن الحزب الوطنى ، ولكنهم كانوا من بين أولئكم الذين عاصروا « مصطفى كامل » ، ولم يكونوا دونه فى مستوى المواهب والصفات الذهنية ، غير أنهم ربما كانوا أضعف منه عقيدة ، وأقل ايمانا على الأقل نظرا للظروف التى كانت تمر بها البلاد وقتئذ ، فآثروا المضى فى السبيل الذى اختاروه لأنفسهم بدلا من سبيل الزعامة التى كانت تداعب آمالهم •

فلقد بقى نشاط الحزب الوطنى طوال مدة الحرب العالمية الأولى محصورا فى الكتابة ، كلما وجد الى الكتابة سبيلا ، ثم فى الخطابة فى أضيق

الحدود ، وما ان قامت الأمة قومتها للمطالبة بحقوقها ، ودعت الوفد المصرى للتحدث باسمها وعرض قضيتها كوكيل عن الأمة حتى بادرت بالانضمام الى الوفد ، تلك العناصر الوطنية كانت تتلمس طريقها ، وتبحث عن الوسائل التى تتحقق بها مطالب البلاد ، ورأت فى الوفد خير وسيلة لذلك ، أما العناصر التى رأت البقاء على عهدها للحزب الوطنى فانها قبلت الاندماج فى الوفد ، غير أن هذا الاندماج لم يتحقق لا بسبب الخلاف فى المبدأ أو على الوسائل ، ولكن كما يقول عبد الرحمن الرافعى لخلاف وقع حول الأشخاص الذين يمثلون الحزب فى الوفد المصرى !

وعلى هذه الصورة ظل الحزب الوطنى يباشر نشاطا رمزيا يثبت به وجوده ، واستمر هذا النشاط محصورا فى نطاق التقارير والاحتجاجات فقدم الحزب الوطنى تقريرا مطولا الى مؤتمر الصلح المنعقد فى باريس عام ١٩١٩ استعرض فيه قضية البلاد ، وانتهى الى المطالبة بالاستقلال التام لمصر والسودان والملحقات استقلالا غير مشوب بأى احتلال أو حماية أو شبه سيادة أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال .

كما قدم الحزب الوطنى احتجاجا الى رئيس الوزارة البريطانية فى ٤ من سبتمبر سنة ١٩١٩ ، وفى الوقت ذاته حرص محمد فريد وهو فى منفاه على تحطيم القيد الذى كان يعوق تجاوب الحزب الوطنى مع مطالب البلاد كاملة ، فأذاع محمدفريد عام ١٩١٩ بيانا قال فيه : ان السيادة التركية لم تكن الا سيادة اسمية ، أما الآن وهذه السيادة لا وجود لها فاننا نطالب مؤتمر الصلح بالاستقلال التام لكل وادى النيل وفقا للمبادىء التى سبق اعلانها ، ووافقت عليها جميع الدول .

ولكن بالرغم من تمهيد محمد فريد للطريق أمام الحزب الوطنى ، وبالرغم من تهيئة الفرص الكاملة لكى يتزعم الحزب الوطنى حركةشعبية عامة كانت متحفزة للوقوف فى وجه الاستعمار فان الحزب الوطنى تهيب الاندفاع الثورى ، واكتفى بأن يسجل لنفسه المطالبة بالاستقلال ، ثم يترك

للأمة العمل لبلوغ هذه الغاية ، بكل الوسائل المشروعة ، وكان شعاره يقول دائما : ان قوة الحق اذا غلبت اليوم فلن تغلب غدا .

ولقد اكتفى الحزب الوطنى من الجهاد فى تلك الفترة بالآراء والبيانات المتفرقة التى كان يدلى بها فى المناسبات بين الحين والحين : فمنها آراؤه التى أبداها فى أعمال لجنة ملنر وما تلاها من مفاوضات ، ومنها آراؤه التى كان يرددها بين آونة وأخرى بأنه لا مفاوضة الا بعد الجلاء ، على أنه فى آرائه وفى بياناته وفى توجيهاته كان يشير الى الهدف ، أما الوسيلة لبلوغ هذا الهدف ، أما السبيل فى هذا الجهاد والوسيلة التى يتعين على الأمة أن تتخذها فى موقف ضد الاستعمار ، أما هذا كله فلم يقل فى الحزب الوطنى كلمة واحدة ! .

ولما صدر « تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ » بادر الحزب الوطنى باصدار بيان مطول انتهى فيه الى الاعلان بأن تصريح الحكومة البريطانية الصادر فى « ٢٨ فبراير » سنة ١٩٢٢ لا يغير شيئا من الحالة التى كانت عليها المسألة المصرية قبل صدوره ، ولا يقصد به غير تغرير بريطانيا بالأمة واستمالة نفر من أبنائها للاستعانة بهم على تنفيذ سياستها ، ونبه البيان الأمة الى الاحتفاظ دائما بمطلبها الأسمى وهو استقلال مصر وسودانها وملحقاته الى آخره .

ولكن الحزب الوطنى كما أسلفنا الاشارة لم يبين للأمة طريقة الاحتفاظ بمطلبها الأسمى الذى يقول به ، وكيفية السعى لتحقيقه .

ولما انعقد مؤتمر لوزان فى شهر أكتوبر عام ١٩٢٢ لتوقيع معاهدة الصلح بين تركيا الكمالية وبين الحلفاء بادر الحزب الوطنى ، فأعلن رأيه الذى يقول بايفاد مندوبين الى مؤتمر لوزان ليشرحوا حقيقة الحال بالنسبة لمطالب الأمة للدفاع عن كامل حقوقها ، ولم يفت الوفد المصرى من جانبه وقتئذ أن يتخذ قرارا مماثلا تأسيسا على أن المعاهدة المزمع عقدها ستتناول بعض الأمور الخاصة بمصر بسبب ما كان لتركيا على مصر من سيادة ، فأذاع الوفد بيانا قال فيه : « انه قد أصبح واجبا على الأمة المصرية أن تنتهز الفرصة السانحة لتشترك فى المؤتمر الجديد ممثلة فيه بمن لا يزالون محل ثقتها ممن وكلتهم عنها للدفاع عن قضيتها ، وهم أعضاء هيئة الوفد الذى يرأسه سعد زغلول لتحصل على أمرين :

الأول : « اقرار الدول بنزول تركيا لمصر عن سيادتها على مصر والسودان .

والآخر : تسوية مركز بريطانيا تجاه مصر تسوية نهائية على قاعدة جلاء جيوشها عن وادى النيل »

وقد حرص الوفد على أن يسجل فى بيانه هذا ضرورة تصديق مصر ممثلة فى هيئة نيابية منتخبة على كل ما يتم من اتفاق فى هذا الشأن .

وفى هذه المناسبة اتفق الحزب الوطنى والوفد على توحيد جهودهما وادماج وفديهما فى وفد واحد ، والتقدم بمطالب البلاد الى المؤتمر ، وحصل هذا الوفد الموحد على تأييد سعد زغلول وقتئذ ، وقدم مذكرة الى رياسة المؤتمر فى ٢١ من نوفمبر طلب فيها قبوله فى المؤتمر لسماع أقوال مندوب الشعب المصرى ، وقالوا فيها : انه لا يجوز البت فى مصير مصر دون أن يتاح لمندوبيها عرض مطالبهم ، واستطردوا فى تلك المذكرة الى وصف الأحوال التى كانت تمر بها البلاد ، ثم طالبوا بمطالب محدودة تعين الاقرار لمصر بالاستقلال التام ، وقالوا : ان الذى يمس هذا الاستقلال هو الاحتلال البريطانى .

وحرصت المذكرة على أن تسجل فى عباراتها أن الوفد الذى يرأسه سعد زغلول المنفى اذ ذاك فى جبل طارق هو الوفد الوحيد الذى وكلته الأمة ليتكلم باسمها .

وعلى هذه الصورة أسقط الحزب الوطنى حقه فى التحدث باسم الأمة بل انه سلم بأحقية الوفد المصرى فى التمتع بهذه الصفة .

وكان من الضرورى أن يحدث فى صفوف هذا الوفد ما كان يحدث فى صفوف الوفود التى كانت تتحدث وقتئذ باسم مصر من خلافات وشقاق ، فتصدع هذا الادماج بين الحزب الوطنى وبين الوفد المصرى وانتهى كما يقول عبد الرحمن الرافعى الى أن استرد كل منهما حريته فى العمل ، وكان من الطبيعى أن يضعف شأنهما .

ويقول عبد الرحمن الرافعي : ان كلا منهمـــا أوفد بعثة الى انقرة تمثله ، وان كل بعثة على حدة قابلت الغازى « مصطفى كمال » وراحت كل بعثة تنتقص من قيمة الأخرى وتجرح تمثيلهـــا للبلاد ، وكان لهـذا الانقسام أثره السيىء فى نفوس قادة تركيا .

وعاد من كان منفيا فى الخارج من أعضاء الحزب الوطنى خلال عام ١٩٢٣ ، وكان عليهم وعلى من بقى لهم من أنصار أن يواجهوا الانتخابات وأن يواجهوا البرلمان .

***

حزب الأحرار الدستوريين :

لقد كان موقف سعد زغلول المزدوج من مشروع لجنة ملنر سـببا فى زعزعة الثقة به من جانب هؤلاء الذين ساعدوه فى اعداد مشروع الوفد المصرى للرد على مشروع ملنر ، وزعزع موقف سعد ثقة هؤلاء الذين كان قد أرسلهم من لندن الى القاهرة لعرض مشروع لجنة ملنر على الأمة واستفتائها فيه ، وقد رأى هؤلاء فى موقف سعد وقتئذ تأكيدا لشخصيته السياسية التى خبروها فيه قبل الحرب العالمية الأولى ، فلقد كانوا على بينة من آراء سعد ومن أفكاره ، غير أنهم لم يدركوا مدى التحول الذى كان عليه تفكيره وآراؤه ، وتعرضت له شخصيته فى تلك الفترة الحاسمة فى حياته .

لقد ظنوا أنهم يواجهون « سعد زغلول » السياسى زميلهم القديم ، ففوجئوا بشخصية جديدة ، شخصية سعد الزعيم ، ولم يكن من السهل عليهم أن ينقادوا اليه ، وأن تذوب شخصيتهم فى شخصيته كزعيم ، لأنهم كانوا يعتقدون أنهم ليسوا أقل منه شأنا ، فكان الصراع ، وكان الخلاف ثم كان الانفصال والشقاق والعداء !

وانعقدت لجنة الدستور وباشرت أعمالهـــا ، فتعرضت لهجوم الوفد العنيف ، مما أثار الحفيظة والتحدى بين الوفد وبين لجنة الأشقياء ، كمـا وصفها الوفد اذ ذاك ، مما حدا بطائفة كبيرة من أعضاء اللجنة الى التكتل لمواجهة هجوم الوفد .

ولما اندفعت الأمة ولا سيما طبقاتها الشعبية فى الحركة الوطنية، وبدأ تضامنها وتكتلها على أتم صورة ساور الخوف أصحاب المصالح وكبار الملاك وغيرهم ممن خافوا على كيانهم ووجودهم وعلى مصالحهم التى حققتها لهم السيطرة والاقطاع ، فتكتلوا بدورهم ، وراحوا ينظرون الى الطبقات الشعبية نظرة خوف وحذر بسبب ذلك الاندفاع الثورى الذى كان واضحا أنه لو ترك فى طريقه لعصف بكيانهم ووجودهم وبمصالحهم غير المشروعة، وخشوا سلطان الجماهير ، وتحفزوا ضد الطبقات الشعبية أو ضد التكتل الشعبى ، وكانت هناك بقايا تلك الجماعة التى تؤمن بسياسة الوئام والوفاق والتعايش الودى مع العدو المحتـــل ، وترى أن الحكم الذاتى المتطور والدستور والديمقراطية الدستورية ، والحكم النيابى فى ظل الاستعمار والاحتلال ، أضمن لحماية وجودهم وحماية مصالحهم من استقلال يعرضهم ويعرض مصالحهم لاستبداد القصر من جانب ، ولتسلط الجماهير ولسلطان الشعب من جانب آخر . وبجانب هؤلاء كانت هناك جماعات وفئات اقتنعت بأن الوفد خرج عن الاهـــداف التى التزمها بحكم وكالته عن الأمة ، ومن أجل ذلك وقفت منه موقف الاستنكار والعداء .

كان عامل الخصومة للوفد وللقوى الشعبية هو أساس تباعد هـــذه الجماعات عن الوفد ، وكان هو الأساس القوى لما قام بين هذه الجماعات من تماسك وترابط ، والتقت كل هذه الفئات وحوادث هـــذه الوحدة فى الخصومة الى حزب يجمع شملها ويعبر عن مختلف وجهات نظرهـــا ، وبحثت عن شخصية لامعة تعطف على اتجاهاتهـــا ليكون صاحب هـــذه الشخصية رئيسا لهذا الحزب ، فكان صاحب الشخصية « عدلى يكن » وعلى هذه الصورة شكل الحزب فى شهر أكتوبر سنة ١٩٢٢ وأطلق عليه « حزب الأحرار الدستوريين » وألقى عدلى يكن خطابا فى ٣١ من أكتوبر بفندق « الكونتننتال » أعلن فيه مولد الحزب وبرنامجه : أعلن أن الحزب يؤمن بتحقيق برنامجه السياسى بالتطور لا بالثورة ، وانه على الرغم من التلازم بين قضية الاستقلال والدستور ، ومع تمسكه بالاستقلال التام ، فان الحزب يرى أن التطبيق العملى للحكم الذاتى الصالح مقدم على قضية الاستقلال ، لأن الاستقلال سوف يتحقق فى يسر وسهولة ، اذا ما توافر للبلاد حـــكم صالح .

وأعد الحزب لنفســـه برنامجا على النمط الأوربى تناول الناحيـــة

السياسية ، فنص فى قانونه الأساسى على الاستمرار فى العمل لاستكمال استقلال مصر استقلالا فعليا تاما ، وانهاء الاحتلال البريطانى فى مصر ، والحرص فيما يختص بالمفاوضات المقبلة على أن الأمور التى احتفظت بهـا لنفسها بريطانيا العظمى لا يؤدى الاتفاق على شىء منها الى المساس بأية حال باستقلال مصر أو تعطيل أى مظهر من مظاهر هذا الاستقلال ، كما نص برنامج الحزب على التمسك بعدم فصل السودان عن مصر ، وبحفظ سيادة مصر على السودان ، وحقوقها فيه ، وبرعايتها بنفسها لمصالحها الحيوية فيه ، وطالب الحزب بالعمل على حصول مصر على عضوية عصبة الأمم كدولة مستقلة ذات سيادة ، وطالب بتأييد النظام الدستورى والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش .

وحوى برنامج الحزب الى جانب ذلك الكثير من المبادىء الاقتصادية والاجتماعية التى كان يرى أن النص عليها يستهوى الطبقة المثقفة التى كانت تتطلع وقتئذ الى تنفيذها وتطبيقها عمليا فى البلاد .

أعلن الحزب هذه المبادىء والتزم فى الوقت نفسه المسلك الذى فرضه عليه عدلى يكن من أجل ألا يجاوز حدا معينا فى نضاله للوفد ، غير أن الذى حدث بعد ذلك من اغتيال بعض الشخصيات البارزة فى حزب الأحرار الدستوريين ، ومن عدوان بعض العناصر فى المظاهرات على دار الحزب ذاتها ، كان له وقع سىء فى نفوس أعضاء الحزب ، فبدءوا يشعرون بأن سلبيتهم ستجعلهم أقرب الى الرابطة منهم الى الحزب ، ومن ثم فقد عمدوا الى ممارسة النشاط الحزبى بصورة ايجابية أملا فى أن يكون ذلك أكثر فاعلية ، ولكن نشاط الحزب مع هذا كان محدود الأثر ، لأنه برز فى نطاق ضيق بين الجماهير ولأنه كان نشاطا متأثرا بمنطق الفقه والفلسفة أكثر مما تأثر بالعاطفة والروح ، ومن ثم لم يكن فى نشاطهم ما يدنيهم من الشعب أو يشركهم فى أحاسيس الأمة وشعورها وحماسها الدافق .

وكان الحزب يخاطب فى القوم عقولهم ومنطقهم ومصالحهم ، ولا يخاطب المشاعر ولا المبادىء التى قامت عليها الثورة ، أو الباعث الذى حرك فى الشعب روح التضحية والفداء ، لم يدرك الحزب أن الشعوب

لا تنقاد الا لمن يحرك فيها مثلها العليا للوطنية والفداء والجهاد ، ولا تسير الا وراء اليد التى تلمس الوتر الحساس فى قلبها وتضرب عليه .

وفشل حزب الاحرار الدستوريين فى الوصول الى قلب الأمـة ، فشعر ازاء الشعب بمركب نقص بدا واضحا فى عدائه لخصومه الذين أثبتوا أنهم أكثر معرفة وادراكا لعواطف الشعب ، وأعمق خبرة بانفعالاته، وأبعد دراية بالأساليب التى تحرك الانفعالات فى الأمة .

وكان الكثيرون من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين يتمتعون بقيم ذاتية عاليـــة ولكنهم فى مجموعهم وكحزب لم يكونوا يتمتعون بأية قيمة شعبية ، كما لم يكن فى مستوى الجماهير ، وحاول هذا الحزب أن يجرب وسائل أكثر فاعلية بعد أن تبين له فشله ، ولكنه عجز عن مواجهة الوفـد فى مجال الصراع الشعبى ، فتحول هـذا الصراع الى صراع شخصى بين أعضاء حزب الأحرار الدستوريين وبين أعضاء حزب الوفد وأنصارهم ، وقد كان لهـــذا الاتجاه أثر فى موقف عدلى يكن الذى أدرك أنه لم يعد من المستطاع وقف الخصومة بين الطرفين ، وأن النزاع بينهما قد خرج عن الحدود التى أرادها ورسمها لحزبه ، فآثر عدلى الاستقالة من رياســـة الحزب ومن عضوية الحزب ذاته ، وان كان قد احتفظ للحزب بصلة الود .

وولى عبد العزيز فهمى رياسة الحزب التى كان يتهيأ لهـــا اذ ذاك محمد محمود ، وكان على الحزب أن يقف موقف التحدى من الملك ، فوجد من اللورد اللنبى المندوب الســـامى ووجد كذلك من عبد الخالق ثروت المساندة والتشجيع والتأييد فى عهد وزارة توفيق نسيم ، وكذلك فى وزارة يحيى ابراهيم ، وكان لهذا التأييد وذلك التشجيع أثر فعال فى موقف عبد العزيز فهمى المشهور من وزارة يحيى ابراهيم بصدد الدستور وتعديله ، مما جعل أعضاء الحزب يتوهمون أنه على الرغم من قلة عددهم قد أتيح لهم كسب أدبى فى مرحلة اعداد الدســـــتور ، نتيجة استنكارهم لموقف الملك ، ومحاولاته مسخ الدستور ، وأن من شأن هذا الكسب ، أن يقربهم من الأمة ويرفع مكانتهم فى الشعب ويكفل لهم فى أثناء الانتخابات البرلمانية أغلبية مقاعد المجلس .

ذلك كان موقف كل من الحزب الوطنى وحزب الاحرار الدستوريين،
اما حزب الوفد المصرى ، وأما الحديث عن الوفد المصرى فهو الحديث عن
سعد زغلول وعن القضية المصرية ، وعن الخطة البريطانية فى هذه المرحلة
الحاسمة من تاريخ البلاد ۰ تلك الخطة التى كانت تستهدف فى هذه المرحلة
«السودان» الذى تعمدنا ارجاء الحديث عنه حتى هذا الفصل من مؤلفنا ،
لينقلنا بعد ذلك الى الحديث عن سعد زغلول ، عن الجهاد ، عن الزعامة ،
عن الحكم ، عن المفاوضات ، ثم عن نجاح الخطة البريطانية ۰

الفصل الثانى والثلاثون

بريطانيا والسودان

بعد اتفاقية الحكم الثنائى

« بريطانيا تنفرد بالسودان وتحكمه لمصلحتها ـ مصر تعمر السودان ـ الخطة »
« البريطانية ترمى الى القضاء على الروابط الاخوية بين مصر والسودان ـ اقصاء »
« ابناء السودان عن شئون السودان وعن جميع الوظائف الرسمية ـ محاربة الوحدة »
« بين مصر والسودان ـ عزل جنوبى السودان عن شماليه ـ بريطانيا تعد العـدة »
« لمواجهة ثورة السودان فى نهاية الحرب العالمية الاولى ـ المناداة بالاستقلال التـام »
« لمصر والسـودان وبالوحدة ـ تفصير الزعماء فى رعاية ثورة السـودان ـ احـرار »
« السودان ينتظرون اشارة مصر ـ سلبية الزعماء ـ مطالبة مصر بالاستقلال وبالوحدة »
« تدفع بريطانيا آليا للوقوف موقفا مضادا ـ بريطانيا تعجل بقطع الصلات بين مصر »
« والسودان ـ السياسة البريطانية تقابل تمسك مصر باستقلالها بتمسـك بريطانيا »
« بالسودان وفصله نهائيا عن مصر ـ زعماء ثورة ١٩١٩ لم يدركوا الترابط بين ثورات »
« العرب ـ الاستعمار يواجه الثورة فى كل بلد على حدة ـ لجنة ملنر والروابط بين »
« مصر والسودان ـ الوفد المصرى يكتفى بالنص على تاجيل قضية السودان لتكون »
« موضوع اتفاق خاص ـ السودان فى مفاوضات عدلى ـ كيرزن ـ لويد جورج يوضح »
« موقف بريطانيا من السودان »

***

عالجنا فى المرحلة الثانية من مؤلفنا قضية السودان وموقف بريطانيا منها وشرحنا كيف انتهى الأمر بسيطرة بريطانيا على السودان وانفرادهـا بشئونه ، وقد كانت بريطانيا تحكم السودان باسمها وباسم مصر ، ولكن الحاكم العام البريطانى كان يملك السلطتين التنفيذية والتشريعية معا وكان يباشرهما لمصلحة بريطانيا دون سواها ، وهى التى كانت تملك وحدهـا حق التعقيب على قرارات الحاكم العام وتوجيه سياسته . ولم يتغير موقف الحكومة البريطانية من مصر فى السودان منذ الاحتلال حتى قيام ثـورة ١٩١٩ وكان على كل وزير مصرى أن يخضع للنصائح التى تسديها الحكومة

البريطانية أو يتخلى عن منصبه اذا عن له أن يخالف ما تنصح به ، وكانت الحكومة البريطانية على ثقة من أنه اذا اقتضت الحال استبدال أحد الوزراء فان هناك من المصريين سـواء ممن شـغلوا منصب الوزارة أو دونه من المناصب الأخرى من هم على استعداد لتنفيذ أوامرها .

وتلك حقائق أعلنها اللورد جرانفيل فى برقيته الى لورد كرومر فى أول عهد الاحتلال وكانت حقائق واضحة تمام الوضوح لكل مصرى .

فلم يكن لأى سياسى مصرى تحمل اعباء الحكم فى ظل الاحتـلال البريطانى أى رأى أو توجيه لا فى شئون مصر ولا فى شئون السودان ، ولكن بريطانيا كانت مع هذا تحمل مصر كل أعباء وتبعات السـودان المالية وتسخر فى الوقت ذاته كل موارد السودان لمصلحة رأس المـال البريطانى ، وتحمل مصر كل مساوى الحكم البريطانى فى الوقت نفسه أيضا وتحجب طبيعة السياسة البريطانية وأساليبها فى السودان عن أبناء السودان أنفسهم .

***

وقد قامت مصر عن طيب خاطر بتعمير السودان فأدخلت فيه أول ما أدخلت زراعة القطن ، وأنشأت المدارس والمستشفيات ومهدت الطرق ومدت الخطوط الحديدية وسهلت الملاحة النيلية وأقامت السدود ، وكانت تغطى كل عجز فى نفقات السودان فبلغ ما أنفقته على السودان منذ اتفاقيـة الحكم الثنائى حتى ثورة ١٩١٩ ما يقرب من خمسة عشر مليونا من الجنيهات ، كانت مصر ترى أنها والسـودان وطن واحد وبلد واحد وأمة واحدة ، للسودانيين فيهـا ما للمصريين من حقوق وعليهم ما على أبناء مصر من واجبات ، ولكن السياسة البريطانية سعت الى فصم عرى هذه الصـلات الطبيعية التاريخية « وعملت على أن تقر فى روع أبنـاء السـودان » أن المصريين دخلاء عليهم !

***

وكانت الخطة البريطانية ترمى الى القضاء على الوجود المصرى فى السودان ، والقضاء على الروابط الأخوية التى تجمع المصريين والسودانيين لتنفرد هى بالسودان « لا بحكم وجودها العسكرى » بل بحكم ما يقع من شقاق بين أبناء البلدين .

وقد كان للسودان قبل اتفاقية الحكم الثنائى مجلس شورى ، وكانت له قواته المسلحة وقواده ، وكان للسودان حكامه من صميم أبنائه ، وكانت اللغة العربية لغته الرسمية .

ولما انسحبت مصر من السودان نادى لورد جرانفيل بحق السودان فى الاستقلال وبحق أبنائه فى أن يحكموا أنفسهم ، ولكن سرعان ما تبينت الخطة البريطانية ، وسرعان ما عادت بريطانيا الى حكم السودان باسم الحكم الثنائى ، فأقصت أبناء البلاد عن شئون الحكم كافة وعن جميع الوظائف ونصبت بدلا منهم موظفين من الانجليز

كان الجيش البريطانى يحتل السودان ليعزز سلطان الحكم العام البريطانى ويحمى وجوده ، وكان الحاكم العام وهو سردار الجيش المصرى فى السودان يحمل أبناء مصر من أفراد هذا الجيش الشاق من الأعمال : فأورطة السكة الحديدية كانت تقوم باصلاح الخطوط الحديدية وصيانتها فى طول البلاد وعرضها « وكانت قوات الجيش تسخر فى أعمال البوليس » ومن أجل خدمة الوجود البريطانى فى السودان وخدمة المصالح البريطانية !

كانت بريطانيا تفسر لأبناء السودان تمسك مصر بالوحدة بينها وبين السودان « بأنه محاولة من مصر للتحكم فى السودانيين والتسلط عليهم ! » متجاهلة تلك الوحدة التى يمليها التاريخ وتمليها وحدة الجنس واللغة والدين وأنها من صنع الطبيعة منذ قديم الأزل .

وكانت السياسة البريطانية تعزز دعايتها هذه باتخاذها من المصريين فى السودان أداة لتنفيذ سياستها ، فكانت تحجب بهذا الدهاء عن أبناء السودان حقيقة سياستها ، وحقيقة الاستعمار البريطانى .

***

وكانت هناك طائفة من أبناء السودان تدرك هذه الحقيقة ، كما كان يدركها الواعون من أبناء مصر ، ولكن الجميع عجزوا عن مواجهة الاستعمار البريطانى وسياسته . واستأثرت بريطانيا بالحكم الفعلى فى السودان ، وطبقت به جميع أساليبها الاستعمارية ، فخلقت هناك الطبقات واصطنعت العملاء ، وعزلت شمالى السودان عن جنوبيه وأقامت بينهما

حاجزا ، بل ستارا حديديا ، وأطلقت يد البعثات التبشيرية تعمل على هواها في الجنوب وراحت تنادى بان السـودان لايضم جنسا واحدا ، بل ان به عربا وزنوجا ، وأخذت تعمل فى طول البلاد وعرضها من اجل التفرقة بين المصرى والسودانى والتفرقة بين القبائل العربية بعضها عن بعض ، ولم تدخر فى هذا الشأن جهدا .

***

كان هذا هو الحال في السودان حتى سـنة ١٩١٨ حين أدركت بريطانيا أنه لا مناص لها من أن تواجه دعوة الحرية والجهاد ضد الاستعمار في السودان ان عاجلا أو آجلا ، فأعدت عدتها لذلك عندما يستيقظ الوعى الوطنى ويبدأ فى التحرك للثورة ، ومن أجل ذلك بدأت بريطانيا مساعيها بين عملائها فى السودان فاستكتبتهم العرائض يعلنون فيها ارتياحهم للوجود البريطانى وولاءهم له واطمئنانهم لعدالته ، ويسجلون فيها على السودان أنه لا يرضى بديلا عن حكم بريطانيا ، وحركت مساعيها هؤلاء العملاء ضد مصر التى لم يكن لها أى وجود اذ ذاك فى السودان .

***

وقامت الثورة فى مصر عام ١٩١٩ ، وسلمت الأمة قيادتها الى زعمائها ومنهم سعد زغلول ، ونادت الثورة باستقلال مصر وبوحدة وادى النيل ، ولكن الزعماء لم يحرصوا على رعاية الثورة فى السودان ، تلك الثورة التى كانت على استعداد لأن تنفجر لو أنها وجدت التأييد والتوجيه ، كان فى السودان وقتئذ على عبد اللطيف وعشرات من أمثال على عبد اللطيف ، كان هنـاك الشعب السودانى المتحفز ، كانوا جميعا ينتظرون اشارة من مصر ليهبوا ، ولكن الساسة والزعماء الذين عالجوا قضية مصر وقفوا مما كان يجرى فى السودان موقف المتباعد ، فلم يسمع السودان الا مجرد شعارات ! ولم تكن الدعوة للوحدة ، ولم يكن القول بأن مصر والسودان شريكان فى مصـير واحد الا تعبيرا عما يؤمن به الشعب ويحرص على تنفيذه .

ولكن الساسة حولوا قضية الوحدة الى مجرد شعارات ، فكانت الرسالة التى تتطلع اليها الامة فى مصر والسودان أكبر من ان يتصدى لها أولئكم الساسة والزعماء الذين تولوا الدفاع عن قضية الأمة دون ان يدركوا أن ثورة مصر واصرارها على المطالبة بالاستقلال يحرك تلقائيا

قضية السودان بأكملها • واذا كان قد فات هؤلاء الزعماء أهمية وضرورة قيام السودان بثورته فى الوقت الذى كانت تقوم فيه مصر بثورتها فان بريطانيا لم يفتها أن تدرك هذه الحقيقة ، فقد لمحت هذا الخطر وبادرت بتحديد موقفها فورا من السودان ومن مستقبله ،صممت بكل عزم وتأكيد على العمل لاقصاء مصر نهائيا عن السودان •

***

ولقد كان موقف بريطانيا من مصر ومن السودانأن يتكيف بالوجود البريطانى وبجيش الاحتلال القائم فى البلدين ، أما وقد تحركت مصر للمطالبة بالاستقلال وفى الوقت ذاته نادت بالوحدة بينها وبين السودان، كما لاح تهديد من شعب السودان بالتجاوب مع الشعب المصرى فقد أصبح من المتعين على بريطانيا عندئذ أن تبت فى مصير السودان وتقطع كل صلة لمصر به دون أن تنتظر حتى يباغتها بثورته ضدها •

***

ووضحت معالم السياسة البريطانية التى كانت تقوم على مذهب يقول : « انه بقدر الحاح مصر وتمسكها بانهاء الاحتلال والتخلص من النفوذ البريطانى وسعيها للتمتع بالاستقلال التام يكون الحاح بريطانيا وتمسكها بالسودان وحرصها على فصم كل العرى والروابط بين مصر وبين السودان ! » •

وكانت بريطانيا ترغب فى أن يدرك كل مصرى هذا المذهب فى سياستها ، ويدرك أن هدفهـــا لا يجاوزه ، وانه بقدر استعداد مصر للمساومة والتفريط فى حقوقها ، يكون استعداد بريطانيا للمســاومة فى مستقبل السودان بما يرضى مصر ، فبقدر تفريط المصريين ونزولهم عما لهم من حقوق فى بلادهم ، وبعبارة أدق بقدر سكوتهم عن ممارسة ما لهم من حق فى الحرية والاستقلال يكون استعداد بريطانيــا للتسليم بالوحدة بين مصر والســـــودان ، فبريطانيا كانت تريد من المصريين أن يدركوا أنها على استعداد لقبول هذه الوحدة اذا ارتضى المصريون أن تكون وحدة داخل الاطار الذى يربطهما الى الأبد بمستقبل بريطانيا ومصالحها فى هذا الجزء من العالم ، ويشدها أبدا الى عجلة السياسة البريطانية !

***

كذلك لم يتبين قادة الثورة المصرية مدى الترابط والتضامن الذى كان يتعين قيامه بين العرب فى ثوراتهم فى كل مكان ، لم يخاطب قادة الثورة العرب ، لم يتجهوا للأمة العربية ولم يتصلوا بها لينهضوا هم وسائر من تزعموا العرب فى كل مكان نهضة واحدة وليقفوا وقفة واحدة

دفاعا عن قضايا العرب بوصفها كلها قضية واحدة يواجهون بها الاستعمار في كل مكان سواء أكان الاستعمار بريطانيا أم فرنسيا أم غير ذلك .

ولقد كان من شأن اهمال القادة والزعماء والساسة العرب لهذه الحقيقة التاريخية الأزلية وقتئذ ان تمكن الاستعمار من مواجهة كل بلد عربي على حدة ، فكان العرب على هذه الصورة ضعفاء بتفرقهم ، ضعفاء بوسائلهم ، ضعفاء بقياداتهم .

***

وهكذا لم يكن بمستغرب أن تعمد بريطانيا في دهاء وخبث الى وضع مصر ازاء السودان في وضع الدولة التي تطالب لنفسها بامتيازات تمس حق السودان في الحرية والاستقلال على حين كانت بريطانيا تسيطر على حرية السودان واستقلاله : وعلى حاضره ومستقبله بزعم أن هذه السيطرة انما هي لحماية حق السودان في الحرية والاستقلال ، وبحجة أن موقفها من مصر في هذا الشأن انما هو موقف المدافع عن حقوق السودان دفاعا منزها عن كل هوى ، وخالصا من كل مطمع خاص دفاعا عن السودان ضد مصر الطامعة فيه .

***

هذا هو الموقف الذي اختارته لنفسها بريطانيا ازاء مصر وازاء السودان ، وحرصت على ابرازه وتحديده بكل وضوح وبكل صراحة في مفاوضات لجنة ملنر ، ومن أجل هذا أرسل ملنر الى عدلي يكن كتابا قال فيه : « ان موضوع السودان يخرج كلية عن دائرة أي اتفاق يعقد بين مصر وبريطانيا وذلك لأن السودان ومصر يختلفان كل الاختلاف في جميع أحوالهما » وأكد ملنر في كتابه أن السودان قد تقدم تقدما عظيما تحت الادارة البريطانية القائمة على اتفاقية الحكم الثنائي وانه ينبغي ألا يسمح لأي تغيير حدث في حالة مصر السياسية بأن يكون سببا لاحداث الاضطراب في تقدم السودان .

ثم عاد ملنر يؤكد أنه من المستحيل تسوية موضوع السودان على المبادىء التي يراد تسوية المسألة المصرية على أساسها ، وذلك :

أولا : لأن سكان البلدين يختلفون ، فبينما سكان مصر متجانسون نجد أن سكان السودان من أجناس مختلفة من العرب ، والسود الذين ينقسمون من ثم الى أجناس وقبائل يختلف بعضها عن بعض اختلافا واسعا !

وثانيا : لأن الروابط السياسية بين البلدين واهية ، والثورة المهدية قد انهت السلطة المصرية فى السودان بصورة اضطرت حيالها بريطانيا الى نجدة الحاميات المصرية هناك ؛ وتحت اشراف السلطة البريطانية قطع السودان شوطا كبيرا فى طريق التقدم ، ثم مضى اللورد ملنر فقال :

انه بعد التقدم الذى أحرزه السودان ، وبعد تكاثر عدد سكان بلاده اصبح فى حاجة الى جانب من مياه النيل الذى هو حياة مصر ، ولهذا فانه يرى أن تعين لجنة من خبراء الدرجة الأولى لتحل كل المسائل التى تتصل بالتحكم فى مياه النيل .

ثم تحدث ملنر فى كتابه عن الروابط التى يمكن أن توجد بين البلدين فقال : لابد أن توجد روابط نظرا لتجاورهما واشتراكهما فى مياه النيل ، ولكن هذه الروابط لا يمكن أن يكون معناها أن يخضع السودان لمصر ، وذلك لأن بلاد السودان قابلة للتقدم والاستقلال بنفسها عن مصر .

وتمشيا مع وجهة النظر البريطانية قال ملنر : « انه ينبغى ألا يكون السودان تحت سلطة واحدة وان الحكومة البيروقراطية لاتلائم السودان ، وانما الحكومة التى تلائمه وتناسبه هى الحكومة اللامركزية .

ثم أشار ملنر الى القوات المصرية فى السودان فقال : انها كبيرة جدا وانه ينبغى اعادة النظر فيها تخفيفا للعبء المالى الواقع على مصر .

واستطرد ملنر قائلا : ان غرض السياسة البريطانية هو اخلاء جانب مصر من كل مسئولية مالية فى السودان ، وانه من الواجب تقرير العلاقة بين البلدين على قاعدة تضمن ارتقاء السودان مستقلا عن مصر ، وانه يتحتم الاعتراف بحق مصر الذى لا تنازع فيه فى الحصول على كمية وافرة من

ماء النيل • وكانت تلك الروابط الأخيرة هي الرابطة الوحيدة التيسلمت بريطانيا بوجودها بين مصر والسودان •

وقال ملنر : انه اذا صرحت بريطانيا العظمى بهذا الحق لمصر رسمياً واعترفت بأنها عاقدة النية على المحافظة عليه في كل حال سكنت بذلك من روع المصريين وخففت عنهم القلق المستحوذ عليهم من هذه الناحية •

***

وهكذا كان هذا التصريح من جانب بريطانيا لحسم قضية السودان وارضاء مصر ، ولذلك لم يضمن ملنر مشروع الاتفاق الذى قدمه للوفد المصرى أى نص خاص بالسودان •

ولما قدم الوفد المصرى نص مشروع المعاهدة الذى أعده ردا على مشروع اللورد ملنر فى ١٧ من يوليو سنة ١٩٢٠ تصدىلقضية السودان فى المادة الثالثة عشرة من المشروع اذ قالت هذه المادة : انمسألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص ، وعلى هذه الصورة فانالوفد المصرى فى وثيقةرسمية قدمها من جانبه الى الحكومة البريطانية قد قبل ارجاء كل حديث عن السودان وعن الوحدة بينه وبين مصر فى الوقت الذى كانت الثورة تنادى باستقلال وادى النيل : مصره وسودانه !

ثم جاءت بعد ذلك مفاوضات عدلى ـ كيرزن ، فزادت بريطانيا موقفها من السودان وضوحا ، وأثار مستر لندسى المتحدثباسمالحكومة البريطانية موضوع السودان ، ولكن « عدلى » رأى أن يتجنب التعجل بالاجابة عن سؤاله غير أن لندسى عاد ليقول : انه وان لم يعهد اليه بالكلام فى السودان، فان ذلك لا يحول دون الحديثعن السودان ، وذكر « عدلىيكن » بما كتبه اللورد ملنر فى تقريره قائلا : لا أظن أن الحكومة البريطانية الا آخذة برأيه فيها •

وقد قصد لندسى من اثارته هذه استدراج عدلى يكن لايضاح موقفهمن السودان بعد أن كان عدلى ممتنعا عن الخوض فى هذا الأمر •

وقد رد عدلى يكن فقال : ان اللورد ملنر لم يضع حلا معينا لقضية

السودان • ولم يضمن تقريره شيئا عن تفصيل نظام الحكم فيه ، وكل ما أبداه مجرد آراء ترمى الى استبقاء طابع الحكم الذى جرى فى السودان من عهد فتحه الى الآن •

ثم استطرد عدلى فى حذر ولباقة ، فسأل بدوره لندسى قائلا : واذا كان لنا أن نتكلم الآن عن السودان فاننى أحب أن أعرف أولا رأيك فى مركز السودان • فقال : لندسى : انه حكم ثنائى ، يعنى انه ملك مشترك ؟ فرد عليه عدلى يكن قائلا :ان الاشتراك انما هو فى الادارة أما حق السيادة فهو لمصر وحدها ، وان بريطانيا لم تزعم لنفسها يوما حقا فى السودان بسبب ذلك الاشتراك ، ومصر ما زالت تسد عجز ميزانية السودان حتى عهد قريب • ولكن مستر لندسى قال : ان حق بريطانيا فى السودان بحكم أن العلم البريطانى يرفرف بجانب العلم المصرى فى السودان !

وقد نجح مستر لندسى على الرغم من حرص عدلى يكن فى استدراج عدلى الى ايضاح وجهة نظره فى الموضوع ؟ وعاد عدلى يكن فقال : ان لمصر حق السيادة على السودان ، وان اتفاقية سنة ١٨٩٩ وضعت لتقرير الاشتراك بين مصر وبريطانيا فى ادارة السودان ، ولكن نصيب مصر من تلك الشركة فى حكم العدم لأن الادارة أصبحت انجليزية بحتة وان كل ما لمصر الآن هو أن القرارات التى يصدرها حاكم السودان ترسل الى رئيس مجلس الوزراء فى مصر لمجرد التبليغ ، وانه ليس لرئيس الوزراء ان ينقض أمرا أو يبرم حكما ، وأكد عدلى حقوق مصر فى السودان ، وتمسك بأن يكون لمصر يد فى ادارة السودان ، اما الصورة الفعلية لتلك اليد فهى محل البحث ، وكان عدلى يكن حريصا على أن يؤكد أن ما يطالب به ليس لمجرد التمتع بلذة الحكم لاشباع شهوة السلطة ، ولكنه للدفاع عن مصالح مصر وأولها النيل والجيش ، وهما مما أورده عدلى يكن كمثل على المصالح المختلفة التى تربط مصر بالسودان •

ولما استفسر عدلى من مستر لندسى عما يراه بشأن مياه النيل أجاب مستر لندسى قائلا : ان اللورد كيرزن مستعد لأن يعترف بصوت جدى

في قسمة مياه النيل ، وهو يرى أن تنشأ لهذا الغرض لجنة من نوع اللجان التي في أمريكا ، وان كانت قسمة المياه في أمريكا لا يبتغى بها تنظيم الري وانما تنظيم القوى الهيدروليكية .

وهكذا أعلن مستر لندسي وحدد وجهة النظر البريطانية من تدويل النيل وتوزيع مياهه تحت اشراف لجنة يكون لمصر صوت جدي فيها دون أن تكون لها وللسودان الكلمة العليا ودون أن يكون لهما مراقبة على مياه النيـــل .

ومضى مستر لندسي يؤكد وجهة النظر البريطانية في الا تكون لمصر أية رقابة على مياه النيل ، بل الذي يكون لها هو حق الاعتراض على العمل الذي يضرها فقط . وعلى ان يعرض ما ينشأ من خلاف على لجنة مشتركة تفصل فيه ! .

وبينما كان عدلي يؤكد للجانب البريطاني فرط حرص الأمة وشـدة رغبتها في حل مسألة السودان حلا يرضيها كان الجانب البريطاني بدوره يؤكد لعدلي أن المشروع البريطاني سيكون دون الحد الادنى لمطـــالب المصريين ، وانهم لن يكونوا راضين عنه الا أن « عدلي » نبهه الى ما تقتضيه الضرورة من العمل من جانب بريطانيا على ارضاء المصريين وتسليمها لهم بالحق الأدنى من مطالب البلاد .

ولما تدخل مستر لويد جورج رئيس الوزراء في أثناء المفاوضات في موضوع السودان تعلل بالمواصلات البريطانية عبر أراضيه ، وذلك لـكي يفصل بهذه التعلة السودان عن مصر ! وقال : ان لمصر شأنا غير شـــأن السودان ، فاننا فيما عدا تأمين مواصلاتنا بطريقها ، لانريد التدخل في شئونها بل نريد أن تربطنا واياها محالفة حقيقية ، اما السودان فلا يسعنا تركه أو النزول عن مركزنا فيه ، على الصورة التي يمكن أن ننزل بها عن مركزنا في مصر .

***

وقد انتهت بريطانيا الى اعداد نص في مشروع الاتفـاق الذي قدمه

لورد كيرزن يقول : ان رقي السودان في هدوء وسكينة ضروري لأمن مصر ولحفظ نصيبها من المياه ، وبأن مصر تتعهد لحكومة السودان بالاستمرار في تقديم المساعدات الحربية التي كانت تقدمها لهذه الحكومة في الماضي ، أو ابدالها باعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين على أن تكون كل القوات المصرية في السودان تحت أمر الحاكم العام ، وعدا ذلك تتعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل ، وقد تقرر من أجل ذلك ألا تنشأ مشروعات ري جديدة على النيل او على روافده في جنوبي وادي حلفا دون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أمناء يمثل أحدهم مصر ويمثل السودان آخر ويمثل أوغندا ثالث .

وكان موقف بريطانيا في هذا الشأن غريبا بالغ الخطورة : غريبا لأن بريطانيا التي لم تكن الا مجرد شريكة طبقا لاتفاقية السودان ونظام الحكم الثنائي قد حولت نفسها ولية على أمر السودان وصاحبة الكلمة العليا في شئونه دون أن تعترف لمصر بأي وجود أو بأي وضع في السودان ، ولكن على الرغم من هذه الحقيقة التي اعترفت بها بريطانيا في المشروع المقدم منها لم تكف عن الزعم بأن مصر هي صاحبة الكلمة العليا ، وذلك لكي تحمل مصر مساوى الحكم البريطاني في السودان ولتحرجها أمام السودان وأبناء السودان !

ولقد اكتفى عدلي في الرد على المشروع البريطاني بقوله : ان مسألة السودان التي لن يتناولها البحث لا يمكن الوفد المصري المفاوض أن يسلم بالنصوص الخاصة بها .

***

ثم صدر « تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ » وتناول السودان ، فجعل منه موضوع التحفظ الرابع الذي تضمنه البند الثالث من التصريح ، والذي جاء فيه : انه الى أن يحين الوقت الذي يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية ، تحتفظ الحكومة البريطانية بصورة مطلقة بتولي أموره « أمور السودان » وتبقى الحالة فيما يتعلق به على ما هي عليه .

وحرص مستر لويد جورج على أن يعلن في مجلس العموم

البريطاني موقف بريطانيا من مشكلة السودان ، فأكد من جديد تلك المعاني التي تضمنها مشروع كيرزن فقال : ان بريطانيا لن تسمح بأية حال أن يكون لمصر أي حق في التدخل في شئون السودان وانه اذا كان لمصر حقوق فهي مقصورة على ضمان ماتحتاج اليه من ماء الري ، أو تحتاج اليه مستقبلا لزراعة أراضيها بأكملها .

ثم عاد لويد جورج الى ترديد الضمانات التي تكفلها الحكومة البريطانية لمصر في هذا الشأن . وفيما عدا هذا قال : انه لن يكون لمصر أي مبرر للتدخل في شئون السودان بأي وجه ! .

***

وهكذا حددت بريطانيا موقفها بصورة علنية واضحة لا لبس فيها ولا غموض ، وكان لزاما عليها وهي تواجه الحركة الوطنية في مصر ، وتواجه مطالبة مصر بالوحدة بينها وبين السودان ، أن تعمل دون ابطاء للقضاء على البقية الباقية من الوجود المصري الهزيل في السودان ، وكان لابد ان ينتهي عملها في السودان بطعنة تصوبها الى مصر في صميم ثورتها وفي صميم عزتها ، وكانت كل المقدمات تشير الى النتائج التي تسعى بريطانيا الى تحقيقها .

ولكن هل أدرك الساسة وقادة مصر اذ ذاك هذه الحقيقة فاحتاطوا وأعدوا عدتهم لمواجهة جميع الاحتمالات ؟ وهل كان بمقدور هؤلاء الساسة والقادة أن يحركوا الشعب في مصر وفي السودان ، وأن يدفعوا انطلاقاته الثورية ليقف في وجه بريطانيا ومشروعاتها لان الانطلاق الثوري كان هو القوة الوحيدة التي كانت تستطيع أن تفسد على بريطانيا كل خططها وتكرهها على الخضوع لمطالب الشعب ؟

ذلك كان الوضع في السودان عند قيام الثورة المصرية عام ١٩١٩ : وعند صدور « تصريح ٢٨ فبراير » ومواجهة الوفد المصري وسعد للموقف السياسي برمته في مصر وفي السودان .

الفصل الثالث والثلاثون

سعد زغلول

بين الجهاد والحكم

« مقتضي ثقة الامة في سعد ـ سعد والدخول في الانتخابات ـ نتـائج موقف »
« سعد ـ الانتخابات وقضية الاستقلال ـ هل كان ممكنا الدفاع عن قضية الاستقلال »
« وقضية الدستور معا ؟ وهل امكن المحافظة على قوة الاندفاع الثورى ووحدة البلاد؟»
« الوفد يصر على انه وكيل الامة الامين على أهدافها ـ موقف سعد ـ نجاح الوفد »
« الساحق في الانتخابات ـ خطاب سعد يوم ١٢ من يناير سنة ١٩٢٤ ـ بريطانيـا »
« تتحرى موقف سعد ـ الملك وسعد ـ سعد والوزارة ـ استدراج سعد الى قبول »
« الحكم ـ دور محمد سعيد وتوفيق نسيم وأحمد مظلوم ـ سعد ورياسة الوزارة »
« خطاب سعد في حفلة النواب يوم ٢٥ من يناير سنة ١٩٢٤ ـ سعد يقبل رياســة »
« الوزارة والحكم في ظل الاحتلال ـ هل نجح سعد فى التوفيق بين الزعامة والجهاد »
« والحكم ؟ » .

***

كان سعد زغلول موضع ثقة الأمة التامة لتحقيق أملها فى الاستقلال التام لمصر والسودان ، وعلى أســاس هذه الثقة كان سعد زغلول والوفد على اطمئنان كبير الى تأييد الأمة المطلق فى موقفهـــا من « تصريح ٢٨ فبراير » وموقفها من الدستور الذى أعلن سعد استنكاره المستمر له ، المرة بعد المرة .

وكان من مقتضى هذه الثقة ، ومن مقتضى موقف سعد والوفد من « تصريح ٢٨ فبراير » ومن الدستور أن تقف الأمة بمعزل عن الانتخابات التى جاءت نتيجة لهذا التصريح وذلك الدستور ، فتقاطعها ، وبذلك تجعل البلاد من قضية الاستقلال مطلبها الوحيد الذى لا يعلو عليه أى مطلب آخر لها ، وكانت هذه المرحلة من أدق المراحل فى حياة مصر الســـياسية وكفاحها ، وكان لموقف سعد والوفد فيها آثار بالغة الخطورة فى مستقبل مصر السياسى ، وفى قضية الاستقلال وفى قضية الدستور ذاته ، ولمدة ثلاثين عاما حتى قامت ثورة عام ١٩٥٢ .

***

ولم تكن الانتخابات فى ذاتها نتيجة ، ولم تكن هدفا ، بل انهـا كانت مجرد مقدمة لها بطبيعة الحال نتائج تترتب الواحدة على الاخرى بحكم الواقع ، وبحكم المنطق ، فوراء الانتخابات برلمان ، ووراءها تشكيل الوزارة ، ووراءها الحكم والسلطان .

وكان الدخول فى الانتخابات وخوض معركتها يعين على المرشحين أن يحددوا موقفهم منهـا ، وأن يتدبروا المعنى الذى ينطوى عليه قرارهم فى هذا الشأن ، ولم تكن الانتخابات بالنسبة لسعد والوفد مجرد مرحلة يمران بها فى طريق نضالهما لتحقيق أهداف الأمة ، بل كان قرارهم فى هذا الشأن بمثابة اختيار لمسلك ولأسلوب جديدين : ترتب عليهما آثار بعيدة تنعكس حتما على مستقبل قضية الاستقلال ، والوحدة ، ثم على موقف سعد والوفد منهما ، بل تنعكس على موقف الشعب من قضية الاستقلال ، وعلى موقفه من زعامة سعد وهؤلاء الذين وكلتهم الأمة عنها على مر الأيام .

***

كان على الوفد المصرى أن يحدد سلفا موقفه كاملا من الانتخابات ومن النتائج المترتبة عليها ، وان يكاشف الأمة بذلك كله ، وأن يحصل منها على تفويض خاص يؤيد الموقف الذى اختاره لها ، وكان على سعد بعـد أن يكاشف الأمة بهذه الحقائق أن يخضع لقرار الأمة فى هذا الشأن : فاما أن تؤيد التمسك بقضية الاستقلال ووحدة البلاد ، وتعلن اصرارها على مواصلة الجهاد والكفاح ، وهـــذا يعنى مقاطعة الانتخابات وتجنب الانسياق وراء ما يترتب عليها من نتائج ؛ واما ان تقتنع الأمة بما رآه سعد زغلول والوفد من قبول الدخول فى معركة الانتخابات ، وهذا كان لابد له من قيود وتحفظات لأن الدخول فى الانتخابات فى تلك الحالة كان بمثابة أسلوب جديد وتجربة جديدة وسلاح جديد : كانت الانتخابات فى هـــذه الحالة وسيلة لكفاح جديد وليست فى ذاتها غاية ، وكان حتما على وكلاء الأمة اذا رأت المضى فى هـــذا الاتجاه أن يلتزموا قيـود الوكالة ، وأن يدركوا أن التطلع الى الحكم فى ذاته انحراف وانسياق وراء خطة بريطانيا فى استدراج قضية البلاد الى حيث تريد ؛ بل كان عليهم أن يدركوا أن فى مجاراتهم لهذا الاستدراج تعجيلا بالقضاء على كفاح الأمة وعلى ثورتها !
كان لزاما على وكلاء الأمة أن يحددوا موقفهم من قضية الاســـتقلال على

ضوء هذه الحقائق ، وألا يغيب عنهم أن الشعب قد أولاهم ثقته على أساس تحقيق الاستقلال التام ولا أقل من هذا الشرط .

كان حريا بوكلاء الأمة أن يتبينوا الى اى مدى يمكن التوفيق بين قضية الاستقلال وبين توليهم الحكم فى بلد يسيطر عليه العدو المحتل الذى لا مفر من مجاهدته ومعاركته لاستخلاص قضية الاستقلال من بين براثنه ، وكان حريا بهم أن ينعموا النظر فى هذا الدستور الذى يراد لبلد يجلس على عرشه أجانب عنه لا تربطهم بالشعب رابطة من شعور او مصلحة مشتركة !

***

ان وكلاء الأمة لم يتبينوا الى أى مدى يمكنهم الاحتفاظ بوحدة الصف فى البلاد اذا ما جمعوا بين قضية الاستقلال وقضية الدستور ، مع أن هذه الوحدة لا يمكن تحقيقها والاحتفاظ بها الا فى أطار المطالبة بالاستقلال ؟

ان هؤلاء الوكلاء وأعنى أعضاء حزب الوفد لم يرجعوا الى ضمائرهم فى شأن الحكم والسلطان ، لم يسائلوا أنفسهم : الى أى مدى يمكن أن يجرفهم الحكم والعراك حوله من أجله ، فينساقوا فى التيار وراء المصالح والاعتبارات التى ترتبط بمستقبلهم السياسى فى القرية وفى المدينة ثم فى مقاعد الحكم ؟ انهم لم يأبهوا بما يمكن أن يعتور قوة الاندفاع الثورى فى الأمة من الوهن والضعف ، واذا ما اقترن الجهاد فى سبيل الاستقلال بالصراع حول الحكم ! لم يدركوا فى هذا الصدد أن التضحية والأنانية نقيضان لا يجتمعان وضدان لا يتفقان أبدا . وكان ممكنا لهؤلاء الوكلاء أن يفطنوا الى البديهيات التى لا تزال التجارب تؤيدها فى حياة الامم وحياة الأفراد ، كان ممكنا لهم أن يدركوا أن الأمة التى سلمتهم قيادها قد تنساق وراءهم بعامل الثقة فيهم ، ولكن ذلك لن يكون الا الى حين، فلابد من أن تنتبه الأمة ولا بد من أن تراجع حساب هذه الثقة ، لتجد فيه ما لا يتفق مع الوكالة التى عهدت بها الى وكلائها .

كان لزاما على هؤلاء أن يتبينوا ذلك كله ، ويتدبروا الموقف على اساس ما تبين لهم ، لأن طبيعة ايثار الوكيل أى ايثار الوفد بثقة الأمة تفرض عليه بل تلزمه تحرى الحقائق وتدبر الامور ، والتبصر فى النتائج ، وتدارك جميع الاحتمالات حتى لا تتعرض قضية البلاد التى أوتمن عليها لأى خطر .

***

لقد اعتبر الوفد نفسه وكيلا عن الأمة متحدثا بلسان الشعب ، ولذلك رفض أن يساير حزب الأحرار الدستوريين ، وان يكون له برنامج

وخطة للعمل ، ولم يعتبر نفسه حزبا وطنيا ، بل اعتبر أنه هو الأمة بأسرها ، والأمة لا يجوز أن يكون لها برنامج كبرامج الاحزاب وانما برنامجها هو قضية الاستقلال فى المقام الأول ، ثم قضية الحرية والدستور ، وعلى ضوء من هذه الحقائق ـ واستنادا الى هذا المبدأ الذى أعلنه ـ قرر الوفد الدخول فى المعركة الانتخابية ، وكان من الطبيعى والأمة نرى أن الوفد وكيلها حقا أن ينجح مرشحوه فى الانتخابات نجاحا ساحقا ، ثبت الثقة بالوفد ، وعزز مكانته ، وكان أبرز دليل على التفاف الشعب حول سعد زغلول والوفد انه لم ينجح فى تلك الانتخابات من خصوم الوفد ومن الذين لم يقبلوا الانضواء تحت لوائه الا عدد لم يجاوز العشرين من مجموع النواب البالغ عددهم مائتين وأربعة عشر نائبا ، ولعل من أقوى الأمثلة على قوة اندفاع الأمة وراء سعد والوفد آنئذ أن يحيى ابراهيم وقد كان رئيسا للوزراء التى أشرفت على الانتخابات سقط فى دائرته الانتخابية وفاز عليه مرشح الوفد ، مرشح الأمة !

***

تطلعت الأمة الى سعد زغلول زعيمها ليقول كلمته ويحدد معالم سياسته ويعلن بدء مرحلة جهاد أوسع وكفاح أقوى وأمضى فى ظل هذا التأييد الوطنى الشامل .

تطلعت الأمة الى سعد ليحدثها عن الوحدة ، عن التضامن والتكاتف فى سبيل تحقيق أهداف البلاد ، يحدثها عن قضية الاستقلال التى كانت الانتخابات تأكيدا جديدا لوكالته فيها ، فاذا بسعد زغلول الذى فاز باجماع الأمة وتأييدها يقف يوم ١٢ من يناير سنة ١٩٢٤ ليتحدث عن حرب الانتخابات وميدانها وأسلحة القتال والنزال فى معركتها ! واذا بزعيم الأمة يتحدث عن خصومه فيقول : « ما زلنا بهم حتى انكسر غاربهم ، واندحر جانبهم ، ولم يسعفهم تأجيل اكتسبوه ، ولا تأويل تعسفوه ، ولا نفعتهم قواعد ابتكروها لدرجات فى الانتخابات عددوها ، ولا قيود لخنق حرية الاجتماع فتلوها !

وبعد أن سرد سعد مساوى تقييد حرية الاجتماع وحرية النشر تحدث عن فوز المخلصين فقال : « ان علينا بعد تلك الضربة القاضية وهذا

النصر العزيز أن نتوجه الى الله بقلوب خاشعة ، ونسجد لعزته شاكرين ، ثم نستغفر الله لنا وللذين انحرفوا بجهالة عن قصدنا ، وابتغوا غير سبيل المخلصين ، ونرحب بعدولهم عنه الى الصراط القـويم ، صراط الذين اهتدوا وأخلصوا لله والوطن الكريم »

ومضى سـعد زغلول فى بيانه على هـذا النمط ، ثم قال : « اننى أتقدم بأخلص عبارات التهانى الى أمتنا الكريمة على تلك النظرة الصائبة ، وعلى ذلك الاجماع المهيب ، ونرفع الى جلاله الأسمى آيات الشكر الأوفى على هذه النعمة الكبرى التى فاقت كل النعم ، ولم يسبق لها نظير فى سائر الأمم . »

ثم جدد سعد فى بيانه العهد الوثيق للأمة على أن يحيا فى خدمتهـا ويفنى من أجل رغبتها ، ولا يتخذ له من دونها لنفسه وليا ، ولا يجعل لغيرها الكلمة العليا ، وأن يجاهد فى سبيل استقلالها ما استطاع ، وان يظل يرى هذا الجهاد أقدس واجب عليه .

***

وهكذا عبر سعد زغلول فى أول بيانه للأمة بعد الانتخابات عن وجهة نظره ، فاعتبر أن الفوز فى الانتخابات ضربة قاضـية ونصر عزيز ونعمة فاقت كل النعم ، ضربة لا لبريطانيا بل للخصوم من الساسة المصريين !

وكان الانجليز يراقبون الموقف ويتابعون انفعالات سـعد وأثر فوز الوفد فى الانتخابات ، فبادر مندوب وكالة رويتر فى ١٥ من يناير سـنة ١٩٢٤ ، فسأل « سعد زغلول » عن النتائج المترتبـة على الانتخابات التى أكسبته أغلبية ساحقة ، ورد سعد على سؤال الصحفى قائلا : انه اذا اتبعت القواعد الدستورية وجب على يحيى ابراهيم أن يسـتقيل أمام حقيقتين كبيرتين أولاهما : ان البلاد قد أوضحت رأيها بشكل لا يمكن الشك فيه ، والأخرى : أن رئيس الوزراء نفسه قد هزم فى الانتخابات ، وفاز عليـه مرشح الوفد ! ولما سأله الصحفى : هل يقبل تشـكيل الوزارة الجديدة حينما يكلفه الملك ذلك عملا بالقواعد الطبيعية فى مثل هذه الظروف ؟ أجاب سعد : سأعمل عندئذ ما أرى أنه واجب على للأمة » .

ولم يحدد سعد فى اجابته هذه موقفه الصريح الذى كانت بريطانيـا تتوق الى معرفته ، والذى كان من الأمور التى شغلت الأمة بعد ظهـور نتيجة الانتخابات .

ويادر الملك باستدعاء سعد زغلول ، وحرصت الصحف فى نشرها لهذا النبأ على أن تقول : ان المقابلة دامت ساعة ونصف الساعة ، وان سعدا كان فيها محل العطف والرعاية ، وان الحديث دار حول نتيجة الانتخابات وتشكيل الوزارة الجديدة .

ولما كان الملك اذ ذاك يزمع القيام برحلة الى منطقة القناة وسيناء فقد أرجأ القرار الخاص بتشكيل الوزارة حتى يعود ، ونشطت التكهنات عندئذ عن موقف سعد من قبول الوزارة ، وعما يجب أن يكون عليه هذا الموقف : فكان هناك من يشير برفض تشكيل الوزارة استنادا الى أن الحيطة تعين على سعد زغلول ، وتعين على كل من انتخبتهم الأمة للنيابة عنها فى البرلمان أن يبتعدوا كل الابتعاد عن تأليف الوزارة وألا يتدخلوا فى تشكيلها أى تدخل .

وكان عمر طوسون فى طليعة القائلين بهذا الرأى ، ولقد عقد معه مندوب الاهرام حديثا فى هذا الشأن أثار فيه المندوب سؤالا عن التقاليد الدستورية التى تحتم على الفريق الحائز للأغلبية البرلمانية أن يقبل تأليف الوزارة ، فأجاب عمر طوسون قائلا : نعم ، هذا كلام صحيح ووجيه ولكن فى غير بلادنا ، اما عندنا فان الأمر فى هذا الصدد ، يحتاج الى انعام النظر والتفكير ، وعلى كل حال فان برلماننا لم يجتمع بعد ، ومسألة التقيد بالتقاليد البرلمانية لاتكون الا بعد انعقاده ، وهى الآن سابقة لأوانها ، ولما سأله المندوب عما يبعثه على رأيه الذى يحرم على نواب الامة تأليف الوزارة قال ان السبب الذى يجعلنى أرى هذا الرأى هو « تصريح ٢٨ فبراير » ، وانتم تعلمون ان هذا التصريح لم ترض عنه الامة ، وأنها غير معترفة به الآن ، فتأليف وزارة من نواب الامة ونحن مازلنا فى ظل هذا التصريح يكون اعترافا به من النواب يؤدى الى تسجيله على البلاد بمقتضى قبول نوابها اياه

وأما الحصول على الغاء « تصريح ٢٨ فبراير » قبل تأليف الوزارة فأمر غير ممكن كما لا يخفى عليكم » .

ولما عاد مندوب الأهرام فاستطلع رأيه فى احتمال امكان أن تزال هذه العقبة وأن تتخذ الوزارة الجديدة التحفظات اللازمة قبل تسلمها لزمام الحكم ، أجاب قائلا : ان التحفظات فى هذه المسألة لا تغنى شيئا ، ولاسيما أنها تكون صادرة من الفريق الضعيف ، ولا يحتمل أن يصـــدق الفريق القوى على هذه التحفظات أو يجيزها .

ثم اختتم عمر طوسون وجهة نظره مؤكدا أن رأيه الذى لايحيـــد عنه هو ماقاله ، وهو أن يترك تأليف الوزارة ، فى الظروف الحاضرة ، الى من يقبل تأليفها من غير نواب الامة ، وبدون تدخل النواب .

على أن الذى دفع عمر طوسون الى ابداء هذا الرأى انما هو عداؤه الشخصى للملك فؤاد وسعيه الدائم من أجل كسب عطف الرأى العام باعتباره منافسا للملك ، ولكن بصرف النظر عن الباعث على هذا الرأى ، فانه كان جديرا بأن يحظى بعناية سعد زغلول ولا سيما أنه كان هنـاك رأى آخر نفيض به أنهر الصحف اليومية ، يدعو الى عكس هذا الاتجاه ويحرض « سعد » على قبول الحكم ، وكان مصدر هذا التوجيه وقادة حملته ثلاثة من أنصار سياسة الوفاق والوئام ، ومن عملاء السراى ، وممن زاملوا سعدا زمنا طويلا فى تلك الفترة من تاريخ مصر وفى طليعتهم محمد سعيد .

***

ويصف عباس محمود العقاد « محمد سعيد » فيقول : انه كان رجلا داهية يحب بما استطاع من دهائه أن يجمع بين قضاء أغراضـه واستبقاء سمعة سياسية يلبس لها لبوسها فى كل مجال ، وعند كل فرصة ، ثم يتناول العقاد علاقة محمد سعيد وسعد زغلول فيقول : « ان العلاقة بينهما كانت علاقة فتور وجفاء منذ كانا معا فى الوزارة قبل الحرب العالمية الاولى ، ثم وقع بينهما ما وقع من الخلاف الشديد فى الجمعية التشريعية .

ويستطرد فيقول : ان « محمد سعيد » حاول أن يجمع وفدا «ثانيا»

الى جانب وفد الأمة لينازعه قيادة الأمة ، والدفاع عن قضيتها معتمدا فى بداية الأمر على عمر طوسون وأفراد من بقايا الحزب الوطنى ، ثم أحس نفور الامة من هذا المسعى ، وصدود عمر طوسون عن متابعته ، فتراجع وظل يرقب الأحوال الى أن عرضت الوزارة عليه فقبلها .

ويقول العقاد : ان « محمد سعيد » اقترح صيغة الوزارة الادارية وحيلة تأجيل الوزارات السياسية الى ما بعد عقد مؤتمر الصلح وابرام معهداته مع الدول المتحاربة ومع الدولة التركية على الخصوص ، لأنه رأى فى ذلك مخرجا له من جميع الجوانب .

ويسترسل العقاد يصف « محمد سعيد » فيقول (١) ان « محمد سعيد » اراد بهذه الحيلة أن يريح نفسه من المطالب السياسية ولا يصادم الامة من أمل من آمالها ، ثم هو يستبقى دعوة الحزب الوطنى الى وقت الحاجة ، لأنه الحزب الذى يعتمد على حقوق السيادة التركية فى دعوته الوطنية ، ثم هو يدافع لجنة التحقيق البريطانية بهذه الحجة الى أقصى أمد ميسور ، حتى اذا جاءت بعد اعتراف الدولة التركية بالحماية البريطانية كما كان منظورا لجميع العارفين استطاع هو أن يسوس الأمر بغير مشقة لأمة أشرفت على اليأس ونفضت يديها من جميع الدول ، ووفد بدأ فشله أمام الأمة ، وحزب وطنى لم يبق له ما يتعلل به من السيادة التركية ، ولكن بقى له من المنافسة للوفد ما يحفزه لحربه ومكافحته ويطمعه فى الغلبة عليه وقد ظهرت للأمة هزيمته واخفاقه .

ويستطرد العقاد فيقول : ان سعيدا قد أقبل بمثل هذا الدهاء على علاج المشكلات التى خلفتها الحماية والثورة لوزارته ، فاجتهد فى اقناع الانجليز بتحويل قضايا الوطنيين من المحاكم العسكرية الى المحاكم الاهلية فاقتنعوا لانهم يضمنون من صداقته لهم واخلاصه فى التصريح لهم ، أنه على الأقل عدو الوفد المصرى ورئيسه . . »

كان هذا هو « محمد سعيد » الذى وقف عندئذ ينادى بضرورة تولى

---

(١) سعد زغلول للعقاد ص ٢٨٦ .

سعد زغلول الوزارة ، وقد نشرت له صحيفة البلاغ فى ٢٣ من يناير سنة ١٩٢٤ حديثا مستفيضا قال فيه : « ان هناك من ينادى بوجوب تفضيل سعد لرياسة مجلس النواب والبعد عن الوزارة ، ولكنه يرى انه يتعين على سعد أن يحمل عبء الوزارة وألا تفلت منه هذه الفرصة السانحة من أجل خدمة البلاد ، لأن الموقف حرج ودقيق : فمن جهة توجد أعباء ثقيلة تركتها الوزارات السالفة والحالات التى نشأت عن الحرب والظروف التى تقلبت على مصر بسببها ، ومن جهة اخرى فان البلاد دخلت بفضل جهادها وجهاد الوفد فى عهد جديد لتتمتع فيه الامة بسلطتها اى عهد انشاء نظام حكم لم تألفه البلاد بعد ، وذلك عبء يضاف الى الأعباء الاخرى • ثم يقول :

ان قبول سعد زغلول لرياسة الوزارة أمر لا مناص منه فى الاحوال التى نحن فيها الآن ، فالأمة وضعت فى سعد كل ثقتها لكى يتولى حل قضيتها السياسية والآن وقد فتح أمامه ميدان العمل للقضية باسم الحكومة المصرية أرى أنه يجب عليه أن يخوض هذا الميدان لانه يكون فيه أقدر على خدمة القضية منه اذا كان بعيدا عنه ؛ فقبوله للوزارة الآن استمرار منه فى تأدية المهمة التى وكلت الأمة الوفد فيها ، ولكنه استمرار فى ظروف أفضل وأدعى للنجاح •

وفى معرض النقد والتجريح لآراء المعارضين لرأيه هذا يقول محمد سعيد : ان بعض الناس لا يحبون ذلك ، ولكنهم فى اعتقادى ينساقون فى رأيهم المخالف بعواطفهم دون عقلهم ، والسبب فى تكوين عواطفهم هذه هو أنهم ألفوا منذ عام ١٨٨١ أن تكون الوزارات المصرية خاضعة للنفوذ الانجليزى ، فمن الطبيعى أنهم لايحبون ان تكون وزارة برياسة سعد خاضعة لهذا النفوذ ، ولكنهم لو فكروا قليلا بعقولهم لوجدوا ان الوزارة الجديدة ولاسيما اذا كانت برياسة سعد ستكون وليدة ارادة الامة مستمدة سلطتها من هذه الارادة وحدها ، ولا تأثير لنفوذ الانجليز عليها ، وحينئذ ينتفى السبب الذى كان منشأ الخوف من الوزارات فى الماضى ولا يبقى الا شىء واحد هو أن الوزارة مصرية وطنية تمثل ارادة الأمة وتعمل لخدمتها ، معتمدة عليها تحقيقا للاستقلال التام •

وقال محمد سعيد : انه يرى أن قبول سعد زغلول للوزارة ضرورى لمصلحة القضية المصرية ولمصلحة البلاد من كل الوجـــوه الاخرى ، فان كفايته وصفاته والثقة التى وضعتها الأمة فيه تجعله الوحيد الذى يستطيع مباشرة تنفيذ النظام الجديد وانشاء تقاليده الصالحة •

ثم ان وجوده فى رياسة الوزارة ينشر فى البلاد جوا من الطمانينة ترتاح له النفوس ، ومن شأن هذه الطمانينة أن تعود على البلاد بالخير والبشر ، ولهذا كله أعتقد أن قبوله لرياسة الوزارة واجب عليه •

وهكذا لم يخف محمد سعيد الغرض من قيـــام سعد بتأليف أول وزارة ، كما كشف عن معنى الطمانينة وراحة النفوس وأثر ذلك فى الاندفاع الثورى فى البلاد •

ومضى محمد سعيد فى حديثه ليغرى « سعد زغلول » بقبول الوزارة ملوحا له بالمفاوضات ، فقال : انى اعتقد أنه اذا تخلف سعد عن تأدية هذا الواجب حمل نفسه مسئولية اضاعة فرصة سانحة الآن قل ان تسنح فرصة مثلها فى كثير من الاحايين ، فان وجود سعد فى رياسة الوزارة المصرية ، ومستر رامزى ماكدونالد فى رياسة الوزارة البريطانية لفأل حسن وفرصة فذة يجب ألا تضيع •

وتأكيدا لرأيه قال محمد سعيد فى حديثه : ان على سعد فى اعتقادى أن يقبل رياسة الوزارة ، ليواصل جهاده ، وقد مثل محمد سعيد ، فى هذا الشأن « سعد زغلول » بالغازى مصطفى كمال ، وفنزيلوس وموسولينى ، وكل الزعماء الذين قادوا النهضات فقال :

ان هؤلاء الزعماء لم يحجموا عن تقلد الحكم فى الوقت المناسب ، ولم ير واحد منهم أن قيادة النهضة مانعة من ذلك ، بل انهم ؟ على العكس رأوا أن تقلدهم الحكم استمرار للواجب الذى أخـــذوه على عواتقهم ، ووكلت اليهم أممهم أن يقوموا به لخدمتها •

ولكننا هنا ، وعنــد هذا الاستشهاد بالذات فى حديث محمد ســعيد نقف نتساءل : هل كانت هذه المقارنة مقارنة معقولة وجديرة بأن تعقــد بين مصر فى ظروفها وقتئذ وبين تركيا التى نجح زعيمها مصطفى كمال فى

تحقيق الاستقلال لها بقوة السلاح ؟ واليونان التى حكمها فنزيلوس بارادة الشعب اليونانى ودون أن يكون هناك احتلال ، وبعد ان طرد ملك اليونان ؟ وايطاليا التى وصل فيها موسولينى الى الحكم بثورته دون أن تكون البلاد محتلة بأجنبى ؟ .

ما من شك انه لم يكن هناك وجه للمقارنة بين مصر وبين تلك البلاد التى لم تكن منكوبة لاباحتلال ولابقيود على سيادتها ولابسلطة محتلة تفرض ارادتها وسلطانها على الشعب ، ولا يملك اجنبى عن البلاد أن يحكمها .

***

ثم جاء دور محمد توفيق نسيم فى اغراء سـعد على تولى الحكم ، ولنترك لعبد الرحمن الرافعى تقديم محمد توفيق نسيم حيث قال عنه : « انه من أولئكم الذين يعتبرون ان ولاية الحكم منحة من ولى الأمر ، ونعمة تقترن بالعبودية لمن تصدر عنه هذه النعمة » ثم نعود الى هذا السياسى أعنى « نسيم » الذى أراد مسخ الدستور ، والذى تحمل مسئولية المساس بحقوق البلاد حينما خضع لطلب المندوب السامى فى تعديل نصـوص الدستور الخاصة بالسودان وبلقب الملك ، نعود اليه فنجده يحاول القيام بدوره فى مقال له نشر بجريدة البلاغ فى ٢٤ من يناير سنة ١٩٢٤ يقول فيه :

انه قد وجد للبلاد نظاما جديدا ووجد لها كيانا عظيما ، وانها تجتاز الآن دورا من أصعب أدوارها فى حياتها السياسية وموقفا من أدق مواقفها فليس فى معتقدى من هو اقوى من زعيم الامة على تولى زمام حـكمها فى عهدها الجديد الذى وصلت اليه بمجهوداتها وبرعاية صاحب عرشـها المعظم ، وبهدى زعيمها الجليل ومرشدها الحكيم ؟ وانه على سعد زغلول ان يكون على رأس حكومتها وفى طليعتها ليسير بها الى خدمة الوطن والعرش يضىء بين أيديها مناهج الصواب ، ويهديها الى خير سبيل ، واذا كان حميدا منه انه تحمل فى انهاض البلاد والدفاع عن قضيتها ما تحمل من عنـاء وآلام ، فأحمد منه أن يتابع خدمتها فى ظروف جديدة ، وعلى صـورة أخرى .

وقال نسيم أيضا : ان سعدا لأقوى على خدمة الأمة وأشـد ثباتا فى

مواقفه عندما يجمع بين قوة الحق وقوة الحكم ، ولأقدر على تصريف الأمور فى مناهج الصواب وتمشيتها فى سبيل الرشد .

وقال فى حديثه أيضا : ان على سعد أن يقبل الحكم مع الزعامة ، وكان حقا عليه قبوله لارتباطهما ، وان سعدا هو الرجل الذى يجب عليه أن يتبوأ مجلس الحكم عند الملمات وحين اليأس .

ومضى يقول : ان فريقا من الناس يستخرج من مختلف القول عللا وأسبابا ليس للحق ولا للواقع فيها مجال ، فانكم تعلمون أن الأساس فى الحكم هو الثقه ، وقد بلغ سعد فى أمته المقام الأوفى فنال ثقتها وثقة مليكها ، وكتبت الأمة له صك وكالته عنها ، وكذلك حباه مولاه عطفه ورعايته جزاء اخلاصه وامانته ، ومن كان هذا شأنه لا ينبغى له أن يتردد فى قبول الحكم ، وهو أصدق ما يكون ايمانا بحق أمته وأصلب ما يكون عزيمة فى الجهاد الوطنى والكفاح فى سبيل القضية المصرية ، واذا اجتمعت له القوتان ، مؤازرة الامة ، وقبضه على زمام الحكم كان ذلك بادرة الخير وطليعة التوفيق المبشر بمستقبل حسن ، مبناه استقلال البلاد استقلالا صحيحا كاملا ، فى عهد يعتبر اليوم أنه خاتمة الماضى وفاتحة المستقبل .

وختم توفيق نسيم قوله ، ان سعدا هو ذلك الزعيم العظيم والوزير الكبير ، فلا ينبغى اذن أن نذعن لوهم مموه ولا الى ظن مرجم ، ولسوف يزول هذا الوهم ، ويعلم الذين ذهبوا الى هذا الرأى أنهم كانوا فيما ذهبوا اليه مخطئين .

وهكذا والى هذا الحد ذهب محمد توفيق نسيم ذو الصلة الوثيقة بالملك فى دعوة سعد زغلول لقبول الوزارة ، وهكذا أمعن فى اغرائه وفى تزيين الحكم له ، وتأمين المستقبل امامه .

ويوضح عباس محمود العقاد طبيعة الدور الذى كان يقوم به توفيق نسيم فيقول :

« لما جاء توفيق نسيم عقب عبد الخالق ثروت المجاهر بعداء سعد

وأنصاره ، واتبع سياسة التقرب الى الوفد ، وكتب مذكرة يطلب فيهـــا الاعتراف بالكثرة القومية ، واستقال قبل ان يمسخ الدستور ، وتتكشف أغراضه الخفية ، بلغ سعد « فى جبل طارق » ذلك كله ، وهو بعيد عن مجرى الحوادث ووسائل الاستقصاء الوافية ، فكتب اليه البرقية التي يقول فيها : « انكم بعملكم الشريف المفعم بالوطنية والحكمة استحققتم تقـدير الوطن • ونظر الى أن الموقف كله بين أن ينصر حزب ثروت أو ينصر حزب نسيم ، فاختار ما اختار بعد هذه الموازنة المجملة ، وحدا به الى حسن الظن بالرجل ، وعدم استغراب سياسته الجديدة ؛ أنه كان صهرا له ، اذ كانت شقيقة نسيم زوجا لشقيق سعد المرحوم احمد فتحى زغلول » •

ولقد كن ذكر هذه الحقائق من جانب العقاد انصافا للحق وللتاريخ ، لم يخضع فيه العقاد للعاطفة ، ولم يتأثر فيه باعجابه بسعد زغلول وعاطفته نحوه ، فعلى الرغم من تبجيل العقاد لسعد وتقديره له ، فانه لم يسوغ هذا التصرف ، وفي هذا يقول : لسنا نقول هذا لتسويغ ذلك التقدير فاننـــا لانسوغه الآن كما لم نسوغه فى حينه ، ولكننا نقوله لتبين الاســباب التى باعدت بين حكم سعد على الوزارة النسيمية وما تستحقه هذه الوزارة بمـــا عملته وبما تنويه •

***

ثم جاء من بعدهما دور احمد مظلوم زميل سعد زغلول فى الجمعية التشريعية فكتب فى ٢٥ من يناير سنة ١٩٢٤ حديثا فى صحيفة البلاغ ، يقول : انه يجب على سعد زغلول أن يقبل رياسة الوزارة لأن عمله فيها انما يكون استمرارا للجهاد الذى قاد سعد فيه الامة ، وان عمله وهو فى الحكم لابد أن يكون أقوى من عمله وهو مجرد من الحكم •

ثم لوح مظلوم أيضا بوزارة العمال فى بريطانيا ، واحتمال الوصول الى اتفاق معها فقال : وهاقد عينت وزارة العمال فى لندرة ، وتولى مستر ماكدونالد رياستها وأنا أعرف العلائق الحسنة التى بين سعد وماكدونالد ، وأعتقد أنها لابد أن تعود على مصر بالخير ولكن لابد لحصول هذا ان يكون سعد فى رياسة الوزارة •

لقد نادى هؤلاء الثلاثة برياسة سعد للوزارة فى الوقت الذى كانت فيه العبرة والعظة من المفاوضات السابقة ما زالت ماثلة أمام أغلبهم ، وكان غرضهم الواضح هو استدراج سعد زغلول لقبول الوزارة وتحمل مسئولية الحكم وتعريض جهاد الأمة وكفاحها للمخاطر كافة .

وكان من الطبيعى أن تمهد تلك التصريحات الطريق أمام سعد زغلول ليحدد موقفه أمام الرأى العام بالنسبة لتولى الوزارة ، ومن أجل هذا ألقى سعد خطابا فى حفل أقامه تجار القاهرة ، قال فيه : لم أكلف رسميا تأليف الوزارة ، واذا استقالت الوزارة وقبلت استقالتها ، وكلفت رسميا تشكيلها من قبل جلالة الملك ، فانى عندئذ سأستشير اخوانى وأستشير نفسى وصحتى ، وأسائل جميع الظروف التى تحيط بى ثم بعد ذلك أقبل ما تمليه على مصلحة البلاد ، وسواء قبلت الوزارة ، أو بقيت بعيدا عنها فانى قد عاهدتكم فيما نشرته عليكم ، وفيما أعلنته للامة انى وزملائى سنفنى فى خدمة البلاد ، وقد آلينا على انفسنا ألا نتخذ دون الأمة لنا وليا ، ولا نجعل لغير كلمتها فينا علوا .

وفى ٢٥ من يناير سنة ١٩٢٤ أقام النواب حفلة لتكريم سعد زغلول بفندق شبرد بالقاهرة ، ووقف فى الحفل مظلوم يردد تأييده لتولى سعد رياسة الوزارة ، ووقف كذلك محمد سعيد ، يقول : ان المجلس النيابى السعدى ، هو النجاح الصحيح للحركة الوطنية ، وهو النجاح الذى نرجو أن يستمر بعناية الله ورعاية مليك البلاد ، ويخاطب محمد سعيد نواب الامة قائلا : لعلى أنطق باسم زملائى النواب جميعا اذا أنا انتهزت هذه الفرصة السعيدة ورجوت سعدا ألا يتردد فى قبول رياسة الوزارة ليقود البلاد فى عهدها هذا الجديد بالحزم الذى قادها به حتى اليوم فوصل بها الى هذا النجاح .

ثم وقف سعد فى الحفل ليقول : انى أهنىء نفسى بالعمل معكم فى أول برلمان سيجتمع قريبا ان شاء الله ، للاشتراك الفعلى فى الحكم ، وتدبير شئون البلاد .

وأعلن سعد فى خطابه أن أهم مشكلة يتعين على البرلمان حلها هى مشكلة الاستقلال الذى تتوق البلاد للحصول عليه والتمتع بنتائجه الحقيقية وثمراته الطيبة ، وأن أكبر مسهل لحلها هو اتحاد الامة على حلهـــا بلا استثناء ، وعقدها العزم على ان تصل الى المرغوب منهـــا ، مهما كلفهـــا هذا من المتاعب والضحايا ، فان وزارة يسندها برلمان ، وبرلمان تؤيده أمة ، وأمة يسودها الاتحاد ، هذه كلها قوى لا يضيع الله لها مسعى وأنفـــاس لايخيب لها الله رجاء .

ومضى سعد زغلول يتجاوب مع محمد سعيد وأحمد مظلوم ، ويقول : ان من علامات اذن الله بنجاح سعينا أن تقوم فى الأوقات الحاضرة وزارة انجليزية معروفة بالميل الى مطالبنا الحق ، الى تسوية الخلاف بيننـــا وبين الحكومة الانجليزية ، باتفاق صريح مبنى على قواعد الحق والعدل .

وقال سعد : اننا لمستعدون للمفاوضة بروح الحق من اجل الوصول الى اتفاق يضمن استقلالنا الذى ننشده مع احترام المصالح الانجليزية التى تكون مقبولة معقولة .

وهكذا حدد سعد زغلول فى خطابه برنامج الـــوزارة ، ثم تعرض زغلول بعد ذلك الى شئون الحكم والمشاكل الداخلية فقال : اننـــا عاقدو العزم على أن نجعل حكمنا عصر نظام وصفاء ، عصر جد وعمل ، عصر اجتهاد للترقى والتقدم ، ونفيد منه بأن نحذر كل الحذر كل ما من شأنه أن يوجد اضطرابا واختلالا ، وان نضع النظام فى كل عمل من اعمالنا نصب أعيننا ، وأن نحاسب أنفسنا على كل خطوة من خطواتنا حتى لانجعل للتشاؤم محلا ، وحتى نضطر المتشائمين الى أن يكونوا متفائلين ، وحتى نجرد خصومنا من كل سلاح ضدنا ، مهما كان ضعيفا .

ويمضى سعد زغلول فيحدد الوضع الجديد من الأمة عندما يتولى الوزارة ، ويقول فى خطابه : اننا سنفعل كل ذلك لا لأننا مأمورون به من حاكم قاهر ، ولامن جبار غاشم ، بل لأن كل واحد منا يرى أن ذلك واجب عليه ويشعر بأن الأمنية التى استغرقت قلبه ولبه ، وألفت بينه وبين أبنـاء

وطنه لا يمكن أن تنال الا بهذا الثمن ثمن الجد والاجتهاد والعمل على حسن النظام وتأييد السلام •

***

وهكذا كان من الواضح أن سعدا قد استجاب للدعوة التى استدرجته من اجل أن يقبل على الحكم ، فما ان عاد الملك من رحلته حتى حـــدد لسعد زغلول موعدا لمقابلته يوم ٢٧ من يناير سنة ١٩٢٤ ، وفى هذه المقابلة أبلغه الملك أنه سيقبل استقالة وزارة يحيى ابراهيم ، وانه عملا بالقـــواعد والتقاليد الدستورية ، يعرض على سعد تأليف الوزارة الجديدة ، وقد قبل سعد شاكرا هذا العرض •

وفى ٢٨ من يناير سنة ١٩٢٤ ، كلف سعد رسميا تشكيل الوزارة•

***

لقد قبل سعد الحكم ، واهمل جميع الاوضاع الأخرى التى كان من الممكن أن يختارها لنفسه ، رفض ان يقنع برياســـة مجلس النواب ، فهل استطاع بما اختاره لنفسه ، من وضع أن يجمع بين الجهاد الوطنى والحـكم ؟ وهل أمـكنه أن يجمع بين الزعامة والوزارة ؟ بعـد أن اختـار لنفسه الحكم فأصبح تحت رحمة بريطانيـــا والملك ، ورجال القصر والحاشية ؟

تقبل سعد الوزارة فى ظل دار المندوب السامى ، وفى ظل القصر ، وفى جوار تلك المؤامرات والدسائس التى تديرها وتحوكها السراى ، تارة لحسابها ، وتارة لحساب بريطانيا التى لم تكف عن السعى لتحقيق خطتها من اجل تفتيت مطالب البلاد ، وتفتيت الوحدة الوطنية تفتيتا كاملا •

ثم هل نجح سعد فى مواجهة الخطة البريطانية التى كانت تسعى للاجهاد على زعامته وعلى الثورة والتى كان قبـــول سعد للحكم سبيلها وعنصرا أساسيا من عناصر خطتها ، هل أدرك سعد أن كل يوم يمـر على أى زعيم يتولى الحكم فى ظل الاحتلال ، وفى ظل ملك غريب عن أهل البلاد يخسر خلاله الزعيم من قوته ويزداد ضعفا الى أن ينتهى حكمه بخذلانه فى كل شىء ؟ •

لم يكن بالعسير على سعد أن يدرك كل هذه الحقائق ، فقد كان له رصيد من التجارب السابقة لأســاليب بريطانيـــا والقصر وخططهما ووسائلهما ازاء الحكم وازاء الحركة الوطنية ، ومع هذا كله كان اغراء الحكم أقوى فى نفس سعد من صوت التجارب !

الفصل الرابع والثلاثون
سعد زغلول
بين الزعامة الثورية ورياسة الحكومة

« سعد يعتبر الوزارة والبرلمان اداته للدفاع عن قضية البلاد وتحقيق الاستقلال»
« الكامل ـ رأى قديم لسعد في الوزارة ـ سعد خبير بالحكم في ظل السراى ودار »
« المندوب السامى ـ تعليق العقاد ـ سعد يعرف ان الزعامة ليست وكالة ـ سعد »
« يتجاهل تجارب الماضي ـ موقف سعد من قضية الاستقلال ـ استدراج سعد الى »
« مايضعف مركزه ليفتر حماس الامة ـ سعد يغفل العناصر الوطنية عند تشكيله »
« للوزارة ـ وزارة الامة تضم « محمد سعيد وتوفيق نسيم واحمد مظلوم » ـ نداء »
« سعد للامة في ٥ من فبراير سنة ١٩٢٤ ـ سعد لايعبا بالامة ويقول : ان الوزارة »
« ستحمل لواء الجهاد ـ سعد وحديث الحاكم ـ امل سعد في حكومة العمال ـ سعد »
« يدعو الى المهادنة ـ سعد الزعيم واحرار ليبيا ـ راى العقاد ـ سعد وقانون »
« الاجتماعات » .

***

انتهى سعد زغلول الى قبول رياسة الوزارة ، وحدد موقفه من الجهاد ومن الحكم وكان عليه بعد ذلك ، أن يحدد موقفه أيضا من قضية الاستقلال والدستور .

لقد قبل الوزارة على أساس أن الوزارة والبرلمان أصبحا أداته ووسيلته للدفاع عن قضية البلاد وتحقيق الاستقلال الكامل ، اذ يستطيع باستناده الى السلطتين التنفيذية والتشريعية أن يخاطب بريطانيا ، بوصفه زعيم البلاد ورئيس الحكومة ، وان يخاطب الملك بوصفه رئيسا للوزارة الدستورية التى تستند الى تأييد البرلمان .

قبل سعد الوزارة وهو الخبير بالحكم فى ظل الاحتلال وفى ظل السراى ، فقد سبق له أن قال عن نفسه حينما كان وزيرا فى وزارة مصطفى فهمى ، ثم فى وزارة بطرس غالى . انه كان حسن النية ، وانه ربما كان يرى الرأى فى حالة ، ثم يرى غيره فى حالة أخرى ، وان مراكز

الوزراء كانت أحيانا تتغلب عليهم فيعملون بحسن نية ما يظنون ان فيـه فائدة للامة مع أنه لايكون كذلك ! •

لقد خبر سعد الوزارة فى الماضى ، وكان الأمر ، اذ ذاك ، محصورا بين دار المندوب السامى والخديو •

وخبر سعد مسئولية الحكم فى ظل سلطان السراى ودار المنـدوب السامى أيام أن وقف يدافع عن قانون المطبوعات لا بحكم منصبه اذ ذاك كوزير للمعارف ، بل كما قال لأنه رأى أن يدافع عنه بعد أن ضمن تعديل القانون وتخفيف بعض قيوده وأحكامه هذا مع اعتراف سعد أنه كان فى عمله هذا يدافع عن قضية لم يكن يؤمن بها •

وفى هذا يقول العقاد : ان تعديل هذا القانون قد تم بعد معارضـة من الأمير ومن الانجليز ! •

ولكننا لانزال فى هذا المقام نذكر كلمة سعد زغلول فى خطبة شبرا المشهورة عندما قال عن الوزاراء الذين يعينهم القصر : ان الذى يعينهم انما هو المندوب السامى وان السلطان يمثل سلطة الحماية المفروضة على مصر برغم أنف مصر ، وان سياستها الخارجية بيد الدولة الحامية ، وان رئيس الوزراء ليس الا موظفا من موظفى الحكومة الانجليزية ، يسقط ويرتفع باشارة من المندوب السامى ، وهو بهذه الصفة لا يمكنه أن يكون الى جانب رئيسه وزير خارجية انجلترا حرا فى الكلام لأنه مدين له بمركزه ! •

لقد عرك سعد زغلول متاعب الحكم فى ظل السراى ودار المندوب السامى عندما تصدى للدفاع عن مشروع مد امتياز شركة قناة السـويس ذلك المشروع الذى استنكرته الأمة والذى انفرد هو بالدفاع عنه •

وفى هذا يقول العقاد : انه « اذا جاز لبعض الناقدين أن يحسبوا هذا الموقف من الاخطاء على فرض الجزم بخسارة الصفقة ، فهو فى اعتقادنا ضرب من الفداء ، قلما ترقى اليه همم الفدائيين ، لأن الفـدائى يخسر الراحة والمصـلحة ، ولا يخسر العطف وحسن الاحدوثة عنه ؟ فاما أن

يعرض نفسه للنفور منه والتشهير ليبوء غيره بالعطف وبحسن الأحدوثة فان ذلك لا يطيقه الا الأفذاذ من عظماء الرجال ، وقف ـ سعد اذ ذاك يدافع أمام الجمعية التشريعية عن مشروع مد امتياز قناة السويس ، دون أن يكون هو مقتنعا به ، وانما قبل الدفاع لأنه كان أقدر أعضاء الوزارة على النهوض بهذه المهمة . » (١)

عرف سعد على ضوء تجاربه أن الزعامة ليست وكالة فى قضية يدافع عنها بلا عقيدة وايمان ، وان الفداء لا يقوم الا على الايمان بعدالة القضية وتحقيق المصلحة ، وان الفدائى الوطنى يخسر الراحة والمصلحة ولا ينتظر العطف وحسن الاجر من احد ، على حين ان المحامى ، وحده ، هو الذى يخسر راحته ، ولكنه ينتظر العطف وحسن الأحدوثة ..

عرف سعد ان الوطنى الذى يرضى أن يعرض نفسه للتشهير والنفور ، وهو يخدم مصلحة الوطن ولو باء غيره بالعطف وحسن الأحدوثة على حساب جهاده وكفاحه ، لا يرضى ان يعرض نفسه للنفور والتشهير للدفاع فى قضايا ضد مصلحة الوطن .

خبر سعد زغلول هذا كله فى الماضى ، ثم قبل رياسة الحكومة ، فهل كانت الأمور فى وزارته محصورة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بين البرلمان والسراى ، بين الأمة والملك ، أو أن الأمور قد ظلت كما كانت دائما فى الماضى تجرى بين دار المندوب السامى والسراى ، وبين المولود الجديد ، البرلمان ، الذى لم يزد على كونه بديلا من الجمعية التشريعية متطور الشكل !

***

لقد تحدث سعد بعد أن أصبح الماضى فى ذمة التاريخ ، فقال : انه حريص عند ممارسته للحكم على أن يؤكد أن البلاد أقبلت على عهد جديد تتولى فيه شئون الحكم وزارة تستند الى تأييد الأمة . الى تأييد البرلمان ، وزارة تستطيع أن تتجاهل دار المندوب السامى ، وتتجاهل السراى ، وزارة تستطيع أن تحكم مصر حكما كاملا بالاستناد الى سلطة البرلمان وتأييده

وزارة وطنية وليدة ارادة الأمة وثورتها ، والمتحدثة الوحيدة باسمها والأمينة على قضيتها ومصالحها ومستقبلها .

---

(١) سعد زغلول للعقاد ص ١٣٧ .

قبل سعد رياسة الحكومة الوطنية ، حكومة الشعب ، وكان لزاما عليه أن يبرز هذا المعنى ويحدده ، فيقدم قضية الاستقلال على كل اعتبار آخر ، ويدعو بريطانيا فور توليه الحكم الى مفاوضته من جديد ، مستندا في دعوته الى تأييد الامة ، بحيث اذا لم تسفر المفاوضات عن اتفاق عاد سعد الى الجهاد والكفاح ، وكانت الظروف جميعها مهيأة لسعد : فالأمة جميعهاوقوى الثورة كلهـــا كانت معبأة وراءه ، وكانت انطلاقتها رهن اشارته ، ولو أن سعدا فعل ذلك ، واستخدم تلك الطاقات المعبأة المتحفزة، وفي هذا الظرف بالذات أعني بعد توليه الحكم ، لقطع خط الرجعة على بريطانيا وأساليبها ، ولهدم خططها من أساسها ، لو أنه حصر بريطانيا بين مأزقين في علاقتها بمصر : اما الاستجابة الى مطلب البلاد ، واما الجهاد والثـــورة ٠

***

كان يجدر بسعد أن يبادر بتحديد هذا الموقف ، اختيارا حتى يجنب نفسه التورط فيما يجب عـــدم التورط فيه ، والتعرض الى الحرج والى الأزمات التي كان معروفا أن الانجليز والسراى ماضون في تدبيرها ، وخلقها له ، لحمله على الاستقالة من الحكم المرة بعد المرة الى أن يرتج كيانه ، والى أن تتغير الظروف من حوله بما في ذلك منظروفه الصحية في مثل سنه المتقدمة ، ويزداد ضـــعفه ، فتتأثر تصرفاته بشيخوخته ، والى أن تجد العـــوامل الشكوك والريب ، ثم تزداد في نفس الشعب تجاه الوفد وقدرته عـلى النهوض بالجهاد وقيادة الثورة من جديد ، وكذلك الى أن تجد العوامل التي تزعزع ايمان القادة بأنفسهم وفي قدرتهم على الصمود أمام الانجليز ، وعلى تعبئة الأمة من جديد عند الاقتضاء ٠٠

كانت بريطانيا تدرك أن هذه النتيجة لابد واقعة ، وان هذه الشكوك التي تعوق تعبئة الأمة للثورة لا مفر من أنها ستغزو نفوس المصريين مادام أن سعدا قد تولى رياسة الوزارة ، وبحيث يخضعه كرسي الحكم أو يمكن السياسة البريطانية اتخاذ وسائلها وأساليبها لاثارة هذه الشكوك ولزعزعة ثقة الأمة في زعمائها وقادتها ، ولزعزعة ثقة القادة في أنفسهم مما يفضي الى تخاذل طاقة الجهاد الشعبي من أجل الثورة !

وقد أخذت بريطانيا وأخذت السراى ترقبان أثر السلطة والسلطان في زعامة سعد للأمة بعد أن مهدت بريطانيا والقصرالسبيل امام سعد للحكم واستدراجه لرياسة الوزارة ٠

***

قبل سعد رياسة الحكومة ، ولا شك انه كان مؤمنا بقضية البـــلاد ،

مدركا لمسئولياته كزعيم للأمة ، وكوكيل عنها فى الدفاع عن قضاياها مما كان يحتم عليه أن يشكل وزارته من العناصر الثورية المتجانسة المتضامنة المتساندة التى تكفل للوزارة وحدة الرأى والتضامن الكامل لمواجهة القوى المعادية فى القصر ، وفى دار المندوب السامى ، غير أن سعدا وقع اختياره أول ما وقع على السادة محمد سعيد ومحمد توفيق نسيم ، وأحمد مظلوم على الرغم مما كان معلوما له سلفا من اتجاهات هؤلاء الثلاثة وولائهم للسراى ، ثم اختار الى جانبهم خمسة وزراء من بين الوفديين .

***

اختار سعد زغلول « محمد سعيد واحمد مظلوم وتوفيق نسيم » الذين ينتمون الى المدرسة التركية كما يسميها العقاد وهى المدرسة التى كانت تناصب « رشدى وعدلى وثروت » العداء .

ويقول العقاد : « انه بحكم العداء بين الفريقين أصبح لزاما على المدرسة التركية ان تخطب ود الوفد وتتقرب اليه ، وتلوذ بالقصر الملكى لتستند اليه فى وجه المعاونة المكشوفة من الانجليز لعدلى واصحابه » .
ويقول العقاد : « ان هذا هو سر الصداقة التى كان يبديها محمد سعيد وتوفيق نسيم واحمد مظلوم لسعد زغلول بعد أن كانوا جميعا يحاربونه ولا يتقدمون الى مساعدته بعمل من الاعمال » .

ولكننا نرى أن منطق الأحداث يؤكد أن سعدا كان على علم تام باتجاهات وولاء الوزراء الثلاثة الذين اختارهم ، وبهذا الاختيار فقدت وزارة الشعب من يوم تشكيلها ذلك التجانس والتضامن الضروريين لمواجهة أعباء الحكم وللنهوض بقضايا الامة ، والقيام بالتبعات الجسيمة التى كانت تنتظر « سعد زغلول » .

وعهد سعد زغلول بوزارة المالية لمحمد توفيق نسيم وبوزارة المعارف لمحمد سعيد ولأحمد مظلوم بوزارة الأوقاف ، فتم بهذا للسراى الاشراف المباشر على شئون المال عن طريق توفيق نسيم وعلى شئون الطلبة الذين

كانوا العنصر الأساسى فى الحركة الثورية عن طريق محمد سعيد ، وعلى شئون الأزهر والمعاهد الدينية والخيرات عن طريق أحمد مظلوم .

ولا يضعف من استنتاجنا هذا ، ماقاله العقاد فى هذا المقام ، من أن « محمد سعيد » كان رئيس وزارة قديما ومن أن وزارة المعـــارف من الوزارات التى لاتعد فى الصف الاول بين وزارات الحكومة ، فان العقـــاد نفسه يعود بعد ذلك فيؤكد ما ذهبنا اليه فى تفسير مغزى اختيار هـــؤلاء الوزراء الثلاثة ونتائجه فيقول :

« وفهم من ذلك أن اشتراك سعيد وصاحبيه مظلوم ونسيم فى الوزارة انما كان فى مقابلة الدور الذى داروا به لمعاونة الوفد على خصومه والتقريب بين الوفد والقصر بعد سقوط الوزارة الثروتية ، وليس اشتراكهم فيها عن تجانس أصيل فى الميول والأفكار ! » .

***

ونحن اذا تحدثنا عن سعد زغلول الحاكم فلا نتحدث عنه بوصفه مجرد حاكم ولا بوصفه مجرد سياسى ، بل نتحدث بوصفه زعيما ثوريا تولى رياسة الحكومة ، فان صفة الحاكم فيـه فى هذا المقام تقابل الزعامة الثورية ، واذا تناولناه فى الحديث كحاكم فليس ذلك من جانبنا الا التزاما للقاعدة التى التزمناها فى مؤلفنا هذا فى شأن قصر التصدى للشئون الداخلية فى بلاد العرب على الأمور التى تتصل بموقف الغرب من الشرق، وبموقف الشرق من الغرب .

لقد تعمدنا اغفال ذكر الكثير من الوقائع السـياسية كما أغفلنا الخلافات الشخصية ، أو ماكان يدور بين السياسة من صراع ونضال حول الحكم ، كما أغفلنا التعرض لمواطن الضعف فى الكثير من الأمور والتصرفات، حتى لا يخرج بنا هـذا التعليق عن اطار هـذا المؤلف وعن الخطة التى التزمناها ، واذا كنا قد تناولنا بعض الأمور بالعرض أو التعليق ، فان ذلك كان لاعتبار واحد ، هو كونها من حيث وجهة نظرنا من العناصر المؤثرة فى توجيه وتكييف مختلف القضايا التى نعالجها ومن الأمور التى يقدرها الغرب ويقيم لها فى سياسته وزنا واعتبارا .

***

ما ان تولى سعد الوزارة حتى بادر بتوجيه نداء سجل فيه ترحيب الأمة وتأييدها لتأليف الوزارة ، وسجل شكره للشعب من كل قلبه ، وخاطب

الشعب مطالبا بأن ينصرف كل الى عمله ، وأن يقـــوم كل بواجب الوطن العزيز عليه .

ففى ٥ من فبراير سنة ١٩٢٤ وجه الوفد نداء الى الامة المصرية ، قال فيه : « انه حق للبلاد أن تغتبط أشد الاغتباط ، بخروج الوطنيين من معركة الانتخاب فائزين ، وحق لها أن تطمئن كل الاطمئنان على حقوقها ، وعلى مستقبلها لأول مرة فى تاريخها الحديث ، اذ ولى أمرها من أثبتت الأيام أمانتهم ، ومن عجز النفى عن اضعاف ايمانهم ، ومن فشل السجن فى زعزعة ثباتهم ، ولم يزدهم التعذيب الا وطنية واخلاصـــا ، وحسب البلاد وزارة تتكون من سعد وأصحاب سعد ، وتستند الى برلمان يمثـــل الأمة أصدق تمثيل لتكون وزارة النضال والأمانة والاقدام ، ولتكون ثقـــة الأمة بها تامة واظمئنانها اليها صافيا ، وليذكر كل مصرى على الدوام أن أعز أمانيه الوطنية وأقدس حقوقه القومية قد أصبحت فى أيدى أعظم الناس حرصا عليها ، وأكثرهم اهتماما بتحقيقها وأشدهم شعورا بقداستها وخطورة مسئوليتها . »

وبعد أن سجل نداء الوفد كل ماتقدم انتهى الى الغرض من البيان فقال : وبعد فانه لم يبق الا أن تكتفى الأمة بما قامت به من مظاهر الافراح وزيارات التهنئة ورسائلها ، فيفرغ الطالب الى درسه ، والزارع الى زرعه والصانع الى عمله ، وكل طائفة تفرغ الى اختصاصها » .

***

وهكذا كان نداء الوفد عبارة عن تسريح لقوى الأمة المتكتلة المتجمعة حتى تلك اللحظة وراءه للمطالبة بالاستقلال والوحدة ، طالب الوفد الجميع بالانصراف الى أعمالهم ، وبأن يعتمدوا على الوزارة فى حمل لواء الجهاد من أجل تحطيم الأصفاد ، وتحقيق أمانى البلاد فى الحرية والاصـــلاح والاستقلال التام .

وكان أجدر ببيان الوفد أن يشفع هذا التوجيه للشعب بتوجيـــه آخر يطالب به الشعب أن يبقى متحدا متحفزا للنضال ومعبأ لتلبية اشارة ســعد

حينما تدعو الحاجة الى استئناف الجهاد والنضال من أجل تحقيق أماني البلاد ، وحتى لايكون بيان الوفد في هذا الشأن مقصورا على مطالبة الشعب بالاخلاد الى السكينة والانصراف الى أعمالهم ، ثم لاشيء بعد ذلك ، لاشيء يقال في صدد الكفاح الشعبي من أجل حرية الوطن ! .

ويبدو أن سعدا قد أدرك بذكائه أن الأمة لم تكن قد ألفت بعد هذه النغمة الضعيفة في بياناته ، وشعر بافتقار هذا البيان الى الروح التي تتميز بها البيانات الثورية ، بيانات الزعماء » لا بيانات الحكام فعاد سعد الى الأمة يخاطبها بعد مضى عشرة أيام على بيانه هذا ، قائلا : « ان لي الآن صفتين صفة حكومية وصفة أهلية ، ولاتزال صفتي الأهلية غالبة على ، وقد سمعتم مني كثيرا عن صفتي الأهلية ، سمعتم كلمات في الوطنية وفي الاستقلال والتكرار معيب ، وأظنكم مشوقين لأن تسمعوا مني شيئا عن صفتي الحكومية فقد كانت الحكومة ، من قبل لاتتكلم ، انما قبل الكلام بهذه الصفة ، أريد أن أتيقن منكم أنكم لا تجدون في أنفسكم حرجا من الجملة التي وردت في البيان الوزاري من أن على الحكومة أن تسعى جهدها في احلال السلام محل الخصام ، فهل هذا يرضيكم ؟ .

***

وهكذا فرق سعد زغلول من تلقاء نفسه بين الزعامة وبين رياسة الحكومة ، فان الحديث عن الاستقلال والوطنية كان من صفاته الاهلية ، صفات الزعامة ، اما صفته الحكومية فكانت في الحديث عن برنامج الحكومة ، وأخذ سعد يتحدث عن برنامج الحكومة ، ويقول : ان الحكومة تجد نفسها مندفعة بقوة شعورها الذي هو جزء من شعور الأمة للعمل على تنفيذ برنامجها فليست في حاجة لأن يحرضها عليه محرض فكل تحريض من هذا القبيل انما هو تحصيل حاصل وقال : لقد وضعنا برنامجنا لينفذ ، لا ليطوى ويحفظ ، ولكننا قلنا في بياننا : ان تنفيذه ليس من الصفات الهينات فان بعضه متعلق بغيرنا ، وليس الأمر فيه موكول لنا وحدنا فعلينا أن نعالج الأمور التي من هذا القبيل بوسائل الحكمة والاقناع مع الأناة والثبات ، ولكن لكل أمر وقته ، ولكل شيء ظرفه ووسائله ، وكل ماللأمة

عندنا أن نسعى جهدنا وألا نترك وسيلة للوصول الى غايتنا الا اتخذناها ، فاذا قصرنا أو أهملنا ، فان للأمة أن تؤاخذنا وعلى الله النجاح .

ثم استطرد فقال : ان الناس يتعجلون الحكومة فى حل المسائل العامة والحكومة باذلة فى ذلك جهدها ، ولكن للقوى حدودا ، فالطلب سهل ، والارشاد سهل ، ولكن الصعب هو الطريق العملى للوصول اليه ! .

***

وبعد ذلك بأيام وقف سعد زغلول يخطب فى حفـــلة تـكريم كان خطيبها الأول « محمد توفيق نسيم » فقال سعد : على الذين يحملهم فرط الحب للبلاد على تعجلنا أن يتريثوا بنا ويتمهلوا ، لأن طبيعة الأشياء تأبى الطفرة ، ولكل شيء وقته ووسائله ، وعليهم أن يعتقدوا كل الاعتقاد أن هناك عقولا مشغولة بهذه المهام وعزائم معقودة على معالجتها ، وأن التأخير فيها ليس قصورا وتقصيرا ، ولكنه جرى مع الطبيعة على حكمها .

وقال سعد مخاطبا هؤلاء المتعجلين : « اصبروا فان الله مع الصابرين اذ أننا لانترك فرصـــــة تمر حتى ننتهزها لبلوغ المراد ، حقق الله أملنا ، ووفقنا جميعا لطريق الرشاد » .

ولقد كان سعد فى تلك الفترة متفائلا بحكومة العمال ، ولعل هـــذا التفاؤل يبدو جليا فى خطاب له ألقاه فى حفلة أقامها العمـــال لتكريمه ، ولقد أخذ سعد على العمال فى خطابه هذا امتعاضهم من موقف حـــكومة العمال فى لندن ، وفى هذا قال : انى أعرف الكثيرين منهم (يعنى من حكومة العمال ، وأعرف أن منهم رجالا ذوى مبادىء عالية ، ولى العشم فى أن حكومة العمال بتأثير هؤلاء الأفاضل ستعدل عن خطتها ، ولابد أن يكون هذا قريبا ، ولا تبالغوا فى الامتعاض .

على أن هذه الدعوة الى المهادنة فى خطاب سعد سبقتها فى الخطاب مقدمة لها قال سعد فيها : أفرح كثيرا وأسر كثيرا كلما شـــعرت أن هذه الحركة (الحركة الوطنية) ليست فيما يسمونها بالطبقة العليا فقط ، بل هى منبعثة ايضا وعلى الأخص ، فى الطبقة التى سماها حسادنا طبقـــة

(الرعاع)، وأفتخر بأنى من الرعاع مثلكم ، ولو كانت هـذه الحركة مقصورة على الطبقة العليا ما قامت لها قائمة وما انتشرت هذا الانتشـار وما انتصر المبدأ الوطنى للطبقة التى يسمونها طبقة الرعاع وهى طبقة أكثر عديدا فى الأمة ليس لها مصلحة خاصة ومبدؤها ثابت على الدوام ، مبدؤها الاستقلال التام لمصر والسودان ، هذه الطبقة لاتسعى وراء وظيفة تنالهـا ولا منصب تحل فيه ولا مصلحة تقضيها ، ولكنها تريد أن تعيش ليكون الوطن عزيزا ، ولا يبهر نظرى ولا يطرب سمعى أكثر من أن أرى رجلا فقيرا لاقوت عنده ينادى يحيا الوطن وليس يطمع فى شىء الا أن يعيش كما هو ! وقال سعد مخاطبا العمال : « انى معتقد وموقن ومؤمن بأن حركتنا حركة طبيعية قوية سيثبت بناؤها وستؤتى أكلها باذن الله ان لم يكن اليوم فغـدا » .

***

ولقد كن على سعدوقدآلت اليهمسئولية الثورة وأمانةالقضيةالوطنية أن ينهض بهذه الأعباء كما كان عليه ، أيضا أن يرعى حقوق العربأينما كانوا ومن أين أتوا ، وقد هيأت له الظروف الفرصة لكى يثبت زعامته ، ورعايته للقضايا الوطنية فى سائر بلاد العرب ، وكانت هذه الفرصـة عنـدما لجأ الى مصر عشرة من المجاهدين الطرابلسيين هربا من بطش وعدوان ايطاليا الفاشيستيةفى ليبيا وطلبت الحكومة الايطالية مصربتسليمهم اليها ، فقد كان ممكنا بحكم القانون الدولى وبمقتضى كفالة الحـريات حماية هؤلاء العرب والسماح لهم بالبقاء فى مصر كلاجئين سياسيين ،ولكن سعدا لم يفعل هذا ، لم يؤوهم ولم يحتضنهم ، ولكنه لم يسلمهم الى ايطاليا يدا بيد ، انما أقصى صنيع قدمه لهم أنه لم يقبض عليهم ويسلمهم الى اعدائهم المستعمرين ، وفى الوقت نفسـه ألزمهم مغادرة مصر الى حيث شـاءوا .

فعل سعد هذا ، على الرغم من أنه كان أمامه وقفة اللورد كتشنرفى مثل تلك الحالة ، بالذات ، جينما نشبت الحرببين ايطاليا والدولة العثمانية بسبب ليبيا وكان كتشنر اذ ذاك مندوبا ساميا فى مصر ، فتغاضى وسكت على

معاونة مصر للمجاهدين الليبيين ، بل ان الأمر بلغ به فى هذا الشأن الىحد أن تبرع بمائة جنيه للهلال الأحمر فى ليبيا ، وهذا فى الوقت الذى كانت فيه حكومته تشجع ايطاليا على غزو ليبيا ، الا أن تشجيعها هذا ، لم يصرفها وقتئذ عن مجاراة شعور المصريين نحو اخوانهم العرب مجاراة شكلية ، فلم تمنع ارسال المساعدات من مصر الى ليبيا ، ولكنها كانت تعرقل وصولها ، وتعوقها بحيث لاتبلغ هذه المساعدات الحد الذى يمكن من قهر الايطاليين وهزيمتهم فى ليبيا ، غير أن هذه كانت سياسة بريطانيا فى هذا الموقف وكان تصرفها ، اذ ذاك ، اما وقد تغيرت الحال وأصبح الحكم فى مصر بيـــد وزارة الأمة ، وزارة سعد ، فان بريطانيا قد غيرت تبعا لذلك سياستها فى الموقف المماثل ، وراحت ترقب تصرفات حكومة الشعب فى هذه المشكلة وموقفها منها ، وتتربص بها ، فى هذا الشأن وفى هذا يقول عباس محمود العقـــــاد :

« ثارت ثائرة الأمة المصرية لهذه المطاردة العنيفة لأناس لم يقترفوا من وزر الا الدفاع عن حرية بلادهم كما يحق لكل انسان بل كما يجب على كل انسان ، واحتدمت النفوس غيظا من هذا اللجج الغريب فى ملاحقة اللاجئين بالعقاب بعد أن هجروا ديارهم وألقوا ســـلاحهم وذاقوا مرارة الخيبة والهزيمة كأنما هم الواترون وايطاليا هى الموتورة المعتدى عليهـــا التى لاينبغى لها أن تنسى جزاء الوتر والعدوان . والطرابلسيون بعد جيران المصريين واخوانهم فى اللغة والدين وفى قضية الحرية والاســـتقلال ، والوزارة السعدية لاتشعر الا بهذا الشعور ولا يجمل بها وعلى رأسها زعيم المجـــاهدين الوطنيين فى الشرق العربى أن تسلم بيديها أولئك الغرباء المساكين للموت والبلاء ! .

كان أمام سعد زغلول سوابق فى موقف الحكومة البريطانيـــة من اللاجئين الى مصر من خصوم الدولة العثمانية وقت أن كانت مصر خاضعة للسيادة العثمانية ؟ فقد وقفت بريطانيا اذ ذاك فى صف اللاجئين وعملت على حمايتهم والحيلولة دون تسليمهم الى الدولة العثمانية ، بل انهـــا لم تكلفهم حتى مجرد مغادرة البلاد ! .

لقد كانت مأساة هؤلاء اللاجئين العرب صغيرة فى ذاتها كبيرة بمدلولها وبمغزاها اذ أنها كانت محكا لموقف سعد من العرب فى كل مكان، وقت أن كان العرب يتطلعون الى مصر ويرون فيها قبلتهم وملجأهم وملاذهم من كل اضطهاد .

وكانت أعين العرب اذ ذاك تتطلع الى سعد لترى تصرفه فى نصرة اخوانه العرب اللاجئين ، كما أن فرنسا وبريطانيا وايطاليا كانت بدورها ترقب الموقف لتسجل على الوزارة السعدية تصرفها حياله ، وتصرف سعد نحو اللاجئين العرب أبناء ليبيا العشرة ، ويقول العقاد فى هذا الشأن : ان سعدا يرفض تسليمهم ويصر على الرفض كل الاصرار ، ويخشى فى الوقت نفسه أن يتفاقم الخلاف بينه وبين الحكومة الايطالية تفاقما يجر الى دخول الحكومة البريطانية فى القضية ، لانها مسئولة ، كما تدعى عن حماية الأجانب ، وعن علاقات مصر الخارجية حيث يؤذن الخلاف بتعريض مصر لاعتداء أو تهديد من احدى الدول القوية .

ويستطرد العقاد قائلا : « ان سعدا توسط فى حل هذه المشكلة ووفق الى مالا يسخط الحكومة الايطالية كل السخط وان كان لا يرضى المصريين كل الرضا واكتفى باطلاق اللاجئين المعتقلين ليبرحوا القطر الى حيث يشاءون » (١) .

ثم يضيف العقاد الى هذه الواقعة واقعة الخلاف بين مصر وايطاليا على الحدود الغربية ، وكيف أن الأمر انتهى بالحكومة الايطاليـــة الى تغيير الحدود بينها وبين مصر بغير مشاورة ولا استئذان .

هذه كانت صورا من الأحداث التى واجهها سعد ووقف منها موقف الحاكم لا الزعيم الثورى لأمة تطالب بحقوقها ، الزعيم الذى يحمى الاحرار من أبناء الأمة العربية .

***

وهنالك صورة أخرى من بين الصور التى واجهت « سعد زغلول » ووقف منها موقف الحاكم لا الزعيم وكانت عند مناقشة قانون الاجتمـاعات والمظاهرات ، فقد تضمن القانون من النصوص ما يعتبر تهديدا للحرية الشـــخصية والحرية الأجتماعية ، ورأت اللجنة أن تخفف من المشروع المقدم ، وانتهت الى مشروع معدل عرضته على مجلس الشـيوخ ، وكان

---

(١) سعد زغلول للعقاد ص ٤٦١

يتضمن عدم جواز حل الاجتماع الا اذا طلبت ذلك اللجنة المشرفة على الاجتماع أو فى حالة حدوث تصادم أو ضرب .

ورأى أحد اعضاء مجلس الشيوخ حذف هذه الفقرة التى تنص على وجوب حل الاجتماع اذا حدث تصادم أو ضرب بسبب ان هذا النص يمكن أن يبيح لسلطات البوليس التدخل دائما وفض الاجتماع لمجرد وقوع حوادث قد يدبرها الخصوم بعضهم لبعض لتكون مبررا لفض الاجتماعات .

ورأى سعد زغلول أن يحدد موقف الحكومة فقال : « ان فض الاجتماع لايكون الا اذا كان هناك تضارب من شأنه الاخلال بالنظام » وتناقش الاعضاء فى النص وانتهوا الى أن وجوده خطر لانه لايضمن فى المستقبل حسن تطبيق القانون بأمانة وذمة ، ولأنه قد يقع طارىء ينبغى عليه حل مجلس النواب فاذا حصل ذلك وسقطت وزارة الشعب وحلت محلها وزارة رجعية يمكن هذه الوزارة أن ترسل أناسا من قبلها لاحداث مشاغبات يتسبب عنها فض الاجتماع ، وقال صاحب هذا الرأى : انه يرى من اللازم اتخاذ كل احتياط لمنع وقوع مثل ذلك فى المستقبل ، واقتراح النص الذى يقرر هذا المبدأ تأسيسا على واجب الحكومة فى اتقاء وقوع المشاغبات فى الاجتماعات ان توجد فى الاجتماعات عددا كافيا من رجال البوليس لمنع أى طارىء يكون من شأنه الاخلال بالنظام .

وقد رد مقرر اللجنة على هذه الاعتراضات قائلا : انه لاخطر على الأمة ولا خطر من التضييق ولا ضرر مع وجود حكومة دستورية موثوق بها ، ومع وجود الدستور ، اما الصورة التى يفترضها العضو فهى صورة مستحيلة وعلى فرض حصولها فلا يكون هناك دستور ولا حكومة شرعية .

ثم ناقش المجلس حق البوليس فى تفريق كل احتشاد أو تجمهر من شأنه أن يجعل الأمن العام فى خطر او يقيد حق البوليس فى تأمين حرية المرور فى الطرق والميادين العامة ، وقد رأت اللجنة الغاء هذه المادة ووافقها المقرر على هذا اكتفاء بما هو فى قانون العقوبات ولكن «سعد زغلول» نهض وعارض الالغاء استنادا الى أن فى الغاء تلك المادة ما يشير الى أن البوليس

لايجوز له استعمال حقه المخول له بمقتضى القانون العام ، وما أن بدر هذا الاتجاه من سعد زغلول حتى تراجع المقرر عن رأيه وأيد اعادة النص .

وعندما تعرض القانون الى الاجتماعات العامة والمظــاهرات اقترحت اللجنة أن تكون المظاهرات مخالفة لاجنحة ، فتكون عقوبتها عقوبة المخالفة بدلا من عقوبة الجنحة ، وهنا نهض سعد زغلول ليقول : ان العقوبة اما أن تكون رادعة زاجرة ، والا فلا معنى لها ، فاذا حصلت مظاهرة وكانت مخلة بالأمن العام ورأى البوليس منعها وأبى المتظاهرون الا أن يســتمروا فى تظاهرهم برغم تنبيه البوليس وتحذيره فان عقوبة الحبس لمدة اسبوع أو الغرامة بمائة قرش ، غير كافية مطلقا ، وهى تبعث على احتقــار السلطة والاستخفاف بها فاما أن تجعلوا الاجتماع مباحا ولا عقاب عليــه ، أو أن تجعلوه غير مباح ، وحينئذ يجب أن تضعوا له عقوبة تتناسب معه .

ثم قال سعد زغلول : اذا فرضنا ان هناك مظاهرة ، وأن هــــذه المظاهرة حصلت مخالفة للقانون ، وأراد البوليس أن يتدخل لمنعها فوقف المتظاهرون فى وجهه ، فهل مثل هذا العمل يعتبر عملا بسيطا ؟ وهل العقوبة المفروضة عليه تعتبر عقوبة كافية ، مع العلم بأن المخالفــات لاتعتبر من السوابق ؟ أنا أرى أن هذه العقوبة لاتصلح لأن تكون رادعة مطلقا ، فاما أن تبيحوا الاجتماعات كيفما كان شكلها ، واما أن تضعوا لها عقوبة تتناسب مع الذنب ، أنا لا أحب الشدة ، ولكنى أحب أن يوضع الشىء فى موضعه وأن تكون لكل جريمة عقوبة مناسبة لها .

ووقف أحد الشيوخ يعترض على تشديد العقوبة لأن الحكمة الأصلية فى الاجتماعات أن تكون الحكومة على علم بها ، وأنه ليس من الرأى أن تعاقب الأشخاص الذين يخالفون هذا القانون بعقوبات شديدة اكتفاء بالأحكام الواردة فى القانون العام اذا ما تبين أن هناك خطرا يهدد الامن العام والنظام واذا وقعت جريمة ما ، وان الاتجاه هو الغاء المادة الخاصة بالتجمهر بناء على فكرة المحافظة على الحرية ، وأنه ليس من الصواب أن نلغى هذه المادة ونضع فى الوقت نفسه عقوبة شديدة لتقييد الحرية .

وعندئذ عاد سعد فقال : انه يوافق على أن الحكمة فى وضع المشروع هى تنظيم الاجتماعات ، ولكن الوسيلة التى اتخذتموها لهذا التنظيم غير منتجة لانها وسيلة بسيطة غير رادعة ولا كافية لحفظ النظـــام ، فان كنتم تريدون التنظيم الحقيقى للاجتماعات فيجب أن تضعوا عقوبة كفيلة بذلك أما العقوبة التى وضعتموها فهى لاتجدى شيئا ولا تمنع المتظـــــاهرين من المقاومة والعصيان ، ولا توجب الطاعة لأنها لاتوجب الخشية ، ولذلك أرى أن اعتبار هذه الجريمة مخالفة غير كاف مطلقا .

وراح سعد زغلول يؤيد وجهة نظره هذه فقال : ان غاية ما نريده أن يكون فى العقوبة نوع من الردع ، أما جعل العقوبة كما تقترح اللجنة ففيه اغراء للناس على مخالفة النظام والاستخفاف برجال الحفــظ ، ان ما أعرضه الآن على حضراتكم هو أن تكون العقوبة متناسبة مـــع الجرم ويجب التفكير بروية فى الأمر لأننا لم ننته من الحالة التى يجب أن ننتهى منها ، وهى حالة صعبة تحتم علينا ان نتذرع بالحكمة ، وأن نتسلح بكل الأسلحة حتى لانتعرض للأخطار ونقع فى الارتباكات وأنا أول من يحب الحرية ، حرية الاجتماعات والمظاهرات ، وأؤكد لكم وأعدكم انه مادامت الحكومة الحاضرة باقية فانها لاتطبق هذا القانون الا عند الضرورة القصوى ولكننا مهددون بأمور كثيرة يجب أن نعد العدة لها ، فان لم نفعـــل ذلك نندم ولات حين مندم .

هذا هو رأيى وليس عندى ما يبعث على هذا القول الا الحقـــائق ، وحسن أن نكون احرارا ولكن هناك بلادا سبقتنا فى الحرية ، وهى مـــع ذلك قد اضطرت الى اتخاذ الاحتياطات حتى لايساء استعمال الحرية ، وجدير بنا أن نقتدى بتلك البلاد الحرة ونتخذ الحيطة لما عساه أن يقـــع من الحوادث المكدرة .

كما وقف احد اعضاء المجلس ينبه سعدا الى خطر تشديد العقـوبة فقال النائب : « لايخفى عليكم أن القانون لا يوضع لزمن خاص ، وقد تأتى حكومة أخرى متطبعة ضد مصلحة البلاد ، وبما أن هذه الجرائم سياســـة

وقد يشترك فيها بعض كبار القوم ، فأرى الاكتفاء بغرامة لاتتجاوز عشرة جنيهات » .

ولكن سعدا أصر على موقفه ، وتحدث بلغة الحاكم الحريص على توطيد الأمن ، والحديث عن توطيد الأمن وقتئذ كان من لوازم فئة من الساسة وصفها بعض الكتاب الوطنيين بأنها جماعة ليس لها حظ من طبيعة الثورة ولا من طبيعة الجهاد ولا من غضبة المرء لطائفته ولجنسه ، وأنها عاجزة عن الاخلاص فى الغضب والمثابرة واليقين .

الفصل الخامس والثلاثون

سعد الحاكم

والدستور ... وتصريح ٢٨ فبراير

« موقف سعد من الدستور ـ خطبة سعد في ١٣ من مارس في فندق الكنتننتال »
« ـ سعد يقول : ان الدستور تأسس على المبادىء العصرية وان به عيوبا ولكنهـا »
« تعالج بالطريق الدستورى ـ سعد يفسر موقفه من تصريح ٢٨ فبراير » .

***

كان على سعد زغلول أن يوضح موقفه بعد أن اختاره الملك لرياسة الحكومة ويحدد مكانه من الدستور ، ولقد أشار الى ذلك سعد اشارةعابرة فى خطاب العرش اذ قال : « كان على الوزارة الجديدة أن تعمل على أن تستبدل بسوء هذا الظن حسن الثقة بالحكومة ، وعلى اقناع الكافة بأنهـا ليست الا قسما من الأمة تخصص لقيادتها والدفاع عنها وتدبير شـــئونها بحسب ما تقتضيه مصلحتها العامة ولذلك يلزمها أن تعمل ما فى وســعها لتقليل أسباب النزاع بين الأفراد وبين العائلات واحـــلال الوئام محل الخصام بين جميع السكان على اختلاف أجناسهم وأديانهم كما يلزمها أن تثبت الروح الدستورية فى جميع المصالح وتعود الكل احترام الدســتور والخضوع لأحكامه ، وذلك انما يكون بالقدوة الحسنة وعدم السماح لأى كان بالاستخفاف بها والاخلال بما تقتضيه » .

وفى ١٣ من مارس سنة ١٩٢٤ أقام الشيوخ حفلا لتكريم ســـعد بفندق الكونتنتال ، وفى هذا الحفل وقف سعد يتحدث عن الدستور فقـال موجها خطابه للشيوخ :

« انى أهنئكم من كل قلبى بالثقة التى اكتسبتموها من البلاد ومليـكها المعظم لأن تؤلفوا مجلس الشيوخ فى أول برلمان تشكل فى بلادنا على الطراز

الحديث ، وأعد نفسى سعيدا لأنى أول وزير مصرى لحكومة دستورية تستمد قوتها من ارادة الشعب ، وتستند فى بقائها على ثقة نوابه ، وتستظل فى سيرها برعاية مليك دستورى يحترم كل الاحترام المبادىء الدستورية ويرى فى تنفيذها أقوى ضمان لحقوق الأفراد ، وأقوم طريقة لحكم البلاد » .

ثم ألقى سعد بعد ذلك خطابا فى الجموع التى جاءت لتحيته فى « بيت الأمة » قال فيه : « ان الوزارة السعدية التى أخذت على نفسها فى بيانها الوزارى العهد بأن تبث روح الدستور فى المصالح أوضحت أن أحسن وسيلة لهذا هو القدوة الحسنة » .

***

وعند مناقشة خطاب العرش أمام مجلس النواب فى جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٢٤ زاد سعد زغلول موقفه من الدستور ايضاحا فقال : « قلنا فى خطاب العرش ان الدستور تأسس على المبادىء العصرية فلم نقل انه تأسس على أحسن المبادىء العصرية ، ولا قلنا ان كل مبادئه طبق المبادىء العصرية ، قلنا تأسس ، ولم نقل جاء طبق المبادىء العصرية ، حقا ان أساسه من المبادىء العصرية ، لأنه حفظ حرية الفكر ، حرية القول ، حرية العمل ، حفظ المساواة ، حفظ للأمة سلطتها ، قرر مبدأ المسئولية الوزارية ، تأسس على هذه المبادىء ، ولكن جاءت فيه أحكام وقيود تضعف من هذه المبادىء وتقيدها ، وهذا شىء آخر » .

ومضى سعد زغلول ، فقال :

« يحق لى أن أقول : انه تأسس على المبادىء العصرية ، ويمكن أن أقول بعد ذلك ان فيه عيوبا ، أعتقد بصفة كونى انسانا وزعيما ورئيس حكومة ، أن فى الدستور عيوبا ، وقد أوافقكم اذا طلبتم التعديل ، وللتعديل طريقة فى الدستور ، فاذا كنتم ترون أن هناك أوجها للتعديل فعليكم أن تناقشوها وتقدموا اقتراحا بها ليناقش فيه مجلسكم ومجلس الشيوخ والحكومة ، بل أنا أعدكم أن أكون معكم فى تعديل ماسبق لى أن استنكرته » .

ومضى سعد زغلول فختم كلامه عن الدستور قائلا : أيها الاخوان ؛ أيها الفضلاء ، هل كان يروقنا أول يوم انتخبنا فيه مجلس النواب واحتفلنا فيه بالدستور أن نقول : ان الدستور معيب ونجعل الملك هو الذى يقول ذلك ؟ .

وهكذا أوضح سعد زغلول موقفه من الدستور الذى سبق له استنكاره واتهام أعضاء اللجنة التى أعدته الى حد أن سماها « لجنة الأشقياء » .

***

تم وقف سعد زغلول أمام مجلس النواب ليحدد موقفه من تصريح ٢٨ فبراير بعد أن تولى رياسة الحكومة فى ظل هذا التصريح ، فقال : اعترضت على هذا التصريح وبصفة كونى رئيس الحكومة أقول : اننا لسنا مرتبطين به ، ولقد أشرت الى هذا المعنى فى خطاب العرش ، اذ جاء فيه اننا مستعدون للدخول مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات حرة من كل قيد .

وبعد ذلك قال سعد زغلول عن التصريح ذاته : « ان كان هذا التصريح قيدا ، فقد صرحنا بأننا ندخل فى المفاوضات أحرارا منه ، وان لم يكن قيدا فلا شأن لنا به ، ولما تبين سعد زغلول استنكار الكثيرين لقوله هذا وآخذهم عليه أقواله السابقة بصدد تصريح ٢٨ فبراير وقف سعد زغلول يدافع عن موقفه على أساس أنه لايدخل المفاوضات الا حرا من كل قيد ، وأبدى دهشته البالغة لما يأخذه عليه أنصار تصريح ٢٨ فبراير مما قاله قبل توليه الحكم عن الدستور وتصريح ٢٨ فبراير وكيف أنه سيواجه بريطانيا فى ظل هذا التصريح ، وقال سعد عن خصومه : انهم يشككون الناس فيه وفى نياته ، ويوهمون الناس أنه اذا دخل المفاوضات واذا قبل الحكومة فانما يكون قد قبل هذا وذاك على أساس هذا التصريح وقال سعد زغلول : ان هذا الموقف من جانب المؤيدين أصلا للدستوردليل على كذبهم فى الماضى بالنسبة لمدح هذا التصريح ، وعلى كذبهم فى الحاضر بالنسبة لموقف المفاوضات المزمع اجراؤها مع بريطانيا ، وقال :

ان الخطر الحقيقى ليس فى تصريح ٢٨ فبراير وانما هـــو فى قبـــول احتفاظ بريطانيا بالنقط الأربع المبينة فى هذا التصريح والتسليم بحقهـا فى التصرف فيها بطريقة مطلقة ، حتى يتم الاتفاق بين مصر وبريطانيـا وان اعلان قبول الأمة المصرية لهـذه التحفظات فيه معنى تصحيح مركز بريطانيا فى مصر ، كما أنه يجعل من هذه التحفظات حقا لبريطانيا لم يكن لها من قبل •

وقال سعد تأكيدا لموقفه ان وزارته ليست مسئولة عن آثار السياسات الماضية ولا يصح أن تسأل الا عن اعمالها •

وهكذا أنهى سعد الهجوم الذى وجه الى وزارته لقبولها العمل فى ظل دستور وتصريح استنكرهما هو ! ••

الفصل السادس والثلاثون

سعد والتنظيم الحزبى

« سعد يواجه خصومه بتنظيم الوفد على اساس حزبى – الاتجاه الى تحويل »
« الوفد الى حزب – الاعتراض على هذا الراى – الهيئة الوفدية تؤدى المعنى وتحقق »
« الغرض – راى سعد – التنظيم الحزبى وتقييد الاعضاء لاينافى استقلالهم ولايمنعهم »
« من اداء الامانة التى فى اعناقهم » .

***

كان من آثار حملة معارضى سعد وأخذهم عليه مواقفه السابقة من الدستور ومن تصريح ٢٨ فبراير خارج البرلمان وداخله أن رأى سعد ضرورة تنظيم صفوف أعضاء البرلمان الوفديين لمواجهة خصومه السياسيين ، فوجه حمد الباسل من أجل هذا الغرض دعوة لأعضاء الوفد لوضع نظام ثابت له ، ووجه اليهم كلمة قال فيها : « كانت علينا أيها الاخوان ونحن وفد مسئولية كبيرة ، فالآن وقد صرنا وفداكبيرا صارت مسئوليتنا أكبر وأعظم ، ولابد انكم توافقوننى على أننا مازلنا فى ميدان الجهاد ، وأن علينا اذن أن نتفاهم ونتكاتف على نصرة رئيسنا ورئيس مصر أى على نصرة المبادىء الوطنية ، وتوصلا لهذا الغرض يجب أن نضع لأنفسنا نظاما نسير عليه . اننا كلنا على مبدأ واحد ونسعى لغاية واحدة ولا ينقصنا الاشىء واحد ، هو النظام . »

***

وقد رأى بعض أعضاء الوفد أن يطلقوا عليه « حزب الوفد » طالما أن الأمر وصل بهم الى التفكير فى تنظيمه تنظيما يكفل لهم القدرة على مواجهة خصومه السياسيين .

ولعل الذى رأى هذا الرأى كان يعبر دون وعى عن شعور عميق فى

نفس أعضاء الوفد بالوضع الذى تحول اليه الوفد وعن الاحساس بتغير الهدف الذى لم يعد قضية الوطن والاستقلال والجهاد من أجلهما ، فما دامت هذه القضية لم تعد الهدف الأول والأخير ، وما دامت أهداف كثيرة أولها الحكم قد أصبحت تلوح امام أعضاء الوفد وتجتذبهم اليها فلا مناص من تأسيس حزب :

غير أن « مكرم عبيد » عارض هذا الرأى وقال : « ان هذا الاتجاه لايطابق المراد تماما وذلك لأن الوفديين اعتبروا دائما أنهم الممثلون للأمة وأن من عداهم هم أفراد قليلون ، وقد سجلت الأمة اعترافها بذلك وأقرت دائما هذا الاعتبار » .

وانتهى الجدل بين أعضاء الوفد ونوابه الى اختيار العبارة « هيئة الوفديين » بدلا من العبارة « حزب الوفد » لان التسمية الأولى كانت فى رأيهم تعبر عن المعنى المراد .

ووقف سعد زغلول يوافق ويؤيد ما انتهى الرأى عليه وقال : « ان عليهم أن يضعوا نظاما تسير عليه الأغلبية التى تستند اليها الحكومة فى مجلسكم » وقال : « لقد هال خصومكم أن يقوم هذا النظام لأنهم ليسوا أصحاب مبادىء يرجونها بل هم أصحاب مصالح خاصة يعملون لنيلها ، وقد تلمسوا كل باب يلجونه اليكم لينفروكم من هذه الدعوة فقالوا عن تنظيم أعضاء الوفد ونوابه : ان هذا لايتفق مع حرية الرأى ، وان هذا تحكم فى ارادتكم لانهم يريدون بذلك أن يصرفوكم عن المبدأ الذى ارتضيمتوه لأنفسكم وقبلتموه شعارا لكم ، على أنه كيف لا يتفق النظام مع الحرية ، والقصد أنه لاحرية بلا نظام ولا نظام بلاحرية ؟ والنظام يتطلب من كل منكم أن ينزل عن جزء يسير من حريته حتى تجتمع الحرية كاملة من هذه الاجزاء للهيئة التى قبلتم العمل تحت لوائها ، والحرية متوافرة من قبل فى اختيار الهيئة التى تتضامنون معها ، واختيار النظام الذى تسيرون عليه فلا معنى للقول بأن الحرية تعدم مع النظام ! » .

ثم قال للنواب : « ان الحكومة منكم ، وأنتم عضد الحكومة ، فيجب

أن تكون هيئتكم منظمة ليمكن أن يكون سير الحكومة منظما وقال : أنا أصر على ضرورة هيئتكم لأن الحكومة ايضا يجب أن تشعر بقوة الهيئـــة التى تسندها • »

***

وقيل فى مجلس الشيوخ ، تأكيدا لضرورة تنظيم أعضاء الوفد : انه كان على الوفد ، أن يكون قوى متضافرة متساندة منظمة ، واذا أصدر واحد منها رأيا فمن بحث ناضج وفكر متداول ، وليس فى الدنيا عمل ينـــال الفوز والنجاح حتى يكون النظام والتساند والتعاون أساسا له ، وما خير وسيلة لهذا التعاون الا أن نكون هيئة واضحة الخطى ، هيئة لايكون كل امرىء فيها شيعة نفسه وعنوان حزبه ، والا تفرقنا شيعا وأحزابا ، ولانبغى من عملنا هذا لامرىء أن ينزل عن رأيه وانما نود أن لايرمى عن قوســه حتى يتحقق اصابة الهدف باستئناسه برأى غيره ومنطقه عن ارادة زمـلائه وتشاوره معهم من قبل ، قد يكون فى هذا حد للحرية ، ولـكن الحرية المطلقة ليست خيرا ، بل هى شر ، أليست البرلمانات واجتماعاتها وأوامرها حدا لحرية الأمة ، وأن فى ذلك الخير كله للأمة ؟ •

ووقف سعد زغلول فى المجلس يؤيد المتحدث باسم الوفد ، ويقول: ان تأليف هذه الهيئة لاينافى استقلال مجلس الشيوخ ولا يمنع اعضاءه من أن يؤدوا الأمانة ، التى تعلقت فى أعناقهم •

***

وهكذا قيل للأمة بعد أن تم انتخاب مجلس النواب : « ان قضيتهـــا وحقوقها أصبحت أمانة فى عنق الوفد ورئيسه » •

ثم انتقل سعد زغلول وأعضاء الوفد الى مرحلة أخرى فى التنظيم ، فقيل لاعضاء الوفد ونوابه : انه من المتعين عليهم أن يخضعوا للتنظيم وأن ينزلوا عن آرائهم وألا يتقدموا بأى رأى لاتقره قيادتهم وهيئتهم الوفدية، حقا لقد كان ذلك كله من مظاهر الصراع بين الزعامة والحكم وقد انتصرت نزعة الحـــكم •

الفصل السابع والثلاثون
سعد زغلول وحقوق الوزارة الدستورية

« سعد يتمسك بحقوقه الدستورية ـ اصراره على تعيين اعضاء مجلس »
« الشيوخ دون تدخل الملك ـ خضوع الملك واسبابه ـ سعد زغلول والموظفون الاجانب »

***

حرص سعد زغلول كرئيس لأول وزارة جاءت وليدة ارادة الشعب على التمسك بحقوق الوزارة الدستورية ، ولقد تمسك أول ماتمسك بنص الدستور الذى يقول : ان الملك لايباشر السلطة الا بوساطة وزرائه طبقا لما انتهت اليه لجنة الدستور فى هذا الشأن على اعتبار أن الوزارة هى المهيمنة على أعمال الدولة ، والمسئولة عنها أمام البرلمان ، وقد استند فى هذا الى رفع مسئولية الحكم عن الملك والى أنه ليس للملك أن يقاسم الوزارة سلطة العمل ولا أن يكون له صوت معدود فى مداولات الوزارة .

تمسك سعد بهذا المبدأ فى أول عهد له برياسة الحكومة ، وكان ذلك عندما أثير حق الملك فى تعيين أعضاء الشيوخ ، اذ ينص الدستور على أن ينتخب ثلاثة أخماس أعضاء مجلس الشيوخ ويعين الخمسان الباقيان ،وكان تعيينهم يتم بموجب مرسوم يصدره الملك ، وكان من الطبيعى أن يرى الملك أنه صاحب الحق فى تعيين هؤلاء الأعضاء تأسيسا على ماورد فى المادة (٧٤) من الدستور التى تقول : يعين الملك خمسى المجلس ولكن « سعد زغلول » تمسك بحقوق الوزارة الدستورية وأبى على الملك أن يباشر هذا الحق ، وتأزمت الأمور بين الملك والوزارة ، وكان الملك فؤاد حريصا كل الحرص على أن يسجل لنفسه من الحقوق أقصى ما يستطيع أولا فأولا متى تبين له ضعف أو خنوع من يكون فى الحكم واستعداده للتسليم بأى جانب منها .

تمسك الملك بهذا الحق وأصر سعد على موقفه ، ولما تأزم الأمر وكانت

الوزارة الوفدية فى أول عهدها ، وكان من غير المستطاع مواجهتها بأزمة قد تنتهى باستقالة سعد زغلول مما قد يكون من شأنه أن تعاود الأمة جهادها وتستأنف كفاحها فى الثورة من جديد ، فتفسد استقالته على الملك وعلى الانجليز الخطة المدبرة ضد الأمة ، رأى الملك على مضض منه أن يخرج من هذا المأزق بقبول التحكيم فى المبدأ ، فتم الاتفاق بينه وبين سعد زغلول على هذا وعهد به الى البارون « فان دن بوش » البلجيكى الذى كان وقتئذ نائبا عاما لدى المحاكم المختلطة ، وقام هذا بمهمة الحكم فى هذا الخلاف الدستورى وانتهى فيه الى أن المبدأ الذى يقرر عدم مسئولية الملك يقضى بأن الملك لا يتولى سلطته الا بوساطة وزرائه ، وأن هذا المبدأ لا يحتمل أى استثناء من الوجهة القانونية ، بل يمتد الى جميع أعمال الملك ، وقال المسيو « فان دن بوش » انه اذا حدث استثناء لعمل واحد فان هذا الاستثناء يصيب النظام فى روحه وأساسه ، وترتيبا على ما تقدم فان تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء .

***

وسلم الملك فؤاد بهذا المبدأ الدستورى تجنبا للازمة وآثارها المحتملة وتم تعيين الشيوخ وفقا للقائمة التى أعدها سعد زغلول ، وانتصر سعد فى أولى المعارك الدستورية بين رئيس الوزراء والملك ، ولو أن كل رئيس وزارة جاء بعد ذلك تمسك وحافظ على هذا النصر فى تلك المعركة لكشف حقيقة موقف الملك والانجليز من قضية الدستور وجنب قضية الاستقلال والدستور الكوارث التى تعرضت لها نتيجة لتفريط القادة والساسة للملك فى حقوق البلاد حتى يحتفظوا بمناصب الحكم وسلطانه .

***

وفى اطار ممارسة سعد لحقوقه الدستورية والتزام لظاهر نصوص تصريح ٢٨ فبراير رأى سعد زغلول أن يبادر باتباع سياسة وطنية ازاء الموظفين الأجانب ، فشرع فى تمصير الوظائف واعترض على بقاء المستشارين الانجليز ، ورفض تجديد عقد من انتهت مدته منهم وكان فى مقدمتهم وقتئذ المستشار القضائى .

وقال سعد فى هذا الشأن : وبالنسبة لتعويض هؤلاء الموظفين عند الاستغناء عنهم انه وزملاءه قد استنكروا قانون التعويضات ، ومازال يستنكره ولكن الوزارة السابقة جعلته قانونا ، بل جعلته معاهدة بين مصر وبريطانيا.

وقال : انه لا يمكنه أن ينقضه بمجرد تسلمه للحكم ، ولكنه يستنكره ولا ينفذه ، وانه أنذر بريطانيا بذلك ، وحفظ فى انذاره حقوق البلاد ، وأعلنها بأن الوزارة الحالية لاتقر هذا القانون وتعتبره مرهقا للخزانة مخالفا للدستور ، وانتهى سعد زغلول الى الاقرار بأنه تجنبا لسوء التفاهم ، تقبل الوزارة أن تنفذ منه ما اقتضته الضرورة من المحافظة على حقوق الأفراد المكتسبة بشرط حفظ الحق للحكومة فى مناقشة هذا القانون فى المفاوضات المقبلة .

***

لقد تمسك سعد بالحقوق الدستورية للوزارة حينما كان عليه أن يتمسك بها ، وغضت السراى ودار المندوب السامى الطرف عن كل معارضة لسعد زغلول حتى تنتهى المراحل التالية التى كان لابد من أن تواجه سعدا ، وأولى هذه المراحل وأهمها وأخطرها شأنا كان موقف سعد زغلول من قضية البلاد والخطة التى دبرتها بريطانيا له فى هذا الشأن .

الفصل الثامن والثلاثون
سعد زغلول وقضية الاستقلال

« سعد يؤكد عدم تدخل الانجليز وعطف الاجانب ــ سعد يطلب من النواب »
« معالجة قضية الاستقلال بحزم وحكمة وروية ــ اعلان استعداده للدخول فيمفاوضات »
« حرة من كل قيد للحصول على الاستقلال التام لمصر والسودان ــ سعد يرد على »
« خصومه ــ اعتراضه على رد مجلس الشيوخ على خطاب العرش ــ سعد يقول : »
« انه ينادى صباح مساء بالاستقلال التام لمصر والسودان ــ تفسيره للامانى القومية »
« خطابه في فندق شبرد يوم ٢٥ من يناير سنة ١٩٢٤ ــ سعد يقول : انه مستعد »
« للمفاوضة للوصول الى اتفاق يضمن الاستقلال مع احترام المصالح الانجليزية »
« المقبولة المعقولة ــ تفاؤله بحكومة ماكدونالد ــ ماكدونالد يهنىء بالدستور ويصفه »
« بانه منحة من الحكومة ــ ماكدونالد يعلن استعداده لمفاوضة سعد ــ حديث سعد »
« لجريدة التيمس في ١٨ من مارس ــ رسالة ماكدونالد الى المندوب السامى ــ موقف »
« سعد زغلول من استجواب النواب في ١٠ من مايو سنة ١٩٢٤ ــ سعد المحامى ــ »
« موقف عبد الرحمن الرافعى ــ حديث سعد الى مراسل التيمس ــ سعد يعلن في »
« مجلس النواب انه لا طريقة لتحقيق الاستقلال التام الا بالمفاوضة » .

***

أعلن سعد زغلول فى خطاب العرش موقفه منقضية الاستقلال فقال : ان الانتخابات لاعضاء مجلس النواب أظهرت بكل جلاء اجماع الامة على تمسكها بمبادىء الوفد التى ترمى الى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعىفى الاستقلال الحقيقى لمصر والسودان، مع احترام المصالح الأجنبية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال .

ثم عاد عندما أثيرت شائعات حول موقف الانجليز من خطاب العرش وتكهنات بما سيكون عليه موقف سعد زغلولمن تصريح ٢٨ فبراير فقال : ان هذه الشائعات غير صحيحة ، وانه ليس هناك أزمة أو شبه أزمة وقال : انه اذا كان للقضية المصرية أن تفيد فى وقت من حسن العلاقات

بين مصر وبريطانيا وبين مصر والدول جميعا بالاضافة الى الثقة التــامة من صاحب الجلالة الملك فى وزارته فهذا هو الوقت الذى اجتمع فيه لمصر كل ذلك •

***

وعاد سعد زغلول فى حفل تكريمه بفندق الكونتننتـــال فى ١٣ من مارس سنة ١٩٢٤ يؤكد عدم تدخل الانجليز ويؤكد عطف الأجانب على مصر واتحاد العناصر فى الوزارة وأعلن أن أكبر مهمــــة أمام الوزارة وأخطرها قدرا وأشغلها لعقله ولبه انما هى مهمة الاستقلال التــام لمصر والســـودان •

وفى خطاب العرش ، قال سعد مخاطبا النواب :

« لقد وضعت البلاد فيكم ثقة « عظمى » وألقت بها عليكم مسـئولية كبرى فأمامكم مهمة من أدق المهمات وأخطرها ، اذ يتعلق بهــا مستقبل البلاد ، وهى مهمة تحقيق استقلالها التام بمعناه الصحيح ، ولاشك أنكم ستعالجونها بروح من الحزم والحكمة والروية وأنكم ستجدون من أهم مسهلاتها الاتحاد المقدس الذى لا انفصام له بين العرش والأمة ، والذى توثقت اليوم عراه بالقسم العظيم الذى أقسمناه وستؤدونه أنتم عما قليل ، لهذا يحق لى أن أصرح علنا ، باسمى وباسمكم أن حكومتى مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات حرة من كل قيــــد لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان مملوءة بالرجاء فى الوصول اليها بقـــوة حقنا وعناية الله القدير •

وقد حرص سعد زغلول عند مناقشة خطاب العرش على أن يوضح موقفه فى هذا الشأن فقال : ان كل تصريحاته جلية بأن مهمة هذه الوزارة هى السعى فى الحصول على الاستقلال التام لمصر والسودان • وأضــاف قائلا : لقد عبرت عن هذا المعنى فى خطاب العرش بعبارة ان لم تكن أوسع وأشمل وأصرح فهى على الأقل مساوية لها ، وهى « الأمانى القومية لمصر والسودان » والذى يقول بغير ذلك اما جاهل بمدلول هذه العبارة ، أو بما يجيش فى صدور أمته من الأمانى •

ثم وجه سعد كلامه الى خصومه قائلا : ان الذين يشكون فى وطنية الوزارة الحالية واخلاصها لمبادئها عليهم أن يثبتوا أولا وطنيتهم واخلاصهم للمبادىء ، انهم يوهمون بما يقولون ان الوزارة أبهمت فى تعبيرها ميلا للانجليز ، فلماذا تميل الوزارة لهم ؟ وبأى ثمن يمكن الانجليز أن يستميلوها ؟

وقال : ان للوزارة فى قلوب أربعة عشر مليونا من الأنفس منزلة رفيعة وأنها لاتستمال وليس فى مقدور البشر استمالتها وان استمالتها من رابع المستحيلات .

وقال : ان زغلولا الذى يراد التشكيك فيه لايمكن أن يتزحزح عن مبادئه ، وأنه باق على عهده مخلص لبلاده » يردد أناء الليل وأطراف النهار ذلك المبدأ الذى بثه فى طول البلاد وعرضها حتى صار شعارا عاما للأمة ، ألا وهو الاستقلال التام لمصر والسودان .

***

ولما أخذ مجلس الشيوخ فى مناقشة مشروع الرد على خطاب العرش بجلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٢٤ رئى أن يضمن الرد تفسيرا لعبارتين وردتا فى خطاب العرش بشأن قضية الاستقلال .

وقد اعترض سعد زغلول على هذا التفسير وقال : اننا نحن الوزراء لسنا أجانب عنكم ، نحن قسم منكم ، قسم من البرلمان تخصص لتنفيذ أفكاره وآرائه والتعبير عنها ، فهو فى خطبة العرش انما يعبر عن أفكاركم .

وقال : انه مادام الأمر كذلك فكل تفسير وكل تأويل معناه أن الوزارة قد أساءت التعبير عن أفكار البرلمان وهو مالا يسعه قبوله ولا يمكن أن يبقى بعده فى الوزارة ، وقال تبريرا لذلك : ان التفسير المراد ادخاله اما أن يكون مفهوما من الخطبة أولا يكون مفهوما منها ، فان كان مفهوما منها فهو عبث محض ، ولا يحتاج الأمر الى تقسيم ، أما اذا كان لايفهم منها المعنى الذى يراد تفسيره فهذا ما لا تقبل الوزارة معه البقاء ثم خاطب سعد الأعضاء قائلا : نبئونى ، اخبرونى ، ما الذى يراد بالأمانى القومية ؟ هل فهمتم معنى آخر

غير الاستقلال التام ؟ الأماني القومية عبرة عن الاستقلال التام لمصر والسودان .

واختتم سعد خطابه في البرلمان قائلا : ان الواقف بين أيديكم هو الذي يصبح صباح مساء بالاستقلال التام لمصر والسودان .

ولكن معارضي سعد لم يكتفوا بقوله ، وعدوا يطالبونه بتفسير مدلول العبارة « الاماني القومية » لانه يمكن الأجنبي أن يفهم من عبارة الأماني القومية معنى الاستقلال التام لمصروالسودان ، أو الاستقلال التام لمصروبعض الحقوق في السودان ، ويمكن أن يفهم منها غير ذلك .

وقال سعد زغلول : انه ليس للأماني القومية غير معنى واحد ، هو الاستقلال التام لمصر والسودان .

***

وكان من الطبيعي وسعد يقف هذا الموقف أن يعلن في الوقت ذاته موقفه من المفاوضات المقبلة ، ولقد تفاءل سعد بوزارة العمال البريطانية وعقد عليها جانبا من أمله في نجاح القضية المصرية ، ولعل ذلك يبدو في خطابه يوم ٢٥ من فبراير بفندق شبرد عقب تشكيله الوزارة ، ففي هذا الخطاب يقول سعد : ان أهم مشكلة على البرلمان حلها انما هي مشكلة الاستقلال الذي تتوق البلاد للحصول عليه والتمتع بنتائجه الحقيقية وثمراته الطيبة وأن وزارة يسندها برلمان ، وبرلمانا تؤيده أمة ، وأمة يسود فيها اتحاد قوى لايضيع الله لها سعيا ، وأنفاس لايخيب الله لهـا رجاء ، وان من علامات اذن الله بنجاح سعينا أن تقوم في الأوقات الحاضرة وزارة انجليزية معروفة بالميل الى مطالبنا الحق ، والى تسوية الخلاف بيننـا وبين الحكومة البريطانية باتفاق صريح مبنى على قواعد الحق والعدل ، واننـا لمستعدون للمفاوضة بروح الحق للوصول الى اتفاق يضمن استقلالنا الذي ننشده مع احترام المصالح الانجليزية التي تكون مقبولة معقولة .

لقد تفاءل سعد بحكومة مستر رامزي ماكدونالد ، وفات سعدا أن يذكر لمستر ماكدونالد ماسبق أن صرح به من رأى ازاء المشكلة المصرية

ومشكلة السودان بالذات فى أثناء الحرب العالمية الأولى ثم تصريحاته عقب صدور تصريح ٢٨ فبراير •

***

على أن مستر ماكدونلد قد بادر من جانبه فكتب الى سعد يهنئه برئاسة الوزارة ويحيى الحكومة المصرية والبرلمان المصرى ، والأمة المصرية ، وفى رسالة التهنئة ، وبخبث ينم عن نية بريطانيا تجاه الدستورفى مستقبل الأيام ، فى أسلوب من هذا الدهاء نجد ماكدونالد يصوغ عبارات التهنئة بالدستور فيقول : « انى أهنىء عن طريق دولتكم الامة المصريةالتى منحها صاحب الجلالة مليكها فؤاد دستورا حديثا حرا » •

وهكذا أراد ماكدونالد أن يسجل على الدستورالمصرى أنه منحة من الملك ليحدد بهذا سلفا موقف الحكومة البريطانية وتكييفها لهذا الدستور وطبيعته حتى لايؤخذ عليها مستقبلا ما سيلحق بهذا الدستور من مسخ وتعديل وتعطيل من الملك فؤاد بايعاز وتحريض من السلطات البريطانية ولسكوت هذه السلطات على مايقع فى هذا الشأن •

وفى هذه التهنئة ، قال مستر رامزى ماكدونالد : انه يعتقد أن مصر وبريطانيا سترتبطان برباط متين من الصداقة ، وأن رغبته هى أن يرى هذه الرابطة قد توثقت عراها على أساس دائم يرضاه البلدان وأن حكومة جلالة الملك لهذه الغاية مستعدة الآن ، وفى كل وقت أن تتفاوض مع الحكومة المصرية •

وقد تلا سعد زغلول برقية التهنئة على البرلمان ثم قال : وانى أيها السادة أهنئكم وأهنىء نفسى وأهنىء الأمة المصرية باقبال هذا اليوم السعيد الذى أرجو أن يكون فاتحة اقبال ومقدمة لتحقيق الاستقلال التام •

وفات « سعد زغلول » أن يعلق على ماورد فى هذه التهنئة من وصف بريطانيا لطبيعة الدستور بأنه منحة من الملك ، وكان جديرا به أن يسجل هذه الملاحظة ولا سيما أن طبيعة الدستور وتكييفه كانا موضع مناقشة وبحث لجنة الدستور ومحل اعتراض واحتجاج من عبد العزيز فهمى ضد اتجاه

توفيق نسيم لمسخ الدستور وتعديله ، واعتباره منحة من الملك للأمة ومحل تعليق من النواب وقتئذ .

***

ولقد رد سعد زغلول على رسالة ماكدونالد ، ولم يضمن رده أى اعتراض من قريب أو بعيد على وصف الدستور بأنه منحة من الملك ، وانما قال في رده : انه كان لتصريحكم الخاص بالدخول في المفاوضات ما يقابله في خطاب العرش لأن كلينا يرى فى آن واحد انه من الملائم أن نبحث معا عن حل يرتكز على قواعد متينة ومرضية للبلدين لايجاد علاقات صداقة وثيقة بينهما واننا لواثقون من الوصول الى هذه الغاية لأن كلا منا مسترشد بروح العدل وبروح الوئام متشبع بالثقة المتبادلة على حد سواء .

وواصل سعد اتجاهه هذا فى أبداء ميله للمفاوضات : ففى حديث أجراه معه مراسل صحيفة التيمس بالقاهرة فى ١٨ من مارس سنة ١٩٢٤ قال سعد : أرجو أن تبلغوا تشكراتى الخالصة على التمنيات الودية التى أعربت عنها جريدة التيمس العظيمة ، فقد كان لعواطفها أثر عظيم فى نفسى ، اننى أرى أننا على أبواب عهد جديد توطد فيه العلائق الطيبة بين بريطانيا ومصر على قاعدة ثابتة منيعة دائمة صريحة عادلة ، اننا نريد أن نرى فى بريطانيا العظمى صديقا عظيما لنا فى السراء والضراء وأن يبتهج كل منا بسعادة الآخر ويسره ، وانى شديد الأمل فى أن أذهب الى انكلترا فى صيف هذا العام ، ويلوح لى أن الشعور الذى فى البلدين فى حالة تمكنا من الوصول الى اتفاق ودى يرضى الأمتين ، وقد جعلتنى الرغبة فى المفاوضات التى أعرب عنها جلالة الملك فؤاد فى خطاب العرش والبرقية الودية التى بعث بها مستر ماكدونالد أعتقد اعتقادا صادقا اننا سنبلغ هذه الغاية التى ننشدها .

***

ادلى سعد زغلول بهذا التصريح فى الوقت الذى كان فيه مستر رامزى ماكدونالد يبعث فيه برسالة الى المندوب السامى البريطانى اللورد اللنبى يقول له فيها : انه طالما لم يتبين لى من الدلائل أن أمانى سعد زغلول لا تتعارض الى درجة اليأس مع بريطانيا التى لا يمكن أن نفرط فيها أو

نتزحزح عنها فيما يتعلق بالسودان وفيما يتعلق بالدفاع عن قناة السويس، فانى على غير استعداد لأن أطلب منه أن يحضر لمفاوضتنا فى لندن .

***

وفى جلسة مجلس النواب عندما انعقد المجلس فى ١٠ من مايو سنة ١٩٢٤ وجه السيد فوده النائب الوفدى استجوابا الى الحكومة خاصا بالمفاوضة قال فيه : لايخفى على دوله رئيس الحكومة أن تركيا قد نزلت عن الحقوق التى كانت لها على مصر ، وبذلك أصبحت مصر دولة ذات سيادة فى الداخل والخارج ، طبقا لقواعد القانون الدولى ، وقد اعترفت بريطانيا بذلك الاستقلال ، وكذلك اعترفت دول أوروبا ، فاذا كان الأمر كذلك فلماذا لم تخرج الجيوش الانجليزية من أرض مصر والسودان الى الآن مع أن انجلترا وعدت مرارا بجلاء جنودها متى استتب الأمن ، ولله الحمد الأمن مستتب والأمة المصرية السودانية هادئة مطمئنة ؟

وتساءل النائب عن وجود مبادىء للمفاوضة بين سعدزغلول والحكومة البريطانية بخصوص الجلاء ، وهل لبريطانيا مطالب من مصر نظير هذا الجلاء ، وطالب « سعد زغلول » بأن يذكر للنواب نوع هذه المطالب حتى يتحقق المجلس أنها مطالب لاتمس استقلال البلاد فى الداخل والخارج ، وأن يبين خطة الحكومة نحو المفاوضة حتى يتناقش المجلس فيها ويكون على بينة من أمرها .

وأجاب سعد زغلول المحامى الخبير بالدفوع الشكلية بأنه يعترض على الاستجواب لانه نوع من الاتهام وفيه تحريك لمسئولية الحكومة أمام مجلس النواب ، وقال : انه ليظن أن هذا استجواب . وقال : ان مصر صارت دولة مستقلة ولكن المستجوب يسأل عن السبب فى بقاء العساكر الانجليزية ، واستطرد سعد يقول : انه هو أيضا لا يفهم معنى لذلك ، وانه يرى أن هناك تناقضا بينا بين الاستقلال ووجوب الاحتلال !

وانتهى سعد الى القول بأن سبب وجود هذا الاحتلال غير مفهوم ، وعلى هذا يكون قد أجاب عن الشق الأول من الاستجواب ، ثم أنكر وجود مطالب لبريطانيا من الدولة المصرية نظير جلاء جنودها ، وقال : انه على ذلك لامحل لأن يناقش المجلس الموضوع .

ثم قال : انه لا يريد أن يوضح خطة الوزارة فى المفاوضات لانه سبق

أن بين بكل وضوح خطتها ، ونشرها على الأمة وحازت استحسانها ، وأن للمفاوضة غاية معينة تعيينا تاما فى خطاب العرش الذى صدق عليه النواب، أما ما يمكن أن تؤدى اليه المفاوضات فسوف يعرض على البرلمان وله حينئذ الرأى الأعلى فى أن يقره أو لا يقره •

ثم أعلن سعد أنه لا يرى أن هناك فائدة لبيان أزيد من ذلك لأن مبدأ الوزارة معلوم، وهو السعى فى الاستقلال التام لمصر والسودان ،وأن غاية المفاوضة هى تحقيق هذا المبدأ •

ولكن المستجوب لم يكتف بهذا البيان فعاد يقول : انه قرأ ان بريطانيا لا تدخل المفاوضة الا على أساس « تصريح ٢٨ فبراير » فأجاب سعد : بأنه لا محل لسوء الظن •

وعند هذا الحد من النقاش عمد سعد الى أسلوب ومراوغة المحامى القديم ، عمد الى الوسيلة التى يمكن أن يسكت بها النائب فسأله عن المبدأ الذى انتخب على أساسه •

ولقد كان المستجوب يحسب أنه يؤدى الأمانة الموكولة اليه نيابة عن الأمة التى يمثلها بصرف النظر عن التنظيم الحزبى ، فأجاب بأنه انتخب على مبدأ سعد زغلول •

فقال سعد : اذن انتهينا ، وجلس المستجوب ولم يشترك فى المناقشة بعد ذلك •

ولكن المناقشة لم تنته لأن معارضى سعد من النواب وقفوا ليتابعوا المناقشة ووجهوا لسعد سؤالا صريحا هو : هل فى نية الحكومة وضع برنامج للمفاوضات وعرضه على البرلمان قبل البدء فى المفاوضة ؟ وهل وجود القوات البريطانية فى أية بقعة من وادى النيل لايتنافى مع الاستقلال ؟ • وهل هناك مسائل جدية يريد الانكليز الاحتفاظ بها كنقطة عسكرية فى قناة السويس للمحافظة على طرق المواصلات ؟ • وأوضح هؤلاء النواب المعارضون • لسعد زغلول أن هناك مسائل هامة تتنافى مع الاستقلال ، وانجلترا تريد أن تتفاوض معنا على أساسها ، وزادوا الأمر ايضاحا استنادا الى تصريح مستر ماكدونالد فى مجلس العموم ، حينما أعلن أن الحكومة البريطانية تتمسك بالسياسة التى أقرها البرلمان البريطانى فى ١٤ من مارس سنة ١٩٢٢ ، وعند الموافقة على « تصريح ٢٨ فبراير » وطلب النواب المعارضون من سعد زغلول أن يحدد موقفه ، فأكد سعد أنه يستنكر

« تصريح ٢٨ فبراير » وأنه لن يدخل فى المفاوضات الا مطلقا من كل قيد وأنه يسعى لتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان •

***

وحرص عبد الرحمن الرافعى وقتئذ على أن يوضح لسعد زغلول أن الغرض من اثارة الأمر لايدل على الشك أوعدم الثقة بالوزارة ، وانمايهدف الى الاستنارة فيما يتعلق بالمسائل العامة التى تشغل بال البلاد ، وعلى الأخص اذا ألقيت فى مجلس العموم البريطانى تصريحات تتعلق بالمسألة المصرية وبالمفاوضات ، لانه لايجوز أن تلقى هذه التصريحات فى برلمان انجلترا ونمر عليها ساكتين ، بل يجب أن يكون لها صدى فى مجلسنا حتى تشعر الحكومة البريطانية والجمهور البريطانى أننا نتمسك بحقوقنا •

وقال عبد الرحمن الرافعى : ان من غرائب الصدف أنه بعد أن تقدم هذا الاستجواب بمدة طويلة ألقيت فى ٨ من مايو سنة ١٩٢٤ تصريحات فى مجلس العموم البريطانى فاه بها رئيس الوزارة الانجليزيه وقال صراحة : ان المفاوضات التى ستجرى بين الحكومتين ستكون قائمة على السياسة التى أقرها البرلمان الانجليزى فى ١٤ من مارس سنة ١٩٢٢ !

وقال عبد الرحمن الرافعى : لايصح مطلقا أن نسكت على هذه التصريحات ، لأننا اذا رجعنا الى السياسة التى أشار اليها رئيس الوزارة الانجليزية نجدها قائمة على « تصريح ٢٨ فبراير » والدعوة الى المفاوضه مقيدة بشروط « تصريح ٢٨ فبراير » فمطلوب منا أن نقول : هل نقبل هذه الدعوة أم لا ؟

وطالب عبد الرحمن الرافعى مجلس النواب بأن يعبر عن رأيه فى الأمر صراحة والا عد سكوته اقرارا ضمنيا بقبول التحفظات الواردة فى هذا التصريح وقبول الدعوة المقيدة بهذه التحفظات •

ولقد انهى سعد زغلول المناقشة فى هذا الموضوع معلنا انه ليس مرتبطا بما يقوله رئيس الوزارة البريطانية فى مجلس العموم ، ولكنه مرتبط بالدعوة التى ترد اليه فاذا كانت الدعوة مطلقة ورأى ان يدخل المفاوضة طليقا من كل قيد ، دخلها ، ولغاية الآن لم يتقبل دعوة تفيد

التقييد ، وانما الذى قبله ، دعوة غير مقيدة ، وطلب سعد من النواب أن يثقوا فيه كل الثقة اعتمادا على أنه لن يدخل فى مفاوضة الا على أمل أن يحصل على الاستقلال التام لمصر والسودان ، وأن لم يكن هذا موجودا فلن يدخلها ولن يقترب منها ، بل لن يبقى فى الحكومة أيضا •

وهكذا قطع سعد على نفسه عهدا أمام مجلس النواب بأن يتخلى عن الحكم اذا فشلت المفاوضات ، فترى ، هل التزم سعد عهده ، فتخلى عن الحكم عندما فشلت المفاوضات ؟

***

وبدأت السياسة البريطانية تدور حول سعد لتكشف حقيقة موقفه من المفاوضات وتستوضح الأمر فى هذا الشأن بالأسلوب الذى درجت عليه هذه السياسة بطريق الأحاديث الخاصة التى يدلى بها من تريد أن تكشف موقفه من وضع بالذات ، وتنفيذا لهذه الخطة أجرى مراسل صحيفة التيمس حديثا مع سعد عن المفاوضات وقاعدتها وما يتصل فيها بمصر والسودان •

وقد قال سعد فى هذا الحديث : انه ليس لديه مايزيده على التصريح الذى أبداه أخيرا فى مجلس النواب ، والذى تضمن أن الحكومة المصرية مستعدة للدخول فى المفاوضة مع الحكومة البريطانية بشرط أن تكون المفاوضات مطلقة من كل قيد وأن الغرض الذى ترمى اليه هو الوصول الى اتفاق محقق للمطالب المصرية مع ضمان مايكون لبريطانيا العظمى من المصالح المشروعة •

وأكد سعد للمراسل أن دخوله فى أية مفاوضة يجب ألا يفهم منه أى نزول أو تخل عن حقوق مصر بحال ولا أن يؤخذ منه أى قبول لوضع امتيازى لبريطانيا العظمى بالنسبة لمصر • وأضاف سعد قائلا : ان مستر ماكدونالد قال فى تصريحه الاخير : ان المفاوضات المقبلة ستكون وفاقا للخطط السياسية التى اعتمدها البرلمان البريطانى فى ١٤ من مارس سنة ١٩٢٢ ولكن الحكومة المصرية لاتستطيع أن تقبل أن تكون المفاوضات على هذا الأساس •

ويقول مراسل التيمس : انه استرعى نظر سعد فى سياق الحديث الى أن الدعوة التى وجهها مستر ماكدونالد له ليست مقيدة بأى شىء من شأنه أن

يضيق نطاق المفاوضات وأنه لابدأن يكون قدقرأ التصريح الذى أدلى بهفيما بعد المتحدث بلسان الحكومة البريطانية امام مجلس العموم عندما أوضح للمجلس فكرة مستر ماكدونالد ايضاحا اكثر جلاء ، وأن هذا الايضاح كاف في نظره « أى المراسل » لدحض الاعتراض السابق ، وأن « سعد زغلول » اجاب قائلا : انه قرأ فعلا رد المتحدث ولكنه لايرى مايزيد أو ينقص كثيرا من تصريح مستر ماكدونالد . وأن الحكومة المصرية «وسعد زغلول » نفسه لايدخلان المفاوضة الا اذا كان مفهوما تماما أن مصر بقبولها طرق هذا الباب لاتتخلى عن أى حق من حقوقها وأنها لاتعترف لبريطانيا العظمى بأى حق لم يكن لها حتى الآن ! . وأنه فى انتظار بيان جديد من الحكومة البريطانية حول هذا الامر .

ولما سأل المراسل « سعد زغلول » : هل من المستطاع الوصول الى اتفاق مرض للمطالب المصرية والمصالح البريطانية معا ؟ قال سعد : انه من السهل التوفيق بين المطالب المصرية والمصالح البريطانية المشروعة ، ولكنه يرى أنه من المحال الوصول الى اتفاقيكون مرضيا للمطامع الاستعمارية !.

وقال : انه يعترف بأن حماية القناة مسألة ذات أهمية للمواصلات العالمية وأن لبريطانيا العظمى مصالح ، كما لغيرها فيها مصالح ، فهى طريق عام للملاحة ، والحكومة المصرية تقدر هذه المصالح قدرها ، وهى مستعدة لحمايتها ولكنها لاترى أنه من الضرورى أن يعهد بهذه الحماية الى بريطانيا العظمى .

ثم أضاف سعد أنه يقدر مركز حكومة مستر ماكدونالد ازاء خصومها السياسيين ، ويقدر أنها تحل وجهة نظر هؤلاء الخصوم محل الاعتبار ،مهما كانت ميولها فيما يتعلق بمصر ، وأنها لاتستطيع أن تصل مع مصر الى التصديق على تسوية يعارض فيها المحافظون والأحرار معا . غير أننى لاأرى أن يكون ضعف حكومة مستر ماكدونالد سببا للتخلى عن أى حق من حقوق مصر أو الحاق اى ضرر بالمسألة المصرية .

واستطرد المراسل فقال : ان سعدا قال عن الاتفاق بشأن السودان :

ان هذا الاتفاق سهل واذا كان لبريطانيا بشأن السودان مطـــامع استعمارية فلن تستطيع الحكومة المصرية طبعا ان توافق عليها •

* * *

وبجلسة مجلس النواب في ٢٥ من مايو سنة ١٩٢٤ وجه لسعد زغلول استجواب بشأن المفاوضات ، وجاء في هذا الاستجواب ان كل مخلص لبلاده يزن الأمور بميزانها يرى ويتمنى ان تنجح المفاوضات لأن في نجاحهـــا احلال الوئام محل الخصام ، وتسلط مبادىء الانسانية على الاطماع الجائرة ولأن في ذلك رد الحقوق المغتصبة الى ذويها ، ثم قيام سـياسة تبـــادل المنافع على قواعد الصداقة بين النظيرين المتعادلين المتكافئين ، ثم على قـواعد العدل والانصاف ، لأننا نريد أن ننسى الماضي وأن نمحـــو من الذاكرة المصائب والفظائع التي صبت على هذه البلاد مدة خمس سنوات •

وقال المستجوب : نريد أن تتحقق المفاوضات لأنه بذلك وبذلك وحده يطوى نهائيا بساط الصراع بين الحق والبـاطل ، بين الأمة المصرية التي سرى ماء الحياة في جسمها ، فلم يعد في الامكان أن تنسى ، نريد أن ينتهي هذا بيننا وبين دولة بريطانيا العظمى ، وفيها أيضا رجال عقلاء يقـدرون الظروف قدرها •

وقد أيد هذا المستجوب رأي سعد القائل بأن المفاوضات لن تبدأ الا حين تنتهي العقبات التي استجدت في طريقها ، وأبدى ارتياحه لاعلان سعد حرصه على التمسك بحقوق البلاد والذود عن كرامتها ، وطلب المستجوب من سعد بيان العقبات التي تعترض طريق المفاوضات •

فاعترف سعد زغلول بقيام صعوبات في سبيل المفاوضات وبأنها صعوبات كادت تقضي عليها ، وأعلن في الوقت نفسه أن وزارته قابلت هذه الصعوبات بالحزم والعزم ، وتمكنت من تذليلها بما صان كرامة الأمة ، وحفظ حقوق البلاد ، ولكنه لم يشأ أن يوضح ماهية هذه الصـعوبات والاجراءات التي قابل بها هذه الصعوبات وما عمله لتذليلها وقال : انه لايستطيع أن يبدي ذلك في جلسة علنية ، وطلب أن تكون الجلسة سرية لسـماع هـذا الايضـــاح •

وانعقدت الجلسة سرية ، ثم انتهت بالاجماع على تأكيد ثقة النواب في سعد زغلول ، واعتمادهم عليه في مواصلةسيره الحكيم لتحقيقالاستقلال التام لمصر والسودان .

* * *

وقد كان سعد في تلك الفترة الزمنية حريصا على أن يوضح موقفه من المفاوضات وعلى أن يؤكد في كل مناسبة أن المفاوضات هي الوسيلة الوحيدة التي لا يجد أمامه غيرها لمواجهة بريطانيا العظمى ، وقد وقف من أجل هذا في مجلس النواب في السابع من يوليو سنة ١٩٢٤ ليعلن في رده على استجواب موجه للحكومة من عبد اللطيف الصوفاني عضو الحزب الوطني أن الانجليز أقوياء .

ثم يتساءل عن الطريقة التي يستخلص بها من يد الغاصبين الأقوياء الحقوق التي يطالب بها وقال : أنقول لهم : انكم لا حق لكم في ذلك ، أو ان هناك طريقة أخرى لاسماعهم صوتنا وتعريفهم حقنا ، والادلاء لهم بحججنا واقامة البراهين على أنهم مغتصبون ونحن المحقون !

ولما أراد المستجوب أن يبين لسعد أن عنده جوابا على هذا التساؤل ، وانه على استعداد لايضاح وجهة نظره قاطعه سعد زغلول قائلا : لا أريد منك تنويرا ، انما أريد أن تقر بأنه لا طريقة للوصول الى غرضنا الا بالمفاوضة ما لم يكن لديك طريقة أخرى .

وقد رد العضو المستجوب بانه لا يقر وجهة نظر سعد في المفاوضة لأن حجة الأول في عدم المفاوضة قائمة . وبلغة الحاكم لا الزعيم أجاب سعد فقال: أنا أعرف الطريق التي توصلنا الى أغراضنا ، وأود سلوكها ، وأن هذه الطريق هي المفاوضة . ونسى سعد طريق الجهاد والكفاح ، ونسى الحديث عن الثورة كطريق للمطالب الوطنية ، نسى أن الثورة كانت الوسيلة التي لم يتراجع الاستعمار الا أمامها ، وأنها هي التي رفعته الى مقام الزعامة ، نسى سعد ذلك كله ، بل انه تجاهله .

ثم وجه للمكباتي سؤالا : هل لديك طريقة أخرى ؟ .

الفصل التاسع والثلاثون

سعد بين الزعامة الثورية والحكم - أزمة السودان

« أزمة السودان توضح موقف سعد ـ سعد يتصدى لمجلس النـواب عنـد »
« مناقشة وضع السودان ـ احتجاج الصوفانى وشوقى الخطيب على عدم تقديم »
« ميزانية السودان مع ميزانية الحكومة ـ موقف سعد زغلول ـ رد الصوفانى ـ سعد»
« الحاكم يتحدث ـ تحديه للصوفانى واعلانه أن المفاوضة هى سبيله الوحيد ـ سعد»
« يقول : ان المجلس مسئول ويخلى نفسه من المسئولية عما لايوافق عليـه من كلام »
« المجلس ـ سعد يذكر المجلس بمسئولينه وبضرورة استشارة العقل والحكمة ـ »
« برقية الخرطوم ـ الصوفانى يحتج على الحاكم العام ـ الرافعى يؤيد الصوفانى ـ »
« سعد وفشل المفاوضات ـ برقية على عبداللطيف ـ الصوفانى يثير موضوع السودان »
« من جديد ـ بريطانيا تهدد ـ تحرك الامة ـ خطاب سعد ـ تعهده بالتخلى عن الحكم »
« اذا فشلت المفاوضات ـ سعد يقول : انه لابد من الوصول الى الحق مادمنا نتمسك »
« به وابناؤنا يقتفون خطواتنا ـ سعد يقول في مجلس النواب : اننا ضعاف ولا تجريدة »
« عندنا ولا أسطول وان بريطانيا تعرف ذلك ـ استقالة سعد ـ أسباب عدم قبولها ـ »
« سعد يستعفى من الاستعفاء ما استخلصته بريطانيا ـ تعليق العقاد ـ اصابة سعد »
« بالرصاص . »

***

لقد كان من الطبيعى منذ اللحظة التى قبل فيها سعد مسئولية الحكم وتبعاته ، أن يدرك أن السودان هو العقبة الرئيسية فى سبيل علاقته ببريطانيا ، وأن الأمة لايمكن لها السكوت عن الأوضاع الجارية فى السودان بالاضافة الى قضية الاستقلال ، وأن اثارة موضوع السودان فى البرلمان واقعة حتما ولا مفر منها . كان الرأى العام بطبيعة الحال وبحكم الظروف القائمة آنئذ يتتبع موقف سعد من هذه المشكلة ليبنى عليها النتائج وليتبين الى أى مدى يقدر سعد مسئولياته وتبعاته ازاء الأوضاع الراهنة فى السودان ؟ .

وكان سعد حريصا على التصريح فى كل مناسبة بتمسكه بوحدة وادى النيل على أساس من المساواة التامة بين المصرى والسودانى ، ولكن

طبيعة الأشياء كانت نحتم على أعضاء مجلس النواب أن يتصدوا لموضوع السودان ، وأن يثيروه على الرغم من تصريحات سعد المطمئنـــة ، فأثير موضوع السودان فى البرلمان ولأول مرة وكانت هذه الاثارة تدور حول وضع سردار الجيش المصرى والقوات المصرية فى السودان ، فقد وجه النائب حسين عبد الرحمن الى وزير الحربية الأسئلة التالية ونصها :

١ ــ ماعدد الجيش المصرى العامل الآن ؟ وما وحداته ؟ •

٢ ــ ما العدد المعسكر منه فى مصر ؟ وما العـــدد المعسكر منه فى السـســـودان ؟ •

٣ ــ هل سردار الجيش المصرى موظف مصرى ؟ • وهل هو مرءوس لوزير الحربية ، ومسئول أمامه عن أعماله ويرجع اليه فيها ؟ وهل يتقاضى مرتبا من خزينة مصر ؟ •

٤ ــ ألا يرى الوزير أنه لايتفق مع كرامة الدولة المصرية ولايتمشى مع روح استقلالها أن يكون الرئيس الأعلى لقواتها أجنبيا ، وأن اقامته بالسودان لاتتفق مع مصلحة العمل ؟ •

تلك كانت الاسئلة التى وجهت الى وزير الحربية ، وقد أدرك سعد زغلول دقة موقفه والنتائج المترتبة على اثارة وضع الجيش المصرى ووضع السودان بهذه الصورة العلنية وعن الحرج الذى تتعرض له حـــكومته ، وما يمكن أن يستنتجه الشعب من الاجابة ومن النقاش الذى يدور حول هذا الموضوع فى مجلس النواب فآثر سعد أن يعالج الأمر بنفسه ، وتولى الرد على هذه الأسئلة فى جلسة المجلس يوم ١٧ من مايو سنة ١٩٢٤ ، حيث وقف يقول عن السؤالين الخاصين بعدد الجيش المصرى ووحداته والعدد المعسكر منه فى مصر والعدد المعسكر منه فى السودان • انه سبق لوزير الحربية الاجابة عن هذين السؤالين •

أما عن السؤال الثالث الخاص بسردار الجيش المصرى فقد قال سعد: نعم ان سردار الجيش المصرى موظف مصرى ومرءوس لوزير الحربية

المصرية ومسئول امامه قانونا ، ويجب عليه قانونا ان يرجع اليه فى اعماله أما مرتبه فيتقاضاه من الخزينة المصرية .

وأجاب عن السؤال الرابع قائلا : لايتفق مع كرامة الدولة المصرية ان يكون الرئيس الأعلى لقواتها أجنبيا ، بل ولا الرئيس الأدنى ايضا ، ولكن هذا كان من قبل ، ويجب علينا أن نمحوه ، كما أن اقامة السردار بالسودان لا تتفق مع مصلحة العمل ، وهذا واقع من قبل أيضا ، ويجب ان تتخذ الوسائل لازالة ذلك .

ولقد أبدى السائل ارتياحه لما وجده من الصراحة الأليمة فى اجابة سعد زغلول ، الا أنه أخذ يعلق على الردود قائلا : يخيل الى أن القـوة الغاصبة والضعف الذى استولى على نفوس الحكام السابقين همـا اللذان سلبانا مزايا هذا المركز الذى ترى فيه مصر رمز استقلالها وعنوان سيادتها على جيشـــها .

ولما راح السائل يسترسل فى تعليقه على هذا النحو ، قاطعه رئيس الجلسة قائلا : هذه خطبة ياحضرة العضو ؟ فرد العضو قائلا : انى أريد أن أقول : ان هذه الحالة مخزية وأرجو من الحكومة الحاضرة التى تمثل الشعب أن تعين للجيش رئيسا مصريا ، واننى آمل أن ننال آمالنا القومية على يد الوزارة التى تحس باحساسنا وتشعر بشعورنا .

وعاد سعد زغلول الحاكم يرد على تعليق النائب فقال : كلنا ولاشك متألمون بل وننظر بعين المقت لهذه الحالة ، ولا نحب أن تبقى دقيقة واحدة ونريد أن يكون جيشنا ضباطه وجنوده وسلاحه وكل مايتعلق به مصريا ، هذه أمانينا ، وهذا ما نسعى اليه .

***

ثم عاد أعضاء مجلس النواب فى جلسة أخرى فأثاروا من جـــديد الوضع فى السودان وكان ذلك بمناسبة النظر فى الميزانية المعروضـــة عـلى المجلس ، ووقف عبد اللطيف الصوفانى يؤيده شوقى الخطيب فاحتج على عدم تقديم ميزانية السودان مع ميزانية الحكومة ولا سيما أنه لاحظ فى

أثناء مراجعته لأرقام ميزانية الحكومة المصرية وهى الميزانية التى يعدهاوزير المالية وكان وقتئذ « محمد توفيق نسيم » أن من بينها ٧٥٠ ألف جنيه ، من أموال الحكومة المصرية مخصصة لموظفى حكومة السـودان ، ولما قوبل احتجاجه بالاعتراض من جانب بعض النواب بحجة أن احتجاجه جاء فى غير وقته أجاب الصوفانى قائلا :

انى أقصد المسألة السياسية ، لأن المبلغ المذكور ترك تفصيل انفاقه الى حكومة السودان دون أن نقف على شيء من بيانه مع أن العلاقة بيننا وبين السودان لم يطرأ عليها شيء مطلقا من الوجهة القانونية كما هو معلوم ، أما من الوجهة العملية فأذكر وقد كنت عضوا فى مجلس شورى القوانين والجمعية التشريعية ان ميزانية السودان كانت تعرض علينا كل سنة وبها التفصيل الوافى فيما يختص بمصروفات السودان وادارته .

ولقد بين عبد اللطيف الصوفانى هذه الحقيقة لأعضاء مجلس النواب، ثم تساءل عن السر فى الخروج على هذا العرف والتقليد بل على هذا الحق المقرر لمصر ، فقال : ماذا جد حتى أن الأمر المألوف لايتبع ولايراعى الآن ولا نعلم سببا نعلل به ذلك أو يرجع اليه لمعرفة هذه المخالفة ؟ والى متى نحرم حق الاشراف على السودان ويقال لنا ان حاكم السودان هو الحاكم بأمره هناك ؟ اذا طلبت منه الحكومة بعض البيانات لايجيب طلبها واذا سألته شيئا لا يرد ، مع أنه موظف مصرى يتقاضى راتبه من الخزانة المصرية دون أن يأخذ قرشا واحدا من لندن ، حتى اذا ما طلبنا شيئا وطلبنا معلومات سكت وكان سكوته ابلغ من الجواب ! .

ثم اتجه عبد اللطيف الصوفانى الى الحكومة قائلا : أملنا فيكم ياحضرات الوزراء أن تفعلوا هذا ، والا تقولوا لنا ماذا نصنع؟ فان الأمة من ورائكم وهذه قوى عظيمة فاذا ماقلتم تقدمت واعلموا أن قوة الحق فوق كل قوة وما القوة المادية الا هباء يتلاشى أمام الحق .

ووقف سعد زغلول ليرد على الصوفانى ، فلم يتعرض فى رده الى تعبئة الأمة ولم يخاطب فى رده الشعب بل قال موجها كلامه الى عبداللطيف الصوفانى : هل تريد أن نتفاوض معهم على ذلك لنقول لهم : ان هذه حقوقنا ؟

ومضى سعد زغلول يتحدث عن موقفه فقال : ليس عندى طريقة لأدلى بحجتى ولأحافظ على حقوقى ؟ بل لأزحزح خصمى من مكانه الا بمناقشة ذلك الخصم واقناعه بأنه مستول على السودان بغير حق وأن السودان من حقنا ولنا على ذلك ألف دليل ، هذا طريقى (يعنى طريق المفاوضة) وهو واضح ، فهل هذا يضر بنا ؟

وأجابه الصوفانى قائلا هل تود احراجى ؟ .

فقال سعد زغلول : لاأود احراجك ، انما أنت الذى تريد الاحراج وقال : لما قبلت الوزارة وتوليت الحكم قلت : اننا نسعى للاستقلال التام لمصر والسودان بكل الوسائل المشروعة ، والكلام مع الغاصبين والمفاوضة هما احدى هذه الوسائل ، وأنا أؤيدها ، فهل أنت معى فى هذا ؟ ولما قال عبد اللطيف الصوفانى : ان المفاوضة غير منتجة لأننا جربناها قال سعد زغلول : قد أسلم لك بذلك جدلا ، ولكن ماذا أصنع اذا لم أتكلم معهم ولم أخاطبهم ، وهم واضعو اليد على السودان ، وهم الذين يضعون ميزانيته ، وحاكم السودان ينفذها وأنت تريدها فكيف أحضرها لك بدون أن أخاطبهم ؟

فرد الصوفانى على سعد زغلول قائلا : رجالك هناك والقوة المصرية أيضا ، ولك أن تتصل بالشعب السودانى .

وحقا كان جديرا بالصوفانى أن يذكر بهذه الحقيقة ، ولكن هذه التذكرة لم ترض بعض النواب فقاطعوا الصوفانى مستنكرين عليه حديثه عن القوة وحديثه عن الشعب السودانى ومناشدته تولى الأمر بنفسه ، وأمام هذه المقاطعة وجه الصوفانى حديثه للنواب قائلا : لا تحرجونى ولا توجهوا مجهود الأمة الى الخيال ، بل وجهوه الى العمل ، لأنى أعتقد أن المفاوضة لا فائدة منها .

وعاد المستنكرون الى مقاطعة الصوفانى والتنديد بأقواله فسألوه : ما الطريقة العملية لتنفيذ أقواله ؟ وهنا تدخل فى الموقف سعد زغلول ، وخاطب النواب قائلا : يا حضرات الأعضاء ، يجب أن نعمل بجد ، تريدون

منا أو يريد بعضكم على الأقل أن نقدم ميزانية السودان ، نحن لم نضع له الميزانية بل السودان هو الذى يضع ميزانيته فنحن لا نستطيع أن نقدمها ، لأنها ليست تحت يدنا ولم نضعها .

وبأسلوب المحامى القدير قال سعد بعد ذلك : أنا أقول : انه كان يجب أن تكون ميزانية السودان معنا ، وأن نكون نحن واضعيها ، بل يجب أن نكون واضعى اليد على السودان ، ويجب أن نسعى لذلك وأنا الساعى لذلك .

ويرد سعد على الصوفانى واشارته الى قوة الأمة فيقول :

انى مرتكن على قوة الأمه وعلى حقها فى هذا ولدى الأدلة القاطعة والحجج القوية ، ولكن لمن أقدمها ؟ الحضرتك أنت (يعنى الصوفانى) ويبقى بينى وبينك ، أم لمغتصبى حقوقنا ؟

ويمضى سعد زغلول السياسى المناور فى حديثه فيقول : نحن نريد حقوقنا ، ونريد الوصول اليها ، وأنا أولكم وفى مقدمتكم ، ماوهن عزمى ولا ضعفت همتى ، بل أريد أن أصل الى هذا الحق بأية طريقة كانت ، وأمامى طريق مفتوح أريد سلوكه لأصل الى غايتى ، فان وصلت اليها فبها ونعمت ، والا عدت اليكم وقلت لكم : اخوانى فتحت أمامى طريق سلكتها ولم أصل الى غايتى والذى تريدونه الآن من تقوية ايمان الأمة ورفع كلمتها وشد أزرها وتقوية عرى الاتحاد بين أفرادها أنا أعمل معكم عليه .

ثم اتجه سعد الى الصوفانى ، وسأله : أتريد ذلك ؟ أنت لا تريد ذلك ، وعاد ليفسر للصوفانى هذا السؤال ، فقال : ماذا أصنع والضرورة تقضى بتوجيه هذا السؤال لك لأنك تقول بعدم مخاطبة واضعى اليد على السودان ، وفى الوقت ذاته تطلب ميزانية السودان ؟ وأنا أقول : انها ليست تحت يدى والسودان كله تحت يد قوية ؟ فماذا أصنع ؟ اما أن تتبع طريقتى ، والا فدلنى على خير منها .

ثم شدد سعد على الصوفانى قائلا : اذا تكلمت فى مجلس النواب

فأنت مسئول عما تقول وعن الطريقـــة التى تريد أن تتخذها لتنفيذه ، فان أقرك المجلس على ما تقول فكلكم مسئولون أما أنا فمسئوليتى تكون على قدر اقرارى وموافقتى على كلامكم .

وبعد هذا التهديد المقنع لأعضاء مجلس النواب عاد ســـعد زغلول يقول : أنا فى مقدمتكم فى كل ما فيه خير بلادى ، وعلى قدر فكرى أرى أن الطريق المفتوح أمامى لتحقيق غرض الأمة وغايتها هو المفاوضة .

ثم عاد سعد يخاطب الصوفانى فقال : فان كان عندك أو عند غيرك طريق آخر لاستخلاص حقوق الأمة فوضحه لى ، وأنا أكون أول العاملين فى هذا السبيل ان كان محققا لأغراض الأمة ، اما ان تطلب منى أن أفعل شيئا ؛ ولا تدعنى حرا فى أن أسلك الطريق الذى أراه موصلا لما تريد فذلك فوق مقدورى وان أردت أن تطاع فمر بما يستطاع !

وراح سعد ينبه أعضاء المجلس الى أن المسألة جد لا هزل ، وعمل لا كلام ، ويذكرهم بمسئوليتهم وبضرورة الرجوع الى العقل والحكمة .

وقال للصوفانى : لا تسع لاحراجى ، لأن احراجى احراج للأمة لأنى أقـــول وأنا صـــادق فيمـا أقول : انى لا أريد الا ما تريده الأمة فان أحرجت زغلولا فقد أحرجت الأمة . ومضى سعد يحدث النواب عن خطته وأســـلوبه فى العمل وقال : ان عليـــه أن يحافظ ويلاحظ اعتبارات كثيرة ليس من بينها مركزه الرسمى لأن له مركزا أعلى من المركز الرسمى .

ثم قال : انه اذا لم يكن يعمل الآن فلاعتبـــارات ترجع الى رعـــاية مصلحة الأمة لا الى مصلحته الشخصية ، وقال مخاطبـا الصوفانى فيمـــا يتعلق بالسودان : فاختر لك أحد أمرين : اما ان تأمرنى بالمفاوضة ، أو لا تأمرنى وفى الحالة الأخيرة يجب عليك أن تترك السودان وتكتفى بأن نتكلم معا .

وقال للنواب : دعونا من هذا واتركونا نعمل نحن فى مراكزنا التى لاندين بها الا للأمة ولانخشى الا صوتها ؟ فان رأيتم فينا اعوجاجا فقوموه لا بألسنتكم بل بسيوفكم ، عاهدتكم وعاهدت الأمة من قبلكم ، وأعاهدكم الآن ألا أحيد مطلقا عن رعاية مصلحة الأمة على قدر استطاعتى ، وليس على المرء أن يكلف الا ما يستطيعه ، فعليكم مادمتم وطنيين أن تساعدونى ، لأن فى ذلك مساعدة للأمة ووصولا بها الى الغاية المطلوبة .

وعلى هذا القدر من النقاش والحوار بين سعد والصوفانى انتهت الجلسة فى ذلك اليوم .

***

وقد حدث فى الخامس عشر من يونيو سنة ١٩٢٤ أن قام ضابط سودانى يدعى زين العابدين ومعه ابن الخليفة عبد الله التعايشى بجمع وثائق تؤيد قضية الاستقلال والوحدة وهى عبارة عن عرائض تحمل توقيعات المؤيدين للوحدة والاستقلال ، ومن بين هؤلاء سودانيون كان الحاكم العام وسردار الجيش المصرى الذى تدفع له مصر مرتبه قد استعان بهم لتأييد موقف بريطانيا من السودان واستنكار موقف مصر ، وحصل على توقيعاتهم على عرائض لهذا الاستنكار وذلك التأييد ، جمع زين العابدين هذه الوثائق ومعها عرائض تأييد لمصر ، وحصل على اجازة اعتيادية ليقضيها فى مصر ، وحمل معه العرائض وقبل أن يصل الى حلفا ، فى الطريق الى مصر ، كانت السلطات البريطانية قد علمت بالمهمة التى يقوم بها فاستوقفته بحلفا وفتش ثم حجز وأعيد هو ومرافقه الى الخرطوم تحت التحفظ .

وفى ١٧ من يونيو تلقى مجلس النواب من الخرطوم البرقية التالية :

نحتج باسم الأمة السودانية ونسخط مر السخط على سياسة التطويق التى استعملت لمنع الوفد من السفر لعرض وثائق ولاء السواد الأعظم من الأهلين لمصر ، ونطلب بالحاح تدخل الحكومة فى الأمر بكل ما أوتيت من اقدام وعطف لايقاف ضروب التنكيل لأن الأمة المصرية مسئولية أمام التاريخ

عن كل نازلة تحل بخدام مصر أينما كانوا ، وان سفينة يدير دفتهـا سعد يستحيل أن تصطدم بصخر مهما كانت الزوابع والظلام »

ولما اجتمع مجلس النواب فى ١٩ من يونيـو سـنة ١٩٢٤ وقف عبد اللطيف الصـوفانى يحتج على تصرف الحاكم العام الموظف المصرى البريطانى الجنس ، وتمنى أن يتخلص أبناء السودان من كل القيود والعوائق وطلب رفع الظلم عنهم ، وقال : انه قبل أن يصـدر الدسـتور وقبل أن يشـكل البرلمان كانت الأمة أفرادها وجمـاعاتها ساهرة على كل شىء يختص بمصلحتها مستيقظة لدفع كل ما كان يعمل ضد مصلحتهـا العامة ، أما الآن وقد صدر الدستور وتشكل البرلمان فلا شك أن الأمة قـد ألقت عليه تلك المهمة الدقيقة ، مهمة السهر على مصالحها .

وقال الصوفانى : ونسمع ونقرأ ما يدور فى السودان وما تقوم به حكومته من اغراء أقوام هناك بوسائل شتى بالرغبة تارة وبالرهبة تارة أخرى على أن يقولوا غير الحق وأن يفعلوا ويكيدوا للمصلحة المشتركة كيدا كبيرا ، فخيبوا بذلك ماكنا نرجوه من قيام هذه الحكومة للعمل للمصلحة العامة ، كما ظهر أن أقواما ممن تربطنا بهم صلات المصلحة وتربطنا بهم أواصر الدم واللحم ، أرادوا أن يعبروا عن محبتهم وولائهم لمصر وما يتمنونه من المحافظة على دوام الوحدة التى لا تنفصم ومنعوا من الحضـور الى مصر ، فهـل يصح أن يكون هذا ولا تقوم لنا قائمة ولا نظهر رأينا ولا نرفع احتجاجنا على هذا العمل المغاير للحق المعتدى على مصـلحة مصر ؟ لهذا أقترح الاحتجاج على هذا العمل الشائن المخالف لوعود كان يظن بعضنا أنهـا حق وصدق .

ثم أشار الى تصريحات سعد زغلول السابقة ، وقال : كان يظن بعضنا أن اللياقة تقضى بارجاء ذلك لأن التعرض له من جهتنا مضر بمصـلحة مصر ، ولكن لنا رجاء عظيم فى أن تتخذ حكومتنا ما يستطاع أخذه بحزم ازاء هذه الاجراءات ومع كل هذا يكون حراما علينا اذا أغفلنا حقا لنا ، واذا ما توانينا عن الدفاع عن مصالح أقوامنا هناك .

وقام عبد الرحمن الرافعى يؤيد الصوفانى ويقول : ان البرلمان هـو ضمير الأمة وهو قلبها الخفاق وفى هـــذه الأيام تدور حوادث خطيرة فى السودان اذ تقوم هناك حركتان متناقضتان حركة طبيعية صادرة من أحشاء الشعب السودانى ، وحركة مصطنعة تدبرها السلطة البريطانية ترمى الى التظاهر ضد مصر واعلان الولاء للحكم البريطانى •

وقال عبد الرحمن الرافعى : ان هذه الحركة لا يمكن الســـكوت عليها لأن الحوادث التى تقع فى السودان الآن ، انما يقصد بهـا الاعتداء على حقوق مصر والسودان • وأوضح الرافعى موقف مصر من السودان ، فقال : انه يقصد بالسيادة حقوق الولاية العامة التى يشترك فيهـا المصريون والسودانيون على السواء وازاء هـــذه الحركة يجب أن نحتج ، وأن نعلن للعالم أن الحركة المصطنعة هى التى يدبرها الانجليز ، أما الحركة الطبيعية الصادرة من أحشاء الشعب فهى التى عبر عنها التلغراف الوارد الى مجلس النواب •

ثم أخذ عبد الرحمن الرافعى يذكر الأدلة على حرص مصر عـلى تعمير السودان ومعاونته وعملها من أجل رفاهية ابنائه ويشير الى ما قدمته مصر من تضـــحيات من أجل السودان ويقول : « ان انكار ذلك نكران لحقيقة ساطعة وأن مصرما فعلت ذلك لجر مغنم بل للقيام بواجب وطنى عليها هو تعمير تلك البلاد لأننا بذلك انما نعمر مصر اذ لا فرق بين مصر والسودان» وندد بالاستعمار البريطانى وبما تزعمه بريطانيا من أنها تعمر الســـودان وقال : ان هذا التعمير لم يكن الا الاستغلال المحض اســـتغلال الشركات البريطانية الاستعمارية التى تنزع أراضى السودان من أهاليه لتحل محلهم وتجعل من السودان مزرعة قطن لمعامل لانكشير •

وذكر الرافعى النواب بجهاد عبد اللطيف ومحاكمته ، وأصر على قيام الحكومة بالاحتجاج ، واشترك بعض النواب فى هذه المناقشة وســـجلوا حرصهم على قيام الوحدة الحقيقية بين مصر والسودان وتمنوا من صـــميم أفئدتهم أن يروا بينهم داخل هذا المجلس ممثلين للسودان كأبناء مصر تماما ورأوا انهاء الموضوع عند هذا الحد ، ولكن الصوفانى أصر على أن يصدر

المجلس قراره بالاحتجاج لأن ما يجرى فى السودان يهدف الى فصل جزء لا ينفصل من جسم مصر الأمر الذى لايمكن السكوت عليه ، ولايمكن أن يقره وطنى على الاطلاق •

ولما طلت المناقشة فى موضوع السودان وقف سعد أخيرا ليعلن أنه لم يكن مستعدا للاشتراك فى بحث مسألة السودان التى تحركت ولا مستعدا لأن يقول رأى الحكومة فيها ، ولكنه يصرح بأنها تشارك المجلس كل المشاركة فى شعوره بالنسبة للسودان ، بل وتنظر بعين المقت لكل عمل من شأنه أن يفصل السودان عن مصر ، وقال : ان الاجراءات التى تتم الآن فى السودان ، كما قال عبد الرحمن الرافعى على نوعين : الأول وثائق تكتب واجتماعات تعقد لاظهار الولاء للحكومة الانجليزية والرغبة عن الحكومة المصرية ، والآخر ، منع الذين يريدون أن يقدموا ولاءهم للحكومةالمصرية من الحضور الى مصر •

وتحدث سعد زغلول بلغة رجل القانون ليرد على الأمر الأول فقال : انه يصرح فى المجلس وفى كل مكان بأن هذه الوثائق باطلة ، ولا تعتبر حجة على مصر لأنه اذا قدمت هذه الأوراق أمام أية محكمة أو أية هيئة وحصل التمسك بها فلسان مصر يقول : انها أوراق باطلة لأنهـا لم تؤخذ بالحرية المطلقة ؛ وأنه يجب قبل التمسك بها أن يكون السودان خاليا من كل حكومة أجنبية ، وقال : انه يؤيد النواب فيما أعلنوه من أن هذه الوثائق وهذه الأوراق وهذه الاجتماعات لاقيمة لها مطلقا ، وهذا كاف ، أما عن الأمر الآخر وهو منع السودانيين المخلصين من الحضور الى مصر ، منع السودانيين الذين يرغبون فى بقائنا بالسودان كاخوان لهم ، معتقدين أن بلادهم جزء لا يتجزأ من مصر ، ففى هذا الأمر يقول سعد زغلول السياسى : ان هذه الاجراءات مستنكرة وأنه يعلن لجهات الاختصاصات بصفته حكومة ومتحدثا عن مجلس النواب استنكاره لما يكون صحيحا منها ويعلن احتجاجه عليها •

ولما قال النائب أحمد رمزى : ان المفاوضات لن تكون منتجة فى هـذا

الجو المضطرب الذى تعمل الحكومة الانجليزية على خلقه فى السودان عاد سعد الى حديث المفاوضات فقال :

نعم ان المفاوضات فى جو مضطرب ، ربما لا تفيد ولكن يجب علينا ألا نكتفى بالكلام فيما بيننا ، بل يجب أن نعلن أمام كل انسان سواء كان انجليزيا أو غير انجليزى ، أننا نريد استخلاص حقوق السودان فاذا تمكنت من الذهاب الى المفاوضات أقول : ان السودان جزء لا يتجزأ من مصر وأقيم الدليل على هذا ، والدليل تعلمونه حضراتكم ، ويعلمه كل واحد منا ويحفظه كل مصرى ، فان نجحنا فيها ونعمت .

أما موقف سعد فى حالة فشل المفاوضات فقد وضحه سعد بقوله : انه اذا لم ينجح فانه سيوالى الاحتجاج وعمل كل ما يعمله شعب مهضوم الحقوق لاستخلاصها .

وقال سعد : انه لا يخشى المفاوضات .

ثم بعد أن ألقى سعد بيانه فى هذه الجلسة انتهى النواب الى عرض اقتراحين على المجلس :

الأول من النائب عبد الرحمن الرافعى ينص على عطف المجلس على السودانيين جميعا لتمسكهم بارتباطهم الوثيق بمصر ، واعلان استنكار المجلس للمناورات المصطنعة التى يقوم بها دعاة الاستعمار فى السودان ، ويعلن تمسك الأمة المصرية بمبدئها الخالد وهو أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر .

والاقتراح الآخر قدمه اثنان من أعضاء مجلس النواب الوفديين ، هما حسين هلال وراغب اسكندر ونصه الآتى :

بعد سماع التصريحات الحكيمة التى أبداها حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء بخصوص الاجراءات غير الشرعية القائمة فى السودان للسعى فى فصل السودان عن مصر ، يكرر المجلس ثقته التامة بالوزارة ويطلب الانتقال لجدول الأعمال .

وقد رأى النواب أن هذا الاقتراح لا يعبر عما كانت الأمة تنتظره من موقف للنواب تعبيرا قويا عن رأى الأمة فى مسلك الانجليز ازاء السودان .

وعلى الرغم من أن هذا الاقتراح مقدم من نائبين وفديين ، فقد وافق المجلس على الاقتراحين معا .

وهكذا بدا لدى النواب شعور بضرورة التجاوب مع الرأى العام فى مصر على الرغم من جو المهادنة الذى كان يسعى البعض الى تهيئته داخل المجلس لعدم احراج سعد زغلول وحكومته .

ولكن هل كان سعد زغلول يدرك أن جو المهادنة يفيد قضية البلاد ويفيد قضية السودان ؟

ان الجواب على هذا السؤال قد جاء اذ ذاك من السودان ذاته : ففى ٢٤ من يوليو سنة ١٩٢٤ وردت برقية أخرى من الخرطوم ، من على عبد اللطيف البطل السودانى يقول فيها : تظاهر الشعب أمس سلميا لمصر ، فأوسعه البوليس ضربا بالسيوف وجرح احد عشر وسجن خمسة ضمنهم ضابط ، وأمس الأول سجن الشيخ رفعت الله زعيم التجار بأم درمان على حين كان يهتف بحياة مصر والسودان ، فليعلم الملأ وليشهد التاريخ .

وعاد عبد اللطيف الصوفانى يخاطب المجلس مرة أخرى ويعلن فيه احتجاجه على ذلك ويرجو الحكومة أن تعمل كل ما فى وسعها فقاطعه سعد زغلول قائلا : الحكومة تعمل كل ما فى وسعها وما فوق وسعها .

وقال عبد اللطيف الصوفانى ، هل لوزير الحربية أن يقول لنا كلمة عن المعلومات التى وصلت اليه ورجاؤنا ان تتخذ اجراءات .

فأجابه سعد : ليس أمامى اجراءات أتخذها ، فبين لى الاجراءات التى تراها لأقوم بها ، فقال الصوفانى : انى أقول : ان هذا لا يليق بل وليس فى محله .

فعاد سعد وقال : قلت لحضرتك انه ليس عندى اجراءات ، وقد سمع المجلس قولى .

ورد الصوفانى فقال : اذن ما الفرق بين وزارة سعد وغيرها من الوزارات السابقة ؟

وفى آخر هذه الجلســـة رأى مجلس النواب أن يوافق على اقتراح باستنكار حادثة الخرطوم ، وما أصـــاب السودانيين فيها بسبب اظهارهم لعواطفهم الوطنية ، وكرر الاحتجاج الشديد على أعمال العسف التى يأتيها الانجليز هناك لاخماد مظاهر الوحدة الأكيدة بين مصر والســـودان ، فهم يسيغون لأنفسهم العمل على تمزيق هذه الوحدة وحمل أهل السودان على غير ما يريدون وكان على الحكومة البريطانية فى الوقت ذاته ان تتخـذ من الاجراءات فى بريطانيا ذاتها ما يشعر الرأى العام البريطانى بالموقف بأكمله وتسمع مصر صوت بريطانيا وبأسلوب السياسة البريطانية المعهود .

أثير الأمر فى مجلس اللوردات فوجه الى الحكومة البريطانية السؤال التالى :

هل فى وسع الحكومة أن تدلى ببيان يوضح سياستهـــا العامة ازاء مصر والسودان ؟ وهل هى عازمة على استشارة البرلمان البريطانى قبل أن تقرر اجراء أى تبديل فى نظام السودان ؟

ثم وقف لورد جراى السياسى العجوز يتحدث عن عهد كرومر فى مصر ومدى افتخار بريطانيا به ويأسف لأن آثار هذا العهد قد زالت أو أنها فى طريقها الى الزوال .

ويتساءل عن مصير قناة الســـويس ويطالب الحكومة البريطانية بأن تكون صريحة فى موضوع الســـودان فتفهم الحكومة المصرية صراحة أن بريطانيا لن تترك السودان ، ويقول بأنه لولا قوة بريطانيا وفنها الحربى ، ومجهوداتها وتضـــحياتها ما اســـترد السودان بل ما كان لمصر أصبع فى السودان ! ومضى يقول : ان مستقبل السودان أمر يتعلق بالحكومة البريطانية وبالسودانيين دون أن يكون للحكومة المصرية مصلحة فى هذا الشأن ، واذا

كان هذا هـو رأى الحكومة البريطانية فخير لهـــا أن تسرع فى ابدائه لرئيس الوزارة المصرية لأن الشعور السـائد فى مصر الآن ، هو أننـــا على نقيض ذلك •

وزاد لورد جراى موقف بريطانيا وضوحا فقال بعد أن استبعد الوجود المصرى فى السودان : أما مسألة مياه النيل فلا شك أن لمصر مصلحة كبيرة فيها • وقد دارت الاحاديث هنا وهناك عن تأليف لجنة مختلطـــة تضمن الا يحرم السودان مصر المياه ، وألا تحرم مصر السودان اياها •

ثم عاد يثير وضع هذه اللجنة فقال : لعله من المناسب ان يعين لرياسة هذه اللجنة أمريكى • ثم وقف المتحدث باسم الحكومة البريطانية ليرد ، فقال : ان الحكومة البريطانية لن تترك الســودان لأى معنى كان ، وهى موقنة بأن التعهدات التى قطعتها على نفسها لايمكن أن تتخلى عنها من دون أن يصاب نفوذها بخسارة كبيرة ، وفى وسعى أن أقول بدون أى تردد : انه لن يسمح بوقوع أى تبدل فى نظام السودان وباجراء هذا التبدل بدون اذن البرلمان البريطانى •

ثم وقف اللورد كيرزن يعلن أن مجلس اللوردات والبـــلاد كلها ترحب بهذا البيان الصادر من الحكومة فهو صريح لا يقبل التأويل •

***

وكان من الطبيعى أن تثور الأمة المصرية وتثور الامة السودانية بعد هذا البيان الصريح الواضح ، فبدأت المظاهرات فى القاهرة والأقاليم لتأييد قضية الاستقلال والوحدة •• ثار الطلبة ، ثار العمال ، ثارت جميع الطوائف فى مصر ، وسارت مواكبهم تهتف لمصر والسودان •

واتجهت حشودهم الى بيت الامة لتعلن استنكارها لتصريحات الحكومة البريطانية وتمسكها بالوحدة بين مصر والسودان وتمسكها بقضية الاستقلال والجلاء •

ولقد استقبل سعد هذه الحشود بكلمة قال فيها :

أحيى فيكم هذا الشعور الجميل ، وتلك العواطف الكريمة ، وانى

بهذا المظهر الاتحادى أسعى جهدى فى تحــرير مصر والسودان ومادام هذا الاتحاد قائما بيننا فلابد أن نحفظ أوطاننا من كل غاصب ، ولابد أن نصل الى تحقيق استقلالنا فى مصر والسودان ، ان لم يكن اليوم فغدا .

كان هذا هو كل ماقاله سعد زغلول للأمة الثائرة ، فلم يعلن تخليه فورا عن الحكم ، ولم يطالب الامة المحتشدة المعبأة بالعـودة الى استئناف الجهاد ، ولم ينهض فى هذه المناسبة بتحمل الزعامة ، بل انه تريث حتى يوم ٢٨ من يونيو سنة ١٩٢٤ ، ووقف هذا اليوم ليعلن رأيه فى الموقف ، وقف سعد يخاطب النواب قائلا :

« لابد أن تكونوا قد اطلعتم على المناقشــات التى دارت فى مجلس اللوردات الانجليزى بخصوص السودان والمفاوضات .

اطلعتم عليها ورأيتم ان ماجاء بها فيما يختص بالسودان ليس أمرا جديدا ، ليست خطة جديدة رسمتها السياسة الانجليزية الآن ، ولكنها خطة رسمت من قبل ، رسمها لويد جورج فى وزارته ، كما جاء فى كلام نائب الحكومة الانجليزية فى مجلس اللوردات الذى اقتبس من بيـــان عن السودان فاه به لويد جورج لما كان رئيسا للوزارة فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٢٢ ، وهذا التاريخ معروف لكم » ، وقد جاء فى هذا البيان : « ان حكومة جلالة الملك لن تسمح بأن التقدم الذى تم حتى الآن ، والآمال الــكبيرة المنتظرة فى السنين المقبلة ، تصاب بضير » وزاد اللورد بالمور ، نائب الحكومة فى مجلس اللوردات ، على ذلك قوله : « وانى أفوه بهذا الأمر وأنبه أن ماجاء فى هذه العبارة هو عينه رأى الوزارة الحالية » ثم استشهد بقول آخر لمستر لويد جورج وهو : « ولا يسع حكومة جلالة الملك أن تسلم بتغيير ما فى مركز تلك البلاد أى السودان » .

فهذه الخطة التى رسمت اليوم ليست خطة جديدة كما قلت ، ولكنها خطة قديمة رسمت فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٢٢ ، هذا التــاريخ الذى تذكرونه ويقولون عنه : « ان السياسة البريطانية كانت فيه فى غاية المرونة والدهاء » تجدون أن الانجليز صرحوا فيه بمثل هذه التصريحات عينها ،

كل هذا ليس بجديد ، وانما الجديد هنا ، الجديد علينا اليوم ، هو أن وزارة العمال أولئك الذين لهم مبادىء غير مبادىء الاستعماريين عرفت بالحرية والانتصار للشعوب الضعيفة أقرت هذه الخطة ! •

أقول : ان العمال الذين هذه مبادئهم ، أقروا هذا واتخذوه خطة لهم وقد كان المنتظر أن وزارتهم لاتقرها ؟ لقد وقع لدينا هذا التصريح موقع الاستياء ، لدينا نحن الذين كان لنا أمل فى وزارة العمال أن تسير على مبدأ مخالف لمبادىء المستعمرين ، ولكن مهما يكن من تصريح العمال أو الاحرار او المحافظين بالنسبة للسودان ، فان هذا لايغير من حقوق مصر الثابتة فيه شيئا •

وانى بالنيابة عن الشعب المصرى جميعه ، وفى حضرتكم الموقرة ، اصرح أن الأمة المصرية لا تتنازل عن السودان ما حييت وما عاشت ، فهى تسعى للتمسك بحقها ضد كل غاصب ، ضد كل معتد ، تتمسك بهذا الحق فى كل فرصة ، وفى كل زمن ، تسعى بكل طريق مشروع سلكه كل مهضوم الحق لأجل أن تحفظ هذا الحق وتصل الى التمتع به ، وان كنا فى حياتنا لا نصل الى ان نتمتع بحقنا فاننا نوصى أبناءنا وذريتنا أن يتمسكوا به ، وألا يفرطوا فيه قيد شعرة ، وهكذا يوصون هم أبناءهم ، وأبناء أبنائهم ولابد أن يأتى يوم يفوز فيه حقنا على باطل غيرنا •

ان حقوق الأمم لا تضيع ولا تتأثر بمجرد أن يقول الغاصب انى اريد أن أتمتع بها دون أصحابها ، كلا ليست هذه طبيعة الوجود ، بل كل حق يبقى حيا ولا يموت ما دام وراءه مطالب ، ونحن ما دمنا مطالبين بهذا الحق ، وما دمنا نوصى أبناءنا بالتمسك به ، وما دام أبناؤنا يقتفون خطواتنا ، فلابد أن نتمتع به نحن أو هم ان شاء الله تعالى •

نعم ايها السادة ، لايمكننا مطلقا أن نتنازل عن السودان ، لا لأنه مستعمر ، بل لانه جزء من كياننا ، بل لانه منبع حياتنا ، بل لانه لايمكن لمصر أن تعيش بدون السودان أصلا •

نعم اننا كنا اجبرنا بالقوة والقهر على أن نتنازل عن قسم منه ، فانسحبنا منه كرها وبالرغم منا ، ولكننا استعدناه بعد ذلك بالنفيس من أموالنا ، والعزيز من دماء ابنائنا وبعد ان استعدناه صرفنا عليه مبالغ

طائلة ؛ ولا نزال نصرف عليه ولاتزال قوة منا مؤلفة من عدد عديد من أبنائنا ترابط فيه لحفظه وحمايته .

فلا يمكن مطلقا ، وهذه حالتنا بالنسبة الى السودان ، أموال بذلناها ، ودماء سفكناها ، متاعب تحملناها ، وتحملها من قبلنا آباؤنا وحياة نستمدها من ذلك النهر الذى يتدفق من أعالى السودان ، لايمكننا بحال ، الا اذا كنا قوما أمواتا لاحياة لنا ، لايمكننا ان نترك ذرة من السودان لغيرنا .

نعم اننا ضعاف ، ولا تجريدة عندنا ولا أسطول لنا ! اقول هذا لانه حق ولأنه غير خاف ، نعم اننا ضعاف ، ولكننا أقوياء بضعفنا ، أقوياء بحقنا ! ان الضعف سلاح قوى اذا كان معه الحق فنحن ، وان كنا ضعافا، معنا الحق والحق تخضع له كل قوة مهما كانت جبارة قاهرة .

تعلمون أيها الاخوان اننى فى مخاطباتى مع الانجليز ومع غيرهم لم أدع مطلقا أننا أقوياء ماديا ولكننا أقوياء معنويا ، أقوياء بحقنا ، أقوياء باتحادنا ، ونحن قلنا للانجليز وقد علمتم رسميا ما قلناه ، قلنا لهم : انه لا يصح لكم ان ترفضوا طلبات عادلة لمجرد كونها صادرة من شعب أعزل ، قلنا لهم هذا ولم نأت لهم بقوتنا لأنه ليس لنا قوة ، وهم يعلمون أنه ليس لنا قوة ، ولكن لنا قوة الحق ، لنا قوة الايمان ، لنا قوة الاتحاد ، وهذا الاتحاد سيدوم ويقوى وينمو فى عصرنا ، ومن بعدنا أيضا ، حتى ننال حقوقنا كاملة .

أما فيما يتعلق بالمفاوضات فقد جاء فى هذه التصريحات : أنها ستكون على أساس تصريح « ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ » وقد صرحت غير مرة بأننى أستنكر هذا التصريح ، استنكرته خارج الحكومة ، استنكرته فى البيان الوزارى ، استنكرته فى كل مناسبة ، ولا أزال أستنكره الى الآن ، وأقول: انهم وان قالوا اننا نتفاوض على قاعدة « تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ » لاتقبل وزارتنا بحال أن تتفاوض على أساس هذا التصريح .

ولقد سبق ان قلت لكم : انى اذا لم أجد طريقة للمفاوضة على غير هذا الأساس فانى لا ادخل فى المفاوضات أصلا ، وأنا عند قولى وقلت لكم أيضا : انى اذا لم أصل الى هذا ، فانى أتخلى عن الحكم ، وأنا مستعد لهذا التخلى .

***

أدلى سعد زغلول بهذا البيان الذى سجل فيه موقف بريطانيا تسجيلا كاملا ، والذى قال فيه : ان الجديد فى هذا الموقف اليوم ، هو أن وزارة العمال ، أولئكم الذين لهم مبادىء غير مبادىء الاستعماريين عرفت بالحرية والانتصار للشعوب الضعيفة قد أقرت هذه الخطة ، وكان من المنتظر أن وزارتهم لا تقرها ، وأن هذا التصريح وقع لديه موقع الاستياء ، بعد أن كان له أمل فى وزارة العمال أن تسير على مبدأ مخالف لمبادىء الاستعماريين ، وكان ((سعد زغلول)) ، بهذا التصريح يجهل أن مستر رامزى ماكدونالد رئيس وزراء بريطانيا ورئيس حزب العمال كان قد حدد موقف حزب العمال من قضية السودان قبل أن يتولى الحزب الحكم بسنين ، وحددها اذ ذاك بما لا يقبل الشك أو التأويل ، فقال : « ان السودان يجب أن يضم الى مجموع البلاد الافريقية التى تخضع الى سلطان الغرب ويفصل فصلا نهائيا عن مصر » وكانت سياسته ازاء السودان معروفة ومحدودة ولم يخفها الحزب قط فى أية مناسبة ، ولكن سعدا مع هذا كله قد منى نفسه ولا نقول أنه منى البلاد معه بحل قضية مصر والسودان على يد حكومة العمال ، والآن قد واجهت سعدا حكومة العمال بموقفها وان كان موقفا ليس بالجديد ، قد فصله مستر رامزى ماكدونالد فى رسالته منذ أوائل ابريل الى اللورد اللنبى فأعلن فيها أنه لن يقبل المفاوضة مع سعد زغلول الا اذا تيقن بما لا يقبل الشك عدم المساس بالأوضاع فى السودان .

***

وواجه سعد زغلول مجلس النواب ، وأدلى ببيانه وأوضح موقف حكومته ، وكان فى استطاعته أن يعلن البلاد أنه لايستطيع أن يتحمل مسئولية الحكم بعد ذلك ويترك الأمر الى بريطانيا ، الى دار المندوب السامى وللملك ليواجهوا الموقف السياسى ويسترد هو الزعامة الثورية زعامة الامة وقيادة الثورة فيحمل علمها من جديد .

وقف سعد ليعلن مجلس النواب ، ويقول : لقد سبق أن قلت لكم انى اذا لم أجد طريقة للمفاوضة على غير هذا الاساس (يعنى اساس الاستقلال التام ووحدة مصر والسودان) فانى لاأدخل فى المفاوضة أصلا ، وأنا عند قولى .

وقلت لكم ايضا : اننى اذا لم أصل الى هذا فانى أتخلى عن الحكم ، وأنا مستعد لهذا التخلى .

وكان المجلس فى هذه الجلسة التاريخية من حياته يواجه تحدى

بريطانيا للقضية الوطنية الكبرى التى قامت الثورة من أجلها ، ثورة الأمة ضد بريطانيا من أجل الحرية والاستقلال والوحدة ، والواقع أن هذه الجلسة كانت بمثابة فرصة للنواب ، أتيحت لهم لكى يقفوا - لو أنهم شاءوا - موقفا وطنيا يخلده لهم التاريخ ، يعلنون فيه ضرورة تخلى سعد عن الحكم وينادون فيها بالجهاد وينزلون هم الى ساحته مع أبناء الشعب كتفا لكتف ويعلنون ثورة الأمة ليلقنوا بريطانيا درسا جديدا فى احترام وطنيتهم وليشهدوا العالم على أن فى استطاعة أبناء مصر أن يستأنفوا الجهاد وليؤكدوا لها من جديد استعدادهم للبذل والفداء فى سبيل الوطن ، وليثبتوا أنهم فى سبيل حريتهم واستقلال بلادهم يسترخصون أرواحهم ، ويدوسون على السلطان الزائف وعلى مقاعد الحكم والنيابة !

حقا كانت فرصة متاحة لنواب الأمة ليغيروا فيها مجرى التاريخ ، كما فعل غيرهم من النواب فى أمم أخرى فى مثل تلك المواقف الخطيرة الحرجة فى حياة الأمم والشعوب ، ولكن أكان ممكنا لنوابنا ان يقفوا هذا الموقف المقدس الرائع ، بعد ما أقنعوا الأمة بأنهم أصبحوا الأمناء على ثورتها وعلى عواتقهم تقع مسئوليتها وتبعاتها ، والجهاد فى سبيل قضية البلاد .

وبعد ماتطور هذا الاتجاه ، فأعلن نواب الأمة أن قضية البلاد قد أصبحت أمانة فى يد وزارة الأمة ، فى يد سعد زغلول ؟

ووضعت الأمانة فى يد سعد ، وها هم أولاء نواب الشعب يسمعون حامل الأمانة ينادى بالمفاوضة ، ويتحدث الى النواب عن حقوق الأمة المغتصبة وعن سبيله الوحيد لاستخلاص هذه الحقوق ، فيقول : ان سبيله هو المحاجة والأدلة والبراهين تماما كما لو كانت قضية الأمة قضية تنظر أمام محكمة ، وكما لو كان هذا الأمين محاميا يدفع بالتى هى أحسن، يطالب ويرجو ويلتمس فحسب !

وها هم أولاء النواب يسمعون حامل الأمانة سعدا يقول لهم : ان حقوق الأمم لا تضيع بمجرد أن يقول الغاصب انى أريد أن أتمتع بها دون أصحابها ، ويستمعون اليه وهو يقول : ان كل حق لا يضيع ما دام وراءه مطالب ، ونحن ما دمنا مطالبين بهذا الحق ، وما دمنا نوصى أبناءنا بالتمسك به ، ومادام أبناؤنا يقتفون خطواتنا فلابد أن نتمتع به نحن أو هم أن شاء الله تعالى .

***

وكأنما يقول لهم : اطمئنوا ، ولتبقوا مطمئنين فى انتظار والى الأبد!

لقد اجتمع النواب ومن ورائهم الامة ليستمعوا الى سعد زغلول ليحدثهم حديث الزعامة فى تلك الجلسة التى تجمعت فيها جميع العناصر والتى كانت

تحتم على سعد وعلى النواب اعلان الامة باستئناف الجهاد ، فاذا بالنـــواب وبالأمة يسمعون سعدايقول : « اننا ضعاف ولا تجريدة عندنا ، ولا اسطول عندنا ، وأقول هذا لانه حق ، ولانه غير خاف ، ثم يستدرك سعد الخطيب الأريب فيقول : نعم اننا ضعاف ، ولكننا أقوياءبضعفنا أقوياء بحقنا ، الضعف سلاح قوى اذا كان معه الحق ، فنحن ، وان كنا ضعافا ، معنا الحق ، والحق تخضع له كل قوة مهماكانت جبارة قاهرة .

ولكن استدراك سعد هذا لم يمح اثر أقواله المثبطة الضعيفةفىالنفوس والتى تكاد توحى الى المستمعين بأن مصر عاجزة وضعيفة وتشعرهم بأن الانجليز يعلمون ويدركون ضعفها وعجزها وأنه من ثم لامفر من الاستسلام لأن سعدا تحدث عن الحق الذى يسنده الضعف ، وتجنب حديث الحق الذى تسنده قوة الجهاد والبذل والفداء ! .

لقد استمع النواب الى سعد وهو يصرح بأنه قال للانجليز : لا يصح أن ترفضوا طلبات عادلة لشعب أعزل ، ويصرح بأنه لم يخاطب الانجليز استنادا الى قواتنا لأنه ليس لنا قوة ، وهم يعلمون أنه ليس لنا قوة ، وكان من شأن هذا القول أن يتبادر الى ذهن الضعاف أنه لاجدوى من استئناف الجهاد لأن الجهاد يستند الى القـــوة المادية التى تعوزنا ولأن الانجليز أقوى منـــا .

واستمعوا اليه فى أقوى مواقفه ، ومن ثم أقوى عباراته وهو يتحدث عن الحق ، كقوة ، فما الذى أسمعهم سعد فى هذا الصدد ؟ لقد قال : ان لنا قوة الحق ، لنا قوة الايمان لنا قوة الاتحاد ، الاتحاد الذى يرجـــو أن يدوم وينمو ويقوى فى عصرنا ، ومن بعدنا أيضا .

ذلك كان مبلغ القوة الثورية ، مبلغها أن يغذى سعد عوامل ضعف الايمان فيمن ضعف ايمانه بجيله ، ومبلغها عبارات تكاد تـــكون توجيها للتواكل والتخاذل وترك عبء الجهاد الى الورثة ، الى الجيل التـالى لينهض بقضية البـــلاد ! .

لم يتحدث سعدرئيس الحكومة عن قوة الأمة ؛ عنقوة الثورةالتى كان يرى من قبل أنه لاحل لقضايا البلاد الا بها ، ولكنه تحــدث للنواب عن المفاوضة والدخول فيها وعدم الدخول . وتحدث سعد للنواب عن التخلى عن الحكم ، وكان من الطبيعى على ضوء ما سمعه النواب وما تبينوه أن يعلنوا تمسكهم ببقاء سعد فى الحكم ويبادروا برفض كل رأى لتخلى ســعد عن الحكم ، بل ويقرروا أن فى هذا التخلى ضررا بمصلحة البـــلاد ، وأن يصدروا قرارا ـ بعد سماع البيانات الحازمة والتصريحات السياسية الحكيمة التى ألقاها صاحب الدولة رئيس الوزراء بخصوص السودان والمفاوضـات يعلن المجلس ثقته التامة بدولته وبسياسته ويطلب اليه أن يستمر مشرفا على أقدار البلاد متوليا لحكومتها حتى تتحقق كل أمانى البلاد من استقلال مصر والسودان .

انتهى مجلس النواب الوطنى الذى انتخب على قاعدة الجهاد الىهذا القرار السياسى ، ورأى حلا للموقف الوطنى الثورى أن يستمر ســـعد متوليا الحكم حتى تتحقق كل أمانى البلاد ، أعلن سعد شكره لثقة المجلس الغالية ، ولكنه رأى أن يعرض الأمر على الملك .

***

وفى ٢٩ من يونيو سنة ١٩٢٤ صدر بلاغ رسمى يعلن البـــلاد بأن سعدا عرض على الملك استعفاء الوزارة وأسباب هذا الاســتعفاء ، فرفض الملك قطعيا قبوله ، وطلب سعد الاذن له بالتروى ومشـــاورة زمـــلائه واصدقائه .

وكان من الطبيعى أن يرفض الملك استقالة سعد حتى لاتفسد الخطـة المبيتة ضد زعامة سعد وضد ثورة الأمة ، وأن يطلب أعضاء البرلمان من سعد البقاء فى الحكم ، ثم كان طبيعيا ايضا أن يعدل سعد عن الاستقالة .

ثم وقف سعد بعد ذلك فى مجلس النواب ليقول فى هذا الشأن :

كنا نظن أننا نخدم أمتنا ونخدم مليكنا خارج الحكومة أكثر مما نخدمها داخلها ، ولكن يظهر أنه لم يشاركنا أحد من الأمة فى هذا الرأى فبقيت

الوزارة وحدها لاشريك لها فى رأيها فى الاستعفاء ، وشعرت أنها أصبحت فى هذا الرأى أقلية ، فقدمت استعفاءها من الاستعفاء مراعاة للقــواعد الدستورية ، عدلنا عن الاستعفاء وعولنا على أن نسير كما كنا فى الطـريق التى بدأناها منذ خمسة أشهر على الأسلوب الذى نال استحسانكم واستحسان البلاد جميعا ، وسنسير بعناية الله مسترشدين بآرائكم ساعين فى الوصول الى غايتنا من الاستقلال التام لمصر والسودان معتمدين فى ذلك بعد الله القدير على عناية مليكنا وعلى قوة حقنا وعلى اتحاد البلاد .

***

تحدث سعد زغلول كسياسى وطنى يدافع عن قضية البلاد سياسيا، ولم يدرك أن بريطانيا كان يعنيها فى المقام الأول من الأهمية أن تطمئن الى أن البلاد أصبحت تشاركه فى وجهة نظره فى علاج قضيتها بالأساليب السياسية لا بالثورة ، ويهمها ألا يرتفع صوت يدفع سعدا الى ترك الحكم والعودة الى جهاد الثائرين، ويدفع الأمة الى الثورة من جديد . وقد تحقق لبريطانيا ما أرادت أن تفهمه وتتبينه عندما أعلن سعد أن أحدا من الأمة لم يشاطره الرأى فى الاستقالة وأنه رأى أن يقدم استعفاءه من الاستعفاء !

***

ولقد عاد سعد ليعلن فى مجلس الشيوخ فى اليوم التالى أن الوزارة ستستمر فى سيرها الذى بدأته منذ خمسة أشهر على الاسلوب الذى نال استحسان البرلمان واستحسان الامة فى ادارة شئون البلاد ، وأنه سيسير فى هذا السبيل وعلى هذا الاسلوب .

أعلن سعد شكره للبرلمان على الثقة التى نالها واعتبر أن تأييد البرلمان له فى هذا تفويض له بالمضى فى المفاوضات وقال انه مستعد لأن يدخــل المفاوضات اذا تيقن انه يدخلها حرا من كل قيد ، وان دخوله فيها لايترتب عليه ضياع حق لمصر أو كسب حق لغيرها ، وأعلن انه فى مخابرات مع الحكومة البريطانية عن هذه المفاوضات فان انتهت هـذه المخابرات وتيقن كل التيقن المبادىء التى ستقدم عليها دخل المفاوضات مستعينا بالله سبحانه وتعالى على نجاحها ومستعينا بعد ذلك بثقة البرلمان .

ثم وقف بعد ذلك ليعلن انه شعر خلال مدة حكمه بقيمة الدستور

وبفائدة البرلمان أكثر مما كان يشعر بذلك من قبل ، وأن شعوره في هذا شعور صادق منبعث من الاختيار ، وقال : انه سعيد بأن يكون للبلاد برلمان يحمي الدستور ويحمي الحرية والشرف والحقوق العامة والحقوق الخاصة •

وفي افتخار وزهو أعلن سعد أنه في المدة التي اشتغل فيها رأى نصرا جليلا ، رأى الملك يعاونه معاونة فعلية على احترام الدستور ثم يؤكد سعد هذا المعنى لأعضاء المجلس ويقول : انه حقيقة لا مجاملة فيها ويطلب الى الأعضاء في تلك الجلسة وكانت في العاشرة من يوليو سنة ١٩٢٤ ، أن يهتفوا ثلاثا بحياة الملك •

***

ولقد استعرض عباس محمود العقاد الأحداث التي مرت بالبـــلاد وقتئذ وعالج موقف سعد زغلول منها فقال : ان سعدا الزعيم لم يسلك في الوزارة ، الا كما ينبغي أن يسلك الوزير المحنك الخبـــير بعـــواقب الامـــور •

ثم قال عن أزمة السودان وموقف سعد منها : انه لما أراد (يعني سعدا) أن ينص في خطاب العرش على الاستقلال التام لمصر والســودان حال بينه وبين ذلك عبرة الانذار الذي وجهته بريطانيا العظمى الى الملك مباشرة في عهد الوزارة النسيمية لاشتمال الدستور على اسم ملك مصر والسودان ، ولم يشأ صاحب العرش أن يستهدف لأزمة أخرى من ذلك القبيل ، فاستغنى سعد عن عبارة تحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان بعبارة تحقيق الأماني القومية بالنسبة لمصر والسودان ، ومازالت مســألة السودان مثار السؤال والجدال والاحراج والتعنت من خصوم ســـعد الانجليز والمصريين في وقت واحد ، كلا الفريقين يريد أن ينقلب المنصب الوزاري على سعد شركا مرديا ، وكلاهما يريد أن يرى كيف يعجز ويفشل ولايريد أن يرى كيف يقتدر وينجو بكرامة الـزعامة وكرامة القضية •

ويستطرد العقاد قائلا : المعارضون في مجلس النواب يطالبـــونه بعرض ميزانية السودان كما كانت تعرض على مجلس الشورى ، وهي

أحرى أن تعرض على أول برلمان ، والموظفون الانجليز فى السودان يجمعون الأذناب والأتباع ليعلنوا ولاءهم للحكومة البريطانية دون غيرها واستمساكهم بالتبعية والاخلاص لتلك الحكومة العادلة المحبوبة تعريضا بحكومة المصريين . واذا قوبلت هذه المظاهر بمظاهرة من السودانيين المتعلقين بوحدة وادى النيل حل بهم البطش الشديد وحاق بهم العذاب الأليم، فاذا شكوا الى الحكومة السعدية وليس لهم من يشكون اليه غيرها ، فخصوم سعد الانجليز يمعنون فى احراجه بزيادة البطش والتعذيب ، وخصومه المصريون يمعنون فى احراجه بطلب الافراج عن المعاقبين وتعجيل الحساب والعقاب للموظفين المسئولين ! .

وكان من هذا وذاك أنه استقال ولم يكد يمضى على الوزارة بضعة أشهر .

ثم استعرض العقاد موقف سعد من تصريح الحكومة البريطانية فى مجلس اللوردات وانتهى الى القول بأن اجابة سعد زغلول على التصريح كانت جديرة بمثله ، حتما ، وكانت حتما معها أن يعرب عن زهده فى الوزارة التى يحسبونها قيدا له يجبره على الاغضاء ، وقد استقال فرفض الملك قبول الاستقالة وأبدى له كما أبدى الشيوخ والنواب أن فيما صرح به الكفاية للرد على التصريحات الانجليزية .

ويمضى العقاد فيقول : لم يكن المقصود اذن أن يرى خصومه الانجليز والمصريون كيف يعمل فى الوزارة ، بل كان المقصود أن يروا كيف يعجز عن العمل وكيف يتغير فى الوزارة ، ويخل بأمانة الزعامه فلا هو وزير ولا زعيم ، وليس له وهو محاط بهذه النيات المدخولة أن يصنع غير ما صنع وأن يعالج الشرك المنصوب بغير ماعالجه به من ثبات ومراس هما فى وقت واحد اقدام الزعامة وحيلة السياسة واخلاص المجاهد وحيطة الأريب . (١)

***

---

(١) سعد زغلول للعقاد . ص ٤٥٢ .

وفى ١٢ من يوليو سنة ١٩٢٤ أى بعد فض الدورة البرلمانية بيومين دوى صوت الرصاص من جديد بعد أن كان قد انقطع فترة من الزمن .

دوى الرصاص فى محطة العاصمة ليصيب « سعد زغلول » فى ساعده الايمن .

ويقول الاستاذ عبد الرحمن الرافعى : هم الجانى أن يثنى برصاصة أخرى ، ولكن الجماهير هجمت عليه وكادت تفتك به لولا أن قبض عليه رجال الحفظ وخلصوه من أيديهم ، وتبين أن الجانى شاب مصرى مفتون يدعى عبد الخالق عبد اللطيف ، وكان طالبا بالطب فى برلين وظهر من التحقيق أنه اعتدى على سعد لأسباب سياسية وقابلت الأمة على اختلاف طوائفها واحزابها هذا الاعتداء بالسخط والاستنكار الشديد ، وأظهرت الأمة بهذه المناسبة بالغ تعلقها بسعد وابتهاجها بنجاته من هذا الاعتداء المنكر ، واتضح من الكشف الطبى على الجانى أن به مسا من الجنون فلم يحاكم ووضع فى مستشفى الأمراض العقلية ! .

ويقول العقاد : اعتدى عليه شاب مفتون من اعداء المفاوضات لأنها فى رأيهم تصد الامة عن سبيل الجهاد النافع ، وقالوا فى التحقيق : انه تعمد ارهاب سعد لأنه يرغب فى المفاوضة ولأنه قال : ان الانجليز خصوم شرفاء معقولون ! .

ويقول لورد لويد : ان الجانى كان من العناصر الوطنية .

ولقد بادر الملك بعد وقوع الحادث بايفاد « سعيد ذو الفقار » كبير الأمناء والدكتور محمد شاهين طبيبه الخاص لزيارة سعد وتبليغه تحيات الملك وتمنياته ، وتأثر سعد بعطف الملك عليه ، وبعث اليه ببرقية يرفع فيها اليه عبارات الشكر الخالصة على التعطفات السامية خصوصا فى محنته الحاضرة ، وبعث بشكره لكل من أبدى استنكاره لهذا الاعتداء الكريه .

*****

ويبدو أن دوى الرصاصة التى أسالت دم سعد قد أثار فيه وهويرى دمه ينزف ذكريات الثورة ، وأيام الكفاح والجهاد ، وحرك فى نفسه

عاطفة الفداء والتضحية فى نفوس الثائرين ، فبينما كان جسمه يهتز فى أيدى المحيطين به ومنقذيه صرخ الشيخ فى الهالعين الجزعين من حوله : ماذا فى ذلك ؟ لنمت فى سبيل الوطن ، لنمت ويحى الوطن • وفى تجرد التضحية هتف بمن حوله : الى الأمام ، والى الأمام دائما •

وفى هذا تحدث سعد الى مكرميه بعد شفائه من جرح الرصاصة التى اصابته فقال فى الحفل الذى اقيم لذلك التكريم :

انى أؤكد لكم أن ذلك الدم المراق لم يزدنى الا ثباتا واقداما ومثابرة على خدمة الحق الذى آليت على نفسى أن أخدمه وأثابر عليه حتى تنال استقلالنا التام ، بل انى أؤكد لكم أن ذلك الدم المسفوك لم يكن الا مدادا للعهد الذى قطعته على نفسى بأن أخدم أمتى وبلادى بكل ما استطيع من قوة •

وتناول آثار هذا الحادث فى نفسه فقال : لم يزدنى هذا الحادث الا تمسكا بالمبادىء القومية التى تشرفت بنشرها فى البلاد ، ثم أكد أنه فى الوقت الذى كان الموت يساوره فيه لم يفكر فى ان النهضة تخبو وأن الحركة تسكن بل تصور واعتقد أن الله الذى غرس بذور الوطنية فى قلوب المصريين سيتعهدها فى المستقبل كما تعهدها فى الماضى حتى تثمر ثمرا طيبا •

وقال : ان ذلك الدم المسفوك غدرا وظلما انما هو مداد تكتسب به وثيقة عهدى لكم بأن أكون دائما متمسكا بذلك المبدأ القويم الشريف حتى أنال الاستقلال التام أو الموت الزؤام •

وهكذا عاد سعد الى ترديد نداء الثورة الذى حركه فى نفسه منظر ذلك الدم المسفوك ! ••

عاد سعد الى تأكيد واجب البلاد عليه ، وحرصه على أن يحقق الاستقلال التام لمصر والسودان •

سافر سعد ليستشفى فى أوروبا ومازال الجرح لم يلتئم ، ولكن بريطانيا لم تترك سعدا ، بل ظلت ماضية فى خطتها من أجل أن تنفصل السودان عن مصر ، ثم من أجل أن تستدرج سعدا الى المفاوضة ، فيتسنى لها عن هذا الطريق أن تظهره بمظهر العاجز ، كما تتمكن من تنفيذ خطتها للقضاء على مكانته فى الأمة .

الفصل الأربعون
بريطانيا تعمل فى السودان

« لورد لويد واحداث السودان ـ ماكدونالد يجتمع بالمندوب السامى والحاكم »
« العام (سردار الجيش المصرى) لمواجهة الخطر الذى يهدد بريطانيا فى السودان »
« حديث سعد لجريدة الديلى اكسبريس ـ طلبة المدرسة الحربية فى الخرطوم يهتفون »
« لعلى عبد اللطيف ـ مظاهرة اورطة السكة الحديدية ـ تحرك الجيش البريطانى ـ »
« احتجاج مجلس الوزراء المصرى ـ بيان الوفد المصرى ـ موقف الهيئة الوفدية ـ »
« بريطانيا تمضى فى تنفيذ خطتها ـ بريطانيا تامر بابعاد اورطة السكة الحديدية »
« المصرية وتحمل مصر مسئولية احداث السودان ـ موقف سعد » .

***

استمر السودان فى فورته وتوالت أحداثه ، ويشرح لورد جورج لويد فى مؤلفه « مصر منذ عهد كرومر » أزمة السودان فيقول : « انه منذ ان وضح للسلطات السودانية انه عندما يشرع المهيجون المصريون فى تسخير السودان لتحقيق اغراضهم ، فان العناصر التى يستعينون بها ويسيطرون عليها ليخلقوا فى السودان شعور العداء نحو بريطانيا ، ستكون المصريين المقيمين فى السودان سواء كانوا يشغلون وظائف مدنية او عسكرية ، وطالما بقوا فى السودان كان من اليسير أن ينتشر شعور الكراهية فى الجيش ، ويمتد منه الى السكان المدنيين . ولقد اصبح هذا الخطر حقيقيا وقريبا وخاصة اذا عرف أن قوات الجيش تجند من بين سكان متخلفين ومتعصبين ، ومن العسير ان يوضح لهم الولاء المشترك للدولتين ؟ وكانت الأخطار تتزايد بوجود طبقتين من الضباط الذين ينتمون الى اصل غير سودانى والسلطة التى سوف يتمتع بها الضباط المصريون غير الموالين ليؤثروا على عقول أناس بروايات لايمكن السيطرة عليها ولما وضح فى أوائل عام ١٩٢٤ أن الدعاية الضارة تتسرب وتتزايد من مصر فى السودان كان على المسئولين البريطانيين أن يتشاوروا فى الوسائل التى يتحقق بها

النظام ويحافظ بها على المستوى المعنوى للجيش ، وكن من شأن ذلك كله أن عقد فى أغسطس سنة ١٩٢٤ اجتماع فى لندن برياسة رئيس الحكومة البريطانية مستر رامزى ماكدونالد والمندوب السامى البريطانى فى مصر وحاكم السودان العام لبحث الخطوات الضرورية لمواجهـــة الخطر الذى يهدد بريطانيا فى السودان • وقد اعلن مستر رامزى ماكدونالد فى هذا الاجتماع استعداد الحكومة البريطانية اذا ما رفضت الحـــكومة المصرية التجاوب مع السياسة البريطانية فى السودان لتقول : ان على المصريين أن يغادروا السودان ، كما اتفق على اتخاذ الاجراءات التمهيدية لانشاء قوة سودانية خالصة •

ولكى تواجه بريطانيا اعباء النفقات الاضافية فى ميزانية الســـودان أيد الاجتماع ضرورة التنميـــة الاقتصادية للسودان ، وخاصة التوسع فى زراعة القطن ، فى الاراضى التى ينظم لها الرى الدائم توسعا كبيرا •

***

وفى الوقت الذى تم فيه هذا الاجتماع فى لندن كان سعد فى باريس وأدلى بحديث الى جريدة الديلى اكسبريس البريطانية فى ٩ من اغسطس سنة ١٩٢٤ جاء فيه ما يلى :

عندما يدرك الذين يعارضوننا معارضة شديدةوجهة نظرنا • ويسمعون حججنا لا يستطيعون ان يحجموا عن تقدير ما نبديه من التعليل والتدليل ، بل يوافقون على ان الحق فى جانبنا ، لاننا لاننوى سوى المطالبة بحقوقنـــا المشروعة ، لقد منحت مصر الأجانب منذ قرون عدة مزايا ثمينة ، واكرمت وفادتهم ، فنحن لانبدأ الآن باسترجاع ما منحناه •

ان ما لبريطانيا ولمصر من المصالح يحملهما على أن تكونا صـــديقتين وحليفتين وأن تؤسسا صداقتهما على اساس سليم دائم ، ويجب ألا يخطر فى بال هذا الفريق أن الفريق الآخر معاد له ، ويجب أن يكون من المفهوم جليا لدى بريطانيا أن مصر للمصريين لا لبريطانيا ، وعلينا أن نعالج جميع المسائل المتعلقة بمستقبل مصر والسودان بهذه الروح •

لم يتحدث سعد عن وحدة مصر والسودان ، بل حرص على أن يقول: ان مصر للمصريين وان جميع المسائل المتعلقة بمستقبل مصر والسودان يمكن أن تعالج بهذه الروح .

وبينما كان سعد يتجه فى حديثه هذا الى تلك المسالمة كانت بريطانيا ماضية فى تنفيذ خطتها المرسومة .

***

وفى اليوم الذى نشر فيه هذا الحديث فى لندن خرج طلبة المدرسة الحربية فى الخرطوم من المدرسة يحملون البنادق والحراب والعلم الأخضر واخترقوا المدينة فى نظام عسكرى ، ووقفوا أمام السجن هاتفين للضابط على عبد اللطيف ، وفى أثناء ذلك اخذت القوات البريطانية الذخائر من المدرسة الحربية ، ولما عاد الطلبة الى المدرسة امتنعوا عن تسليم أسلحتهم مالم ترد اليهم الذخائر ، وهددوا باستعمال أسلحتهم اذا استعملت ضدهم القوة .

وقد أحاطت القوات البريطانية بالمدرسة ، وانتهى الأمر بتسليم الأسلحة فى المساء ، وألقى القبض على رؤساء الحركة ، وانتهت مقاومتهم .

***

وفى اليوم نفسه قامت أورطة السكة الحديدية بعطبرة بمظاهرة ، فقمعتها فصيلتان من الجيش البريطانى ، ولكن المتظاهرين استأنفوا المظاهرة فى اليوم التالى ، فحاصرتهم القوات البريطانية من جديد ، وأطلقت عليهم النار ، واسفرت المعركة عن قتل اثنين واصابة اثنين ؟ ما لبثا أن ماتا متأثرين بجراحهما ، كما أصيب احد عشر شخصا بجراح خطيرة ، وخمسة بجراح بسيطة .

***

واجتمع مجلس الوزراء المصرى وبحث الأمر ، ثم اتخذ قرارا بالاستعلام من حاكم السودان العام ومطالبته بالبيانات التفصيلية عن هذه الحوادث ، وما وقع فيها واسبابها والدوافع اليها والاجراءات التى اتخذت فى شأنها واخطار الحكومة أولا فأولا بما حصل فيها .

ثم بادرت الحكومة بابلاغ الامر لوزير مصر المفوض بلندن ، وكلفته تبليغ احتجاجها للحكومة البريطانية على هذه التصرفات ، وتضمن كتاب الاحتجاج وجوب وقف المحاكمات والمبادرة الى تشكيل لجنة مصرية سودانية لفحص الحالة ، وتحديد المسئولية والعمل على تهدئة الخواطر حقنا للدماء .

كذلك بادر الوفد المصرى بنشر بيان على الأمة يستنكر فيه موقف السلطات البريطانية فى السودان وقال فيه : انه يرى فى هذه التصرفات توسيعا لشقة الخلاف بين مصر وبين بريطانيا وقضاء على كل مسعى يبذل لتوثيق عرى الصداقة والتعاون بين البلدين ، وقال البيان : انه على الرغم مما تظهره الامة المصرية الكريمة من ضبط النفس وشريف الموقف ،وعلى الرغم من ان الآونة الحاضرة تستدعى من الجانبين وهما مقبلان على مفاوضات هامة ، ان يسود بينهما حسن التفاهم ، فيتجنب كل فريق ما عساه أن يحدث فى نفس الآخر من سوء الأثر وما يبقيه فى ظنه من المخاوف والشكوك .

ومضى البيان فقال : ان الوفد ينظر الى ما تقوم به حكومة الشعب من التصرفات الحكيمة فى هذه الأزمة العصيبة واثقا تمام الوثوق من قيامها فى هذا الظرف ، كما قامت فى غيره من الظروف بواجبها الوطنى خير قيام مترقبا سرعة انفراج الازمة على ما يرضى الحق والعدالة ويبدد الشبهات التى تلقيها مثل هذه التصرفات فى طريق التفاهم والاتفاق .

واعلن البيان دهشة الوفد المصرى من أنه فى الوقت الذى توجه فيه الحكومة البريطانية الى الحكومة المصرية الدعوة للدخول فى مفاوضات هامة تخلق فى السودان هذه الحالة التى من شأنها أن تجعل سوء التفاهم يسود بين البلدين ! .

***

ولما استنكر الرأى العام فى مصر موقف بريطانيا ، واشتد استياء الامة اجتمعت الهيئة الوفدية لمجلس الشيوخ والنواب فى يوم الخميس ٢١ من اغسطس سنة ١٩٢٤ لاستعراض الحالة الناشئة عن حوادث السودان ، وبحثت هل الأمر يستدعى طلب عقد البرلمان بصفة رسمية وتحديد موقف

الهيئة من السياسة التى انتهجتها الحكومة ؟ وانتهت الهيئة الوفدية فى بحثها للموضوع ، الى أنه لا ضرورة الآن تدعو لطلب عقد البرلمان بصفة رسمية لأن المصلحة تقضى بترك العمل فى الأزمات السياسية للهيئة التنفيذية حتى يتسنى لها أن تتفرغ لتتبع تطوراتها ومعالجتها ، وقالت الهيئة : ان ذلك هو ما تجرى عليه البلاد الدستورية فى أمثال هذه الازمات ولا سيما اذا كانت الهيئة التنفيذية تتمتع بثقة البرلمان .

كما اعلنت الهيئة الوفدية تأييدها للقرارات التى اتخذتها الحكومة فى هذا الشأن ، ثم اتخذت قرارا باعلان سخطها الزائد على ما يرتكب فى السودان من المظالم ، وعظيم عطف المصريين على اخوانهم السودانيين الذين يتلقون بشرف واباء ما يقع عليهم من عسف واستبداد فى سبيل تحقيق استقلال وادى النيل ، وبالقاء التبعة فى هذه المظالم على السياسة الانجليزية ومطامعها الاستعمارية .

***

وبينما كانت الحكومة المصرية تحتج ، وبينما كانت الهيئة البرلمانية تحتج ، كانت بريطانيا تصر على موقفها ، وتعلن تأييدها لحكومة السودان فى خطتها وتفوض لها اتخاذ ماتراه من اجراءات لحفظ النظام ، بل انها فوضتها فى ابعاد اورطة السكة الحديدية المصرية ، وابعاد كل قوة ترى أن الظروف الحالية تستلزم ابعادها ، كما حملت الحكومة البريطانية البرلمان المصرى والصحافة المصرية مسئولية مايجرى من أحداث فى السودان وما يترتب عليها من أزمات ! وكان تصرف الحكومة البريطانية متفقا تمام الاتفاق مع الخطة التى رسمها مستر رامزى ماكدونالد والمندوب السامى البريطانى والحاكم العام البريطانى ، تلك الخطة التى استهدفت القضاء على الوجودالمصرى فى السودان ، ولم يكن قرار الحكومة البريطانية بابعاد أورطة السكة الحديدية المصرية وغيرها الا المرحلة الأولى من المراحل الكاملة التى اتخذتها الحكومة البريطانية فيما بعد لابعاد الجيش المصرى .

وقد ردت الحكومة المصرية على الحكومة البريطانية ردا أنكرت فيه

.على حاكم السودان العام المعين بمرسوم من ملك مصر أن يتصرف فى الجيش المصرى بدون رأيها ، وقالت : ان واجبه يقضى عليه بوصفه موظفا مصريا وسردارا للجيش أن يرجع فى كل ما هو داخل فى حدود هذه الوظيفة الى رأى الحكومة المصرية ، ولكن الحكومة البريطانية أصرت على موقفها وأعيدت أورطة السكة الحديدية المصرية الى مصر .

***

وبينما كانت هذه الأحداث جارية فى مصر والسودان ، كان سعد زغلول فى باريس يرقب الأحداث عن كثب ، وقد وضح لسعد يومئذ موقف بريطانيا من السودان ، وأصبح على بينة تامة من هذا الموقف ، ولم يكن هناك أدنى غموض فى كون خطة بريطانيا ترمى الى انهاء كل علاقة وقطع كل الصلات بين مصر والسودان .

وكانت الأحداث وقتئذ ، تجرى وفاقا لخطة مدبرة ، بكل حزم ودقة ونشاط ، وبكل دهاء وخبث ومكر ، ولكن على الرغم من هذا ؛ كان من اليسير ادراك هذه الخطة وتحديد أهدافها ، يوما فيوما ، بل ساعة فساعة على أساس المعرفة بحقيقة أهداف السياسة البريطانية ووسائلها : كان من الواضح أن بريطانيا تحاول أن تتحسس موقف مصر وموقف سعد زعيم الثورة ، والمتحدث باسم البلاد ، ولتتعرف مدى قوته ومدى صلابته ورد الفعل الذى ينطبع فى نفسه من الأحداث المتتالية التى كانت تجرى فى السودان لكى تكيف سياستها ، وحتى لا تخطىء فى تطبيق خطتها من حيث الاجراءات التى تتخذ لهذا التطبيق ومن حيث توقيت الاحداث . وكانت بريطانيا تحرص كل الحرص على معرفة مدى انفعال الشعب المصرى بأحداث السودان ، والآثار المحتملة له ، ومدى قابلية الأمة واستعدادها لاستئناف الجهاد الثورى من جديد ، ثم مدى قابلية سعد زغلول للتجاوب مع الأمة فى اندفاعها والنهوض من جديد برسالة الزعامة .

كانت بريطانيا شديدة العناية بمعرفة هذه الحقائق ، ولم تصرفها عن اتجاهها تلك الانتفاضة التى بدت من سعد عقب الاعتداء عليه ، ومناداته بالاستقلال التام أو الموت الزؤام ، وكانت تدرك تماما ما يعانيه سعد فى أعماقه من الصراع بين دافع الحرص على الزعامة ، ودافع الحرص على الحكم ، وتدرك أن هذا الصراع يدور داخل نفس شيخ واهن العظم تقدمت به السن ، ونال منه ضعف الشيخوخة ، فالدفع الحيوى فيه موقوت ، وطاقة الصراع الثورى فقد منها وقود الحيوية والشباب وقد ادخلت

السياسة البريطانية هذه الحقيقة ، كما رأتها بالنسبة لسعد فى اعتبارها وهى ترسم خطتها تجاه مصر فى هذه الأثناء ، وكانت تعلم تمام العلم أن مستقبل سياستها فى مصر ، ومستقبل الثورة المصرية ، وما سيقع من أحداث فى مصر ؛ يتوقف مصيره على تحديد سعد زغلول لموقفه من الزعامة والحكم ، وعلى اختياره لنفسه أيا من السبيلين ، سبيل الزعامة أو سبيل الحكم ! فبريطانيا كانت تعلق أملها فى نجاح سياستها بمصر على اتجاه سعد الى تولى الحكم وكانت تدرك أن انصراف سعد عن الزعامة ومقتضياتها، وما يستتبعها من جهـاد ثورى سيرجع بالبلاد حتما الى الخضـوع لتلك العناصر التى آمنت بسياسة التعايش الودى والوئام والوفاق مع بريطانيا، وفعلا وقع ما كان فى حساب الخطة البريطانية فى هذا الشأن ، وأخذت سياسة الوئام والوفاق سبيلها شيئا فشيئا الى نفوس الساسة كافة ، الى أن تمكنت وسيطرت على كل تصرفات الساسة بين ثورة عام ١٩١٩ وثورة عام ١٩٥٢ .

الفصل الحادى والاربعون

سعد يفاوض ماكدونالد

« ماكدونالد يحدد موقفه من السودان ومن المفاوضات ــ سعد والمفاوضات ــ »
« ماكدونالد يكلف اللنبى جس نبض سعد ــ رد اللنبى فى ٢١ من مارس سنة ١٩٢٤ ــ »
« ماكدونالد يحدد موقفه ــ رسالة اللنبى فى ٦ من أبريل سنة ١٩٢٤ ــ بريطانيا »
« تعمل على استمالة سعد زغلول ــ اقتراحات اللنبى لتسوية القضية المصرية فى ١٦ »
« من أبريل سنة ١٩٢٤ ــ لورد لويد يوضح حقيقة موقف ماكدونالد ــ رسالة ٣٠ »
« من مايو سنة ١٩٢٤ ــ موقف سعد قبل الاعتداء على حياته ــ حديث ماكدونالد »
« لمراسل الديلى اكسبريس ــ بيان رويتر فى ٤ من سبتمبر سنة ١٩٢٤ ــ رسالة »
« ماكدونالد الى سعد فى ٨ من سبتمبر سنة ١٩٢٤ ــ تصريح سعد فى ٢٢ من سبتمبر »
« مقابلة سعد لماكدونالد ــ خطبة سعد فى لندن يوم ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٢٤ ــ »
« سعد يعلن استئنافه للنضال اذا فشلت المفاوضات ــ فشلت المفاوضات وتوثقت »
« الروابط الشخصية بين سعد وماكدونالد ــ الكتاب الابيض البريطانى ــ خطاب »
« سعد فى ١٠ من أكتوبر ــ » .

***

ظل سعد فى باريس حتى فاجأته جريدة التيمس البريطانية فى ٣ من سبتمبر سنة ١٩٢٤ ببيان زعمت فيه أن سعدا قضى الشهر المضى فى باريس ينتظر دعوة من مستر ماكدونالد للقدوم الى لندن . ولكن هذه الدعوة لم ترسل اليه ، وربما لا ترسل فى مستقبل قريب .

وقد حرك هذا البيان موضوع المفاوضات بين سعد زغلول وحكومة العمال فى صورة مهينة كريهة .

وهكذا طرح الجانب البريطانى موضوع المفاوضات بين مصر وبريطانيا على بساط البحث ، ولكى تتبين الموقف على حقيقته نعود الى ذلك اليوم الذى تولى فيه سعد زغلول رياسة الحكومة : فقد تولت حكومة العمال الحكم فى بريطانيا ، ولم يتضمن برنامج حزب العمال البريطانى أى تعهد فيما

يتعلق بمستقبل مصر على حين كان الحزب حريصا على المنـــاداة بحرية الشعوب وحقها فى تقرير مصيرها ، وكان قد سبق لرامزى ماكدونالد رئيس الحزب ورئيس الحكومة أن صرح بتمسك الحكومة البريطانية بحمـــاية مصالحها فى السودان ، وتقدم باقتراح فى أثناء الحرب بشأن مســـتقبل السودان أشرنا اليه فى الجزء السابق من مؤلفنا .

وبمجرد أن تولى سعد زغلول رياسة الحكومة راح ماكدونالد يولى موضوع المفاوضات بين مصر وبريطانيا عنايته ، فبادر بارسال برقية الى سعد زغلول فى ١٤ من مارس سنة ١٩٢٤ يعرب فيها عن تمنياته للحكومة المصرية ويحيى البرلمان المصرى ويهنىء الامة المصرية ويقول : انه يعتقد أن مصر وبريطانيا العظمى سيرتبطان برباط متين من الصداقة ، وانه يرغب فى أن يرى هذه الرابطة قد توثقت عراها على أساس دائم يرضاه البلدان وأن حكومة جلالة الملك لهذه الغاية مستعدة الآن وفى كل وقت آن تتفاوض مع الحكومة المصرية .

***

وقد علق سعد زغلول على هذه الرسالة فى كلمة ألقاها فى مجلس النواب قائلا :

أيها الســـــادة ، أهنئكم وأهنىء نفسى وأهنىء الأمة المصبرية باقبال هذا اليوم السعيد الذى أرجو أن يكون فاتحة اقبـــال ومقـــدمة لتحقيق الاســـــتقلال التام .

ثم بعث بعد ذلك برسالة الى ماكدونالد قال فيها : كان لتصريحـــكم الخاص بالدخول فى المفاوضات ما يقابله فى خطاب العرش ، لأن كلينا يرى فى آن واحد أنه من الملائم ان نبحث معا عن حل يرتكز على قواعد متينة ومرضية للبدين ، لايجاد علاقات صداقة وثيقة بينهما ، وانا لواثقون من الوصول الى هذه الغاية ، لأن كلا منا مسترشد بروح العدل وحب الوئام متشـــبع بالثقة المتبادلة على حد سواء .

وفى ١٨ من مارس سنة ١٩٢٤ أدلى سعد زغلول بحديث الى مراسل

جريدة التيمس البريطانية ، قال فيه : أرجو أن تبلغ تشكراتى الخالصة على التمنيات الودية التى أعربت عنها جريدة التيمس العظيمة ، فقـد كان لعواطفها أثر عظيم فى نفسى • اننى أرى أننا على باب عهد جديد توطد فيه العلائق الطيبة بين بريطانيا ومصر على قاعدة ثابتـة منيعة دائمة صريحة عادلة • اننا نريد أن نرى فى بريطانيا العظمى صديقا عظيما لنا فى السراء والضراء ، وأن يبتهج كل منا بسعادة الآخر • وانى لشديد الأمل فى أن أذهب الى بريطانيا فى صيف هذا العام ، ويلوح لى أن الشـعور الذى فى كلا البلدين يمكننا من الوصول الى اتفاق ودى يرضى الاثنين •

وقال سعد فى حديثه : ان الرغبة التى أعرب عنها مستر ماكدونالد فى برقيته الودية جعلتنى أعتقد اعتقادا صادقا أننا سنبلغ هـذه الغـاية التى ننشـدها •

وبعد أن بعث مستر رامزى ماكدونالد برسالته الى زغلول ، وبعـد اذاعة هذا الحديث الذى أدلى به سعد عهـد ماكدونالد الى اللورد اللنبى المندوب السامى فى مصر أن يجس نبض سعد زغلول للتعرف على مـدى استعداده للمفاوضة والتفاهم ، وقام اللنبى بدوره ، ثم كتب الى ماكدونالد فى ٣١ من مارس سنة ١٩٢٤ يقول : ان « سعد زغلول » يصر على عرض قضية مصر بنفسه ، وانه يستبعد أن يقبل سعد أية تسوية للقضية المصرية على أساس تساهل من الجانبين يقوم على التصالح Compromise! •

وما ان قرأ رئيس الوزراء البريطانى هذا التقرير حتى بادر بالرد على اللنبى معلنا عدم استعداده للبدء فى مفاوضة سعد زغلول فى بريطانيا ؛ مالم يتيقن أن هناك دلائل تدل على أن أمانى سعد زغلول لا تتعارض الى حد اليأس مع مطالب بريطانيا ، التى لا تقبل المنازعة ، أو التراجع فيما يتعلق بالسودان والدفاع عن القنـاة •

وفى ٩ من أبريل سـنة ١٩٢٤ بعث المندوب السـامى البريطانى رسالة الى رامزى ماكدونالد يقول فيها : انه يبدو الآن أن « زغلول » اليوم أكثر استعدادا وأكثر ميلا للثقة فى نياتنا الطيبة ، ولكن بحكم الضرورة ، فان علاقتنا تعتبر طيبة ، ولكنها الى حد ما غير مستقرة ؛ وتتوقف الى حـد

كبير على تجنبنا الاقدام على اى تصرف متعمد لزعزعة الثقة بنا وقلقلةهذه العلاقة • ومغنى المندوب السـامى قائلا : انى لا أتوقع بشكل ما فشـل المفاوضات كنتيجة محتومة ، ولكنى أرى بقوة وأؤيد وجهة النظر التى أستند اليها والتى تدعو الى الاستجابة للاقتراحات التى أقدمها حتى يتوافر أكبر قدر من الحظ فى نجاحها •

وهنا يقول لورد لويد فى مؤلفه « مصر منذ عهد كرومر » : ان امل بريطانيا انحصر وقتئذ فى شخص سعد زغلول فى مصر ، وكان من المتعين استمالته ، بمعنى استدراجه بلطف ، الى المفاوضات بجميع الوسائل الممكنة، ولذلك طلب اللورد اللنبى الاذن بان يصرح لزغـلول بأنه اذا وافق على عقد حلف دفاعى هجومى بين مصر وبريطانيا يكون على مصر بمقتضاه ان تدخل فى كل حرب تخوضها بريطانيا العظمى فان الحكومة البريطانية والحالة هذه تكون على استعداد لسحب قواتها من القاهرة والاسكندرية ، كما انها تتنازل عن مطالبها الخاصة بحماية الأجانب والأقليات ، وتمنح كذلك مصر نصيبا أكثر فاعلية وأوسع فى شئون السودان ، كما تكون على استعداد لالغاء وظيفتي المستشار المالى والقضائى !

وقد جاء هذا العرض فى رسالة مؤرخة فى ١٦ من أبريل سـنة ١٩٢٤ موجهة من اللورد اللنبى الى مستر ماكدونالد •

ولكن الحكومة البريطانية لم تأخذ بوجهة نظر المندوب السـامى البريطانى واكتفت بأن تعلن بين الحين والحين رغبتها فى مفاوضة مصر، ولكنها كنت حريصة فى جميع المراحل ، على أن تدفع سعدا بشتى الوسائل الى ايضاح موقفه من المفاوضات ومن مختلف القضايا المعلقة بصورة ظاهرة واضحة ، قبل أن تشرع فى مفاوضته فعلا •

وكان اللورد اللنبى يطمع فى استدراج زغلول الى التمشى مع وجهة النظر البريطانية ، ومن أجل هذا كان يلاحق الحكومة البريطانية ، ويلح عليها من أجل أن تعلن من حين لآخر عن حسن نواياها ، وتكذب دائما كل ما يشاع عن مواقفها من مطالب مصر ! •

ويقول لورد لويد فى مؤلفه : « ان مستر ماكدونالد لم يجـار المندوب السامى ، ووقف موقفا حاسما ، وأفهم المندوب السامى أنه لم يعد

في طاقتـــه أن يتمشى مع وجهة نظره ، وانه قد أصبح مشـــحون النفس من جهة سعد زغلول ! •

وفي هذا الصدد بعث ماكدونالد برسالة الى اللورد اللنبي في ٣٠ من مايو سنة ١٩٢٤ قال فيها : ان مركز بريطانيا العظمى في مصر ، مهمـا حاول المصريون الاستخفاف به مركز شرعي تماما ، من الوجهتين القانونية والدولية ، فان مصر من الناحية القانونية ومن الناحية الواقعية تحت الحماية البريطانية ، ولأسباب خاصة وبناء على اجراءات رأتها الحـكومة البريطانية عدل وضع مصر ، ومنحت قدرا من الاستقلال ؛ وان الحـكومة البريطانية وحدها تستطيع وتملك هذا الاجراء ، وان الاستقلال المصري بالقدر الذي يوجد نتيجة مباشرة لعمل الحكومة البريطانية •

ومضى رئيس الوزراء فقال : ان الميزة الأساسية لمفاوضة سعد زغلول تقوم على احتمال قبوله لاتفاق ترتضيه مصر ، وطالما لا يوجد رد ايجابي على هذا السؤال فان المزايا المترتبة على مفاوضة سعد زغلول يمكن منازعتها الى حد بعيد ، ولكن اذا توافر هذا الرد فان ما يمكن أن يستخلص بوضوح هو أن « زغلول » يبالغ في صعوباته لتحقيق غرض مزدوج ، يتلخص في انه اذا فشلت المفاوضات فانه عندئذ سيكون قبوله الدخول فيها غير ماس بموقف المصريين من ناحية عدم الاعتراف « بتصريح ٢٨ فبراير سـنة ١٩٢٢ » على اعتبار أنه غير منتج ، كما سيكون من شأنه أن يظهر الحكومة البريطانية في موقف الطرف الذي يسعى بأي ثمن للمضي في المفاوضات بقصد جعل مركزها غير الشرعي في مصر مركزا قانونيا ، ويقول لورد لويد : انه تأسيسا على المعاني والمبادىء التي تضمنتها هذه الرسالة ، تكون المفاوضات مع سعد غير منتجة ، ولكن لسوء الحظ كانت الدعوة قد وصلت اليه وقبلها •

***

وبينما كانت الحكومة البريطانية قد حددت موقفها من المفاوضـــات على هذه الصورة أدلى سعد زغلول لمكاتب جريدة التيمس البريطانية في ٢١ من مايو سنة ١٩٢٤ بحديث قال فيه :

ان الحكومة المصرية مستعدة للدخول في مفاوضـــات مع الحكومة البريطانية بشرط أن تكون المفوضات مطلقة من كل قيد ؛ وأن الغـــرض الذي ترمي اليه ، انما هو الوصول الى اتفاق محقق للمطالب المصرية ؛ مع ضمان ما يكون لبريطانيا العظمى من المصالح المشروعة • وأكد بســعد

فى تصريحه أن دخوله فى أية مفاوضة يجب ألا يفهم منه أى تنازل. أو أى تخل عن حقوق مصر بحال من الاحوال ، ويجب ألا يستخلص منه أى معنى بقبول أى وضع ممتاز لبريطانيا العظمى بالنسبة لمصر • كما قال فى التصريح : ان الحكومة المصرية « وسعد زغلول » نفسه لا يدخلان المفاوضة الا اذا كان مفهوما تماما أن مصر بقبولها طرق هذا الباب لا تتخلى عن أى حق من حقوقها ، وأنها لا تعترف لبريطانيا العظمى بأى حق لم يكن لها حتى الآن •

وأضاف سعد أنه فى انتظار بيان جديد من الحكومة البريطانية عن هذه النقطة ، وكان سعد زغلول صريحا فى حديثه هذا ، بالنسبة لايضاح موقف مصر من المتاعب التى كانت تعانيها وزارة العمال السياسية ، فقال : انه لا يرى أن يكون ضعف حكومة مستر ماكدونالد سببا للتخلى عن أى حق من حقوق مصر ؟ أو الحاق أى ضرر بالقضية المصرية • وقال : انه لا ينتظر منه بلا شك أن يقوى مركز ماكدونالد على حساب مصر !

***

ولما أثارت بريطانيا أزمة السودان رأى سعد زغلول أنه لا سبيل أمامه للتفاهم مع بريطانيا وتسوية مشكلة السودان الا سبيل المفاوضات ، ورأى أنه لابد من أن يقر مجلس النواب ، بأنه لا طريق للوصول الى الغرض فى تسوية المشكلة المصرية وازمة السودان ، الا بالمفاوضة دون سواها ، بل انه طالب النواب وبالذات النائب عبد اللطيف الصوفانى الذى كان يجادله فى هذا الشأن ؟ بأن يدله على طريقة أخرى لتسوية هـــذا النزاع غير طريق المفاوضات • ولما نازعه الصوفانى فى ذلك ، وأكد أن المفاوضة غير منتجة ؟ كما أثبتت التجارب السابقة • قال سعد : انه بفرض التسليم بذلك جدلا فمـــاذا يمكنه أن يصنع اذا لم يتكلم مع الانجليز ، ولا يخاطبهم ؟ ولما قال له الصوفانى لديك رجال وقوة فى السودان ، ولك أن تتصل بالشعب السودانى ، وطالبه بألا يوجه مجهود الامة للخيال بل يوجهه للعمل ، وعاد يؤكد أنه يقول هذا لاعتقاده أن المفاوضة لافائدة منها ، قال سعد : « انه سيسعى لمفاوضة بريطانيا مرتكزا على قـــوة الامة ؟

وعلى حقها فى هذا ، ولديه الأدلة القاطعة والحجج القـــوية ، فاذا لم يقدمها للانجليز فهل يقدمها للمصريين ، أو يقدم هذه الأدلة والحجج القوية لمغتصبى حقوقنا ؟ . وقال سعد زغلول : انه فى المقدمة فى كل ما فيه خير البــلاد وعلى قدر فكره يرى ان الطريق المفتوح أمامه لتحقيق اغراض الأمة وغايتها هو المفاوضة .

ووجه سعد كلامه الى الصوفانى فقال : ان كان عندك أو عند غيرك طريق آخر لاستخلاص حقوق الامة فوضحه لى ، وأنا أكون أول العاملين فى هذا السبيل ان كان محققا لأغراض الامة ؛ أما أن تطلب منى أن أفعل شيئا ؛ ولا تدعنى حرا فى أن أسلك الطريق الذى أراه موصـــلا لما تريد فذلك فوق مقدورى ، وان أردت أن تطاع فمر بما يستطاع ! .

***

ذلك كان موقف سعد زغلول من المفاوضات حتى وقع الاعتـــداء الأثم عليه ، وسافر خارج البلاد للعلاج والاستشفاء ، وحتى نشرت جريدة التيمس فى ٣ من سبتمبر سنة ١٩٢٤ البيان الذى أشرنا اليه ، وما ان تم هذا النشر حتى بادرت الحكومة البريطانية بنشر بيان رسمى جاء فيـــه ما يلى :

بمناسبة افتتاح البرلمان المصرى فى شهر مارس الماضى أرسل مستر ماكدونالد برقية تهنئة الى سعد زغلول قال فيهـا : ان الحكومة البريطانية مستعدة فى هذا الحين ، وفى كل حين لمفاوضة الحكومة المصرية ، كما أنه فى شهر أبريل اقترح مستر ماكدونالد امكان اجراء المباحثات فى لندن حوالى أواخر يونيو أو أوائل يوليو الماضيين ، فقبل سعد زغلول هـــذه الدعوة ، ولكن ظهر بعد ذلك انه من المتعذر الاجتماع فى آخر يونيو وأن آخر سبتمبر يكون أوفق موعد ! .

وقبل أن يسافر سعد الى فرنســـا أبلغ اللورد اللنبى : انه يتوقع أن يكون هذا الموعد مناسبا ؛ واشار مستر ماكدونالد فى آخر رسالة أرسلها الى سعد زغلول الى الاجتماع المقترح : فمما تقدم يتضح أنه كان فى النية

أن يقع الاجتماع فى آخر شهر سبتمبر وان الدعوة مازالت باقية على حالها فيما يتعلق بمستر ماكدونالد .

وعاد مستر ماكدونالد وأكد أن دعوته لسعد زغلول لدخول المفاوضات ما زالت قائمة .

وفى اليوم الذى نشر فيه هذا البيان الرسمى نشرت وكالة رويتر البيان التالى :

هناك مغزى كبير للحديث الذى أفضى به مستر ماكدونالد لمراسل الديلى اكسبريس الباريسى وهذا المغزى يفسر الاعتقاد المتزايد بأن سعدا قد عدل عن الحضور الى لندن ، واستطردت الوكالة فى عرض الحديث فقالت : ان ماكدونالد قال فى حديثه : ان « سعد زغلول » اغفل الدعوة التى أرسلتها اليه ، ولا يظهر أن لديه فكرة معينة عن احتمال أنه ينوى أو لاينوى المجيء الى لندن ، وانه قد حدثت فى الوقت نفسه حوادث يؤسف لها فى السودان وتقع المسئولية فى وقوعها على الحكومة المصرية بلا جدال ، وانى معتقد تمام الاعتقاد أن القلاقل الحديثة دبرها بعض اعضاء الحكومة المصرية ، وان « سعد زغلول » غض الطرف عن اعمال المتطرفين ! .

ثم صرح مستر ماكدونالد ، بأنه على الرغم من رغبة بريطانيا فى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة فى السودان الى أن تفصل فيها المفاوضات ، فقد اضطر الى أن يدعو موظفى السودان الذين فى الاجازة الى العودة الى مناصبهم ، كما اضطر الى أن يقوى ويحدد موقف بريطانيا فى السودان ، ثم أضاف مستر ماكدونالد قوله : ولا يمكن بحال ما أن يكون هناك محل للكلام فى جلاء الجنود البريطانيين عن مصر أو ابعاد القوات البريطانية عن منطقة القناة ، وفى استطاعتى أن أقول اننا أعددنا العدة التامة لجميع الطوارىء .

وفى ٤ من سبتمبر سنة ١٩٢٤ وزعت وكالة رويتر البيان التالى : حادث سعد زغلول مراسل الديلى اكسبريس الباريسى ، فرفض أن يرد بشيء على بيان مستر ماكدونالد ثم قال : انه أخذ تذكرة العودة الى مصرفى

يوم ١٧ من سبتمبر ، وقد فهم المراسل أن « سعد زغلول » ليس موافقا على ماقاله مستر ماكدونالد ، من أنه أرسل اليه دعوة صريحة . ثم قال سعد زغلول : انه ظل ينتظر لكى تعين الحكومة البريطانية الزمان والمكان للاجتماع ، وانه لايرغب فى أن ينتظر أكثر من ذلك الآن ولاسيما بعد أن صرح مستر ماكدونالد بأن مواعيده المقبلة لا تسمح له بترتيب موعد قريب للمقابلة ، وأضاف سعد أنه يرى أن أحكم سياسة انما هى أن يعود الى مصر ليستأنف أعماله الرسمية ، وهو لا يعتبر عودته بمثابة فشل ، ولكنه انما يعمل بما تقضى به الظروف .

***

ولقد كان هذا الموقف من سعد زغلول موقفا معقولا متمشيا مع منطق الأحداث ، وكان هو الرد الطبيعى على موقف مستر ماكدونالد ، ولكن ما أن تبينت بريطانيا اتجاه سعد زغلول الى العودة لمصر دون الدخول فى المفاوضات ؟ أو دون أن تسجل عليه الدخول فى المفاوضات ، حتى بادر مستر ماكدونالد بتكذيب ماجاء فى الحديث المنسوب اليه فيما يتعلق بأن مواعيده المقبلة لا تسمح له بترتيب موعد قريب للمقابلة ، فكذب مستر ماكدونالد هذه العبارة ، وأبدى دهشته البالغة لما نسب اليه فى شأن مصر ووصف الحديث بأنه مناورة خبيثة ضد حكومته ، واتخذ مستر ماكدونالد اجراء آخر ، فأبلغ سعد زغلول انه يأسف لما تضمنه خطاب سعد اليه من عدم امكانه اجراء المفاوضات ، ولكنه يغتبط بما أشار اليه من أنه فى الاستطاعة ، مع ذلك ، محاولة تبديد الغيوم المتلبدة فى جو العلاقات بين مصر وبريطانيا وبالأخص بعد حوادث السودان الأخيرة .

وأعلن ماكدونالد أنه يرغب رغبة شديدة فى الاشتراك فى اعادة حسن التفاهم فى العلاقات بين البلدين ، وانه يكون مسرورا لمقابلة سعد زغلول فى لندن ، فى أواخر هذا الشهر (سبتمبر سنة ١٩٢٤) .

***

وقد أبلغ سعد هذه الرسالة فى ٨ من سبتمبر سنة ١٩٢٤ ، وصدر

بلاغ رسمى فى مصر يعلن أن « سعد زغلول » قد قبل دعوة الحكومة البريطانية للمفاوضة ، وانه عدل عن السفر الى مصر ، كما أعلن ذلك من قبل .

وأعلنت وكالة رويتر فى ١٢ من سبتمبر ان « سعد زغلول » أبلغ المستر ماكدونالد أنه سيكون تحت تصرفه يوم ٢٥ من سبتمبر ، وانه سيكون ضيف الحكومة البريطانية ، وان المحادثات بمثابة تطهير للجو ، وان الغرض الأساسى منها هو معرفة احتمال انها تؤدى الى نتيجة ناجحة .

وفى ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٢٤ صرح سعد قبل مغادرته باريس الى لندن ، بأنه يشعر بالطمأنينة ، وانه يلوح له أنه سيصل الى جلاء الأفق السياسى المتلبد بالغيوم ، وانه يرغب رغبة صادقة فى الوصول الى نتيجة وان لديه من الدلائل ما يحمله على الاعتقاد بانه سيجد فى لندن مثل هذه الميول ، وقال : انه سيقف فى لندن وجها لوجه أمام أقوى دول الأرض وان معتمده الوحيد هو ثقة بلاده وعدل قضيته .

وقال سعد : انه يشعر بأنه قوى جدا ، وأنه عظيم الأمل فى الوصول الى اتفاق مرض ، أما اذا لم يسعفه النجاح ، فانه سيثابر على النضال فى سبيل الحق والعدل .

***

سافر سعد زغلول الى لندن وصدى رصاصة عبد الخالق عبد اللطيف كان لايزال يدوى فى أذنيه ، وظل يدوى فى اذنيه طوال مدة المفاوضات .

ووصل سعد زغلول رئيس الحكومة المصرية الى لندن ، ولم يكن فى استقباله من جانب الحكومة البريطانية الا مندوب عن رئيس الوزارة البريطانية ! .

واجتمع سعد زغلول بمستر ماكدونالد ، ويصف عباس محمود العقاد فى مؤلفه عن « سعد » هذه المقابلة فيقول : « كأن مستر ماكدونالد لم يكفه ما هناك من النذر والعلامات فعمد الى مناورة صبيانية لاخير فيها غير التكدير والاساءة والاغراء بالتشاؤم والعناد ؟ فبعد ان استقبل « سعد » فى حجرة بيته

معتذرا بالمرض والاعياء جاءته رسالة على حين غرة ، فوثب مهـــرولا الى الديوان ، ونسى مرضه واعياءه ، وخرج يعتذر فى غير اكتراث ، وكأنه يقول : هناك مسائل لحجرة البيت ، ومسائل للديوان ! ولعله استكثر من رئيس وزارة مصرية أن يأنف من مطاولة المواعيد أو يستوثق من اســاس المفاوضة قبل البدء فيها ، كما فعل سعد ، فأراد أن يريه بهذه المناورة الصبيانية مبلغ ما تستحقه قضية مصر عند رئيس وزارة بريطانيا العظمى من الاحتفال والاهتمام ! »

***

أبلغ سعد « محمد سعيد » رئيس مجلس الوزراء بالنيابة أن المقابلة الأولى بينه وبين مستر ماكدونالد كانت ودية ، وصدر فى القـــاهرة بلاغ رسمى عن الاجتماع الثانى جاء فيه : ان « محمد سعيد » رئيس مجلس الوزراء بالنيابة تلقى برقية من سعد زغلول يذكره فيها أنه تناول الغداء أمس على مائدة جناب مســـتر ماكدونالد كبير وزراء حضرة صــاحب الجلالة البريطانية بحضور خمسة عشر من أعضاء الوزارة ، وكانت المأدبة خاصة ولم يدر فيها الحديث عن المسائل السياسية .

***

وفى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٢٤ ، وبينما كان سعد ينتظر الاجتماع بماكدونالد للمرة الثالثة ، أقام المصريون فى لندن حفل تكريم لسعد ؛ وقد ألقى سعد فى الحفل خطابا قال فيه : اننى منذ أن تألف الوفد أخـــذت أنا وزملائى على عاتقنا مهمة تحقيق استقلال بلادكم بجميع الوسائل المشروعة والمفاوضة وسيلة من هذه الوسائل ، وقد قدمت الى هذه البلاد لأتفاوض على قدم المساواة ؛ جاعلا المساواة شرطا للمفاوضة ، وهذا هو ما يحدث بالفعل الآن ؛ لقد جئت الى هذه البلاد تؤيدنى ثقة بلادى التامة ، وان حضوركم هنا لهو أقوى دليل يجعل صوت مصر مسموعا واننى لم آت هنا لأحرك عداوة وأثير حقدا ، بل أتيت لأعرب عن شعوركم ، وأقيم الحجة عـــلى عدالة حقوقكم ومطالبكم ، واقنع أولى الأمر فى هذه البلاد بأن صداقتنا خير من عداوتنا ، وبأن المحالفة الودية أفضل من حالة النضال والعداء ، فاذا

هم أدركوا هذا ، واقتنعوا بأن المحالفة ضرورية لمصالحهم نفسها ، كما هى ضرورية لمصالحنا ، وأجابونا الى ما نطلب من استقلال مصر والسودان فبها ونعمت ، أما اذا لم يتحقق هذا ، فانا نكون قد قمنا بواجبنا ، وعندئذ نعود الى بلادنا لنستأنف النضال ، والله تعالى يتولى برعايته أصحاب الحق الصابرين .

***

أبرز سعد فى خطابه هذا الأسس التى رآها صالحة للمفاوضة بينه وبين بريطانيا فكانت عنده التمسك بحقوق مصر ، وان تكون علاقة مصر ببريطانيا علاقة الند للند ، وان تؤمن بريطانيا على مالها من مصالح بالمحالفة الودية بين البلدين محالفة ضرورية لحماية مصالح الأمتين ، وكان اقتراح سعد زغلول لعقد هذه المحالفة متفقا مع اتجاهات اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى الذى كان ينظر الى المحالفة بوصفها ضمانا عسكريا للدفاع عن بريطانيا وحماية مصالحها ، وكان قد سبق اللورد اللنبى أن اقترح على مستر رامزى ماكدونالد تسوية القضية المصرية على هذا الاساس مقابل التسليم لمصر بجانب من الحقوق التى سلبتها اياها بريطانيا والتى عبر عنها اللورد اللنبى كما سبق لنا القول « بالمزايا » التى تمنحها بريطانيا مصر .

وفى الثالث من اكتوبر سنة ١٩٢٤ التقى سعد زغلول للمرة الثالثة والأخيرة برئيس الوزارة البريطانية ، وعلى أثر هذه المقابلة ، أذيع بلاغ يقول : ان المحادثات قد انتهت ، وأعلن سعد زغلول أن علاقته الشخصية بمستر ماكدونالد لاتزال ودية ، وقال : اننا لم نفقد شيئا ولم نتساهل فى شىء ، وقد احتفظنا بالشرف ورفعنا كرامة الامة .

وقد عقدت الصحف البريطانية فى تلك الأثناء ، أحاديث مع سعد قال فيها : لدى كثير من الأشياء لأبلغها الشعب المصرى ، ولكننى أحتاج الى جميع وقتى لأفكر فى الشكل النهائى الذى ينبغى أن أقدم به هذه الأشياء ، وتستطيعون أن تقولوا الآن : اننا لم نشرع فى المفاوضات ، لأننا لاحظنا أن الوقت يعوزنا للوصول الى اتفاق ، وعدا هذا فان صحتى تحتم على مغادرة بريطانيا بأسرع ما يستطاع هذا ، فضلا عن اقتراب موعد دعوة

البرلمان المصرى الى الاجتماع ، وقد لاحظت مع ذلك ، أن وزارة ماكدونالد تزتطم الآن بصدمات عدة جعلتها مهددة بالسقوط ، وقد قال لى ماكدونالد على الرغم من كثرة شواغله : انه على استعداد للمناقشة معى ، ولكننى أختار المناقشة مع رجل أكثر حرية وأقل اشتغالا منه ، وهو محاط بالشواغل من كل جانب .

ومضى سعد زغلول يقول : ولا يظن ظان أننى أتيت الى لندرة لأوقع على اتفاق يمس حقوق مصر ، فمن ظن هذا وقع فى الخطأ ، اننى أتيت لأكسب لا لأخسر ، فاذا كنت لم أكسب شيئا ، فاننى لم أفقد شيئا ؟ وأسترعى نظركم الى أن كثيرا من الغيوم وسوء الفهم قد تبدد ، منذ أن تقابلنا المقابلة الاولى ، وأن مستر ماكدونالد قال لى عند سماع ايضاحاتى : انه على غاية من الرضا بها .

وأكد سعد أن المودة الشخصية توثقت بينه وبين مستر ماكدونالد ؟ ولما سئل سعد عن احتمال عودته الى بزيطانيا مرة أخرى قال : ربما اذا اقتنعت بأن هناك شيئا يمكن تحقيقه ، فاني لا أتأخر عن بذل الجهد فى اقناع الشعب المصرى بقبوله ، ولكن ينبغى أن أكون أنا على اقتناع بذلك .

ويقول المراسل الذى نقل بيانات سعد الى الصحف البريطانية : « ان الدوائر المصرية فى لندن تحتفظ بقوة معنوية عالية ؟ وترى أن الرئيس قد سار فى المفاوضات سيرا جديرا بالاعجاب ، وانه الآن وقد استنارت مصر حق الاستنارة فى السياسة البريطانية ستتبع برنامجا جديدا للعمل الهادىء الصادق العزم على انتصار حقوق القضية الوطنية . وتقول هذه الدوائر ان كل انسان يعترف بأننا خرجنا أدبيا من هذه المباحثات مرفوعى الرأس ، وانها كشفت الستار للعالم برمته عن سياسة العسكرية البريطانية » .

وقد وجه سعد فى ٦ من اكتوبر سنة ١٩٢٤ رسالة فى الصحف الى الشعب البريطانى قال فيها :

أنه يشكر للصحافة البريطانية مجاملتها ؟ وانه مسافر على اعتقاد أن يوم العدل سيطلع فجره على مصر ، وأن الشعب المصرى سينال النجاح

الذى يستحقه بفضل وطنيته الشديدة وحضارته العظيمة ؟ وأن بريطانيا ستفهم قيمة صداقة مصر وستقتنع بأن مصر الحليفة المسالمة أكبر قيمة للامبراطورية البريطانية من مصر المعادية المضطهدة ؟ وانه يعتمد فى تعجيل هذا اليوم على حب الشعب الانجليزى للعدل ، ويعتقد ان ساسة الامبراطورية سيسمحون لأنفسهم قريبا ان يستمدوا الوحى من روح العدل والسلام الدولى اللذين ينبغى أن يهيمنا من الآن فصاعدا على سياسة الديمقراطيات العظيمة ، وان يحلا محل نظرية التسلط وعدم الثقة اللذين لا يزالان يسممان علاقات الأمم .

وكذلك ألقى سعد خطابا فى الطلبة المصريين الذين جاءوا لوداعه ، فقال : اننى بذلت كل ما فى استطاعتى لأفاوض ، ولقد عرضت الدليل على الحقوق التى يطلبها المصريون ، فرفضت أقوالى ، ولكن ليست الغلطة فى ذلك غلطتنا ؟ بل غلطتهم .

وفى ٧ من أكتوبر سنة ١٩٢٤ نشرت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض عن المحادثات المصرية الانجليزية ، وهذا نصه :

فى أثناء محادثاتى مع رئيس الوزارة المصرية ، أوضح لى زغلول باشا التعديلات التى لا يرى بدا من ادخالها فى الحالة الحاضرة فى مصر فاذا كنت قد فهمته حق الفهم ، فهذه التعديلات كما يأتى :

أولا : سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية .

ثانيا : سحب المستشار المالى والمستشار القضائى .

ثالثا : زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ولا سيما فى العلاقات الخارجية التى ادعى زغلول باشا أنها تعرقل بالمذكرة التى ارسلتها الحكومة البريطانية الى الدول الأجنبية فى ١٥ من مارس سنة ١٩٢٢ ، قائلة : ان الحكومة البريطانية تعد كل سعى من دولة أخرى للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى .

رابعا : عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات فى مصر .

خامسا : عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت فى حماية قناة السويس •

أما فى شأن السودان ، فاننى أسترعى النظر الى بعض البيانات التى فاه بها زغلول باشا بصفته رئيس مجلس الوزراء أمام البرلمان المصرى فى الصيف فى ١٧ من مايو • ويؤخذ مما علمته فى هذا الصدد أن « زغلول باشا » قال : « ان وجود قيادة الجيش المصرى العامة فى يد ضابط أجنبى ، وابقاء ضباط بريطانيين فى هذا الجيش لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة ، فابداء مثل هذا الشعور فى بيانات رسـمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول لم يقتصر على وضع السردار سيرلى ستاك باشا فى مركز صعب ؛ بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصرى أيضا فى هذا المركز •

ولم يفتنى أيضا أنه قد نقل لى ان « زغلول باشا » ادعى لمصر فى شهر يونية الماضى حقوق ملكية السـودان العامة ، ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة •

فلما حادثت « زغلول باشا » فى ذلك قال لى : ان الأقوال السابقة التى قالها لم يكن مرددا فيها صدى رأى البرلمان المصرى فقط ؛ بل رأى الأمة المصرية أيضا ، فاستنتجت من ذلك أنه مازال متمسكا بذلك المركز • على أن الأقوال التى من هذا النوع لابد أنهـا أثرت فى عقول المصريين المستخدمين فى السودان ، وفى عقول السودانيين فى الجيش المصرى ؛ فكان من جراء ذلك أنه أصـبح يلوح أن الاخلاص للحكومة المصرية أمر يختلف عن الاخلاص لادارة السودان الحالية ، ولا ينطبق عليه ، وكانت النتيجة من ذلك أن الأمر لم يقتصر على تبدل تام فى روح التعاون الانجليزى المصرى الذى كان سائرا فى السودان ، بل وجد الرعايا المصريون المستخدمون فى حكومة السودان مشجعا جعلهم يعدون أنفسهم دعاة لنشر آراء الحكومة المصرية ، وتكون النتيجة أنه اذا استمرت هذه الحال من دون وجـود أى اتفاق ، يصبح وجودهم فى السودان تحت نظام الحكم الحالى مصدرا للخطر على الأمن العام •

وقد وعدت فى أثناء محادثاتنا الأولى أن أكون صريحا جدا مع زغلول باشا ؛ ولم أترك فى نفسه أدنى شك فى أثناء تلك المحادثة وفيما بعدها عن الموقف الذى اضطرت الحكومة البريطانية الى وقوفه فى شأن مصر والسودان •

وتذكرون أنه عندما سحبت الحكومة البريطانية حمايتها عن مصر فى سنة ١٩٢٢ ، احتفظت ببعض المسائل للتسوية باتفاقات تعقد فيما بعد • وقد ظللت أرجو أن يكون من الممكن عند اطالة الامعان ايجاد أساس للاتفاق يقبله البلدان ، ولكن الموقف الذى وقفه زغلول باشا جعل مثل هذا الاتفاق مستحيلا فى الوقت الحاضر •

وقد أثرت مباشرة مسألة قناة السويس ؛ لأن فى سلامتها مصلحة حيوية لنا ولمصر فى السلم والحرب • ومن المؤكد اليوم ، كما كان مؤكدا سنة ١٩٢٢ ، أن سلامة مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر تظل مصلحة حيوية لبريطانيا وأن ضمان بقاء قناة السويس مفتوحة فى السلم وفى الحرب لتمر السفن البريطانية فيها مرورا حرا هو الأساس الذى تقوم عليه خطة الامبراطورية البريطانية الدفاعية • وكان اتفاق سنة ١٨٨٨ المتعلق بحرية الملاحة فى قناة السويس ، هو الأداة التى أعدت للحصول على تلك الغاية ، ولكن ظهر فى سنة ١٩١٤ أنه لا يفى بهذا الغرض ، فاتخذت الحكومة البريطانية لنفسها التدابير اللازمة لتضمن بها بقاء القناة مفتوحة • فليس فى وسع أية حكومة بريطانية بعد ذلك الاختبار أن تجرد نفسها تجريدا تاما ، ولو من أجل حليفه ، عن مصلحتها فى حراسة هذه الحلقة الحيوية فى مواصلات الامبراطورية ، ويجب أن تكون هذه السلامة بارزة فى أى اتفاق يعقد بين حكومتينا ، فأنا لا أرى سببا يجعل التوفيق مستحيلا مع وجود حسن النية ، وفى رأيى أنه من الممكن ضمان التعاون العملى بين بريطانيا ومصر لحماية هذه المواصلات بعقد معاهدة تحالف وثيقة ، وهذه المعاهدة التى يعقدها الفريقان بالحرية والاختيار على قاعدة المساواة تنص على وجود قوة بريطانية فى مصر ، ولا يكون وجودها مناقضا بوجه ما لاستقلال مصر ، بل يكون دليلا على وجود صلات

دقيقة خاصة بين البلدين ، وعلى تصميمها على التعاون في مسألة ذات خطورة حيوية لكلتيهما . ولا يخطر للحكومة البريطانية فى بال أن تتدخل هذه القوة أى تدخل فى الحكومة المصرية أو أن تمس السيادة المصرية . وقد قلت بكل صراحة : ان الحكومة البريطانية لا تنوى أن تتحمل أقل مسئولية عن أعمال الحكومة المصرية أو تصرفها ؟ ولا تسعى أن تسيطر أو تدير السياسة التى تستنسب هذه الحكومة أن تسير عليها .

ويؤخذ من كل ما جرى من المحادثات مع زغلول باشا فى مسألة السودان ، أن هذه الأحاديث لم تظهر سوى اصراره على موقفه الذى صرح به فى أقواله العمومية ، فلابد لى من التمسك بالبيانات التى فهت بها فى هذا الموضوع فى مجلس النواب ويجب ألا يبقى شك فى ذلك ؟ لافى مصر ولا فى السودان ، لأنه ان كان هنالك شك فانه لا يفضى الا الى الاضطراب ، وفى خلال ذلك يظل الواجب العملى فى حفظ النظام فى السودان ملقى على عاتق الحكومة البريطانية ، وهى تتخذ جميع التدابير اللازمة لهذا الغرض ، لأنها منذ ذهبت الى هناك وضعت على عاتقها تعهدات أدبية بايجاد نظام ادارى جيد ، فهى لا تسمح بأن يزول هذا النظام ، وهى تعد مسئوليتها وديعة فى يدها للشعب السودانى ، ولا يمكن ان تترك السودان الا عندما تتم عملها . ان الحكومة البريطانية لا ترغب فى تهوين الاتفاقات الحالية ولكن يجب عليها أن تصرح بأن الحالة الحاضرة التى تسمح للموظفين الملكيين والضباط العسكريين أن يتآمروا ضد النظام المدنى حالة لا تطاق . فاذا لم تقبل الحالة الحاضرة باخلاص وتظل قائمة الى أن يوضع اتفاق جديد ، فان حكومة السودان تخل بواجبها اذا سمحت لمثل هذه الحالة أن تستمر . ولم تغفل الحكومة البريطانية قط عن الاعتراف بأن لمصر بعض المصالح المادية فى السودان ؟ وبأن هذه المصالح يجب أن تضمن وتصان ، وأهمها هو ما يتعلق بنصيبها فى مياه النيل وبارضاء ما قد يكون لها من المطالب المالية من حكومة السودان ؟ فان الحكومة البريطانية كانت وما زالت مستعدة لصيانة هذه المصالح بطريقة مرضية لمصر .

وقد حددت فى الفقرات السابقة الموقف الذى ترى حكومة جلالة الملك

أنها مضطرة الى أن تقفه تجاه مصر والسودان ، وأرى من واجبى أن أصونه من دون أى مساس .

***

وبعد نشر هذا البيان أصدر الجانب المصرى بيانا رسميا عن محادثات لندن جاء فيه :

« ان الدوائر المصرية تسلم بصحة ما ورد فى الكتاب الأبيض خاصا ببيان المطالب التى قدمها سعد زغلول ؛ ولكنها تقول : ان المناقشة بدأت فى مسألة قناة السويس وأن المباحثات انتهت دون أن يدور البحث فى المطالب الأخرى .

ثم أدلى سعد زغلول بأحاديث للصحف أكد فيها أن ما افترضته بريطانيا بشأن ابقاء جنودها لحماية قناة السويس لا يتفق مع مبدأ التحالف مع بريطانيا العظمى الذى اقترحه سعد زغلول ؛ وأن مصر تعتبر السودان جزءا لا ينفصل عنها ، أما ما قاله مستر ماكدونالد عن وكالة بريطانيا عن أهالى السودان فهو مناقض لوجهة نظر مصر ، كما أكد سعد عدم المساس بحقوق مصر أو الحاق أى ضرر بها ؛ واستعرض سعد زغلول فى أحاديثه ما دار بينه وبين الجانب البريطانى فتحدث عن سياسة المستقبل وقال : اننا سنواصل السياسة التى جرينا عليها حتى الآن ، وسننتظر حتى يتم تحقيق أمانينا الوطنية ، وأنه يعود الى مصر وقلبه مفعم بالآمال ؛ وأن المستقبل ليس لأحد الا للذين يعرفون كيف يصبرون .

وقال سعد فى خطاب له فى حفلة المفوضية المصرية بلندن فى ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٢٤ : « اننى أعود الى مصر بغير نجاح ولكن الحبوط ليس عيبا وانما العيب هو افساد حقوق البلاد ؛ أعود الى القاهرة بعد أن صنت كرامة الوطن » .

الفصل الثاني والأربعون

سعد بعد فشل المفاوضات

« سعد والنضال من جديد ـ خطبة الاسكندرية في ٣٠ من اكتوبر سنة ١٩٢٤ـ »
« سعد لا يستقيل ـ سعد يقول : ان خطته في الجهاد وهو في الحكم عدم التفريط في »
« شيء من حقنا والامانة على البرنامج الذى وضعته الوزارة ـ سعد يطلب من الآباء »
« أن يلقنوا الابناء حقائق القضية المصرية ـ سعد يدافع عن موقفه فيقول يوم ٢١ »
« من آكتوبر : انه لم يعمل اكثر من عمل خفير على جرن دفع عنه العادية ـ ثم يقول : »
« انه يريد أن يباشر أعماله ، أعمال الحكم ـ سعد يقول في حفلة النواب والشيوخ »
« يوم ٢٤ من آكتوبر : انه يريد الاتحاد وانهيمد يدهلخصومه ولاينظر للماضي ـطبيعة »
« ومكان الكفاح في نظر سعد والثورة في مصر والسودان ـ حزب المحافظين يتولى الحكم »
« في بريطانيا ـ سعد لايدرك أن بريطانيا ماضية في خطتها ـ سـعد يبين المعركة »
« الوطنية والمعركة السياسية ـ استقالة توفيق نسيم ومغزاها ـ سعد يعزز حكومته »
« العناصر المحرضة تنشط لاثارة الامة والطوائف ضد سعد ـ والحديث عنالمحسوبية »
« ـ لماذا قال سعد زغلول : انه يريد ادارة زغلولية حقيقية اسـما ومعنى ودما ـ »
« سعد يريد حماية ظهره ـ ثورة الازهر على سعد ـ سعد يتحدث عن الدسائس »
« وعن تدخل غير المسئولين ـ دور القصر في محاربة سعد ! » .

***

كان من الطبيعى أن تحاول بريطانيا تعرف خطة ووسائل سـعد زغلول فى الكفاح عند فشل المفاوضات وكان سبيلها الى ذلك خطب سعد زغلول وتصريحاته وأحاديثه .

أعلن سعد فى خطبه فى لندن فى أثناء المفاوضات أنه سيعود الى مصر ويستأنف النضـال مالم يتحقق الاتفاق بين مصر وبريطانيا ، وما كان مرجوا من أى دبلوماسى يخطب أو يتحدث مكان سعد أن يفصل طبيعـة هذا النضال ويمعن فى شرحه وايضاحه بصورة تحرج الحكومة البريطانية وتنحرف بالخطاب الى معنى التهديد .

ما كان سعد الزعيم مطالبا بهذا ، ولكنه كان مطالبا بتفصيل هـذا النضال وشرحه واتباعه بعد فشل المفاوضات وحينما يعود الى مصر .

فهل فعل سعد هذا حينما رجع الى مصر ؟ هل عاود النضال والجهاد كزعيم ثورى ؟ أو عاوده كرئيس وزراء ؟

غادر سعد زغلول لندن وحولت الصحافة تعرف خطة ووسائل سعد زغلول فى الكفاح والنضال ؟ فلما استوضحته فى هذا الشأن قال : لقد عزمت على اتمام الكفاح الذى بدأناه واذا لم يتح لنا أن نصل الى الغاية من عملنا فان أولادنا سيواصلون هذا العمل .

ولما طالبته الصحافة بالمزيد من الايضاح قال : انه سيستمر فى استخدام الطرق السياسية لوقت ما ، على كل حال ، كى يدرك الغاية النهائية التى ينشدها المصريون ألا وهى جلاء الانجليزعن مصر .

***

عاد سعد زغلول الى البلاد فى ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٢٤ ووقف فى اليوم نفسه خطيبا فى الاسكندرية يعلن أن أمانى البلاد لم تتحقق وأن سعيه لم يتكلل بالنجاح وأن هناك عزائم تحمله على أن يستميت فى السعى للحصول على الاستقلال وأنه قد صرح غير مرة فى البرلمان وخارجه ، بأنه مستعد لأن يحادث أى انسان كان فى شئون البلاد ، واثقا من نفسه وعارفا بأمانته ، يريد أن يناقش أى شخص فى حقوق البلاد ، فان أقنعه وظفر منه بغايته فهذه خدمة أداها ، وان لم يقتنع فواجب قضاه ، وعلى هذا الاعتقاد سافر .

وقال : انه لما أتيحت لى الفرصة للمحادثة مع كبير وزراء بريطانيا انتهزتها وذهبت فاما أن أنال حقوق البلاد ، واما أن أعود كما أتيت والكرامة مصونة والحق محفوظ .

أشار سعد فى الخطاب الى المحادثات وما وقع فيها فقال : « قطعت المحادثات وعدت اليكم حافظا كل حقوقنا ، فاستقبلتمونى هذا الاستقبال الباهر ، اننا لم نخسر شيئا بل كسبنا أن واجهناهم بحقوقنا وأدلتنا عليها ، وأنهم يأبونها علينا بغير حجة ولا دليل ، وأننا لا نعتمد الا على أنفسنا وقال : يجب علينا مضاعفة جهودنا وتقوية اتحادنا وأن نتشدد فى التمسك

بحقوقنا ، وألا ندع فرصة تمر الا نطالب فيها بحقوقنا فما مات حق وراءه مطالب .

ثم اتجه فى خطابه الى خطته فى الجهاد والنضال ، فقال يوضحها : ان سبيلنا ونحن فى الحكم هـو ألا نفرط فى شىء من حقنا وألا نترك مصلحة من مصالحنا المشروعة ، وأن نبقى أمناء على البرنامج الذى وضعته الوزارة يوم تأليفها ، بأن نبقى عاملين على تنفيذ ذلك البرنامج فى الداخل والخارج ، هذه هى طريقتنا التى عاهدناكم عليها والتى نجدد العهد الآن بالسير على مقتضاها والله يفعل ما يشاء .

حرص سعد فى خطبته على الثناء على الأوربيين والتحدث عن عناية الملك التى وصفها بأنها تاج العنايات ، ثم هتف بحياة مصدر هذه العناية « الملك » !

وقال : اذا كانت حياتى قصيرة فان حياة الأمة طويلة ، وأن على الآباء أن يلقنوا أبناءهم الحقائق المتعلقة بالقضية المصرية والمبادىء التى تنادى بها الأمة .

***

ثم ألقى سعد خطابا فى حفل تكريم أقيم له بالقاهرة ، والتمس لتكريم الشعب له مثلا من واقع حياته هو أيام أن كان محاميا فقال فى هذا الصدد : انه ترافع فى قضية وخسرها فجاءه موكله وشكره ، وقال له : جئت لأشكرك على حسن دفاعك ، فقد حضرت الجلسة وسمعت دفاعك ورأيتك تدلى بالحجة تلو الحجة فلك شكرى وان لم أنل حقى ، ثم مد يده له بمؤخر الأتعاب فرفض سعد النقود اكتفاء بالشكر الذى أولاه اياه موكله ! وشبه سعد الأمة المصرية بذلك الرجل الذى تفرد برقة الشعور ومعرفة الجميل واحترام الحقيقة ، وقال : ان النتيجة التى كنا ننشدها من تلك المساعى لم تتحقق ، ولكن أمرا جليلا قد تحقق ، ذلك أن خصومنا علموا أن الأمة المصرية مصرة على طلب الاستقلال التام لا ترضى عنه بديلا ؟ وبدأ سعد يدافع عن موقفه من المفاوضات ويعلن أن الانجليز رأوا أن سعدا الذى

وضعت فيه البلاد ثقتها رفض أن يقبل بالنيابة عنها ما عرض عليه ممـا
قد طلبه الآخرون ورفض لهم •

خاطب سعد زغلول المحتفلين به وقال : انى لم أعمل شيئا أكثر من
عمل خفير على جرن دفع عنه العادية ، واسترسل فى الثناء عليهم وقال :
لا أقركم على هذا التقدير لأن عملى لا يستحق هـذا الاكرام ، ثم عاد
الى الحديث عن الكفاح والجهـاد وخطة العمل فقال : ان العمل المجيد ،
العمل الجليل ، العمل الخالد فى التاريخ هو التضحية ، وانى لمضح بنفسى
قبلكم

***

وكان من الطبيعى ، أن يدلى سعد بماهية العمل ونوع هذه التضحية
وكانت أقرب صورة لها فى الأذهان وقتئذ هى الدعوة الى استئناف الجهاد ،
ولكن « سعد زغلول » قال :

ليس عندى من جديد فأخبركم به ، بعد التصريحات التى سمعها
بعضكم فى الاسكندرية وقرأتموها فى الجرائد هذا اليوم • اننا نريد أن
نباشر أعمالنا ، فقد غبت زمنا طويلا ، وأريد الآن أن أدخل فى العمل
لأباشره وأرجو الله سبحانه وتعالى أن أوفق مع زملائى لأن نسير بالبلاد
فى الخطة الموافقة لمصالحها المطابقة للبيان الوزارى الذى وضعناه يوم أن
تألفت الوزارة وحاز استحسانكم جميعا ، هذا العمل يستلزم تفرغا عظيما ،
وهذا ما سنبدأ فيه من الغد ، ولهذا أشكركم •

***

ودعا سعد زغلول المديرين والمحافظين للاجتماع به فى يوم ٢٢ من
أكتوبر سنة ١٩٢٤ ، وأدلى اليهم بنصائح تشجعهم على عملهم ، وقال لهم :
انه باتباع العدل والمساواة فى الأمور الادارية تصلح حالة البلاد ، وتطمئن
الحكومة على أعمالها الداخلية •

***

وفى ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٢٤ أقام الشيوخ والنواب مأدبة لسـعد
بفندق الكونتننتال فألقى فيهم خطابا قال فيه : ان على مسئوليات جساما لو

لم تشاركونى فيها أنتم أعضاء البرلمان وفى تحمل الكثير من أعبائها لأنقضت والله ظهرى ، ولقعدت بهامتى . مسئوليات جساما هى صلاح ما أفسد الزمان مدة مديدة كلكم تعلمونها ، مسئوليات كبيرة جدا فى الداخل وفى الخارج أما فى الخارج فكلكم تعلمونها ، مسئوليات عن الاستقلال التام الذى هو طلبتنا جميعا ، ومسئوليات فى الداخل عن كل شىء عن الادارة والقضاء ؟ عن المعارف والصناعة عن التجارة والمواصلات ، عن البحرية والحربية ؟ عن الأوقاف ؟ كل هذه مصالح فى حاجة الى الاصلاح ، والاصلاح أيها الزملاء محتاج الى القلوب والرءوس المدبرة والأيدى العاملة والى روح التضامن تجمع الكل فى شعور واحد .

ثم تحدث عن بث روح التضامن والتعاون فى الحكومة ، ثم انتقل الى الحديث عن الخصوم وعن الاتحاد ، وقال : انه لا يفرق فى المصلحة العامة بين مصرى ومصرى ما دام الاثنان متجهين الى جهة واحدة ، محترمين حرما واحدا ، وهو الوطن العزيز وقال : ان الشخص الذى يخاصمنى فى عيب لشخصى يكون صادقا لوطنه فيحجم عن الاضرار به فانى ارفعه فوق راسى .

واستطرد فقال : ليأت الى من يريد الاتحاد ، ليمد يده ، وانا أمد يدى اليه واعطيه العمل الذى يليق به ان كان مخلصا ، ان كان صادقا مهما آذانى فى الماضى ، لا انظر الى الماضى وانى لأنادى بأعلى صوتى الآن انه ليس فى قلبى حقد ولا خصومة لأحد الا من خاصم وطنه وخاصمه الوطن . وأضاف قائلا : ان رأسه مملوء بالمشاغل ومشغول بالعمل الآن أكثر من القول .

لقد كانت أقوال سعد زغلول منذ أن وصل الى أرض الوطن تشير كلها الى أنه يرى الجمع بين الكفاح والنضال والحكم فهو يتحدث عن مسئولياته فى الداخل ويذكرها ويتحدث عما ينتظره من روح التضامن فى الجهاز الحكومى ، يتحدث عن أنصار الاصلاح وعن الخصوم ويدعو الى الاتحاد ، ويغرى الخصوم ويعلن استعداده لأن يمكنهم من العمل الذى يليق بهم ان كانوا مخلصين ، ان كانوا صادقين وبالغا ما بلغ أذاهم له فى الماضى لأنه لا ينظر الى الماضى .

***

كان سعد يحس فى قرارة نفسه أنه مقبل على معركة من المعارك

الكبرى ، معركة وطنية ، لو شاء هو أن يجعلها معـركة بين الأمة من جانب وبين بريطانيا والسراى من جانب آخر ، أو معركة سياسية تدور حول الحكم والمناصب وسـلطان الحكم اذا تجنب الدخول فى المعـركة الوطنية ، وكان سعد يدرك ذلك .

وكان عليه ان يعرف ان قضية مصر والسودان قد أصبحت منذ فشل المفاوضات فى أكفة الميزان وأنه لا بد له من ان يواجه بريطانيا فى موقف من مواقف التاريخ الحاسمة التى لا تتكرر بسـهولة والتى هى دون غيرها المحك الصـادق لأخلاق الرجـال وصلابتهم وقوة عقيدتهم ومدى صلاحيتهم وأهليتهم للزعامة .

وكان لزاما عليـه ان يثبت قدرته واهليتـه لاتخاذ القـرار الذى يسجله له التاريخ فيدعو الىوحدة الصفوف ونكران الذات، ويستنهض الأمة فى مصر وفى السودان منأجل الثورة من جديد ضد بريطانيا وينزل الى ميدان الكفاح والنضال والجهاد ، كما سبق ان اعلن ، وأن يتقدم الصفوف برغم مرضه وشيخوخته .

ولو أن سعدا فعل هذا لأثبت لبريطانيا حتما خطل رأيهـا وفساد سـياسـتها ولأرغمها على الاعتراف بأنها تواجـه الأمة بأسرها فى مصر والسودان .

***

كان عليه أن يكره بريطانيا على أن تدرك خطأ تقديرها لمواقفه السابقة ؛ ذلك التقدير الذى بنى على تصريحاته والذى حملها على الاعتقاد بأن سعدا لم يعد ذلك الزعيم المهيج القادر على قيادة الأمة فى ثورتها من جديد ، وأن ينزل الى ميدان الجهاد من جديد من أجل الاسـتقلال والحرية لمصر والسـودان معا فى اطار الوحدة وأن يعلن فى الوقت نفسـه ان وحدة السودان مع مصر ليست وحدة جبرية وأن للسودانيين أن يقرروا مصيرهم ومستقبلهم فى أى وقت شاءوا ، كان على سعد أن يدرك أن وسيلة تحقيق الاستقلال لمصر والسودان هى الثورة دون سواها ، الثورة فى مصر وفى السودان بل الثورة التى تجبر بريطانيا على كشف سياستها والتخلى عن تلك الدعاية الزائفة التى كانت ترددها فى السودان للقضاء على الروابط بين مصر والسودان ، ومثل تلك الثورة كانت تجرد حتما بريطانيا من أقوى وأمضى أسلحتها فى القضاء على وحدة مصر والسودان ، وكان من

الضرورى أن تشمل هذه الثورة أبناء السودان الذين ثاروا وانتظروا من حكام مصر أن يعاونوهم ، ويشدوا أزرهم للتخلص من الاستعمار البريطانى بدلا من تلك الاحتجاجات المجردة ضد ما كانت تقوم به بريطانيا من الاعتداء على حقوق الوطنيين . وبدلا من السكوت على دسائس بريطانيا وامتهانها لكرامة أبناء السودان الذين هبوا للدفاع عن مصر وعن شعاراتها ووحدتها مع السودان ، هؤلاء الذين تحركوا هم وجيشهم وثاروا ضد الانجليز تضامنا مع مصر ، فثار على عبد اللطيف وثار غيره وغيره من أبطال الجيش السودانى ، وأعدوا أنفسهم للقيام بحركة وطنية فى السودان ، ولم يكونوا ينتظرون الا تلبية الدعوة للثورة الشاملة من زعيم الثورة فى مصر .

وكان على سعد ان يدرك أن زمام الأمر كان ما زال بيده ، وأنه لو استقال وتخلى عن الحكم ، وعاد الى قيادة الحركة الوطنية من جديد ، وواجه بريطانيا بقوة الشعب فى مصر والسودان لأفسد الخطة البريطانية بأكملها ولخطت الامة خطوة حاسمة فى طريق الحرية والاستقلال .

***

ولكن بريطانيا التى نجحت فى تفتيت وحدة البلاد وتفتيت مطالب البلاد ، نجحت أيضا فى استدراج سعد زغلول من الجهاد الى الحكم ، ومن الزعامة الى رياسة الحكومة ، وكان لزاما على سعد اثر عودته من الخارج أن يختار من جديد بين الزعامة ورياسة الحكومة ، بين الجهاد والحكم ، وقد آثر سعد أن يظل رئيسا للحكومة وأن يظل حاكما ، وألا ينزل من جديد الى ساحة الجهاد !

وظلت الأمة على ثقتها بسعد .

ولكن بريطانيا مضت فى خططها بلا هوادة ودون توقف لتقضى على وحدة الأمة ، لتقضى على اندفاع الأمة الثورى لكى يستقر لها الأمر ، وتنتهى حال الأمة الى تصارع الساسة والأحزاب فى معركة الحكم الذاتى المغلف بالاستقلال الزائف ؟ وتصبح قضية الدستور هى الشغل الشاغل للبلاد وتنصرف عن قضية الاستقلال والجهاد ضد بريطانيا . واندفعت

بريطانيا فى تنفيذ خططها من أجل أن تضع لثورة ١٩١٩ النهاية التى كانت للثورة العرابية !

***

ولكى تنجح الخطة البريطانية كان لابد أن يتمسك سعد بالحكم بعد فشل المفاوضات ، ولقد تحدث سعد زغلول عن فشل المفاوضات وتحدث بجانب هذا الفشل عن الجهاد والتضحية .

كانت كل قوى الأمة معبأة ، متحفزة وعلى تمام الاستعداد لاستئناف الجهاد على الرغم مما اعتور قوة الاندفاع الثورى فعوقه بعض الشىء ، فقد أزال موقف بريطانيا من قضية الاستقلال آثار التخاذل التى خلفها فى الأمة موقف سعد زغلول الحاكم وعادت الأمة فتطلعت الى سعد من جديد بوصفه الزعيم الأمين على قضيتها ، وانتظرت اشـــارة بدء الكفاح الوطنى ، انتظرت منه النزول الى ميـــدان المعركة الوطنيـــة ، المعركة الوحيدة التى ترهب الاستعمار والسراى معا .

المعركة التى تكسب للبلاد قضية الاستقلال وقضية الدســـتور معا ، انتظرت الأمة من سعد زغلول أن ينزل الى الميدان بعد أن تكشفت نوايا بريطانيا وتحدد موقفها ولا سيما بعد أن فاز حزب المحافظين فى الانتخابات وسقطت حكومة العمال التى كان ســعد زغلول قد علق عليهـــا الآمال العريضة ، وجر الأمة وراءه فى التعلق بهـــذه الآمال ، وجاءت حكومة المحافظين ، وعلى رأسها بلدوين رئيس الحزب ، وتولى وزارة الخارجية فيها تشمبرلين ، وكان على ســـعد ، أن يدرك ما يشير اليه تولى حزب المحافظين للحكم من خطر لا يقتصر تهديده على قضية الاســتقلال ، بل يتناول قضية الدستور ، قضية الحكم ، فقضية الاستقلال ، كان موقف الانجليز جميعا منها موقفـا واحدا ! أما قضية الدســـتور فكانت مواقفهم منهـــا تختلف .

ولكن ((ســعد)) تجاهل هـــذا الخطر ، وآثر ان يتجنب معركة الاستقلال ، معركة الوطن ليخوض المعركة السياسية ، معركة الدستور ، معركة الحكم ، وذلك هو ما كانت بريطانيـا وما كان القصر يرجوانه ،

وكانت وسائلهما واسلحتهما فى تلك المعركة معدة مهياة لخدمة سياستهما: فالدستور بما كان يخول الملك من حقــوق ، واساليب الدس والفتنــة والتشكيك فى اخلاص الحاكم والوقيعة بينه وبين الشعب ، والعناصر المحرضة ـ كل هذه وتلك كانت اسلحة مشحوذة فى يد القصر وبريطانيا لخوض المعركة .

***

اختار سعد المعركة السياسية ومد يده الى خصومه من المصريين ، فلم يستجيبوا الى دعوته ؛ بل أمعنوا فى مخاصمته وفى التشهير به ، وبدأت العناصر المحرضة التى تملقت « سعدا » تؤدى الدور الذى عهد اليهـا به خصوم البلاد لتعد المأساة التى أعدها الاستعمار البريطانى لمصر

***

استقال نسيم من الوزارة ، ولكن ســـعدا السياسى الأريب ، الذى عاصر الاحتلال وتقلبت عليه سياسة كرومر وغورست وكتشنر ، ومرت به سياسة الوئام والوفاق ، وشهد خلع الخديو عباس ، « سعد » الذى كان له رصيد من التجارب فى تلك الأحداث لم يدرك معنى اســـتقالة نسيم عميل القصر من وزارته ، ولم يفطن الى ما وراء هــــذه الاستقالة مما كان يعين عليه أن يجعل المعركة التى يجب أن يخوضها معركة الاستقلال ، معركة الوطن . لامعركة الدستور ، ولا معركة الحكم ! . لم يفطن سعد الى ذلك ؛ وواجه الموقف بالوسائل والأساليب السياسية ، لأنه أصر عـــلى أن تكون المعركة ، معركة الحكم ، ولاشىء سوى الحكم ، من أجل هذا فقد عمد الى دعم وزارته بالعناصر المخلصة التى يطمئن اليها ، ليخوض معركته بعناصر قوية وليحمى حكمه من الدسائس والمؤامرات ، وليكفل لنفسه الانتصار فى معركته ، من أجل الحكم ، فعدل سعد وزارته وأدخل فيهـــا « أحمد ماهر » وزيرا للمعـــارف وفتح الله بركات قريبــه وزيرا للداخليـــة « ومحمود فهمى النقراشى » وكيلا لوزارة الداخلية لكى يشرفا على الأمن فى سائر أنحـاء البلاد . وبهذا أمن سعد على ما فيه مصلحة الوزارة باشراف ماهر وبركات والنقراشى على الطلبة وعلى كل ما يتصل بالأمن الداخلى ، وقام باجراء حركة

تعيينات وترقيات واسعة بين الموظفين ليستكثر لنفسه من الأنصار وليكفل تآزر الأداة الحكومية واخلاصها له .

***

وبينما كانت جهود سعد تبذل على هذا النحو كانت جهود خصومه لا تفتر عن السعى من أجل زعزعة ثقة الأمة فى اخلاص سعد وفى صلاحيته للدفاع عن قضية البلاد ، ولا تكف عن العمل فى دوائر الموظفين من أجل افساد ولائهم لسعد ومن ثم افساد الأداة الحكومية بشتى الوسائل . ومن الغريب أن الذى حمل العبء الأكبر فى هذا السبيل كان صحفيا أجنبيا ممن قربهم اليه سعد فاستصحبه معه فى المفاوضات بلندن وأولاه الكثير من رعايته وثقته ، وقد كان هذا صاحب جريدة « الليبرتيه » الفرنسية ويدعى « ليون كاسترو » وكان من العناصر المحرضة التى تعمل ضد قضية الوطن .

« وقد بدأ هذا الصحفى ، دوره فى تلك الأثناء بمقال فى صحيفة « الليبرتيه » تحت عنوان « اذا لم يكن اتفاق فلتكن تسوية مؤقتة » واقترح فى مقاله أن يوضع بين مصر وبريطانيا حل مؤقت يبدأ باعلان مطالب مصر ، ثم يليه اعلان المزاعم التى تزعمها الحكومة البريطانية والحقوق التى تدعيها لنفسها ثم يلى ذلك اتفاق يجرى العمل به مدة معينة ، كخمس سنوات ، مثلا بحيث اذا انتهت هذه المدة أصبح الفريقان فى حل من اعادة النظر فى المسألة المصرية بحذافيرها لايجاد حل لها .

واقترح أن يكون من بين أسس هذا الحل المؤقت أن يشترك الجيش المصرى مع الجيش البريطانى فى حماية قناة السويس ، أن تشترك مصر اشتراكا فعليا مع الحكومة البريطانية فى ادارة السودان

وكان هذا الحل الذى اقترحه ليون كاسترو قريب الشبه من اقتراحات اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى الذى سبقت الاشارة اليه ؛ وقريب الشبه أيضا من تصريح ٢٨ فبراير .

ونظرا لما كان معروفا من صلة كاسترو بسعد فقد تناولت جرائد

مصر وبريطانيا هذا الاقتراح على أنه موعز به من مصدر رسمى • وادعت جريدة التيمس البريطانية فى عبارة صريحة أن « سعد زغلول » هو الموعز به ، وناقشت الاقتراح على هذا الاعتبار وقالت : ان الدوائر البريطانية تعتبره رغبة من الحكومة المصرية فى الخروج من المأزق الذى وجدت نفسها فيه بسبب سلوك سعد خلال زيارته الأخيرة للندن ، واتخذ هذا البيان مادة للتشهير بسعد ولابراز حقيقة موقفه من القضية الوطنية ، فلم يسع سعدا عندئذ الا أن يصرح بأنه برىء من هذا الاقتراح ومن الايعاز به والا أن يؤكد أن سياسته هى السياسة التى أعلنها فى خطبه عقب وصوله من الخارج وأنه لا يحيد عن هذه السياسة التى قال انه سيفصلها فى خطاب العرش بأجلى وضوح •

***

وقد قام ليون كاسترو فى الوقت نفسه باستدراج سعد زغلول الى الادلاء بحديث حول ما أجراه من تعديل فى الوزارة ، وعن التعيينات الجديدة ، ويقول كاسترو فى هذا الحديث :

قلت فى نفسى ، حانت الفرصة ، ثم حركت الرئيس للكلام فى التعيينات الجديدة ، فقال سعد زغلول : انهم يدهشون لأننى عينت فى بعض المصالح رجالا كان الانجليز قد اتخذوا ضدهم اجراءات يقولون انها جنائية ، وقد كان من الواجب مع ذلك ألا يروا فى عملى هذا غير أنه أمر طبيعى ما دام على رأس الحكومة رجل كان الانجليز قد نفوه !

ولم يكتف كاسترو بهذا الرد فتوسع فى أسئلته تحقيقا للغرض الذى يسعى اليه فقال لسعد : يلومونك أيضا لأنك عينت بعض أقاربك فى وظائف عالية • فأجاب سعد : أؤكد لك أن لى أقارب كثيرين جدا فى الغربية وفى مناطق عدة من مديريات القطر ، وأنا آسف لأنهم ليسوا على معرفة أو كفاية والا كنت عينتهم فى كل مكان لتكون لنا بهم ادارة زغلولية حقيقية اسما ومعنى ودما •

ومضى سعد زغلول فى حديثه متجاوبا فى ذلك مع ما كان يشعر

به في قرارة نفسه من ضرورة حماية ظهره ، مضى سـعد يقول : « لما نفوني نفوا معي اثنين من أقرب أقربائي الى ، فهل نفيا لأنهما كانا من دمي أو لأنهما كانا يمثلان قوة حقيقية في خدمة القضية الوطنية ؟ وسواء أكان هذا أم ذاك فواجبي المرسوم يقضي بأن أضع هذين الرجلين الى جانبي ليقاسماني مسئوليتي ما دام قد قضى عليهما ، أن يكون حظهما من حظي .

وقال سعد لكاسترو : قل عني : انني عند تساوي الكفاية والمعرفة أقدم قريبي على غيره لأني بطبيعة الحال أثق بقريبي ثقة تامة في تنفيذ سياستي وجعل الحكم سائرا على حسب وجهة نظري ! أليست على أنا تقع جميع مسئولية الحكومة والادارة ؟ فكيف يكون على الرئيس المسئولية ما لم تترك له الحرية التامة في اختيار معاونيه ؟

وهل اذا أرغمت على الاحتفاظ بجميع رؤساء المصالح الذين عينهم غيري فهل الام بعد ذلك على سوء الادارة ؟ لقد قلت لك : ان انتقادات خصومي لم تؤثر في ، وسأواصل المهمة التي بدأت بها .

***

لم يدرك سعد المعنى الخفي وراء هذا الاستدراج الخبيث من ليون كاسترو ، ولم يحرص على أن يوضح له الفارق بين تعيينه واختياره لمعاونين سياسيين داخل الحكم يبقون ببقائه ويرحلون معه ، وهو أمر يعنيه كرئيس للوفد وللحكومة ، وبين وضع أقارب ومحاسيب في مختلف وظائف الدولة على حساب الموظفين عامة .

ولقد أراد كاسترو أن يزيد من احراج سعد زغلول فنبهه الى أن الانتقاد غير مقصور على خصومه ، بل انه يتناول أيضا أنصاره ، فسأله : يذكرون أيضا أن هناك سعديين مستائين ، فأجابه سعد قائلا : قرأت هذا في جريدتكم ، ولكن لم أصدقه ثم ضحك وقال : انه لم يبد له من أحد امتعاض من التعيينات الأخيرة ، وأنه على ثقة من اخلاص أعضاء حزبه وتنزههم عن الغرض . وأضاف : لست أستطيع أن أقابل هذه الأكاذيب بشيء من الاصغاء .

وكان من الواضح من نص الحديث أن هدف سعد هو حماية ظهره واختيار رجال يقاسمونه المسئولية ويكون حظهم من حظه ، ولكن كاسترو جعل هذا الحديث أداة للتشهير بسعد واحراج لموقفه فى أوساط الموظفين وبين أعضاء الوفد أنفسهم ، ولم يبادر كاسترو بنشر الحديث فور حصوله عليه بل أرجأه اياما لينشر فى جو يتفق مع الغرض الذى من أجله سعى للحصول عليه وليكون النشر ملائما للخطة المرسومة ضد سعد .

لم ينشر الحديث ليوضح أن سبب استئثار سعد بمناصب معينة لأقاربه وأنصاره ، هو حرصه على كفالة أمنه السياسى وحماية ظهــــره فى المعركة الدائرة بينه وبين القصر والانجليز ، بل نشر ليوضح أن السبب فى هذا التصرف من سعد هو جنوحه فى حكمه للبلاد الى المحسوبية وتجاهــــل حقوق الموظفين ، بل والاعتداء على هذه الحقوق ، ونشر الحديث لكى يثير أنصار سعد ممن كانوا يتطلعون الى مناصب الحكم والوظائف الكبرى ولم يفوزوا بها ، ومن أجل أن يوغر صدور هؤلاء ويؤلبهم على سعد !

***

نجحت الخطة وعاب الكتاب على ســـعد ما ورد فى حديثه واتهموه بالجرى فى حكمه على أساليب المحسوبية والمحاباة وايثار أقاربه وأنصاره بالمناصب والمزايا وتجاهل أصحاب الحقوق من الموظفين ومن المجاهــــدين فعم السخط بين الجميع ، وساد شعور الاستياء الكثير من الهيئات ومن بينها الأزهر .

وفى هذا يقول عباس محمود العقاد : « عاد سعد من المفاوضات فوجد خصومه مجدين فى محاربته بالشغب تارة والدسيسة تارة أخرى ، وســـعى هؤلاء الخصوم بالوقيعة عند الأزهريين لأنهم يعلمون من ماضى سعد أنه هو صاحب الرأى قديما فى انشاء مدرسة القضاء الشرعى التى تخرج القضاة الشرعيين وأن الأزهريين كانوا ينقمون من نشأة هذه المدرسة لأنهم يطلبون أن تنحصر فيهم وظائف القضاء وما اليها من وظائف التعليم الدينى وتعليم اللغة العربية قبل السماح باجراء الاصلاح فى برامج التعليم الأزهرية ،

وكانوا قد عرضوا على الوزارة السعدية مطالب لتحسين أحوالهم ، فألفت الوزارة لجنة خاصة لدرسها والاشارة بما تراه فيها ، وعاد سعد من المفاوضات فاستثارهم خصومه مدخلين فى روعهم أن مدرسة القضاء عائدة وأن مطالبهم غير مجابة ، فخرجوا فى الطرقات يتظاهرون ويهتفون ويعرضون بسعد فى هتافهم مهددين متوعدين ونسوا أو نسى صغارهم ان أمر المعاهد الدينية بيد الملك لا بيد الوزارة ، فاذا تأخرت اجابة المطالب فليست الوزارة صاحبة الرأى الفصل فى التأخير أو فى الرفض والقبول ، ثم تعاقبت أمثال هذه الدسائس والسعايات واجترأ بعض الموظفين على الخوض فيها والحض عليها لاعتقادهم أن الملك (فؤاد) من جهة وأن الانجليز من جهة أخرى يرحبون باضعاف الوزارة السعدية وتنفير الناس منها ولا سيما رجال الدين والموظفين » •

يعترف عباس محمود العقاد بأن « سعد زغلول » كان يواجه الملك والانجليز فى معركة الحكم ، ويصل فى عرضه لموقف سعد زغلول الى النظرة السياسية دون النظرة الوطنية ، تلك النظرة التى جعلت سعدا يظن أنه قادر على مواجهة ما كان يحاك ضده من دسائس وما كان يدبر له من مكايد وفتن وجعلته يحسب أنه قادر على التغلب على العقبات التى وضعت فى طريقه كحاكم ويحسب أن بوسعه الانتصار على الملك وعلى الانجليز فى معركة الدستور •

وبدأ سعد يتحدث عن الدسائس وعن تدخل غير المسئولين من كبار موظفى القصر فى شئون الحكم ومحاربته فى الخفاء ، ولكن سعدا ، لم يشأ أن يتخذ اجراء ايجابيا قبل أن يفتتح الدورة البرلمانية وكان من المنتظر أن يوضح موقفه وسياسته عندئذ ؟ ويكاشف الأمة بحقيقة ما يجرى حوله وبحقيقة النيات المبيتة لقضيتى الاستقلال والدستور •

الفصل الثالث والأربعون
سعد يواجه البرلمان بعد فشل المفاوضات

« افتتاح الدورة البرلمانية في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ ـ سعد يتحدث في »
« خطاب العرش عن المفاوضات ـ تفسيره لاستياء الامة ـ تجنبه اثارة قضية الاستقلال»
« واخفاؤه لقلقه على مستقبل الدستور ـ سعد لم يستقل ليكون قد بر بوعده »
« السابق ـ اختياره الدخول في صراع خفى ضد الملك والانجليز البرلمان سلاحه فيه »
« تعليق العقاد ـ استقالة سعد ـ أحمد زيور ينهض بالدور الذى عهد اليه به ـ »
« سعد لايدرك الخطر المحدق به برغم وضوحه ـ سعد يتحدث عن الدسائس ولايصر »
« على الاستقالة ـ مقابلته للملك وسحبه للاستقالة ـ سعد يقول : ان الملك حامى »
« الدستور » .

***

افتتحت الدورة البرلمانية فى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وفى هذه الجلسة وقف سعد ، لا ليكاشف ممثلى الأمة فى خطاب العرش بالحقائق المجردة ويصارحهم بذلك ؟ فى جرأة الزعيم وصراحة الثائر ، وقف سعد فى هذه الجلسة لا من أجل أن يهيب بالأمة ، ويدعو الشعب فى أشخاص ممثليه للتضامن معه فى الجهاد والكفاح من جديد ضد خصوم البلاد ، وانما وقف فى الجلسة ليسجل شكره لممثلى الأمة على ما أظهروه من حكمة واعتدال ! وما من شك فى أن كلمة الاعتدال هى اللفظ الذى يسدل الستار دائما على لفظ الثورة .

***

ثم تحدث سعد فى الجلسة عن المفاوضات فقال : ان حكومتى صرفت كما وعدت أكبر همها فى السعى من أجل استقلال البلاد بجزأيها ، مصر والسودان ، وبناء على دعوة رئيس الوزارة البريطانية توجهت الى لندن فى شهر سبتمبر الماضى للدخول فى محادثات قد تؤدى الى مفاوضات رسمية ، وذلك بعد ما حصلت على التأكيد بأن هذا السعى لا يمس بأية صورة حقوق

مصر ؛ ولم تؤد هذه المحادثات الى مفاوضات ، ولكننا لا نزال واثقين تمام الوثوق من الوصول الى غايتنا المنشودة بفضل وضوح حقنا واتحاد الأمة وتعلقها بالعرش وتضامن الكل فى المحافظة على حقوقنا المقدسة فى وادى النيل بقسميه من غير أن نتخلى عن شىء منها وأن نقبل أو نعترف بأى عمل أو أمر من شأنه المساس بها .

وطلب سعد من البرلمان الاستمرار فى مساعدة الحكومة بكل جهد على حسن ادارة البلاد وتوجيه الأمة فى طريق الرقى لتستزيد من احترام الأمم المتمدينة لها ومن عطفها عليها !

***

ثم تناول سعد فى الخطاب مظاهر الاستياء التى عبرت بها الأمة عن احتجابها على الأوضاع القائمة ، وأخذ يهون ويقلل من أهمية وخطورة هذه المظاهر ، وفى هذا ، قال سعد : نعم لقد وقعت فى الأشهر الأخيرة حوادث اضرابات ولكنها لم تكن سوى حوادث عادية ناشئة عن منازعات اقتصادية ومادية لم يترتب عليها تكدير للراحة العمومية .

وتحدث عن حادث الاعتداء عليه فقال : انه لم يكن جناية اجتماعية ولا عملا ثوريا ، اذ كشف التحقيق أنه جناية فردية ، ناشئة عن جنون شخصى .

***

ومضى سعد يتحدث الى ممثلى الأمة احديث السياسى الحاكم فكتم فى نفسه كل انفعالاته وأخفى عن البرلمان ما كان يضطرب فى نفسه هو من عوامل القلق على مستقبل قضية الدستور ، تلك القضية التى آثر أن يدافع عنها بعد أن أجل أى حديث عن قضية الاستقلال .

لم يضع سعد زغلول الأمر بين أيدى البرلمان ليقول البرلمان كلمته، لم يستقل سعد استقالة صريحة جريئة علنية يواجه بها الملك ودار المندوب السامى والأمة على السواء ، ويحرك بها القوى الثورية فى الأمة ويدفعها الى الكفاح من جديد ، بل انه آثر أن يواصل الصراع الخفى بينه وبين الملك معتمدا فى الانتصار على الملك واجباره على النزول عند

ارادته والخضوع لمطالبه على تأييد البرلمان له متخذا من هـذا التأييد سلاحه فى هذه المعركة ، معركة الحكم .

***

ويشرح عباس محمود العقاد موقف سعد فى هذه المرحلة فيقول :

« توالت الأزمات والمشكلات والمساعى الظاهرة والخفية فبرم سـعد بكل ذلك وقدم استقالته الى جلالة الملك فى منتصف شهر نوفمبر سـنة ١٩٢٤ مبينا لجلالته الأسباب الصريحة التى تدعوه الى الاستقالة ، وفيهـا أن أناسا من كبار الموظفين المنسوبين الى القصر يستخدمون اسم جلالتـه لمحاربة الوزارة فى الخفاء ، فقال له الملك : انه يثق به ويعتمد عليه ، ورغب فى عدوله عن عزمه ، فاعتذر بأنه فرغ من التفكير فى هذا الموضوع ، فقال الملك : لنبق المسألة اذن الى غد ، وحدث فى هذه الأثناء أن الشيوخ والنواب أوفدوا الى الملك من يتوسل اليه الا يقبل الاستقالة ، وأوفدوا الى سـعد من يرجو منه العدول عنها ، فقبل أخيرا أن يستعفى من الاستعفاء ؛ كما قل ، ولكنه طلب الى الملك ، توكيدا للثقة وقطعا لدسائس الدساسين ، أن تدخل مسائل الأزهر والمعاهد الدينية ومناصب السلك السـياسى ومناصب القصر والرتب والنياشين فى اختصاص مجلس الوزراء ، ولكل طلبة من هذه الطلبات سبب من الحوادث التى مرت بالوزارة السعدية وبخاصة فى الأيام الأخيرة . » (١)

ويمضى العقاد فى تبرير موقف سعد من هذه الطلبات فيقول : « انه بريد أن تنظر الوزارة فى مسائل الأزهر ليكون مسئولا حقا عن الاصلاح ، لا ليحرجه المحرجون بطلب الاصلاح ويمنعوه عمدا ، مبالغة فى الاحراج وهم يتظاهرون بصداقة الأزهريين ، ويريد أن تنظر الوزارة فى مناصب السـلك السياسى لئلا يتمادى الوزراء المفوضـون والسفراء فى احراج الوزارة مع الدول ، كما حدث من بعضـهم فى أوائل قيام البرلمان وهم آمنون مما يستحقونه من جزاء ، ويريد أن تنظر الوزارة فى مناصب القصر والانعام بالرتب والنياشين لأنه طلب اقصاء حسن نشأت من وكالة الأوقاف

---

(١) سعد زغلول للعقاد ص ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ .

فنقل الى القصر وجاء على أثر ذلك الى شرفات مجلس النواب وهو يتشح بالوشاح الأكبر من نوط النيل وقد أنعم به عليه بغير رأى الوزارة »

ويقول عباس محمود العقاد : « ان الملك أجاب سعدا الى هذه الطلبات ووعده أن تضاف الى صلب الدستور وأن يشرع فى ذلك عقب رد الاستقالة اذا شاء » .

ثم يستطرد العقاد قائلا : « سبق الى بعض الظنون أن الوزارة سوف تستريح برهة بعد عودتها الى العمل لتتفرغ لشئون الاصلاح التى شغلتها عنها الأزمات السياسية » .

على أننا نرى أنه كان حريا بسعد أن يدرك أن الملك لم يكن من البساطة الى حد أن يرهبه ويخيفه سعد الحاكم الذى تجرد من قوة الاندفاع الثورى لأن الملك « فؤادا » كما يقول عباس محمود العقاد ، كان أقوى شخصية ظهرت على عرش مصر بعد جده محمد على ، ولأنه كان واسع الاطلاع عظيم الخبرة ناضج التفكير فى شئون السياسة ، تولى الملك وهو فى أوائل الشيخوخة فقضى ست سنوات أو سبعا لا تبدو منه حركة ولا يشعر الناس له بسيطرة فى الحكومة أو فى الحياة الشعبية ، فأخطأ الكثيرون فهم هذا السكوت أو هذا الانتظار وحسبوه ضعفا وخمولا وقناعة بما وصل اليه من الملك بعد أن كان الوصول اليه فى رأيه ورأى الآخرين حلما من الأحلام ، ولكنه فى الحقيقة ، لم يكن ضعفا ولا خمولا ، وانما كان تدبيرا مقدرا وتأهبا مدخرا الى حين ، لأن السنوات الست أو السبع الأولى من حكمه كانت بين حرب عظمى يترقب نهايتها الى أية حال تصير ، وبين صراع قائم على القضية المصرية لا تؤمن فيه عاقبة المصادمة مع هذا الفريق أو ذاك قبل أن تنجلى الغاشية وتطمئن الأمور ، فلبث الملك فؤاد يترقب ويتأهب فى هذه السنوات وطفق يجمع المعلومات ويستميل الأنصار فى فترة سكونه الطويل ، فلم تنقض تلك السنوات حتى كان قد أحاط بكل كبيرة وصغيرة من دخائل الكبراء والسراة ورؤساء الحكومة وعرف من أين يستمالون ومن أين يرجون ويخافون ، وعرف من هو

صالح منهم للاستعانة به وفى أية مناسبة من المناسبات تجدى معونته وتستجاب الاشارة اليه .

فلما أعلن الاستقلال وجاء الدستور أصبحت هنالك سلطة يريدها من وراء ذلك الصراع الذى لم يجهر بالاشتراك فيه ، وأصبح كامل الأهبة لاغتنام تلك السلطة بما جمع من المعلومات واستمال من أنصار ، فقلب الوزارة الثروتية بتلك الضربة الماضية وهى تهم بانشاء الحياة النيابية ، وتحفز للقبض على ناصية السياسة المصرية بتعديل الدستور وتقريب الكثرة وتوجيه الانتخابات الى حيث يريد ، فحال بينه وبين ذلك أن الكثرة لم تستدرج على حسب ما يرام ، وأن الانجليز لم ينسوا له الاقدام على اسقاط الوزارة الثروتية وهى وزارة التصريح وما يرتبط به من مجرى السياسة المقبلة الى تمام الغرض المقصود ، فعجل الانجليز بأزمة الوزارة النسيمية ، وأفهموه جيدا أنهم لايريدون له السلطة المطلقة ، ولا يزالون يستمسكون بقيود الدستور كراهة منهم للمزاحمة فى النفوذ لا حبا للشعب المصرى وحقوقه ، وأملا منهم فى أن يجدوا من البرلمان قوة يقابلون بها قوة العرش عند الضرورة ، ومن العرش قوة يقابلون بها قوة البرلمان ، فعاد الى سكونه الأول يترقب الفرصة الى أن تحين !

***

لقد سجل عباس محمود العقاد حقائق الموقف السياسى وقتئذ ووصف الملك « فؤادا » أبلغ وصف وحلله أدق تحليل ، فسجل الدور الذى كانت تقوم به السياسة البريطانية على مسرح السياسة المصرية ، سجل أن الانجليز أبوا على الملك فؤاد السلطة المطلقة التى كان يطمع فيها ، لا حبا للشعب المصرى وحقوقه ، بل كراهة منهم لمزاحمة الملك لهم فى النفوذ ، وليجدوا من البرلمان قوة يقابلون بها قوة العرش عند الضرورة ومن العرش قوة يقابلون بها قوة البرلمان ؟ فما دامت الأوضاع كانت على هذه الصورة وما دامت قضية الدستور كانت قد أصبحت أداة للمساومة بين القصر وبين المندوب السامى فقد كان فى وسع سعد زغلول أن يدرك الموقف على حقيقته

وأن يلمح ما عساه أن يكون جاثما من الاخطار وراء قبول الملك لطلباته ومطالبته باسترداد استقالته والعدول عنها !

***

ان فصول التمثيلية ستجرى طبقا للخطة التى أعدتها السراى بالاتفاق مع المندوب السامى ، فيتوافد على الملك أحمد زيور رجل السراى ورئيس مجلس الشيوخ ومن ورائه الشيوخ ليعلنوا للملك ثقتهم التامة فى وزارة سعد ويلتمسوا عدم قبول الاستقالة ، فيقول الملك : ان سعدا قابله وسلمه الاستقالة فاستاء من ذلك ، وأعرب له عن ثقته به وعن رجائه فى أن يعدل عن عزمه هذا ، وأنه متفق مع البرلمان فى الثقة بوزارة سعد .

وتتوالى فصول المسرحية فيخرج هذا الوفد من القصر الى بيت الأمة فيقابل « سعد زغلول » ويبلغه قرار البرلمان وحرصه على بقاء الوزارة ، ويقول لهم سعد : انه يشكر لمجلس الشيوخ هذه الثقة ويشكر لأعضاء الوفد سعيهم ، ولكنه تعب ولابد له من الراحة ، فيحدثه الشيوخ عن التضحية ويطلبون اليه العدول عن الاستقالة كتضحية جديدة يضيفها الى تضحياته السابقة فى خدمة البلاد ، ويجيب سعد قائلا : نعم ضحيت ، ونعم انى مستعد اليوم وغدا لكل التضحيات التى تستلزمها خدمة الأمة ، ولكن اذا كانت هناك عقبات داخلية تمنع هذه الخدمة فلا يمكننى أن أبقى فى الوزارة .

ثم يخاطب سعد زغلول الجماهير بعد ذلك فيقول : ان صحته لم تعد تساعده على مواصلة العمل ومن أجل ذلك قدم استقالته للملك ، ويقول لهم : ان كنتم تريدون لى خيرا وتريدون أن أعود للعمل فادعوا الله أن يقوى صحتى ، وترتفع الأصوات بهذه الدعوات ، فيقول سعد : اذا أجاب الله دعاءكم هذا عدت الى العمل .

***

وفى هذا الموقف طلب الكثيرون من الحاضرين الى سعد أن يبين لهم أسباب الاستقالة ، فأجاب بأن السبب هو صحته ، ولما ازدادوا الحاحا فى معرفة الأسباب الحقيقية ، ازداد سعد اصرارا على أن السبب هو ضعف صحته .

غير أن سعدا ، تحدث فى الوقت ذاته الى النواب والشيوخ والى أعضاء الهيئة الوفدية فى هذا الشأن فقال :

ان صحتى ضعيفة والصحة شيء ثمين لا يسع أى انسان الا أن يحتفظ به ما استطاع ، نعم ان صحتى ضعيفة وأعباء الحكم ثقيلة جدا ، فهناك مشاكل خارجية ومشاكل داخلية ؟ هناك أيضا ، والكلام فى سركم دسائس .

ولما طلب اليه مستمعوه أن يزيدهم ايضاحا لهذه الدسائس ، قال سعد : أنا رجل حر ألعب على المكشوف وأعمل ما أعمله فى ضوء النهار ؟ ولا أحب العمل فى الظلام ومن أجل هذا لا بد لى من الاستقالة .

***

وشرع سعد زغلول فى تعبئة قواه السياسية ودعا الهيئة الوفدية لمجلس النواب والشيوخ للاجتماع فى القاعة الكبرى بمجلس النواب فى الساعة العاشرة من صباح الأحد ١٦ من نوفمبر ١٩٢٤ للنظر فى الحالة ، واجتمعت الهيئة الوفدية وأصدرت القرار التالى :

« ترى الهيئة الوفدية البرلمانية بعد سماع تصريحات الرئيس ومناقشات حضرات الأعضاء الذين تناولوا شرح الحالة التى أوقفتنا ازاءها استقالة الوزارة أن تقرر ثقتها الاجماعية بسعد زغلول وأن تترك الأمر لحكمته لانجاز ما يراه لازما لحفظ حقوق البلاد وصيانة الدستور من العبث . »

***

وبصدور هذه القرارات توقف سعد عن المضى فى تعبئة قواه السياسية التى كان قد شرع فيها ، وفى مساء اليوم ذاته قابل الملك الذى أبدى استعداده لتأييد الدستور وسلطة الأمة فشكره سعد على هذا العطف وابتهل الى الله أن يحفظه دائما حارسا للدستور وعضدا للأمة ، وأعلنت الدوائر المسئولة بعد ذلك أنه لم يبق بعد ذلك ما يدعو سعدا للاصرار على استقالته .

وهنا استرد سعد استقالته ، نزولا كما قال على ارادة الأمة وارادة الملك ، وكان هذا هو مشهد من مشاهد المسرحية .

***

قال سعد للأمة : انه قابل الملك وبقى معه ساعتين وكانت النتيجة أنه سحب استقالته وسيظل الدستور محترما بحماية الملك ، وأنه خادم الدستور وسيبقى فى الحكم لتنفيذ الدستور معتمدا على الله وعلى ارادة الشعب .

وفى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ وقف سعد يخطب جموع الشعب فى ساحة بيت الأمة ، ويعلن عدوله عن الاستقالة نزولا على ارادة الملك ويقول : كونوا متيقنين أن الملك حامى الدستور وانى أنا خادمه الأمين .

ودوت هذه الكلمات فدوى وراءها هتاف الشعب المخدوع للملك ولسعد .

ولم يمض على هذا الخطاب يومان حتى وقع حادث اغتيال السيرلى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام البريطانى فى ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ هذا الحاكم الذى كان يعتبر موظفا فى خدمة الحكومة المصرية .

الفصل الرابع والأربعون

الحادث المبرر للعدوان

« الحادث الذى استخدمته بريطانيا لتحويل الانظار وللعدوان ـ توقع حادث »
« يخدم بريطانيا ـ صلة الحادث بالسودان ـ صعوبة تجنب الحادث ـ الخطة »
« البريطانية والوعى القوى الذى لم يتوافر فى مواجهتها ـ الحادث يطعن مصر »
« والسودان وزعامة سعد وحكومته ـ بيان سعد فى ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ ـ »
« بيانه الى الامة فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ ـ وفاة السردار فى ٢١ من نوفمبر »
« سنة ١٩٢٤ نداء ثان من سعد للامة فى ٢٢ من نوفمبر ـ سعد يشرك الامة معه »
« فى تعقب الجناة والارشاد عنهم ـ سعد يخشى النتائج ـ سعد لايدرك أن معركته »
« هى معركة الاستقلال لامعركة الدستور ولا معركة الحكم ـ سعد لايبادر بالاستقالة »
« ويؤثر خوض المعركة وحيدا ـ بريطانيا تتحرك ـ مظاهرة المندوب السامى الحربية »
« ـ الانذار البريطانى ـ لورد لويد يروى قصة الانذار ـ طلبات المندوب السامى ـ »
« السياسة البريطانية ازاء السودان » .

***

لقد كانت الأوضاع السياسية فى مصر قبيل مصرع السردار لى ستاك توحى لمن ألف أساليب السياسة البريطانية وللمبصرين المجربين بأنه لابد من وقوع حادث ما يخدم وقوعه مصلحة بريطانية ، وتستغله سياستها لتحويل الانظار ولتبرير عدوانها ، ولابد أن يكون وقوعه على الصورة التى تريدها بريطانيا ، وكان التحوط لهذا ـ أعنى كان تجنب وقوع مثل هذا الحادث ـ عسيرا لسببين : أولهما ضعف الوعى ، أو ضعف الادراك السياسى فى مصر ومن ثم عدم قوة هذا الوعى بحيث يكون ملائما لمواجهة السياسة البريطانية العتيدة ، والآخر أنه كان لبريطانيا كثير من العملاء المندسين فى كل مكان فى أوساط الساسة وفى الشعب وحول القادة والزعماء ، ولم يكن لهؤلاء دور غير العمل من أجل تحقيق كل ما تدبره بريطانيا وما تريد أن يقع من احداث ، ولم يكن ميسورا قط للعناصر الوطنية المخلصة لبلادها أن تميز بين طائفة المحرضين من أجل خدمة بريطانيا وبين المتحمسين الثائرين من

اجل الوطن والوطن وحده ، سوجيه هؤلاء كان يلتبس بتوجيه هـؤلاء
للدعوة المحرضة من اجل خدمه المصالح البريطانية كانت تاخد دائما شكل
الدعوة المحرضة لخدمة المصلحة المصرية وقضية الاستقلال ، ومن ثم كان
استخدام بريطانيا لعملائها وسط العنصر الوطنية آمرا ميسورا فى نطـاق
غير ضيق ، وكان اعدادها لما تريد استحداثه من المشكلات أو من الأحداث
التى تخدم سياستها اعدادا لايمكن توقيه ولايتسنى للعناصر الوطنيـة درء
نتـــائجه .

ففى تلك الفترة كان الجو فى مصر أمام النظرة الواعية ، ينذر بشىء
ما يمس مصر ويتصل بالسودان ، يوشك أن يباغت سير الامور فى مصر
فيغير اتجاهه تلقائيا ، وبحكم الظروف ، الى الوجهة التى تريدها بريطانيا ،
وكانت الجماهير فى آشد الحاجة لمن يمكن أن يوفر لها الوعى الـكافى
لكى تدرك ذلك كله ، فتفوت على السياسة الانجليزية وتفوت على عملائها
من العناصر المحرضة الفرصة ، ولتباعد بينهم وبين غايتهم من اسـتحداث
الحوادث ، ولا سيما ذلك الحادث الذى اتخذته بريطانيا ذريعة لما قامت
به من اجراءات عسكرية ، وسندا بررت به الطعنة التى وجهتهـا لمصر
والسودان وسددتها لزعامة سعد زغلول ، وحكومته .

فكل ما كان متاحا لبريطانيا اذ ذاك من وسائل وكل ما حرمته مصر
اذ ذاك من قوة الوعى وما منيت به الجماهير من حاجتهـا الى المبصرين
الكفاة ، كل هذا كان دائما سببا فى وقوع الأحداث على هوى السياسـة
البريطانية ولخدمتها ، وكان ايضا سببا فى وقوع حادث اغتيال السردار لى
ستاك فى ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

***

وهكذا نجحت السياسة البريطانية فى خطتها ؛ فوقع الحادث الذى
اتخذت منه تكأة لتنفيذ احدى المراحل الرئيسية من مراحل خطتهـا ازاء
مصر والسودان ومستقبلهما .

ففى مساء يوم ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ أذاع سعد زغلول البيـان
التـــالى :

حصل مع الأسف الشديد حوالى الساعة الثانية بعد الظهر الاعتداء على حضرة صاحب المعالى سردار الجيش المصرى ، باطلاق النيران عليه وعلى كل من كان معه ؛ وحصلت اصابات خطرة ، فندعو كل من عنده معلومات بهذا الخصوص أن يقدمها لادارة الأمن العام على الفور .

امضاء « سعد زغلول »

***

وفى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ وجه سعد زغلول بيانا للامة قال فيه :

« انه وقعت واقعة اعتداء على سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام ، كان لها أسوأ وقع عند الناس جميعا ، عند الملك ، عند الحكومة ، عند البرلمان ، واقعة من أشد الفظائع وأشنعها ومن أسوئها أثرا فى سمعة البلاد وشهرتها » وأعلن سعد اهتمام الحكومة حق الاهتمام بشأنها والقائها القبض على سائق السيارة التى مر بعض الجناة فيها وقال : ان الحكومة مجدة فى اقتفاء أثر الباقين من العصبة التى اجترأت على ارتكاب هذا الجرم الكبير وناشد الأمة مساعدته فى التحقيق وأن يتقدم كل من يعرف شيئا عنها الى ادارة الأمن العام ؛ كما أعلن أسفه وأسف الحكومة على وقوع هذا الحادث الأليم وأبدى تمنياته للمصابين بالشفاء العاجل ، وكرر رجاءه للأمة أن تعاون الحكومة على اظهار الفاعلين مؤكدا أن هذه المعونة تعد عملا وطنيا وخدمه جليلة للبلاد وتستحق كل شكر وثناء خصوصا من الذين يدركون مركز بلادهم ويغارون على سمعتها وشهرتها ويحبون الطمأنينة والخير لها ويعلمون ان الالتجاء الى وسائل العنف والاجرام أكبر خيانة للوطن ولقضيته المقدسة القائمة على الحق والعدل دون سواهما .

***

وفى ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ توفى سردار الجيش المصرى المصاب، وأعلن سعد زغلول نعيه ؛ ووجه الدعوة الى كبار الموظفين فى الحكومة التشييع جنازته ومعهم من يرون دعوته لحضورها .

وفي ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ عاد سعد فوجه نداء ثانيا للأمة قال فيه : « أيها المصريون جرت اليوم بالاسكندرية مظاهرات « شوشت » بعض الأفكار ، فأرجوكم أن تلزموا السكون وان تتواصوا بالهدوء والسكينة ، ولا تتظاهروا لأى أمر كان فان الساعة رهيبة ، ونحن فى هذه الساعة أحوج ما نكون الى الهدوء وليس من سبيل للوصول الى غايتنا الا سلوك سبيل الحكمة والاعتدال ! » .

***

وهكذا أعطى سعد زغلول ومن تلقاء نفسه هذا الحادث طابعا سياسيا ورأى أن يسهم معه الشعب المصرى فى تعقب الجناة والارشاد عنهم ، واعتبر أن المعونة التى تقدمها الامة فى هذا الشأن عمل وطنى وخدمة جليلة للبلاد تستحق كل شكر وثناء .

ولم يكن بغريب من سعد الحاكم ان يوجه للأمة بيانا ونداء يدعوها فيهما الى التزام السكون ومواصلة الهدوء ، فقد كان ينظر الى هذا الحادث ، وينظر الى مغبته وآثاره بعين الحاكم ؛ لا بعين الزعيم الثائر ، كان بيان سعد للامة ينطوى مقدما على معانى الخوف من النتائج المحتملة . وكان أقربها الى ذهنه أحداث الثورة العرابية والعدوان البريطانى ، واحتلال مصر ، وكان أدناها الى ذهنه عدوانا بريطانيا جديدا على حقوق مصر وحقوق السودان الذى حرصت بريطانيا على كشف نواياها من مستقبله ومن وضعه من مصر .

وكان ابرز هذه المخاوف امام سعد هى الاطاحة بالدستور والاجهاز على الحكم الوطنى ، كان امام سعد كل هذا مع انه كان يعلم أن الاحتلال البريطانى قائم فى مصر وفى السودان على السواء ، وكان بوسعه أن يدرك أن المعركة الوحيدة التى يستطيع بها ان يواجه بريطانيا هى معركة الاستقلال لا معركة الدستور ، لا معركة الحكم ، كان فى استطاعته فى تلك الازمة ، التى عملت بريطانيا على أن تدهم بها مصر مستغلة مصرع لى ستاك سردار الجيش المصرى ، أن يستقيل فورا ويقف على رأس الامة فى جانب ، ويترك للملك ولدار المندوب السامى مواجهة الموقف ، ويفسد بذلك الخطة المدبرة ضده وضد الامة ، تلك الخطة التى نفذت بدقة وأحكام لا من وراء سعد ولا على يد الملك

وعملائه ، بل فى مواجهة سـعد الزعيم الثـائر الذى قبل الحـكم فى ظل الاحتلال .

ولم يستقل سعد بل آثر أن يخوض المعـركة وحيدا ، طلب الى الامة الاخلاد الى الهدوء ، معلنا بلغة السياسى : أنه لا سبيل للوصول الى غاية البلاد الا سبيل الحكمة والاعتدال ، وأتاح لبريطانيا الفرصة التى عملت ودبرت الخطط من اجلها ، فشرعت بريطانيا فى العمل ، شرعت فى استغلال الحادث ، استغلال مصرع السردار لمصلحتها .

ويقول عباس محمود العقاد : « لو شاءت السياسة البريطانية لعلمت أن جناية كهذه قد وقعت فى العاصمة الانجليزية ، وهى قتل مارشال ولسون فلم يقل أحد : انها دليل على خلل الحكومة او سوء النية او التقصير فى حفظ الأمن والنظام ، ولو شاءت لعلمت أن سعدا خليق أن يكره وقـوع هذا الاعتداء أشد من كراهة الحكومة البريطانية ، لأنه اعتداء يصيبه هـو ويصيب وزارته ويصيب الحكومة النيابية التى يمثلها ، ولا ينفعه فى شىء بل ينفع خصومه من الانجليز والمصريين ، ولو شاءت لعلمت أنه قد أصيب باعتداء على حياته من جراء المفاوضات قبل ان ينزع الجناة الى اصـابة حاكم السودان ، ولو شاءت لعلمت أن حاكم السودان هـو قائد الجيش المصرى ولا مانع يمنعه من تقدير الظروف وحمـاية حياته بما لديه من الحراس والجنود ، وليس بالانصـاف ولا بالميسـور أن نطالب الوزارة السعدية بعناية أكبر من عناية الرجل بنفسـه ، وفى البلاد ادارة أوروبية للأمن والاستعلامات لا يفوتها الانتباه والتحذير ، ولكن السياسة البريطانية لم تشأ أن تعلم من ذلك ، وهو معلوم غير مجهول ؛ وكل ماشاءته أنها اغتنمت الفرصة كأنها كانت فى انتظارها ، أو كانت تشفق أن تضيع منها وهى قد كانت حقا فى انتظار فرصة تزعج بها الوزارة السعدية جهد مااستطاعت من ازعاج » .

ويقول العقاد : « سنحت الفرصـة اذن فينبغى ألا تضيع ، وبلغ من التهافت على انتهازهـا أنهم لم يكلفوا أنفسهم مشـقة اخفاء النية المبيتة وراءها » (١)

---

(١) سعد زغلول للعقاد ص ٤٥٦ ، ٤٥٧ .

لم تنتظر بريطانيا طويلا : ففى الساعة الرابعة والدقيقة الأربعين بعد ظهر يوم السبت ٢٢ من نوفمبر سنة١٩٢٤ وصل المندوب السامى البريطانى فى سيارة يتقدمها ويحيط بها قوة مؤلفة من ستمائة فارس من البريطانيين من حملة الرماح الى مجلس الوزراء حيث كان ينتظره سعد زغلول والوزراء فحيت المندوب السامى عند وصوله موسيقى الجيش البريطانى بالسلام البريطانى وقابل اللورد اللنبى « سعد زغلول » وسلمه تبليغ الحكومة البريطانية ، وعند انصرافه صدحت مرة اخرى موسيقى الجيش البريطانى بالسلام ٠

***

أما التبليغ الذى قدمه اللورد اللنبى الى سعد زغلول فاننا نترك اللورد لويد ، يرويه لنا فى مؤلفه « مصر منذ عهد كرومر » اذ يقول :

« ان لورد اللنبى كان يرى زملاءه ومواطنيه يصارعون الموت فى بيته ويذكر ما على مصر من افضال البريطانيين ويقدر موقف مصر امام هذه الحقيقة المرهبة ذلك الموقف الذى ينطوى على النية المؤكدة بعدم الشعور بالمسئولية بممارستها للاستقلال ، كان من شأن هذا الموقف أن يتفاعل بعنف فى مخيلة لورد اللنبى ، فرأى المبادرة فى الحال بتلقين مصر درسا قاسيا ! »

ويقول لورد لويد : « ان هذا الدرس كان فى تقدير لورد اللنبى النتيجة الطبيعية لحملة عدوانية على حقوق بريطانيا العظمى وعلى الرعايا البريطانيين فى مصر والسودان ، حملة مبنية على نكران الجميل وعدم الاعتراف بالخير الذى أسدته بريطانيا العظمى ! » ٠

***

أما تبليغ لورد اللنبى الى سعد زغلول فقد جاء فيه ما يلى :

« نبهت حكومة جلالة الملك دولتكم منذ أكثر من شهر الى العواقب التى لابد أن تنتجها هذه الحملة (يعنى الحملة التى يتهم الوفد بتدبيرها) اذا لم توقف عند حدها خصوصا فيما يتعلق بالسودان ، ولكن الحملة لم توقف ، والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان

العام ، وأظهرت أنها عاجزة عن حماية أرواح الأجانب أو أن ذلك لا يهمها كثيرا ! » .

وانتقل المندوب السامى الى تحديد طلباته ، فقال : بناء على ذلك تطلب حكومة جلالة ملك بريطانيا من الحكومة المصرية :

أولا ــ أن تعتذر اعتذارا وافيا كافيا عن الجناية .

ثانيا ــ أن تواصل بأتم نشاط ومن غير مراعاة للأشخاص البحث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين ــ بقطع النظر عن أشخاصهم وعن سنهم ــ أشد العقـــوبات .

ثم انتقل المندوب السامى الى جانب هام من الطلبات البريطانية من شأنه أن يعزل تلقائيا « سعد زغلول » عن الأمة فطلب فى البند الثالث من التبليغ أن تحظر من الآن فصاعدا أو تقمع تماما كل مظاهرة سياسية شعبية .

وطالب التبليغ بأن تدفع مصر الى حكومة جلالة ملك بريطانيـــا فى الحال تعويضا قدره نصف مليون جنيه .

ثم عرج التبليغ على غرض آخر من صميم أهداف الخطة البريطانية فطالب فى بنده الخامس بأن تصـــدر الحكومة المصرية فى خـــلال ٢٤ ساعة الأوامر بارجاع جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة من الجيش المصرى من الســـــودان مع التعـــديلات التى تنشأ عن ذلك وبصـــير اعلانهـــا فيما بعد .

وأعلن التبليغ بأن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الاطيان التى تزرع فى الجزيرة فبدلا من أن تكون ثلثمائة ألف فدان تصبح غير معينة المقدار على نسبة ما تقتضيه الحاجة .

وأخيرا أنذر التبليغ حكومة سعد زغلول أن تعدل عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فى الأمور الواردة فيما يختص بحماية المصالح الاجنبية فى مصر .

***

وقد أعلن المندوب السامى أنه اذا لم تلب جميع هذه المطالب فى

الحال فان حكومة جلالة ملك بريطانيا تتخذ فورا التدابير المناسبة لصون مصالحها فى مصر والسودان .

***

ثم بعث المندوب السامى البريطانى بتبليغ ثان الى سعد زغلول فى اليوم نفسه جاء فيه ما يلى :

الحاقا لتبليغى السابق اتشرف باعلانكم من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن مطالبها الخاصة المتعلقة بالجيش فى السودان وضمان المصالح الأجنبية فى مصر كما يلى :

أولا ـ بعدما يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة للجيش المصرى تنقل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة مسلحة تكون خاضعة وموالية لحكومة السودان فقط وتحت قيادة الحاكم العام العليا وباسمه تصدر العرائض للضباط .

ثانيا ـ ان القوانين والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الاجانب الذين لايزالون فى خدمة الحكومة المصرية وتأديبهم وخروجهم من الخدمة وكذلك الشروط المالية الخاصة بمعاشات الموظفين الأجانب الذين خرجوا من الخدمة يجب أن يعاد النظر فيها وتنقح طبقا لرغبة الحكومة البريطانية

ثالثا ـ الى أن يتم الاتفاق بين الحكومتين على موضوع حماية مصالح الاجانب فى مصر تحافظ الحكومة المصرية على مركزالمستشار المالىومركز المستشار القضائى وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند الغاء الحماية ، وتحترم بالمثل مركز المكتب الاوروبى فىوزارة الداخلية ومهامه الحالية كما حددت بالقرار الوزارى وتأخذ بعين الاعتبار المشورة التى يقدمها مديره العام فى الأمور الداخلة فى اختصاصه ! .

***

وبينما كانت وزارة الخارجية البريطانية تعد نصا للتبليغ الذى كانت تزمع توجيهه الى الحكومة المصرية بعد مصرع السير لى ستاك وبعد أن استمعت فى ذلك الى وجهة نظر اللورد اللنبى ، كان اللورد اللنبى قدشعر بأن وزارة الخارجية البريطانية ليست على استعداد لمجاراته فى خطته على

الوجه الذى يريده تماما ومن ثم بادر اللنبى من جانبه بتوجيه التبليغ الذى أعده هو الى سعد زغلول متجاهلا ذلك التبليغ الذى تقوم به وزارةالخارجية البريطانية باعداده والذى وصله فى اليوم ذاته وبعد أن سلم هو تبليغه الى سعد زغلول بساعات قلائل .

ويكشف اللورد لويد ، عن هذه الحقيقة فى مؤلفه « مصر منذ عهد كرومر » فيقول : ان هذا التبليغ كان يتضمن الآتى :

أولا ــ الاعتذار .

ثانيا ــ توقيع العقوبة على الجناة .

ثالثا ــ ابعاد الجيش المصرى عن السودان .

رابعا ــ تكوين قوة سودانية مستقلة بقيادة الحاكم العام للسودان .

خامسا ــ قيام مصر بدفع مليون جنيه مقابل الخدمات التى تؤديها لها قوة الدفاع السودانية .

سادسا ــ التزام مصر بتعيين من تختاره الحكومة البريطانية ليكون حاكما عاما للسودان .

سابعا ــ قبول التوسع فى زيادة المساحة التى تزرع فى الجزيرة الى المدى الذى لايضر بمصر وفقا لما تحدده لجنة فنية يكون من بين اعضائها عضو تختاره الحكومة المصرية ؛ ثم الابقاء على وظيفتى المستشار المالى والمستشار القضائى والمحافظة على مالهما من امتيازات وسلطات طبقا للأوضاع التى كانت قائمة فى الأول من مارس سنة ١٩٢٢ ؛ وكذلك الوضع بالنسبة للادارة الاوروبية فى وزارة الداخلية ، ووجوب الاستماع الى نصائح وتوصيات المدير العام لهذه الادارة .

ويقول لورد لويد : ان التبليغ الذى اعدته الحكومة البريطانية لم يتضمن نصا خاصا بالتعويض الذى تدفعه الحكومة المصرية ، ولاالنص الخاص بالموظفين وخدمتهم ومعاشاتهم التى ضمنها لورد اللنبى تبليغه هو ولكن لورد لويد يقول : انه كان على اللنبى ان يبادر بالعمل حتى يفوت على سعد زغلول فرصة الاستقالة وقبل أن يتمكن الراى العام

المصرى من أن يفيق من صدمة الحادث ومن الاجراءات الشديدة التى كان يتوقع نزولها به فى اية لحظة ويستعيد ثباته .

ويروى لورد لويد سببا أخيرا لتعجل لورد اللنبى فى تبليغه فيقول : ان الجاليات الأجنبية كانت فى حالة فزع واضطراب وكانت خاضعة لاستفزاز الصحافة الأجنبية ، وكان هناك خوف من أن تقع أعمال عدوانية ضد المصريين وضد الحكومة البريطانية .

ويقول : ان الخوف من التأخير كان فى محله لو جز أن يكون التأخير أياما لا ساعات ، ولكن المندوب السامى البريطانى وحده هو الذى كان فى استطاعته ان يقدر ذلك ويقدر مدى الأهمية فى السرعة الواجبة .

ثم يسجل لورد لويد تقديره لشجاعة ومقدرة الاجراءات السريعة الحاسمة التى اتخذها اللنبى والتى تجاوز كل قدر من الثناء ويقول : انها هى الصفات التى يعجز عن تقديرها حق قدرها أولئك الذين يجلسون بعيدا عن مركز الأحداث والذين لم يعالجوا بخبرتهم متاعب وثقل الظروف التى كانت تمر بها مصر ، ولم يشعروا بالضغط من جراء القرارات اليائسة التى يتعين على المسئولين أن يواجهوها يوما بعد يوم .

ويضيف لورد لويد أن المندوب السامى البريطانى لورد اللنبى دافع عن تصرفه لأنه رأى أن فرض الغرامة على مصر والتوسع فى زراعة أرض الجزيرة بالسودان كان من العناصر الأساسية ؛ لكى يدرك المصريون جسامة الجرم وليشعروا أيضا بقدرة الحكومة البريطانية وسلطانها وارادتها على الضرب فى سبيل قضية عادلة ؛ ولأنه كان من المصلحة أن تذكر مصر بذلك وان كانت الأساليب التى اتبعها محل شك من حيث الأساس الذى قامت عليه .

***

وأعلن وزير خارجية بريطانيا أن ما يعنى بريطانيا هـــو التأكيد بأن الاعمال العدائية ضدها تنتهى ، ويعلق لورد لويد على هذا التصريح قائلا : « انه لا الغرامة ولا التوسع فى رى ارض الجزيرة من شأنهما أن يحققا هذا الغرض ، بل كان من شأن هذه الاجراءات ان تكشف موقف بريطانيا

ان لم يكن فى مصر فللعالم أجمع لأنه كان اجراء غير ضرورى لاثبات قوة الدولة المسيطرة » .

ويقول لورد لويد : انه فيما يتعلق بالتوسع فى رى آرض الجزيرة فان ذلك الاجراء يصيب حتما ، قوما هم الفلاحون الذين لا يتحملون أية مسئولية مباشرة أو غير مباشرة عن الحادث ، ويمضى لورد فيعلن — فى خبث السياسة البريطانية — عطفه على الفلاحين ، ويقول : انه على بريطانيا تقع مسئولية الاهتمام بأمرهم وبحالتهم ! .

ثم يستطرد قائلا : ان قمة المشكلة الأساسية هو السودان وسلوك مصر وتصرفاتها ازاء بريطانيا ، فكان من المتعين اجبار مصر على استرجاع قواتها وموظفيها من السودان ، وهو اجراء تبرره الظروف التى أحاطت بالحادث ، كما أنه علاوة على ذلك كان اجراء مطلوبا اتخاذه لمصلحة السودان ذاته . وكان من المتعين أيضا أن تجبر مصر على أن تعلن اعترافها بالحكم الثنائى وبأدوات تنفيذ الاتفاقية المصرية البريطانية بشأن السودان وبجميع الاجراءات التى ترى بريطانيا اتخاذها هناك ، ثم يسترسل لورد لويد فيقول : « ان تبليغ لورد اللنبى وصل « سعد زغلول » وكان كل ما بقى بعد ذلك هو انتظار الرد المصرى ، رد سعد زغلول ! .

الفصل الخامس والأربعون

سعد والتبليغ البريطاني

« اللورد اللنبي يكشف فزع بريطانيا من اقدام سعد على الاستقالة والتخلي »
« عن الحكم والعودة لقيادة الشعب والثورة – سعد لايستقيل – موقف سعد على »
« ضوء السوابق الدولية – الزعامة الثورية تقضي برفض الانذار جملة وتفصيلا – »
« بريطانيا من جانب والامة من جانب يرقبان موقف سعد زغلول – كلمة من سعد كانت »
« كافية لاشعال الثورة من جديد – سعد زغلول يدعو مجلس النواب – ويطالب »
« الشعب بالاحتراس من الاندفاع او الانفعال وبالتذرع بالصبر والسكينة والحكمة – »
« سعد يقول : ان حياة الامم طويلة وان لم نحصل على مقصدنا اليوم فسنحصل عليه »
« غدا – وان سلامة مصر وسلامة القضية في الاعتدال والتعقل – الامة وبريطانيا »
« تقفان على رأى سعد – رد سعد على التبليغ البريطاني – سعد يقدم للانجليز ادلة »
« البراءة وحسن النية – سعد يعتذر ويدفع التعويض ويتعهد بتقييد حرية الشعب »
« في التعبير عن رأيه في الموقف – سعد يرد على المطالب الاخرى ردا سياسيا قانونيا – »
« سعد يعلن امله في رضاء بريطانيا بجوابه – مجلس النواب يرى ان سعدا تجاوز »
« الحدود في رده – سعد يهدد بالاستقالة ويحمل النواب مسئولية مايترتب على »
« ذلك – موقف عبد الحميد سعيد ورد سعد عليه – التبليغ البريطاني الثاني – »
« استقالة سعد – سعد يشرح موقفه للنواب وللشيوخ – سعد يقول : انه بعد »
« الاستقالة سيعمل كنائب بسيط في المجلس – سعد يعلن تاييده لكل وزارة تشتغل »
« لمصلحة البلد – مجلس النواب لم يدرك خطورة الموقف وتبعاته – بيان سعد للامة »
« والطلبة – الملك فؤاد واحمد زيور – مسئولية الساسة امام التاريخ – ماذا لو »
« استقال سعد في الوقت المناسب أو ظل في الحكم ورفض الانذار جملة وتفصيلا ؟ ».

***

قلنا انه كان باستطاعة سعد زغلول بعد أن تبين له ماتبين أن يستقيل بمجرد وقوع الحادث ، ويترك لبريطانيا وللمندوب السامي مواجهة الأمر ، ولقد رأى اللورد اللنبي ما في هذا الاتجاه من الخطر على الخطة البريطانية فأعد له ودبر واعتبره عنصرا أساسيا من عناصر تعجله في تقديم التبليغ ؟ وكان أخشى ما يخشاه أن يعود سعد الى الاستقالة فيتخلى عن الحكم ويحمل لواء الجهاد الثوري ويهيج الشعب وينزل الى ميدان الكفاح قبل أن يتلقى التبليغ البريطاني • ويؤكد اللورد لويد هذا المعنى فيقول :

ان اللنبى شرع فى العمل وسلم سعدا تبليغه قبل اقرار مجلس الـوزراء البريطانى للاجراءات المراد اتخاذها ضد مصر .

***

ذلك كان موقف بريطانيا ، وهذا كان أول اجراء اتخذته ضد مصر بسبب مصرع لى ستاك .

اما موقف سعد من هذه الاجراءات فقد كان لا يتفق مع السوابق الدولية فى العالم فى مثل تلك الحال ، ولم يتصرف سـعد فى موقفـه التصرف الذى يستند الى هذه السوابق وكلها تؤكد ان الدولة التى يلحق بشرفهـا اهانة ، ويقع عدوان على أرضيهـا أو تضار مصالحها بضرر جوهرى تقابل ذلك كله باعلان الحرب ، والحرب بهذا المعنى هى الدفاع عن الكرامة أو عن النفس بالوسائل التى تملكها الدولة ، وعلى الصورة التى تنطلق فيها طاقات الشعب ، سواء أكانت حربا معلنـة ، أم ثورة تندلع نارها دفاعا عن أرض الوطن والكرامة ، والامم تدخل الحـروب لهذه الغايات السامية ، وفى سبيل هذه الغايات العليا لا تخضع الدولة لانذار من الدولة المعتدية ، ولا تقعدها مظـاهر قوة خصمها ، بل تمضى فى دفاعها مستبسلة مستميتة ، ولتكن بعد ذلك مشيئة القدر ، وكان سعد هو السياسى المحنك والقانونى القدير يدرك هذه الحقيقة أو هذا العرف الدولى ، وكان يعلم أن الزعامة الثورية تحتم عليـه أن يبـادر باتخاذ احد سبيلين لاثالث لهما : فاما أن يبادر برفض الانذار البريطانى ويتخلى عن الحكم فورا ، واما ان يبقى فى الحكم اذا شـاء ، ويبـادر بقطع العلاقات بين مصر وبريطانيا ثم يواجه العنف بالعنف بغض النظر عن فوارق القوة والامكانيات بين مصر وبريطانيا ، ومهما كانت حال مصر من الضعف ففى مثل هذا الظرف لا بد أن تختفى هـذه الفوارق امام أعين الزعيم ، فلا يبقى أمامه الا الدفاع بكل ما لديه من امكانيات ، ذلك لان الاستسلام فى مثل هذا الموقف لا يمكن أن يؤدى الى مصير خير من الهزيمة ، اذا كانت الهزيمة هى مصير الدفاع .

***

والحق أن الموقف بعد التبليغ البريطانى ، كان بالنسبة لبريطانيـا وبالنسبة لمصر ؟ موقف ترقب ، كلتاهما فى انتظار كلمة سعد بعد أن تسلم سعد هذا التبليغ ، كلتاهما كانت ترقب هل هذه الكلمة ستنطلق مزمجرة مرعدة من قلب سعد الزعيم الثائر ، أو أنها ستخرج متعثرة متخاذلة من فم سعد الحاكم السياسى ؟ .

وكان من المتوقع أن صوت الوطن ؛ وحقوق الوطن ، وحرية الوطن ستعلو على كل صوت ؛ كانت كلمات الجهاد والثورة والحرب ؛ هي الكلمات التى يتوقع الكل أن تتجاوب اصداؤها فى البلاد ، وتنادى بها الأمة وينادى بها سعد ؛ ويهتف بها البرلمان ، ويتغنى بها الشعب ، فى كل مكان ، وكانت هذه الكلمات هي أخشى ماتخشاه بريطانيا .

***

وبينما كان الجو فى البلاد مشحونا بهذه الاحتمالات والتطلعات ، اذا بسعد يدعو مجلس النواب فى الثالث والعشرين من نوفمبر سنة ١٩٢٤ ليبلغ أعضاءه بأنه قد أعد الرد على التبليغ البريطانى معلنا رجاءه بأن يكون هذا الرد وافيا بمقاصد أعضاء مجلس النواب .

وخاطب سعد الأمة قائلا : أرجو الأمة جميعها أن تدقق فى الحالة الحاضرة تدقيقا عميقا ، وأن تتاملها من كل وجوهها ومن كل جوانبها، وان تحترس كل الاحتراس من الاندفاع وراء الأهواء والانفعالات التى لم تكن نتيجة التدبر فى الحال والتامل فيها لأن الموقف دقيق جدا واقل حركة طائشة تكلفنا تكاليف باهظة ، فعلينا أن نتذرع بالصبر وأن نلزم جانب السكينة وأن نثبت للناس اجمع اننا أمة حكيمة تعرف كيف تضبط نفسها وقت الشدة ، وكيف تلين لظروف ، وتشتد لظروف أخرى فيعرف العالم أجمع اننا عالمون بحقيقة موقفنا ، واننا نحاول أن نصل الى غايتنا بوسائل الحكمة والرزانة ، بالوسائل المشروعة ، لا بوسائل الخفة والطيش .

ومضى سعد زغلول يخاطب ممثلى الأمة قائلا : هذا ما أرجوأن تعرفوه وان تتواصوا بالعمل به فى هذه الظروف الحرجة ، وانى واثق كل الثقة من حضرات النواب لأنهم برهنوا على حكمة بالغة فى مواقف كثيرة ، وكذلك أرجو من الافراد جميعا شيوخا وشبانا ، أن يتدبروا هذا ، وان الزمن أمامنا طويل وحياة الأمم طويلة ، واننا اذا لم نحصل على مقصدنا اليوم ، فسنحصل عليه غدا ، ويجب أن نجعل دائما نصب أعيننا أن من الواجب علينا ألا نمكن خصومنا منا ؛ وألا نجعل لهم سلطانا علينا ، ولو بظاهر من الحق ، ويجب علينا أن نجردهم من كل سلاح هو الحق ، وان نسلح انفسنا دائما بالحق وباللياقة ، هذا ما أرجوه وهذا ما أرجو أن تصغوا اليه

وتسمعوه ، لانى اعتقد أن فى هذه الخطة ، خطة الاعتدال والتعقل ؟ سلامتنا وسلامة قضيتنا .

***

وهكذا سمع اللورد اللنبى وسمعت الأمة المصرية ، وسمع معهما العالم صوت سعد زغلول ينادى بالاعتدال ويدعو الى الحكمة ، والتعقل سمع الكل هذه المعانى المطمئنة الوادعة يعلنها هذا الصوت الذى كان الاستعمار يخشى أن يسمعه يجلجل بالدعوة الى الحرب ؟ والكفاح ، والثورة ! .

***

ورد سعد زغلول على تبليغ المندوب السامى واستهل رده بالاعراب عن الشعور بالألم وبالفظاعة بسبب الاعتداء الشنيع الذى وقع على حياة السردار ، وقال انه لايمكن اعتبار الحكومة المصرية مسئولة بوجه من الوجوه عن هذه الجريمة المنكرة التى ارتكبها مجرمون تمقتهم الأمة بالاجماع ، وذلك لأنها حدثت فى ظروف لم يكن فى الاستطاعة معها توقع ارتكابها او منعها .

وتناول سعد فى رده التبليغ البريطانى ، كما يتناول المحامى قضية متهم يترافع عنه ، فقال : ان الحكومة لا يمكنها أن تقبل التأكيد الذى تضمنته المذكرة الأولى من ان هذه الجريمة نتيجة لحملة سياسية لم تعمل الحكومة المصرية على تثبيطها ؟ بل أثارتها هيئات على اتصال وثيق بها ، لأن هذه الحكومة كانت تلجأ وتدعو دائما الى استعمال الطرق السلمية المشروعة فى المطالبة بحقوق البلاد ؟ ولم تكن على اتصال من أى نوع كان بهيئات تشير باستعمال العنف ، وان المسئولية الوحيدة التى تعترف بها الحكومة وتأخذها على عاتقها ، انما هى اقتفاء أثر المجرمين ، وقد اتخذت اجراءات سريعة وفعالة لهذا الغرض ؟ وان النتيجة المرضية التى أدت اليها هذه الاجراءات تجعلنا واثقين تمام الثقة من أن الجناة لن يفلتوا من القصاص العادل .

وباسلوب المحامى الذى يتلمس للمتهم الظروف المخففة ، مضى سعد يقول : انه لاثبات ما أثارته هذه الجناية فى البلاد من الأسف البليغ ، وارضاء لحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية اتشرف بان

اصرح لفخامتكم بان الحكومة المصرية تقبل أن تقدم اعتذارها ، كما انها تقبل أن تدفع مبلغ خمسمائة الف جنيه ، وتصرح الحكومة ايضا انهـا قد اعتزمت أن تمنع بجميع ما لديها من الطرق القـانونية كل مظاهرة شعبية يكون من شانها الاخلال بالنظام العـام ، وبانها سترجع عنـد الحاجة الى البرلمان للحصول على سلطة أوسع مما لها الآن .

***

ولم يتحدث سعد بلغة المحامي فحسب ، بل تحدث بلغة السياسى ، بل السياسى الذى يحمى نظاما ويحمى حكما ويحمى مصالح السياسى الذى يقبل الاعتذار لدولة أجنبية ، ويقبل دفع التعويض . ويرضى بأن يتعهد بمنـع الشعب من التعبير عن شعوره ، ورأيه فى مثل هذا المـوقف الخطير فى حيـاته .

***

واعتقد سعد ، بعد أن فرط فى رده الى هـذا الحد ، فقدم اعتذاره لبريطانيا وقدم الترضية المالية ، وتعهد بتقييد حرية الشعب ، اعتقد أنه بعد كل هذه الاستجابات يستطيع أن يجادل بريطانيا فى الأوضاع الخاصـة بالسودان ؛ فعرج فى رده على ما جاء بالتبليغ فى شأن السودان وقال : أما فيما يتعلق بالطلب الوارد فى الفقرة الخامسة من المذكرة الأولى ، والمفصل فى المذكرة التانية ؛ فأتشرف بأن ألاحظ لفخامتكم أن ما اقترح من ترتيب جديد للجيش المصرى بالسودان ، لا يعد فقط ، تعديلا للحالة الحاضرة التى سبق للحكومة البريطانية أن صرحت برغبتها فى المحافظة عليها ، بل هو مناقض تماما لنص المادة (٤٦) من الدستور المصرى التى تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش وهو الذى يولى ويعزل الضباط .

واما فيما يتعلق بالطلب الوارد فى الفقرة السادسـة ، فانى ألاحظ لفخامتكم ان مسألة ادخال تعديل ، منذ الآن ، على المقدار المحدود لمساحة الأراضى التى تروى بالجزيرة على الأقل سابقة لأوانهـا ، ويجب طبقـا

للتصريحات المتكررة التي أبدتها الحكومة البريطانية أن تحل باتفاق الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية .

ثم تناول سعد في رده ما جاء في التبليغ البريطاني خاصا بالموظفين الأجانب فقال : وأتشرف أن ألاحظ لفخامتكم أن حالة الموظفين الأجانب في مصر خاضعة الآن لأحكام قانون واتفاق سياسى لا يمكن تعديلهما من غير اشتراك البرلمان ، وعلى أية حال ، فان مذكرة الحكومة البريطانية لم تبين قط التعديلات التي يراد ادخالها على النظام الحالي ، ولذلك ، لا نرى في وسعنا الرد على هذه المسألة ، وأما فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية بوجه عام ، فان الحكومة المصرية اتخذت على الدوام أكثر الخطط تسامحا بالقدر الذي يتفق مع حرمة مبدأ الاستقلال ، ومع ذلك فان الدول الأجنبية لم تقدم أي اعتراض في هذا الشأن .

وختم سعد رده قائلا : اني لواثق كل الثقة من أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستجد هذا الجواب مرضيا تماما ، وعلى أية حال فقد أملته علينا روح الرغبة الخاصة في ابقاء وتوطيد أحسن العلاقات مع الحكومة البريطانية بما يتفق مع حقوق مصر .

***

ولقد تبين من المناقشات في المجلس ، عند تلاوة هذا الرد ، في جلسته ، ان المجلس لم يفوض « سعد زغلول » في غير قبول ثلاث مسائل فقط ، ومن ثم ، فان النواب أخذوا على سعد ؟ أنه سلم بجميع المطالب ؟ وأجاب سعد قائلا : ان الرد قد أرسل وانه خرج من يده ؟ ثم واجه النواب بسؤال جوهرى بشأن الثقة به والتأييد له ، أو بعبارة أدق ؟ وجه اليهم سؤالا لوح فيه بالتهديد بالاستقالة ، وتحميلهم المسئولية فيما يترتب على ذلك ، فسألهم : هل الوزارة قامت بواجبها ، أو لا ؟ وهل هى أهل للثقة ، أو لا ؟

ووقف النائب عبد الحميد سعيد يقول لسعد : كنا نود ان يكون رد الحكومة حافظا لكرامة الامة ، وأن يكون قوامه الاباء والشمم ، لأن كرامة هذه الامة قد امتهنت والحكومة قد امتهنت ايضا ، وقد اولينا الحكومة ثقتنا على ان تقبل ثلاث طلبات ، وحددناها لها ، واما مسالة

المظاهرات فقد بحثنا فيها ، فقبول الحكومة منع المظاهرات تسليم منها للحكومة البريطانية بالتدخل فى شئوننا الداخلية ، ولم يقر عبد الحميد سعيد موقف سعد زغلول ، واعلن أن المعارضة تعضده فى رفضه للموافقة على ما اتخذه سعد من اجراءات فى هذا الصدد .

***

وفى هذه المرحلة من مراحل المناقشة ، بدا واضحا أن سعدا قد انهكه المرض وتقدم السن ، فلم يعد سعد ذلك الزعيم الثائر الذى تحمل مسئولية قضية الاستقلال ، وذلك عندما وقف سعد زغلول يقول : أود لو أن المجلس لا يوافق على مافعلت ، فسيان لدى الأمران ، انى لا أدافع عن شىء ، فقد فعلت جهد طاقتى ، وأنتم أحرار فيمـــا تقررونه ، وعلى كل حال لا يمكننا التبديل فى شىء الآن ، وعليكم أن تقولوا لى ، اما خيرا فعلت ، أو شرا فعلت .

***

وبينما كان سعد يلقى بيانه كان المندوب السامى البريطانى يبلغه رسالة أخرى يقول فيها : ردا على رســـالتكم بتاريخ اليوم ، أتشرف أن أبلغكم أنه نظرا الى رفض الحكومة المصرية تلبية مطالب حكومة جلالة الملك الواردة فى الفقرتين الخامسة والسادسة من بلاغى المقدم أمس ؟ أرسلت التعليمات الى حكومة السودان بما يلى :

أولا — أن يخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية المحضـــة فى الجيش المصرى ، مع التغييرات المعينة التى تترتب على ذلك .

ثانيا — منح السودان مطلق الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة من ثلثمائة ألف فدان الى حد غير محدود ؟ وفقـــا لما تقضى به الحاجة .

وقال المندوب السامى فى كتابه : ستعلمون دولتكم فى الوقت المناسب العمل الذى ستتخذه حكومة جلالة الملك ، نظرا الى رفض دولتكم قبول المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب فى مصر ؟ وانى أســجل أن الحكومة المصرية قد قبلت فيما قبلته من المطالب المطلب الرابع ، فحكومة جلالة الملك تنتظر أن يدفع لى مبلغ نصف مليون جنيه قبل ظهر الغد .

وفى اليوم نفسه ، بادر سعد فوجه الى المندوب الســامى كتابا قال فيه : ردا على مذكرتكم المؤرخة أمس ، والحاقا لمذكرتنا المؤرخة فى ٢٢ الحالى ، أتشرف بأن أرسل اليكم مع هذا تحويلا على البنك الأهلى المصرى بمبلغ خمسمائة ألف جنيه ، أما فيما يتعلق بالاجراءات المبينة فى الفقرتين الأولى والثانية من مذكرة فخامتكم ؛ فان الحكومة المصرية تتمسك بجميع ما أبدته من التصريحات فى مذكرتها المؤرخة فى ٢٢ الجارى ، وتحتج احتجاجا صريحا على ما اتخذته حكومة صــاحب الجلالة البريطانية من القرارات ، وهى ترى أنه لا مسوغ لها ، وتعتبرها مناقضــة لما لمصر من الحقوق المعترف بها .

***

وفى مساء اليوم نفسه ؛ اجتمع مجلس النواب ، ووقف سعد زغلول فى المجلس ، وقال : ان الوزارة قد رفعت استقالتها الى الملك ، وتفضل حفظه الله بقبولها ، واننا من يوم تلك الحادثة المشئومة ، وخصوصــا من يوم أن أبلغت الحكومة المذكرتين اللتين تعرفونهمــا ، ونحن نود الاستقالة ، وقد كاشفت بذلك الملك يوم السبت الماضى ، ولكنه لم يرض أن يبت فى الأمر ، ولم تود الوزارة أن تعرض عليكم ذلك خشــية أن تتوسطوا فى منعها ؛ كما فعلتم فى الماضى ، لأن الاسـتقالة هذه المرة كانت نتيجة تفكير طويل وتأمل دقيق وأسباب كثيرة ، منها ما يمكن أن يباح به ، ومنها ما لا يمكن الاباحة به ، ولذلك لم نرد أن نكاشفكم بها حتى تنفذ ، لأن فى نفاذها خيرا للبلاد .

واستطرد سعد يتحدث فى هذه اللحظة التاريخية الخطيرة فى حياة البلاد فى حاضرها ومستقبلها ، ويقول : راينا هذا ، وصممنا عليه ، ولم يكن حب المنصب ليدعونا الى البقاء فى مراكزنا ، وانما كان بقاؤنا فيها حبا للمصلحة العامة ، فاذا اقتضت هذه المصلحة التنحى عن هذه المناصب فالواجب يقضى علينا أن نبتعد عنها فرحين مسرورين ، كما دخلناها مرتاحين لخدمة البلاد ، اى ان خدمة البلاد هى الغـاية التى نقصدها من تولى الاحكام ومن اعتزالها .

***

كان فى استطاعة النواب بعد سماعهم هـذه العبارات ان يدركوا أن

الذى يخاطبهم هو سعد زغلول الحاكم السياسى ؟ لا سعد زغلول الزعيم الثورى ، سعد زغلول الذى قال لعبد اللطيف الصوفانى فى المجلس : ان الرد على التبليغ البريطانى حاز استحسان عموم النواب ! ولما قال له الصوفانى : انه استحسان الأغلبية فقط ، رد عليه قائلا : ليست المسألة أنكم قبلتم أو رفضتم . وانما المهم فى الأمر أننا وضعنا هذه المذكرة لأننا أردنا أن نضعها نحن لما فى ذلك من الفائدة للبلاد . وسعد الذى قال : رأينا أن تظهر البلاد بمظهر المعتدل الحكيم لتكسب عطف العالم أجمع ، وقد حصل ذلك فعلا ، وقد هنأنا كل العقلاء الذين قرءوا المذكرة وتأملوها وأظهروا لنا اعجابهم بها .

ان سعدا الذى قال هذا كان سعدا الحاكم الذى وضع حقوق البلاد فى كفة ؛ والظهور بمظهر المعتدل الحكيم وكسب عطف العالم وتهنئة العقلاء واعجابهم فى كفة أخرى !

لقد قال سعد فى المجلس : نحن وضعنا الرد ، وتحملنا المسئولية عنه ، أمامكم وأمام الأمة ، وأمام التاريخ ، وانا لا نحيد ولا نتخلى عن هذه المسئولية ، بل نفتخر بها . وكان حقا على سعد أن يوضح للأمة هذه المسئولية التى يفتخر بها ، وقد أوضحها فقال : نعم ، اننا كتبنا الرد مكرهين ، ولكنكم أجمعتم على قبول ثلاثة شروط جاءت فى المذكرة ولم يشذ واحد منكم عن قبول هذه الشروط الثلاثة ، وأما الشرط الرابع وهو المتعلق بمنع المظاهرات فقد جعلنا الأمر فيه معقولا مقبولا ، هنأنا عليه كل عاقل ، لأننا قلنا : اننا نمنع من المظاهرات ما كان ضد النظام العام ، وما من أحد فى العالم يخالفنا فى هذا الرأى مطلقا ، لا أنتم ولا غيركم .

ولما اعترض عليه النائب أحمد المليجى قائلا : اننا لم نوافق على هذا الشرط وان فى قبوله قبولا لمبدأ التدخل فى شئوننا الداخلية ، قال سعد : نحن فى مركز أعلى من ذلك ، فليس الأمر خاصا بسعد ؟ أو زيد ، انما الأمر أمر الوطن ، أمرنا جميعا فلا تتعجلوا .

***

وكان حقا للنواب عندئذ أن يسمعوا من سعد زغلول دعوته للجهاد

ودعوته للثورة ؟ من أجل الوطن ، ما دام أنه يقول : ان الأمر أمر الوطن؟ فاذا بهم يسمعونه وهو يقول لهم : لا تتعجلوا ، ربما كنا فى المعارضة ، معكم غدا . اننا تركنا الوزارة لأننا كنا ندافع عن الوطن دفاعا كريما وتركناها لنستمر فى هذا الدفاع .

نعم ، ان الصورة التى تخيلها سعد زغلول الحاكم للدفاع ، كانت مقاعد مجلس النواب وتحت قبته ؟ ولم تكن ساحة الثورة والقتال والكفاح فى كل مكان .

***

ومضى سعد زغلول يعرض على النواب أسباب استقالته فقال : انه بين للملك هذه الأسباب ، وقال له : ان بقاءه فى الوزارة ربما يعرض البلاد لخطر أكثر وأعم .

ومضى سعد يشرح لمجلس النواب كيف أن اللورد اللنبى على الرغم من قبول دفع التعويض ، ومنع المظاهرات ؟ وبالرغم من اكتفاء الحكومة المصرية بمجرد الاحتجاج على ما تضمنه التبليغ من نوايا الحكومة البريطانية فى السودان فان اللورد اللنبى على الرغم من هذا كله ، أصدر أمره باتخاذ أول تدبير ايجابى ضد مصر ، فوجه التعليمات الى الجنود البريطانيين باحتلال جمارك الاسكندرية ، ولم يدرك سعد زغلول أن هذا الاجراء الذى أقدم عليه اللورد اللنبى ، كان سببه تخاذل سعد زغلول وتراجعه أمام التبليغ البريطانى وتهديدات بريطانيا ، بل انه ظن أن سبب هذا الاجراء وسبب كل ما تمضى بريطانيا فى اتخاذه ، انما هو مجرد بقائه فى الحكم ، فأعلن أنه لما ورد اليه هذا الاخطار من المندوب السامى رأى بعد التمهل أن بقاءه فى الحكم مستحيل ، وانه وزملاءه لا يمكنهم أن يصبروا أكثر من ذلك ، فكتب الى الملك عريضة فصل له فيها وجوه المسألة كلها ، واختتمها قائلا : « ازاء هذه التعديلات المتتالية المضرة بالبلاد ؟ لا يسع الوزارة الا أن تلح على جلالتكم بأن تتفضلوا بالاسراع فى قبول الاستقالة ، لأنه ربما كان فى هذه الاستقالة وفى قبولها ما يقى البلاد شر الأضرار المتوالية » .

واستطرد سعد فقال للنواب : وبعد رفع هذا الكتاب الى الملك وصلنى من جلالته تفضله بقبول الاستقالة ، فحمدت الله وشكرته على هذا الفضل العميم ، وأتيت الآن لأعرض عليكم ماكان ، وساشتغل معكم كنائب بسيط واسأل الله سبحانه وتعالى ان يوفقنى فى حياتى النيابية، كما وفقنى فى حياتى الوزارية .

***

وهكذا تحدث سعد زغلول حديثا يشير الى الهزيمة والتراجع ؟ والى العجز عن مواجهة الخصم ؟ حديث المهزوم الذى قبل التسليم للعدو ، وفى النهاية حديث من يريد أن يحتفظ لنفسه بخط الرجعة فى قضية الحكم ، لأنه عاد فى حديثه هذا الى المناورات السياسية فقال : وبما أننا لم نستعف من الوزارة الا خدمة للمصلحة العامة فانى مستعد مع أصدقائى الكرام من أعضاء هذا المجلس لأن نؤيد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد ، أى للمصلحة التى قبلنا الحكم لخدمتها ، والتى تركنا الحكم لخدمتها .

وطلب سعد الى المجلس أن يؤجل أعماله الى أن تتألف حكومة جديدة .

***

والواقع ان سعدا بموقفه هذا قد تخلى عن حقوقه الدستورية ، وتخلى عن مواقفه السابقة دفاعا عن الدستور ، ودفاعا عن حقوق الأمة فى هذا الدستور . هذا الدستور الذى يعطى ويولى الحكم من تتوافر له ثقة البرلمان ، ولم يكن هناك شخص سوى سعد تتوافر له هذه الثقة ، واحتج مجلس النواب على التبليغ البريطانى وأعلن أن تصرفات بريطانيا منافية لحقوق البلاد لما فيها من الاعتداء على استقلالها والتدخل فى شئونها والعبث بدستورها ، وتهديد حياة البلاد الزراعية والاقتصادية ؟ فضلا عن أن هذه الاعتداءات ، ليست لها أية علاقة بالجريمة ، ولا نظير لها فى التاريخ .

***

أعلن مجلس النواب المصرى رأيه فى الموقف ، وتمشيا مع موقف

سعد زغلول لم يدرك مجلس النواب أن حل قضية الدستور ، وحل قضية الاستقلال لا يتم الا فى مصر ، لا خارج مصر ، وأنه بيد الأمة المصرية ؛ لا بيد حكامها . لم يدرك هذا ، فأعلن مجلس النواب المصرى احتجاجه الشديد على تصرفات بريطانيا الجائرة الباطلة ، وقال المجلس : انه يشهد الأمم المتمدينة على فداحة تلك المطامع الاستعمارية التى لا تتفق مع روح هذا العصر ، وحقوق الأمم المقدسة ، ويبلغ برلمانات العالم احتجاجاته ، ويرفع الأمر الى مجلس عصبة الأمم طالبا اليه التدخل فى الأمر لرفع الحيف عن أمة بريئة تتمسك بحقوقها المقدسة فى الحياة والحرية ، ولا تبغى عن استقلالها بديلا .

***

انتهى مجلس النواب الى قرارات سلبية ، والى شعارات ايجابية ، ولم يقف من بين أعضاء الوفد من يبصر النواب بالمصير الذى ينتظر قضية الدستور ، ولم يرتفع فى هذا الشأن الا صوت عبداللطيف الصوفانى ، ذلك الصوت اليتيم الذى وقف صاحبه فى الجلسة وقال: « ان لى اقتراحا أريد اثباته فى مضبطة الجلسة ليكون حجة لنا فى المستقبل ونصه : ان كل تصرف حصل من حكومة استقالت ـ يعنى حكومة سعد زغلول ـ أو يحصل من حكومة مقبلة ، وكان هذا التصرف مخالفا لارادة المجلس أو كان المجلس معطلا ، وفى هذا التصرف أى عبث أو مساس بحقوق البلاد ، يكون هذا عملا فرديا لا تتحمل الأمة اية نتيجة تترتب عليه ، ما دامت الامة لم تقره ولم تقبله ». كان هذا الصوت أضعف الايمان فى هذا الموقف الخطير .

***

ومضى سعد زغلول الى مجلس الشيوخ لينهى اليه انباء الأزمة ويعلن فيه موقفه ، فقال فى ذلك : انه كان يعتقد أن المذكرة ولهجتها اللطيفة مع معناها ومرماها اللذين كانا فى محلهما ، المذكرة التى استحسنها كل من اطلع عليها ، المذكرة التى كان من المنظور انها تلين من حدة جناب المندوب السامى ، ومن الحدة التى اثارتها تلك الجريمة التى كانت الوزارة أول مستنكر لها وآسف عليها ، واظهرت ذلك بجملة ادلة ، كما أن الامة شاركتها فى هذا الأسف الشديد ، ودل الحزن الذى تضمنته على أن الأمة بريئة كل البراءة من هذه الجريمة ، وانه من الظلم الفاحش ان تلقى مسئوليتها على عاتقها ، مضى سعد يقول : كنا نظن ان هذا الأسف العام وهذا الحزن وهذا السخط الذى كان

يرتفع عن كل كاشفة ، يثبت للامة الانجليزية اننا قوم متحلون بكل الصفات الشريفة ، وان كان فينا بعض اشرار ، فشاننا فى ذلك شان جميع الامم ، ولكن لا ينبغى ان يؤخذ البرىء بجريرة المجرم ، ولا ان تؤاخذ الامة بفعل سفهائها الذين لا تخلو أمة منهم، ولكن قدر الله علينا ما قدر ، ونحن لا نحرم عناية الله ، لاننا وان كنا ضعافا ، أصحاب حق ، وللحق كلمة يقولها ان شاء الله .

***

نعم كان سعد ضعيفا ؛ وكان صاحب حق ؛ وصحيح أن مصر لم تحرم عناية الله وان كانت قد ظلت تطالب بهذا الحق حتى ثورة عام ١٩٥٢ ، فانتزعت لها الثورة حقها انتزاعا .

***

وعاد سعد يخاطب الشيوخ بلغة الحكمة والعقل ؛ ويقول : قبل أن أبرح هذا المكان ، أرجو من حضراتكم وكل سامع لى أن يدقق النظر فى الحالة الحاضرة وفى مركزنا ، فتواصوا بالصبر وبالسكون والهدوء ، فاننا بهذا السكون والصبر يمكن أن نصل ان شاء الله الى غايتنا ان عاجلا أو آجلا .

وطالب سعد مجلس الشيوخ بتأجيل جلساته ، وصرح للمجلس بأنه وزملاءه مستعدون بكل اخلاص أن يؤيدوا فى مجلس النواب كل وزارة تعمل لمصلحة البلاد ، وانه ليس فيهم عاطفة معارضة الا فيما يختص بالمصلحة العامة ؛ وانهم خدام هذه المصلحة ومؤيدون لكل من يؤيدها ؛ وبعث مجلس الشيوخ باحتجاج مماثل لاحتجاج مجلس النواب .

***

وقدم سعد زغلول استقالته الى الملك ، فابلغه الملك فى يوم ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ قبول الاستقالة ، وخاطب سعد الامة قائلا : ان الوزارة بعد ان اجتهدت فى تسوية الحالة السيئة التى نشات عن الجناية المنكرة المقوتة ، وبعد ان افرغت جهدها فى وقاية البلاد من شرها ، بحسب ما املته عليها مصلحة الامة ، رات ان استمرارها فى الحكم صعب ، وربما يعرض الوطن لأخطار ربما لا تحدث فى تخليها عن الحكم فلهذا رات ان تستقيل من منصبها ، فتفضل جلالة الملك حفظه الله بقبول هذه الاستقالة ، فنرجو الامة أن تتفهم هذه الحقيقة حق الفهم، وأن تدرك انها فى مصلحة البلاد ، والا تاتى اى عمل يكون فيه تكدير

للراحة او تهويش للافكار ، والله يحفظها من شر العاديات ويصل بها الى احسن الغايات ، وانى مستعد مع اصدقائى لتاييد اية وزارة تشتغل لمصلحة البلاد ونطلب لها كل توفيق .

***

وبينما كان سعد يلقى بياناته ويبعث بندائه الى الأمة كانت الأمة تغلى وتتأهب للانفجار فى وجه المستعمر المعتدى ، فاجتمعت الوفود ، وتكونت المظاهرات ، وذهبت الى سعد وكيل الأمة ، وزعيم الشعب ، لتسمع منه كلمته فخطب فيهم قائلا :

« انقلوا عنى أننى قدمت الاستقالة لمصلحة البلاد ، وأننى أرى أن المظاهرات ليست فى مصلحة البلاد ، وأننى أدعوكم الى الهدوء والى البعد عن الطيش ، واننى مستعد لتأييد أية وزارة تأتى وتكون حائزة للرضاء العام عاملة على تحقيق آمال البلاد ، فان الموقف دقيق جدا ، وأنا واثق من أنى وأنا خارج الوزارة ، سأستطيع خدمة البلاد أكثر ألف مرة ، مما لو كنت داخلها ، وتيقنوا أن الله معنا ، ولابد أن تفوز الأمة فى النهاية ان شاء الله .

ثم وجه سعد الحديث ، فى هذا الخطاب ، الى الطلبة ، فقال : علمت انكم أضربتم عن تلقى الدروس ، فلماذا ؟ اننى أنصح لكم بالعودة الى دروسكم لأن هذا فى مصلحتكم وفى مصلحة البلاد ، يجب أن تحافظوا على الهدوء والسكينة ، وأن تتواصوا بذلك وتنقلوه عنى الى اخوانكم جميعا ، انى أقدم لكم هذه النصيحة بصفتى أبا لكم شفيقا عليكم ، فاسمعوها واعملوا بها .

***

ووضحت جميع مقدمات الخطة البريطانية ، ثم بدأت النتائج تتوالى الواحدة بعد الاخرى ، وراحت بريطانيا تجنى ثمار خطتها .

وما من شك فى ان هذه المواقف المتخاذلة التى وقفها سعد بعد مصرع السير لى ستاك ، قد ساعدت بريطانيا الى حد بعيد على جنى هذا الثمار ، فنحن اذا استعرضنا هذه المواقف وجدناها تسير ، ربما من غير وعى او ادراك من سعد ، وفقا للخطة البريطانية وفى اتجاه اهدافها اذ نجد سعدا يقف فى مجلس النواب ويعلن انه فى الوقت الذى يسلم

فيـه ببعض المطالب التي وردت في التبليغ البريطاني والذي يحتج هو عليه ، فانه حرص كل الحـرص على جعل لهجة الرد المصرى لطيفة ، ويقول : انه كان من المنظور ، انها تلين من حدة المندوب السامي وتخفف من حدة الجريمة ! ، ثم نجد ان سعدا يعلن اعتذاره ، واعتذار الحكومة ، واعتذار الامة لبريطانيا ، ويعلن اسفها واستنكارها للحادث ، ثم نراه يقف مرة اخرى ليوجه الخطاب للامة الانجليزية ويقـول لها في ضراعة وتوسل : لا ينبغى أن يؤخذ البرىء بجريرة المجرم ، ونراه تارة يوصى الامة المصرية بالصبر والسكون والهدوء ، ثم يعلن استعداده هو وباقى اعضاء الوفد لتاييد كل وزارة تشتغل لمصلحة البـلاد بكل اخلاص . ونجده في موقف يعلن فيه أن اسـتمراره في الحكم صعب وقد يعرض الوطن لاخطار ربما لا تحدث في حالة تخليه عن الحكم ! ثم نجـده في موقف آخر يدعو فيه الى الهدوء والبعد عن الطيش ، ومن ثم يباعد بين الشعب ، ومجرد التفكير في الثورة ، ثم نراه يمعن في دعوته الخانعة الى حد أن يدعو الطلبة الى الامتناع عن الاضراب والى الحرص على الهدوء والسكينة .

***

لقد تنحى سعد زغلول عن الحكم ، وهو زعيم الثورة ، وقائد الأمة ؛ وصاحب الأغلبية السـاحقة في البرلمان ، وترك للملك أحمد فؤاد ان يتصرف ؛ فماذا كان قرار الملك ؟ لقد تصرف الملك فاختار « أحمد زيور » ليكون رئيسا للوزارة ، وأحمد زيور الذى يصف شخصيته عباس محمود العقاد فيقول عنه : انه رجل أشهر ما اشتهر به قلة الاكتراث ، وفلسـفة المعيشة الرخية ؛ وعلى الدنيا بعد ذلك السلام ، فما كلف نفسه قط قراءة الصحف المعارضة أو الموالية ، وأعجب من ذلك انه لم يكلف نفسه قراءة الدسـتور .

***

ذلك كان « أحمد زيور » رئيس الوزراء الجديد ؛ الذى كان عليه أن يواجه أزمة مقتل سردار الجيش المصرى ، ويواجه بريطانيا .

هكذا كان مصير قضية الاستقلال ، وقضية الدستور ، بعد أن نجحت بريطانيا في تفتيت وحدة البلاد ، وتفتيت مطالب الشعب ، وبعد أن تم لها استدراج سعد من ساحة الجهـاد الوطنى الى الحكم ، ومن الزعامة الى رياسة الحكومة .

وعلى هذه الصورة ، ترك سعد رياسة الحكومة ، ولكن على الرغم من هذا كله ، بقيت الأمة الطيبة على ثقتها بسعد زغلول ، غير أن بريطانيا مضت فى خططها بلا هوادة ، وبلا توقف .

ولعله من الانصاف الا نحمل سعدا وحـده التبعة فيما منيت به الأمة آنئذ ، وفيما مرت به من احداث ، فان له فى تحمل هذه التبعات شركاء من خصومه السياسيين . لأن الأمة جمعاء كانت فى كفاح ضد بريطانيا وضد الملك ، مما كان يحتم على الجميع ان يحتفظوا فيما بينهم بالتضامن أمـــام هذا العدو المشترك ، ليواجهوه فى صف واحد وبكلمة واحدة ، وكان أخرى بالساسة جميعا ، فى تلك المرحلة أن يثبتوا على تاييد سعد زغلول ويطالبوه بادىء ذى بدء ـ لمجرد علمهم بالانذار البريطانى ، وعقب مصرع لى ستاك ـ بأن يقف وهم من ورائه سندا قويا ، ليثبتوا أن أبناء هذه الأمة قادرون فى أحرج اللحظات الحاسمة فى تاريخ بلادهم على التماسك والوقوف صفا واحدا امام اعداء الامة . كان عليهم جميعا أن يعلنوا قبولهم لقيادة سعد زغلول برغم مرضه وشيخوخته ليشدوا من أزره ، ويرفعوا من روحه ومعنويته ، وان يؤكدوا جميعا للامة ، انهم ما زالوا عند حسن ظنها بهم ، كان عليهم أن يعملوا جميعا على مساندة سعد لا من أجل شخص سعد ، بل من اجل ان يبقى للأمة قوة الاندفاع الثورى ، فيواجه الشعب كله بريطانيا ، فى وحـدة لا تتفكك وصلابة لا تلين .

ولكن الساسة من خصوم ســعد واصدقائه لم يفعلوا ذلك ، لأن عقليتهم ونفسيتهم ، كانت أرضا خصبة لبذور الشـــقاق والفتنة التى بذرتها بريطانيا والملك بينهم ، فاصبحوا ولا هم لهم الا التطلع للحكم والصراع من أجله .

***

وهكذا كتب القدر على الأمة المصرية ، أن ترى كفاحهـا الثورى ، وجهادها الخالص ، يبدده فى النهاية ســـاستها ، فيذهب الكفاح ، ادراج الرياح ، ويصبح الجهاد والشـــهداء قرابين على مذبح الأهواء والأنانية ، والمصالح ، وفى سبيل الحكم والسلطان .

***

ان هذا المصير الذى انتهت اليه مصر فى نوفمبر عام ١٩٢٤ ، يحملنا على أن نرجع الى الوراء قليلا ، لنقف فى أحداث شهر مارس سنة ١٩٢٤ ، حينما عرضت رياسة الحكومة على سعد ، ولنراجع الحساب بين التاريخين ؟

حساب الكسب والخسارة ، حتى تتبين ما عاد على البلاد من رياسة الوزارة ، وما الذى أصاب الحركة الوطنية بعد التطلع الى الحكم فى ظل الاحتلال وفى ظل سلطان الملك فؤاد .

لا مشاحة فى أن « سعد زغلول » أراد أن يمارس الحكم بوصفه رئيسا للوفد المصرى ، رئيسا للحزب الذى تنضوى تحت لوائه الأكثرية العظمى من الأمة ، والذى يسيطر على الأغلبية الساحقة فى البرلمان ، كما أن سعدا حرص طوال مدة حكمه على أن يقف من الملك فؤاد موقف الحزم والتشدد فى معركة الدستور ، وها قد رأينا موقفه من معركة الاستقلال .

ولكن هل كان سعد على صواب فى تقديره حينما قدر لنفسه النجاح فى معركة الدستور ، فقدمها على معركة الاستقلال ؟ وهل يقول العقل انه يمكن ان يكون لبلد غير مستقل دستور ؟ وما قيمة الدستور بلا استقلال ؟ وايهما اولى بان يبدا الشعب الكفاح من اجله؟

ويحلل عباس محمود العقاد الموقف ، بعد استقالة سعد من الحكم فيقول :

والآن وقد حانت الفرصة واستقال سعد ، وهو الرجل الوحيد الذى يحول بينه وبين الانفراد بسلطان الدستور (يعنى الملك فؤاد) واتفقت رغبته ورغبة الدولة البريطانية ورغبة اللورد اللنبى فى صد هذه القوة الكبيرة التى تشق طريقها بارادتها ولا تنتظر الأقوياء حتى يشقوا لها الطريق لتمضى فيه مضى الاتباع ؛ قبض الملك فؤاد بيديه على أعنة السياسة المصرية ، ووطد العزم على الاستئثار بسلطان الحكومة ، وتحقيق الغاية التى تأهب لها منذ سنوات .

***

هكذا كانت الحال عندما استقال سعد ، ولهذا يجدر بنا أن نتساءل من جديد : هل كان من صالح سعد أن يقبل رياسة الوزارة ، مع علمه — سلفا — بكل هذه الحقائق التى لم تكن لتخفى عليه وهو السياسى المحنك الاريب ؟ لقد عالج عباس محمود العقاد هذا الموقف فقال :

لاحظ بعض الناقدين أن سعدا قبل الوزارة وكان عليه ألا يقبلها ،

وان يعهد بها الى أحد أنصاره وحلفائه لئلا يضطر وهو فى الوزارة الى أن يجيز ما لا يجيزه الزعيم الوطنى فى حل القضية المصرية .

ويقول العقاد : انه فات هؤلاء أن مجرد التنحى عن رياسة الوزارة لهذا الغرض ، معناه الاستعداد للرضا بما دون المطالب الوطنية ، واتخاذ المناورات المصطنعة لتسهيل النزول عن تلك المطالب ، ثم ماذا يكون اذا تطلب الأمر ، موافقة النواب « وسعد » رئيس النواب ؟ فليس هنا من ضرر يتقى باجتناب سعد رياسة الوزارة عقب الانتخابات الأولى ، ولكن الضرر كل الضرر فى ذلك الاجتناب ؛ انما ينبغى للزعيم الوطنى أن يتنحى عن الانتخاب أو يتنحى عن رياسة الوزارة ، اذا حبطت وسيلة الدستور لتحقيق المصالح العامة والمطالب القومية وذلك تقدير لا يطالب سعد بافتراضه فى ذلك الحين ، ولو كان سعد يعلم العيب العلم القاطع الذى لا مراء فيه لوجب عليه أن يقنع الجماهير بما هو مقتنع به ، وأن يضع أيديهم على الحقيقة بتجربة لا تحتمل الجدال . ويستطرد العقاد فيقول :

وخير مقياس نقيس به الخطط أن ننظر الى الخطة التى تناقضها ونذهب معها الى جميع نتائجها لكى نوازن بين النتائج فى الحالتين ؛ وليس فى نتائج رفض الانتخاب ورفض الوزارة فى ذلك الحين ما هو أجدى وأحق بالاطمئنان من نتائج القبول على أسوأ الفروض .

ويقول : « نحن من المعتقدين أن سعدا أصاب فى قبول الوزارة هذه المرة ، لأنه كان يخطىء لو رفضها بعذر ، من تلك الأعذار ، وليس منها ما يستحق المبالاة » .

***

ونحن لا نوافق على هذا القول ، لأننا لا نرضى لوكيل الأمة المسئول عن قضية الاستقلال وقضية الدستور أن يحدد مواقفه على أساس التجارب والموازنة بين النتائج ، فصفات الزعامة الأساسية هى القدرة على تفهم الخطط وتقدير النتائج ، واختيار أنسب السبل وأصلح الأوقات للعمل ، فاذا أخطأ الزعيم فى التقدير وفى الخطط وفى النتائج ؟ واذا أساء اختيار

أنسب السبل ولم تتوافر له القـــدرة على توقيت تصرفاته واتخاذ قراراته الحاسمة ، انتفت عنه صفة الزعامة ، لأن مستقبل الشعوب يتوقف فى معظم الأحوال على قرار صـــائب يتخذ فى الوقت المناسب ، وفى قوة واصرار يشعران المستعمر تماما انه يواجه قرارات جدية حاسمة لاتردد ولا تراجع فيها .

***

ولقد عالج لورد لويد الموقف فى مؤلفه « مصر فى عهد كرومر » فقال :

لقد تصرف المندوب السامى بسرعة فور تسلمه رد سعد زغلول ، ويعنى لورد لويد ذلك الرد الذى يقول عنه سعد : انه صاغه بكل لطف ليستميل المندوب السامى والذى يصفه لورد لويد بالرد الصبيانى المنطوى على عدم الشعور بالمسئولية !

ويمضى لورد لويد فيقول : ان مما اقترحه المندوب الســـامى القيام بمظاهرة حربية وبحرية ضد مصر مع قطع العلاقات الســـياسية ، وفى الوقت نفسه ، أخذ رهـــائن من المصريين واعدامهم فور وقوع اغتيالات أخرى .

ويضيف أن هذه الاقتراحات كانت تنطوى على معنى لليأس الهمجى ، لأنه اذا لم يكن فى استطاعتنا حماية الأجانب الا بقتل الأبرياء من المصريين نكون قد بلغنا آخر مراحل العجز !

ثم يمضى لورد لويد فيقول : لنفرض ان «سعد زغلول» آثر البقاء فى الحكم ورفض التسليم بمطالبنا ، فما الاجراءات التى كان بوســعنا اتخاذها لاجباره على التسليم بها ؟.

ثم يجيب المؤلف عن سؤاله قائلا : كان لنا جيش احتلال يمكن تعزيزه ، وكان فى امكاننا الاستيلاء على ادارة البلاد والعدول عن تصريح الاستقلال (يعنى تصريح ٢٨ فبراير) ثم يعود فيتساءل : هل حكومة بريطانيا العظمى كانت تزمع جديا اتخاذ مثل هذا الاجراء ؟ ان اتخاذ قرار فى هذا الشأن كان من المذاق على بريطانيا ولكن ((سعد زغلول))

انقذنا باستقالته ، ومن حسن حظنا فى هـذه الأزمة انه فقد شجاعته ، لقد تسلطت عليه المخاوف من اجل سلامته الشخصية ، وكان يتوقع الاعتقال ، بل المحاكمة ، وباستقالته حلت الراحة محل المتاعب .

ويستطرد قائلا : ان المندوب السـامى ووزير الخارجية تنفسا الصعداء واستراحا لما انتهت اليه الامور بعد اسـتقالة سـعد زغلول ، ورحبا بهذا الاجراء واعتبراه فرصة بعثت بها السماء لانقاذهما من ذلك الوضع الكريه الذى وجدا نفسيهما فيه !

***

تلك كانت صورة الموقف، أمام لورد لويد وقت استقالة سعد زغلول من الحكم ، ونجحت بريطانيا في خططها ، وكسب الملك معركة الحكم ، أما سعد زغلول فلم يجد ما يقوله سوى ما يرويه عنه عباس محمود العقاد في مؤلفه اذ يقول :

وكان سعد يقول اذا ذكرت وزارة الشعب الأولى وازماتها ومعضلاتها : فان عيبنا الأكبر فى تلك الوزارة أننا أخذناها جدا وصدقنا أننا مستقلون !

ويعقب العقاد على ذلك فيقول : « وهـــذا عيب من وجهـــة النظر الانجليزية لا شك فيه لأن الذى كان مطلوبا من سعد على ما يظهر ، هـو أن يصدق أنه رئيس حكومة مستقلة ، ولكن بمقدار ما يؤدى ثمن الاستقلال ويحمل ما فيه من المغارم والتكاليف ، ثم ينسى الاستقلال كلما كان للسياسة البريطانية مطلب تبتغيه ، وهو وشأنه بعـد ذلك فى تمثيل هـــذا الدور ذى الوجهـــين ! لكنه لم يخلق لتمثيل دور ذى وجهين فى رواية طويلة كرواية الاســـتقلال ، فاكتفى بتمثيل الدور من جانب واحد هـو جانب الاستقلال الصحيح ! ومضى فى وزارته كما يمضى كل رئيس حكومة فى أمة مستقلة ، وترك للسياسة البريطانية أن تقنع بهـــذا الدور الصريح أو تعلن أغراضها الخفية من وراء الظواهر والمراسم فتقوم هى بتمثيل الدور ذى الوجهين » .

اما نحن فنقول : ان سعدا خسر معركة الدستور بعد أن خسر معركة الاستقلال ، وكسب الملك معركة الحكم ، ونجحت بريطانيا فى خططها للقضاء على الثورة ، وخسرت مصر قضية الدستور ، وقضية الاستقلال ، وانتهى الأمر بالأمة الى تصارع الساسة والاحزاب فى معركة الحكم الذاتى المغلف بالاستقلال الزائف ، وظلت قضية الدستور والحكم مقدمة على قضية الاستقلال ، وبهذا كله انتهت ثورة ١٩١٩ على الصورة التى انتهت عليها الثورة العرابية !.



الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الصفحة

الموضوع

الموضوع	الصفحة



الدار القومية للطباعة والنشر
١٥٧ شارع عبيد ـ روض الفرج



هذا الكتاب

يتناول المؤلف في هـذا الكتاب ـ من السلسلة التى بدأهـا في تحليله التـاريخى لعـلاقات الغـرب بالشرق ـ ثورة مصر عام ١٩١٩، فيشرح مختلف الاتجاهات السياسية وسـلوك الساسـة والزعماء وقتئـذ ، ومقـدمات الثـورة وخطة بريطانيـا من اجـل القضاء عليها .

نبـذة عن المؤلف

محمد علي الغتيت خريج كلية الحقوق بجامعة القاهرة عام ١٩٣٢ ، اشـتغل بالمحـاماة وعالج القضـايا العـامة في ابحاث منشـورة . وفي عـام ١٩٥٣ ومـا بعـده اختـير مستشارا لوفد مصر في هيئة الامم المتحدة ثم عضـوا باول مجلس ادارة لهيئـة قنـاة السويس بعد التاميم .

الثمن ٥٠ قرش

الدار القومية للطباعة والنشر
١٥٧ شارع [illegible] - [illegible]
تليفون ٤٠٧٥٣ / ٤١٠١٢
٤٠٥٨٨ / ٤٠٨١٤